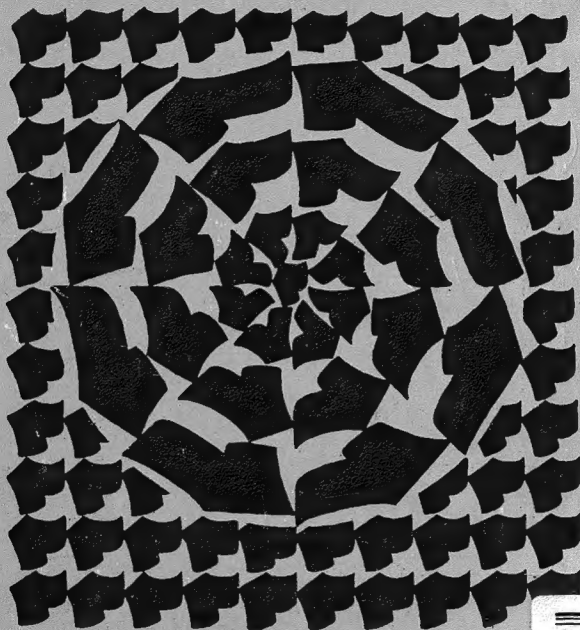


# مطر

## من الثَّـبُورَة ... إلى السَّـرْدَة



د. غياثي شكري  
د. فتّـاود مرسّي  
محمود أمين العالم  
محمود عزيم

خالد محيي الدين  
سمير كرم  
سيد ياسين  
عبدالله محمود  
د. عليّ الدين هلال  
د. عمرو محيي الدين

مري عبدالله  
يحيى  
سيد الملك  
صبار  
نراقوي  
كامل



دار الطليعة - بيروت





مصر  
من الثورة... إلى البردة





# مصر

## من الثورة... إلى اليردة

د. عمرو مجيب الدين	غالب مجيب الدين	د. اسماعيل صبري عبد الله
د. غالية شكري	سمير كرم	أمينة هوريدي
د. فؤاد مرسي	سيد صبري	د. أنور عبد الملك
محمود أمينة العالم	عبد الله محمود	بوتيج زحمار
ميشيل كاس	د. عفيف الدين هلال	جمال الشقادي
	محمود عزيم	

دار الطليعة للطباعة والنشر  
بيروت

**جميع الحقوق محفوظة  
لدار الطبيعة للطباعة والنشر**

بيروت - لبنان

ص.ب ١١١٨١٣

تلفون ٣٠٩٤٧٠

٣١٤٦٥٩

**الطبعة الاولى**

كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨١

## تقديم

لا يشك عربي في ان استرداد مصر من برائن المسكر الاستعماري - الصهيوني ، هو الحلقة المركزية في نضالنا المعاصر . لا لأن بلد الأربعين مليوناً من العرب المصريين ، من المستحيل سلخها عن هويتها القومية فحسب ، بل لأن وزنها الاستثنائي في الوطن العربي يؤثر سلباً وإيجاباً في مسيرة هذا الوطن .

لذلك أضحت « المسألة المصرية » همّاً عربياً شاملاً ، ومسألة داخلية في كل قطر عربي .

ومن اليسر للمراقب الخارجي ان يلاحظ خلال الثلاثين عاماً الأخيرة هذا الخط البياني : فحين نهضت مصر مع الثورة الناصرية عام ١٩٥٢ تعاقبت مراحل الثورة العربية والنهضة وأتجزت الكثير من خطوات التحرر والوحدة والأشتركية . وحين سرقوا مصر منابت الهزائم المتلاحقة ، رغم امجاد حرب تشرين . وتكاد تكون الحرب اللبنانية تجسيدا عميقاً لما وصل اليه العرب من تدهور .

من هنا كانت استعادة مصر مهمة قومية تتقدم غيرها من المهام ، وأصبح الطريق الى تحرير فلسطين يمر بالقاهرة فعلاً .

وأضحى من المشروع تماماً ان يتساءل المواطن العربي أينما كان : ماذا حدث ؟ وكيف يمكن تجاوز ما حدث ؟ والأجدر بالجواب هم المفكرون المصريون انفسهم لا لأن المسألة تخصهم بالذات فهي تخص كل المفكرين العرب ، بل لأنهم يعرفون من الداخل تفاصيل الجواب .

من هنا كانت فكرة هذا الكتاب - المختارات ، الذي يحكي لنا قصة الماضي والحاضر وآفاق المستقبل .

وهي القصة التي كان المشاركون في هذا الكتاب ، بعضاً من أبطالها الحقيقيين . سلباً وإيجاباً ، أي بمعارضة النظام الناصري مثلاً لدرجة الغياب سنوات عديدة في سجنه أو تأييده لدرجة الانصهار في سلطته . وكذلك بمعارضة النظام السادائي لدرجة اللجوء الى المنفى ، أو تأييده في مرحلته الباكورة لدرجة الاشتراك في الحكومة .

وهكذا يمكن القول ان هذه الصفوة من المثقفين المصريين ، تنتمي الى أصول اجتماعية وسياسية مختلفة ، مما يضيف على الكتاب صفة الديموقراطية والتكامل .

وقد جاء تقسيم الكتاب الى الماضي الناصري والحاضر السادائي والمستقبل ،

تحقيقاً للفكرة الأساسية من إصدار هذه المختارات ، وهي الإجابة على التساؤل المثلث:  
ماذا حدث وماذا يحدث وماذا سيحدث .

وفي جميع الأحوال ، فإن ما نحصل عليه في الخاتمة ، هو الإيمان اليقيني لدى  
الجميع بحتمية استعادة مصر بعد طول احتجاب . . . فما جرى لها يعادي جوهر  
تاريخها ومستقبلها . وهي أن تظاهرت بالصبر الطويل ، فاتها حين تنهض ، تفعل ذلك  
فجأة ، فلا تغير مجتمعها وحده ، بل المسيرة العربية كلها .

ولن ننسى - مع مؤلفي الكتاب - أنه خلال قرن واحد عرفت مصر ثلاث ثورات  
كبرى : الثورة العربية عام ١٨٨١ و ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ . وإذا كانت انتفاضة  
١٨ و ١٩ كانون الثاني - يناير ١٩٧٧ قد أجهضت ، فلا يعني ذلك أن مصر قد توقفت  
عن الحمل والولادة .

والكتاب يقول أن المخاض مسير ، ولكن الثورة آتية .

# القسم الاول

## الناظرية



## مدخل تمهيدي الى الفكر الناصري

د. هاني شكري

### ١ - مقدمة عن الرجل :

من هو جمال عبد الناصر؟ لقد صورته البعض في حياته وكأنه «رجل المعجزات» ، وصورته آخرون بمد رحيله وكأنه « رجل الكوارث » . ان بعض الذين صوروه وكأنه رجل المعجزات كانوا يهربون وراء هذه اللافنة من مشاركته في المسؤولية ليتحمل وحده كل الأعباء والخطايا . كذلك فان بعض الذين صوروه وكأنه رجل الكوارث ، نظروا اليه من خلال ما أصابهم في أمانهم الشخصي وامتيازاتهم الخاصة . والحق ان عبد الناصر - كفرد - لم يكن رجل المعجزات ولا رجل الكوارث . وأما كان ولا زال بطلا قوميا جسّد في إحدى لحظات التاريخ - مشرون علما تبدأ من النصف الثاني من القرن العشرين - نضال أمة ترسّفت في أغلال القهر والتخلف . وقد استمد « بطولته » من طاقته العظمى على التحدي أيا كانت الأساليب التي استخدمها في طريق التحدي وإيا كانت النتائج التي وصل إليها ، فان هذه الأساليب والنتائج - مجتمعة - لم تكن معزولة عن البيئة التي ولدته وانعكاسات العصر التي واكبته وطبيعة التحديات التي واجهته .

ولقد تعرض عبد الناصر في مختلف مراحل حياته ، وبعد غيابه ، لكثير جدا من موازين التقييم حسب الموقع الاجتماعي والسياسي الذي اختاره لنفسه صاحب الميزان . وكثيرا ما تبادل أهل الرأي في عبد الناصر مواقفهم ، باختلاف حركته من مرحلة الى أخرى وتباينها من قضية الى أخرى . وكانت الفروق واضحة بل حاسمة بين ميزان وآخر طالما كانت « الأرباح والخسائر » هي اللغة المشتركة بين الجميع ، ولكن هذه الفروق كانت تتداخل في ما بينها وتتشابك حين يتصل التقييم بشخص جمال عبد الناصر لا بمعجزات ثورة يوليو - تموز .

فربما تجد يساريا ويمينيًا يتفقان على توصيف ما لشخصية القائد . ويختلفان بعد ذلك حول « أفعاله » . ولربما تجد يساريين تتباين وجهتا نظرها حول « البطل » وتتفقان على المنجزات . كذلك قد تكشف قاسما مشتركا أعظم لصورة عبد الناصر في أعين المثقفين ، تتعارض جزئيا أو كليًا من صورته في أعين الفلاحين أو العمال أو الشباب أو السياسيين القدامى . كما أنك قد تكتشف الحد الأدنى من الخطوط والألوان التي

أضفاها المصريون على تمثال عبد الناصر ، وهي تغابر الخطوط والألوان التي أضفاها العرب خارج مصر على هذا التمثال ، وهي تتباعد كثيرا عن الخطوط والألوان التي أضفاها « العالم » بقاراته المختلفة على هذا التمثال .

أين الحقيقة إذن ، وهل كانت لعبد الناصر عدة وجوه حتى يختلف الناس حول شخصه بينما يتفقون - بالسلب والإيجاب - حول أعماله (١) ؟ أم كان لعبد الناصر وجه واحد ، ولكن درجة الإبصار عند الناس هي التي تختلف ضعفا وقوة ، قربا وبعدا ؟ وهل من المهم أن « نعرف » جمال عبد الناصر وقد عرفنا تقريبا ما أنجز وما لم ينجز ؟ أقول : أولا ، أنه لم يكن لعبد الناصر أكثر من وجه ، وتلك هي السمة الأولى في تكوينه الشخصي ، أنه كان ذا وجه واحد . وقد لا يكون ضعف البصر أو بُعد الرجل هو السبب في ضعف صورته أو عدم اكتمالها . ربما كانت زاوية الرؤية هي السبب ، ولكن « الوجه الجديد » يظل السمة البارزة والأساسية في بناء الرجل ، فحتى المناورة في حياته لم تكن ازدواجا في الشخصية ، وإنما كانت أسلوبا في العمل يتجه به نحو غاية محددة لا تتناقض مع مجمل الغايات . ولم يكن هذا الأسلوب يتناقض من الوجهة الأخلاقية مع الهدف .

وأقول ، ثانيا : أنه من المهم أن نعرف جمال عبد الناصر كفرد ، مع قرب ، لأنه قد برهن بشخصه على الأهمية البالغة لدور الفرد في التاريخ ، سواء لبصمته التي لا تقبل المحو عن مسار الثورة العربية ، أو للظروف التاريخية لمصر والوطن العربي - كجزء جوهري مما يسمى بالعالم الثالث - أو لتفاعل المنصرين معا ، وهو الأرجح . وعلى أية حال ، فقد كان عبد الناصر هو الزعيم الوحيد بين زعماء العالم الثالث الذي شق لنفسه تيارا متميزا وسط حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث المنسية : آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية . أن كاسترو ، وهو أكثر هؤلاء الزعماء راديكالية ، قد اكتسب وزنه الدولي من تحوله وهو في قمة السلطة إلى الماركسية ، أي أن انتماءه الأيديولوجي الجديد إلى نظرية سائدة في نصف العالم وأكثر هو الذي دفع به إلى مكان « خاص » فوق المسرح العالمي . وقد أكد كاسترو « دور الفرد في التاريخ » . من هذه الزاوية ، وانعكاسها على تطور بلاده الوطني والاجتماعي . لقد انتهى إلى تيار قائم بالفعل ، وأشمل الطموح من أجل التغيير في العديد من صدور الثوريين ، ولكنه بالتقطع لم يشق تيارا جديدا متميزا بقسماته النوعية ، فالاشتراكية العلمية « خيار مطروح » من قبله ومن بعده . وانجازته التاريخي هو الاختيار ، والانحياز إلى هذا التيار دون غيره . كذلك نهرو ، وهو المفكر السياسي في وقت واحد ، بنى الأصول المعروفة للاشتراكية الديمقراطية مع تعديلات طفيفة تناسب ظروف الهند من موقع الشرائع العليا للبرجوازية الليبرالية ، ولكن نهرو - وارث غاندي العظيم - لم يصف بصمة شخصية حاسمة تميز تيارا خاصا به أكثر مما يتميز به برنامج حزب المؤتمر . وقد سقط سوكارنو وتكروما دون أن يخلف أحدهما تيارا يتصارع الناس من حوله ، ودون أن يخلف أحدهما تحديا للقادمين من بعده في الاقتصاد أو السياسة أو الفكر .

(١) كما هو في كتاب د. لويس عوض « أئمة الناصرية السبعة » . دار القضايا . بيروت . ١٩٧٥ .



وربما ان تيتو في شرق اوروييا وديغول في غربها هما وحدهما الشخصيتان التاريخيتان اللتان يمكن القول انه كان لدورهما القومي في الحرب العالمية الثانية اثر في استقلال يوغسلافيا عن النموذج السوفياتي لبناء الاشتراكية ، وطموح فرنسا للاستقلال عن النموذج الاميركي لبناء الرأسمالية . هكذا اصبحت التيتوية تيارا وكذلك الديغولية .

اما في « العالم الثالث » ، فقد ولدت الناصرية بعبد الناصر ، ولم ترحل برحيله ، وانما هي شقت لنفسها تيارا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في مصر ، وتيارا فكريا في طول الوطن العربي وعرضه ، ونموذجا وطنيا بارزا بين حركات التحرر في العالم . وكان الدور الشخصي لجمال عبد الناصر من اهم العوامل التي صاغت ثورة يوليو - تموز ، على هذا النحو دون ذلك ، والتي اكسبت منجزاتها وانتكاساتها هذا الطابع دون غيره ، ولكنها - بسليبتها وايجابياتها - خلفت وراءها تراثا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في مصر ، وتراثا ايدولوجيا على صعيد الوطن العربي ، ونموذجا يتكرر في خطوته العامة في مواقع كثيرة من حركات التحرر الوطني . هذا التراث الذي يشكل ، مهما تباينت الآراء ، تحديا لهذه الدوائر الثلاث ، بالرغم من غياب الرمز ايا كان اتجاه الاستجابة لهذا التحدي .

ولا شك ان منجزات ثورة يوليو - تموز وانتكاساتها لا يمكن تفسيرها في ضوء شخصية عبد الناصر وحدها - فالتكوين الاقتصادي والتركيب الاجتماعي للوطن لهما دورهما الحاسم - ولكنها لا نستطيع الوصول الى تفسير اقرب الى التكمال والاقناع والشمول بغير هذا الضوء على شخصية الرئيس ، ولا شك ايضا انه كانت لحمد نجيب ويوسف صديق وخالد محيي الدين وآثور السادات وزكريا محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم وكمال الدين حسين وحسين الشافعي آثارهم على مسيرة الثورة ، ولكن الدور الحاسم - على صعيد الافراد - كان لجمال عبد الناصر .

— لماذا ؟

— لماذا ، اكثر من مرة ؟

— لماذا وهم - مثلا - من بيانات اجتماعية متقاربة الاصول ؟

— لماذا وغالبيتهم تنتمي الى اتجاهات فكرية متقاربة الجذور ؟

— لماذا اخيرا وجميعهم ينتسبون الى سلك مهني مشترك هو العمل العسكري

في الجيش ؟

والجواب ان هذه الحفود المشتركة هي التي جمعتهم ، ولكن القسمة المميزة لكل منهم هي التي عادت و « فرقتهم » . ولا بد ان من ان القسمة المميزة لعبد الناصر هي التي حافظت عليه في قمة السلطة الى يومه الاخير .

والقسمة المميزة لا تعني الامح الاستثنائية فحسب ، ولكنها تعني ايضا الامح الطبيعية التي يختلف بها كل انسان عن الآخر . وقد كان عبد الناصر متميزا في قسماته الطبيعية : انه بين رفاقه كان اكثرهم - من ناحية الاصل الاجتماعي - اقترابا من البيئة الشعبية ؛ فقد ولد عام ١٩١٨ في قرية بني مر الصعيدية ، جده فلاح صغير وابوه موظف صغير في مصلحة البريد ، والباقون جميعا كانوا من شرائح اجتماعية

افضل . وهو لم يوفق عام ١٩٣٦ في دخول الكلية الحربية والتحق فعلا في ذلك العام بكلية الحقوق ، جامعة قواد الاول ، ولكنه حاول مرة اخرى عام ١٩٣٧ لان العمل العسكري لم يفارق خياله ، ودخل الكلية الحربية . ولقد كانت معاهدة ١٩٣٦ التي شجعت حينذاك هي السبب في التحاق عدد كبير من شباب الطبقات الشعبية بالكليات العسكرية ، فقد نفع أحد بنودها على توسيع الجيش المصري الذي كان مقصورا على ابناء الطبقات العليا .

وقد انعكس هذا التكوين على وجدان عبد الناصر انعكاسا حادا فسي تواضع الحياة التي عاشها والعزم البالغ على نظافة السلوك الشخصي واحساسه الطافي بالكرامة ، وتمسكه العنيد بقيمة الوفاء . انها بالطبع قيم اخلاقية ولكنها كثيرا ما تدخلت في تشكيل حياته السياسية ، بالسلب والايجاب : يروي الصحفي الاميركي المعروف سيروس سالزبرجر في كتابه « آخر العمالة » انه حين رأى عبد الناصر للمرة الاولى عام ١٩٥٥ اعطاه « شعورا بوفرة النشاط والشجاعة والتواضع وعدم الاهتمام بالثروة » . ويقول الصحفي السوفياتي اينور بيلاييف وزميله افيجيني بريماكوف في كتابهما المشترك « مصر في عهد عبد الناصر » : « انه لم يكن لديه حسابات جارية فسي البنوك الأجنبية وكان اسلوب حياته متواضعا الى اقصى الدرجات ، وبقي على حاله رب عائلة لا يعلق الغبار بثوبه » (٣) . وفي كتاب قواد مطر « بصراحة عن عبد الناصر » يجيب محمد حسين هيكل على سؤال حول تركه عبد الناصر بانه لم يترك شيئا على الاطلاق سوى مربحة ومسيارة صغيرة . لماذا ؟ يقول هيكل لانه « كان يتصور ان الملكية موقف اجتماعي ، ومع انه لا اعتراض لديه على تملك الناس الا ان هذا الاعتراض كان قائما بالنسبة لشخصه . وكان يرى ان التملك لا يتمشى ووضع ك مسؤول من التحول الاجتماعي في مصر . يضاف الى ذلك انه كان يرى ان التملك لا حدود له ، وأنه كلما تملك الشخص شعر برغبة الاستزادة في التملك ، وكان عبد الناصر يخاف بالفعل التملك ولا يريد ان يملك ابتداء ولا يملك استمرارا وكان مقتنعا بان التملك بالنسبة الى مسؤول يؤثر على رؤيته الاجتماعية » (٤) .

وقد كان هذا السلوك من جانب عبد الناصر هو الذي جذب الى « شخصه » ملايين المصريين الذين يقيظهم الترف والعبث . هؤلاء الفقراء النظيف هم الذين خرجوا اليه حبا بعد الهزيمة ، وهم الذين التقوا حوله ميتا التفاقا اسطوريا يكاد لا يصدق . لم تصدر عنه شائعة اخلاقية واحدة ولو من طريق « التنكيت » الذي يحبكه الشعب المصري . كان هذا السلوك يعني لدى الناس البسطاء انه « مثلنا » وواحد منا وانه يشرف البلد ك نموذج اخلاقي وانه قاس مع نفسه قبل ان يقسو مع غيره . كانت هذه السمة احدى هزات الوصل السحرية التي ربطته بالجمهير . وكانت هذه السمة هي التي وقفت الى جانبه أثناء أزمة مارس - آذار ١٩٤٥ حين استطاع ان يقف امام التأثيرين في سلاح الفرسان الذين شنوا « هجوما شديدا بالأمثلة على تصرفات بعض اعضاء

(٣) راجع الترجمة العربية الصادرة عن دار الطليعة في بيروت . ١٩٧٥ . ص ٢٥٨ .

(٤) من الطبعة الاولى . دار القضايا . بيروت ( تاريخ النشر ) . ص ١٧٦ و ١٧٧ .

مجلس الثورة في النواحي المادية والشخصية والنسائية » . . كما يروي احمد حمروش في كتابه « قصة ثورة ٢٣ يوليو » - فلم يستطع جمال عبد الناصر مجابهتهم الا بقوله : « انا شخصيا لا مثالب عندي » ، وصوّر لهم اسلوب حياته الخاصة . اما شعوره الحاد بالكرامة فانه كان مزيجا مركبا من الكبرياء الشخصي والكبرياء الوطني ، ولن تستطيع ان تفصل بينهما . ويذكر الجميع حادثتين وقعتا بالصدفة عام ١٩٥٥ ، احدهما كان بطلها أنتوني ايدن ، وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت : ففي اللقاء الوحيد الذي جرى بينه وبين عبد الناصر كان محور الحديث « حلف بغداد » . ولكن الوزير الانجليزي راح يحدث الرئيس عن القرآن والادب ، ولم ينس عبد الناصر ابدا هذه « الإهانة » التي عثر عنها مرارا في خطبه بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ . . والواقعة الثانية انه فسي حفلة غداء أقامها هنري بايرون ، السفير الاميركي في القاهرة ، شكا لعبد الناصر من ان بعض المصريين ضربوا احد الامريكيين في منطقة قناة السويس ، ورد عبد الناصر « ان هذا الاميركي كان يتصرف مع الاسف بحيث يمتد ابناء الشعب انه جاسوس » . وهنا علق بايرون بانفصال انه يأسف لاعتقاده السابق بأنه موجود في بلاد متحضرة ، وسرعان ما نهض جمال عبد الناصر من مكانه وغادر قلعة الطعام ولم تغلح الاعتذرات الاميركية في اعادته (٥) .

واذا كان التواضع ونظافة السلوك والاحساس بالكرامة من القسّمات « الطبيعية » التي اثّرت ايجابيا في تكوين عبد الناصر السياسي . فان « الوفاء » قد دفعه الى آلام ومطالب ومماناة بغير حدود . ولم يتجسد الوفاء المولم في تلك الاسميات التي كان يجمع فيها الضباط الاحرار حول مائدته في احدى المناسبات العائلية ، او في حله لمشكلاتهم الشخصية ، او في كونه سريع الجواب لكل يد ممدودة عرف صاحبها يوما ، وقد تجسد هذا الوفاء المهلك في التناقضات التي تراكت على طريق الثورة بينه وبين رفاقه . ويذكر احمد حمروش في كتابه ان عبد الحكيم عامر كاد ان يدير انقلابا عام ١٩٦٢ لمجرد ان عبد الناصر اقترح - بعد دروس ١٩٥٦ وما تلاها - تحديد اختصاصاته في الجيش ، وقد وافق مجلس رئاسة الجمهورية في ذلك الوقت على الاقتراح بحماس ، خاصة وان عامر جعل من القوات المسلحة « مركز قوة » بالامتيازات المخبية التي كان يمنحها والتجاوزات المخلة التي كان يشجع عليها ، غير ان عبد الناصر - وقد آله ان يكون رد الفعل هو استقالة عامر وكبار قادة الوحدات - عاد فسحب الاقتراح واغضب جميع اعضاء مجلس الرئاسة . ومن نتائج هذا السلوك وصل الجيش العامري الى ما وصل اليه في ١٩٦٧ بل ولم تمض شهور على الهزيمة حتى كان عبد الحكيم - دون غيره - هو الذي يمد انقلابا للاستيلاء على السلطة (٦) .

وبين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٤ استقال كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي على التوالي ، لان الاول كان معارضا لمساعدة ثورة اليمن ، ولان الثاني كان معارضا

(٥) من الطبعة الاولى - الجزء الاول - « مصر والمصريون » ، للتؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت - ١٩٧٤ - ص ٢٢٠ .

(٥) الوثائقتان المذكوران في كتاب « مصر في عهد عبد الناصر » ، الترجمة المذكورة ص ٢٤٤ .

(٦) الجزء الثاني « مجتمع جمال عبد الناصر » ، للناسر نفسه ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٢٢٢ و ٢٢٤ .

لثورة مصر الاجتماعية . وبالرغم من ان البرلمان قد خلل كمال الدين حسين حين كان وزيرا للتعليم العالي في قضية خطيرة ، فقد جاء عبد الناصر الى مجلس الامة ليقول « ان الوزير يعبر عن رأي الحكومة وعن رأيي » . ولاول مرة في تاريخ الديمقراطية يسحب المجلس ادراته للوزير اكراما لعبد الناصر . اما كمال حسين ففي عام ١٩٦٥ توجه اليه الاخوان المسلمون ليقبل منصب رئاسة الجمهورية اذا نجحت خطتهم باغتيال الرئيس ، فلم يكلف نفسه عناء « التبليغ عن انقلاب » مما احزن عبد الناصر حزنا عميقا (٧) .

ولكنه ظل وفيا لآخر لحظات العمر . وهكذا تدخلت صفاته « الطبيعية » التي يمكن ان يشترك معه فيها الكثيرون في صيغ دوره الشخصي الذي اضطلع به في تاريخ ثورة يوليو - تموز .

ولكن عبد الناصر كان موهبة استثنائية ايضا . ومن المفيد ان تأمل طويلا هذه الكلمات التي كتبها الصحافيان السوفييتان اللذان يدينان بالمنهج الماركسي في التحليل حين قالوا في كتابهما المشترك « مصر في عهد عبد الناصر » ما نصه في الترجمة العربية : « في الطريق الذي قطعته في التحول من ضابط ( كثيرا ما كانت تملئ عليه قوانين العسكرية وقواعدها مشاعر التعاطف والغور ) الى زعيم سياسي ، أدرك ضرورة النضال ضد الامبريالية والبرجوازية وتوصل تدريجيا الى الوسائل والاشكال المثلى لهذا النضال . ذلك الطريق لم يكن بوسع احد ان يقطعه الا اذا كان شخصية عبقرية بفطرتها ، وبصورة استثنائية (٨) . ويجب كاتب مصري بتوقيع مستعار هو « محمد فريد شهدي في كتابه تأملات في الناصرية » (٩) بانه : « ربما لان شخصية عبد الناصر الاسرة وجماهيرته العريضة في الامة العربية قد خلقتا منه بطلا يصعب تصنيفه ضمن المصنفات المتعارف عليها تقليديا » . وكأنا فسرنا الماء بعد الجهد بالماء ، فما هو سر الشخصية الاسرة ، والجماهيرية العريضة ؟

يشير احمد حمروش في كتابه الى ازميتين وقعتا في حياة عبد الناصر السياسية، بينه وبين رفاقه في مجلس الثورة : اولاهما عرفت بازمة مارس - آذار ١٩٥٤ ، والثانية بعد هذا التاريخ بحوالي عشر سنوات . كانت الاولى حول اسلوب الحكم والثانية حول مضمون الحكم .

عن الازمة الاخيرة يقول المؤلف - وقد كان بين الصف الثاني من الضباط الاحرار - « كانت الثغرة الفكرية بين جمال عبد الناصر من جهة ، وبين عدد من زملائه من جهة اخرى ، تعبر عن عبور الثورة لمفترق طرق حاسم . انتقلت المناقشات في مركز القيادة من تناقضات شخصية محدودة قد تمس اسلوب الحكم الى تناقضات اجتماعية تعبر عن خلافات في الانتماء الطبقي ووجهات نظر متنافرة في بناء المجتمع » (١٠) .

ربما كانت هذه « الثغرة الفكرية » هي مفتاح الجانب الاستثنائي في شخصية

(٧) سامي جوهر : « الصامتون يتكلمون » ، الكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٥٩ و ٨٨ .

(٨) الترجمة المذكورة ، ص ٢٤٤ .

(٩) الطبعة الاولى ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٥ .

(١٠) ص ٢٢٦ من الطبعة المذكورة .

عبد الناصر ، ذلك انه بالرغم من المنهج التجريبي في حياته السياسية - وهو المنهج الذي يعتمد على الفعل ورد الفعل - كان قادرا على استشفاف كامن التحدي كما كان قادرا على الاستجابة السريعة . والمنهج التجريبي بالغ الخطر اذا امسكت به شخصية عادية ، وقد تسبب في العديد من المخاطر حتى في ظل شخصية استثنائية كعبد الناصر . ولكن قدرة عبد الناصر غير العادية على استشفاف ابعاد التحدي وقدرته غير العادية كذلك على الاستجابة السريعة قد انتقلت به من زعيم انقلاب الى قائد ثورة . ونستطيع ان نترجم هاتين القدرتين الى لغة ابسط فنقول :

انه الشعور الوطني العارم الذي جعله يقول لسالزبرجر عام ١٩٥٥ : نحن العرب نبلغ نحو ( ٦٠ ) مليونا ، ويمكن ان يكون لنا جيش كبير وان ننظم دفاعنا الخاص ، اننا نشعر بان من واجبننا نحن - لا الولايات المتحدة ولا بريطانيا - ان ندافع عن منطقتنا وشعبونا . هذا النوع من الوطنية هو الذي اثار بصيرته فرأى مصر في داخل الوطن العربي كما لم يرها أحد قط من دفاقه .

وهذا النوع من الوطنية هو الذي دفعه يسارا لشراء السلاح السوفياتي للدفاع عن « الأرض » عام ١٩٥٥ ايضا . وهذا النوع من الوطنية هو الذي دفعه الى تمزيق اتفاقية الجلاء وتأميم قناة السويس وتمصير المصالح الاجنبية بين عامي ١٩٥٦ ، و ١٩٥٧ . وهذا النوع من الوطنية اخيرا هو الذي دفعه عام ١٩٥٩ في ذروة خلافه مع الشيوعيين لان يفضي الى احمد قواد وهو يناقشه في تأميم بنك مصر « انني اشعر ان الراسماليين هم الذين يحكمون وليست الثورة » كما جاء حرفيا في كتاب حمروش ( الجزء الثاني - ص ٢٨٤ ) . ان عبد الناصر في ذلك كله لم يكن يملك « نظرية » تميز له الطريق ، ولم يكن ممثلا حزبيا ينفذ ايدولوجية التنظيم ، بل كان رادارا وطنيا بالغ الحساسية والشفافية ، يرتبط اولاً و اخيراً بمصلحة مصر كما يراها في هذه اللحظة ودون ان يدري ماذا يمكن ان يستجد من لحظات .

وقد كلفه هذا - وكلفنا - الكثير ، ولكنه كان رائدا متطوعا استطاع ان ينجز بالصواب والخطأ ما لم يستطع ان ينجزه غيره من رفاق الطريق .

هذا الرادار الوطني الشفاف كان يمتلك قابلية خارقة على التطور . ان صاحب « فلسفة الثورة » هو نفسه صاحب « الميثاق » وهو نفسه صاحب « بيان ٣٠ مارس » . وما اخطر الفوارق بين هذه الوثائق الثلاث . ولا يمكن ان يكون « الزمن » وحده هو الذي جره الى التطور من مرحلة الى اخرى . ويروي محمد فريد شهدي في كتابه « تأملات في الناصرية » ان عبد الناصر قبيل الثورة التقى - عن طريق احد زملائه من الضباط الماركسيين - بقائده لإحدى المنظمات الشيوعية . وخرج من لقائه مبهورا فقال زميله : وماذا يشتغل زعيمكم ؟ فاجابه : « عامل ميكانيكي » ، فصاح عبد الناصر في وجهه : « وانت كيف تقبل ، وانت رجل محترم ، ان يقولك ميكانيكي ؟ » ( ١١ ) . بعد الثورة بسنوات ، كان هو الذي يقول حرفيا في مجلس الامة - بعد ١٩٦٧ - ان الطبقة العاملة هي قائدة التطور الاجتماعي في مصر ، وفي الخمسينات شن هجومه

الشهير على الشيوعية . وفي الستينات كان يقول لاساتذة الجامعات قوله الشهير ايضا : « ايها السادة ! من اعطى لكم الحق في تحديد اي الاشتراكيات تلزم الشعب المصري ؟ انني اعلن امامكم انني لم ادعُ ابدا لما يسمى بالاشتراكية العربية ، واذا افترضنا ان الماركسية قد صيغت في (٢٠) نقطة فانني على استعداد ان اضع توقيمي على (١٨) منها . والتقطعتان الوحيدتان اللتان تفرقان بيننا وبين الماركسيين هما : دكتاتورية البروليتاريا ، وموقفهم من الدين » (١٢) .

تلك هي قابليته العظمى للتطور ، عمودها الفقري الشجاعة والبصيرة النقية والفهم العميق .

## ٢ - الحركة التاريخية :

ما هي ، أولا ، الناصرية التي كان عبد الناصر في حياته يرفضها كعبير ومصطلح وتسمية منسوبة اليه ، حتى ان اجهزة الاعلام المصرية لم تستخدم هذه اللفظة مطلقا ؟ هل هي مجموعة « الكلمات » التي قالها عبد الناصر ؟ هل هي « فلسفة الثورة » و « الميثاق » و « بيان ٣٠ مارس » . ام هي مجموعة التشريعات والقرارات والاجراءات التي اتخذت في ظل عبد الناصر ؟

لو ان مجلدات « خطب » عبد الناصر هي جوهر الناصرية ، لما استطعنا الحصول على بناء نظري منسّق ، ذلك ان مجريات الاحداث من حوله لم تكن تمضي في خط منطقي مستقيم بحيث ان اقواله هنا ربما تناقضت - ظاهريا - مع اقواله هناك ، والسبب هو ان هذه « الاقوال » كانت وليدة مناسبات مختلفة واحيانا متعارضة .

ولو ان اجراءات « عبد الناصر وحدها هي جوهر الناصرية ، لما استطعنا الحصول على خط يياني صاعد يمكن الامساك باطرافه ، فالانتصارات والهزائم تجاوزت ، والخصومات والتحالفات تشابكت ، ورجل الدولة ورجل الثورة كانا شخصية واحدة » .

ما هي الناصرية إذن حتى نرى ما اذا كان ممكنا ازالتها ؟

الخطب يمكن نسبائها ومنعها من التداول ، والصور يمكن نزعها ، وحتى القوانين والدساتير والمؤسسات يمكن المساس بها . والمؤشرات - داخل مصر - توحى للوهلة الاولى بان الناصرية بهذا المعنى في طريقها الى الزوال .

شرح مزاياء الاقتصاد الحر والصداقة مع الولايات المتحدة والاستهانة بالاتحاد السوفياتي والترويج للقول بان الاشتراكية والعروية قد هزمتا في ١٩٦٧ أما الرأسمالية والفرعونية فقد انتصرتا في عام ١٩٧٣ .

على صعيد الاقتصاد : حوصر القطاع العام حصارا طرودا محكما باطلاق الحرية للرأسمال الخاص - محليا وعربيا ودوليا - وبجس النبض في مجلس الشعب لبيع (٤٩) بالمائة من اسهم الشركات والمصانع المؤسسة .

على صعيد السياسة الداخلية : لم تعد نسبة العمال والفلاحين في المجالس الشعبية تقل عن خمسين في المائة واتما « في حلود » هذه النسبة .

(١٢) حمروش ، العليمة المذكورة ، ص ٢٥٦ .

اما السياسة العربية والدولية فقد انقلبت رأسا على عقب ، اذ أصبح الاعضاء اصدقاء والحلفاء اعداء .

وليس مهماً حساب « الشتائم » التي تكيلها أجهزة اعلام الانقلاب الساداتي لعهد عبد الناصر ، فالمؤشرات السابقة أقوى في ترجيح الظن بأن هناك مخطط لإزالة آثار الناصرية .

وانما السؤال المهم هو : هل هذا ممكن ؟ وهكذا نواجه من جديد التساؤل الآخر : ما هي الناصرية ؟ انها في ظني ، ليست مجموعة « الاقوال » المسجلة في عدة مجلدات للرئيس عبد الناصر . كما انها ليست مجموعة « القرارات » التي اتخذها في حياته ، وانما هي - بالدقة - « الحركة التاريخية » التي قادها مدا وجزرا ، شدا وجذباً ، سلماً وإيجاباً ، طوال الاعوام الثمانية عشر السابقة على وفاته .

كان عبد الناصر ، ولا يزال ، الرمز الاول والاكبر لهذه الحركة التاريخية ، التي عرفت مصر والوطن العربي بأكمله وحركة التحرر الوطني العالمية منذ ٢٣ تموز - يوليو ١٩٥٢ والحركات التاريخية تتقدم وتنتكس ولكنها لا تموت . انها تفتح صفحة جديدة في تاريخ الانسان ، قد تعرف مسطورها الحزن والفرح ولكنها لا تطوى . ومهما بلغ عدد الصفحات التالية للصفحة الاولى ، تبقى هي العلامة الفارقة بين عصرين ، بين مرحلتين في كتاب التاريخ ، لا مجرد نظام جديد او حكومة جديدة .

وحين قاد عبد الناصر حركة ٢٣ تموز - يوليو ، لم يكن « فيلسوفاً » يطبق احدى نظريات العمل الثوري . ولم يكن ايضاً بالمقابل « مفاسراً » اطلق لشهوة السلطة الضان في انقلاب عسكري . كان عبد الناصر احد ابناء جيل الاربعينات في مصر ، وهو الجيل الاستثنائي في تاريخنا الحديث . اذ كانت الحرب العالمية الثانية هي « النيران » التي ولدت منها العقائد كما تقول الاسطورة القديمة . .

وحين يقول عبد الناصر في كتابه « فلسفة الثورة » : « ليس صحيحاً ان ثورة ٢٣ يوليو قامت بسبب النتائج التي اسفرت عنها حرب فلسطين . وليس صحيحاً كذلك انها قامت بسبب الاسلحة الفاسدة التي راح ضحيتها جنود وضباط ، وابعد من ذلك عن الصحة ما يقال ان السبب كان أزمة انتخابات ضباط الجيش . انما الامر في رأيي كان ابعد من هذا واعمق غوراً » .

حيث يقول هذه الكلمات فهو يشرع بالقطع الى تلك « الجذور » التي اثمرت تكوينه الباكر ، كواحد من ابناء الجيل المعزق بين حجري الرحي .

كانت الحرب العالمية الثانية هي مرحلة « الاستقطاب العنيف » في مصر : كان « الاخوان المسلمون » في جانب والشيوعيون في جانب آخر ، و « مصر الفتاة » في جانب ثالث . اما « الوفد » - حزب الوسط والاغلبية - فقد بدا يلفظ أنفاسه ، منذ وقع معاهدة التهاند عام ١٩٣٦ الى ان جاء فوق الدبابات البريطانية في حادث (٤) شباط - فبراير ١٩٤٢ . هذه الواجهة السياسية للتنظيمات الحزبية في مصر كانت تخفي مجتمعا بالغ التعاسة والبؤس . وكان تعبير « الفقر والجهل والمرض » تعبيراً دارجاً على اقلام الكتاب المصريين . فالنظام شبه الاقطاعي ، شبه الرأسمالي ، المتحالف - ملكياً - مع الاستعمار قد انعكس على الكيان الاجتماعي للشعب المصري في تخلف

وتفاوت طبقي حاد وتقاليد غير ديمقراطية في أسلوب الحكم .  
ولم يكن هناك تنظيم سياسي واحد قادر على استقطاب المصريين ، فقد دبت  
الشيخوخة في بناء حزب « الوفد » حين تسال اليه اغتياء الريف وباشوات المدينة ،  
واصبح تهاده مع الانجليز عارا يهدد تاريخه النضالي القديم .

والاخوان المسلمون ، بارهابهم العموي وغياب برنامجهم السياسي وارتباطهم  
المشبه ، كانوا بمعزل عن احتياجات الشعب الاساسية . والشبوعيون معززون  
مبمترون اقرب الى حلقات المثقفين منهم الى الكوادر الجماهيرية الفعالة . و « مصر  
الفتاة » بشعارها الفاشي « مصر فوق الجميع » كانت دائرة ضيقة من الشباب الوطني  
المتطرف الذي يرى هو الآخر في « الارهاب » عمله السياسي الوحيد .

وقد تعرف عبد الناصر الى هذه « التنظيمات » جميعها ولمس واقعها عن قرب  
ولم يجد نفسه في واحد منها . لم يجد نفسه لانه لم يجد وطنه . وربما كان في ذلك  
تقيضا لعظم رفاقه من الضباط الاحرار ، فبعضهم كان منتعيا لهذا التنظيم او ذاك  
الحزب ، والبعض الآخر كان « لا منتعيا » وروياه السياسية غامضة . لم تكن حركة  
٢٢ يوليو - سياسيا - حركة متجانسة . كان تكوينهم الاجتماعي المتقارب ( ابناء  
الشريحة الصغرى من الطبقة المتوسطة ) وطبيعة عملهم في الجيش « الحياة العسكرية »  
تمثلان الحد الأدنى من لقاءهم في المشاعر والافكار . وقد كان توفر هذا الحد الأدنى  
سببا في نجاح الحركة باستيلائها على السلطة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولكن غياب  
« التجانس » كان هو الآخر سببا في سقوط غالبيتهم على طريق الثورة واحدا بعد  
الآخر . ذلك ان استمرار الثورة وتطورها ، اي تحولها الى حركة تاريخية لائباتها عند  
حدود الانقلاب العسكري ، كانا يحتاجان الى الشخصية « الاستراتيجية » ... وكل  
لاعب تكتيكي كان مصيره الانسلاخ - اختيارا او اضطرارا - عن مسار ٢٢ يوليو .

بعضهم تصور نفسه مندوبا عن الاخوان المسلمين في مجلس الثورة والبعض الآخر  
تصور نفسه مندوبا عن « مصر الفتاة » والبعض الثالث عن الحزب الوطني ... وكان  
الامر كله « جبهة » بين التنظيمات القديمة في اطار عسكري ..

عبد الناصر وحده من بينهم جميعا كان يرى الوضع مختلفا بصورة جلية . لم  
يكن ينظر الى التفاصيل التي ربطت بين غالبيتهم و « الماضي » السياسي .. وانما كان  
ينظر الى مصر : اين هي الآن وكيف يمكن ان تكون غدا وما هي الوسائل الكفيلة بتحقيق  
الهدف ؟

كانت مصر بلدا بالغ التخلف اهترأت مؤسساته التي تعبر عن واقع التخلف بيزيد  
منه : الاحتلال والسراي والحزب والفقر المتزايد . وكانت مصر بلدا معزولا عن اقرب  
اقرباؤه يعاني اغترابا قوميا ووحدة اقليمية مدمرة ، وكانت تعاني اضطرابا دوليا اقدها  
الرؤية لوازين القوى الجديدة في العالم المعاصر .

ولا بد ان عبد الناصر قد توقف طويلا عام ١٩٤٦ حين التحمت فصائل الشعب  
المصري من العمال والمثقفين التحاما اسطوريا ، فيما سمي حينذاك باللجنة الوطنية  
للطلبة والعمال . وكيف ان هذا الارهاص العظيم بالثورة قد اجهض على ايدي حكومات  
اقلية لغياب التنظيمات الثورية القادرة .



ولا بد ان عبد الناصر قد توقف طويلا حوالي ذلك التاريخ حين انتصر الحلفاء ولم يتحقق الاستقلال الوطني لمعظم الاقطار العربية . ولا بد انه فهم المغزى العميق لتحالف الرجعية العربية والاستعمار في طرد الشعب الفلسطيني من ارضه وعزل مصر .

ولا بد ايضا انه شعر في السنوات القليلة بان العالم يتغير ، وان اندحار المانيا ليس هو المظهر الوحيد للتغير العالمي ، وان غروب الشمس عن املاك الامبراطوريتين الانكليزية والفرنسية ليس هو المشهد اليتيم في اللوحة الجديدة .

... ذلك ان عبد الناصر في ذلك الوقت المبكر كان قد تبلور وعيه السياسي في جملة معطيات :

ان المسألة الوطنية لم تعد كامنة في انجاز « الجلاء » بمعنى الاستقلال الشكلي المجرد عن وجهه الاجتماعي ، فالمسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة . وهكذا لا يصبح « تحرير الوطن » خلاصا للأرض من الاحتلال الاجنبي فحسب ، وانما خلاصا لانسان هذه الارض - من الاستغلال - بكافة صوره ايضا .

ان المسألة العربية ليست مجرد جيرة حسنة بين جيران طبيين يتكلمون لغة واحدة يجلسون كالأشقاء في « جامعة الدول العربية » . وانما المصير العربي الواحد . لانباء هذه المنطقة يضمهم في قومية واحدة هي القومية العربية وامة واحدة هي الامة العربية . فليست هناك مصر وحسب وانما هناك مصر العربية التي تربط استراتيجيا بالمصير العربي الشامل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

ان النظام الدولي الجديد ، بعد الحرب العالمية الثانية والذي توجزه هيئة الامم المتحدة ، ليس هو « العالم الرأسمالي الغربي » وحده ، وانما هناك العالم الاشتراكي والدول النامية الحديثة الاستقلال او التي تناضل من اجل استقلالها . والموقف من حركة العالم المعاصر تحدده المصلحة الوطنية وحدها .

بهذا التصور تحرك عبد الناصر بمصر والوطن العربي وحركة التحرر الوطني العالمية تحريكه التاريخي ... واكرر انه بذلك لم يكن فيلسوفا يطبق احدى نظريات العمل الثوري ولا مغامرا من فوق دبابه . وانما كان « رادارا » لحركة اجتماعية صاخبة يقن ازماءها ان مصر حبلت بالثورة ، وان « الثورة في الهواء » تفتقر الى التجسيد السياسي بفياب « المرشح التاريخي » - وهو الحزب الثوري - عن ساحة الفعل ... وقد اعتمد « التجربة العملية » منهجا له في الخطا والصواب ، دون ان يحرفه ذلك عن تصوره العام للثورة .

وفي خطوته الاولى كان عبد الناصر يدرك تمام الادراك انه مثقل بالاعباء التالية :

- ١ - عدم التجانس في حركة ٢٣ يوليو - تموز .
- ٢ - الميراث الهائل للنظام القديم .
- ٣ - غياب النظرية الكاملة للعمل الثوري والقادرة على صياغة التنظيم العلمي او الحزب .

وقد تحمل بشجاعة الشخصية التاريخية كل ما جرته هذه الاعباء الثقال من خسائر باهظة ومسؤوليات جسام ، لان هدفه الاكبر كان « تحديث مصر » بادخالها قلب القرن العشرين واقضاء التخلف عن كاهلها المتعب ، وكذلك « تعريب مصر »

بادخالها قلب الوطن العربي وخلق الافليمية من جذورها . وكان ايضا وصل مصر بالعالم المتحرر بعد ان ظلت قروبا اسيرة العالم الاستعماري .

هكذا كان الاصلاح الزراعي الذي بدأ عام ١٩٥٢ بمائتي فدان كحد اقصى للملكية ، وانتهى عام ١٩٦٩ بخمسين فدانا ، خلاصا نهائيا من الاقطاع وتقليعا لآثار النبرائح العليا من الطبقة المتوسطة الزراعية .

وقد كانت معركة الاصلاح الزراعي - رغم انها ظلت في اطار الملكية الخاصة ولم تدخل قط اطار الملكية العامة باشكالها المختلفة - من اخطر معارك عبد الناصر التي كشفت هويته الطبقيّة لأعدائه منذ الاسابيع الاولى حين وجّه اليه « علي ماهر باشا » اندارا صريحا بضرورة عودة الجيش الى الثكنات ، وحين خرج « عدلي اللوم » شاهرا السلاح على الضباط والجنود والفلاحين في ارضه (١٢) .

ولم يكن القضاء على الملكية الا مدخلا للقضاء على أركانها : هكذا جاء كسر احتكار السلاح بالتعاقد مع الاتحاد السوفياتي مظهرا اوليا للتحول عن الغرب الذي بلغ أوجه في حرب السويس عام ١٩٥٦ ، فبالرغم من ان لجوء « عبد الناصر » الى المعسكر الاشتراكي كان « رد فعل » في البداية لسلبية الغرب ، الا انه بتأميم قناة السويس اصبح الاستقلال الوطني منهجا ثوريا في العمل السياسي لا يعتمد على التجربة بقدر ما يعتمد على السلاح . كانت حرب السويس تمصيرا لمصر وتعميها لها في نفس الوقت ، ذلك ان تأميم القناة والبنوك والشركات الاجنبية اعاد مصر للمصريين . اما الحرب فقد كشفت لمصر - ربما للمرة الاولى - وجهها العربي (١٤) .

ثم وضع عبد الناصر يديه على المفتاح الذهبي للمجتمع الحديث في كلمتين هما : التصنيع والتعليم ... فاذا كانت مصر ايام الانجليز قد تحولت الى مزرعة قطن ومن ثم بقيت ريفاً للحضارة الحديثة ، فانها في عهد عبد الناصر تحولت الى عصر الصناعة الثقيلة وعصر التنمية الاقتصادية وعصر العلم كالماء والهواء (١٥) .

هكذا دخلت « الصناعة » في مصر مرحلة اجتماعية واقتصادية جديدة كفيها ، فلم تعد صناعة استهلاكية محدودة بل اصبحت صناعة « انتاجية كبيرة » لا تعتمد على رؤوس اموال تستثمرها من مليونيرات. الغرب بل على قروض البلدان الاشتراكية غير المشروطة .

واستمدت القاعدة العمالية حتى بلغت مليون عامل . وكان قرار عبد الناصر التاريخي وهو « مجانية التعليم في جميع المراحل » استكمالا موضوعيا للتصنيع ...

---

(١٢) تراجع هذه الواقعة تفصيلا في « الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو الى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ » للدكتور عبد العظيم رمضان ، من ص ٢٥ الى ص ٦٤ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٧٥ .

(١٣) راجع « قصة ثورة يوليو » ، الجزء الثاني ، مجتمع عبد الناصر ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ١٩٧٥ ، من ص ٢٩ الى ص ٥٧ ومن ٨٧ الى ١٥٢ .

(١٤) التعبير للدكتور طه حسين ، اطلقه للمرة الاولى في كتابه « مستقبل الثقافة في مصر » عام ١٩٢٩ ، ثم نقله جزئيا في قرارات مجانية التعليم الابتدائي والثانوي عام ١٩٥٠ حين جاء وزيرا للمعارف في حكومة « الوفد » الأخيرة . اما عبد الناصر فاستكمل تنفيذ هذا الشعار بقرارات مجانية التعليم في مختلف المراحل حتى الجامعة والكلية العسكرية .

فالقاعدة المادية للهرم الاجتماعي لا تكتمل الا بالقمة الفكرية والروحية . واذا كان التصنيع قد أثمر مجموعة جديدة من القيم والعلاقات الاجتماعية التي تختلف جليريا عن قيم الزراعة وعلاقاتها الاجتماعية ، فان مجانية التعليم خصوصا في الجامعات والكليات العسكرية قد أتاححت لأبناء العمال والفلاحين — كما فعل الإصلاح الزراعي والتصنيع في الانتقال بمصر من مزرعة القطن الى العالم الحديث — ان يقوضوا اركان مدرسة « دنلوب » لتخريج الموظفين والحرفيين وان يؤسسوا دعائم الثقافة الوطنية والابداع الوطني بالاصالة والمعاصرة .

ولم تكن مصادفة ان ازدهرت في ظل المرحلة الناصرية مختلف انواع الاداب والفنون من المسرح الذي كان قد توقف منذ اعتاب توفيق الحكيم ، فاصبح الآن ومنذ قيام الثورة يضم نعمان عاشور والفريد فرج ويوسف ادريس وسعد الدين وهبة ورشاد رشدي ونجيب سرور وعبد الرحمن الشراوي ومحمود دياب وغيرهم . وكذلك الرواية التي كادت تتوقف عند نجيب محفوظ ( بل كاد محفوظ نفسه ان يتوقف ) والشعر الذي استأنف مسيرته مع صلاح عبد الصبور واحمد عبد المعطي حجازي وقؤاد حداد وصلاح جاهين وأمل دنقل ومحمد عفيفي مطر ، والفن التشكيلي الذي تطور على ايدي العشرات من المصورين والنحاتين .

ان هذا الازدهار الذي قد تنطوي اهم نماذجه على انتقادات عنيفة لسلبيات التجربة ، لا يمكن تفسيره الا بان عبد الناصر كان واهيا لفكرة « النهضة » التي تكامل بنلوها الصناعي بأعمدها الثقافية .

ولم تكن مصادفة ان تعارضت خطة التنمية والتصنيع الثقيل مع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، كما تناقضت الثقافة الوطنية مع مجموعة العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة . هكذا جاء التأميم الكبير عام ١٩٦١ لوسائل الإنتاج الرئيسية في المجتمع ثمرة الضرورة الملحة لبناء المجتمع الصناعي وخطة التنمية والاستقلال الوطني . وكذلك كان استيعاب خريجي الجامعات سنويا في الشركات والمصانع والادارات والمستشفيات والجيش .

وقد كانت هذه هي الضربة الرئيسية من جانب عبد الناصر لبقايا الهيكل الاقطاعي والراسمال المحلي الكبير ووسطه الاحتكارات الاجنبية . وكان المد العربي منذ عام ١٩٥٦ هو الذي مهد في الوجدان المصري لوحدة عام ١٩٥٨ .

ولكن الوحدة لم تكن قط عملا عاطفيا . لقد ظل عبد الناصر يطرح فكرة « المصير » الواحد طرحا جماهيريا فصلا . ولم يقصر التعبير على الحرب ضد اسرائيل كظهور استعماري مباشر ضد العرب ، وانما كان يتجاوز هذا المعنى الوارد الى قضية المصير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

كانت اسرائيل ولا تزال مشروعا استعمارييا لعزل مصر عن الوطن العربي ، بالإضافة الى اهدافها الاخرى . ولكن « المصير في الحرب ضد الاستعمار » كان عند عبد الناصر بمثابة الوجه الآخر للمصير القومي والحضاري ، أي واقع محاربة واقع التجربة لبعث واقع جديد يمنح مصر عمقا استراتيجيا ، على كافة الاصعدة والمستويات . هكذا كان موقفه من الثورات العربية المتوالية : في الجزائر والمراق

واليمين . وهكذا كان موقفه ايضا من « حركات » التحرر العربي ، وموقفه من الاحلاف العسكرية مع الغرب الاستعماري . انها لم تكن مجرد « مساعدات » عسكرية او اقتصادية او بشرية ، وانما كانت وعيا نافذا لدور مصر العربي وادراكا ثاقبا لعروبتها : كانت هذه العروبة تعني له مزيدا من دعم الاستقلال الوطني ومحاولة التقدم الاجتماعي .

على ذلك شملت قرارات التأميم الكبرى عام ١٩٦١ مصر وسوزية معا ، واصبح للقومية العربية مضمون اجتماعي واضح ، فهي ليست شعارا سياسيا مجردا وانما هي تجسيد لهوية الامة العربية واحلامها في التحرر من الاستعمار والاستغلال الطبقي معا . ومن هذه الزاوية اصبح عبد الناصر زعيما عربيا استثنائيا ، لانه تجسد في مخيلة الملايين من الكادحين قائدا لثورة عربية شاملة لا رجل دولة كبيرة كمصر . لقد سبقت الدعوة العربية ميلاد عبد الناصر باجيال ، ولكنه هو الذي اكسبها المدلول الاجتماعي البارز في اجراءات يوليو - تموز من ناحية ، ونوعية الحركات العربية التي تحالف معها من ناحية اخرى .

وحين اكتسبت القومية العربية على يديه مضمونها الثوري ، فقد حلت المشكلة المصرية المزمنة عند الجماهير الواسعة من الشعب المصري ، ولم تعد الاقليمية تعني الالفة الاقتصادية والاجتماعية الى رحاب الاستعمار والاقطاع والراسمالية الكبيرة .

كما حلت المشكلة العربية المزمنة عند اعرض القطاعات في الشعب العربي ، ولم يعد « الحاكم المصري » زعيما بين الحكام العرب ، بل اصبح تجسيدا لطموحات الجماهير مباشرة : ان الوحدة العربية تعني التكامل القومي ، وهذا لن يتم الا بالتحرر من قبضة الاستعمار والصهيونية والرجعية المحلية . وهكذا حوّل عبد الناصر الحلم الوطني الى نضال قومي وطبقي في آن معا .

وكان من الطبيعي ان يقوده هذا النضال الى قلب حركة التحرر الوطني العالمية ، فالوطن العربي ليس جزيرة معجورة ، فكما ان الاستعمار ظاهرة عالمية هكذا تصبح حركة التحرر الوطني . وكانت « باتندونغ » هي بداية الطريق الطويل . وكان تجمع دول عدم الانحياز « خطوة اخرى » وكذلك منظمة الوحدة الافريقية . وكان واضحا ان مؤتمرات هذه الدول النامية - المتخلفة والقهورة - هي التنظيم العالمي لحركة « الانسان الفقير » في وجه الانسان الغني . كما كان من الطبيعي ان يتحالف الانسان الفقير مع أنظمة الثورة في العالم ، مع الاتحاد السوفياتي والصين ودول اوربوا الشرقية ، فهذه هي « ايجابية الحياد » بين المعسكرين الكبيرين .

ولم يكن عبد الناصر ( بعد تأميم القناة ودحر العدوان الثلاثي على مصر ) قد اصبح زعيما مصرياً وقائدا عربيا بارزا فحسب ، بل اضحى مناضلا رائدا ضمن حركة التحرر الوطني العالمية ... فلقد عرف العالم المعاصر العديد من الثورات والتمردات والهيئات بعد حركة ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢ في مصر ، وكانت التجربة المصرية ملهما لكثير من هذه التحركات الاستقلالية ، ملهما لقاداتها وشعبها على السواء . ولم يكن الالهام « استقراء من بعيد » بل كان اتصالا وثيقا بين مصر والعالم الحديث التحرر والمواقف التي لا تزال في سبيلها الى التحرر .

وهكذا أصبح وجه مصر الجديد في العالم الحديث ، عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وجهاً نقبضاً لوجهها الملكي الاقطاعي المهترئ المزول في قوقعة التخلف والقهر . لقد أصبح حياً مناضلاً في صفوف الثورة الوطنية في العالم . وهكذا ، ايضاً ، قبضت التحالفات والتناقضات بين مصر والنظام الدولي على ضوء المصلحة الوطنية وحدها . ومنذ صفقة الاسلحة التنشكية عام ١٩٥٥ الى الانذار السوفياتي عام ١٩٥٦ الى تمويل السد العالي ومجمع الحديد والصلب ومئات المصانع الثقيلة ، ايقن عبد الناصر ان التحالف مع الثورة الاشتراكية العالمية هو تحالف استراتيجي مع مصر والوطن العربي عسكرياً واقتصادياً . ومنذ رفض الغرب تسليمنا وتمويلنا بل وشارك مشاركة فعالة - والولايات المتحدة في مقلعته - في حصارنا العسكري والاقتصادي حتى هزيمة ١٩٦٧ ، ايقن عبد الناصر ان التناقض مع الرأسمالية العالمية - بكافة اشكال الامبريالية والاستعمار الجديد - هو تناقض رئيسي .

وبالرغم من تحالف الرجعية المحلية في مصر ، والرجعية العربية والرجعية العالمية ، ضد عبد الناصر ، حتى الحق بنظامه هزيمة حزيران - يونيو - ١٩٦٧ ، فانه كان قد نجح في انجاز اهدافه الكبرى : تحديث مصر وتحريرها ووصلها بالعالم المتحرر .

### عبد الناصر وجيشه :

وهذه كلها ليست من المعاني والافكار المجردة ، وانما هي واقع مادي يتنفس الناس هواءه ، انه كالشهيقة والزفير لا حياة لهم دونها . ان اسقاط السلطة شبه الاقطاعية ، شبه الرأسمالية العميلة للاستعمار وتصفية امتيازاتها الطبقية ، قد اسقط ايضاً مجموعة القيم والعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة قبل ٢٣ يوليو - تموز . وعلى مدى ثمانية عشر عاماً عاشها عبد الناصر ، ورغم كل السلبات والثورات والنكسات والهزائم ، تدعم هذا السقوط يوماً بعد يوم ، وبرزت الى ساحة الوجود الاقتصادي والاجتماعي طبقات وفئات اجتماعية جديدة ، في ظل اشكال جديدة للإنتاج المادي والثقافة الفكرية . ان ملايين الفلاحين والعمال والمثقفين من مهنيين وفنيين وطلاب قد عرفوا او عاشوا انماطاً من الحياة مختلفة كلياً عن حياة آبائهم . وهؤلاء هم الذين يشكلون العمود الفقري للمجتمع المصري المعاصر ، فالقطاع العام ونظام الاجور والارباح والمشاركة في الادارة والتعاونيات الزراعية ومجانية التعليم ، ليست هذه كلها مجرد « مكاسب اقتصادية » طارئة ، وانما هي نظام شامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية استطلت به وشاركت في صنعه اجيال بعد اجيال .

والسد العالي ومجمع الحديد والصلب ومئات المصانع ليست مجرد « ابنة من الحديد والاسمنت » وانما هي قاعدة هرم اجتماعي ضخم افرز على مدى الزمن قيماً جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة هي النسيج الحي لـ « ميكانيزم » العمل والفكر والشعور ، هي « دينامو » الوجود .

واتنشر الجامعات والمعاهد العليا على طول ضفاف الوادي ليس ترفاً زخرفياً في شكل مؤسسات للربح وانما هو تنظيمات اجتماعية وسياسية وروحية تخرجت منها

مئات الالوف من شباب مصر . والكليات العسكرية والقوات المسلحة وعشرات الاسلحة المتطورة ، ليست « ماكينات من الحديد والنار » ولا زينة تمشي في الميادين ، وانما هي حقل اجتماعي وسياسي للشعب في مصر : انه جيش عبد الناصر الذي انتصر في السادس من تشرين الاول - اكتوبر .

وبالرغم من ان عبد الناصر لم يكن يملك السلطة التنفيذية في بقية اقطار الوطن العربي ، الا انه دخل وجدان وعقل المواطن العربي ولا يزال راسخا : لقد اعطاه « صورة للمستقبل » و « خطا للنضال » وخرج به من منطقة النفوذ الاستعماري . وقد نجحت الصورة والخط في تغيير الواقع العربي الرسمي حيناً ، واخفقت في معظم الاحيان . ولكن النجاحات والاختفاقات كلها تصوغ بصمة الناصرية على ضمير الانسان العربي المعاصر ؛ فمعنى الوحدة والعدل الاجتماعي ، تجربة السلطة ، النضال ضد الاستعمار ، الموقف من اسرائيل ، الثورة المضادة .. كلها اصبحت « عقائد » يكتوي بنارها ويهتدي بنورها الانسان العربي في كل مكان . والثورات العربية التالية لحركة ٢٣ يوليو - تموز والانظمة الجديدة ، بكل سلبياتها واخطائها ، هي الثمرة الشرعية لظهور الناصرية . ولم يكن عبد الناصر ، كسوكارنو او نهرو او تروما ، مجرد زعيم وطني بارز في ما يسمى بالعالم الثالث ، وانما كان بفكره وسلوكه الدولي قائدا تاريخيا ضمن حركة التحرير الوطني العالمية وبصماته النضالية على كتاب العالم النامي لا يمحوها الزمن .

ويعد ،

فانهم يستطيعون نزع صور عبد الناصر من الادارات الرسمية .. ويستطيعون شتمه ليل نهار .. ويستطيعون ما هو اكثر من ذلك : الارتداد عن القرارات والاجرامات التي اتخذها في حياته .

ولكنهم ينسون ان عبد الناصر لم يكن رئيسا او رجل دولة .. وانما كان « حركة تاريخية » لتبار وطني ينشد الاستقلال والتقدم الاجتماعي . كان هذا التيار سابقا عليه وسيظل باقيا من بعده ، ولكن هو الذي جسده في حركة تاريخية لها قوايتها الموضوعية التي يستحيل ازاحتها .

ان عبد الناصر ، كشخص ، قد مات ، ولكن الناصرية كاتجاه للتقدم التاريخي لا تزول آثارها ، فانها بالآثار قد فعلت فعلها المحتوم وانتهى الامر ، فاصبحت كخلايا الدم جزءا لا ينفصل عن نسيج الحياة .

قد يسترد بعض المجرمين في حق الشعب المصري ممتلكاتهم ولكنهم لن يستردوا ابدا عصر ما قبل ١٩٥٢ .

لن يستردوا قيما واراها الزمن ، ولا علاقات اجتماعية اصبحت في المتاحف . لن يستردوا العرش والافطاع والراسمال الكبير وجيش الاحتلال ومصر المعزولة عن العرب والعالم . فأنبأؤهم وبناتهم من رحم عصر جديد .

والزمن لا يمضي الى الوراء مهما خيل للبعض ذلك . وقد كان عبد الناصر نقطة فاصلة بين عصرين .

## ٢ - كعب أخيل :

يظل فكر جمال عبد الناصر في الوثائق الرئيسية الثلاث « فلسفة الثورة » و « الميثاق » و « بيان ٣٠ مارس » بمثابة المصدر الأيديولوجي الأول لنظام ٢٣ يوليو - تصور . ولا شك أن خطاب « الرئيس » في المناسبات المختلفة وكذلك ممارساته السياسية تشكل نبعاً لا ينضب لأيديولوجية النظام الناصري . ولكن الوثائق الثلاث ظلت دائماً الخط البياني العام لفكر الرجل وثورته ، توجز الحلم والأمنية من ناحية ، وتفسر التطبيق وتبرره من ناحية أخرى .

ومنذ البداية ، لا بد من الإشارة الى جملة تحفظات منهجية : اولها ، ان قيمة الوثيقة ليست مستمدة من كونها تمثل « نقطة متقدمة » في تاريخ الفكر المصري - او العربي - الحديث ، وانما لكونها تجسد « بياناً » لحدث عملي مباشر في أرض الواقع . وبالتالي ينبغي ان نحذر المقارنة بين ما يتضمنه « البيان » من أفكار والسياق الشامل للحركة الفكرية في مصر او في الوطن العربي . اننا بمثل هذه المقارنة نظم الوثيقة ونبالغ في حجمها معاً . غير ان هذه الملاحظة لا تنفي خارج وعينا « المناخ » الذي صدرت عنه ، والفكر من بين عناصره .

**أما التحفظ الثاني فهو** ان فكر جمال عبد الناصر في هذه الوثائق انما هو حصيلة الحوار الذي دار - لا بد - بينه وبين نفسه من جهة وبين رفاقه من أعضاء مجلس الثورة او الدائرة المحيطة به من جهة ثانية ، وبينه وبين متغيرات الشارع المصري والعربي والدولي من جهة ثالثة . أي ان عبد الناصر في هذه « البيانات » ليس رجلاً حرقته الفكر ، وتطبق عليه بالتالي معايير النقد الفكري الخالص ، وانما هو قائد سياسي ، فكره لا ينتسب اليه وحده وانما هو يبلور موجات دائرة أوسع .

**وأما التحفظ الثالث فهو** ان عبد الناصر رغم موهبته الأدبية الباهرة لم تكن « اللغة » هي أسلوبه في حياته الناضجة ، لذلك كان البون شامعاً بين أسلوبه المباشر في الخطاب الجماهيري ، وأسلوبه المكتوب في صياغة « فلسفة الثورة » ولم يكن بعيداً عن صياغة « الميثاق الوطني » كما أنه اشترك مع مجموعة من الكتاب الناصريين في صياغة « بيان ٣٠ مارس » . ومعنى ذلك أنه يحق لنا - في التحليل - ان نضع في اعتبارنا المسافة المحتومة بين الفكرة واللفظ . فلا ريب ان ظلال المعاني ودلالات الالفاظ تتداخل فيما بينها على نحو غاية في التعقيد .

## الدور الثالث يبحث عن بطل :

يتذكر جمال عبد الناصر في خاتمة كتابه « فلسفة الثورة » - وقد صدرت طبعته الأولى عام ١٩٥٣ - مسرحية بيراندالو الشهيرة « ست شخصيات تبحث عن مؤلف » . ولسبب ما أخطأ الكاتب في عنوان المسرحية وجعلها « ست شخصيات تبحث عن ممثلين » . وهو بالقطع ليس خطأ مطبعياً وانما هو خطأ الذاكرة والرغبة لدى صاحب العنوان الجديد ان يبني عليها « المقولة » التي تتخلل اسداؤها صفحات الكتاب الصغير بأكمله . وهي ان هناك دوراً ما يهيم على وجهه يبحث عن « بطل » ، وهو بالطبع يفرق بين البطولة والزعامة وبين الفرد والأمة . ولكنه يكتفي بالقول ان ذلك هو الدور وذلك هي ملامحه ، وهذا هو مسرحه ، ونحن وحدنا بحكم المكان نستطيع القيام به و « المكان

المقصود « هو مصر ، اما « نحن » فلربما كانت تعني الشعب او « الانا » ، ومن المثير للاهتمام ان هذه الفكرة شغلت كاتبين احدهما توفيق الحكيم قبل الثورة في روايته « عودة الروح » والثاني هو يوسف السباعي في مسرحيته « البحث عن جسد » ، ويقول كاتبها انه الف الفصل الاول والثاني قبل الثورة ، واستكمل الفصل الثالث بعد ظهور عبد الناصر على مسرح الحياة السياسية المصرية . وتستلهم رواية الحكيم التي ظهرت للمرة الاولى في عام ١٩٢٣ أحداث ثورة ١٩١٩ ، ولكنها تحلم بثورة جديدة علامتها « الكل في واحد » . وقد نسب الى الرئيس عبد الناصر انه تأثر برواية « عودة الروح » تأثرا عميقا (١٦) .

وفكرة « الكل في واحد » توجز ثيارا كاملا ظهر في الثلاثينات وقد عبّر عنه الحكيم في اعماقه الفنية وكتاباته المباشرة على السواء ، يدعو الى ان مصر تحتاج الى « منقذ » تتجسد في شخصه المفرد آمال الامة كلها ؛ هو « المستبد العادل » .

اما مسرحية السباعي فهي قراءة انتهازية لكتاب « فلسفة الثورة » حيث يلتقط الكاتب الإشارة الرمزية التي جاءت حول مسرحية بيراندللو ، وذهب ليكتب هذا « الشيء » . وكأنه يخاطب عبد الناصر « انت انت المنقذ » . وهكذا فعل ايضا احسان عبد القدوس في واحدة من أجود رواياته هي « في بيتنا رجل » بحيث يختمها بعدة صفحات عن « البطل » الطويل الاسمر الذي رفض الاحزاب واختار حينما الاغتيايل الفردي وانتهى الى ضرورة قيام الثورة . وهي ترجمة حرفية لما جاء في كتاب « فلسفة الثورة » من تأملات عرضت لاختيارات « البطل » وحيرته بينها وانتهائه الى طريق الثورة . ولعل الرابطة العميقة التي تصل بين الحكيم والسباعي وعبد القدوس - رغم ما يفرق بينهم وهو كثير - انهم جميعا كانوا ضد « الاحزاب » القائمة قبل الثورة . تشهد بذلك « شجرة الحكيم » للحكيم و « ارض النفاق » للسباعي ومختلف كتابات عبد القدوس .

والعبرة في هذه الاستشهادات هي ان فكرة « البطولة » تسكن راس جمال عبد الناصر ، كما كانت تهجس بها رؤوس ثيار سياسي كامل في مصر قبل ثورة يوليو - تموز ١٩٥٢ . والمهم ان هذه الفكرة تفترض « فراغا » في الحياة السياسية المصرية لا بد من ملئه . ان هذا الفراغ ينفي الجماهير وتنظيماتها الحزبية خارج الحوار ، لمجرد انها لم تستطع أحداث التغيير . هذه الفكرة تفترض ايضا ان ملء الفراغ يتم بواسطة « الفرد » المنقذ الذي يرى بمدئذ - في حالة نجاح وصوله الى السلطة - ان الحكم الفردي المطلق هو البديل « الثوري » للجماهير المنظمة .

ولنستمع الى جمال عبد الناصر ..

يقول في « فلسفة الثورة » ما نصه : « لقد كنت اصور قبل ٢٣ يوليو ان الامة كلها متحفزة متاهبة ، وانها لا تنتظر الا طليعة تقتحم امامها السور ، فتندفع الامة وراءها صفوفا منتظمة تزحف زحفا مقلما الى الهدف الكبير » (١٧) . ثم فاجاني

(١٦) راجع تفصيلا لهذه النقطة في كتابي « من الارشيف السري للثقافة المصرية » ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٥ ، من ص ٢٧ الى ص ٣٩ .

(١٧) « فلسفة الثورة » ، طبعة التنظيم الناصري في لبنان - اتحاد قوى الشعب العامل - ص ١٤ .



الواقع بعد ٢٣ يوليو . قامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان وظلمت الطافية، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصوف المتراسة المنتظمة الى الهدف الكبير ، وطال انتظارها . لقد جاءت جموع ليس لها آخر ، ولكن ما ابعد الحقيقة عن الخيال : كانت الجموع التي جاءت اشياء متفرقة وقلولا متناثرة ، وتعطل الزحف المقدس الى الهدف الكبير ، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر . وساعتها احسست وقلبي يملأ الحزن وتقطر منه المראה ان مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة ، وانما من هذه الساعة بدأت . كنا في حاجة الى النظام فلم نجد وراءنا الا الفوضى . وكنا في حاجة الى الاتحاد فلم نجد وراءنا الا الخلاف ، وكنا في حاجة الى العمل فلم نجد وراءنا الا الخنوع والتكاسل؛ ومن هنا وليس من اي شيء آخر، اخذت الثورة شعارها (١٨) . يقصد - بالطبع - شعار « الاتحاد والنظام والعمل » .

... ولو ان جمال عبد الناصر تذكر انه قبل ان يقود حركة ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢ بسبعة شهور فقط ، كان الشعب المصري العظيم على ضفاف القناة يقود اروع حركة شعبية فدائية ضد قوات « بريطانيا العظمى » لتردد كثيرا قبل ان يكتب هذه الكلمات . ولو انه تذكر هذا الشعب عام ١٩٥٠ وهو يجيء بحزب « الوفد » في انتخابات مشهورة ، ضد حكومات الاقليات المتعاقبة وضد العرش ، املا في التغيير ، لتردد كثيرا قبل ان يخط حرفا من هذه السطور . ولو انه تذكر عام ١٩٤٦ وصعود « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » الى مستوى الجبهة الديمقراطية الشعبية التي هزت البلاد من اقاصها الى اقاصها . لما كانت هذه انطباعاته عن مصر والمصريين الذين خاضوا معارك الدم منذ الثورة العربية الى ثورة ١٩١٩ الى انتفاضة ١٩٣٥ وغيرها من اساطير البطولة التي لا زالت تبحث عن « مؤلف » يرونها ، عن الفلاحين الذين استشهدوا في حقولهم ضد باشوات الارض ، والطلاب الذين فتح تحت اقدامهم كوبري عباس ، والنواب الذين حطموا سلاسل البرلمان فدخلوه وعقدوا جلساتهم رغم الرسوم المكي بخل المجلس ، والعمال والمتقنين الذين كسروا عظام « اليد الحديدية » لمحمد محمود ودقوا عنق « المسكري الاسود » لابراهيم عبد الهادي . اهؤلاء هم « الاشياء المفرقة » و « الفلول المتناثرة » التي لا يميزها سوى الفوضى والخلاف والخنوع والتكاسل ؛ ولكني لا اتسى ان عبد الناصر قد رأى ذلك كله « وراه » . يقول : « كنا في حاجة الى كذا ، فلم نجد وراءنا الا كذا » . ولو انه نظر امامه ، لربما تغير المشهد بأكمله .

ومهما كان السياق التاريخي والتحليل الاجتماعي لفكر البرجوازي الصغير والظروف الموضوعية التي احاطت بمصر قبيل تموز - يوليو ١٩٥٢ ، فان هذا التكوين الشخصي لعبد الناصر قد لعب دورا هاما في مسيرته السياسية ، ومسيرة البلاد على وجه العموم . ولقد كان تسجيله لهذه الاعترافات في « فلسفة الثورة » عملا شجاعا بحق . ويظل هذا الكتاب الصغير مفتاحا بين اهم المفاتيح لبقية الابواب . والباب الاول هو فكرة الثورة ذاتها ، كيف اتبشت في وعيه كالشرارة الملتهبة حماسا رومانتيكيا في الصبا ، قاده الى المظاهرات وبيوت الزعماء والهتاف بالاستقلال

« التام » او الموت « الزؤام » ، حتى آلت به الامور الى فجيئته بمعاودة ١٩٣٦ . واقيمت بوادر الحرب المالية الثانية ومعها عنف الشباب ، فاتجه الى الاغتيال الفردي الذي افزعه من المرة الاولى . وفي فلسطين كانت المرحلة الثانية « كنا نحارب في فلسطين ، ولكن احلامنا كلها في مصر ، كان رصاصنا الى الصدف الرابض امامنا في خنادقه ، ولكن قلوبنا تحوم حول وطننا البعيد الذي تركناه للدباب ترواه » . هنا يبدأ تبرير عبد الناصر لثورة يوليو - تموز من حيث الشكل ومن حيث المضمون . ولا شك انه يضع كلتا يديه على جذور اخفاق ثورة ١٩١٩ والنتائج الجوهرية التي يتعين على الثورة الجديدة ان تضعها في حسابها . فمن الاسباب الجذرية التي ادت الى انتكاسة ١٩١٩ ان الطبقة التي قادتها سرعان ما استأثرت بمكاسبها الطبقية ، وتخلت عن بقية طبقات الشعب التي كانت وقودا للثورة وضحايا . ومن النتائج ان الثورة المرتجاة عليها ان تناضل على جبهتين : الاولى جبهة الاستقلال الوطني ، والاخرى جبهة العدل الاجتماعي « لم يكن في استطاعتنا ان نقوم على طريق التاريخ بمهمة جندي المرور فنوقف مرور ثورة حتى تمر ثورة اخرى ، ونحول بذلك من وقوع حادث الصدام وانما كان الشيء الوحيد الذي نستطيعه هو ان نتصرف بقدر الامكان وننجو من ان يطحننا سحقا الرحي » (١٩) . ولعل هذا النص يفسر لنا معنى الثورتين المتداخلتين في مفهوم عبد الناصر ، بخلع الملك في ٢٦ يوليو - تموز ١٩٥٢ وانهاء الملكية في ١٨ يونيو - حزيران سنة ١٩٥٢ ، والاعداد لاتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ثم صدور قانون الاصلاح الزراعي في سبتمبر - ايلول سنة ١٩٥٢ .

اما من حيث الشكل فقد « كان الموقف يتطلب ان تقوم قوة يقرب ما بين افرادها اطار واحد يبعد عنهم الى حد ما صراع الافراد والطبقات ، وان تكون هذه القوة من صميم الشعب ، وان يكون في يدهم من عناصر القوة المادية ما يكفل لهم عملا سريعا حاسما ، ولم تكن هذه الشروط تنطبق الا على الجيش » (٢٠) . وبالرغم من انه يمكن البحث في مبررات اكثر اقناعا من هذه الاسباب توصل ظاهرة قيام الجيش بالثورة الا ان هذه المبررات ، التي يؤكد عليها جمال عبد الناصر ، تكشف النقاب عن مسألتين هامتين : الاولى ان تطيله لـ « فساد » الاحزاب القديمة يقوم على اساس الصراعات الفردية والاهواء الشخصية السائدة في تلك الاحزاب ، والمسألة الثانية هي امتداد تطبيقي للاولى . وهي ان الجيش ، ثم التنظيم السياسي الواحد ( هيئة التحرير في ذلك الوقت ) هما اداة الثورة في التفسير والحكم . ولا ريب ان هذه النتيجة التي تبدو للوهلة الاولى شكلية قد استجابت من ناحية لفكرة البطل - الباحث عن دور - لان الحكم الفردي المطلق يجد مناخه الاصيل بعيدا عن تعدد الاحزاب . ومن ناحية اخرى فان التناقض المبكر بين هذا الشكل وتطورات الثورة الناصرية من حيث المضمون قد واكبها منذ البداية واستفحل خطره للدرجة التي هدد فيها البناء الثوري بعديد من النكسات والهزائم .

(١٩) المصدر السابق ٣ ص ٢٠ .

(٢٠) المصدر السابق ٤ ص ١٩ و ٢٠ .

كانت « هيئة التحرير » - وبالطبع كلنا هيئة التحرير كما كانت تقول اللغات - هي الثمرة الاولى لهذا الفكر في التنظيم السياسي . دخلها الملايين من البشر تحت شعار باهت لا معنى له هو « الاتحاد والنظام والعمل » وخرجوا منها حين قرر الرئيس ذلك . وكانت بداية ما يمكن تسميته بالتنظيم الاحزبي الذي يضم كل الجماهير ولا يضم احدا على الاطلاق . فالبطل المتقد يعرف مصالح الجماهير ويقدر على حل مشكلاتها من غير ان تتكلم . ولعل هذه النقطة كانت « كعب آخيل » او نقطة الضعف في رأس شمشون .

ولا يبقى في كتاب « فلسفة الثورة » سوى ما يلغوه عبد الناصر بالدوائر الثلاث : الدائرة العربية والدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية . وهي الدوائر التي يراها - بهذا الترتيب الذي اوردته - المجال الطبيعي والحيوي الذي يجب ان تتحرك فيه مصر بحكم موقعها الجغرافي والتاريخي والنضالي .

وبالرغم من ان عبد الناصر لا يذكر اطلاقا تعبير العروبة بتنوعاته المختلفة - الوحدة العربية والوطن العربي ، والقومية العربية ، والامة العربية - الا انه يذكر « فلسطين » التي شمر فوق ارضها بعاطفة خاصة واحس انه يدافع عن النفس والوطن . وكان عبد الناصر يدرك في هذا الوقت المبكر البعد الاستراتيجي للمشروع الصهيوني في الشرق الاوسط (٢١) . ويدرك ان اسرائيل راس جسر للاستعمار الغربي في المنطقة العربية ، والهدف هو عزل مصر عن شقيقتها ، وترسيخ واقع التخلف ونهب الثروات الموجودة والمحتملة . وهنا يفتح حوارا بالغ الاهمية والاستبصار العميق بالمستقبل حول النفط العربي وضرورة توظيفه في نهضة عربية شاملة . كما انه يفتح باب الحوار واسما حول « جبهة نضال عربي » . اما بالنسبة لافريقيا التي يدور فيها صراع مريع بين الاستعمار وحركات التحرر ، فان عبد الناصر يحلم ان يكون لها « معهد ضخيم » على حد تعبيره ، في القاهرة . وبالنسبة للعالم الاسلامي يتمنى ان يتحول موسم الحج الى مؤتمر سياسي سنوي للمسلمين يحقق تعاونا « لا يخرج عن حدود ولاهم لاطنهم لاولادهم » (٢٢) .

واخيرا يعود الى « الدور التائه الذي يبحث عن بطل يقوم به » فيكرر التاكيد : « نحن بحكم المكان نستطيع القيام به » (٢٣) .

### الشعب هو العلم :

مرت عشر سنوات فصدر « الميثاق الوطني » عام ١٩٦٢ . مرحلة حافلة ، لعلها بدأت بعلان الجمهورية حقا والقانون الاول لتحديد الملكية ، ولكنها بدأت ايضا بأزمة

(٢١) للتاكيد على هذه النقطة تراجع مذكرات جمال عبد الناصر ، تقديم محمد حسنين هيكل ، التي نشرت مؤخرا للمرة الاولى في مجلة « الوطن العربي » الجاريسية من العدد رقم ٢٢ ( ٢٢ ) ص ٥٦ - يوليو ١٩٧٧ ) الى العدد رقم ٢٢ ( ٢٣ ) ايلول - سبتمبر ١٩٧٧ ) . والمذكرات باكملها حصول مرحلته الفلسطينية .

(٢٢) « فلسفة الثورة » ، ص ٥٦ .

(٢٣) نفس المصدر والمصفاة .

مارس - آذار ١٩٥٤ اتفاقية جمال - هيد ، لعلها بدأت كذلك عام ١٩٥٥ بالاشتراك في مؤتمر باندونغ ورفض الإحلاف العسكرية من الغرب . ولكن الأمر يؤكد أن عام ١٩٥٦ كان اللدوة التي تالفت وتوهجت فوق جبين هذه المرحلة التاريخية الحافلة بالتناقضات . عام السويس . عام البداية لنهاية الاستعمار القديم في العالم كله . عام النصر السياسي على قوى العدوان وبينها « إسرائيل » . العام الذي اكتسب فيه عبد الناصر الوطنية لأصحابها . عام القومية العربية في مصر . العام الذي اكتسب فيه عبد الناصر شرعية السلطة من الشارع لأول مرة ثم فوجيء بمجيء ١٩٥٨ ومعه الوحدة في ظل ظليل من « الاتحاد القومي » . وكما اخفقت هيئة التحرير ومعها ( الاتحاد والنظام والعمل ) اسقط الاتحاد القومي ومعها « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » . ومعها قبل ذلك الثمرة : الوحدة . ولا نشارف عام ١٩٦٢ حتى يكون عبد الناصر قد بدأ مرحلة كيفية جديدة من مراحل الثورة الوطنية بالتلميحات الواسعة لعصب الإنتاج . عشر سنوات حافلة بدأت أيضا بمحاولة اغتيال عبد الناصر في المنشية ، وشنق ستة من اقطاب الإخوان المسلمين . وبدأت كذلك بخروج يوسف صديق وخالد محي الدين - وهما العضوان اليساريان - من مجلس الثورة ، وانتهت بخروج كمال الدين حسين وعبد اللطيف بفداي وحسن ابراهيم .

وبعد حوار طويل - سبقه صراع اطول واكثف - يصدر « الميثاق الوطني » في آخر حزيران - يونيو ١٩٦٢ يبداء عبد الناصر برأي بل بأراء جديدة فسي الشعب المصري :

« ان اخلاص الشعب المصري لقضية الثورة ، ووضوح الرؤية املمه ، واستمراره الدائب في مصارمة جميع انواع التحديات قد مكثه دون ادنى شك من تحقيق نموذج رائد للثورة الوطنية » .

« ان الشعب المصري ، في يوم بدء ثورته المجيدة في ٢٣ يوليو - تموز سنة ١٩٥٢ ادار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التي كانت تبدد قواه الايجابية ، وداس باقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم ، واسقط الى غير ما رجعة جميع السلبيات التي كانت تحد من ارادته في اعادة تشكيل حياته من جديد » (٢٤) . والفرق واضح - حاسم - بين ما قاله عن هذا الشعب في كتاب « فلسفة الثورة » وما يقوله الان بعد مضي حوالي عشر سنوات ، كان الشعب المصري خلالها هو « السند الحقيقي الذي ابقاه في الحكم منذ قيادته للمقاومة عام ١٩٥٦ . وعندما يفتتح عبد الناصر « الميثاق الوطني » باعتراف يقول ان طليعة ٢٣ يوليو - تموز لم يكن بحوزتها « نظرية كلمة للتفسير الثوري » بخطيء حين يعمم هذا الاعتراف على « الزحف الثوري » باكملة ، فالحق انه كانت هناك طلائع في صفوف الشعب المصري تملك - على الاقل - دليل عمل للثورة . واذا كانت السنوات العشر قد علمت عبد الناصر ان البرجوازية المصرية لن تضحي بمصالحها الآتية من اجل التنمية الاقتصادية للمجتمع ككل ، ومن هنا جاء تفكيره في التأميم فانه لم يقطع وهو بصدد توسيع قاعدة الديمقراطية

(٢٤) يستند الباحث على طبعة التنظيم الناصري في لبنان - اتحاد قوى الشعب العامل ، ص ١١ .

الاقتصادية ان هذا الاجراء الوطني لا ينجح مع غياب الديمقراطية السياسية ،  
وسيشكل ذلك الثغرة التراجمية بين الشكل والمضمون ، بين وجهي العملة الواحدة ،  
وهي الثغرة التي ستفقد منها كافة المخاطر على التجربة . يبرر ذلك بقوله : « ان  
الشعب المصري ابان نضاله ضد الاستعمار ، كذلك ابان نضاله ضد محاولات الرأسمالية  
ان تستغل الاستقلال الوطني لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية - في  
نفس هذا الوقت - فان الشعب المصري رفض دكتاتورية طبقة من الطبقات وصمم على  
ان يكون تلويب الفوارق بين الطبقات هو طريق الديمقراطية لجميع قوى الشعب  
العاملة » (٢٥) .

لقد كان من الطبيعي ان تسقط الاحزاب التي جسدت مصالح طبقات اجتماعية  
لم يعد لها وجود . ولكن ذلك لا يستتبع الفناء مبدأ الحزبية ذاته . كما انه في مرحلة  
التحرر الوطني يمكن - بل يتحتم - قيام جبهة وطنية ديمقراطية بين التنظيمات  
السياسية المستقلة التي تتفق في مرحلة معينة على الحد الأدنى من اهداف النضال  
ووسائله .

ولكن هذه الجبهة تفترض اولاً الوجود المستقل لهذه التنظيمات التي تتشكل  
منها ، كما انها تفترض انبثاقها من اسفل حيث القواعد الشعبية لا من اعلى حيث  
الوصاية . ولا بد لنا من ان نلاحظ جملة التعبيرات الجديدة التي صاغها كتاب الميثاق  
في هذا الصدد مثل « تلويب الفوارق بين الطبقات » و « قوى الشعب العاملة » فربما  
كانت الجملة الاولى مقصودا بها التعبير عن « الانتقال السلمي الى الاشتراكية » ، غير  
ان الضباب الانشائي في لفظتي « تلويب الفوارق » يعطي ابعاءات اخلاقية بشأن  
« التدرج » في مسألة « العدل الاجتماعي » اكثر مما هو يحدد معنى اقتصاديا واضحا  
لانتقال السلطة الى اصحاب المصلحة الجديدة في اجراءات التأميم . كما ان تعبير « قوى  
الشعب العاملة » يخلط بين المدلول العلمي لكلمة « طبقة » وكلمة « قوة » كما انه يساوي  
اجتماعيا - من حيث العلاقة ببيكل الانتاج - بين مختلف الطبقات التي يسميها  
« عاملة » . هكذا يرادف العمل الذهني العمل اليدوي ، وهكذا يرادف منصب ورئيس  
مجلس الادارة مركز العامل ، وهكذا يرادف المالك صاحب المائة فدان الفلاح الاجير .  
وقبل ان نستطرد نقول :

ان قضية التنظيم السياسي الواحد تمثل اصرارا على الحكم الفردي بالرغم  
من تطور فكر عبد الناصر الاجتماعي . لانه في ظل ما سمي منذ صدور الميثاق بالاتحاد  
الاشتراكي تستر الجميع تحت هذا « الثوب الفضفاض » . كما تربي عليه تسال من  
لا يمثلون الطبقات الجديدة الى مواقع السلطة الفعلية باسم هذه الجماهير .  
بقيام الاتحاد الاشتراكي والاصرار الملح على فكرة التنظيم الواحد . اوضحت  
المفارقة واضحة بين المصالح الاجتماعية الجديدة واصحابها الحقيقيين الذين لا يتمتعون  
بحق حراستها بالرقابة الشعبية والسلطة التنفيذية والحماية التشريعية . وهي  
المفارقة التي رفعت شعارا يقول انه « يمكن بناء الاشتراكية بغير الاشتراكيين » (٢٦) .

(٢٥) المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٢٦) اسماء ثلاثة سجون في مصر ، وهي اسماء جغرافية تدل على المناطق التي تقع فيها .

وهي المفارقة التي أدت فوراً الى ظهور ما سمي بعدئذ بالطبقة الجديدة . طبقة المديرين والفنيين من المسكر والمندنيين .

رغم ذلك كله ، فقد كان « الميثاق » - وهو البيان الثاني لثورة يوليو (تموز) - خطوة الى الامام في طريق التطور العاجز لمسيرة مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . انه خطوة الى الامام تشير الى متغيرات العصر على النحو التالي : تعاظم حركة التحرر الوطني العالمية وخاصة في القارات الثلاث المنسية : افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية . تعاظم القوى الاشتراكية العالمية في مواجهة المسكر الرأسمالي . الطفرة العلمية التكنولوجية التي تتمثل في ثورة المواصلات التي تلاشت معها المسافات وسقطت الحواجز مادياً وفكرياً . تعاظم القوى المعنوية في العالم كالامم المتحدة والدول غير المنحازة والراي العام العالمي . وعلى الصعيد العربي ، فان سبع سنوات من الثورة الجزائرية وهبوب ربح التحرر على مختلف أرجاء الوطن العربي ، تدفع المنطقة كلها الى مستقبل جديد . ويكاد يقدم نقداً ذاتياً عن تجربة الوحدة ، « فان النماذج السابقة لها في القرن التاسع عشر وأبرزها الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية لم تصد تقبل التكرار . وان اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبي ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالي في العمل الوطني ، وانما هو فوق ذلك ومع ، ضرورة لازمة على الوحدة الوطنية للشعوب العربية في ظروف العمل من اجل الوحدة القومية للامة العربية كلها ضد اعدائها الذين ما زالت قواعدهم على الارض العربية ذاتها ، سواء كانت هذه القواعد في قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار مراكز للتهديد العسكري » (٢٧) .

ومنذ البدء يفرق صاحب الميثاق بين مدرسته الفكرية واية مدرسة « اشتراكية » اخرى لتلتزم حرفياً بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر (٢٨) . وبالطبع فهو يقصد الماركسية التي امكن تطبيقها بنجاح رغم انف القرن التاسع عشر قبل انتهاء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٧ في الاتحاد السوفياتي . والتي اخذت بها اوروبا الشرقية غداة انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، ثم عاودت الانتصار الساحق في صفوف اكبر شعوب العالم عدداً « الصين » عام ١٩٤٩ ، وتحول اليها من قمة السلطة لانجاح بلاده وثويرها شاب كوبي يلقي فيدل كاسترو عام ١٩٦٢ بالذات عام صدور الميثاق . . اي ان ما يسمى بـ « قوانين جرت صياغتها في القرن الماضي » جرى تطبيقها بنجاح تاريخي - يشهد به وله الميثاق نفسه - في القرن العشرين ، وليس في اي زمن آخر . ولكن الميثاق لا يفتأ يكرر انه يتعين علينا ان نواجه العالم بفكر جديد « لا يجس نفسه في نظريات مغلقة يقيد بها طاقته » (٢٩) . وهذا التكرار يستوجب منا - كما استوجبت بالامس - ان نفهم :

التناقض بين الاشارة الى ضرورة « نظرية كاملة للتغيير الثوري » والرفض الواضح لنظريات يقيد بها طاقته . اليس له منهج اللامنهج ، او له منهج ردود الفعل التجريبية البراغمية ؟ اليس ذلك تنظيراً لفكرة « التيار الثالث » بين الاشتراكية

(٢٧) الميثاق الوطني ، لفظة المشار اليها ، ص ٢٧ و ٢٨ .

(٢٨) المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٢٩) المصدر السابق ، ص ٢٨ .

والرأسمالية الذي قد يرتدي ثيابا عربية او ثيابا اسلامية ، لا يهم ؛ كل شيء الا الماركسية ، « هذا هو المحتوى الحقيقي للتخبط في العبارات السابقة . هنا بلرة العداء للشيوعية ورغم التقارب العلمي مع المسكر الاشتراكي والتباعد العملي عن المسكر الرجعي والاستعماري . ان الحاجة العملية هي التي تبعد هذا النموذج الى المسكر الرجعي والاستعماري . كما ان الحاجة العملية هي التي تدفع هذا النموذج الى مسكر التقدم .

ورغم ذلك كله كان الميثاق خطوة الى الامام . انه يؤصل غياب الفكرة العربية عن مسيرة الثورة المصرية عام ١٩١٩ على اساس « ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع ان تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية » (٣٠) . وتبقى فلسطين في ضمير جمال عبد الناصر هي المحور لما جرى وما يجري « ان قطعة من الارض العربية في فلسطين قد اعطيت من غير سند من الطبيعة او التاريخ لحركة منصرية عدوانية ارادها المستعمر لتكون سوطا في يده بلهب به ظهر النضال العربي اذا استطاع يوما ان يتخلص من المهانة وان يخرج من الازمة الطاحنة . كما ارادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الارض العربية ويحجز المشرق عن المغرب ، ثم ارادها عملية امتصاص مستمرة للجهود الذاتي للامة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابي » (٣١) .

وقد كان الحوار قبيل صدور الميثاق عاصفا حول ما يسمى بالاشتراكية العربية، وكان فضل جمال عبد الناصر كبيرا حين حسم هذا الحوار قائلا في الميثاق « ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم » (٣٢) . وبالطبع هو لا يقصد بالاشتراكية العلمية المصطلح التاريخي للماركسية ، وانما هو يقصد تحديدا : تجميع المدخرات الوطنية - وضع خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج . وقد كانت هذه هي السياج الذي احاط اجراءات ( ٦١ - ١٩٦٢ ) الوطنية التقدمية ، واجراءات التأميم التي زومت « القطاع العام » وغرست « التنمية الاقتصادية » وبلدت « التصنيع الثقيل » ، وما تطلبه ذلك كله من تحالف استراتيجي مع المسكر الاشتراكي ، وتعاون ايجابي مع حركة التحرر الوطني العالمية . وعلى الصعيد المحلي اشراك العمال في ادارة المصانع والشركات وفي ارباحها وفي تحديد نسبة ( ٥٠ ٪ ) من مقاعد المؤسسات التشريعية والشعبية ، وغير ذلك من مواقع اكتسبتها الجماهير بنضالها المر ، ولم تحققها الطبيعة الناصرية الا حين رفض الغرب الاستعماري مساعدتها في التسلح وبناء السد ، وحين رفضت البرجوازية المحلية مساعدتها في خطة التنمية . غير ان هذا الرفض المتبادل كان يؤكد من ناحية وطنية التيار الناصري، ومن ناحية اخرى عجزه عن تطوير الاساس

(٣٠) المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٣١) المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٣٢) المصدر السابق ، ص ٧٦ .

الوطني الى بناء ديمقراطي كامل لا يهدده الشرخ الناجم عن تناقض الشكل والمضمون .  
ولكن .. هل كان ذلك ممكنا ؟

### بيان الوداع :

بعد خمس سنوات من صدور الميثاق الوطني ، كان الجواب الفاجع : كلا ..  
كانت هزيمة ١٩٦٧ التراجيدية .

لماذا ؟ لانه ليس صحيحا انه يمكن حماية الاستقلال الاقتصادي بغير ديمقراطية  
سياسية . لانه في غياب الرقابة الشعبية ( سجلت سنة ١٩٦٥ بداية هبوط الخط  
البياني لتطور القطاع العام ) . بدأت « الطبقة الجديدة » تنمو وترعرع وتكسب شيئا  
فشيئا مواقع حساسة في السلطة التنفيذية . بدأ المدبرون يمثلون العمال حسب تعريف  
« القوى العاملة » الواردة في الميثاق ، وبدأ ملاك الاراضي يمثلون الفلاحين . وتحول  
الاتحاد الاشتراكي الى حزب فضفاض للطبقة الجديدة . وتناقضت للغاية اجراءات  
الثورة مع الوسائل ، فراحت خطة التنمية تنهوى . وتناقض الهدف من تحالف  
« قوى الشعب » مع النتائج ، فكانت هناك ظاهرتان : المنظمات الشيوعية تحل نفسها  
راضية بالانخراط الفردي في المستويات الدنيا للاتحاد الاشتراكي ( وهكذا أعطت  
للمدبرية شرعية ) ، والظاهرة الثانية هي ما سمي بؤامرة « الاخوان المسلمين »  
لاسقاط النظام ، والحصيلة الختامية هي سطوة النظام رغم خروج الشيوعيين من  
السجون .

واخيرا اقبلت الهزيمة المدوية لتهز الارض تحت اقدام الجميع . تساقطت رؤوس  
ودرموز ، وابقى الشعب جمال عبد الناصر وحده ليلة التاسع من حزيران - يونيو  
١٩٦٧ . ابقاه رفضا للهزيمة وليسلمه بعد شهر قليلة ( فبراير - شباط ١٩٦٨ )  
ما لم يخطر على باله ان يسمعه ذات يوم . خرج العمال والطلاب في اكبر مظاهرات  
غاضبة شهدتها مصر منذ عام ١٩٥٤ . بدأت من المصانع الحربية والجامعات ، ولكنها  
استقطبت عقل مصر ووجدانها . وكان لا بد لعبد الناصر من ان يتكلم .  
وهكذا اقبلت الوثيقة الثالثة « بيان ٣٠ آذار - مارس ١٩٦٨ » . اقبلت ومسط  
هدير الشارع المصري وزثيره في الصفحات وفوق الجدران .. في القاهي والبيوت  
والتوادي .. في كل مكان تساؤلات وتسؤلات :

هل كان غياب الديمقراطية هو السبب ؟ هل كان غياب الدولة المصرية هو  
السبب ؟ هل كانت « الاشتراكية » السبب ؟ هل كان الاستعمار ، الرجعية ، التوسع  
الاسرائيلي ، السبب والسبب الرئيسي ؟

هل يمكن الحل في تعدد الاحزاب ضمن جبهة وطنية ديمقراطية واسعة ؟ هل  
يمكن في العدول عن « الاشتراكية » وانتهاج الخط الرأسمالي الواضح ؟ هل يمكن في  
التطبيق الصادم والحقيقي للاشتراكية العلمية ؟

وتحرير الارض ، هل يتم بحرب شعبية طويلة الامد ، ويتحتم بالتالي تسليح  
الشعب ؟ ام ان تسوية سلمية تؤدي في استقامتها الى الصلح مع اسرائيل هي الطريق  
الوحيد المفتوح ؟



وأقبل بيان ٣٠ آذار - مارس ليجمع حصيلة هذا الحوار المضطرب - بالعنف أحيانا - ويقول ان منطق العصر وكل العصور : ان الحق المسلح بالقوة وحده هو الذي يجد لأصحابه مكانا تحت الشمس ، اما السلام بغير امكانيات الدفاع عنه فوهم مثالي لا مكان للداعين اليه فوق سطح الأرض ( أي ما اصطلح عليه حينذاك بالتالي : اعادة بناء القوات المسلحة ، وان ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة ) . على الصعيد الاقتصادي يشير البيان الى نتائج قمة الخرطوم ومساعدة البلدان الاشتراكية دون تفكير فسي إجراءات اجتماعية جديدة . وعلى الصعيد السياسي يصك كاتب البيان تعبير ( مراكز القوى ) اشارة الى سقوط ما يسمى بسقوط دولة المخابرات ، وسقوط عبد الحكيم عامر وشمس بدران ، ومحاکمات حسين الشافعي للجميع ويقول : ان هذه المراكز هي التي أدت بالشعب يوما الى ان يتخلص من المهانة وان يخرج من الازمة الطاحنة كما ارادها المستعمر فاصلا يوق امتداد الأرض العربية ويحجز المشرق عن المغرب ، ثم ارادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للامة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابي .

ولكنه يعود الى القول الفاجع : « ان صيغة الاتحاد الاشتراكي هي اكثر الصيغ ملائمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها ، وهي تجسيد حي وصحي لمعنى ان تكون الثورة للشعب وبالشعب ، ثم انها الضمان بعد ذلك لتجنب دموية الصراع الطبقي وكفالة فتح اسرع الطرق واكثرها امانا للتقدم » ( ٢٣ ) . . . وهكذا يبقى « كمل آخيل » راسخا ، ونقطة الضعف في رأس شمشون متجلدة في عمق الاعماق . وكان اخفاق تطبيق مبدأ التنظيم الواحد لعنة سحرية صيها الفراعنة على الفكرة السامية والاكتشاف النظري العبقري .

وكان الحل الذي ارتآه عبد الناصر لمعالجة هذه الاخطاء في الممارسة السياسية التي ليست هي في الواقع اخطاؤه انما اخطاء البنية السياسية والمجتمع القائم اللذين ورثهما عن العهود وتحمل تبعاتهما ، في بيان ٣٠ آذار - مارس وهو ما سمي باعادة بناء الاتحاد الاشتراكي من القمة الى القاعدة . وقد أكد هذا البيان على عروبة مصر وحماية المكتسبات الاشتراكية ، وركز على ان العمل هو المعيار الوحيد للقيمة الانسانية ، وانه لا بد من تحصين القضاء وسيادة القانون والحيولة دون انفراد البعض في اجهزة الحكم والدولة ومؤسسات المجتمع .

وفي الحقيقة ان التعبيرات التي استعملها السادات فيما بعد مثل « سيادة القانون » و « دولة المؤسسات » كانت هي الاخرى قد صيغت في عهد عبد الناصر ، وفي بيان ٣٠ مارس - آذار لا بعده ، لكن القضية هي ان هذه الشعارات رقت الآن خلافا لمضمونها وقد ذاب النظام الحالي على تجريدها من هذا المضمون ، حتى تم له هدم ما بناه عبد الناصر في ثمانية عشر عاما . لقد سقط الاتحاد الاشتراكي الذي أعيد بناؤه عام ١٩٦٨ في ساعات قلائل في ليلة ١٤ مايو - ايار عام ١٩٧١ ، ثم بدأت المؤسسات « تتساقط يهدوء حيناً ويصخب أحيانا » طيلة السنوات القليلة التالية .

( ٢٣ ) يعتمد الباحث على طيبة التنظيم الناصري في لبنان - اتحاد قوى الشعب العامل ، ص ١٨ .

ولعل الدرس الذي يمكن استيعابه من فكر جمال عبد الناصر في بياناته الثلاثة  
انه لا يمكن انجاز الثورة الوطنية دون ايجاد المركب الصحيح للديمقراطية الشعب  
وتقدمه الاجتماعي .

عن « الفكر العربي »

عدد ٤ و ٥ - ١٩٧٨

## تطور الايديولوجية الرسمية في مصر :

### الديمقراطية والاشتراكية

د. علي الدين هلال

يتناول هذا الفصل دراسة تطور ايدولوجية النخبة الحاكمة في مصر منذ عام ١٩٥٢ . ويقصد بالايديولوجية في هذا المقام تلك المجموعة المتسقة من الافكار التي تتعلق بشكل النظام الاجتماعي وغايته ، ومن ثم فانها تشمل عنصرين : الغاية او الهدف الذي ينبغي للمجتمع التطلع اليه ؛ **والوسائل** والادوات التي تمكن من الوصول الى هذا الهدف . الايديولوجية اذن تتضمن الهدف والوسيلة ، الغاية والاسلوب .

وينبغي - بادىء ذي بدء - بيان حدود هذه الدراسة والتي تتمثل في اربعة : **اولا :** ان الدراسة تركز فقط على موضوعي الديمقراطية والاشتراكية باعتبار انهما يتعلقان بشكل التنظيم الاقتصادي والسياسي ونوعية العلاقات السائدة في المجتمع ، وهكذا فانها لا تتناول قضايا هامة اخرى مثل القومية العربية والوحدة العربية وعدم الانحياز .

**ثانيا :** ان التحليل ينصرف الى الايديولوجية الرسمية او مجموعة الافكار التي طرحتها النخبة الحاكمة كتبرير لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية وكتمجيد من تصورها لشكل النظام الذي تسعى لاجاده ، وليس الى التطور الفكري العام في البلاد او التيارات الفكرية المختلفة التي طرحها المصريون بالقدر الذي ارتبطت فيه بتطور الفكر الرسمي (١) .

**ثالثا :** مع ان الدراسة تستخدم تعبير النخبة الحاكمة للدلالة على مجموعة القيادات التي تولت الحكم والتي كان مصدرها حركة الضباط الاحرار ، فان التطور الفكري للنظام عبّر عنه أساسا ورئيس الدولة تمثّل في شخص جمال عبد

(١) سبق للمؤلف ان تناول بعض جوانب التطور الفكري العام للمتقنين العرب خصوصاً المصريين في عدد من البحوث . انظر التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث ( القاهرة ، ١٩٧٥ ) ، نكبة فلسطين في الفكر السياسي العربي ، فالسياسة الدولية ، عدد ٢٣ ( يناير - كانون الثاني ١٩٧١ ) . ص ٤١٠-٤١٤ ، والمجلة الانجليزية .

Arab intellectuals and al Nakba : The search for fundamentalism, Middle Studies, Vol IX, no, 2 (May 1973) - pp. 187 - 190 .

الناصر . ولا يوجد لدينا دليل حاسم على ان هذا التطور الذي سوف تعرض له الدراسة عبّر عن اقتناع النخبة الحاكمة ككل ، بل على العكس ان هناك ما يشير الى ان هذا التطور الفكري لم تقبله كافة العناصر التي شاركت في الحكم ، وبرز ذلك بالذات بعد وفاة الرئيس عبد الناصر والواقف التي اتخذها بعض ممن شاركوه في الحكم لمدد تطول أو تقصر .

**وأيضا :** ان التطور الفكري والايديولوجي لاي مجتمع بصفة عامة ولاي قيادة سياسية بصفة خاصة ، لا يحدث في فراغ وهو ليس عملية عقلية او رياضية ذهنية مجردة وحسب ، بل انه يرتبط بمجمل التطور العام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي . يؤثر فيه ويتأثر به . ولا يمكن فهم التطور الفكري فهما متكاملالا الا في الاطار العام لمسار المجتمع من حيث علاقته ونظمه ومؤسساته .



في اطار هذه الملاحظات السابقة تتفق معظم البحوث التي اجريت عن مصر ما بعد ١٩٥٢ ان مجموعة الضباط الاحرار الذين تولوا السلطة في ٢٣ يوليو - تموز لم يكونوا ملتزمين بايديولوجية محددة او بملذهب اجتماعي بعينه ، وانهم قد اتبعوا في المقام الاول منهجا بعقيدة جامدة (٣) . لذلك بلور الحكام الجدد لمصر ما أسموه بالتجربة والخطأ ، وتطورت افكارهم نتيجة خبرتهم وممارستهم العملية في الحكم ، واعترف عبد الناصر بوضوح بان قادة حركة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب ان يفعلوه عندما وجعلوا انفسهم فجأة في مقاعد السلطة (٣) .

اضف الى ذلك ان النخبة الحاكمة الجديدة لم تكن ذات تفكير ايديولوجي موحد ولم يلتزم اعضاؤها باتجاه واحد ، بل لقد تساروح الضباط الاحرار ما بين الاتجاه الاسلامي والاتجاه الماركسي . وتكفي الإشارة في هذا الصدد الى ان الخلية الاولى في حركة الضباط الاحرار ضمت اسماء السيد حسن التهامي والسيد كمال رفعت وعبد الناصر رغم تباین اتجاهاتهم الفكرية ، مما يوضح ان حركة الضباط الاحرار لم تكن تمثل كيانا ايديولوجيا موحدًا ، بل عرفت في داخلها أكثر من اتجاه وأكثر من تيار ، وانعكس ذلك على مجلس قيادة الثورة الذي امتلك سلطة القرار الاخير في المجالين التشريعي والتنفيذي في مصر خلال المرحلة الانتقالية من يناير - كانون الثاني ١٩٥٣ الى يناير - كانون الثاني ١٩٥٦ والذي ضم بدوره عدة تيارات ايديولوجية ادت الى بروز خلافات بين اعضائه وإلى تصفيات داخلية .

Malcolm H. Kerr., «The Emergence of a Socialist Ideology in Egypt» Middle East Journal, vol. XVI, No. 2 ( November 1962 ), p. 127 See also «Anwar Sadat, Revolt on Nile» (London: Allen Wingate Publishers, 1958), p. 53 .

(٣) حول تصور عبد الناصر لدور الضباط الاحرار كتب في فلسفة الثورة : « لقد كنت انصور قبل ٢٣ يوليو ان الامة كلها محتفزة متاهية وانها لا تنتظر الا طليعة ينتقم امامها السور .. وكنت انصور دورنا على انه دور طليعة الفدائيين وكنت اظن ان دورنا هذا لا يستغرق اكثر من بضع ساعات .. وكرر هذا المعنى في عديد من خطبه واحاديثه ، على سبيل المثال في خطابه في ٢٠ ديسمبر - كانون الاول ١٩٥٢ ، ٥ سبتمبر ١٩٥٤ ، وتصريحه لصحيفة « الاحرام » في ٢ يوليو - تموز ١٩٥٦ .

M. Naguib, «Egypt's Destiny» ( New York: اللواء محمد نجيب Doubleday: 1955), p. 1/1 .

لقد تطورت « الإيديولوجية الجديدة » للثورة بشكل تدريجي وعلى مراحل ، وارتبط هذا التطور بالتغير في طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبتجارب النخبة الجديدة في الحكم داخليا وخارجيا . ويمكن بصفة عامة التمييز بين اربعة مراحل في هذا الصدد :

**أولها :** مرحلة اقرار القانون والنظام ( *Estatistic stage* ) ، والتي استمرت منذ ١٩٥٢ حتى نهاية المرحلة الانتقالية ، وكان الهدف الرئيسي للنظام خلالها هو تثبيت دعائمه في مواجهة معارضة متعددة المصادر والاتجاهات ..

**وثانيها :** المرحلة الشعبية ( *Populist stage* ) ، والتي استمرت منذ عام ١٩٥٦ حتى صدور القوانين الاشتراكية والميثاق ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، وخلال هذه الفترة ساد ما سمي بفلسفة الاتحاد القومي والاشتراكية الديمقراطية التعاونية ..

**وثالثا :** المرحلة التي تمتد ما بين ١٩٦٢ الى حوالي ١٩٧٣ ، وهي المرحلة التي يطلق عليها اكثر من اسم ، مثل اشتراكية الدولة ، ورأسمالية الدولة ، والاشتراكية العربية ، والتطبيق العربي للاشتراكية .. والتي رفع فيها شعار التخطيط القومي الشامل ..

**وأخيرا :** فب وفاة الرئيس عبد الناصر في عام ١٩٧٠ وبروز نمط جديد من الافضليات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية في عهد الرئيس انور السادات ، فان مرحلة جديدة قد بدأت ، وهي ما تسمى عموما بسياسة الانفتاح .



وينبغي التأكيد على ما هو معروف منهجيا بأنه من الصعب وضع حد زمني فاصل بين مرحلة وأخرى عندما يتعلق الامر بالتطور الاقتصادي والاجتماعي ، وبالذات على ضوء ان كل مرحلة عادة ما تنمو من احشاء المرحلة السابقة لها ، فهي لا تأتي من فراغ او بلا مقدمات ، ويثار هذا مثلا بالنسبة للمرحلة الرابعة ومتى بدأت ، وهناك اكثر من اجتهاد في هذا الصدد، فيرى البعض ان التغير قد بدأ بعد ١٩٦٧ ، ويضع آخرون عام ١٩٧٠ وهو تاريخ وفاة الرئيس عبد الناصر ، كتقطة تحول ، بينما يضعها آخرون في مايو - ايار ١٩٧١ ، ويرى فريق رابع ان عام ١٩٧٣ هو التاريخ الادق باعتبار ان معركة اكتوبر - تشرين الاول قد اعطت الرئيس السادات شرعية سياسية مستقلة مكنته من احداث تغييرات في المجالين السياسي والاقتصادي (١) .

### مرحلة اقرار القانون والنظام

هذه المرحلة هي التي اعقبت قيام حركة الجيش واتسمت بمحاولة توطيد اركان النظام الجديد وكسب تأييد جماهيري له وتصفية المعارضة الواجهة ضده ، وفي هذا الاطار قام الحكام الجدد بالضرب بعنف على مظاهر المعارضة التي صدرت من اليمين او اليسار ، كما قامت بعملية تطهير في المؤسسات المختلفة كالجيش والشرطة واجهزة

(١) حول هذه المراحل من وجهة نظر هذه المؤسسات السياسية انظر دراسة للمؤلف :

The Transformation of Party System in Egypt 1952-1977 in Ali H. Hillal Dessgouki, ed., Democracy in Egypt ( Cairo, 1978), pp. 7-24.

الخدمة المدنية وفرضت الرقابة على الصحافة وحل مجلس نقابة الصحفيين . أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية فقد طلب منها أولا أن تظهر نفسها من العناصر الفاسدة ، وبدأت عملية مواجهة بين الأحزاب والنظام الجديد انتهت في ١٦ يناير - كانون الثاني ١٩٥٣ بقتول حل الأحزاب السياسية وذلك حماية للوحدة الوطنية . وبانتهاء أزمة مارس وسقوط اللواء محمد نجيب وحل جماعة الإخوان المسلمين ، نجح النظام الجديد في تصفية معارضيه وبرز جمال عبد الناصر باعتباره رجل النظام الأول بلا منازع .

وفي وسط هذه الصراعات التي تضمنت صراعا بين النظام الجديد ومعارضيه وصراعا بين اللواء نجيب من ناحية وعبد الناصر ورفاقه من ناحية أخرى ، وصراعا ثالثا في داخل مجلس قيادة الثورة حول اتجاه وشكل النظام الجديد ( رشاد مهنا ويوسف صديق وخالد محيي الدين ) . في وسط هذه الصراعات لم يكن هناك ثمة فسحة أو مجال لنمو ايدولوجية جديدة ذات معالم واضحة ، واكتفى النظام خلال هذه الفترة بالمبادئ الستة المعروفة ، وهي : القضاء على الاستعمار ، والقضاء على الإقطاع ، والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة عدالة اجتماعية ، وإقامة جيش وطني قوي ، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة .

وفي كتابه من « فلسفة الثورة » الذي مثل خطوة متقدمة في بلورة أهداف النظام الجديد ، أوضح عبد الناصر أدراكه لوجود نوعين من الثورات وضرورة أن تخوض مصر غمار كل منهما ؛ الثورة السياسية التي تهدف إلى تحقيق الاستقلال والحرية الوطنية ، والثورة الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق العدل الاجتماعي . كما كان عبد الناصر مدركا للتناقض بين مستلزمات وشروط كل من هاتين الثورتين .

وخلال هذه الفترة تحدث عبد الناصر كثيرا في خطاباته عن الديمقراطية والوحدة الوطنية ، وعلى سبيل المثال : ففي ٩ أبريل - نيسان ١٩٥٣ وفي خطاب له في المنصورة ، ذكر أن هيئة التحرير ، وهي الهيئة التي أنشئت في يناير - كانون الثاني ١٩٥٣ عقب حل الأحزاب السياسية : « أن هيئة التحرير ليست حزبا يجر المغام على الأعضاء أو يستهدف شهوة الحكم والسلطان ؛ وإنما هي أداة لتنظيم قوى الشعب وإعادة بناء مجتمعه على أسس جديدة صالحة ، أساسها الفرد » (٥) . وفي خطاب آخر شبه عبد الناصر هيئة التحرير بالمدرسة التي سوف يمارس فيها الشعب ويتعلم كيف ينتخب ممثليه .

كما برز في تفكير عبد الناصر أهمية وضرورة الوحدة الوطنية وكان يردد دائما أن أحد الأسباب الرئيسية لحل الأحزاب السياسية هو أن مصر تحتاج إلى كل طاقات ابنائها ، وأنه ليس من الحكمة أن تشتت هذه الطاقات أو تفرق في مناقشات جوفاء أو معارضة سياسية لا جدوى منها ، وأن أهم ما تحتاج إليه مصر هو الاتحاد والتضامن . ومن ثم فقد كان هناك اعتقاد سائد بأن حل الأحزاب السياسية هو إجراء مؤقت وأنه بعد مدة سوف يسمح للأحزاب بممارسة نشاطها من جديد . وفي مقالة

(٥) خطاب عبد الناصر في المنصورة بتاريخ ٩ أبريل - نيسان ١٩٥٣ .

له بعنوان « الثورة المصرية » نشرتها مجلة « الشؤون الخارجية » الأمريكية في يناير - كانون الثاني ١٩٥٥ ، كتب عبد الناصر : « ان هدفنا النهائي هو ان نزود مصر بحكومة ديمقراطية ونيابية حقيقية ... اننا نريد ان تكون على ثقة بان اعضاء البرلمان سوف يخدمون مصالح كل الشعب وليس مصالح القلة » (٦) .

لقد كان الاعتقاد السائد لدى الحكام الجدد في مصر بان الشعب ليس مهيبا بعد للحياة الديمقراطية وانه لا بد من اعداده لذلك وتدريبه على الممارسة الديمقراطية السليمة . وفي كتاب اصدرته القوات المسلحة المصرية عام ١٩٥٤ بمناسبة مرور عام على اعلان الجمهورية حدد الكتاب هدف هيئة التحرير بتعليم المواطنين وتدريبهم سياسيا (٧) .

وانعكست هذه الافكار في برنامج هيئة التحرير ، فقد كان شعارها « الاتحاد - النظام - العمل » ، ويعبر عبد الناصر عن الحقيقة ذاتها بقوله : « ان الجماهير التي آتت كانت ممزقة مجموعات متمزقة . ان الصورة التي انبثقت في هذا اليوم بدت مظلمة سوداء ، لقد كنا نحتاج الى النظام ولكن لم نجد وراعنا سوى الفوضى . لقد كنا نحتاج الى العمل ولكن وجدنا فقط التسبب ، ومن هذه الحقائق فان الثورة صاغت شعاراتها » (٨) .

وهكذا ، فان كان هدف هيئة التحرير تبعا لتصور قادة النظام الجديد ان تعلم الشعب معنى الديمقراطية وان تدربه على ممارستها .

وخلال الفترة نفسها بدأ عبد الناصر يربط بين قضيتي الديمقراطية والعدل الاجتماعي ، ويعبر عن ذلك في خطاب له في ٣٠ ابريل - نيسان ١٩٥٤ ، فقال : « اذا كنا نريد حرية اكيدة ، فيجب ان نتحرر من الاستقلال .. نتحرر من استقلال العمل والاقطاع .. » (٩) ، هذه العلاقة قدّر لها ان تتبلور وان تأخذ مكانا اكثر اهمية في فكر عبد الناصر مع مرور السنين .

### المرحلة الشعبية

في ١٦ يناير - كانون الثاني ١٩٥٦ اعلن عبد الناصر نهاية مرحلة الانتقال وطرح للاستفتاء الدستور الجديد (١٠) . وتبعا لهذا الدستور فقد ظلت الاحزاب السياسية غير مصرح لها ، وبدا من هيئة التحرير ، نص الدستور على تنظيم جديد هو الاتحاد القومي ليكون هو البوقة السياسية التي ينخرط فيها الشعب بكل طبقاته ، فنصت المادة (١٩٢) منه على : « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التي

Gamal Abdel Nasser, «The Egyptian Revolution» Foreign Affairs, Vol, XXXIII, (١) no, 1 (January 1955), p. 208

Hassan Khedr and Amin Hassouna, « Egypt's Republic in its First Year » (٧) Published in English by the Department of Public Relations of the Egyptian Armed Forces (Cairo, 1957), pp. 174-175.

(٨) فلسفة الثورة ونفس الفكرة لدى نجيب - المرجع السابق ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(٩) خطاب عبد الناصر في ٣٠ ابريل - نيسان ١٩٥٤ .

(١٠) انظر تحليلا للمستور ١٩٥٦ في عدد من مؤلفات أسئلة القانون المصريين مثل : د. سليمان الطماري.

د. طيبة الجرف - د. ثروت بدوي - د. محمد كامل ليلة ، د. فؤاد المطار .

قامت من أجلها الثورة ، ولحث الجهود ولبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. » .

وكان صدور دستور ١٩٥٦ وإعلان قيام الاتحاد القومي بمثابة مؤشر على عودة المؤسسات التمثيلية وبداية مرحلة جديدة من البناء الوطني بعد المرحلة الانتقالية التي تحمل مسؤوليتها مجلس قيادة الثورة ، فقد اعتقد عبد الناصر انه لا ينبغي للجيش ان يتحول الى مؤسسة سياسية وانه لا بد من اقامة تنظيم شعبي لتحقيق اهداف الثورة (١١) ، ومن هنا فان تكوين الاتحاد القومي كان اول مواجهة جادة للنظام الجديد مع قضية بناء تنظيم سياسي شعبي (١٢) .

وعبرت تعريجات عبد الناصر بخصوص الاتحاد القومي عن محاولة أكثر نضجا وعمقا لمفهوم السياسة والعمل السياسي عن أي من تلك التي بدرت عنه خلال هيئة التحرير . فبالنسبة له لم يكن الاتحاد القومي مجرد هيئة سياسية ملء الفراغ الذي أوجده حل الأحزاب ، وأكد هو ورفاقه باستمرار على خصوصية وأصالة وجدة تجربة الاتحاد القومي . فهذه التجربة لا تدرج — وفقا لتصورهم — تحت نظام الحزب الواحد أو تعدل الأحزاب . وكلا النظامين غير مناسب لاحتياجات الوطن ، فمن ناحية لا تستطيع مصر ان تطبق نظام تعدد الأحزاب ، فالأحزاب مصدر للتمزق والتفكك وخلق الفقرة بين المواطنين ، كما أنها ، كما قال عبد الناصر ، تعاونت مع الاستعمار ومثلت الرجعية والانتهازية (١٣) . وأكد عبد الناصر ان الأحزاب عادة ما تكون أدوات في يد قوى خارجية وأحدى قنوات الحرب الباردة بين الكتلتين المتصارعتين في العالم ، فيقول : « ولو أتى سمحت الآن للأحزاب ان تقوم على الفور ، فماذا تكون النتيجة ؟ .. أغلب الظن انني سأجد هنا ثلاثة أحزاب ، أحدها يدعو الى التحالف مع الغرب .. ولثانيها يدعو الى التحالف مع الاتحاد السوفياتي ، أما الحزب الثالث فسيكون الحزب الذي ينادي بانتهاج سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي » (١٤) . واعتقد ان العودة الى السياسة الحزبية قبل تعليم الجماهير وتدريبها سوف يكون عودة الى فوضى وفساد عهد ما قبل الثورة ، وانه لا يريد « ان تتمزق وحدة وطننا من أجل مصلحة هذا البلد الأجنبي أو ذاك ، وإنما أريد صيانة وحدة هذا البلد ، حتى تثبت الفكرة الوطنية المنبثقة من أعماقه وترسخ » (١٥) .

ومن ناحية أخرى ، فان الاتحاد القومي لم ينظر اليه على أنه لتنظيم نخبة أو تنظيم طبقي ممثلا لطبقة واحدة من طبقات المجتمع بل على العكس فإنه — في فكر عبد

(١١) حول تصور عبد الناصر لدور الجيش في السياسة انظر محمد حسين هيكل « ما الذي جرى لمصر سورية » ( القاهرة ، ١٩٦٢ ) ، ص ٢٧ — ٨١ .

وكذلك د. سليمان الطماوي : « ثورة ٢٣ يوليو بين ثورات العالم » ( القاهرة ، ب. د. د. ) ، ص ١٩٦ — ١٠٠ .

(١٢) انظر في هذا التقييم :

P.J. Vatikiotig, «The Egyptian Army in Politics» (Bloomington: Indiana University Press, 1961), p. 383 .

(١٣) خطاب عبد الناصر بتاريخ أول يونيو — حزيران ١٩٥٦ .

(١٤) مقابلة عبد الناصر مع مندوبي التلفزيون الأميركي بتاريخ ٧ أبريل — نيسان ١٩٥٨ .

(١٥) المرجع السابق .



الناصر وصحبته - يمثل الشعب بأسره (١٦) .

وتبارى الكتّاب في إبراز الفارق بين نظام الحزب الواحد ونظام الاتحاد القومي ، فذكر أحدهم أنه بينما في الأول يقوم الحزب باختيار مرشح واحد فسي الانتخابات البرلمانية ، فإن الاتحاد القومي لا يركي احدا ، وانما يكتفي بالاعتراض على العناصر الانتهازية والرجعية (١٧) .

وطرح عبد الناصر منطق تجربة الاتحاد القومي بقوله : « من هذه التجربة من حياتنا وفي المعارك التي قابلناها كان نظام الحزب الواحد لا يناسب لأنه عبارة عن احتكار السياسة ، ولأن نظام الأحزاب المتعددة أيضا لا يناسبنا لأنه سيكون وسيلة في الوقت الحاضر الى داخل بللنا ليهدم هذه القاعدة التي نبنيها ، والتي نبنى عليها الشعب ، وكان لا بد لنا ان ندخل التجربة الجديدة ، تجربة تقينا ميوب الحزب الواحد وتقينا في نفس الوقت ميوب تعدد الأحزاب ، تجربة عبارة عن نظام يشترك فيه جميع أبناء الوطن بحيث لا نعطي الفرصة للتسلل وبحيث نحافظ على وحدتنا ولا نمكن الأجنبي من أن يفرق بيننا ويعمل على ضمنا داخل مناطق النفوذ ، وكانت هذه التجربة هي الاتحاد القومي » (١٨) .

وفي مناسبة أخرى قال انه - أي الاتحاد القومي - بمثابة إطار وطني يضم كل أبناء الشعب ما عدا العناصر الرجعية والانتهازية وعملاء الاستعمار الذين سيطروا على الشعب من قبل واثبتوا خيانتهم له . ويذكر فتحي رضوان ، وزير الإرشاد القومي الأسبق ، أنه اتحاد يشمل كل الشعب المصري ، وأنه النظام الذي تسمى إليه كل الشعوب الناهضة في المراحل الهامة من تاريخها (١٩) . وحدد عبد الناصر دور الاتحاد بأنه ملء الفراغ الذي خلق من جراء حل الأحزاب السياسية وتعبئة جهود الشعب من أجل تحقيق أهداف الثورة وتدريب القيادات على المستويات المختلفة للدراسة المشاكل المحلية وحلها (٢٠) .

ويبدو أن بعض الدارسين الأجانب لم يشاطروا عبد الناصر والنظام تلك الرؤية لدور الاتحاد القومي وقتذاك ، فكتب باحث فرنسي - سيمون جارجي في عام ١٩٥٦ أنه من الصعب ألا نعتبر الاتحاد القومي مؤسسة تعمل في خدمة النظام السياسي (٢١) . وأشار الأستاذ فايكيوتز ، الذي قضى شطرا من حياته في مصر ، الى أن هدف الاتحاد القومي هو تطوير ثقافة سياسية متعائلة ، ووعي سياسي موحد بين المواطنين من خلال

(١٦) د. عثمان خليل عثمان : «الاتحاد القومي ونظام الحزب الواحد». المجلة المصرية للعلوم السياسية. مجلد رقم (١) ، عدد (٥) نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(١٧) د. محمد عبد الله المصري : «الاتحاد القومي والأحزاب» ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(١٨) خطاب عبد الناصر بتاريخ ٢٧ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٥٩ .

(١٩)

Keith Wheelock, Nasser's New Egypt ( New York: Rrederick A. Praeger, 1960), p. 54.

(٢٠) خطاب عبد الناصر بمناسبة الذكرى السابعة لقيام الثورة في ٢٢ يوليو - تموز ١٩٥٩ ، وكذا خطبه

في سورية ١٦ و ٢٠ فبراير - شباط ١٩٦٠ .

Simon Jargy, «La Syrie a la Veille D'une Nouvelle Experience.» Orient, No. 10 (٢١)

(1959), pp. 28-29.

السيطرة على كل جوانب الأنشطة الشعبية (٢٢) .

نفس الفكرة اشار اليها جان وسيمون لاقوتير في كتابهما عن مصر ، ووصفا الاتحاد القومي بأنه ليس حزبا واحدا بقدر ما هو رقيب او « ضابط عام » للنشاط السياسي في المجتمع ونوع من البوقة التي ينبغي ان تنصرف فيها الحياة العامة لمصر ويماد تشكيلها وفقا لتصورات النظام الجديد (٢٣) .

ومن دراسة خطب وتصريحات النخبة السياسية وكتاباتهما خلال هذه المرحلة يبدو ان فلسفة الاتحاد القومي كانت تقوم على ركيزتين : الديمقراطية الاجتماعية ، والوحدة الوطنية . اما بالنسبة للاولى ، فقد اعتقد عبد الناصر انه لا يمكن للديمقراطية السياسية ان تتحقق دون توافر عدة شروط ومتطلبات اجتماعية واقتصادية مثل ازالة الحواجز الطبقية وضمان درجة اكبر من الحراك الاجتماعي بين الافراد ، وعبر عن ذلك بقوله : « .. ان الفرد اذا تحرر فلن يستطيع اي فرد آخر ان يملى عليه ارادته ، اذا اردت ان احرره فيجب ان احرره اولا اقتصاديا واجتماعيا حتى يستطيع ان يكون قادرا على ان يباشر الحرية السياسية » (٢٤) . وعبر عن نفس الفكرة بقوله : « .. الاتحاد القومي مبني على تحرير الفرد من الاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي والاستغلال السياسي ، وهو تنظيم قومي وطني .. كل الشعب يحمي وحدته .. » (٢٥) .

اما بالنسبة للاشتراكية ، فقد اشار عبد الناصر الى هذا التعبير لأول مرة في خطاب عام فبراير - شباط ١٩٥٥ في حديث له في الكلية الحربية ، وتكررت الاشارات بالذات بعد عودته من باندونغ ولقائه مع كل من نهرو وشوان لاي ، وفي ٥ ديسمبر - كانون الاول ١٩٥٧ طور عبد الناصر افكاره بشكل اكثر تحديدا فيما أسماه بالمجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني ، وان كان مفهوم الاشتراكية في هذه المرحلة قد اُسم بالعمومية والغموض ، فعلى سبيل المثال وصف عبد الناصر المجتمع المنشود ذات مرة بأنه اقتصاد رأسمالي موجه (٢٦) .

اما الركيزة الثانية في فكر عبد الناصر ، فقد تمثلت في مفهوم الاتحاد او الوحدة الوطنية . لقد تصور ان اقامة المجتمع المنشود يتطلب اعلى درجات الوحدة الوطنية وتقليل الخلافات الطبقية والقومية الى اقل درجة ممكنة ، والتأكيد على مشاعر التضامن والوحدة والاتحاد بين المواطنين . وعبر عن ذلك بقوله : « الاتحاد القومي .. هو اطار بصون الوحدة الوطنية . ان مجرد قيامه لا يحل المتناقضات في مجتمعنا ، انه لا يمنع تصادم المصالح ولا تعارض الآراء ، انما هو مجرد اطار من الوحدة القومية يسمح للمتناقضات ان توازن نفسها ويسمح للمصالح المتصادمة والآراء المتعارضة ان

Vatikiotis, op.cit., p. 105. (٢٦)

Jean and Simone Lacouture, «Egypt in Transition» ( New York : Criterion Books, 1958), p. 273. (٢٧)

(٢٤) خطاب عبد الناصر في ٢٤ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٥٦ .

(٢٥) خطاب عبد الناصر في ٢٧ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٥٦ .

(٢٦) لاقوتير : مرجع سابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٠ ، ومقابلة عبد الناصر مع عدد من المحررين للاهرين في

٢٧ يناير - كانون الثاني ١٩٥٨ .

تجد نقطة لقاء بينها في حماية الوحدة الوطنية بطريقة تتلاءم مع طبيعة شعبنا .. ولقد كان إيماننا انه يمكن في اطار الوحدة الوطنية ان تتفاعل الطبقات بما يقرب بينها وان يقل التناقض بطريقة سلمية لا مصادرة فيها ولا سفك دماء وان يتم الاتجاه الى الاستقرار الوطني القائم على العدل الاجتماعي » (٢٧) .

وهكذا فان الهدف ينبغي ان يكون هو تحقيق رضاء او اتفاق قومي عام يتسامى على الخلافات الفئوية والطبقية ، فالمصريون كما يقول عبد الناصر « .. كلنا نعمل من اجل هذا الوطن ، وكلنا نعمل من اجل رفعة هذا الوطن ، لا عمل للمجاعات ولا عمل للاحزاب .. وكلنا نعمل من اجل امتنا » (٢٨) .

وجاء دستور ١٩٥٦ مؤكدا على ضرورة التوفيق بين الطبقات، وأكد على التضامن الاجتماعي باعتباره اساس المجتمع ، ونظرت الحكومة الى دورها باعتبارها عاملا محايدا بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة ، وان دورها هو ضبط هذه الصراعات ، وغرس مشاعر التضامن بين المواطنين ، وفي الحقيقة ان هذه الفكرة لها جذور عند عبد الناصر عبّر عنها عام ١٩٥٤ بقوله : « الحقيقة ان حكومة الثورة هي حكومة الامة بطبقاتها جميعا ، حكومة العمال والفلاحين ، وحكومة الموظفين والطلاب ، وحكومة الاموال واصحاب الاعمال وحكومة الفقراء والضعفاء وحكومة الاقوياموالاغنياء ، وحكومة الصغار البتدئين وحكومة الكبار الناجحين ، هي حكومة تنظر الى مصر كاسرة كبيرة ، يعمل كل من فيها لصالحها الاكبر وخيرها المشترك » (٢٩) .

واعتمد عبد الناصر ان كل تجارب الاخفاق التي واجهها المجتمع المصري تعود الى الخلافات وعدم الوحدة بين صفوف الشعب ، ويقول : « لقد اتبع الاستعمار البريطاني سياسته التقليدية ، فرّق تسد ، ولقد فرّق فعلا وساد فعلا ، عمل على انقسام البلاد الى شيع واحزاب ، كان يضرب حزبا بحزب وشيعة بأخرى حتى ثبت نفوذه ، واستطاع بعد ان كان يحكم البلاد حكما مباشرا عن طريق القصر والاكراه ان يحكمها بواسطة صناعته من مختلف البيئات والاحزاب . انني اؤمن بان الاتحاد القومي هو الوسيلة لتكثيف جهود الشعب ، والسير به في الطريق المؤدي لتحقيق اهداف الثورة » (٣٠) .

لقد اطلقنا على هذه المجموعة من الافكار تعبير « الشعبية » وهو تعبير علمي لا يقصد به معنى الدارج في قاموسنا السياسي عندما نصف زعيما ما بأنه شعبي او قرارا سياسيا ما بهذه الصفة ، بل ان التعبير يستخدم في الادب السياسي والاجتماعي على أكثر من نحو (٣١) ، فهناك الاستخدام النابع من التجربة الاميركية في الجنوب ،

(٢٧) تصريح عبد الناصر لجريدة « الاحرام » في ٢ يوليو - تموز ١٩٥٦ .. انظر ايضا خطابه في ١٥ ديسمبر - كانون الاول ١٩٥٧ - وتصريحه لجريدة « النيويورك تايمز » في ٢ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٥٦ ، وخطابه في ٩ يوليو - تموز ١٩٦٠ .

(٢٨) خطاب عبد الناصر في ١٤ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(٢٩) خطاب عبد الناصر في ١٩ يوليو - تموز ١٩٥٤ .

(٣٠) تصريح عبد الناصر لجريدة « الجمهورية » بتاريخ ٣٠ مايو - ايار ١٩٥٦ .

(٣١) See S.N. Eisentadt, «Modernization, Protest and Change» ( Englewood-Cliffs: Prentice, Inc. 1966), pp. 34-55; Encyclopedia of the Social Sciences under Agrarian

والتي يشير فيها الى اتجاه تفكري يتسم بمعاداة الحضر ومعاداة الصناعة ومعاداة  
الاجانب ، وهناك استخدام آخر في التاريخ الروسي والصيني خلال القرن التاسع عشر  
عندما اطلق هذا التعبير على الحركات الثورية الفلاحية ، واخيرا هناك من يستخدم  
تعبير الشعبية للدلالة على اتجاه تفكري ينظر الى المجتمع كوحدة ذات مصالح متسقة  
تعول مصالح الطبقات والجماعات المكونة لها .

وعندما نطلق هذا التعبير على تفكير عبد الناصر خلال هذه الرحلة فاننا نشير الى  
اتجاه عقلي وثقافي يتسم بثلاث سمات مترابطة : **اولها** ، رفض مفهوم الصراع الطبقي ،  
**وثانيها** ، النظر الى المجتمع ككيان عضوي ذي مصلحة واحدة ، **وثالثها** ، ان تطوّر  
المجتمع هو رهين وحدة وتناسق جهود المواطنين .

وجدير بالذكر ان هذه السمات ليست قاصرة على عبد الناصر ، بل ان العديد  
من الزعماء في افريقيا وآسيا عبروا عن تفكيرهم في عبارات مماثلة تؤكد على تضامن  
مجتمعاتهم وخلوها من الصراع ، ويشيرون الى ان هذه المجتمعات لا تعرف تلك  
الانقسامات الطبقة الحادة التي خبرتها المجتمعات الغربية الصناعية ، ومن ثم ، فانها  
لا تحتاج الى نظام تعدد الاحزاب ، لذلك نجد في عديد من هذه البلاد ، نفس المفاهيم  
الناصرية ، قد تختلف العبارات او المسميات ولكن الجوهر يظل واحدا ، فالاحزاب  
السياسية ينظر لها كمتمركز انقسام في المجتمع يؤدي الى اضعافه ، وعلى العكس من  
ذلك ، فان الحزب الواحد او التنظيم الذي يضم غالبية الشعب هو رمز لوحدة  
وتضامنه (٢٢) .

وصلدت عشرات الكتب والمقالات والابحاث باللغة العربية حول فكرة واهداف  
الاتحاد القومي ، وان كانت احدى السمات الرئيسية التي تتصف بها هذه الكتابات  
هي غموض المفهوم ذاته الذي يصادفه القارئ في عديد منها ، والعبارات العامة  
الغضاضة التي لا يكون لها دلالة محددة ، فأحد المؤلفين على سبيل المثال كتب يقول  
ان نظام الاتحاد القومي يعكس ارادة الشعب التي هي من ارادة الله (٢٣) ، واكد آخر  
ان فكرة الاتحاد القومي هي قمة الديمقراطية ، وانها تجربة جديدة في الحياة السياسية  
المعاصرة (٢٤) ، وبما لنفس المؤلف ، فان رفض وجود الطبقات هو اساس نظام الاتحاد  
القومي ، لان الطبقات هي فكرة غريبة نقلت الى المجتمع العربي بواسطة الاستعمار  
الاجنبي والملكية ، ووصف ثروت عكاشة ، وزير الثقافة والارشاد القومي وقتذاك ،

Movement, Vol. 1-11, pp. 289-315 and under Russian Revolution, Vol. XIII-XIV, pp. 474-493; Peter Worsely, «The Third World» (London: Seidenfeld and Nicolson, 1964), pp. 127-128, 165-164 and Seymour M. Lipset, «Political Man», (New York Doubleday 1963), pp. 169-173, On populism in Hiddle Eastern Countries. See Manfred Halpren, «Politics of Social Change in the Middle East and North Africa» New Jersey: Princeton University Press, 1963), pp. 290-291 and in Turkey Miyari Berkes, «The Development of Secularism in Turkey» (Montreal: McGill University Press, 1964), pp. 461-463.

(٢٢) حول مفهوم الشعبية في دول العالم الثالث ، انظر دراسة موسمة في وورسلي ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ - ١٧٤ .

(٢٣) محمد حامد الجبل : «الصراع على الديمقراطية العربية» (القاهرة ، ١٩٦٠) ، ص ١٥٩ .  
(٢٤) عبد النعم شمس : «ديمقراطية الاتحاد القومي» (القاهرة ، ١٩٦٠) ، ص ٩ .

الاتحاد القومي بأنه فلسفة خلقية وتعبير من روح الجماعة (٢٥) .

وكتب الرئيس انور السادات الذي كان سكرتيرا عاما للاتحاد القومي في عام ١٩٥٧ ، ان الاتحاد القومي ليس حزبا او جبهة ولكنه اداة واطار لحماية الوطن املته الظروف ، وان كل الفئات والطبقات قد وافقت على عدد من الاهداف هي الاستقلال والقومية العربية والحياد الايجابي والحرية والسلام ، كما وافقت على شخص واحد لكي يعمل من اجل تحقيق هذه الاهداف وهو جمال عبد الناصر (٣٦) .

وذكر كمال الدين حسين الذي خُطف انور السادات كسكرتير عام للإتحاد القومي في سنة ١٩٥٨ ان الاتحاد القومي هو منظمة تؤمن بالقومية العربية وتسعى الى تحقيق وحدة الشعب العربي وتأييد القيم الاخلاقية والروحية للمجتمع الاشتراكي العربي (٣٧) . وقال محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير « الاهرام » واحد المقربين من الرئيس عبد الناصر ان الاتحاد القومي هو « تنظيم شعبي على مستوى الامة كلها يجمع جهودها على اساس من الدعوة والمشاركة الواعية .. انه بهذا الشكل تنظيم يوفر الاطار والمجال للعمل الاقتصادي .. تنظيم الاطار والمجال للتغيير الاجتماعي في نطاق السلامة الوطنية ، تنظيم يوفر الاطار والمجال للامن القومي » (٣٨) .

وبصفة عامة ، فقد كان هناك تركيز واضح والحاح على تأكيد تفرد تجربة الاتحاد القومي ، وان هذا النظام وفلسفته نبع من « تجاربنا وظروفنا » (٣٩) ، وفي مجال التعليق على هذه الفكرة يجوز القول انها كانت اقرب الى جان جاك روسو منها الى لينين ، فقد ليس الاتحاد القومي رداء الديمقراطية ليس باعتباره تنظيميا طليعيا يقود الجماهير ولكن لانه ضم بين ظهرانيه كل الشعب تقريبا ، وكان من المتصور ان الحوار بين الحاكم والمحكوم سوف يتم في هذا الاطار ، وان ذلك سوف يسفر عن بروز ارادة عامة ، ورضاء عام يقلل من امكانية الصراعات بين الافراد والجماعات والطبقات .

وفي اعقاب سبتمبر - ايلول ١٩٦٢ وفي مناخ عام من النقد الذاتي بعد الانفصال، قدم عبد الناصر اول نقد رسمي لمفهوم الاتحاد القومي ونظامه ، وطور افكاره فيما بعد في يوليو - تموز ١٩٦٢ خلال مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني ، ثم في اجتماعات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، وتبعها له ، فان احد مثالب هذا النظام هو غياب الايدولوجية التي تقود العمل الثوري ، فقد كان غياب الايدولوجية يعني غياب الالتزام الفكري للتنظيم ، وفي نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٦١ ، اشتكى عبد الناصر صراحة من ان المثقفين لم يتعاونوا بحماس مع النظام ، وان امله قد خاب لقلة الكتابات الاكاديمية حول النظام الاقتصادي والسياسي الجديد للبلاد ، وانتقد ، على وجه التحديد ، كليات الحقوق التي اشار الى انها ما زالت تكتفي بتدريس نظريات

(٢٥) ثروت مكاولة - « اتحادنا فلسفة خلقية » ( القاهرة : دوت ) ، ص ٤ .

(٣٦) انور السادات : « معنى الاتحاد القومي » القاهرة : دوت ، ص ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٤ ، القادة الشعبية

( القاهرة ، ١٩٥٩ ) ، ص ٤٥ .

(٣٧) المجلة المصرية للمعلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٣٨) محمد حسنين هيكل : « أزمة المثقفين » القاهرة : ١٩٦١ ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٣٩) محمد كامل حته : « الاتحاد القومي » القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٢٤ .

أدم سميت الاقتصادية ، ووصل الى القول ان مصر تمر في تجربة تتقدم فيها الممارسة على النظرية (٤٠) .

وفي الحقيقة ان ملاحظات عبد الناصر هذه جاءت في اعقاب حوار قومي كبير استمر خلال عام ١٩٦٠ ، وبداه محمد حسنين هيكل ، وهو الذي عرف باسم « أزمة المثقفين » . فقد كتب هيكل - ربما معبرا عن أفكار عبد الناصر - ان المثقفين مارسوا نوعا من السلبية تجاه القيادة الثورية وان الكتلة الباقية منهم قدموا الولاء السياسي وليس المشاركة الفعالة في تطوير المجتمع ، وذكر بالذات انهم لم ينجحوا في ان يقدموا للنظام الايديولوجية التي كان يسمى اليها (٤١) .

ولكي توضح الامور في نصابها من الناحية التاريخية ينبغي الإشارة الى ان المثقفين لم يكن لهم دور في أحداث يوليو - تموز ١٩٥٢ ، وبالتالي ، فلم يحصلوا على شطر من مسؤولية الحكم في الفترة التي تلت ذلك ، ونما عدم رضاهم مع غياب المناخ الملائم لحرية الاجتماع وحرية الرأي ، وشعروا بان ليس لهم دور في عملية تطوير البلاد ، اكثر من كونهم خبراء فنيين ( تكنوقراط ) او موظفين وان عملية رسم السياسة واتخاذ القرار يحتكرها العسكريون ، الامر الذي ادى الى نوع من الاغتراب السياسي بينهم . ومكنت الطبيعة البراجماتية للنظام وعبد الناصر الاستفادة من تجربة الاتحاد القومي والتعلم من أخطائه ، وتنازل الأحداث في اعقاب الانفصال السوري ، وعلان الميثاق ، وقيام الاتحاد الاشتراكي العربي تعبيرا عن مرحلة جديدة في تطور النظام وافكاره السياسية هي بالتأكيد اكثر نضجا مما سبقها .

### المرحلة الاشتراكية

لقد ادى الانفصال السوري في سبتمبر - ايلول ١٩٦١ واكتشاف ان قاداته كانوا ممن تولوا مناصب اساسية في الاتحاد القومي الى طرح آثار هامة على تفكير عبد الناصر وهيكل نظام حكمه ، وقاده الى اعادة النظر في عدد من الافكار والمؤسسات السياسية. لذلك ، ففي ٤ نوفمبر - تشرين الثاني سنة ١٩٦١ أعلن عبد الناصر من خطة لاعادة تنظيم الحياة السياسية في مصر على مرحلتين :

**الاولى :** تعيين لجنة باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية لبحث وتحديد معايير انتخاب ممثلين عن الشعب لهذا المؤتمر .

**الثانية :** انتخاب المؤتمر الوطني الذي سوف يناقش مشروعا لميثاق العمل الوطني الذي سوف يقدمه الرئيس .

وعقدت اللجنة التحضيرية ثمانية عشر اجتماعا ما بين ٢٥ نوفمبر - تشرين الثاني ، و ٢١ ديسمبر - كانون الاول ١٩٦١ (٤٢) ، ونقلت اجهزة الاعلام المختلفة من اذاعة وصحافة وتليفزيون مناقشات اللجنة وشاهد المصريون رئيسهم لأول مرة في حوار مفتوح مع اعضاء اللجنة حول التجربة المصرية .

(٤٠) خطاب عبد الناصر في ٢٥ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٦١ .

(٤١) هيكل ، مرجع سابق .

(٤٢) من بين ٢٥٠ عضوا تحدث ١٠٩ من بينهم ٢٠ تحدث ثلاث مرات او اكثر معظمهم من المثقفين واساتذة الجامعات . انظر نص المناقشات في « الطريق الى الديمقراطية » القاهرة ، ١٩٦٢ .

وأثارت هذه المناقشات روحا ديمقراطية عامة لم تشهد لها البلاد منذ ١٩٥٤ ، وكان يمكن لأي مصري ان يرى الفكر الاسلامي الحر خالد محمد خالد وهو يتحدث عن الديمقراطية مطالباً الرئيس ببرنامج ودستور ومعارضة ، واجاب عبد الناصر بأن المطالبين الاولين سوف يتحققان ، اما بالنسبة للمعارضة ، فانه لا يمكن ان تكون بلا حدود ولا يجب السماح بها الا في اطار اهداف الشعب (٤٣) .

وبدا المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي تكون من ( ١٧٥٠ ) عضواً ( ١٥٠٠ ) منتخبون ، بالإضافة الى ٢٥٠ وهم اعضاء اللجنة التحضيرية ) اجتماعاته في ٢١ مايو - ايار سنة ١٩٦٢ ، وفي اول اجتماع قدم عبد الناصر مشروعاً للميثاق الذي تم قبوله بعد مناقشة بطون تعديل في المتن . ويبدو واضحاً ان عبد الناصر كان مهتماً بقضية وجود وثيقة ايدولوجية تحدد اهداف واساليب الثورة المصرية ، واعتقد ان غياب مثل هذه الوثيقة كان احد جوانب النقص الرئيسية في نظام الاتحاد القومي . ومن هنا ، فان الميثاق ، وهو وثيقة تتكون من عشرة فصول ، جاء لكي يملأ هذا الفراغ . ويمثل الميثاق وثيقة ايدولوجية هامة من زاوية التطور السياسي والاجتماعي المصري ، فقد حددت مفهوم التنمية واساليبها وعكست تفكير عبد الناصر بعد عشر سنوات من حكم مصر ، واوضحت رؤيته للمجتمع المنشود والمرحلة القادمة من الثورة . وركز الميثاق على مفهوم الاشتراكية . وكما هو معتاد في كثير من الدول النامية ، فقد كانت الاشتراكية تعني اقامة مجتمع يقوم على العدل الاجتماعي وليس الربح الفردي ، على التخطيط وليس على قوى السوق ، على التصنيع وليس على انتاج المواد الخام للتصدير الى الخارج . لقد كانت الاشتراكية وفقاً للميثاق اداة لتعبئة موارد المجتمع وحث الجماهير على زيادة الانتاج ، ولخصت اهدافها في كلمتين : الكفاية والعدل ، اي زيادة الانتاج وعدالة التوزيع ، ومن هنا فان على الحكومة ان تتدخل لضمان التوزيع العادل للثروات والدخول ، وهدف ذلك حل الصراع الطبقي ، وذلك من خلال ازالة الاستغلال ، وتقليل الهوة بين الطبقات ونشر الخدمات الاجتماعية ، والفرص التعليمية للجميع . وكان عبد الناصر حريصاً على التمييز بين مفهومه للاشتراكية والماركسية ، واقام هذا التمييز على ثلاثة اسس : **اولها** : رفض دكتاتورية الطبقة الواحدة . **وثانيها** احترام مبدأ الملكية الفردية وبالذات في الزراعة ، **وثالثها** الإيمان بالدين ، وكان عبد الناصر يشير باستمرار الى التوافق بين الاسلام والاشتراكية وان مبادئ الاشتراكية نابعة من الاسلام . وفي هذا الاطار قام المفتي باصدار فتوى اوضح فيها ان القوانين الاشتراكية لعام ١٩٦١ تتفق مع قواعد الفقه الاسلامي .

اما عن مفهوم الديمقراطية ، فقد تناولها الميثاق بطريقتين : سلبية وإيجابية ، فانتقد التجربة السياسية التي شهدتها مصر قبل الثورة ، باعتبارها ديمقراطية مزيفة كانت تحمي مصالح اقلية من الاثرياء وكبار ملاك الارض ، وعلى الجانب الآخر ، فقد أكد الميثاق على تلك العملية التي تقود الى اقامة ديمقراطية حقيقية ، والتعديلات التي يجب ادخالها على هيكل المجتمع ومؤسساته لتحقيق مشاركة الجماهير السياسية .

لقد انطلق الميثاق من تأكيد ان الديمقراطية الاقتصادية او الاجتماعية لا تقل اهمية عن الديمقراطية السياسية ، بل ان الديمقراطية الحقيقية لا يمكن اقامتها الا على اساس من الديمقراطية الاجتماعية ، فيذكر الميثاق « ان من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل ان النظام السياسي في بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحركة في هذه الاوضاع الاقتصادية » . ووصل الميثاق الى خلاصة مؤداها ان المؤسسات البرلمانية لا يمكن ان تعمل بنجاح في ظل هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، فالديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، وينبغي ادخال تعديلات اساسية على الهيكل الاقتصادي الاجتماعي ، قبل ان تصبح المؤسسات النيابية تعبيرا حقيقيا عن الديمقراطية السياسية . وتتضمن هذه التعديلات امورا عدة مثل سيطرة الشعب على ادوات الانتاج ، وتكافؤ الفرص بين المواطنين وشعورهم بالامان بالنسبة لحاضرهم ومستقبلهم ، وتبعا للميثاق فان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان توجد ايضا في ظل هيمنة طبقة واحدة . « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ... ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب ... سلطة مجموع الشعب وسيادته » . « لا بد ان ينقسم المجال ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية .. ان تحالف هذه القوى المثلثة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع راس المال المستغل ، وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية رجعية » .

الاتحاد الاشتراكي اذن كان يمثل مرحلة الانتقال نحو الاشتراكية والديمقراطية الحقيقية ، وهو تعبير عن تحالف قوى الشعب العاملة فيذكر الميثاق « ان الوحدة الوطنية التي يحققها تحالف هذه القوى المثلثة للشعب ، هي التي تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة المثلثة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة » .

« ان الدستور الجديد يجب ان يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابي باعتبارهم اغلبية الشعب » .

ويمكن في هذا الصدد اثارة عدة نقاط حول مفهوم الديمقراطية من الميثاق ، اولها ، ان الديمقراطية ارتبطت بشكل مباشر بالاشتراكية والعدالة الاجتماعية ، وظهر تأثير الافكار الاشتراكية على عبد الناصر والميثاق كما لم يبد في اي مرحلة سابقة ، ولاول مرة اعترف عبد الناصر ونظامه بوجود الصراع الطبقي بشكل واضح وصرح ، فيذكر الميثاق : « والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله او انكاره ، وانما ينبغي ان يكون حله سلميا في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تدوير الفوارق بين الطبقات » ، كما اعتقد بان الحل السلمي للصراع الطبقي لا يمكن ان يتم دون تجريد الطبقات الرجعية من اسلحتها ، لذلك تخلى عبد الناصر عن انكاره بخصوص التوفيق بين الطبقات وتحدث بصراحة عن اعداء الشعب الذين يجب عزلهم سياسيا ومنعهم



من ممارسة التأثير على المواطنين (٤٤) .

وهكذا دخل القاموس السياسي المصري مفهوم جديد ، وهو « اعداء الشعب » ، وبعبارة أخرى ، فإن القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التطور الثوري والاشتراكي هي فقط التي يكون لها حق الانضمام للاتحاد الاشتراكي والمشاركة في النشاط السياسي ، وعبر عبد الناصر عن هذه الفكرة بقوله في ٢٥ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٦١ : « لا بد ان نحدد من هم الشعب .. الشعب هو عبارة جميع الفئات التي تساند الثورة الاشتراكية .. وتساند الثورة الاجتماعية والبناء الاشتراكي .. » .

وكتب الكثيرون في شرح وتبرير هذا المفهوم ، فذكر البعض انه يجب ازاحة اعداء الشعب ، حتى يمكن للجماهير ان تمارس حريتها الكاملة بعد ذلك ، ويميز كاتب آخر بين التناقضات العدائية والتناقضات غير العدائية ، وانه من حق الشعب اللجوء الى اجراءات استثنائية او عنيفة لتحطيم قوة اعدائه .

ووصف عبد الناصر وعديد من المثقفين هذا المفهوم للديمقراطية ، باسم الديمقراطية الاشتراكية ، التي تنبع من علاقات الانتاج الاشتراكية ، فيذكر عبد الناصر ان هذا المفهوم يتضمن مشاركة الشعب في الامور السياسية واللامركزية ونقل السلطة الى المستويات الشعبية (٤٥) .

ومن تحليل الكتابات التي نشرت حول هذا المفهوم يتضح انه تضمن ثلاثة افكار رئيسية ، اولها ، رفض الديمقراطية البرجوازية بما ترتبط به من تعدد للاحزاب ، وهكذا فلأول مرة في مصر ، رفض التعدد الحزبي ، ليس بناء على اعتبارات الضرورة العملية او مقتضيات الوحدة الوطنية ولكن انطلاقا من نظرة عامة لمفهوم الطبقات والديمقراطية ، وثانيها ، ان المجتمع المصري يمر بمرحلة انتقال من هيكل اقطاعي راسمالي الى الاشتراكية ، بترتيب على ذلك ان مصر تحتاج الى ثورة عميقة في التشريع والقيم السائدة والعلاقات الاجتماعية ، وثالثها ، ان الديمقراطية الاشتراكية تتحقق خلال الاشراف المستمر للشعب على اجهزة الدولة (٤٦) .

ويعتق الاستاذ مالكولم كير على هذا المفهوم الراديكالي للديمقراطية ويربط بينه وبين ما اسماه ثالون الديمقراطية الشمولية التي تعود في اصولها الفكرية الى روسو وماركس اكثر من مونتسكيو ولوك وبنثام ، ويرى ان هذه الفكرة ارتبطت بتفضيل اخلاقي لاعلى درجة من الوحدة في الهدف والسلوك على كافة المستويات السياسية والاجتماعية ، ويتأكد على فضائل التضامن الاجتماعي وشروط النزعات الفردية وبعدم الاعتقاد ، بل والشك في مفاهيم المنافسة والمساومة ، واخيرا ، بالتأكيد على وجود حكومة قوية ينظر

(٤٤) نفس المرجع ، ص ٧٠ - ٨٢ .

(٤٥) خطاب عبد الناصر في ٢٦ يوليو - تموز ١٩٦٢ ، وفي ١٢ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٦٤ .

(٤٦) انظر مقالات بافلام كمال رفعت في « الاقتصادي » عدد (١٥) فبراير - شباط ١٩٦٢ ، د . محمد انيس في « الاحرام » ١٨ ديسمبر ، كانون الاول ١٩٦٤ ، ابراهيم ابو عوف في « الاحرام » ٢٨ ديسمبر - كانون الاول ١٩٦٤ ، ابراهيم ابو عوف في « الاحرام » ١١ فبراير - شباط ١٩٦٥ ، عادل غنيم في « الطلبة » عدد (١٠) اكتوبر - تشرين الاول ١٩٦٦ ، ص ٤٤ - ٥٥ . انظر ايضا خطاب عبد الناصر في ١٦ مايو - ايار ١٩٦٥ .

اليها كمحقق للعدالة والحرية ، وليس كحظر على الحريات الفردية (٤٧) .  
وبالرغم من هذه الأفكار والتطورات الجديدة ، فإن عددا من المفاهيم السابقة قد استمر بنفس التأكيد على تفرد وخصوصية التجربة السياسية المصرية التي لاحظناها أيام الاتحاد القومي ، نجدها ايضا ، في هذه المرحلة ، والاتحاد الاشتراكي العربي وصف دائما بأنه ليس حزبا او جبهة . ليس حزبا لانه لا يمثل أي طبقة واحدة ، وان هدفه هو منع سيطرة أي طبقة (٤٨) ، وليس جبهة لانه لا يضم احزابا سياسية او تنظيمات مختلفة . ماذا هو إذن ؟ يقال لنا هو تحالف الشعب الذي يهدف الى تحقيق التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وذكر استاذ للقانون ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو سلطة سياسية تملو السلطات الثلاث المعروفة في كل المجتمعات باعتباره ممثلا لتحالف قوى الشعب العاملة (٤٩) .

لقد تصور عبد الناصر ان اصدار الميثاق سوف يحل المشكلة الايدولوجية لنظامه ولكن سرعان ما خاب امله ، فقد برزت تفسيرات مختلفة للميثاق ، ونظر اليه كل اتجاه ايدولوجي بشكل مختلف (٥٠) ، ويمكن على الاقل التمييز في هذا المجال بين مدرستين: **الاولى** ، نظرت الى الميثاق باعتباره الكلمة الاخيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي المصري ، واسمته بالنظرية ، وكانت هذه الجماعة ضمنا تعارض المزيد من التحولات الاشتراكية ، اما المدرسة **الثانية** ، الاكثر يسارية فقد ركزت على كون الميثاق مرشدا للعمل ، وخطوة تليها خطوات اخرى على طريق التحول الاشتراكي ، وكان لكل من الاتجاهين انصاره في داخل الاتحاد الاشتراكي العربي على كافة المستويات ووقف عبد الناصر بين تيارين دون ان يربط نفسه بشكل نهائي بأي منهما .

وبصفة عامة ، فقد عبر الميثاق عن جهد توفيقي بين افكار لينين ولاسكي وبعض مفاهيم الديمقراطية الليبرالية ، لذلك وصف احد المعلقين الماركسيين الاشتراكية المصرية بأنها « خليط من الاشتراكية العلمية والخيالية وافكار البرجوازية الصغيرة والقومية الضيقة والانحيازات الدينية والمثالية الذاتية » (٥١) .

### الايدولوجية الثورية من منظور تاريخي

لقد كانت الافكار السياسية لعبد الناصر تقوم على اعتقاد عميق من الوحدة الوطنية ، واتسم تفكيره ، وكذا عدد من رفاقه ، برؤية وطنية واضحة هدفها اقامة الدولة الوطنية المستقلة ، وفي هذا الاطار لم يكن من الممكن التركيب بالصراعات

Cited in Malcolm H. Kerr, Arab Radical Nations of Democracy , in Albert Hourani, ed., St. Antony Papers, no. 16 ( London: Chatto and Windus, 1963 ) , pp. 10-11 .

(٤٨) د. محمد طلعت عيسى : « قوى الشعب العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي » ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، عدد (٢٤) مارس - آذار ١٩٦٢ ، ص ٧٢ .

(٤٩) د. محمد حافظ غانم : « الاتحاد الاشتراكي العربي : دراسة مقارنة » المرجع السابق ، ص ٥٦ .  
(٥٠) انظر مقال لاحسان عبد القدوس حول أزمة المثقفين في مجلة « روز اليوسف » عدد (١٩٠٦) بتاريخ ٢١ ديسمبر - كانون الاول ١٩٦٢ .

«Peace, Freedom and Socialism», Vol. 7, no. 9 ( September 1964 ), p. 52. (٥١)

الاجتماعية او الطبقية التي بدت بالنسبة لهم كعامل اضعاف وتهديد للوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي (٥٢) ، وكان تبرير رفض التعدد الحزبي والمنافسة السياسية هو تلك الحاجة الملحة الى الوحدة ، وكما هو حادث في عدد من بلدان العالم الثالث، فان التنظيم السياسي الواحد في مصر ، اعتبر نفسه تنظيم ( Geminschaft ) وحركة جماهيرية تدعم التضامن الاجتماعي والوحدة المعنوية للشعب . لقد اعتبر التنظيم الواحد نفسه انه ينبع من ( Volksgeist ) ويمثل ( Le Vouloir général ) الإرادة العامة للشعب .

وخلف التنظيمات السياسية الثلاثة ( هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي ) التي اقامتها ثورة ٢٣ يوليو - تموز كان يكمن ايمان عميق في مفهوم الشعبية ، في وحدة وتضامن الشعب ، وقد اصبحت هذه الوحدة هدفا في حد ذاته اقرب ما يكون الى المعتد الديني، وتضمن مفهوم الوحدة كما فهمه النظام ، رفض المعارضة المنظمة ، ونظروا الى الخلافات القائمة بين قطاعات المجتمع المختلفة باعتبارها هامشية واعتبروا التنظيم السياسي الواحد بمثابة الرمز الحي لوحدة الشعب . هذا المفهوم الذي لم يقتصر على النخبة المصرية يقوم من الناحية النظرية والتحليلية على افتراضين : **اولهما** : ادعاء مضمّن من جانب النخبة الحاكمة لامتلاكها للحقبة السياسية المطلقة . هناك ادعاء بان النخبة فهمت مشاكل المجتمع وتمتلك الطول اللازمة لمواجهة هذه المشاكل ولا تقبل ان تطرح هذه الطول على بساط البحث او المقارنة مع حلول اخرى ممكنة . لقد نظر عبد الناصر ورفاقه الى انفسهم باعتبارهم مجددين وحماة للمصلحة الوطنية والنظام في المجتمع ، واعتبروا انفسهم القوة الوحيدة القادرة على تحقيق الاصلاحات اللازمة التي سوف تحقق الكرامة والقوة والعدالة للمصريين ، ومن ثم فان أي معارضة منظمة للنظام ومياساته لا يكون من المتصور السماح بها (٥٣) . **وثانيهما** ، الاعتقاد بان التعدد السياسي يؤدي الى الضعف وعدم الوحدة ، لقد اثمرت النخبة الحاكمة ، وبشدة ، ان التعدد يمكن ان يؤدي الى اطلاق مبادرات الجماهير السياسية الخلاقة ، او ان التعدد في المجتمع الحديث ، كما يقترح دوركهايم ، هو مصدر للتضامن الاجتماعي (٥٤) على العكس من ذلك ، فان النخبة الحاكمة سعت الى الوحدة والتماثل ، وبدا من الاعتراف بوجود الصراع في المجتمع ومشكلة توزيع الموارد النادرة بين الطبقات والجماعات والفئات المختلفة ، اكدت على التنظيم السياسي الواحد كأداة لخلق التضامن وكتميعير عن التكامل (٥٥) .

والسّم منهج النخبة المصرية ازاء قضية التنمية الاقتصادية بنفس التركيز

Maxim Rodinson, «The Political System», in P.J. Vatikiotis, ed., «Egypt Since (٥٢) the Revolution», (London: George Allen and Unwin Ltd., 1968), p. 87.

Hisham Sharabi, «Nationalism and Revolution in the Arab World» (New Jersey: (٥٦) D. Van Nostrand Company Inc., 1966) p. 89.

Douglas E. Ashford «The Challenge of Diversity to the Single party States», (٥٤)

Paper Delivered at the 1963 Meeting of the American Political Science Associations, p. 22.

James Heaphy, «The Organization of Egypt», World Politics, vol XV, no. 111 (٥٥) ( January 1966 ), p. 187.

والإلحاق على موضوع الوحدة . فبالنسبة لهم فإن الاشتراكية لم تكن قضية التزام فكري أو أيديولوجي بقدر ما مثلت حلا عمليا لمشاكل التنمية . فقد قدمت الاشتراكية طريقا للتقليل من الصراع الطبقي وإزالة مسبباته من خلال التخطيط (٥٦) . وكان كل من السياسة والاقتصاد يمثلان بالنسبة لمبد الناصر كيانا موحدًا . فالسياسة في المقام الأول هي أداة لخدمة التطور الاقتصادي وهدف العمل السياسي هو زيادة الإنتاج . وكما هو حادث في الاقتصاد فإن السياسة يمكن أن تخطئ وتلار وفي كلا المجالين انكر مبدأ التعددية وهكذا فإن الاقتصاد المخطط كان هو الوجه الآخر لمفهوم التنظيم السياسي الواحد ، فإذا كانت الاشتراكية هي أيديولوجية التنمية الاقتصادية وكان التنظيم الواحد هو أيديولوجية التنمية السياسية فإن كليهما يمثل استراتيجية التنمية القومية .

لقد رفض النظام في مصر مفاهيم التعدد السياسي والصراع الحزبي باعتبارهما جزءا من العملية السياسية وتضمن ذلك رفض مفهومي المعارضة المنظمة والمنافسة السياسية وكان التركيز دوما هو على الوحدة الوطنية والتماثل والتأكيد على عناصر الاتفاق السياسي .

ويشير هذا الاتجاه لدى عديد من النخب الحاكمة في الدول المختلفة التساؤل من مصادره وبواعثه . ويقترح كارل مانهايم في هذا المجال أن هذا السعي نحو الوحدة والتماثل يكون تفسيره على ضوء عاملين : الأول ، أن التماثل يكون مطلوبا لأنه من الأسهل حكم شعب خضع لتأثيرات نمطية موحدة ، والثاني ، أن النخب الحاكمة التي تسعى لتحقيق هذا الهدف عادة ما تنتمي إلى شرائح البرجوازية الصغيرة التي تتميز بضيق الأفق والبدائية التي تمكس ذاتها في علم التسامع عن أي انحراف أو خروج عن الوحدة (٥٧) .

ويقول فرانز فانون أن الإلحاق على مفهوم الوحدة وإقامة نظم الحزب الواحد ليست بالضرورة أهدافا تقدمية أو لخدمة الجماهير ، بل إنها يمكن أن تعبر عن ديكتاتورية البرجوازية (٥٨) . وفي الحقيقة أن تقييم مسألة السعي إلى الوحدة على المستوى الفكري وإقامة التنظيم السياسي الواحد على المستوى الواقعي هو أمر لا يمكن إطلاق حكم شامل بخصوصه في غياب معرفة هوية الطبقة الحاكمة وطبيعة التزاماتها الأيديولوجية ونوعية المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلها وتدافع عنها .

بالإضافة إلى التركيز على قضية الوحدة فقد اهتم تفكير عبد الناصر ورفاقه بنزعة « انتقائية » واضحة (٥٩) . وفي الحقيقة أنه يمكن طرح هذه الملاحظة بالنسبة

(٥٦) دورسلي ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

(٥٧) K. Manhiem, «Essays on Sociology and Social Psychology (London, 1953), p. 257.

(٥٨) قرآنو فانون ، ملبو الأرض من ١٤٥ - ٤٨ ( دار الطليعة - بيروت ) .

(٥٩) حول النزعة الانتقائية عند المفكرين العرب . انظر :

Abdallah Laroui, «The Crisis of Arab Intellectuals» (Berkeley: University of California Press, 1976), p. 153-155.

لعديد من التكوينات الايديولوجية في الوطن العربي والتي تنسم بالانتقائية و «التلفيق» بين مدارس واتجاهات وتيارات فكرية جد متباينة والرغبة احيانا في الجمع بين آراء غير متناسقة في منطلقاتها او فيما تقود اليه من نتائج ، والجمع بين هذه الآراء بطريقة ميكانيكية دون محاولة الوصول الى صيغة تلخيصية او تركيبية تلمس هذه الآراء وتتسامى عليها ، ومن ثم فقد اتسم التيار الفكري لايديولوجية النخبة الحاكمة في مصر بعدم الاتساق الداخلي ، الامر الذي قاد الى عدم القدرة على الحسم الفكري والاتجاه نحو « الطول الوسط » . هذه القدرة على عدم الحسم والقروض انعكست على الهوية بين التوقعات والانجازات وبين النظرية والتطبيق (٦٠) .

وفي الحقيقة انه برغم شكواه المتكررة بخصوص غياب الايديولوجية وحديثه المتكرر عن اهمية الوضوح الفكري ، فان عبد الناصر رغب في الاحتفاظ بحرية الحركة السياسية دون ان يقيد نفسه بقوالب نظرية ، ويكفي الاشارة في هذا الصدد الى انه عام ١٩٦٥ وفي ذروة الحديث عن الاشتراكية والتطور الثوري تم اعلان بور سعيد « مدينة حرة » ولم يجد عبد الناصر حرجا في ذلك او عدم اتساق مع المناخ العام على اساس انه « لا بابوية في الاشتراكية » .

ويمكن ارجاع الانتقائية لدى عبد الناصر ورفاقه الى خلفيتهم العسكرية . فقد اوضحت الدراسات المتعلقة بالمسكرين الى انهم لا يكونون عادة ممن ينصرفون الى العمل النظري ، وانهم يميلون الى الانجاز والعمل . اضيف الى ذلك التفسير المحجب لدى الكثير من المثقفين العرب وهو خصائص البورجوازية الصغيرة وما يتسم به سلوكها من تدلبذ وعدم قدرة على الحسم (٦١) .

لقد مثلت وفاة عبد الناصر بداية ونقطة تحول ومرحلة جديدة من حياة مصر ، وعندما تولى انور السادات رئاسة الجمهورية بدأ بطور منهجي في الحكم والافضليات الاجتماعية ، وبرز حنكة سياسية واضحة في التخلص من خصومه السياسيين في مايو - ايار ١٩٧١ . وخلال الفترة ما بين ١٥ مايو - ايار ١٩٧١ و ٦ اكتوبر - تشرين الاول ١٩٧٣، بدأ الرئيس السادات في طرح افكاره وسياساته بشكل تدريجي، وتمثلت هذه الآراء في عدد من الوثائق مثل دستور ١٩٧١ ، وبرنامج العمل الوطني سنة ١٩٧١ ، وورقة اكتوبر سنة ١٩٧٤ علاوة على عشرات الخطب والتصريحات الصحفية . وعبر سلسلة من التفريعات الجزئية هنا وهناك بدأ وجه مصر يتغير بما في ذلك مجموعة الافكار والمفاهيم التي شكلت المناخ الفكري للنظام الحاكم ، ومست هذه التفريعات التنظيم السياسي والاقتصادي للمجتمع وكذلك السياسة الخارجية .

ولا يمكن ابداء حكم علمي على هذه المرحلة ليس فقط لاقتربها الزمني ، ولكن - وهذا هو الاهم - لانها لم تكتمل بعد ونحن لا نعرف على وجه اليقين مدى استمرارية

George N. Atiyeh, «Middle Eastern Ideologies», in William E. Hazem and M. (٦٠) Mughisuddin, «Middle Eastern Subcultures» (Lexington: Lexington Books, 1975), pp. 49-50.

Laroui, op.cit., pp. 102-103 and Ali E. Hillal Dessouki. «Arab Intellectuals and (٦١) al Nakba», Middle Eastern Studies, Vol. IX, (May 1973), pp. 192-193.

بعض المؤشرات والسياسات الحكومية الحالية ومدى التزام المسؤولين بها . ان هذا الاحسان بان « الشكل الجديد » للمجتمع لم تبرز ملامحه النهائية بعد ، هو الذي يجعل الباحث غير قادر على التفصيل بخصوص هذه المرحلة . الامر اليقيني ان « التركيبة » الناصرية قد تم حلها سواء من الناحية الفكرية او التنظيمية ، ولكن لا توجد « تركيبة » اخرى تحل محلها وان كان هناك عدد من المؤشرات التي يمكن التعرض لها باختصار .

فمن ناحية البناء السياسي والديمقراطية ، شن السادات هجوما على مفهومي « الحزب الواحد » و « الرأي الواحد » في ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي ، وكذا في ورقة أكتوبر ، وادى ذلك الى سلسلة من التطورات انتهت باصدار قانون الاحزاب في مايو - ايار ١٩٧٧ الذي يقبل مبدأ التعدد الحزبي في اطار قيود معينة خلال مدة المجلس البرلماني الحالي ١٩٧٦ - ١٩٨١ .

ولأكد السادات على عدد من الافكار الليبرالية مثل : سيادة القانون واستقلال القضاء ودور المؤسسات وحرية المواطنين . وانتقد اللجوء غير المبرر قبل ١٩٧٠ الى الاجراءات الاستثنائية والاعتقال السياسي ، وشهدت اعوام ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨ صدور صحف الاحزاب المعارضة ، ومعارضة برلمانية ، وادى ذلك الى مواجهات عديدة بين الحكومة والمعارضة وقاد في النهاية الى خطاب الرئيس السادات في ١٥ مايو - ايار ١٩٧٨ الذي انتقد فيه عددا من هذه المؤسسات ودعا الى استفتاء شعبي لا يمكن التمكن بما قد يقود اليه . ان هذه التطورات تطرح اكثر من تساؤل مثل ما هي الاسباب التي أدت بالرئيس السادات الى رفع شعارات الديمقراطية وقبول التعدد الحزبي ؟ ما مدى قبول العناصر الاخرى من النخبة الحاكمة بهذه التطورات ؟ ومدى استعداد النخبة الحاكمة لتحمل اعباء غطاء ديمقراطي كوجود صحافة معارضة وشبه معارضة برلمانية ؟

وفي المجال الاقتصادي كان الرئيس السادات اكثر انتقادا للسياسات الاشتراكية التي اتبعت في الستينات والتي اتهمها بالوقوع تحت تأثير الافكار الشيوعية والسوفياتية ، وزعم ان هذه السياسات قادت البلاد الى الافلاس وقتلت المبادرات الفردية وروح الابداع . ودعا الى اطلاق المجال امام القطاع الخاص وكذلك تشجيع الاستثمار العربي والاجنبي في مصر ، والتزم النظام بعدم اللجوء الى التأميم او المصادرة . وفي هذا الاطار تم التركيز على مفهوم « العائلة الواحدة » التي تخلص من الصراع والتي تسمى الى حل خلافاتها بالاسلوب السلمي ، ويمكن القول في هذا الصدد ان هذه الافكار تماثل ما اسميناه بالمرحلة الشعبية من تطور ثورة ١٩٥٢ وان كان ذلك تحت اسم جديد وهو الاشتراكية الديمقراطية .

ان النموذج المصري يطرح مشكلة تكوين الأيديولوجية في عدد من الدول النامية وهي الاشكال التي تطرح مجموعة معقدة من المشاكل والقضايا ، مثل :

١ - الثنائية الثقافية والهوية بين المثقفين التقليديين والمثقفين الجدد او

التموينيين .

ب - الهوية بين الجماهير والنخبة .

ج - تراكم المشاكل المختلفة التي تتطلب حولا مثل القضية الوطنية ، وقضية توزيع الدخل ، وقضية المرأة ، ودور الدين ، والتنمية الاقتصادية ، والديمقراطية .. الخ .

د - ضغوط الدول الكبرى وسياساتها لقبول نموذج فكري ما دون غيره .  
هـ - وفوق ذلك كله غياب المناخ الديمقراطي والحريات الأساسية التي تسمح للمثقفين بمناقشة هذه القضايا والوصول الى صياغات وحلول لها .  
ان التجربة المصرية تشير الى ضرورة « النظرية » التي تتجسد في شكل مؤسسات وابنية ، فهذا هو ضمان الاستمرار وان اي قيادة كارزمية ( تاريخية ) لا يمكن ان تضمن استمرار افكارها ما لم تنشأ مؤسسات قادرة وفعالة تتبنى هذه الافكار وتلتزم بها وتعتبر من قوى اجتماعية ذات وزن وتأثير . كذلك فانها تشير الى اهمية مفهوم الصراع باعتباره جوهر العلاقة السياسية . الخلاف والصراع بين الآراء والجماعات والمصالح والقوميات والطوائف هو امر طبيعي والسياسة هي عملية التوفيق بين هذه الاعتبارات المختلفة وهي عملية توزيع القيم النادرة في المجتمع . من هنا اهمية قبول مفهوم الصراع بكافة اشكاله كحقيقة انسانية واجتماعية - ثم حله بعد ذلك بطرق شتى - واهمية ادراك دور المشاركة الشعبية . ففي غياب وجود نوع من « الاتفاق العام » فان الدموه الى الوحدة او التماثل ورفض التمرد تكون ممارسات قاتلة لنمو اي جماعة سياسية ، وبالدات عندما لا يوجد لدى النخبة الحاكمة التي تدعو لهذه الوحدة والتماثل ايدولوجية واضحة وعندما لا تسمح بالمشاركة الشعبية التي تسمح بتطوير المؤسسات السياسية الفعالة وتضمن التزام القوى المستفيدة بالنظام واهدافه بشكل منظم ومستمر .

عن « الفكر العربي »

عدد ٤ و ٥ - ١٩٧٨

## التوازن الطبقي في فكر النخبة السياسية بين الادراك والممارسة

السيد يسين

اصبح من المتفق عليه اليوم بين علماء السياسة والاجتماع ان ادراك النخبة السياسية الحاكمة للواقع الاجتماعي في بلد ما ، واختياراتها الايديولوجية مدخل ضروري لفهم ممارساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . واذا صح ذلك على وجه الاجمال فانه يصح على وجه التحديد بالنسبة لبلاد العالم الثالث . فهذه البلاد التي استقل اغلبها سياسيا في الخمسينات ، كانت تفتقر - في غالبيتها العظمى - الى تقاليد راسخة ومؤسسات عريقة ، مما جعل دور الزعيم او القائد او الحاكم ، او الرئيس ، حاسما في تحديد مسار البلاد . فیر ان هذا الزعيم او القائد او الحاكم او الرئيس ، لا يعبر في العادة عن نفسه ، بقدر ما يعبر عن جماعة طبقية ما ، لها مصالحها واهدافها وغاياتها ، ولها ايضا ايديولوجيتها في المجتمع والسياسة والاقتصاد .

وقد تحدد موضوع هذا الفصل بناء على اهتمامي منذ سنوات طويلة بمشكلة المنهج اللاملم للدراسة تجربة التنمية المصرية ١٩٥٢ - ١٩٧٠ . وفي بحثي عن هذا المنهج الشامل عانيت بوضع مشكلات المجتمع المصري في اطار مشكلات العالم الثالث ، نظرا للتشابه الشديد في المشكلات التي تجابهها الاقطار المختلفة التي تنتمي لهذا العالم . ومن خلال البحث تبين لي اهمية دراسة فكر النخبة السياسية الحاكمة ، والذي ظهر انه - في كثير من بلاد العالم الثالث - ينطلق من ايديولوجية التوازن الاجتماعي ، التي ترفض ظاهرة الصراع الطبقي ، ولا تؤمن بان نظرية الصراع جذرية بالاتباع والتطبيق . وقد ترتب على تطبيق هذه الايديولوجية نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى ، ادت الى تعثر تجربة التنمية نتيجة عوامل شتى ، اهمها ان النخب السياسية الحاكمة لم تكن قادرة - بحكم اتجاهاها التوازني الوسطي - على حل مشكلة الاستغلال الطبقي في المجتمع لصالح الجماهير العريضة .

ونظرا لان هذه الايديولوجية التوازنية تعد مفتاحا هاما لفهم مسيرة التنمية في كثير من بلاد العالم الثالث ، كان لا بد لنا ان نعمق البحث في نظرية التوازن ومعارضتها



بنظرية الصراع في الفكر الاجتماعي، للكشف عن مسلمات كل نظرية من هاتين النظريتين ومعرفة فروضها وتطبيقاتها وحدودها .

ومن خلال البحث عن المنهج ، وبعد التاصيل النظري لنظريات التوازن والصراع، انتقلت لتحليل قلة النخبة السياسية في مصر من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ ، للكشف عن تطور ادراك هذه النخبة للتوازن الطبقي في المجتمع المصري وممارساتها التي تمت في ضوء هذا الادراك الذي تغير عبر المراحل المتتالية التي مرت بها مسيرة التنمية المصرية . وتقوم هذه الدراسة على أساس أن جمال عبد الناصر هو الممثل الحقيقي لهذه النخبة السياسية ، ولذلك قامت الدراسة منهجيا على أساس تحليل دقيق لمضمون خطبه وتصريحاته كلها من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ ومن هنا يمكن القول أن هذا الفصل هو محاولة تركيبية للنتائج التي توصلت اليها من بحثي السابقة في الموضوع (١) ، اخلص منها بالآلة عدد من التسؤلات الجوهرية حول مشكلة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري .

### أولا : نحو منهج لدراسة التنمية في البلاد النامية

أول ما ينبغي الإشارة إليه هو أن نحلر من التعميم على المجتمعات التي تندرج تحت ما يسمى البلاد النامية أو العالم الثالث . ذلك أنه تحت هذا المصطلح تندرج بلاد مختلفة تمام الاختلاف من حيث تاريخها الحضاري ، ودرجة تقلعها الاجتماعي ، ومن حيث طبيعة البناء الاجتماعي لكل منها ونوعية القوى السياسية التي تحكمها . غير أن هذا لا يمنع - في مستوى أولي من مستويات الدراسة - أن نحاول وضع إيدينا على المشكلات المشتركة بين هذه البلاد ، وأن كان التجريد هنا لا يعني إطلاقا عن الدراسة التفصيلية لكل فئة من فئات هذه المجتمعات التي أشرنا إليها .

وإذا تركنا جانباً قضية التعميم والتخصيص في الحديث عن مجتمعات العالم الثالث ، يبقى أمامنا قضية الأبعاد الأساسية التي تستطيع على ضوءها بحث ودراسة مشكلات التخلف والتقدم في هذه البلاد . ناقش هذه المشكلة مناقشة عميقة عالم الاقتصاد والاجتماع السويدي المعروف جونار ميردال في كتابه الجامع «الدراما الآسيوية: بحث في فقر الأمم» (٢) ، والذي يعد موسوعة كبرى من مشكلات العالم الثالث . وقد خصص ميردال صفحات متعددة في بداية الجزء الأول من كتابه لمناقشة قضية المنهج في بحث مشكلات العالم الثالث .

وأول ما يثيره ميردال ، أنه لا بد من الاعتماد على منهج علم اجتماع المعرفة (سوسيولوجيا المعرفة) وذلك إذا ما أردنا أن تكشف تحيز النظريات الاجتماعية

---

(١) انظر : - السيد بسن ، « الصراع والتوازن في النظرية الاجتماعية » الفكر للعاصر ، عدد ٨٠ ، أكتوبر ١٩٧١ .

- السيد بسن « إيدولوجية التوازن الاجتماعي وحقيقة الصراع الطبقي في البلاد النامية » ، الآداب ، العدد السابع ، يوليو (تموز) ١٩٧٢ .

- السيد بسن ، « السلطة بين الصفوة والجماعة » ، الآداب ٣ عدد يوليو وأغسطس ١٩٧٢ .

Mvrdal, G., The Asian Drama, an inquiry in the poverty of nations, London : (٣) Pelican Books 1968

والاقتصادية الغربية التي تعرضت لمختلف مشكلات العالم الثالث . ومن ناحية ثانية، يرى ميردال ان المناهج الغربية لا تصلح بصورتها التقليدية لبحث مشكلات العالم الثالث . ذلك انه اذا كان يمكن تجريد مجتمع غربي ودراسته من وجهة النظر الاقتصادية ، فذلك مطلب يبدو مستحيلا بالنسبة لدول العالم الثالث . ففي هذه المجتمعات تختلط العوامل الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل السياسية في شبكة معقدة ليس من السهل فض عراها ، وتفتيتها الى جوانب مستقلة واخضاع كل منها الى دراسة خاصة . ولذلك يدعو ميردال الى تطبيق ما يطلق عليه «النهج المؤسسي» *The institutional approaches* ، ويعني به ضرورة دراسة كافة

المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيم الثقافية في المجتمع بطريقة تكاملية اذا ما اردنا ان نفهم بطريقة حية خلاقة مشكلات مجتمعات العالم الثالث . فالتنمية الاقتصادية في هذه البلاد : نجاحها او فشلها لا يمكن فصلها عن نوعية الطبقات الاجتماعية المسيطرة ، ولا عن القيم الحضارية السائدة ، ولا عن ضروب الانحراف الاجتماعي المتعددة التي قد تعوق التنمية فعلا ، نتيجة لسلوك بعض الفئات الاجتماعية المنحرفة ، التي تظهر وتسيطر في بعض البلاد النامية، نتيجة لتطورات سياسية معينة.

ويشير ان نلتزم بحرفية المنهج الذي يقترحه ميردال ، يمكن ان ندرس مشكلات العالم الثالث - وبالتالي مشكلات المجتمع المصري - في ضوء ثلاثة ابعاد اساسية : البعد الايديولوجي ، والبعد السياسي ، والبعد الاقتصادي - الاجتماعي .

وتقصد بالبعد الايديولوجي تعديد الاختيار الايديولوجي الغالب لبلاد العالم الثالث ، والبحث وراء هذا الاختيار ، وتقدير النتائج الفعلية التي تربت عليه .

اما البعد السياسي ، فتقصد به الممارسة السياسية الفعلية التي اخذت مجراها فعلا في هذه البلاد تطبيقا للمسلات السياسية السائدة فيها ، التي تعد في واقع الامر ، ترجمة فعلية لبعد اساسي من ابعاد الايديولوجية المختارة ، مع التركيز على دراسة التنظيمات السياسية، وتكوين واصول النخبة السياسية الطبقية، والاتجاهات السياسية السائدة .

ونصل بعد ذلك الى البعد الاقتصادي - الاجتماعي ، وهو يكاد ان يكون اهم هذه الابعاد جميعا ، ذلك لانه يتعلق بالهيكل الاقتصادي وبالبناى الاجتماعي لهذه المجتمعات، بنا يتضمنه ذلك من تقدير للموارد الاقتصادية الموجودة ، وتحديد لنوعية الطبقات الاجتماعية السائدة ، وتحليل لانساق القيم الموجودة ، والصراع بينها ، والقوى السياسية والاجتماعية الداخلة في هذا الصراع ، واثار ذلك كله على مشكلات التخلف والتقدم .

ان هذه الابعاد الثلاثة تقتضي اجراء سلسلة من الدراسات المتعمقة الكفيلة بتغطية جميع جوانبها . ونحن تقتصر هنا على الإشارة الى اهم المشكلات التي يثيرها البعد الايديولوجي وهو ما يعنيها اساسا في هذا الفصل .

تتسم دول العالم الثالث - على وجه الاجمال - بانها دول فقيرة ، متخلفة اقتصاديا واجتماعيا، تحررت حديثا من نير الاستعمار الاجنبي . وهي بعد هذا التحرر

جابهت المشكلة الكبرى : كيف يمكن تحقيق التطور الاجتماعي ، خصوصا بعد ان سقطت ايدولوجيات الطبقات الرأسمالية والبورجوازية المستقلة ، ولم تعد صالحة لتكون أساسا للتنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي ؟

يمكن القول ان هذه الدول التي نالت استقلالها الوطني عقب الحرب العالمية الثانية بسنوات ، وخصوصا بعد الخمسينات ، قدر لها ان تولد في عالم يسيطر عليه ما اطلق عليه « الحرب الباردة » بين المعسكرين ، الاشتراكي والرأسمالي . فقد كان من نتائج الحرب ان حدث استقطاب واضح ومحدد بين مجموعة الدول التي تدين بالاشتراكية ، وبين مجموعة الدول التي تدين بالرأسمالية ، والدول الاخرى التي تدور في فلكهما باعتبارها دولا تابعة . وكان هناك صراع ايدولوجي عنيف بين المعسكرين عبّر عن نفسه على أكثر من مستوى من مستويات الصراع الدولي .

ولدت دول العالم الثالث اذن يحوطها هذا المناخ الفكري الملتهم ، وكان عليها ان تختار ، وما أصعب الاختيار الايدولوجي في الفترات الحاسمة من تاريخ الامم !

وبغير محاولة منا لادعاء الحصر الشامل والتعميم على أساسه ، يمكننا القول ان قلة من دول العالم الثالث اختارت الماركسية كايديولوجية متكاملة . وقد تصلح كويا مثلا بارزا على هذه المجموعة من الدول . غير ان الكثرة الغالبة حاولت - من خلال اجتهادات متعددة - ان تبني الاشتراكية . وهذه الاشتراكية وصفت بأوصاف شتى، فهي تارة اشتراكية افريقية ، وهي تارة اشتراكية آسيوية ، وهي مرة ثالثة اشتراكية عربية . ولم يضع المثقفون المحترفون في هذه البلاد وقتهم ، فذهبوا القالات العديدة وإلغوا الكتب الضخمة لابرار اصالة وتفرد هذه الاشتراكيات ، والفروق الكبيرة او الصغيرة - حسب الاحوال - التي تميزها عن الماركسية .

وبالرغم من انه في هذه الدول يروج القول بالانتماء - ايدولوجيا - الى الاشتراكية ، غير ان هذا المصطلح لم يتح له ان يحدد على وجه الدقة ابدا . فالخلط يحيط بهذا المصطلح من كل جانب ، خصوصا حين يراد وضع الفروق بين الاشتراكية من ناحية ، والماركسية من ناحية اخرى .

وحقيقة الامر ان الاختيار الايدولوجي الغالب في دول العالم الثالث والذي يتمسك في التشبث الشديد بنظرية التوازن ، ومحاولة اقامة الشواهد على ضرورة تقدير العديد من الاعتبارات التي اصطنعت اصطلاحها ؛ كان في حقيقته تلمذة استندت اليها بعض الطبقات الاجتماعية في البلاد النامية عن طريق متبليها في السلطة ، لعدم التطبيق الكامل للطلول الاشتراكية الجفوية للقضاء على التخلف والانطلاق من مجال التنمية الشاملة .

وعن طريق تجريبية عقيمة ومتخبطة اخلعت النخبة الحاكمة في هذه البلاد تمارس التجريب السياسي بكل الوانه ، والتجريب الاقتصادي بكل صوره . ولقد كان هذا في الواقع نتيجة منطقية لتبني نظرية التوازن كأساس للايدولوجيات الوسطية التي تبنتها النخب السياسية في البلاد النامية . ويلمس د. جمال مجدي حسنين هذه

النقطة الجوهرية في كتابه « ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي » (٣) حين يقرر في الفصل الثالث وموضوعه « الثورة والتوازن الطبقي » ان نظرية التوازن « هي نظرية الوسط سواء على المستوى الفردي ام على المستوى الاجتماعي بما يعنيه ذلك من توازن في السلوك والمفاهيم والقيم بالنسبة للفرد، ومن توسط في العلاقات الاجتماعية وتجنب الجموح والاندفاع مع عدم الالتزام بأوضاع او معايير مطلقة ثابتة في جميع الاحوال » (٤) .

ويرى نفس المؤلف ان ثورة يوليو ١٩٥٢ استخدمت نظرية التوازن لتحقيق مكاسبها السياسية والاقتصادية التي لم تستطع القوى الاجتماعية الاخرى في ظل سياسة التحالف مع الرأسمالية العالمية ان تحققها .  
ولكن كيف طبقت ثورة يوليو هذه النظرية ؟

يرى جمال مجدي حسنين (٥) انه على المستوى السياسي الداخلي كان رفض مجموعة الضباط الاحرار لنظام تعدد الاحزاب ولنظام الحزب الواحد هو الصيغة السياسية لنظرية التوازن .

وانه على المستوى الاجتماعي كان رفض الثورة لسيطرة الطبقة البورجوازية الكبيرة او الطبقة العمالية على عملية التطور الاجتماعي هو الصيغة الاجتماعية لنظرية التوازن على مستوى الطبقات الاجتماعية .

وكان اتجاه الثورة - على المستوى الاقتصادي - للتدخل في مجالات العمل الاقتصادي بانشاء قطاع عام قوي الى جانب القطاع الخاص هو اساس للصيغة الاقتصادية لنظرية التوازن .

واخيرا على المستوى الفكري كان انفتاح الثورة على جميع التيارات الفكرية ورفضها الالتزام بتيار معين هو الصيغة الفكرية للتوازن بين النظرية الاجتماعية والنظرية الفردية .

اذا كانت نظرية التوازن هي اساس تفسير كثير من تجارب التنمية في العالم الثالث وفي المجتمع المصري خاصة ، كما يرى عدد كبير من الباحثين ، فانها تستحق ان نقف عندها وقفة طويلة ، لكي نتعقب جذورها في النظرية الاجتماعية ، ونرصد تطبيقاتها الاجتماعية والسياسية ، قبل ان ننتقل الى دراسة تطبيقية شاملة للتجربة المصرية .

### ثانيا : الصراع والتوازن في النظرية الاجتماعية

يمكن القول ان الدراسة العلمية الاجتماعية للمجتمعات الانسانية بدأت في القرن التاسع عشر ، حيث اتيح لها ان تستقل بمبحث خاص من مباحث المعرفة هو علم الاجتماع (٦) .

(٣) جمال مجدي حسنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

Foucault , M., Les mots et les choses une archéologie des sciences humaines, (٦) Paris : Gallimard , 1966 .

وقد صاحبت نشأة علم الاجتماع في أوروبا على يدي أوغست كونت معركة فكرية كبرى بين الوضعية باعتبارها أيديولوجية الطبقات البورجوازية المحتكرة للسلطة في المجتمعات الأوروبية ، وبين الاشتراكية باعتبارها أيديولوجية الطبقة العاملة التي كانت قد اخلت تزايد في حجمها ، ويثقل وزنها مع اتساع نطاق الثورة الصناعية ، وتحويل المجتمعات الزراعية الى مجتمعات صناعية . فقد اخلت هذه الطبقة تمي نفسها شيئا فشيئا ، الى ان تبلور وعيها الطبقي نتيجة ازدياد عملية الفكر الاشتراكي وابتكاره ادوات تحليل متقنة ، وخصوصا نتيجة لاسهامات كارل ماركس الذي استطاع ان يكشف بعمق وجلاء عن الميكانيزم الذي يقوم عليه الاقتصاد الرأسمالي متمثلا في فائض القيمة . ولم يقف جهد ماركس عند حد التحليل للاقتصاد الرأسمالي السائد ، وإنما قدم للطبقة العاملة النظرية الثورية التي تستطيع بتبنيها واعتمادها كسلاح طبقي ، ان تفك اغلالها ، وان تثور على النظام الرأسمالي الذي يقوم على استغلال الانسان للانسان .

نشأ علم الاجتماع اذن وسط معركة ضارية . وقد تركت هذه المعركة بصماتها عليه وعلى التطورات اللاحقة في ميدانه ، حتى يمكن القول انه لا يمكن فهم التيارات الحديثة والمعاصرة في علم الاجتماع ، بغير الاستعانة بالمنهج التاريخي لاعادة تكوين صورة المجتمع الاوروبي طوال القرن التاسع عشر بكل مكوناتها من صراع القوى السياسية ، واحتدام الصراع الطبقي بين الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة (٧) . كما انه لا بد من الاستعانة بمناهج علم اجتماع المعرفة لكي تربط الافكار والنظريات الاجتماعية لاقطاب الفكر الاجتماعي في هذا العصر باتجاهاتهم السياسية واوضاعهم الطبقيّة من ناحية ، وبينية المجتمع من ناحية أخرى (٨) .

ويغير ان نخوض في غمار هذه الدراسة التي تحتاج الى بحث مستقل ، يمكننا ان نجمل الاتجاهات الرئيسية في نظرية المجتمع في القرن التاسع عشر في اتجاهين رئيسيين :

### اتجاه التوازن ، واتجاه الصراع

ويمكن القول ان البذور الاولى لاتجاه التوازن نجدها اساسا لدى اقطاب الثورة المضادة في الفكر الاوروبي التي نشأت نتيجة للثورة الفرنسية ، وعلى وجه الخصوص عند « لويس دي بونالد » ١٧٥٤ - ١٨٥٠ و « جوزيف دي ميستر » ١٩٥٤ - ١٨٢١ . ولم يقنع دي بونالد ودي ميستر بمجرد شجب الثورة الفرنسية وما تربط عليها من تصدع في المجتمع الفرنسي ، ولكنهما ذهبا ابعد من ذلك ، فناديا بضرورة العودة الى الاوضاع السابقة على الثورة ، اي بعبارة مختصرة احياءالنظام القديم (ancien regime) الذي قضت عليه الثورة . لقد كان كل منهما مثالا بارزا على الرجعية الفكرية في أبشع صورها . فقد كان المثل الاعلى عندهما هو النظام الاقطاعي الذي اندثر ، فهو - في

(٧) Baumont, M., L'essor industriel et L'impérialisme colonial, Paris: P.U.F., 1949.

(٨) انظر : السيد يسين « علم اجتماع المعرفة - تعريفه ومنهجه ومجالات بحثه » . المجلة الاجتماعية القومية - مجلد ١٠ ، عدد ١ .

نظرهما - النظام الاجتماعي الامثل الذي يحقق الانسجام والتوافق للانسان . والعقل الانساني الذي مجده فلاسفة عصر التنوير وارادوا الاعتماد عليه اساسا في تحليل وفهم مشكلات الانسان والمجتمع ، لم يشأ بونالد وميستير الاعتماد عليه ، وانما ركزا على كون الانسان ينشأ في مجتمع ، وتحت وطأة تقاليد معينة ، ولذلك كان عليه ان يطيع هذه التقاليد ، وان يعتمد عليها في حل مشكلاته (٩) .

وجاء بعد بونالد وميستير ، « سان سيمون » ١٧٦٠ - ١٨٢٥ الذي ركز على الصناعة والصناعيين باعتبار هذه الفئة هي التي ستقود المجتمع الاوروبي ، ثم « اوغست كونت » ١٧٦٨ - ١٨٥٧ الذي ينسب اليه اعطاء علم الاجتماع شهادة ميلاده . واوغست كونت هو صاحب الفلسفة الوضعية التي كانت تلعو - بين ما دعت اليه - الى الاهتمام بكيفية حدوث الظاهرة وعدم الاهتمام بأسباب حدوثها . اي ان مهمة الباحث هي ان يسأل نفسه كيف حدثت الظاهرة ، وليس لماذا حدثت ؟ والهدف هنا ببساطة هو عدم التوصل الى دراسة اسباب مظاهر الخلل الاجتماعي في المجتمع . وكان من بين مبادئها ايضا الفصل بين عالم القيم وعالم الوقائع ، بمعنى انه لا ينبغي على الباحث الاجتماعي اصدار حكم تقييمي على الظواهر الاجتماعية ( ومن هنا نشأت خرافة « الموضوعية » و « الحياد » في البحث العلمي الاجتماعي ) ، ودعت الوضعية اخيرا الى نقد التفكير الميتافيزيقي وتقدير المنهج العلمي (١٠) .

غير ان هذه الدعوة كانت في حقيقتها تغطية للمصالح الطبقية الرأسمالية التي جهدت الوضعية لحمايتها . ولعل ما يكشف عن ذلك بوضوح ان كونت نفسه حول مذهبه الاجتماعي العلمي في نهاية ايامه الى دين اطلق عليه « دين الانسانية » وحدد له طقوسا خاصة لممارسته . ومن ناحية اخرى امتنع دعاء الوضعية - باسم المنهج العلمي - من الحكم على النظام القائم ، دفلعا عنه .

وورث عالم الاجتماع الفرنسي الشهير اميل دوركايم ١٨٥٨ - ١٩١٧ تراث نظريات التوازن المحملة بفكر بونالد وميستير واوغست كونت ، غير انه حاول ان يتقدم خطوات نحو صبغها بالسمة العلمية « الموضوعية » . كان دوركايم تلميذا لكونت ، وبالرغم من موقفه غير المحدد من الاشتراكية العلمية الذي تعدد ان يحيطه بقدر من الغموض ، يمكن القول انه كان معاديا لهذا الفكر ، وينبذ ذلك من نظريته الاجتماعية ، التي يمكن اعتبارها مشروعا ايديولوجيا متكاملا ، الغرض منه تفنيد الفكر الاشتراكي العلمي (١١) وتقوم نظرية دوركايم على ثلاث افكار اساسية :

#### الوعي الجمعي

وهذه الفكرة الجوهرية عند دوركايم تلتف بستائر كثيفة من الغموض ، وقد ظل دوركايم يغير ويطور فيها حتى تحولت الى فكرة ميتافيزيقية خالصة . حتى لقد ذهب

Zeitlin, L., Ideology and the development of Sociological theory, New Delhi: (٩) Prentice - Hall Of India , 1969 .

Aron, T., Les étapes de la pensée sociologique, Paris: Gallimard, 1967 . (١٠)

Durkheim, E., De la division du travail social, Paris: F. Alcan, 5ème éd., 1926. (١١)

Durkheim, E., Socialism, edited by Gouldner, A. W., N. Y., Collier Books, 1962.

جورج جيرفتش ، وهو أحد المتحمسين للدوركايم ، الى القول بأنه يريد ان يدافع عن فكرة الوعي الجمعي ضد دوركايم نفسه الذي افسدها ! والوعي الجمعي كما يعرفه دوركايم « هو مجموع المعتقدات والمشاعر المشتركة بين معظم الاعضاء الذين يتتبعون الى مجتمع معين ، وتكون هذه المعتقدات والمشاعر نسقا محددا من ضروب التشابه ، بحيث تصبح لهذا النسق حياته الخاصة » (١٧) .

ويريد دوركايم بفكرة الوعي الجمعي في الواقع الإيحاء بأن ما يجمع اعضاء المجتمع اكثر كثيرا مما يفرقهم ، وأنه ليس هناك سوى نمط واحد فيما نسي من المعتقدات والمشاعر يسود في المجتمع . والغاية من كل هذا هي ضرب فكرة « الوعي الطبقي » في الفكر الماركسي باعتبارها إحدى أدوات التحليل الاجتماعي الأساسية . ذلك أن فكرة « الوعي الطبقي » ، تقوم على أساس التحليل الطبقي للمجتمع . بما يتضمنه من تصنيف للطبقات الاجتماعية المتصارعة ، ورصد لعلاقات الصراع بينها ، وتحديد لتوعية الوعي الطبقي لدى كل منها والذي يرتكز على الايديولوجية الخاصة بكل طبقة .

### التضامن

والفكرة الجوهرية الثانية لدى دوركايم هي فكرة التضامن . وللدوركايم نظرية شهيرة في التضامن ، حيث يفرق بين ما يسميه التضامن الآلي الذي يسود في المجتمعات القديمة والذي يقوم على أساس التماثل بين اعضاء المجتمع . والتضامن العضوي الذي يسود في المجتمعات المتطورة والذي هو يقوم على أساس التباين . وهدف دوركايم من التركيز على فكرة التضامن هو ضرب فكرة الصراع ، وهي من بين الافكار الأساسية في التحليل الاشتراكي العلمي .

### الجماعات المهنية

ونصل اخيرا للفكرة الجوهرية الثالثة في نظرية دوركايم وهي فكرة الجماعات المهنية ، ويقصد بها ضرورة أن تقوم الحكومة بمجهود لجمع العمال وارباب الاعمال في تنظيم واحد للقضاء على ما يسميه بالانانية والشرور . وواضح ان المقصود بهذه الفكرة ضرب فكرة وتطبيق الاحزاب العمالية التي تمثل الطبقة العاملة والتي تقود نضالها ضد القوى الرأسمالية ، كما يؤكد ذلك الفكر الاشتراكي العلمي .

هذه لمحة سريعة عن نشأة وتطور الفكر الرجعي في نظرية المجتمع ، الذي خاض معركته ضد الفكر التقدمي تحت الوية متعددة ، كانت تتعدد الوانها في كل مرحلة تاريخية ، غير انه مهما بلغ هذا التمدد ، فإن الخيط الجوهرى المجدول من افكار الفلاسفة التالية يحتفظ بطابعه بالرغم من تعاقب العصور . ويشهد على ذلك تطور مراحل نظريات التوازن من الرجعية الفكرية لبونالد وميستير الى وضعية اوشست كوت وودوركايم . واخيرا الى الصيغة المعاصرة من الوضعية ، ونمسي بها المدرسة

Gurvitch, G., Le Problème de la conscience collective dans la Sociologie de (١٧)  
Durkheim, ch. VIII, in: La vocation actuelle de la sociologie, T. 2, Paris:  
P. U. F., 1963.

الوظيفية التي يعد تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون من اعلامها البارزين في علم الاجتماع الأمريكي .

ومن ناحية اخرى نجد القطب المضاد لاتجاه التوازن وهو اتجاه الصراع . وهذا الاتجاه مثله اساسا فكر الاشتراكية العلمية كما ظهر على وجه الخصوص في مؤلفات ماركس وانجلز ومن بعدهما الطابور الطويل من المفكرين الاشتراكيين الماليين .

ومن ابرز ممثلي هذا الاتجاه في علم الاجتماع الأمريكي س. رايت ميلز ، ومن بعده ممثلو حركة اليسار الجديد امثال بول جودمان ، وهو ريفيتز ، وتيودور روزاك ، وروبرت انجلز ، وكريستيان باي وغيرهم (١٣) .

ويمكن القول ان كلا من هذين الاتجاهين له اطاره النظري الخاص به ، والذي يتكون من نسق مترابط من المفاهيم المحددة ، بالإضافة الى نهج خاص متميز في دراسة الظواهر الاجتماعية وتفسيرها (١٤) .

### اتجاه التوازن

تصدر نظريات التوازن ( *ordre theories* ) - بوجه عام - عن فكرة محددة تصور المجتمع باعتباره نسقا من الافعال تعمل تحت مظلة ثقافة مشتركة تتسم بالاتفاق حول القيم الاساسية التي تقوم عليها (١٥) . وتقوم هذه النظريات على اساس تحليل خاص للاتساق الاجتماعية يطلق عليه « التحليل البنائي الوظيفي » وهذا التحليل يتم على مستويين : استاتيكي وديناميكي . على المستوى الاستاتيكي يتم تصنيف السمات البنائية المنتظمة في العلاقات الاجتماعية مثل الادوار ( *Roles* ) السائدة في المجتمع وضروب المكائات الشائعة ( *Status* ) والنظم الاجتماعية الموجودة . اما المستوى الديناميكي من التحليل فيعني بدراسة عمليات التداخل والتشابك بين الاتساق الموجودة فعلا ، واستراتيجيات تحديد الاهداف الاجتماعية المختلفة ، وعمليات التنشئة الاجتماعية ( *Socialization* ) وكذلك الوظائف ( *Functions* ) الاخرى التي تحافظ على توازن الاتساق والنظم الاجتماعية .

والفهوم الاساسي الذي يركز عليه تحليل المشكلات الخاصة بالاتساق الاجتماعية - مثل المشكلات الاجتماعية ، والانحراف ، والصراع الاجتماعي - هو « تصدع القيم » ( *anomy* ) ، وهو مصطلح ابتدعه عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركايم ثم نقل عنه بعد ذلك وذاع استخلامه ، وهو يعني - بين ما يعني - الافتقار

(١٣) انظر المرجع التالي الذي يضم مجموعة من دراساتهم :

Rosak, T., *The dissenting academy*, U.S.A.: Vintage Books, 1968.

(١٤) انظر بهذا الصدد الدراسة الموضوعية لعالم الاقتصاد السويدي الشهير جوناو ميردال :

Myrdal, G., *Asian Drama, An inquiry into the Poverty of nations*, 3 vol ., Penguin Books, 1968 .

(١٥) سنعتمد في هذا العرض اساسا على الدراسة التالية :

Horton, J., *Order and conflict theories of social problems as competing ideologies*, in : *Amer. J. of Soc.*



الى قيم خلقية لتوجيه السلوك في لحظة معينة من حياة المجتمع ، او في قطاع محدد من قطاعاته (١٦) .

و « تصدع القيم » - في نظر اصحاب هذه النظريات - يعني عدم التوازن الذي يصيب احيانا الانساق الاجتماعية ، او ما يطلق عليه بحسب مصطلحاتهم « التفكك » الاجتماعي « ( Social disorganization ) الذي يعني ثغرة في التنظيم الاجتماعي يكشف عنها ضعف اجهزة الضبط الاجتماعي ( Social control ) ( ويعنون بها القانون والدين والاسرة ) ، ويبرزها ايضا القصور في بلورة الاهداف ، واصطناع وسائل غير مشروعة لتحقيق الاهداف التي تقوم عليها الانساق الاجتماعية ، واخيرا وضوح السبلات التي تحيط بعملية التنشئة الاجتماعية .

ونجم عن « تصدع القيم » فشل الافراد في تحقيق الاهداف التي يقوم عليها النظام الاجتماعي .

ونظريات التوازن تتضمن عدة تعريفات اساسية خاصة بالصحة والمرض من وجهة النظر الاجتماعية ، وكذلك تتعلق بالمسايرة ( Conformity ) والانحراف ، فالسلوك الذي يكشف عن الصحة من وجهة النظر الاجتماعية لا بد ان يتطابق مع القيم المشروعة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي ومتطلباتها فيما يتعلق بتحقيق الاهداف التي يقوم عليها .

اما الانحراف فهو عكس المسايرة الاجتماعية ، ومعناه فشل الافراد في القيام بادوارهم الاجتماعية المشروعة التي حددها النظام الاجتماعي ، والمنحرفون يكشفون بذلك عن فشلهم في التكيف مع الاهداف والقيم السائدة .

فالزواج في الولايات المتحدة الامريكية يمدون - على سبيل المثال - منحرفين ، لانهم عجزوا عن مسايرة القيم السائدة في المجتمع الامريكي . وكذلك الطلبة والشباب بوجه عام الذين ثاروا على التدخل الاجرامي لبلادهم في فيتنام ، وتظاهروا لاسقاط اصحاب المصالح الرأسمالية الاحتكارية الذين يلقون بالآلاف من الشباب الامريكي في اتون الحرب ، لكي يكسبوا من وراء دوران عجلة المصانع الحربية وتجارة الاسلحة الملايين من الدولارات ، يمدون ايضا - في ضوء نظريات التوازن - منحرفين خرجوا على القيم السائدة في مجتمعهم .

ويكشف عن اتجاه التوازن في نظريته للمجتمع ، وما يتضمنه من تعريفات خاصة للصحة والمرض والمسايرة والانحراف ، التعريف الذي وضعه عالم الاجتماع الامريكي البارز تالكوت بارسونز للصحة العقلية وللمرض حيث يذهب الى ان : « الصحة يمكن تعريفها بأنها حالة القدرة ( Capacity ) القصوى لفرد ما في القيام الفعال بالادوار والمهام التي نشأ اجتماعيا لكي يقوم بها . وهي بذلك تعرف على اساس اسهام الفرد في النظام الاجتماعي . وهي تعرف ايضا باعتبارها امرا نسبيا يتعلق بمكانته ( Status ) في المجتمع ، التي يحددها جنسه وسنه ومستوى تعليمه الى غير ذلك » .

وهذا التعريف يؤدي تطبيقه الى القاء مسؤولية المسيرة والانحراف على عاتق الافراد ، والى الاخفاء المتعمد لمسؤولية المجتمع . اذ يزعم ان المجتمع ينشئ الافراد تنشئة اجتماعية سليمة لكي يقوموا بالادوار القدر لهم - حسب مواصفات النظام الاجتماعي السائد - ان يقوموا بها . فلذا فشلوا او انحرفوا او حادوا عن الطريق او خاب مسعاهم لسبب او لآخر فهم المسؤولون اولا واخيرا .

فالمجرمون - والمنحرفون بوجه عام - ينحرفون لكونهم فشلوا في تمثيل القيم السائدة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، او لكونهم لم ينجحوا في اختبار القدرات القصوى التي يتحدث عنها بارسونز ! ويصل المنطق الذي يقوم عليه هذا التعريف الى حد وصم جماعة سلالية كاملة كالزواج بانهم جنس منحط يتسمون بانخفاض مستوى الذكاء اذا ما قورنوا بالبيض ، ويشهد على هذا في زعمهم اختبارات الذكاء الموضوعية التي يطبقها علماء النفس الامريكيون ، ويقارنون نتائجها بمجموعات « ضابطة » من البيض ، حيث يظهر الفرق الشاسع بين مستويات ذكاء هؤلاء واولئك . والحقيقة ان هذه التعريفات وما تؤدي اليه من نتائج مضللة ، ليست مجموعة متناثرة من المبادئ ، بل ان خطورتها تكمن في انها تمكس « نظرية اجمالية للحياة » ( Vision du monde ) تتسم بالتماسك والتناسق الداخلي لمجموعة مترابطة ومتشابهة من الافكار .

وهذه « النظرة اجمالية للحياة » او « رؤية العالم » - بحسب تعريف جورج لوكاتش - لها وجهات نظر محددة في المنظور الاجتماعي ، وفي طريقتها في التحليل « العلمي » . وفي نظرتها للمشكلات الاجتماعية والانحراف وفي حكمها اخيرا على الجماعات الاجتماعية المختلفة في المجتمع . وقد يكون من المناسب عرض مكونات « النظرة اجمالية للحياة » الكامنة في نظريات التوازن حتى يتاح لنا بعد ذلك مقارنتها بمكونات « النظرة اجمالية للحياة » الكامنة في نظريات الصراع .

### النظرة اجمالية للحياة في نظريات التوازن

#### منظورها الاجتماعي الكامن واتجاهها ازاء القيم :

تبدو هذه النظرة اولا فيما يتعلق بالمنظور الاجتماعي الكامن فيها واتجاهها ازاء القيم . ففيما يتعلق بصورة الانسان والمجتمع لديها نجد انها تصور المجتمع باعتباره وحدة منفردة مستقلة بذاتها ( Sui generis ) وهو بهذا الوصف اكبر من مجموع اجزائه ويختلف عنها في نفس الوقت . وقصور الضبط الاجتماعي في المجتمع عن اداء وظائفه يعني حدوث تصدع في القيم . ولهذه النظرة ايضا اتجاه ايجابي فيما يتعلق بضرورة الحفاظ على النظم الاجتماعية القائمة وحمايتها .

اما فيما يتعلق بنظرتها الى الطبيعة الانسانية فهي نظرة مختلطة فلاتسان خليط من عنصرين اناني وايناري ( Homoplex ) وهو لذلك يحتاج الى الضوابط والقيود حتى يحقق الخير الجماعي . واحيانا تنظر للبشر على اساس قسمتهم - من وجهة

النظر الاخلاقية - الى فريق من البشر سام خلقيا وفريق آخر منحط خلقيا .  
واذا نظرنا الى عالم القيم نجدها تعتبر ان ما يحق الصالح الاجتماعي العام هو :  
التوازن والاستقرار ، واحترام السلطة القائمة ، وعدم المساس بالنظام القائم ، والنظر  
الى النمو والتطور باعتبار انه من الافضل ان يتم نتيجة تراكمات كمية في صورة  
« التوازن المتحرك » باعتباره التوازن هو الهدف النهائي الذي تحرص على تحقيقه .  
طريقها في التحليل العلمي :

النموذج الامثل لهذه النظرة الاجمالية في الحياة هو نموذج العلم الطبيعي ، وهي  
لذلك تحرص على نقله بمسلماته ومفاهيمه ومصطلحاته الى المجال الاجتماعي . وهي  
تسمى نحو صياغة قوانين عامة شاملة من خلال ممارسة البحث الامبيرقي ، ويطلب  
عليها اللجوء الى التحليل البنائي - الوظيفي .

وفيما يتعلق بالسببية فهي تميل الى التركيز على تعدد الاسباب ، هروبا من  
تحديد عامل وحيد يعد مسؤولا عن التغير الذي يلحق ببنية المجتمع . وتنزع نحو  
صياغة نظريات تتسم بأنها مفرقة في التجريد في حين ان البحوث الامبيرقية التي تجري  
في ظلها تتسم بانخفاض مستوى التعميمات فيها ، بالاضافة الى الانفصال الواضح بين  
النظرية والتطبيق .

وهي تضع شروطا للموضوعية العلمية اهمها ، التطابق الدقيق بين المفاهيم  
والحقائق ، الفصل التام بين الجاهل بين الباحث وما يلاحظه من ظواهر وحقائق وبني  
نظرية في المعرفة تتسم بالسلبية .

وتحليلاتها تركز على الثقافة ( Culture ) باعتبارها المحلد الاساسي للنظام  
وللبناء الاجتماعي ثم تنتقل منها الى الشخصية والتنظيم الاجتماعي .

وفيما يتعلق بمفاهيمها السائدة فهي تتسم بكونها مفاهيم لا تاريخية ، بمعنى انها  
تستبعد البعد التاريخي اللازم لفهم الظواهر الاجتماعية ، وتتصف بمستوى عال من  
المعمومية ، وتركز تركيزا شديدا على الجوانب الفردية .

والهدف النهائي لكل مجموعة المفاهيم التي تستعملها هو تثبيت عدد من الاحكام  
الاساسية اما بطريقة تتسم بالتعميم ، كالحكم الخاص بان « لكل نظام اجتماعي وظائفه  
التي يقوم بها » ( بما في ذلك الجريمة والانحراف الاجتماعي بوجه عام ) ، او بطريقة  
نسبية كتأكيد ضرورة الحفاظ على نظام اجتماعي محدد في مرحلة تاريخية محددة .

#### نظرها للمشكلات الاجتماعية والانحراف :

تنطلق هذه النظرة اولا من معايير محددة تحدد تعريف الصحة والمرض . فالصحة  
تساوي مع القيم الموجودة في مجتمع معين ، او مع تلك التي تعتمدها جماعة مسيطرة  
في المجتمع ، ولذلك يمكن القول انه تعريف ايديولوجي ، بمعنى انه يعمد الى تزييف  
الواقع الاجتماعي خدمة لمصالح طبقة اجتماعية معينة .

وهي تنظر الى السلوك المنحرف باعتباره مرضيا ويؤثر على قيام النظام الاجتماعي

بوظائفه . اما تفسيرها للانحراف والمشكلات الاجتماعية فهو يعتمد على مفهوم « تصدع القيم » ( Anomy ) وترده الى الافتقار الى الضبط ( Control ) الفعال لسلوك الجماعات المتصارعة في النظام الاجتماعي ، وهي لذلك تعتبر كل هذه الظواهر ضربا من ضروب عدم الاتزان او الاهتزاز المؤقت للمجتمع الموجود .

ولكن ما هي الاجراءات الكفيلة بالحد من هذه الظواهر وتحسين الاوضاع ؟  
الاجراء الاساسي لدى هذه النظرة هو بسط نطاق الضبط الاجتماعي ، بمعنى محاولة صياغة القيم الاساسية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي بصورة اكثر تحديدا وضمان قيام المؤسسات المختلفة في المجتمع بحمايتها ، ومن ناحية اخرى بذل الجهود نحو تكييف الافراد مع احتياجات النظام الاجتماعي ، بما يتضمنه ذلك من ضرورة العمل والسلوك داخل اطار النظام الاجتماعي بمواقفاته السائدة وبمفترضاته التي يقوم عليها وعدم الخروج عن حدوده ، وتلجا اخرها الى اتباع وسائل ادارية لمحاولة حل المشكلات الاجتماعية . ويتسم انصار نظريات التوازن بكونهم محافظين من وجهة النظر السياسية ، ويتركز جهودهم في الحفاظ على المراكز التي تحتلها الجماعات المسيطرة ، والتي يرمز اليها احيانا « بالمؤسسة » ( the establishment ) وهم لذلك غالبا ما يعملون في تنسيق واضح مع المسؤولين عن هذه المؤسسة .

#### اتجاه الصراع

تتفق نظريات الصراع على رفضها لنموذج التوازن باعتباره اساسا لفهم المجتمع المعاصر . وهي تكييف التحليل الذي تقدمه نظريات التوازن باعتباره يمثل استراتيجية جماعة حاكمة ما ، ويقوم بدور التأييد لقيمتها ودوافعها ، ويلعب دور التبرير لكل الاجراءات التابعة التي تلجا اليها هذه الجماعة الحاكمة ، في اطار ما تطلق عليه زيادة طاعية وسائل الضبط الاجتماعي .

والمجتمع - بالنسبة لنظريات التوازن - عبارة عن نسق طبيعي ، غير انه بالنسبة لنظري الصراع عبارة عن صراع سياسي محتدم بين جماعات متصارعة فيما يتعلق باهدافها او بنظراتها الاجتماعية للحياة . ومنظر الصراع - اذا ما كان فوضويا - قد يعرض اي فكرة تتعلق بثبات السلطة او باستقرار النظام .

اما اذا كان ماركسيا ملترما ، فانه لا يعارض فكرة النظام في ذاتها ، ولكنه يتطلع لتطبيقها في المستقبل بعد تحطيم المجتمع الطبقي ، واقامة المجتمع الاشتراكي على انقاضه . وعلى ذلك فالنظام يمكن تحقيقه ، ولكن ليس بالصراع ووسائل الضبط الاجتماعي كما يدعو لذلك نظريات التوازن ، ولكن عن طريق اعادة التنظيم الاجتماعي بصورة جبرية للحياة الاجتماعية كلها . وعلى ذلك فالنظام ينجم عن شروط التنظيم الاجتماعي ، وليس مجرد ناتج من نواتج التكامل الثقافي في المجتمع .

والتحليل الصراع ( conflict analysis ) مرادف لتحليل التاريخي ، فتفسير

العمليات المتداخلة بين الانساق الاجتماعية يعتمد على رصد التحولات التي تعيب العلاقات الاجتماعية .

ويعتمد هذا التحليل على مفهوم اساسي لوصف التغير التاريخي والاجتماعي الذي يتضمن نشأة ضروب « جديدة » من السلوك ، لا ضروب « منحرفة » كما تذهب الى ذلك نظريات التوازن ، وهو مفهوم « الاغتراب » . والتغير هو الاستجابة التقدمية لحالة الاغتراب .

ولا تولي نظريات الصراع اهمية لمصطلحات التفكير الاجتماعي والانحراف ، فهي مصطلحات تركز عليها نظريات التوازن ، التي تبدي اهتماما بما تعتبره اتجاهات سلبية بالنظر الى النظام والاستقرار الذي تدعو للحفاظ عليه .

وفي نطاق اطار الصراع ، نجد ان مشكلة السواء والانحراف هما اساسا مشكلة عملية يتوقف حلها على نتيجة المعركة التي ستشن للقضاء على الاغتراب .

ومع ذلك يمكن القول ان نظرية الصراع تتضمن تعريفا خاصا للصحة او السواء ، غير ان القيم الكامنة وراءه تشير الى متطلبات النمو والتغير اكثر من اشارتها الى التكيف مع ضروب التطبيق السائدة ، او مع الاحتياجات المفترضة للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم . فالصحة والمرض تعرف على ضوء الاحتياجات المفترضة للنمو الفردي الاجتماعي .

والمشكلات الاجتماعية تنجم اساسا عن ضروب التطبيق الاغترابية للجماعات المسيطرة . وعلى ذلك فالمشكلات الاجتماعية - في نظرية الصراع - لا تمكس المشكلات الادارية للنظام الاجتماعي القائم ، ولا فشل الافراد في القيام بالادوار التي اعدوا ونشئوا اجتماعيا للقيام بها ، ولكنها تمكس فشل المجتمع في التكيف مع مطالب الافراد واحتياجاتهم المشروعة .

ويكشف عن هذا النهج في تفسير المشكلات الاجتماعية تعريف السواء المتضمن في تحليل عالم الاجتماع الامريكي بول جودمان - الذي ينتمي لحركة اليسار الجديد - لمشكلة الجناح في المجتمع الأمريكي . فهو على عكس تالكوت بارسونز ، لا يعرف الانحراف باعتباره ذلك السلوك الذي لا يتطابق مع قيم النظام الاجتماعي ، وذلك لانه يذهب الى ان الجناح ليس رد الفعل على استبعاد بعض الافراد من اطار هذه القيم ، وليس مجرد مشكلة تتعلق بعملية نشئة اجتماعية خاطئة . فالقيم والتطبيقات السائدة في المجتمع محكات من البعث الاعتماد عليها ، لانها لا تقدم للشباب ما يحتاجونه لكي ينموا وينضجوا ويتطوروا . ولعل عبارات جودمان نفسها تكشف عن نهجه في التحليل بصورة اعرق .

يقرر جودمان انه « كما كان متوقما ، فان غالبية السلطات وجميع المتحالفين الرسميين يفسرون الجناح بقولهم انه نتيجة عملية نشئة اجتماعية خاطئة . وهم يقولون ان العوامل المتعلقة بالخلفية الاجتماعية قد احدثت الاضطراب في عملية النشئة الاجتماعية ، ولذلك لا بد من تحسينها . ولكن قد لا يكون قد حدث خطأ ما في عملية التواصل . لعل الرسالة الاجتماعية قد سرت بوضوح من خلال قنوات الاتصال للشباب غير انها رفضت .

ولذلك سأتخذ ... الموقف المضاد لاسال : تنشئة اجتماعية لاي شيء ؟ لاي مجتمع مسيطر واي ثقافة متاحة ؟ (١٧) .

وعلى ضوء العرض السابق نستطيع ان ننظر الى ان انصار نظرية الصراع يتساهلون بلا انقطاع عن شرعية التطبيقات القائمة ، وعن نوعية القيم السائدة . هذه التطبيقات وتلك القيم التي يقبلها انصار نظرية التوازن باعتبارها هي ذاتها معايير الصحة والسواء .

غير ان عرضنا لاتجاه الصراع لا بد له لكي يكتمل من استعراض المكونات الاساسية للنظرة الاجمالية للحياة التي يصدر عنها وسنرى ان هذه النظرة هي للقطب المضاد تماما لكل مكونات النظرة الاجمالية للحياة ولنظريات التوازن التي عرضنا لها فيما سبق .

### النظرة الاجمالية للحياة في نظريات الصراع

منظورها الاجتماعي الكامن واتجاهها ازاء القيم :

تبدو هذه النظرة اولا فيما يتعلق بصورة المجتمع لديها التي تتمثل في الصراع بين الجماعات الاجتماعية المتصارعة في اهدافها وفي نظراتها للحياة . والناس بالنسبة لها هم المجتمع ، فليس عندها هذا الفصل المصطنع الذي رأيناه عند نظريات التوازن بين اعضاء المجتمع ذاته . فالمجتمع لديها هو امتداد للانسان .

اما فيما يتعلق بنظرتها الى الطبيعة الانسانية فهي تركز على عنصر العمل . وتنظر للانسان باعتباره الخالق الايجابي لنفسه والمجتمع من خلال الفصل الاجتماعي العملي والمستقبلي .

وانا نظرننا الى عالم القيم ، نجدها تركز على الحرية والتفكير والعمل ، وتهدف الى تحقيق النمو والتطور بصورة كيفية عن طريق التفكير الاجتماعي الجلي .

طريقتها في التحليل العلمي :

النموذج الامثل لهذه النظرة الاجمالية للحياة هو النموذج التاريخي، وهي تهدف اساسا الى تحقيق الفهم من خلال التحليل التاريخي للحوادث المتغيرة . وقد تلجا الى صياغة قوالب نموذجية ( Ideal types ) للتميمات القائمة على اساس انماط تاريخية محددة .

وفما يتعلق بالسببية فهي تميل الى التركيز على العامل الواحد ، وقد تصوغ تميمات نظرية واسعة او محدودة حسب الاحوال ، غير ان اهم ما يميزها هو الوحدة الكاملة بين النظرية والتطبيق في مجالات البحث الاجتماعي والعمل الاجتماعي .

وتنظرها الموضوعية العلمية نظرة واقعية . فهي تنظر لها على ضوء المصالح التي يهدف الباحث الى تحقيقها ، ولذلك فهي تناقش الموضوعية في اطار الذاتية ، وتبني نظرية في المعرفة تتسم بالاجابية .

**وتبدأ تحليلاتها بالتركيز على تنظيم الأنشطة الاجتماعية او بحاجات الإنسان المتنامية او بضرورة الحفاظ عليها ، ثم تنتقل منها لبحث الثقافة .**

اما مفاهيمها السائدة فهي تنسم بكونها تاريخية ودينامية ، ولا تميل الى التعميم الواسع الذي يقدر ما تركز على التحدد التاريخي . والهدف النهائي لكل مجموعة المفاهيم التي تستخدها هو التركيز على حاجات الإنسان منظورا اليها نظرة عامة ، أي من حيث انها لصيقة بالطبيعة الانسانية او نظرة نسبية ، كمطالب جماعة معينة من اجل الحصول على القوة والسلطة . وتنسم هذه المفاهيم بكونها مستقبلية ، فهي لا تنفع بالواقع القائم ، وانما تتخطاه لاستشراف المستقبل .

### **نظرتها للمشكلات الاجتماعية والانحراف :**

تنطلق هذه النظرية من تعريف للسواء يتطابق مع مستويات غير متحققة فعلا بمعنى انها تركز على مطامح الجماعات الاجتماعية الخاضعة وان كانت صاعدة من خلال نضالها . ولذلك يمكن القول ان تعريفها للسواء تعريف طوباوي لانه يريد تحقيق أقصى درجات الازدهار للشخصية الانسانية .

وهذه النظرية تنظر بشك الى ما تعتبره المجتمعات الطبقة سلوكا منحرفا ، فكثيرا ما يدرج تحت هذه الفئة كل المعارضين سياسيا للنظام والخارجين عليه . وهي لذلك تنظر في بعض الاحيان لهذا السلوك الذي يعتبر منحرفا باعتباره ضرورة من ضرورات تغيير العلاقات القائمة .

ويتمثل تفسيرها للانحراف في كونه يقوم أساسا على الاقتراب ، الناجم من الاستخدام غير المشروع للضبط الاجتماعي ، ولسيادة الاستغلال .

وترى ان الاجراءات الكفيلة بالتغيير تتمثل في القضاء على وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية والتعديل الجبري لاتصال التفاعل الموجودة والتغيير الثوري للنظام الاجتماعي .

ويتميز اتصال نظريات الصراع باتجاهاتهم السياسية التقدمية وهم لذلك لصيقون باليسار سواء منه القديم او الجديد .

### **محاولة التوفيق الفاشلة بين الاتجاهين :**

يتبين مما سبق بجلاء ووضوح ان اتجاهي التوازن والصراع اتجاهاً يقفان على طرفي قيعس سواء في منطلقاهما النظرية او في النتائج العملية التي يمكن ان ترتب على تبني ايهما كنظرة اجمالية للحياة تحدد سلوك اعضاء المجتمع في حبة تاريخية معينة . وقد وجهت انتقادات عديدة الى نظريات التوازن ولذلك حاول عدد من اتصارها ان يثبتوا ان نظريات التوازن - على عكس ما يقوله خصومها - قادرة على تفسير التغير الاجتماعي (18) . وعلى فهم الجوانب المتعددة في الصراع الاجتماعي .

(18) انظر على سبيل المثال

Cancian, F., Functional analysis of change, Amer. Soc. Rev., Vol. 25, No. 6 , 1960 , 818 - 827 .

ولعله من بين أهم هذه المحاولات مقال فاندنبرج ( P. Vanden Berghe )  
« الجدل والوظيفية : نحو تركيب نظري » التي ظهرت في المجلة السوسولوجية في  
أكتوبر عام ١٩٦٢ .

وقد زعم فاندنبرج أنه وجد أربعة جوانب التقاء بين الجدلية او نظريات التوازن،  
وهي كما يلي :

✱ ان كلا النهجين ( Approaches ) يتسمان بأنهما ينزعان نحو الشمول في  
الوصف وفي التفسير .

✱ انهما يتفقان في الدور الذي ينسبانه للصراع وللرضا او الاتفاق الاجتماعي  
وللتكامل وللتفكك .

✱ انهما يصدران عن مفهوم تطوري للتغير الاجتماعي .

✱ ان كلتا النظريتين تنهضان اساسا على نموذج واحد للتوازن الاجتماعي .

ولا يتسع المقام امامنا لكي نناقش محاولة فاندنبرج بالتفصيل ، ونعتقد ان  
عرضنا المفصل للفروض النظرية لكل من نظريات التوازن والصراع يكفي للرد على  
محاولات التقريب الفاشلة بينهما (١٩) .

ونستطيع على ضوء العرض السابق ان نربط بين النظرية والتطبيق ، ونعني  
بين اتجاهات التوازن والصراع في النظرية الاجتماعية المعاصرة على المستوى النظري  
وبين التطبيق السياسي والاجتماعي والاقتصادي على المستوى العملي في البلاد النامية،  
التي تخوض معركة التغير الاجتماعي في ظروف بالغة الصعوبة . فاعلمنا لم يضع نفسه  
بعد على بداية طريق الثورة الصناعية (٢٠) ، في حين ان بعض الدول المتقدمة ودعت  
عهد الثورة الصناعية ، ودخلت فعلا عهد الثورة العلمية والتكنولوجية كالانحداد  
السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، وتحاول باقي الدول الصناعية اللحاق بهذين  
العملاقين من خلال التكتل السياسي والاقتصادي كما هو الحال بالنسبة للسوق  
الاوروبية المشتركة .

وكان على البلاد النامية ان تختار بين اتجاه التوازن واتجاه الصراع وذلك لفهم  
مجتمعاتها اولا وللانطلاق ثانيا نحو التنمية الاجتماعية والانسانية الشاملة .

تري كيف اختارت مصر بعد ثورة عام ١٩٥٢ طريقها ؟ هذا ما سنعرض له في  
الفقرة التالية :

**ثالثا : ادراك النخبة السياسية للتوازن الطبقي**

**تطيل مضمون كيفي لخطب واحاديث عبد الناصر**

اذا استعرضنا الثورات المالية عبر عهود التاريخ الانساني ، لوجدنا ظاهرة عامة

(١٩) انظر مناقشة نقدية صيقة لراء فاندنبرج في -

Frank, A. G., Fonctionnalisme et dialectique, in: L'Homme et la Société,  
No. 12, 1969; 139 - 150 .

Stavenhagen R., Les classes sociales dans les sociétés agraires, Paris : (٢٠)  
Anthropos, 1969 .



تكرر في كل ثورة ، تلك هي أنه لا يمكن فصل الثورة من شخصية الزعيم الذي قام بها وفجرها . وليس معنى هذا أننا من أنصار الرأي الذي يزعم بأن التاريخ الإنساني هو سلسلة من تواريخ شخصيات القادة والزعماء الذين شكلوا سماته ، وأنشروا على مجرياته ، بل أننا نرى أن دور الشعوب في التاريخ دور أساسي ، لا يمكن أن ينكره كل من فحص مستندات الحضارة الإنسانية ووثائقها بروح موضوعية . غير أنه من ناحية أخرى ، لا يمكن لنا أن ننكر أن اللقاء الذي يتم بين الشعب والزعيم تحكمه ظروف موضوعية وذاتية في نفس الوقت . ولعل الجانب الذاتي يكشف عن نفسه بوضوح - في هذه العلاقة المركبة - فيما يتعلق بشخصية الزعيم واتجاهاته الفكرية ، وقدرته على تغيير بنية المجتمع ، من خلال نضاله السياسي .

أن يوم ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ يكسب أهميته القصوى من تاريخنا المعاصر أساسا باعتباره التاريخ الفاصل بين « النظام القديم » في مصر وبين النظام الجديد . ولكن التاريخ لا يعرف الوقفة عند يوم محدد ليقيم حدا فاصلا بين عهدين . فالتاريخ الإنساني عملية مستمرة ، تحكمها قوانين الجدل ، التي تبرز التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في حركتها الدائمة التي لا تخذ ، وفي تطوراتها التي لا تهدأ . ومن هنا يمكن القول أن رؤية عبد الناصر - باعتباره ممثلا لفكر مجموعة الضباط الأحرار - للصراع الاجتماعي تمثل استيعابا واعيا لكل الأفكار الاجتماعية النقدية التي انطلقت قبل ١٩٥٢ لتحليل فساد النظام الاجتماعي في مصر والدعوة إلى تغيير دوائمه . وهذه الأفكار تصاعدت في جسارتها وثوريتها من مجرد الدعوة للإصلاح إلى الجهر علانية بضرورة الثورة الاجتماعية الشاملة .

وقد أثبتت الأحداث أن عبد الناصر كان هو مهندس الثورة ومنظما ، وهو من بعد كان الزعيم البارز الوجه لسير الأحداث . ولذلك من المنطقي أن نعتبره ممثلا للنخبة السياسية الثورية ، وأن تركز عليه دراستنا بالرغم من إدراكنا ومعرفتنا أن أعضاء من مجلس قيادة الثورة قد اختلفوا معه اختلافات صغيرة أو كبيرة . ولكنهم في غالبيتهم - شاركوا في المسيرة الناصرية وتولوا مناصب تنفيذية متعددة ، مما يبرر اعتبارهم من ضمن النخبة السياسية التي أثر فكرها على المجتمع المصري عبر سنوات طويلة تأثيرا بالغا ، ومما يسمح لنا أن نعتبر عبد الناصر هو المثل البارز لهذه النخبة .

### عبد الناصر في مرحلة التشكك الفكري والسياسي :

تصاعدت الانتقادات الثورية ضد النظام الاجتماعي في مصر بوجه خاص عقب الحرب العالمية الثانية ، مواكبة لنضال الجماهير المصرية المستقلة في الريف والمدن ، للحصول على حقوقها التي سلبها الإقطاعيون والرأسماليون . كان قد بدأ يتضح الأساس الاقتصادي للاستعمار . وانطلاقا من ذلك الفهم ، بدأ التركيز على ضرورة ربط الحركة الوطنية المعادية للاستعمار بالحركة الاجتماعية المعادية للاستغلال ، على أساس أن الكفاح الوطني يكمله الصراع الطبقي . في هذه المرحلة كانت الرأسمالية المصرية قد حققت خلال الحرب تطورا ملموسا ، واعد الرأسماليون أنفسهم لتوسعات عريضة ، على أساس تصريف الإنتاج في السوق المحلي وفي أسواق البلاد العربية . ومن

ناحية اخرى زاد نمو الطبقة العاملة في العدد ، وارتفع مستوى النضج السياسي بين صفوفها ، وكسبت الاعتراف بحق التكوين النقابي ، واصبحت احد الروافد الثورية في الكفاح السياسي وفي النضال من اجل التحرر الاجتماعي .

ولقد احست العناصر الواعية بين ممثلي البورجوازية بخطورة الحركة التي اخلت تتضح معالمها بين العمل ورأس المال ، فدعت الى تحقيق الاصلاح الذي من شأنه ان يحقق « العدالة الاجتماعية » . وفي اطار الاحزاب السياسية ، غير حزب « مصر الفتاة » اسمه الى « الحزب الاشتراكي » عام ١٩٤٩ ، وقدم برنامجا جديدا ، طالب فيه بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا ، وتوزيع الارض في حدود خمسة افدنة لمن يرغب في شرائها ممن يملك اقل من خمسة افدنة ، ومن اعتادوا على العمل فيها او استجارها ، وذلك مقابل اقساط صغيرة طويلة الاجل . كما طالب بأن يحل الانتاج الجماعي محل الانتاج الفردي ، لكن يمكن ان يتم الانتاج وفق خطط مدروسة ومشروعات شاملة قضتها الدولة لعدة سنوات متتالية .

اما التنظيمات الشيوعية المختلفة ، فقد كانت تدعو للثورة الشاملة التي تتمثل في القضاء على الاقطاع والاحتكار ، والى مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة ، واعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء ، والى تأميم الاحتكارات والمصارف والمرافق العامة .

غير انه لا يمكن القول ان ايا من التنظيمات والاحزاب السياسية في مصر قبل ١٩٥٢ كان يملك صورة محددة ، تتمثل في برنامج مفصل ينهض على اساس تحليل علمي متكامل للواقع الاجتماعي المصري ، يصلح اساسا للثورة الاجتماعية الشاملة .

لقد كان فكر هذه الاحزاب والتنظيمات محاصرا ، ذلك ان قوى السلطة التي كانت تعمي الطبقات المستغلة كانت تقيد انتشار الفكر الثوري وتقمع دعائه وانصاره . وكان هذا الفكر الثوري يعاني في نموه من افتقاره الى العمق ، نظرا لان الفكر الانساني الثوري كان ممنوعا دخوله الى مصر ، مما ادى الى افتقار تحليلات الاحزاب والتنظيمات الثورية الى النضج الفكري ، والى قناعتها في كثير من الاحيان بتريد بعض المبادئ النظرية ، بدون تطبيق خلاق على واقع المجتمع المصري .

اتصل عبد الناصر - كما صرح في الجلسة الختامية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٣ ديسمبر - كانون الاول ١٩٦١ - بكل هذه التنظيمات والاحزاب . اتصل بحزب الوفد ، وبحزب مصر الفتاة ، وبالاخوان المسلمين ، وبالشيوعيين ، ولكنه لم يقتنع باي منها . وهذا ما يؤكد انه - في مرحلة تشكله الفكري والسياسي - كان ملما اماما كافيا بكل التيارات الفكرية الثورية التي كانت تموج بها مصر في ذلك الحين .

غير ان ذلك لا يعني ان عبد الناصر - في هذه المرحلة - استطاع ان يتعمق اصول ومناهج التحليل الفكري التي كانت هذه التيارات الثورية تصدر عنها . واغلب الظن ان تأثره بها وقف عند حدود الالتقاء باهدافها العامة التي تتمثل في التحرر الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحطيم سلطة الاقطاعية والراسماليين ، وضرورة توزيع الارض على الفلاحين وتطوير الاقتصاد القومي (٢١) .

(٢١) انظر : د. فوزي منصور ، « دور الممارسة في فكر عبد الناصر » الفكر المعاصر ، العدد ٦٩ : نوفمبر ١٩٧٠ ، ص ٧٠ - ٧٩ .

## الرؤية الإصلاحية : القضاء على الظلم الاجتماعي

إذا تتبعنا خطاب عبد الناصر بعد ثورة ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢ ، نستطيع ان نخلص الى انه في السنوات الاولى ( من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٧ ) كانت رؤيته للصراع الاجتماعي امتدادا لرؤية بعض التنظيمات والحزاب قبل الثورة . وتعني بذلك التركيز على عدد من الاجراءات الاجتماعية التي من شأنها ان تحقق قدرا من العدالة الاجتماعية - مثل تحديد الملكية الزراعية - ولكن بدون ان تصدر هذه الاجراءات عن نظرية متكاملة ، تحل الصراع الاجتماعي وترده الى اصوله الحقيقية ، وترسم الخطوات الثورية لحله لصالح الطبقات العاملة بصورة جنرية وشاملة . في هذه الفترة ساد شعار تحقيق العدالة الاجتماعية ، احد المبادئ الستة المشهورة للثورة . ويكشف عن هذه الحقيقة تتبع عبد الناصر منذ خطبته الاولى .

في ٩ ابريل - نيسان ١٩٥١ يقرر : « ان اعدى اعدائنا كان يتمثل في ثلوث كربه: هو الظلم الاجتماعي ، والاستعباد السياسي ، والاحتلال البريطاني » . وفي احتفال العمال بلمياط يقرر في ١٠ ابريل - نيسان ١٩٥٣ « قامت الثورة تدافع عن حقوق الفلاح والعامل ، قامت لتوزع ثروة الارض من مصر على اهل مصر بالعدالة » .

ثم ما يلبث ان يتعمق التحليل الطبقي الذي يقدمه عبد الناصر للمجتمع المصري شيئا فشيئا ، فلا يقنع بمجرد الحديث عن « الظلم الاجتماعي » ، او تحقيق «العدالة»، وانما يكيف التناقض الاجتماعي تكييفا حاسما وصرحا ، فيقرر في ١٤ يونيو - حزيران ١٩٥٣ في خطاب له بالاسكندرية : « عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو - تموز واجهت طبقتين : طبقة الشعب المحروم ، وطبقة اصحاب المصالح ، اولئك الذين توارثونا عن آباؤهم واجدادهم » .

وبعد هذه الاشارة الواضحة الى الصراع الطبقي بين المستغلين - بكسر اللام - والمستغلين - بفتح اللام - والخاضعين للاستغلال ، يكشف في ١٥ ابريل - نيسان ١٩٥٤ عن ارتباط قوة الطبقات المستغلة الاقتصادية بالقوة السياسية فيقرر : « ان اهم شيء في تحديد الملكية انه يميز عن معنيين اساسيين: الاول هو الحرية السياسية، والثاني هو التخلص من الاستبداد السياسي » اي الحرية للشعب ، للفلاحين الذين حررهم قانون تحديد الملكية ، ونسف قواعد الاستبداد السياسي الذي كان يمارسه الاقطاعيون وكبار الملاك .

ومنذ وقت مبكر حقا ، وبالتحديد في ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٤ بدأ عبد الناصر تحليل الواقع الاجتماعي المصري مستخدما لغة الارقام ، التي اصبحت من بعد سنة من سمات احاديثه السياسية والاجتماعية ، حين عرضه لتطورات التجربة المصرية . فيقرر محلا الوضع الطبقي في الريف المصري قبل الثورة : « يجب ان تذكروا ان الفين من الملاك كانوا يملكون من الارض الزراعية اكثر من مليون ( ٢٠٠ . ٠٠٠ ) الف فدان . بينما يملك ( ٣١ ٪ ) من الملاك الزراعيين ما لا يزيد عن ( ١٣ ٪ ) من الاراضي الزراعية، بمعنى ان الفين من الملاك يملك كل واحد منهم في المتوسط نحو ألف فدان وثلاثة ملايين من الفلاحين لا يبلغ ما يملكه الواحد منهم فداناً واحداً » .

وهكذا يمكن القول ان رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعي في هذه المرحلة الاولى كانت رؤية اصلاحية لا تتسم بالشمول ، وتفتح برفع شعار العدالة الاجتماعية ، في قطاع خاص هو القطاع الريفي ، دون ان يمتد ذلك الى القطاع الصناعي والعمالي بشكل واضح .

### الرؤية الثورية : القضاء على الاستغلال بكل صورة :

حوالي عام ١٩٥٧ ، بدأت مرحلة جديدة من التطور الفكري لعبد الناصر . ويلخص هو نفسه بمنتهى الدقة في خطابه الذي القاه في المؤتمر التعاوني الذي عقده بجامعة القاهرة في ٥ ديسمبر - كانون الاول ١٩٥٧ .

« في اول الثورة حتى سنة ١٩٥٢ ، كنا نقول بالقضاء على الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي ، وبعد ذلك تطورنا ، وابتدأنا نقول بالقضاء على الاستغلال . كنا نقول القضاء على السيطرة المعتدية من الخارج ، ابتداء من اليوم نقول بالقضاء على السيطرة من الداخل . ابتدأنا نحقق هدفا رئيسيا من اهداف الثورة ، وهو القضاء على الاقطاع ... القضاء على الاحتكار ... القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم . ابتدأنا اليوم ننتقل الى مرحلة جديدة ... اننا نهدف الى اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني ، متحرر من الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي » .

مع بداية هذه المرحلة الجديدة ، يظهر بوضوح تصاعد الخط الثوري في رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعي ، وتبرز شيئا فشيئا زيادة دقة التحليل الطبقي الذي يقدمه للواقع المصري ، وعميق فهمه لحدة التناقضات الاجتماعية .

هنا نلص البذور الاولى لنظريته المتكاملة في الصراع الاجتماعي التي شهد الميثاق لمسائها النهائية . اذ نجده في نفس الخطبة - يتحدث عن اهمية وجود قيادة اقتصادية الى جانب القيادة السياسية . وهنا تظهر وربما لأول مرة - وجهة نظره في السلطة الثورية التي يحياها ، والتي تتجسد في الدولة ، وموقفها المحدد ازاء الطبقات الاجتماعية المتصارعة . هذه السلطة الثورية ممثلة في الدولة - لا تمبر عن أي طبقة من الطبقات الاجتماعية . بل انها تقوم بدور « الحكم » بين الطبقات المتصارعة . ان هذا التحديد لطبيعة السلطة الثورية بالغ الاهمية في نظرنا ، لانه مفتاح اساسي يسمح لنا بفهم بعض اللامع البارزة في ايدولوجية عبد الناصر من ناحية ، ولتحليل عديد من المواقف الاجتماعية للثورة ازاء ظواهر الصراع الطبقي التي عبرت عن نفسها في عهد الثورة من ناحية ثانية . وتقصد بذلك على وجه الدقة ان هذا التكيف للسلطة الثورية يجد ترجمته في تأكيد عبد الناصر المستمر على رفض صيغة ديكتاتورية البروليتاريا التي طرحها الفكر الماركسي ، وعدم قبول سيطرة طبقة اجتماعية - ايا كانت - على طبقة اخرى ، على اساس ان صيغة تحالف قوى الشعب العاملة هي اساس التجربة المصرية . ومن ناحية اخرى ضبط المبادرات الجماهيرية العمالية او الفلاحية التي كانت - بين الحين والحين - تحاول التعبير عن نفسها تحت مظلة الصراع الطبقي المحكوم . وفي هذا الصدد يقرر عبد الناصر : « لازم تكون فيه قيادة اقتصادية تنظم

وتنسق النشاط في الميادين المختلفة العامة والخاصة . القيادة الاقتصادية هذه يلزم ان تكون موجودة للدولة التي هي لها الولاية ، والتي تحمي كل طبقة من الاخرى ، وكل صاحب مصلحة من صاحب المصلحة الاخرى والحكومة هي التي تجعل التوافق كاملا بين جميع المصالح ، وبين جميع الطبقات في نفس الوقت » .

غير ان هذا الاتجاه نحو اضعاف طابع « الحياد » على السلطة الثورية متمثلة في الدولة ، وتحديد وضعها باعتبارها « حكما » بين كافة الطبقات الاجتماعية ، اخذ يتغير ببطء نتيجة لاكتشاف المواقف الرجعية للطبقات الرأسمالية التي حاولت بعد تأمين القناة اثارة الشك والريبة في مدى صحة القرار ، والتي حاولت ان تترث التبركات والمؤسسات الاجنبية التي مصرت عقب عدوان ١٩٥٦ ، والتي نادى بالحرية لرأس المال الاجنبي والمجلي لطمانة رأس المال « الكاشش والجبان » . لقد ادت الرغبة في تحقيق التمايش السلمي بين الطبقات ذات المصالح المتناقضة للرجعية ان تؤقلم نفسها ، وان ترفع شعارات الاشتراكية ، عاملة في نفس الوقت على نفسها من قواعدا . وحاولت الطبقات الرأسمالية من مواقع اعضائها في التنظيم السياسي القائم آنذاك ( الاتحاد القومي ) ، ومن مواقعهم في اجهزة السلطة ، ومن مواقعهم في المنشآت الاقتصادية ، احتواء الثورة . ويوضح عبد الناصر معالم هذا الزحف الرجعي امام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية مقررا « ان العمليات التي لمستها في آخر سنة ١٩٦٠ كانت تدل على ان الرجعية والرأسمالية تدفعان بكل قوتهما لتقضي على كل معنى من المعاني التي ننادي بها » .

ولم تقنع الطبقة الرأسمالية بهذا ، وانما ظهر بوضوح دورها التخريبي فسي احكامها عن المشاركة في معركة التنمية ، وفي الحرب التي اعلنتها على محاولات توجيهها ، وما لجأت اليه من تهريب للاموال ، وتوزيع مبالغ فيه للارباح ، ولذلك اتخذت السلطة الثورية عددا من الخطوات الاقتصادية الهامة التي انتهت بتوجيه ضربة حاسمة الى مراكز الرأسمالية ، متمثلة في قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ . وهكذا اقلعت السلطة الثورية من دور « الحكم » بين الطبقات ، واعلنت بوضوح عن انحيازها الى جانب الطبقات العاملة ضد الطبقات المستغلة .

### ظهور النظرية الكاملة :

ادى نشوء القطاع العام وظهور دوره في التنمية ، وقرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، الى بروز الملامح الاساسية للتطبيق العملي للاشتراكية ، ومن خلال الممارسة الفعلية ظهرت الحاجة الى النظر ، ومن هنا جاء الميثاق ليكون دليلا للعمل في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

يمثل الميثاق في حقيقته اكتمال ملامح الايديولوجية الناصرية . وهو يزخر بعدد من الافكار والتحليلات والمبادئ ، يعيننا منها تحديد النهائي لرؤية الصراع الاجتماعي والتوازن الطبقي . وهو في هذا الصدد يستند الى عدد من الوجوه النظرية الهامة التي يلتقي فيها تماما مع الفكر الاشتراكي العالمي (٢٢) . ولعل اهمها ما يلي :

(٢٢) انظر : د. ابراهيم سعد الدين « عبد الناصر والاشتراكية العلمية » الفكر المعاصر ، (المجلد ٦٩ ، نوفمبر ١٩٧٠ ، ٧٧ - ٩٦ .

١ - الإيمان بالتطور وأنه ليس هناك نظام اجتماعي ثابت لا يتغير بتغير الظروف الموضوعية التي أدت الى نشوء هذا النظام .

٢ - ان هذا التطور يحدث لان النظام الاجتماعي القائم يصبح غير قادر على حل التناقضات التي تنشأ بين قوى الإنتاج من جانب والعلاقات الانتاجية من جانب آخر .

٣ - ان التناقضات تبدو في المجتمع الطبقي في شكل صراع اجتماعي بين الطبقات ، وان التقدم الاجتماعي يحدث خلال حركة الطبقات الصاعدة صاحبة المصلحة في التغيير ضد الطبقات المسيطرة التي تعمل على حماية العلاقات الاجتماعية والانتاجية القائمة رغم التناقض بينها وبين تطور قوى الإنتاج .

٤ - ان حل تناقضات المجتمع الرأسمالي لا تتم الا على اساس من سيطرة الشعب على ادوات الإنتاج وتوزيع العائد على اساس من المشاركة في الإنتاج ، والتخطيط الشامل للاقتصاد وتحقيق السيطرة السياسية للطبقات صاحبة المصلحة في التغيير .

٥ - ان المجتمع الاشتراكي هو المجتمع الذي ينتفي فيه كل استغلال من الانسان للانسان ، وتلذوب فيه الفوارق بين الطبقات .

٦ - ان اتمام التحول الاشتراكي يتطلب بالضرورة فترة انتقالية تتميز باشتداد الصراع بين النظام الاشتراكي الناشئ وبقايا النظام الرأسمالي المنهار ، وتضمن بالتالي زيادة في حدة الصراع بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة .

على هدى هذه الموجهات النظرية يمكن تلخيص ملامح الرؤية الناصرية للصراع الاجتماعي في عدة عناصر اساسية هي : الغاء الاستغلال ، وتصفية الفوارق بين الطبقات ، وتحقيق مجتمع الكفاية والعدل .

غير ان اهم عنصر في هذه الرؤية هو ضرورة التحكم في حركة الصراع الطبقي ، وعدم تركه يحدث آثاره في المجتمع ، او كما عبّر عنه مرة « تأميم الصراع الطبقي » . ولكن من يشرف على هذه العملية البالغة المشقة ، وخصوصا في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ؟ هنا يأتي دور التنظيم السياسي العريض ممثلا في الاتحاد الاشتراكي ، ويبرز بوجه خاص دور « التنظيم الطليعي » الذي نظر اليه باعتباره « الحزب الاشتراكي » .

**حصار التجربة :**

هذه هي بوجه عام رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعي والتوازن الطبقي ، وتطور هذه الرؤية عبر المراحل المختلفة التي مرت بها التجربة المصرية ، ترى هل نحن في موقف يسمح لنا بتأمل حصاد التجربة ؟ بغير ادعاء الدراسة التفصيلية لكل هذه المراحل ، ولا تحليل كل الوقائع التي تزخر بها ، يمكن لنا ان نصوغ عددا من الملاحظات العامة التي تتعلق بتقدير آثار هذه الرؤية في مجالات التطبيق .

لا شك ان عبد الناصر استطاع ان يتجاوز الافكار النقدية التي كانت تتبناها مختلف التنظيمات السياسية قبل ثورة ١٩٥٢ ، وان يقدم بناء فكريا يجمع بين الاهداف الاشتراكية وبين الطريق الى تحقيقها في ضوء الواقع المصري .

ومن المؤكد انه حدثت اخطاء متعددة في التطبيق حاولت الطبقات الرجعية الصاقها بالتجربة « الاشتراكية » ذاتها . ولعل مردها الى ان عملية التنمية التي بدأت، اخذت مجراها في مجتمع كان منذ سنوات قليلة مجتمعاً شبه اقطاعي ، بالإضافة الى ضعف الخبرة بالتخطيط القومي الشامل ، وعدم تحديد العلاقة بوضوح بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وعدم مضي الوقت الكافي لنمو علاقات انتاجية جديدة تتفق مع مرحلة التحول الاجتماعي . غير ان سببا اهم من ذلك كله في نظرنا هو الصيغة الاساسية التي اختارها عبد الناصر في ممارسة التجربة . هذه الصيغة التي تتركز في تحقيق التوازن الطبقي من خلال السيطرة على الصراع الطبقي عن طريق جهاز الدولة .

غير ان جهاز الدولة ، كان هو بذاته جهاز الدولة القديم ، ولم تكن كل عناصره مشبعة بالثورية الضرورية . بل واكثر من ذلك كان يضم عددا من الرجعيين واليمينيين . ومن هنا حاولوا افرار بعض القوانين الثورية من مضامينها عن طريق تشويه عمليات التنفيذ . كما ان بعض عناصر الطبقة الحاكمة - في صراعها مع القيادة الثورية - قامت في مراحل متعددة بدور الثورة المضادة ، حينما اخذ زحف التطبيق الاشتراكي يهدد مكاسبها وامتيازاتها الطبقيّة . كل ذلك بالإضافة الى ان تحقيق التطور الاشتراكي عن طريق التشريعات التي اصدرتها القيادة الثورية، وفي غيبة تنظيم سياسي فعال يشارك في صنعها ، أدى الى كف مبادرات الجماهير الخلاقة ، وقناعتهما بالعلاقة العاطفية العفوية وغير المنظمة التي كانت تربطها بعبد الناصر ، مما أدى في النهاية الى سلبيتها وعجزها عن المقاومة المنظمة لاجهزة السلطة المنحرفة ولما ركز القوى التي حاولت بداب تقيد خطاها ، ومحاصرة حركتها الاجتماعية الإيجابية (٢٣) .

### خاتمة :

ما هي النتائج الاساسية التي يمكن ان نخلص اليها في خاتمة هذا البحث ؟

وضعنا في الاعتبار مشكلة البحث كما ابرزناها في المقدمة ، يمكن القول ان النخبة السياسية ممثلة في عبد الناصر - طورت ادراكها للصراع الاجتماعي من خلال المعاصرة . فبعد ان كانت نظرية التوازن تسيطر عليها في المرحلة الاولى التي اطلقنا عليها « المرحلة الإصلاحية » ، انتقلت الى « المرحلة الثورية » التي سيطرة عليها الى حد ما نظرية الصراع . غير ان النخبة السياسية المصرية لم تستطع - نتيجة عوامل شتى - ان تطلق عنان نظرية الصراع حتى النهاية ، ويبدو ذلك اوضح ما يكون من حرصها على التقييد الصارم لتظاهر الصراع الطبقي في المجتمع المصري ، مما أدى بها في النهاية الى ان تقع في هوة الفكر التوازني الواسطي من جديد ، نتيجة ضرورة لكف مبادرات الجماهير الشعبية وحصر حركتها الصراعية الطبقيّة .

ما هي الاسباب التي أدت الى ان تقف النخبة السياسية المصرية في تطبيقها لنظرية الصراع لا تستطيع ان تتجاوزها وان تعتمداها ؟ هناك عديد من التفسيرات ،

(٢٣) انظر :

Moore, C.H., *Authoritarian Politics in unincorporated Society : The case of Nasser's Egypt* (Memo) 1973 .

غير ان من أبرزها ما يقلعه عدد من الباحثين من ان السبب يرد الى أزمة الطبقة الوسطى المصرية التي كانت النخبة السياسية الثورية هي الممثل البارز لها .  
والحقيقة ان موضوع الطبقة الوسطى ودورها الحاسم في البلاد النامية في أحداث التغيرات الاجتماعية ، وفي رسم مساراتها من الموضوعات التي ثار بشأنها الجدل بحدة بين الباحثين .

ويكفي ان تشير الى الجدل المعروف الذي دار بين مانفريد هالبرن وآموس بيرلوتر عن ظهور الطبقة الوسطى الجديدة . ففي الوقت الذي ركز فيه هالبرن على ظهور ما سماه طبقة وسطى جديدة في البلاد النامية تقود عملية التغير الاجتماعي ، اعتبر بيرلوتر ان هذا ضرب من الأساطير العلمية (٢٤) .

ومن ناحية أخرى دوس الباحثون العرب بعض جوانب الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري على وجه الخصوص ، او في البلاد النامية على وجه العموم (٢٥) . ولا يمكن لنا في هذه المقالة ان نلخص أبرز نتائج هذه الدراسات ، غير اننا يمكننا القول ان حصاد التجربة الناصرية ، الذي يتعرض في الوقت الراهن للتبدد ، يدعو للدراسة المتعمقة لايديولوجية الطبقة الوسطى المصرية والعربية . فهذه الطبقة هي التي تسلمت مقاليد الأمور في عدد من المجتمعات العربية منذ الخمسينات . وقد آن الأوان لوقفه نقدياً ترصد اتجاازاتها وتحدد سلبياتها وانعكاس هذه السلبيات على مسيرة التنمية العربية .

### عن « الفكر العربي »

عدد ٤ و ٥ - ١٩٧٨

(٢٤) انظر :

Halpern, M., The Politics of Social change in the Middle East and North Africa, U. S. A. : Princeton, 1963.

Perlmutter, A., Egypt and the myth of the New middle class: A comparative Analysis, Comparative Studies in Society and History, Vol, X, No. 1, October

(٢٥) انظر :

- عادل غنيم ، « ملاحظات حول تطور العلاقات الاقتصادية والطبقية في الريف » مجلة الطليعة القاهرية .

- عادل غنيم ، « حول قضية الطبقة الجديدة في مصر » ، مجلة الطليعة القاهرية .

- د. رفعت السعيد ، « الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري » مجلة الطليعة القاهرية .

- شريف حتاته ، تحولات عربية في الطبقات الاجتماعية ، مجلة الكتاب القاهرية .

- د. عبد الباسط عبد المعطي ، « التلوج الاجتماعي في المجتمع المصري » (١٩٤٥-١٩٥٢) ، دراسة غير منشورة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنسية ، القاهرة (بدون تاريخ) .

El-Saady, H., The New Aristocratized and Bourgeoisized classes in the Egyptian Application of Socialism (Memo), 1976 .



## اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي

د. عمرو محيي الدين

### مقدمة :

تعتبر المنجزات الاقتصادية لثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ من اهم التحولات التي غيرت وجه الحياة في المجتمع المصري في الربع الثالث من القرن العشرين . ولكن معركة الثورة في ميدان التنمية الاقتصادية ، ككل معاركها الاخرى ، تمت تحت ظروف محلية واقليمية وعالمية بالغة الصعوبة . وفي تلك المعركة ، ايضا ، انتصرت الثورة في بعض الجولات وانتكست في بعضها الاخر . ويفضي هذا الفصل اساسا الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ ، وهي الحقبة الناصرية ، مع عرض مختصر للخلفية التي سبقت الثورة . ولكن ، حتى المدة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ لم تكن كلها فترة نمو في الاقتصاد المصري . لقد كانت السنوات العشر من ١٩٥٦ الى ١٩٦٥ هي العقد الذي انطلق فيه الاقتصاد المصري انطلاقته الهائلة بالقياس الى العقود التي سبقتة والتي اعقبته . ففي ذلك العقد تمت الخطة الخمسية الاولى والوحيدة في التاريخ الاقتصادي المصري المعاصر ( ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ) . بعدها تكالبت عوامل داخلية وخارجية عرقلت من مجهودات التنمية ، وكان اهمها على الاطلاق هزيمة ١٩٦٧ .

ورغم اننا نؤمن بان التحليل الاقتصادي المنفصل عن المعطيات السياسية والاجتماعية يظل مخلا ، ولا يصور الواقع في تقييده وديناميكيته بامانة ، فاننا سنؤجل مناقشة هذه المعطيات الى الجزء الاخر من هذا الفصل . اي اننا سنعرض لتجربة التنمية الاقتصادية في مصر بالطريقة الكلاسيكية اولا ، ثم في النهاية نعيد النظر اليها بمنظور سياسي اجتماعي تقدي .

وتظل كلمة اخيرة قبل ان ندخل في الموضوع ؛ وهي : لماذا نستخدم اصطلاح « اشتراكية الدولة » ؟ ان دخول الدولة في مصر كفاعل رئيسي في توجيه وادارة الاقتصاد قد تم بصورة واضحة منذ منتصف الخمسينات . وبحلول الستينات كان هذا التدخل قد اخذ قنوات متعددة اهمها : التخطيط المركزي الشامل ، وانشاء القطاع العام الذي سيطر مع نهاية الخطة الخمسية على الاقتصاد المصري ، والجهاز التشريعي الخوط به اصدار القوانين . هذا التدخل الواضح من الدولة في الاقتصاد قد يسميه آخرون « رأسمالية الدولة » . ولكننا نعتقد ان تدخل الدولة في مصر

كان أحد أهدافه الرئيسية ، الى جانب التنمية الاقتصادية ، هو إعادة توزيع ثروة الطبقات المسورة على الطبقات الدنيا والافل حظا . أي ان التدخل كان يهدف الى حماية وتوسيع حقوق الفئات الشعبية من الطبقة المتوسطة الصغيرة وطبقتي العمال والفلاحين . وقد لخص الرئيس عبد الناصر هدف تدخل الدولة في شحارين متلازمين هما : « الكفاية » و « العدل » . والكفاية تعني التنمية السريعة للاقتصاد ككل ، والعدل يعني ضمان إعادة توزيع الثروة لصالح الكادحين في ريف مصر وحواضرها . ولا يمكن ان نسمي ذلك الا تحولا باتجاه « الاشتراكية » . ربما لم ينجح النظام السياسي في تحقيق هذا الهدف مائة بالمائة . وربما حصلت بعض الفئات في النصف الأدنى من الهرم الطبقي على اقل او أكثر من غيرها . وهذه مسائل خلافية سنتعرض لها في نهاية الفصل . ولكن يظل ثقل الأدلة مؤكدا لحقيقة لا خلاف عليها ، وهي ان اتجاه إعادة توزيع الثروة في مصر في الحقبة الناصرية كان من اعلى السلم الطبقي الى اسفله . وهذا يبرر في نظرنا ان نطلق على تلك الفترة : « اشتراكية الدولة » .

### في تعريف التنمية الاقتصادية :

جری العرف بين الاقتصاديين على تعريف التنمية الاقتصادية بمعناها الضيق بأنها الوصول « الى زيادة سريعة ، تراكمية ودائمة ، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن » (١) ، او بمعنى آخر ، هو الوصول بمعدلات نمو الدخل القومي الى مستوى تفوق بكثير معدل النمو السكاني بما يترتب عليه زيادة الدخل الفردي الحقيقي سنة بعد أخرى . والواقع ان الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي لا بد وان تكون مستمرة وممتدة عبر فترة طويلة من الزمن حتى يمكن القول بان الاقتصاد القومي قد دخل مرحلة التنمية الاقتصادية السريعة . اذ كما نعلم ، فالاستثمار يعتبر عنصرا جوهريا من عناصر عملية التنمية ، وزيادته انما تعتبر شرطا ضروريا للوصول الى معدلات عالية وسريعة لنمو الدخل القومي . وهذه الزيادة على الاستثمار لا يمكن تحقيقها الا اذا نجحنا في توليد المدخرات الكافية لتمويلها . وتوليد هذه المدخرات انما يحتاج الى زيادة في الدخل الحقيقي الفردي تسمح بتوليد هذه المدخرات . فالزيادة في الدخل الفردي الحقيقي زيادة سريعة ومستمرة تسمح بتوليد المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية ، وهذه بدورها تؤدي الى زيادة الدخل القومي ، ومن ثم الدخل الفردي سنة بعد أخرى ، مما يسمح بتوليد كمية اكبر من المدخرات ، ومن ثم زيادة الاستثمارات وبالتالي ، زيادة معدلات نمو الدخل القومي الحقيقي ، وهذا ما تعني به الزيادة التراكمية والدائمة عبر فترة ممتدة من الزمن في الدخل الفردي الحقيقي وهو ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته « بالنمو الاقتصادي الذاتي » .

والواقع من الامر ان الزيادة التراكمية في الدخل الفردي الحقيقي انما هي المظهر الكمي لعملية التنمية الاقتصادية ، لكي تتم بنجاح هذه التغيرات الكمية فانه لا بد وان تسبقها تغيرات جوهرية في كثير من مظاهر المجتمع حتى تمهد الطريق للانطلاق

(١) محمد زكي شافعي : « الانماء الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة » - مصر المعاصرة ، العدد ٢٢٤ ، اكتوبر - تشرين الاول ١٩٦٨ ، ص ٧٢٤ .

بالاقتصاد القومي في معراج النمو الذاتي . ومن امثلة هذه التغيرات الجوهرية ، الاستقرار السياسي، واستعداد افراد المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية نفسها والتي تتطلب هي الاخرى تغييرات في سلوكهم واسلوب حياتهم ، والقضاء على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها عرقلة عملية التنمية ، واعداد الكفاءات الادارية والفنية اللازمة لتحمل عبء عملية التنمية . الخ .

كذلك ، فان عملية التنمية الاقتصادية لا يكفي لحدوثها حصول زيادة في الدخل الفردي الحقيقي فقط، فالواقع انه لكي يتم بنجاح هذا التغيير الكمي لا بد وان تصاحبه تغييرات كيفية هامة تمثل في مجموعها عناصر عملية التنمية . هذه التغييرات الجوهرية الكيفية هي التي من شأنها ان تؤدي الى الزيادة السريعة في الدخل الفردي الحقيقي . ان الزيادة السريعة التراكمية في الدخل الفردي الحقيقي المصاحبة لهذه التغيرات الكيفية في مظاهر الاقتصاد القومي هي في الواقع عملية التنمية الاقتصادية .

وهذه التغيرات الكيفية التي تصاحب عملية التنمية ، هي التغيرات فسي هيكل الاقتصاد القومي او في البنيان الاقتصادي ، وهي تصيب النسب والعلاقات التي يتميز الاقتصاد القومي ، ومثال ذلك نسبة الاشخاص العاملين في الزراعة الى جملة القوى العاملة ، ونسبة رأس المال القومي الى الدخل القومي، نسبة الانتاج الصناعي الى الانتاج الكلي (٢) ، الخ . ان التغيرات في هذه النسب والعلاقات هي ما يطلق عليها اسم التغيرات الهيكلية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية .

وسنركز في دراستنا لعملية التنمية الاقتصادية في مصر على تلك الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ أي في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، حتى ١٩٦٥ ، أي حتى نهاية الخطة الخمسية الاولى . والواقع ان الاقتصاد المصري قد عرف خلال تلك الفترة تغيرات هيكلية جوهرية ليس فقط في النسب والعلاقات التي تتميز الاقتصاد القومي ، وفي هذه الفترة حدثت تغيرات جوهرية في الدور الذي تلعبه السلطة المركزية فسي الحياة الاقتصادية فكان لتطور وتغير هذا الدور اثر حيوي على الاقتصاد القومي ، اضافة الى ذلك انه في النصف الثاني من الخمسينات اصبح التنسيق الواسع المركزي للقرارات الاقتصادية هو الطابع المميز لاقتصادنا القومي .

والواقع انه اذا اخذنا بمعيار الزيادة السريعة في الدخل الحقيقي كمعيار للتنمية الاقتصادية ، فانه يمكن القول ان عام ١٩٥٦/١٩٥٧ يمثل الحد الفاصل بين فترة الركود وفترة النمو الاقتصادي السريع ، اذ انه منذ بداية هذا القرن وعلى وجه التقريب منذ عام ١٩١٣ حتى عام ١٩٥٥ كانت الزيادة التي تمت في الدخل الحقيقي للفرد هي ٥٪ بمعدل زيادة سنوي قدره ٠.١٪ سنويا ، بينما كان معدل الزيادة السنوي في الدخل الحقيقي للفرد منذ سنة ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٥ حوالي ٤٪ سنويا . وهذا يعني ان الزيادة التي تمت في هذه الفترة ، اي منذ سنة ١٩٥٦ حتى ١٩٦٥ تفوق اضمافا الزيادة الحقيقية في دخل الفرد التي تمت في الاثنىن والاربعين عاما السابقة

(٢) محمد زكي شافعي ، المرجع المشار اليه سابقا ، ص ٧٤٤ .

بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٥٥ م . وهكذا يمكن القول ان عام ١٩٥٦ يمثل بداية فترة الانطلاق لعملية التنمية الاقتصادية في مصر في تاريخها الاقتصادي الحديث .  
وللوصول الى فهم حقيقي لفحوى عملية التنمية في مصر والمراحل المختلفة التي مرت بها ، فان هذا لن يتسنى دون فحص لطبيعة خصائص الاقتصاد القومي المصري في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، هذه الخصائص التي كانت تشكل في الوقت نفسه العقبات الرئيسية لعملية التنمية في مصر ، والتي كان التغلب عليها يمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية ومدى نجاحها . وهكذا فاننا نرى البدء بملاحظة سمات وخصائص الاقتصاد المصري في اعقاب الحرب الثانية .

### خصائص الاقتصاد المصري في اعقاب الحرب الثانية :

كان الاقتصاد المصري في ذلك الوقت يعاني من الخصائص والسمات التي تعاني منها كافة الدول المختلفة ، فالسمات كانت تشكل في الوقت نفسه مشاكل وعقبات النمو الاقتصادي في تلك البلدان ، اما الخصائص فيمكن اجمالها في ما يلي : ١ - الانفجار السكاني . ٢ - انحراف البنين الانتاجي . ٣ - البطالة البنائية . ٤ - نقص رؤوس الاموال . ٥ - الاعتماد الاقتصادي على الخارج .

اما فيما يتعلق بالخاصة الاولى فقد واجهت مصر ، مثلها في ذلك مثل العديد من البلدان النامية ، انفجارا سكانية ، بدأت تظهر بوادره في اعقاب الحرب الثانية اذ ارتفع معدل نمو السكان الى ٢.٦٪ سنويا في الفترة ما بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٦٠ ، وذلك في مقابل ١.٨٪ سنويا في الفترة من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٧ . ولقد كان هذا الانفجار السكاني راجعا الى الانخفاض الكبير الذي لحق بمعدل الوفيات بينما ظل معدل المواليد ثابتا ، وكان هذا نتيجة لزيادة مصروفات الحكومة على الصحة العامة وتحسين سبلها ووسائلها ، وزيادة عدد المستشفيات والاطباء ، والتوسع في انتاج الادوية محليا واستيرادها ، مما ادى الى زيادة القدرة على التحكم في الاوبئة والامراض ، وادى هذا الى انخفاض معدل الوفيات انخفاضاً كبيراً حتى وصلت الى حوالي ١٦ في الالف في نهاية الخمسينات وبداية الستينات مقابل ٢٧ في الالف في الفترة من ١٩١٧ الى ١٩٤٦ بينما ظل معدل المواليد ثابتاً على ما هو عليه طوال تلك الفترة حتى يومنا هذا بمتوسط قدره ٤٣ في الالف من السكان (١) .

والواقع ان هذا الانخفاض في معدل الوفيات والذي ادى الى الزيادة الكبيرة

(٣) يرى الأستاذ هانس طبقاً للتقديرات التي قام بها انه في الفترة التي انقضت ما بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٢٨ انخفض الدخل الحقيقي للفرد حوالي ١٠٪ ، ولقد عاد الانخفاض ثانياً بحوالي ١٠٪ ما بين ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٩ ، وهي فترة الأزمة العالمية . وهكذا في نهاية الحرب كان الدخل الحقيقي للفرد منخفضاً بحوالي ٢٠٪ عن مستوى سنة ١٩١٣ . وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفي بداية الحرب الكورية ، وعلى اثر ارتفاع اسعار القطن العالمية وتحسن معدل التبادل التجاري لمصر ، ارتفع الدخل الحقيقي للفرد حتى كان في عام ١٩٥١ يزيد ٢٥٪ عن مستواه سنة ١٩٣٩ . وهكذا نرى ان محصلة الزيادة في هذه الفترة سنة ١٩١٣ و ١٩٥١ هي ٥٠٪ فقط ، اما ما بين سنة ١٩٥١ و ١٩٥٥ فقد ظل الدخل الفردي ثابتاً دون زيادة او انخفاض .

والسريعة في معدل النمو السكاني ، انما يعود القدر الأكبر الى الانخفاض الشديد الذي لحق بمعدل وفيات الاطفال الذي انخفض من ١٧٥ في الالف الى حوالي ١٠.٨ في الالف . ولقد كانت لهذا الانفجار السكاني آثار هامة على اقتصادنا القومي تجدر الإشارة إليها اذ تمثل هذه الظاهرة حجر الزاوية في مشاكلنا الاقتصادية . ولقد كان من اثر هذا الانفجار السكاني الازدياد المستمر في الضغط السكاني على الموارد الاقتصادية المحدودة ، وبصفة خاصة على الأرض الزراعية بوصفها منبع الرئيسي للمواد الغذائية ومصدر العمل للأغلبية من السكان . والواقع ان تاريخ مصر الاقتصادي يمكن وصفه بأنه تلويح الصراع ما بين الزيادة السكانية والأرض ، ففي الفترة الممتدة ما بين عام ١٩١٧ وعام ١٩٦٠ ، بينما زاد الحجم السكاني على الضعف زادت المساحة المزروعة بحوالي ١١٪ فقط مما أدى الى انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة في تلك الفترة . وبالرغم من التحسن المستمر في وسائل الري والذي ادى الى امكانية زراعة اكثر من محصول واحد على نفس الرقعة المزروعة وادى بالتالي الى توسع المساحة المحصولية ، الا ان نصيب الفرد من المساحة المحصولية قد انخفض خلال تلك الفترة كما هو واضح من الجدول التالي :

جدول رقم ( ١ )  
النمو السكاني والمساحة المزروعة في مصر  
١٨٩٧ - ١٩٦٠

السنة	السكان	المساحة المزروعة ( فدان )	(بالآلاف) المساحة الحصولية (فدان)
١٨٩٧	٦٠٧	٥٠	٦٧
١٩١٧	١٢٠٨	٣	٧٧
١٩٣٧	١٥٠٩	٣	٨٤
١٩٤٧	١٦٠٠	٧	٩٢
١٩٦٠	٢٦٠١	٩	١٠٤

[ المصدر : الاحصاء السنوي العام سنة ١٩٦٠ / ٦١ ]

[ المصدر : الاحصاء السنوي العام سنة ١٩٥٠ / ٥١ ]

وللانفجار السكاني آثار أخرى تتعلق بطبيعة هذا الانفجار ، فقد سبقت الإشارة الى انه يعود الى انخفاض معدل الوفيات ، بينما ظل معدل المواليد ثابتا . وسبقت الإشارة ايضا الى ان هذا الانخفاض في معدل الوفيات انما يرجع الجزء الأكبر منه الى انخفاض في معدل وفيات الاطفال . وقد ترتب على هذا زيادة نسبة الاطفال الى جملة السكان ، فبينما كانت نسبة الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة في تعدادي سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٤٧ هي ٣٩٪ و ٢٨٪ على التوالي ؛ زادت هذه النسبة الى ٤٤٪ في تعداد سنة ١٩٦٠ (٥) وقد كانت لهذا التغير الجوهري في هيكل اعمار السكان

أثار عدة أولها : انخفاض نسبة القوى العاملة بالقياس الى جملة السكان ، فقد انخفضت من ٣٠٪ سنة ١٩٤٧ الى ٢٦٪ سنة ١٩٦١ ، وكذلك زادت نسبة الإعالة ، اي زيادة عدد الافراد الذين يعولهم الفرد من القوى العاملة . ومن شأن وجود هذه النسبة الكبيرة من صغار السن بالقياس الى جملة السكان ظهور مشكلة البطالة التي تواجه الاقتصاد المصري في المستقبل حينما يبلغ هؤلاء الافراد سن العمل ويبدأون عرض قوتهم في سوق العمل .

وتجدر الإشارة هنا الى حقيقة ان هذا الانفجار السكاني انما يعود اساسا كما اشرنا الى التحسن في وسائل واساليب الصحة العامة اكثر مما هو نتيجة لارتفاع معدل دخل الفرد الحقيقي كما كانت الحال بالنسبة للدول المتقدمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وهذا من شأنه ان يؤدي الى مضاعفة جهود التنمية من جانب الدول النامية .

اما فيما يتعلق بانحراف البنيان الانتاجي في مصر في ذلك الوقت ، فقد كان البنيان الاقتصادي السائد بنيانا يلعب فيه القطاع الزراعي دورا رئيسيا ، ففي عام ١٩٤٥ كان القطاع الزراعي يساهم بحوالي ٤٢٪ من جملة الناتج المحلي الاجمالي ، بينما كانت الصناعة تولد دخلا يمثل حوالي ١٢٪ من جملة الناتج المحلي في ذلك الوقت ، زيادة على ذلك فان القطاع الزراعي في ذلك الوقت كان يستوعب حوالي ٥٨٪ من القوى العاملة سنة ١٩٤٧ بينما استوعبت الصناعة والكهرباء حوالي ٩٪ من جملة العمالة في ذلك الوقت . وهكذا يمكن القول ان البنيان الاقتصادي كان بنيانا اقتصاديا اوليا يلعب القطاع الزراعي فيه دورا فعلا واساسيا سواء من جهة نظر العمالة ام الدخل .

وهذا امر طبيعي يتمشى مع ظروف الاقتصاد المصري يومئذ ، اذ انه نتيجة لانخفاض دخل الفرد (٦) ، وبالتالي مستويات المعيشة ، فان الجزء الغالب من هذا الدخل الفردي لا بد وان يوجه لاستيفاء حاجات المعيشة الاولى ، وهذه يقوم بانتاجها القطاع الزراعي . اضافة الى ذلك انه نتيجة لشبوع ادوات الانتاج البدائية في الزراعة ، وبالتالي انخفاض انتاجية الفرد ، استوعب القطاع الزراعي اعدادا ضخمة من القوى العاملة تفوق ذلك العدد الذي يمكن استيعابه تحت ظروف تكنولوجية متقدمة . وهكذا ساهمت الزراعة بالجزء الغالب من القوى العاملة فاصبحت النسبة الاكبر منها تعمل لكي تواجه احتياجات النسبة الضئيلة الباقية التي تعيش خارج القطاع الزراعي ، وهو عكس الامر في الدول المتقدمة .

وقد ادى تفاعل هاتين الخاصتين ، وهما الانفجار السكاني والبنيان الاقتصادي ، الى ظهور الخاصة الثالثة للاقتصاد المصري وهي شبوع البطالة البنائية ، فنتيجة للازدياد الكبير في السكان سنة بعد اخرى ولمجر المساحة المزروعة من ان تساير ولو الى حد بسيط هذه الزيادة السكانية ، ونتيجة لصغر وضغط القطاع الصناعي عن ان ينمو ويستوعب اجزاء كبيرة من القوى العاملة ، فان الزيادة المستمرة في القوى العاملة

(٦) كان دخل الفرد الحقيقي على اساس اسعار ١٩٥٤ حتى ١٩٤٥ ، حوالي ٢٨ جنيه مصرية .

لم يكن لها من ملجأ سوى البقاء في القطاع الزراعي بسبب عجز القطاع الصناعي عن تقديم فرص العمل الكافية .

وهذا أدى الى ان يستوعب القطاع الزراعي اعدادا ضخمة من القوى العاملة تزيد عن حاجته ، اي حاجة الوصول الى مستوى الانتاج المطلوب . وهذا بدوره أدى الى نشوء ظاهرة البطالة المتقمة ( او فائض قوة العمل ) وهي أهم صور البطالة البنائية . ولقد اختلفت تقديرات حجم هذا الفائض من ٢٥٪ الى ٤٠٪ (٧) من القوى العاملة الزراعية . اصف الى ذلك ان البطالة المتقمة لم تكن فقط سمة من سمات القطاع الزراعي ، اذ ان قوى عاملة كثيرة كانت تلجأ الى قطاع الخدمات الذي تسمح طبيعة العمل فيه الى استيعاب اعداد تفوق طاقته ، مما أدى الى ظهور هذه الظاهرة فيه ايضا .

اما السمة الرابعة او الخاصة الرابعة من خصائص اقتصادنا القومي فهي انخفاض رؤوس الاموال المنتجة . وهذا نتيجة طبيعية لانخفاض مستوى دخل الفرد في ذلك الوقت الذي كان من شأنه ان يؤدي الى انخفاض القدرة على الادخار ، وبالتالي الاستثمار . ففي عام ١٩٥٤ كانت ادخارات القطاع المالي تمثل ١٢٪ من جملة ادخارات القطاع الخاص وحوالي ١٠٪ من جملة المدخرات المحلية (٨) . اما الاستثمارات الاجمالية فقد كانت تمثل في سنة ١٩٤٦ حوالي ٩٪ من الدخل القومي الاجمالي ، وهذا يوضح لنا كيف كانت تمثل الاستثمارات الصافية نسبة ضئيلة من الدخل القومي في ذلك الوقت .

والواقع ان انخفاض دخل الفرد ، الذي نعتبره مسؤولا عن انخفاض مستوى الادخار وبالتالي الاستثمار في مصر ، فانه لا يصح ان يغيب عن بالنا مدى عدم العدالة في توزيع الدخل الذي كان سائدا في ذلك الوقت . وعدم العدالة في توزيع الدخل يمكن ان يعبر عنه بتوزيع الملكية الزراعية يومئذ ، ففي عام ١٩٥٠ كان ٤٠٪ من المساحة المزروعة في حيازة ١٥٪ من الحائزين ، بينما ٢٢٪ من هذه المساحة بحوزة ٧٩٪ من الحائزين . والواقع ان هذه الدخول المرتفعة لطبقة ملاك الاراضي لم تنتج عنها زيادة في المدخرات ، وبالتالي استثمارات منتجة . فالجزء الاكبر من هذه المدخرات كان يذهب الى الاستهلاك المظهري او الى الاستثمارات غير المنتجة .

والواقع ان انخفاض الادخار ، وبالتالي الاستثمار ، انما يمثل بجانب كونه صفة من صفات الاقتصاد القومي عقبة رئيسية من عقبات التنمية الاقتصادية ، اذ لو توافرت الكمية اللازمة من الاستثمارات لتمكن توجيهها الى الاستثمارات في الصناعة ، مما يترتب عليه اتساع حجم القطاع الصناعي وزيادة الدخل الصناعي ، وبالتالي الدخل القومي ، كما يترتب عليه زيادة الاستثمارات في الصناعة واتساع ازدياد قدرة القطاع الصناعي على استيعاب فائض القوى العاملة وبالتالي تخفيف الضغط السكاني على المساحة المزروعة .

A. Mohie El - Din: Investment and Employment Problems in Egyptian Agriculture since 1935. London 1966.

B. O'Brien: The Revolution in Egypt, Economic System, London: 1967. p. 333. (٨)

اما بالنسبة للسمة او الصفة الخامسة للاقتصاد المصري في تلك الفترة وهي الاعتماد على العالم الخارجي فيمكن القول ان جزءا ليس صغيرا من الدخل القومي كان يتولد في القطاع الخارجي ، فالدخل المتولد في قطاع التصدير كان في سنة ١٩٤٨ يمثل ١٨.٩٪ من الناتج القومي الاجمالي (٩) . غير ان الامر لم يكن فقط مقصورا على كون جزء كبير من الدخل القومي يتولد القطاع الخارجي ، بل كانت الصادرات تعتمد في اغلبها على مادة خام هي محصول القطن ، مما يترتب عليه اعتماد حصة الصادرات على حظ سلعة واحدة في الاسواق الدولية وقد وصلت نسبة القطن الخام من جملة الصادرات الى ما يزيد على ٨٠٪ . ولقد ترتب على هذا ارتباط الاقتصاد المصري ارتباطا وثيقا باقتصاديات الدول المتقدمة واعتماده عليها ، فحصة الصادرات تعتمد على حجم الطلب ومستوى اسعار القطن في السوق الدولية أي سوق الدول الصناعية المتقدمة . فانخفاض الطلب على القطن من شأنه ان يعكس نفسه في انخفاض حصة الصادرات ، وهذا من شأنه ان يؤدي الى انخفاض مستوى الاستثمارات ( نتيجة لعدم وجود قطاع صناعات ثقيلة في الداخل ) التي تعتمد على استيراد الكثير من المعدات والآلات من الخارج ، وانخفاض معدل نمو الدخل القومي ، وانخفاض مستوى العمالة ، وانخفاض دخول عدد كبير من المنتجين . وهكذا نرى مدى ارتباط الاقتصاد المصري باقتصاديات الدول المتقدمة .

ونلاحظ ان أي تذبذب في اسعار القطن العالمية او في حجم الطلب عليه من شأنه ان يؤدي الى تذبذب حصة الصادرات وهذا يعكس نفسه ، كما سبق وראينا ، على الاستثمار والدخل والعمالة في الداخل . والواقع ان اسعار المواد الخام ( بما فيها القطن ) وحجم الطلب عليها تواجه تذبذبات قصيرة المدى من سنة الى أخرى في السوق الدولية ، هذه التذبذبات تعكس نفسها بتغيرات جوهرية في حصة النقد الاجنبي من سنة الى أخرى ، ومن شأن هذا ان يعرقل خطط التنمية في الدول النامية .

ويكفي كمثال ان نشير الى ان متوسط التغيرات في اسعار القطن من سنة الى أخرى في الفترة من عام ١٩٠١ الى عام ١٩٥١ كانت في المتوسط ١٨٪ وكانت التغيرات السنوية في حجم الصادرات من القطن في الفترة السابقة بزيادة حوالي ٢١٪ سنويا . اما التغيرات السنوية في حصة الصادرات من القطن الخام فقد بلغت في المتوسط ٢٣٪ في الفترة من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩٥١ (١٠) . وهكذا يتضح لنا مدى الآثار التي تحدث من جراء هذه التغيرات الفجائية على الاقتصاد القومي .

بقي ان نشير في هذا المجال اشارة عابرة الى الاطار الذي كان يعمل فيه الاقتصاد القومي في ذلك الوقت . ويمكن القول في هذا الصدد ان الاقتصاد القومي كان يمثل اقتصاد المشروع الخاص او المشروع الفردي ، حيث كان يقوم باتخاذ القرارات الاقتصادية الافراد المنتجون مع الاحتفاظ للسلطة المركزية بالدور التقليدي في الحياة

(٩) B. Hansen, op.cit. p. 174

United Nations: Instability in Export Markets of Undeveloped Countries, (١٠) New York 1952. pp. 4 - 6 .



الاقتصادية . ففي عام ١٩٥٢ ساهم القطاع الحكومي بحوالي ١٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي . ونسبة حوالي ٢٪ فقط من الدخل المحلي انما يعود الى المشروعات الحكومية مثل السكك الحديدية والكهرباء والغاز ومعمل التكرير بالسويس بينما ١٤٪ منه كانت تعود الى أنشطة الحكومة التقليدية مثل الصحة والامن والتعليم ، الخ . ولقد ساهم القطاع الحكومي يومذاك بحوالي ٨٪ من العمالة . اما القطاع الخاص او الفردي فقد كان يساهم بحوالي ٨٤٪ من الدخل المحلي الاجمالي و ٩٢٪ من العمالة . اما فيما يتعلق بالاستثمارات فقد كانت ثلاثة ارباع الاستثمارات تقريبا يقوم بها القطاع الخاص ، اما الاستثمارات الحكومية فقد انحصرت في الأنشطة التقليدية الحكومية : تحسين وسائل الري والصحة والتعليم والامن ، الخ .

### عملية التنمية الاقتصادية في مصر :

يتضح من العرض السابق لخصائص الاقتصاد المصري في اعقاب الحرب الثانية مدى الخلل الهيكلي الذي كان يصيب الاقتصاد القومي في ذلك الوقت : انفجار سكاني شديد ، بنيان انتاجي يلبس فيه القطاع الزراعي دورا رئيسيا ، هذا الى جانب اعتماد الاقتصاد المصري في تصديره على مادة اولية واحدة هي القطن وما يصاحب ذلك من آثار تترتب على اعتماد البلد المتخلف في تصديره على مادة اولية واحدة . ولعل السبيل الوحيد لمعالجة الخلل الذي يحق بهيكل الاقتصاد المصري انما يتمثل في توسيع القطاع الصناعي ، فبالساع هذا القطاع يزداد الدخل المتولد منه الى جملة الدخل القومي وبالتالي تزداد الاهمية النسبية للقطاع الصناعي وتنخفض الاهمية النسبية للقطاع الزراعي . كذلك فبازدياد الدخل المتولد من قطاع الصناعة يزداد الدخل القومي ، ويترتب على هذا ازدياد قدرة القطاع الصناعي على استيعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة وهذا من شأنه تخفيف الضغط السكاني في القطاع الزراعي ، وبالتالي ارتفاع الدخل الفردي في ذلك القطاع ، كما يترتب ايضا على توسع القطاع الصناعي تخفيف الإثثار التي تتأثر من اعتماد الاقتصاد القومي في تصديره على مادة خام واحدة هي القطن . وهكذا نرى ان التصنيع انما يمثل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية عامة وفي مصر بصفة خاصة .

والواقع ان عملية التصنيع لكي تكون ناجحة وتترك اثرها لا بد من تطور مماثل في قطاع الزراعة من شأنه رفع الانتاجية فيه دون ان تمرقل عملية التصنيع . فالزراعة تقوم بتقديم المواد الأولية اللازمة لكثير من الصناعات، كما تعتبر المصدر الرئيسي للقوة العاملة التي تحتاجها الصناعة ، وتساهم بالنصيب الاكبر من حصيلة النقد الاجنبي الذي يستخدم واجهة حاجة الاستثمار والاستهلاك الوسيط اللازم للصناعات . ويقوم القطاع الزراعي بتوليد الفائض اللازم من السلع الزراعية التي توجه لمواجهة الزيادة في السكان ، وبالإضافة الى مواجهة الطلب الناشئ عن زيادة العمالة المصطحبة لعملية التصنيع وزيادة الاستثمارات ، وهذا يتطلب الارتفاع بالانتاجية الزراعية . وهكذا فنحننا نشير الى التصنيع بكونه حجر الزاوية في عملية التنمية ، فان هذا لا يعني اعمال القطاع الزراعي ، فالواقع ان هذا القطاع قد عجز حتى عام ١٩٥٥ عن القيام

بعوره بشكل كامل ، ففي الفترة من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤٩ زاد الانتاج الزراعي بحوالي ١٠٪ بمعدل زيادة سنوي قدره ١٪ . ولعل استيراد الكثير من مستلزمات الانتاج الزراعي مثل السماد والمبيدات الحشرية قد أدى الى انخفاض مستوى الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة في ذلك الوقت . اما في الفترة الممتدة من سنة ١٩٤٩ فقد زاد الانتاج الزراعي بحوالي ٤٪ بمعدل زيادة سنوية قدره ٨٪ وهو معدل نمو يقل كثيرا عن معدل النمو السكاني في هذه الفترة والبالغ ٢٤٪ سنويا . اما في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ فقد زاد الانتاج الزراعي بمقدار ١٩٪ بمعدل زيادة سنوي قدره ٣٫٥٪ ، وهو اعلى معدل نمو وصل اليه الانتاج الزراعي في هذه الفترة . وتعود هذه الزيادة في معدل نمو الانتاج الزراعي الى زيادة الاستثمارات الزراعية في هذه الفترة والى ازدياد المستخدم من مستلزمات الانتاج الاساسية مثل السماد الكيماوي والمبيدات . كما تعود ايضا الى استقرار الحيازات الزراعية التي ترتبت على قانون اصلاح الزراعي الذي حدد الاجارات الزراعية واعطى المستأجر الزراعي استقرارا كان من شأنه ان يكون دافعا لزيادة الانتاج الزراعي كما انه في هذه الفترة زادت التسهيلات الائتمانية للزراع عن طريق بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، كما ازداد ايضا عدد الجمعيات التعاونية والتسهيلات التي قلمتها للزراع .

ولقد كان لقانون اصلاح الزراعي الصادر في سبتمبر ، ايلول سنة ١٩٥٢ هدف اساسي وهو توجيه جزء كبير من الاستثمارات التي كانت توجه لشراء الاراضي الى الاستثمار في الصناعة ، وذلك حتى يمكن تدعيم عمليات التصنيع وبالتالي عملية التنمية الاقتصادية .

يتضح مما سبق كيف يمثل التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، كما يتضح ايضا كيف ان التصنيع دون زيادة الانتاجية الزراعية يعتبر امرا مشكوكا فيه . ولقد ولدت المحاولة الاولى في التصنيع في تاريخ مصر القريب قبل الحرب العالمية الاولى ، وزاد من تدعيمها اندلاع الحرب نتيجة صعوبة استيراد الكثير من السلع ، مما ساعد على انشاء وتدعيم العديد من الصناعات . غير ان هذه المحاولة انتهت بنهاية الحرب الاولى وعودة سياسة الحرية التجارية التي فرضت على الدول المختلفة يومذاك، وقد ادى ذلك الى انهيار الكثير من الصناعات امام المنافسة الاجنبية. والواقع ان عملية التصنيع في مصر قد بدأت ثانية في الثلاثينات وقد دعمها عاملان اساسيان : الاول هو فرض التعريف الجمركية التي ادت الى امكانية حماية الصناعة المطية الوليدة ، والثاني هو نشوب الحرب العالمية الثانية الذي ادى الى تدعيم سياسة التصنيع لمواجهة احتياجات الحرب . ففي الفترة ما بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥ زاد الانتاج الصناعي بحوالي ٤٠٪ ، بينما زادت العمالة في الصناعة ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ بحوالي ١٥٠ ألف عامل اي ٣٤٪ (١١) .

والذا تبيننا نمو الانتاج الصناعي نجد انه قد مر بمراحل متعددة : ففي الفترة

من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٥٢ كان المعدل السنوي لهذا النمو هو ٧,٣٪ (١٢) ، وهو يفوق المعدل الذي تحقق في بلدان كثيرة .

والواقع انه منذ سنة ١٩٥٢ ، وبالرغم من احتفاظ الحكومة بدورها التقليدي في الحياة الاقتصادية ، قامت السلطة المركزية في السنوات الاولى من الثورة بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لتدعيم وتشجيع عملية التصنيع . وقد اقتصر دور الحكومة في هذه الفترة الاولى من الثورة على تقديم المساعدات التي من شأنها دفع القطاع الخاص واصحاب المشروعات الفردية للتوسع في الاستثمارات الصناعية ، فزادت التعريفات الجمركية على الواردات المنافسة ، بينما انخفضت بالنسبة للمواد الاولية والسلع الرأسمالية اللازمة للاستثمارات الصناعية ، ولقد دعمت هذه الخطوات باعفاء الحكومة الشركات المساهمة الصناعية الجديدة ، لمدة سبع سنوات من تاريخ انشائها ، من ضريبة الارباح التجارية والصناعية ، وكذلك اعفاء الارباح الناتجة عن زيادة رأسمال الشركات القائمة لمدة خمس سنوات ، والارباح المحتجزة من حوالي ٥٠٪ من ضريبة الارباح التجارية والصناعية . ولقد قامت الحكومة بتخفيض قيمة الاسهم الاسمية الى جنيهن بدلا من اربعة لكي تسهل شراء الاسهم في الشركات الجديدة لاصحاب الدخول المتوسطة ، كما قامت الحكومة برفع ضمانها لديون البنك الصناعي الى خمسة ملايين جنيه .

ولقد اسس في هذه الفترة مجلس الانتاج القومي الذي قام بوضع خطة اقتصادية وجهت الجزء الغالب من استثمارات الى الانشطة التقليدية للحكومة . ولقد كان الدور الرئيسي لهذا المجلس هو مساعدة القطاع الخاص وتقديم التسهيلات اللازمة له . وفي بعض المشروعات الصناعية الاساسية لعب هذا دورا فعالا ، فقد ساهم بنصيب في رأسمال شركة الحديد والصلب ، كما ساهمت مصلحة السكة الحديدية بحوالي ٢٠٪ من رأسمال شركة عربات السكة الحديدية. ولقد قام ايضا بتمويل انشاء شركتي السماد والاسمنت ، كما قدم المجلس العديد من الخدمات الاساسية للقطاع الخاص . والواقع ان تفاعل القطاع الخاص مع هذه التسهيلات الضخمة التي قدمت له لم يكن كما كان متوقعا ، فقد انخفضت جملة استثمارات القطاع الخاص في الفترة من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٦ بالمقارنة مع الفترة السابقة سنة ١٩٥٢/٤٥ وبصفة خاصة في الصناعة ، بينما وجه الكثير من الاستثمارات الخاصة الى قطاع المباني . ولقد انخفض معدل نمو الانتاج الصناعي في تلك الفترة الى ٥,٦٪ سنويا (١٣) .

ولقد ادى هذا المعجز من جانب القطاع الخاص عن تادية دوره في عملية التصنيع الى تضرر جوهرى من جانب الحكومة فيما يتعلق بدورها في عملية التنمية ، اذ رأت الحكومة ان ترك الامر للقطاع الخاص بمفرده ليس كافيا للانطلاق بالاقتصاد القومي في معراج النمو الدائم ، وانه لا بد لها من ان تأخذ على عاتقها دورا اكبر ايجابية وحيوية . وهكذا شهدت الفترة منذ سنة ٥٦ حتى سنة ٦٠ تضررا جوهريا في دور

B. O'Brien, op.cit p. 334 (١٢)

O'Brien op.cit. p. 334 (١٣)

الحكومة في الحياة الاقتصادية ، وبالتالي شهدت هذه الفترة بداية توسع القطاع العام ، فقد قرر دستور ١٩٥٦ : ان التنمية الاقتصادية تتم وفق خطة موضوعية . وفي عام ٥٧ انشئت لجنة التخطيط القومي وعهد اليها بوضع خطة للانماء الاقتصادي . وفي اعقاب حرب السويس مضرت جميع المصارف وشركات التأمين الاجنبية وانشئت المؤسسة الاقتصادية التي عهد اليها بادارة اموال الحكومة في الشركات والمؤسسات المختلفة ، كما استهدفت انشاء شركات مساهمة جديدة اما بفهرها او بالاشتراك مع القطاع الخاص . ولقد تبعت لها في وقت انشائها ٢١ شركة مساهمة تقوم بانتاج العديد من المنتجات الصناعية مثل الحديد ، والكيماويات ، والاسمنت والفزل والمنسوجات . وتمثل الشركات التابعة للمؤسسة الاقتصادية حوالي ثلث الانتاج الصناعي و ٢٠ ٪ من العمالة في القطاع الصناعي المنظم (١٤) .

وشهدت الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٠ اول برنامج صناعي في مصر وهو الذي وضعت وزارة الصناعة وكان يهدف الى زيادة معدل الانتاج الصناعي من ٧ ٪ سنويا الى ١٦ ٪ بما يتحقق معه تغيير نصيب الصناعة في الدخل من ١١ ٪ الى ١٩ ٪ ، وبالتالي احداث تغير هيكلي في الاقتصاد القومي . ولتحقيق هذا المعدل العالي من النمو استهدف البرنامج تحقيق استثمارات اجمالية سنوية بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ قدرها ٤٥ مليون جنيه في الصناعة في مقابل متوسط استثمارات اجمالية سنوية فسي قطاع الصناعة في الفترة السابقة قدرها ٢٤ مليون جنيه (١٥) .

وبالرغم من اتساع دور الحكومة في هذه الفترة وزيادة نطاق القطاع العام ، فان الاطار الرئيسي للاقتصاد القومي في هذه الفترة كان اطار المشروع الفردي . فقد احتفظت الحكومة بجزء هام في برنامج التصنيع للقطاع الخاص لكي يقوم به وهو يمثل تلك الصناعات التي تعتبر اكثر ربحية من غيرها ، وبصفة خاصة السلع الاستهلاكية ، بينما احتفظت بالمشروعات الصناعية الاساسية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها ، كما انها كانت تنظر الى القطاع الخاص للقيام بالدور الرئيسي في تمويل الاستثمارات في برنامجها الصناعي .

والواقع ان القطاع الخاص في هذه الفترة لم يسلك مسلكا مختلفا عن الفترة السابقة ، فقد زادت استثماراته في قطاع المباني فارفعت الاستثمارات في هذا القطاع من ٤٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٤ الى ٥٩ مليونا سنة ١٩٥٨ ، مما ادى الى تدخل الحكومة للحد من هذه الموجة من الاستثمارات في المباني . ونتيجة لعجز القطاع الخاص عن القيام بالاشتراك في تمويل العديد من المشروعات الصناعية الواردة في برنامج التصنيع ، اتخذت الحكومة عدة اتجاهات لمواجهة هذه الحالة اهمها القانون الصادر سنة ١٩٥٩ (١٦) والذي منع توزيع ارباح الشركات بما يزيد على ١٠ ٪ عن مستوى سنة ١٩٥٨ ، كما اجبر الشركات المساهمة على الاستثمار في السندات الحكومية من الارباح الصناعية بما يوازي ٥ ٪ من القيمة المدفوعة للمساهمين .

O'Brien op.cit. p. 90. (١٤)

O'Brien op.cit. p. 86 (١٥)

(١٦) القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ .

والواقع أن هذه الفترة كما اشرنا قد اعتبرت بداية فترة الانطلاق في معراج النمو الذاتي . فقد بلغ معدل نمو الدخل القومي السنوي في هذه الفترة حوالي ٦ ٪ سنويا وهو معدل لم يتحقق من قبل . و اشرنا الى ان معدل نمو الانتاج الزراعي قد بلغ في هذه الفترة ٣٥ ٪ سنويا ، وهو معدل يفوق أي مستوى في أي فترة سابقة . ولقد كانت الحال كذلك بالنسبة للانتاج الصناعي ، فقد وصل معدل نموه في هذه الفترة الى حوالي ٨ ٪ سنويا .

وكان هذا الفتح في هذه الفترة ذا اثر كبير في كثير من السياسات التي اتبعتها الحكومة في الفترة القادمة ، والتي سنشير اليها عند الكلام عن الخطة الخمسية الاولى .

هذه اشارة الى التطور الذي لحق بالانتاج الصناعي في الفترة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠ ، وكذلك الى الخطوات التي اتخذت لتوسيع هذا القطاع وتدميجه ، سواء من جانب القطاع العام ام القطاع الخاص . ومما لا شك فيه انه تجلر الاشارة هنا الى فحص وتقييم سياسة التصنيع في مصر التي تمت في الفترة السابقة ، ويمكن في هذا المجال توضيح بعض النقاط الرئيسية التي نشير اليها فيما يلي :

اولا : ان حركة التصنيع في مصر كانت « مدفوعة الطلب » ، أي انها وجدت لمواجهة طلب موجود فعلا ، أي ان السوق الذي تخدمه هذه الصناعة الجديدة كان موجودا قبل انشائها ، سواء كان هذا الطلب محليا ام اجنبيا . والواقع من الامر ان الصناعات التي انشئت قد استهدفت اساسا وبصفة رئيسية تغطية الطلب المحلي على بعض السلع الرئيسية . وبما ان الطلب الذي قامت بتغطيته حركة التصنيع في مصر هو الطلب المحلي ، وبما ان نجاح حركة التصنيع قد ساعدت على اقامة الحائط الضخم من الحماية الجمركية ؛ فقد كان جوهر حركة التصنيع هنا هو انتاج سلع تحل محل الواردات التي كانت تستخدم لاشباع الطلب المحلي ، وهكذا كانت سياسة احلال للموارد استراتيجية اساسية من استراتيجيات عملية التصنيع في مصر ، ليس فقط في مراحلها الاولى بل خلال الفترة محل البحث ( أي من ٤٥ حتى ٦٥ ) . والواقع ان هذا من الامور المتوقعة في بداية أي عملية للتصنيع ، لان انشاء الصناعات من اجل السوق الخارجي ( التي تدفع وتزيد عن الصادرات ) يتطلب قدرا من الكفاءة في الانتاج والمنافسة تعجز عنها الصناعة الوليدة لندرة الخبرات الفنية والإدارية . اما سياسة احلال الواردات فأمر أكثر واقعية اذ ان الطلب ( او السوق ) على منتجات هذه السلعة موجود مسبقا وتقوم الحماية الجمركية بضمان شبه احتكار لهذا السوق لصالح الصناعة المحلية الوليدة .

ثانيا : ان حركة التصنيع لم تكن فقط قائمة على سياسة احلال الواردات ، ولكن الصناعات التي انشئت كانت كلها موجهة لمواجهة احتياجات الطلب النهائي . وبعبارة أخرى كان الجزء الغالب من هذه الصناعات متمثلا بالصناعات الاستهلاكية وبصفة خاصة صناعات المواد الغذائية والفلز والمنسوجات . فقي عام ١٩٥٠ نجد ان الصناعات الاستهلاكية تمثل ١٧٤ من القيمة المضافة في ذلك التاريخ ، في حين ان

الصناعات الاستثمارية كانت تمثل ٢٪ من القيمة المضافة (١٧) . اما اذا حاولنا تقسيم الصناعات الوسيطة الى تلك التي تخدم الصناعات الاستهلاكية وتلك التي تخدم الصناعات الرأسمالية فيمكن اعادة التقسيم السابق الى صناعات استهلاكية وصناعات رأسمالية ، الاولى تمثل ٩٢٪ من صافي الانتاج الصناعي بينما تمثل الثانية ( الاستثمارية ) ٧٪ فقط من ناتج الصناعة وذلك في عام ١٩٥٠ (١٨) وهكذا كانت نسبة الصناعات الاستهلاكية الى الصناعات الاستثمارية ١٣٪ . والواقع ان هذا الاتجاه في التصنيع انما كان امرا طبيعيا ، فكما قلنا ، ان السوق بالنسبة للسلع الاستهلاكية قائمة وكاثنة وهي تمثل في حال اقامتها مخاطرة اقل وربحية اكثر من الصناعات الرأسمالية . ونحن نعلم ان حركة التصنيع قد قامت على اساس قرارات المنظمين المصريين . اضاف الى ذلك ان انشاء الصناعات الرأسمالية كان يتطلب نوعا من المهارة والخبرة لم تكن تملكه طبقة المنظمين المصريين في ذلك الوقت .

ولقد ظل هذا الهيكل سائدا في قطاع الصناعة حتى سنة ١٩٦٠ ، ففي هذه السنة كانت الصناعات الاستهلاكية تمثل ٦٥٪ من جملة القيمة المضافة ، بينما كانت الصناعات الوسيطة تمثل ٢٢٪ من القيمة المضافة ، في حين بلغت مساهمة الصناعات الرأسمالية ( الاستثمارية ) ٣٪ من القيمة المضافة . واذا حاولنا ايضا اعادة التقسيم الى صناعات رأسمالية وصناعات استهلاكية فقط بحيث نضم الى كل من هذين القسمين ذلك الجزء من الصناعات الوسيطة الذي يخلعه ، فانه يمكن القول ان الصناعات الاستهلاكية كانت تمثل في سنة ١٩٦٠ نسبة ٩٠٪ من القيمة المضافة، بينما وصلت مساهمة الصناعات الاستثمارية الى ١٠٪ من هذه القيمة . وهكذا نرى ان سياسة انشاء الصناعات التي تخدم الطلب النهائي للمستهلك ما زالت مستمرة كسياسة اساسية من سياسات التصنيع حتى عام ١٩٦٠ (١٩) .

**ثالثا :** ان اسلوب التصنيع في مصر في هذه الفترة كان كثيف رأس المال فيما يتعلق بإنشاء الصناعات الجديدة . او بعبارة اخرى كان اختيار الفن الانتاجي في حركة التصنيع التي تمت في مصر متميزا تجاه الفن الانتاجي كثيف رأس المال . وهكذا عجز القطاع الصناعي في ان يساهم بنصيب وافر في تقديم فرص العمالة ، وبالتالي لم يستطع ان يستوعب فائض القوة العاملة الزراعية . هذا الاتجاه نحو اختيار الفن الانتاجي كثيف رأس المال قد يكون مبررا من وجهة نظر المنظمين الفرديين الذين يسعون الى تحقيق اكبر ربح ممكن، والذين يقومون بحساب تكاليفهم على اساس اسعار عناصر الانتاج في السوق وليس الاسعار الحقيقية لهذه العناصر من وجهة نظر المجتمع كله .

F. Fahmy: Growth pattern of Manufacturing sector in Egypt (1959-1970), Memo (١٧) No. 386' table (1).

Ibid, Table (3) (١٨)

F. Fahmy. op.cit. table (3) (١٩)

**جدول رقم (٢)**  
**الانتاج والعمالة والاستثمار في الصناعة (١٩٦٠ / ١٩٣٧)**  
**في ارقام قياسية (١٩٣٧ = ١٠١)**

السنة	الرقم القياسي لانتاج الصناعي	الرقم القياسي للعمالة في الصناعة	الرقم القياسي لرأس المال الصناعي عدد الاحصنة الكهربائية
١٩٣٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٧	١٥٤	١٣٦	١٠٥
١٩٦٠	٣٣٥	١٧٥	٢٩٥

(Source: B. Hansen & Marzouk: Development & Economic Policy in the U.A.R. (Egypt). Amsterdam: 1965, p. 130.)

وهكذا نرى انه على حين زاد الانتاج الصناعي بين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٦٠ بحوالي ٢٣٥٪ وزادت الاستثمارات في الصناعة في تلك الفترة بحوالي ١٦٥٪ فان مساهمة القطاع الصناعي في العمالة كانت ضئيلة للغاية اذ زادت العمالة في هذه الفترة بحوالي ٦٩٪ فقط . وهكذا نجد ان مساهمة القطاع الصناعي في العمالة لم تنفر جلدريا في تلك الفترة ، فقد زاد نصيب الصناعة في العمالة الكلية من ٩٪ سنة ١٩٤٧ الى ١٠٪ سنة ١٩٧٠ (٢٠) .

والواقع من الامر ان النظر الى القطاع الصناعي كوحدة يتضمن نوعا من التضليل . ففي الواقع ، انه وان لم يساهم القطاع الصناعي الصغير مساهمة فعالة في العمالة ، فان مساهمة القطاع الصناعي الكبير المنظمة في العمالة كانت اكثر ضالة . ويكفي ان ننظر الى مدى توزيع العمالة في قطاع الصناعة حتى نتبين هذه الحقيقة . ففي عام ١٩٦٠ نجد ان الصناعات الصغيرة التي يعمل فيها اقل من عشرة عمال تساهم بحوالي ٥٣٪ من العمالة و ٣٣٪ من القيمة المضافة في الصناعة، بينما الصناعات التي يعمل فيها خمسون عاملا فاكثر تساهم بحوالي ٤٠٪ من العمالة و ٥٩٪ من القيمة المضافة .

واذا كانت الصناعة قد عجزت ، نتيجة لاختيار هذا الاسلوب من الفن الانتاجي، عن استيعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة ، واذا كنا قد رأينا ان القطاع الزراعي يتمتع بوجود فائض من القوى العاملة فيه ، فابن ذهبت الزيادة في القوى العاملة ؟ الواقع ان هذه الزيادة قد امتصت في قطاع الخدمات وهو قطاع يسمح بطبيعة تكوينه باستيعاب اعداد كبيرة فوق طاقته اذ يحوي كثيرا من الانشطة غير المنتجة . وهكذا زادت العمالة في الخدمات من ٢٦٦ الف سنة ١٩٣٧ الى ٣٩٨ الف سنة ١٩٦٠ . وزادت نسبة العمالة في الخدمات من ٢١٪ من جملة العمالة سنة ١٩٣٧ الى ٣١٪ سنة ١٩٦٠ (٣١) . والواقع ان جزءا من الزيادة في العمالة في قطاع الخدمات يعود

B. Hansen op. cit. p. 35 (٢٠)

B. Hansen op. cit. p. 35 (٣١)

الى اتساع تلك الأنشطة التي تخدم الصناعة . ولكن الجزء الأكبر منها استوعب في أنشطة غير منتجة في داخل قطاع الخدمات . وهكذا فانتقال العمال الى قطاع الخدمات يعني في الواقع انتقالهم من أنشطة قليلة الانتاجية الى أنشطة أخرى قليلة الانتاجية . أما فيما يتعلق بتغيير البنيان الانتاجي من وجهة نظر التدخل فنجد الصورة متغيرة ، فقد زاد نصيب الصناعة من الدخل المحلي الإجمالي من ١١٪ سنة ١٩٤٥ (٢٢) الى ١٩٫٦ سنة ١٩٦٠ ، وهو تغيير ولا شك يعتبر جوهريا ويعود ، كما سبق القول ، الى زيادة الانتاج الصناعي بالرغم من عدم زيادة العمالة الصناعية بنفس النسبة .

### للخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ :

اشرنا الى ان السلطة المركزية قد لاحظت عجز القطاع الخاص عن القيام بالدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية ، كما لاحظت أيضا بحكم خبرتها في الفترة السابقة مدى النجاح الذي احرزته عملية التنمية نتيجة لاسراع دور الحكومة وقيامها بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية . ونجد ان الامر لا يقتصر على مجرد تقديم برنامج للصنيع يحوي مجموعة من المشروعات يتم توزيعها بين القطاع العام والخاص ، اذ ان الامر يقضي توجيهها واعيا لكافة موارد الدولة لتحقيق الاهداف القومية العامة . ومن هنا كان الاهتمام بوضع خطة عامة شاملة يتم على اساسها تحديد الاهداف العامة حيث يتم اختيار احسن الوسائل لاستخدام مواردها القومية في سبيل تحقيق تلك الاهداف . ومن هنا كان انشاء لجنة التخطيط القومي التي قامت بوضع الخطة الخمسية الأولى والتي كانت في الواقع جزءا من الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ .

ولقد استهدفت الخطة عدة اهداف رئيسية :

**أولاً :** مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . وهذا يعني معدل نمو سنوي قدره ٧٫٢٪ وستكون الزيادة في الدخل في الفترة الخمسية ٤٠٪ أي بمعدل نمو سنوي قدره ٧٪ ، وهذا يعني زيادة معدل نمو الدخل الضروري الحقيقي ما بين ٤٪ و ٥٪ سنويا .

**ثانياً :** تحقيق عدالة اكثر في توزيع الملكية والدخل وزيادة تكافؤ الفرص .

**ثالثاً :** زيادة فرص العمالة .

وقد كان معدل الزيادة السنوي في الدخل القومي نتيجة لمعدلات النمو المستهدفة في القطاعات المختلفة ، ففي قطاع الزراعة استهدفت الخطة خلال الخمس سنوات ٦٠ - ٦٥ زيادة للدخل الزراعي بحوالي ٢٨٪ بمعدل زيادة سنوية قدرها ٥٫١٪ سنويا . ولقد استهدفت مضاعفة الدخل الصناعي في خلال الخمس سنوات الأولى بمعدل زيادة سنوية قدرها ١٤٪ ، أما معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الأخرى فكانت سنويا ٣٫٩٪ للنقل والمواصلات و ٢٫٥٪ للتجارة والمال و ٢٫٢٪ لقطاع الخدمات .



ولتحقيق هذا المعدل من الزيادة في الدخل قدر حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيقه بحوالي ١٦٣٧ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الأولى . وقدرت الاستثمارات الزراعية ( وتشمل الري والسد العالي ) بحوالي ٢٨٣ مليون جنيه بينما قدرت الاستثمارات المستهدفة في الصناعة بـ ٤٤٤.٧ مليون جنيه (٣٣) .

ولقد استهدفت الخطة زيادة العمالة بحوالي مليون نسمة ، ٥٠ ٪ من هذه الزيادة في داخل قطاع الزراعة ، بينما يستوعب القطاع الصناعي حوالي ٢٠ ٪ منها في العمالة (٣٤) .

والواقع ان هذا الهدف للعمالة في الخطة لم يكن يتفق بأي حال من الأحوال والظروف القائمة في الاقتصاد المصري وقتئذ ، فبينما قدرت لجنة التخطيط وجود فائض في القوة العاملة في الزراعة في نفس الوقت استهدفت استيعاب الزراعة الجزء الأكبر من العمالة ، بينما استهدفت الخطة استيعاب الجزء الأصغر من الزيادة في العمالة قطاع الصناعة ، وهذا يوضح لنا استمرار سياسة اختيار الفن الإنتاجي كيف رأس المال في قطاع الصناعة ، وهو امر لا يتفق وطبيعة ظروف العمالة في الاقتصاد المصري عند وضع الخطة .

ولقد كانت الاستراتيجية الإنمائية في قطاع الزراعة تتمثل في التركيز بصورة أساسية على التوسع الأفقي أي زيادة المساحة المزروعة نتيجة للانفجار السكاني الذي تواجهه مصر . والواقع ان هذا التركيز أدى الى عجز القطاع الزراعي عن تحقيق المستهدف منه ، فقد كان معدل النمو الذي تحقق هو ٣.١ ٪ سنوياً بدلاً من ١٠ ٪ سنوياً ، وقد أدى هذا الى ارتفاع بعض السلع الزراعية نتيجة لزيادة الطلب عليها أثر زيادة العمالة في الخطة ، بينما عجزت الزراعة ان تسائر في انتاجها الزيادة في الطلب عليها .

اما في القطاع الصناعي فقد كانت المعايير التي وضعت لاختيار المشروعات المختلفة تتمثل في تحقيقها لثلاثة اهداف رئيسية :

(أ) - العائد على رأس المال مقاساً بالقيمة المضافة بالنسبة للوحدة من رأس المال المستثمر .

(ب) - تخفيف العبء على ميزان المدفوعات بأن يكون الشروع اما محلاً للواردات او دافعا للصادرات . ولقد كانت الصفة التالية للمشروعات التي اختيرت هي احلال الواردات ، وقد ظن المخطط ان هذا من شأنه ان يخفف العبء على ميزان المدفوعات الذي كان الاقتصاد القومي يعاني من عجز شديد فيه . والواقع ان هذه السياسة قد انتجت آثاراً ضارة نتيجة للخطأ في تطبيق سياسة احلال الواردات (٥٢) .

(ج) - اما ثالثاً فقد كان مدى تأثير المشروع على العمالة . والواقع ان هذا المعيار

(٣٣) اطار الخطة الخمسية الأولى - وزارة التخطيط ، يوليو (تموز) سنة ١٩٦٠ .

(٣٤) انظر الجدول رقم ٣ ، الملحق الإحصائي .

(٥٥) د. عمرو محي الدين « النمو الاقتصادي واحتياجات الحرب في الواقع المصري » مجلة مصر المعاصرة ، عدد ابريل - نيسان ، سنة ١٩٦٨ .

الثالث لم يؤخذ به عند تنفيذ الخطة . ولقد استهدفت الخطة في سنة ١٩٦٥ ، وهي السنة النهائية لها ، أن تمثل الصناعات الاستهلاكية ٤٩٪ من القيمة المضافة ، والصناعات الوسيطة ٤٣٪ ، في حين استهدفت أن تساهم الصناعات الرأسمالية بحوالي ٨٪ من القيمة المضافة . أما إذا اتبعنا التقسيم الثنائي فالتنا نجد أن الصناعات الاستهلاكية استهدفت أن تمثل في نهاية الخطة ٧٨٪ من القيمة المضافة ، بينما كان الهدف بالنسبة للصناعات الاستثمارية ٢٢٪ (٢٦) .

أما معدل النمو الذي تحقق في قطاع الصناعة في خلال الخطة الخمسية فقد كان ٨٥٪ سنوياً بالمقارنة بالمستهدف وقدره ١٤٪ سنوياً . والواقع أن هذا المعدل المتحقق يمثل معدلاً لم يصل إليه القطاع الصناعي في الفترات السابقة . وهذا الانخفاض في معدل النمو عن المستهدف في الخطة إنما يعود إلى أزمة النقد الأجنبي التي واجهت الاقتصاد المصري ، والتي نتجت عنها صعوبات استيراد الكثير من مستلزمات الإنتاج الضرورية ، مما أدى إلى انخفاض معدل نمو الدخل الصناعي في سنة ٦٤/٦٥ إلى ٤٠٪ ، بينما كان معدل النمو في السنة الأولى ١٢٪ وفي السنة الثانية ١٠٪ .

**لقد كان النمو في الدخل القومي الذي تحقق هو ٦٪ سنوياً ، وهو معدل يقرب كثيراً من معدل النمو المستهدف وقدره ٧٪ . ويوضح كيف أن الخطة قد حققت الجزء الأكبر من أهدافها . والواقع من الأمر أن معدلات نمو القطاعات السلمية قد عجزت عن تحقيق أهدافها ، بينما تجاوزت قطاعات الخدمات أهدافها . وهذا هو السبب في الوصول إلى ذلك المعدل العالي لنمو الدخل القومي وهو ٦٪ . والواقع أن معدل نمو الدخل القومي في قطاع الخدمات إنما يعكس زيادة العمالة في هذا القطاع إلى حد تجاوزت فيه أهدافها في الخطة . فالزيادة في العمالة وبالتالي في الدخل في قطاع الخدمات حققت أهدافها . بينما عجزت القطاعات السلمية عن تحقيق أهدافها . وأدى ذلك إلى نشوء ضغوط تضخمية عكست نفسها في مستويات الأسعار في ازدياد حدة أزمة ميزان المدفوعات .**

أما فيما يتعلق بتوزيع الدخل على القطاعات المختلفة وأهميتها النسبية ، فقد زادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة من ١٩٫٦٪ إلى ٢١٫٨٪ . وقد زادت الأهمية النسبية لقطاع التشييد من ٣٫٧٪ إلى ٥٫٢٪ من إجمالي الدخل المحلي . أما إذا أخذنا في الاعتبار القطاعات السلمية جميعها فنجد أن نسبة مساهمتها في الدخل بقيت على ما هي عليه أي ٥٥٪ . وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الخدمات . أما في داخل قطاع الخدمات فقد زادت الأهمية النسبية للنقل والواصلات من ٧٫٢٪ إلى ٩٪ . أما في قطاع الخدمات الأخرى فقد زادت من ٢٫٧٪ إلى ٢٢٪ . هناك نقطة في نهاية هذا الموضوع يجب الإشارة إليها وهي ظاهرة تزايد الاستهلاك

(٢٦) F. Fahmy. op. cit. table (3)

انظر مقالنا السابق السابق المشار إليه والمنشور أيضاً بمجلة الطلبة عدد مارس - آذار سنة ١٩٦٧ ،

وظاهرة عجز ميزان المدفوعات التي صاحبت تنفيذ الخطة الاولى ، فقد زاد الاستهلاك النهائي بنوعيه العام والخاص ، بمعدل سنوي قدره ١٠ ٪ بالاسعار الجارية . على حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٨.٥ ٪ سنويا ( بالاسعار الجارية ) . وهذا المعدل للزيادة في الاستهلاك يفوق اضعاف الزيادة السكانية ، وقد بلغ متوسط الزيادة في الاستهلاك الفردي سنويا ٧ ٪ ، بينما كان معدل الزيادة السنوي للاستهلاك الجماعي هو ١٤ ٪ . وكانت النتيجة الطبيعية لزيادة الاستهلاك ، زيادة نسبة الاستهلاك للناتج القومي وعجز المدخرات المحلية عن مواجهة الاستثمارات المطلوبة ، مما ادى الى الاعتماد على العالم الخارجي بما يترتب عليه من زيادة في ازمة ميزان المدفوعات . اضاف الى ذلك الاستهلاك العام والخاص قد عكست نفسها في زيادة حدة ازمة ميزان المدفوعات . وذلك لعجز الانتاج المحلي عن مواجهة الاستهلاك النهائي . وثانيا لان جزءا كبيرا من الاستهلاك العام ذو نسبة عالية من الواردات . اضاف الى ذلك ان طبيعة الصناعات في مصر تحتاج الى كثير من مستلزمات الانتاج المستورد مما ضاعف العبء على ميزان المدفوعات (٢٧) .

هذه لمحة عامة وسريعة على عملية التنمية الاقتصادية في مصر حتى نهاية الخطة الخمسية الاولى . والواقع ان الاقتصاد المصري وان كان قد واجه بعض الصعوبات فنشأت بعض المشاكل في طريق تنميته ، الا ان الخطوات التي حققها الاقتصاد القومي في طريق التنمية الاقتصادية تعتبر ولا شك خطوات جهرية تستحق التسجيل .

### التنمية الاقتصادية في مصر من منظور اجتماعي - سياسي :

بعد ان عرضنا لمجهودات ثورة يوليو ( تموز ) في النية من منظور اقتصادي بحث ، يجدر بنا - حتى يكتمل الفهم ويتعمق - ان نتأمل فيها من منظور اجتماعي وسياسي . ونعني بذلك اخذ البعد الطبقي الداخلي والبعد العالمي الخارجي فسي الحساب . فالاقتصاد في اي مجتمع ، وفي مصر بالذات ، لا يعمل او يدور في فراغ . ان من قادوا ثورة ١٩٥٢ واخلدوا على عاتقهم تحرير مصر وتنميتها اقتصاديا كانوا عناصر وطنية تنحدر من الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة . يقول جمال عبد الناصر : « انني الابن الاكبر لاسرة مصرية من الطبقة المتوسطة الصغيرة . وقد كان ابي موظفا صغيرا في مصلحة البريد يبلغ مرتبه الشهري نحو عشرين جنيها ، وهو مرتب يكفي بصعوبة لسد ضرورات الحياة . وقد ولدت في الاسكندرية . لكن ذكرياتي الاولى تدور حول قرية الخطاطبة وهي قرية تقع بين القاهرة والاسكندرية ، حيث كان ابي يعمل وكيلا للبوسطة . وكنا دائما اسرة سعيدة يحكمها ابي . ولكن القوة الحافظة فيها كانت امي التي كنت انا واخوتي نتفاني في حبها (٢٨) . وفي مناسبات عديدة يركز قائد الثورة على تجانس الخلفية الطبقية المتوسطة لرفاقه في خلايا الضباط الاحرار .

ونحن نبدا تحليلنا الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ من

(٢٧) قلا من « الرابط » ، ملف خاص : « عبد الناصر يروي قصة الثورة » العدد ٨٦ ، ٢٢/٧/١٩٧٨ .

(٢٨) جمال عبد الناصر ، « فلسفة الثورة » ، القاهرة ١٩٥٤ .

هذه النقطة المحورية لأنها - كما سنرى - تفسر الكثير من انتصارات وانتكاسات الجهد التنموي الهائل الذي حاولته الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر . فعمليات التحول الاجتماعي في مصر ، بما في ذلك التنمية الاقتصادية ، قد تمت اذن بقيادة عناصر من الطبقة المتوسطة الصغيرة .

والطبقة المتوسطة عموما هي طبقة تلتقي عندها كل التيارات الفكرية والقيم والهوى السائدة في المجتمع . فهي بحكم موقعها الوسط على اتصال دائم بالطبقة الاعلى والطبقة الادنى ، ولتتقي عندها استقلال الاولى للاخيرة ، وهوى الاخيرة وانسحاقها بسبب هذا الاستقلال . لذلك نجد الطبقة المتوسطة اكثر فئات المجتمع حساسية وتنبها لكل ما يجري حولها . وهي ، كقاعدة عامة ، مصدر لا ينضب للامال والطاقت النضالية الوطنية والاجماع حول الاستقلال والمساواة القومية . ولكن ، حينما يأتي الامر **للمساواة الاجتماعية** فان الطبقة المتوسطة يختفي اجماعها وتوزع وتشرذم الى فئات مختلفة، بعضها يتطلع الى اعلى ويطمح الى وراثة مواقع وامتيازات الطبقة العليا، او على الاقل الالتحاق بصوفها ، وبعضها الآخر يوجه تعاطفه الى الطبقات الدنيا ، ويحاول خدمتها وانتشالها من السحق والاستغلال . ولكن في كلا الحالتين تظل عناصر هذه الطبقة وسطية **توفيقية** في قيمتها واطارها الفكري وممارساتها العملية . فاذا قيس لها ان تقود المجتمع ، فان هذه الوسطية تمكس نفسها على القرارات الكبرى . فاذا كانت مسيرة الثورة في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ قد ظلت تحت قيادة عناصر الطبقة المتوسطة الصغيرة المتزمنة بمصالح من تحتها من الطبقات الكادحة ، فان تلك القيادة قد انتقلت تدريجيا ، ثم بشكل حاسم بعد رحيل عبد الناصر ، الى عناصر من الطبقة المتوسطة اكثر اهتماما والتزاما بمصالح الطبقات المسيرة .

بدأت الثورة مسيرتها بصراع مع طبقة كبار الملاك او « الاقطاعيين » ، وتجسم ذلك في صدور قانون الإصلاح الزراعي الاول بعد اسابيع من قيام الثورة ( سبتمبر - ايلول ١٩٥٢ ) . وكان هذا علامة مبكرة على التزام القيادة بمصالح الفلاحين الكادحين، الذين كما رأينا في الفصل الاول ، ظلوا ادنى طبقات المجتمع وأكثرهم انسحاقا عبر عصور التاريخ المصري . وجاءت قوانين الإصلاح الزراعي التالية كلها مؤكدة لهذا الالتزام ومحدثة تغييرا جذريا في بطن الريف المصري لم يشهد مثيلا له طوال ستة آلاف سنة . فالامر لم يقتصر على مصادرة اراضي كبار الملاك وتوزيعها على الاجراء وصغار الفلاحين ، وانما اكثر من ذلك ، فقد اعطى الفلاح شعورا جديدا بالتححر والكرامة .

وظلت القيادة السياسية ، مع ذلك ، مهادنة للبورجوازية الرأسمالية الكبيرة في المدن حتى نهاية الخمسينات ، بل انها حاولت تقديم التشجيع والتسهيلات لها حتى تنشط اقتصاديا ، وتدفع بعجلة التصنيع الى الامام . ولكن هذه الاخيرة لم تستجب ، وكان لا بد للصراع بينها وبين الطبقة المتوسطة الصغيرة ان ينفجر ، وهو ما حدث . ووصل الصراع ذروته بالتأميمات الشاملة وصدور القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ .

ومع كل تلك الخطوات الجذرية في الريف والحضر على السواء ، ظل فكر ( واتجاهات ) عناصر الطبقة المتوسطة الحاكمة وسطيا ثنائيا : يصادي الاقطاع والراسمالية ويمضي في طريق الاشتراكية من ناحية ، ويمادي الماركسية ويتردد او لا يمضي في طريق الاشتراكية الى نهايته من ناحية اخرى . يقتلع الرموز البشرية للاقطاع والراسمالية من المراكز القيادية العليا في المجتمع ، ولكنه لا يصفي او يتخلص من تواجد ابناء هاتين الطبقتين في المستويات القيادية الاخرى . وقد كان هذا الموقف المزدوج قمة في الرحمة والانسانية ، ولكنه ، كما اثبتت التطورات فيما بعد ، كان خطأ سياسيا جسيما . وكذلك ، دفع هذا الموقف الثنائي المزدوج القيادة السياسية الى البحث عن ايدولوجية « خاصة » . فصراعها مع الاستعمار وعدم استجابة البرجوازية الكبيرة لها في اوائل سنوات الثورة جعلها تخلص الى رفض النظام الاقتصادي الليبرالي الراسمالي . والتزامها بمصالح الطبقة المتوسطة التي تنحدر منها اضطرها الى رفض النظام الماركسي القائم على ديكتاتورية الطبقة البروليتارية الكادحة من هنا حاولت جاهدة بناء تصور ايدولوجي استراتيجي توفيقي يقوم على منجزات الغرب الصناعي بشقيه الليبرالي والاشتراكي من ناحية ، ومحاولة تطويره لقيم واتجاهات التراث المحلي والاقليمي ووضعه في خدمة الطبقات الاقل حظا من ناحية اخرى . وقد اتجبت هذه المحاولات وليدا شبه متكامل ، جسّم نفسه في اكثر وثائق الحقبة الناصرية عمقا من الناحية الايدولوجية ، الا وهو الميثاق ١٩٦٢ .

ولكن نجاح هذا التصور الاستراتيجي الايدولوجي للتنمية والتحول الاجتماعي كان يتوقف على توافر شرطين . **الشرط الاول** : هو تواجد القيادة الناصرية التي ولدته ، والذي كان استمرارها لازما لإرضاعه ورعايته لسنوات طويلة حتى يشب عن الطوق ويقوى عوده وترسخ اقدمه . **والشرط الثاني** : غياب الضغوط الداخلية والخارجية ، التي كانت دائمة التربص بهذا الوليد ، تحاول ان تخنقه او تجهز عليه وهو في المهد . ولم يتوفر الشرطان الا لسنوات قليلة . فقد تصاعدت الضغوط الخارجية الى اقصى درجاتها مع هزيمة ١٩٦٧ ، مما اعطى فرصة ذهبية لتصاعد الضغوط الداخلية في السنوات القليلة التالية للهزيمة ، ثم اختفى من كان يرضع ويرعى الوليد برحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠ .

ويمكن تصديقا لما خصصنا اليه اعلاه ان تقسم الحقبة الناصرية ، من حيث تفاعل الاقتصاد والسياسة والاجتماع فيها ، الى عدة فترات ، ادى كل منها جليا وعضويا الى الفترة التي تليها .

### **الفترة الاولى ، هي فترة التردد ( ١٩٥٢ - ١٩٥٦ ) :**

في السنوات الاولى للثورة شغلت القيادة السياسية الجديدة قضيتان اساسيتان ، كان لهما تأثيرهما على القرارات الاقتصادية : الاولى هي قضية التحرر الوطني وتحقيق الاستقلال السياسي ، والتي حسمت على خطوتين : **اولاهما** اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٥ ، **وثانيتهما** دحر العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ . اما القضية الثانية فكانت تصفية القوى السياسية التقليدية التي سيطرت على مقاليد السلطة قبل عام ١٩٥٢ . وتضم

ذلك اقضاء الملك من العرش ، وعلان الجمهورية ، وحل الاحزاب السياسية وجماعة الاخوان المسلمين .

وقد أدى الانشغال بالقضيتين الى عدم الدخول في سياسات اقتصادية من شأنها احداث تغير جذري في النظام الاقتصادي والاجتماعي . وكان الاستثناء الوحيد هو قانون اصلاح الزراعي . ولكن حتى هذا ، اختلطت فيه اعتبارات التحول الاجتماعي مع متطلبات تصفية القوى السياسية القديمة . لذلك نجد الفترة الاولى من الحقبة الناصرية تنسم باتجاهين رئيسيين .

الاتجاه الاول يمثل استمرار النظام الاقتصادي القديم . فقد اعلنت القيادة بوضوح في السنوات الاولى ان النظام الاقتصادي المتبع هو النظام الحر ، وان دور الدولة سيقصر على « خلق الاطار الملائم لدفع المشروع الخاص نحو الاستثمار والقيام باعباء النمو الاقتصادي » ، كما جاء في بيان ميزانية ١٩٥٤ الذي اقاه الدكتور عبد المنعم القيسوني نيابة عن الحكومة . ومن هنا كانت معظم القوانين والقرارات الاقتصادية التي اتخذت في تلك الفترة تهدف الى تشجيع رأس المال الخاص والاجنبي للاستثمار في مصر . ولم تشترط الدولة ان يكون نصيب مساهمة رأس المال المصري في الشركات الجديدة ٥١٪ ، بل اكتفت بـ ٤٩٪ . كذلك منحت الشركات المساهمة الصناعية الجديدة اعفاء من ضريبة الارباح لمدة سبع سنوات ، كما ذكرنا من قبل . واقتصرت الحكومة في استثماراتها على الهياكل الاساسية مثل الطاقة والطرق ووسائل النقل ومشروعات الري ، والتي من شأنها خلق وفورات غير مباشرة للقطاع الخاص لكي يزيد من ارباحه واستثماراته في أنشطة الانتاج المباشر .

اما ضرب النفوذ السياسي لطبقة كبار الملاك فقد تم ، كما اشرنا ، من خلال قانون اصلاح الزراعي ، وهو القانون الذي وضع حدا أعلى للملكية الفردية بحوالي مائتي فدان ، ووضع حدا أعلى للإيجارات الزراعية بسبعة امثال الضريبة السنوية ، ووضع حدا أدنى للاجور الزراعية ، ومنع الإيجار من الباطن . وقد تربت على هذا القانون آثار توزيعية هامة . يكفي ان نذكر هنا ان نصيب صغار الملاك ( اقل من خمسة أفدنة ) قد ارتفع من ٢٥ الى ٤٧ في المائة من جملة المساحة المزروعة قبل وبعد تطبيق القانون . وفي المقابل انخفض نصيب من يملكون اكثر من خمسين فدانا من ٢٤ الى ٢٠ في المائة من جملة المساحة ، وارتفع نصيب متوسطي الملاك ( ما بين خمسة وخمسين فدانا ) من ٣٠ الى ٣٣ في المائة . أي ان القانون قد افاد بصفة رئيسية صغار الملاك ، وبصفة ثانوية متوسطي الملاك ، وذلك على حساب كبار الملاك او « الاقطاعيين » .

### الفترة الثانية ، هي فترة الوعي ( ١٩٥٦ - ١٩٦٠ ) :

نطلق على هذه الفترة اسم فترة الوعي لان قضية التنمية الاقتصادية ورفح مستوى المعيشة اصبحت القضية الاساسية بعد تحقق الاستقلال السياسي ، وتصفية القوى السياسية القديمة في السنوات الاربع السابقة . ولقد اخذ « الوعي » مورا متعددة كان من بينها ادراك القيادة الثورية المتزايد لعدم جدوى مهادنة البرجوازية الكبيرة ، او الاعتماد على القطاع الخاص ، في احداث تنمية حقيقية . وقد

اتسمت هذه الفترة بتزايد تدريجي لتدخل الدولة في شؤون الاقتصاد القومي ، وهو الامر الذي تجلّى في صور عديدة ، اهمها :

أ - صدور الدستور الجديد سنة ١٩٥٦ ونصه على ان الاقتصاد يدار طبقا لخطة قومية شاملة . وبناء على ذلك انشئت لجنة التخطيط القومي سنة ١٩٥٧ ، وعهد اليها باعداد خطة خمسية لسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٥ .

ب - انشاء المؤسسة الاقتصادية عام ١٩٥٧ ، كهيئة قابضة على كافة الشركات التي تمتلك فيها الدولة ٢٥٪ من الاسهم او اكثر . وكانت وظيفتها الاساسية اعداد البرامج لاستغلال موارد هذه الشركات وتوجيهها نحو المشروعات الاستثمارية الجديدة - سواء كانت هذه المشروعات ملكية خالصة للحكومة ام مشتركة مع القطاع الخاص . وتمكنت المؤسسة بالفعل من انشاء العديد من المشروعات الصناعية الجديدة في مجال الاسمدة والاسمنت والفزل والمنسوجات والحراريات .

ج - انشاء وزارة الصناعة وصدر قانون التنظيم الصناعي ، الذي اطلق يدها في التوسع الصناعي السريع . كما عهد الى الوزارة الجديدة باعداد برنامج صناعي خلال فترة الانتقال ١٩٥٧ - ١٩٦٠ تمهيدا للخطة الخمسية . وقامت وزارة الصناعة باعداد وتنفيذ ذلك البرنامج ، واخذت الدولة على عاتقها كافة الاستثمارات في الصناعات الثقيلة ، وتركزت للقطاع الخاص فرصة المشاركة في المشروعات الصناعية المتوسطة والخفيفة والاستهلاكية .

د - توسيع قاعدة احلال الواردات للصناعات الاستهلاكية حتى شملت الصناعات الاستهلاكية المعمرة ( مثل الثلاجات والبتاغاز واجهزة الراديو ) التي تخدم طموح وحاجات الطبقات المتوسطة بمختلف شرائحها . كما جرى التوسع في الصناعات الاستهلاكية الاساسية التي تخدم الطبقات الشعبية . وصاحبت ذلك كله سياسات سعرية تجعل من الممكن لافراد هذه الطبقات شراء هذه السلع . وكذلك بنا التوسع في سياسات دعم اسعار السلع الاساسية ( اي بيعها باقل من تكاليف الانتاج ) التي تقوم باستهلاكها الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا في المدن ، كما انه تم التوسع في الائتمان والافراض الاستهلاكي لتوسطي الموظفين وصغارهم .

هـ - صدور قانون تحديد اجارات المساكن عام ١٩٥٨ ، وتخفيض اجارات المساكن القائمة بحوالي ٢٥٪ . وقد تركزت على ذلك اعادة لتوزيع الدخول من فئة الملاك العقاريين الكبار الى مستجري هذه المساكن ، الذين ينتمي اغلبهم الى الطبقات المتوسطة والدنيا . وقد صدر قانون ثان عام ١٩٦١ بتخفيض آخر للايجار يصل الى ٢٥٪ . وبالتالي بلغ مجمل التخفيض حوالي خمسين بالمائة . ولم تكن لذلك آثاره التوزيعية فحسب ، بل انطوى ايضا على تحرير جزء من دخول الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا امكن توجيهه الى اشباع الحاجات الاستهلاكية لهذه الفئات الاجتماعية .

و - وضع خطط زراعية للتوسع في انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث شملت القطر المصري كله ، وجمعت الائتمان الزراعي متاحا لتوسيطي الفلاحين وصغارهم ، والتوسع في القروض الائتمانية على المحاصيل الزراعية لشراء المدخلات اللازمة لزيادة الانتاج كالتقاوى والاسمدة والمبيدات والخدمات الزراعية الاخرى لصغار المزارعين .

كانت تلك الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٠ بداية حقيقية للتوسع الاقتصادي الهائل ، الذي شهدته مصر لأول مرة في القرن العشرين . وقد تمثل هذا في ارتفاع معدل الدخل القومي الحقيقي الى ٦٪ سنويا ، وارتفاع معدل نمو الانتاج الصناعي الى ٨.٥٪ . ولكن فترة الومي تميزت اساسا بالصراع الذي بدأ يأخذ مجراه بين الطبقة المتوسطة الصغيرة ، التي كانت السلطة السياسية في يد عناصر منها ، وبين البورجوازية الصناعية الكبيرة التي كانت ما تزال في يدها القوة الاقتصادية . لقد كان من المفروض طبقا لبرنامج التصنيع الانتقالي ١٩٥٧ - ١٩٦٠ ان يقوم القطاع الخاص بتحويل ٧٥٪ من الاستثمارات . ولكنه اجم عن تمويلها بمختلف الحجج . وقد اوصل هذا الاحجام الصراع الى ذروته بصدور القانون رقم (١) لعام ١٩٥٩ ، الذي يحدد النسبة التي تقوم الشركات المساهمة بتوزيعها من الارباح على المساهمين بعد اقصى ٥٪ ، وتحويل بقية الارباح او الفوائض لشراء سندات حكومية ، استخدمت الدولة حصيلتها لبناء المزيد من المشاريع الصناعية .

ويتبين بجلالة في فترة الومي ١٩٥٦ - ١٩٦٠ شيان : الاول هو الاهتمام باشباع حاجات الطبقات المتوسطة والصغيرة ، واعطاء اولوية اجتماعية للصناعات الاستهلاكية والخدمات طبقا لذلك ، والثاني هو تزايد اقتناع القيادة السياسية بان القطاع الخاص ، البورجوازية الكبيرة ، لن يكون هو العجلة المحركة لعملية التنمية الاقتصادية ، وخاصة في الصناعة . ومن هنا اصطدامها بالبورجوازية الكبيرة ، واعادة توزيع جزء متزايد من فوائض الثروة لديها لصالح الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا من ناحية ، ولصالح برامج التصنيع من ناحية اخرى . وقد فعلت السلطة السياسية ذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ولكن محصولته الكلية كان تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد .

لقد تكرر هذا التدخل ، ووضحت النية على استمراره وزيادته ، باعداد الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي ١٩٦٠ - ١٩٧٠ خلال سنوات فترة الومي ١٩٥٦ - ١٩٦٠ . وقسمت الخطة الى مرحلتين خمسينتين : الخطة الخمسية الاولى ١٩٥٦ - ١٩٦٥ ، والخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ . ولكن الخطة الخمسية الاولى هي فقط التي نفذت ، بينما تملر تنفيذ الثانية لاسباب كثيرة سنذكر بعضها فيما بعد .

### الفترة الثالثة ، فترة التحول الاشتراكي ( ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ) :

لقد تعرضنا بالتفصيل في اجزاء سابقة من هذا الفصل للتحليل الاقتصادي للخطة الخمسية الاولى ، وما نود اضافته هنا هو التفاعلات السياسية والاجتماعية التي صاحبها او نتجت عنها . في السنة الاولى للخطة ، وضع بجلالة استمرار القطاع الخاص في احجامه عن القيام بدوره ، وعدم استجابته لما كان ممثلوه في لجنة ، ع



الخطة قد تمهّلوا به ، وهو تنفيذ ٢٥ ٪ من برامج الخطة سنويا ( مقابل اضطلاع القطاع العام بخمسة وسبعين في المائة ) . لذلك دفعت السلطة السياسية ، ممثلة الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا حتى ذلك الوقت ، بالصراع مع البورجوازية الكبيرة الى ذروته عام ١٩٦١ . وبصدور قوانين التأميم في ذلك العام ، حسم الصراع مع البورجوازية الصناعية هذه ، وضمنت الدولة بذلك السيطرة الكاملة على موارد المجتمع بما يمكنها من تنفيذ الخطة .

وقد صاحبت قرارات التأميم وضرب البورجوازية الكبيرة في المدن ضربة ثنائية لكبار ملاك الاراضي الزراعية في الريف ، حيث صدر قانون اصلاح الزراعي الثاني الذي يخفض الحد الاعلى للملكية الفردية من مائتي فدان الى خمسين فدانا فقط . وهو الامر الذي ادى بدوره الى مزيد من اعادة توزيع الثروة والدخل لصالح صغار الملاك والاجراء الزراعيين . فارتفع نصيب صغار الملاك ( اقل من خمسة أفدنة ) من ١٥ ٪ الى ١٧ ٪ من الدخل الزراعي ، وارتفع نصيب عمال الزراعة من ٥ ٪ الى ١٧ ٪ من اجمالي الدخل الزراعي .

واذا اخذت بعين الاعتبار الخطوات المذكورة ، مع خطوات اخرى سابقة ولاحقة لقرارات التأميم ، لاتضح ان السياق العام كان تحولا اشتراكيا بكل اشكال ومعاني الكلمة . فمجانبة التعليم بكل مراحله ، والتوسع فيه ، قد فتحا الابواب واسعة امام ابناء الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر الطويل . وقد اتاح لهم ذلك ، بدوره ، امكانيات الحراك الاجتماعي الراسي ( Vertical Social Mobility ) الى اعلى - اي فرض تحسين الدخل والعمل والتعليم - التي هي مؤشرات الوضع الطبقي . ثم كانت قوانين تمثيل العمال في مجالس الادارة ، وتمثيل العمال والفلاحين بما لا يقل عن خمسين في المائة من مقاعد كل المجالس المنتخبة ، تنويعا سياسيا لكاسب الطبقات الاقل حظا في المجتمع المصري .

#### **الفترة الرابعة ، ( ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ) تراكم الضغوط والانكسار :**

رغم التغير في الشكل القانوني والعلاقات الاقتصادية ، وانتقال معظم الملكية الى الدولة بعد قرارات التأميم ، وقوانين اشراك العمال في الادارة والفلاحين في المجالس المنتخبة ، الا ان الفجوة ظلت واضحة بين التغيرات الهائلة في الاساس الاقتصادي التحتي ، والتغيرات في البنيان او الهياكل العلوية . فنقدت الكفاءات الفنية والادارية اضطرت الدولة الى استمرار اعتمادها على ابناء البورجوازية الكبيرة والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة في ادارة اجهزة الدولة وتسيير القطاع العام . وظل هؤلاء هم الذين يفسرون وينفذون البرامج التنموية في مجالي الانتاج والخدمات ، ويتخذون القرارات اليومية ذات التأثير التراكم في الامدين المتوسط والبعيد . وفي غياب تنظيم سياسي جماهيري فعال ، عماده المستفيدون من التحول الاشتراكي من ابناء الطبقات الكادحة ، يراقب ويحاسب ويدافع عن المنجزات الكبرى ، استطاعت عناصر البورجوازية الكبيرة والمتوسطة ان تميد فرض سيطرتها تدريجيا على القطاع العام واجهزة الدولة ، وان تفرض مع هذه السيطرة تصوراتها وطموحاتها الطبقية ، المضادة بطبيعتها للتحول

الاشتراكي ، ثم بدأ تزواجها ، حقيقة ومجازا ، مع بعض العناصر القيادية العليا في السلطة من ابناء الطبقة المتوسطة الصغيرة يبيع تدريجيا ولاء هذه الاخيرة للطبقات الكادحة ، وينقله الى ولاء والتزام وتعاطف مع شرائح البورجوازية الكبيرة وقلول الارستقراطية الاقطاعية القديمة ، التي لم تختف رموزها البشرية من المجتمع المصري . حتى ابناء الطبقات الكادحة ، التي اتاحت لهم المنجزات الاشتراكية فرصة الحراك الاجتماعي الى اعلى ، سرعان ما بدأوا يتبنون تصورات وطموحات بورجوازية استهلاكية مضادة لاستمرار مسيرة التحول الاشتراكي . وكان ذلك ممكنا في غياب التنشئة السياسية والانتماء الايديولوجي ووضوح الرؤية الاستراتيجية السليمة ، والتي كانت مستحققة لو وجد التنظيم السياسي الشعبي الفعال . ولكن التنظيمات السياسية التي حاولت الثورة بناؤها ، من هيئة التحرير الى الاتحاد الاشتراكي مروورا بالاتحاد القومي ، ظلت هياكل هشة بلا مضمون حقيقي . وبالتالي ، عجزت عن القيام بتلك المهام الضرورية . أي ان عناصر البورجوازية الكبيرة بدأت في الالتفاف حول مسيرة التحول الاشتراكي وافرغها تدريجيا من مضمونها ، ولم تجد من يتصدى لها من ابناء الطبقات الدنيا ، اما لان هؤلاء انفسهم بنوا قيم البورجوازية الكبيرة او لغياب التنظيم السياسي الفعال الذي كان يمكن ان يحبط هذا الالتفاف . وفي كلا الحالتين خلق هذا الوضع ضغوطا واختناقات متعددة في نهاية الخطة الخمسية الاولى ونسي اعقابها مباشرة .

وقد ضاعفت من هذه الضغوط المحلية ضغوط خارجية ، منها وقف المعونة الامريكية للقمع ، واضطرار الدولة الى تحويل جزء كبير من رصيدها من العملات الصعبة لشراء القمح من الاسواق العالمية . ومن تلك الضغوط ايضا المستوى المتزايد من الاتفاق على حرب اليمن . وقد ادت كل هذه الضغوط مجتمعة الى ندرة في العملات الاجنبية ، وبالتالي الى عجز بعض القطاعات الانتاجية عن الوصول بادائها الى الحد الامثل نتيجة عدم توافر قطع الفينار وبعض المعدات الراسمالية .

ولكن الضغط الخارجي الاكبر كان هزيمة ١٩٦٧ ، وما اعقبها من ارتفاع مستوى **الانفاق العربي** حتى بلغ ١٨٪ من اجمالي الناتج القومي . وكان ذلك بالطبع على حساب الاستخلاصات الاخرى للموارد ، وخاصة الاستثمار . وقد ادى هذا اضطراب اسلوب التخطيط ، والدخول في نظام الخطة السنوية بدلا من الخطط الخمسية والطويلة المدى ، رغم ان ظروف حالة الحرب كان يجب ان تكون ادعى الى التمسك بالتخطيط الشامل والتعبئة الرشيدة للموارد .

ولكن عناصر البورجوازية الكبيرة والعناصر المتبرجة الاخرى رأت في هزيمة ١٩٦٧ فرصتها الذهبية للتشكيك في جدوى التحول الاشتراكي واسلوب التخطيط الشامل . وبدأت تنادي علنا بضرورة اعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلي ، وفتح الابواب امام رؤوس الاموال الاجنبية . وقد استجابت القيادة السياسية بالفعل ، جزئيا ، لهذه الضغوط ، واصدرت مجموعة من القرارات لتشجيع القطاع الخاص

المحلي والاجنبي . ولكنها ظلت حريصة على القطاع العام والمكاسب الاشتراكية دون محاولة جدية للمزيد من التوسع في أي منهما .

بدأت القوى المضادة أيضا تحمّل الاتحاد الاشتراكي - على ضعفه - والاشتراكية نفسها ، مسؤولية الهزيمة . وقد سلّط هذا على الماضي في هذه الحملة نحو « الجو الكئيب » الذي خلّفته الهزيمة من ناحية ، وانشغال عبد الناصر شبه الكامل بإعادة بناء القوات المسلحة والبلد في حرب الاستنزاف من ناحية أخرى .

في تلك السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٠ بدأ معدل الزيادة في الدخل القومي يتباطأ ، وانخفض المتوسط السنوي للفترة ككل الى ٢.٥٪ ، بل وصل في عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ الى معدل سالب .

وهكذا تكالبت الضغوط المحلية والخارجية على وقف مسيرة التحول الاشتراكي في مصر . وبرحيل عبد الناصر في سبتمبر - ايلول ١٩٧٠ ، سنحت الفرصة للقوى المختلفة التي خلّقت تلك الضغوط أساسا ، ان تحكم التفافها حول بقايا الثورة الاشتراكية في مصر . ويتولى مقاليد السلطة في البلاد رئيس جديد من رفاق عبد الناصر ، ينحدر من نفس الخلفية الطبقية المتوسطة الصغيرة ، بكل ولاءاتها المزدوجة ، وتبدأ فترة مراجعة للحقبة الناصرية . وينتج عن هذه المراجعة ، في ظل القوى السياسية الفاعلة ، توجهات وسياسات اقتصادية واجتماعية من نوع مختلف ، تعرف في مجملها « بالانفتاح » ، وهو الموضوع الذي يتناوله أحد الفصول التالية .



.. لقد كانت اشتراكية الدولة في ظل الحقبة الناصرية انجازا فريدا في تاريخ مصر والوطن العربي والعالم الثالث . وبسبب القطاع العام الذي خلّفته ، تمكنت مصر من الصمود بعد هزيمة ١٩٦٧ ، كما تمكنت من الاعداد لحرب اكتوبر - تشرين الاول ١٩٧٣ . وحتى بعد محاولات الالتفاف والتصفية ، ما زال هذا القطاع العام قائما حتى بعد رحيل عبد الناصر بسنوات .

عن « الفكر العربي » عدد ٤ و ٥ ( ١٩٧٨ )

## رؤية عبدالناصر لطريق الانتقال الى الاشتراكية (١)

د. فؤاد مرسى

هناك حقيقة تاريخية لا شك فيها . فلقد تسارعت خطى العملية الثورية في الوطن العربي في اعقاب انتصار ثورة يوليو / تموز ١٩٥٢ ، وبصفة خاصة بعد احباط العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

وسرعان ما انتقلت الثورة العربية في مجملها الى مواقع ارقى . انتقلت من مواقعها الوطنية التقليدية الى مواقع وطنية اكثر تقدما ، مواقع تجمع بين تصفية الاستعمار والعداء لراس المال . ولا شك ان دور جمال عبد الناصر في هذه العملية كان حاسما .

### طرح القضية الاشتراكية

من خلال المارك الوطنية لكسب الاستقلال السياسي والمحافظة عليه فتحت رؤية عبد الناصر للثورة العربية كثورة مستمرة تمتد افاقها حتى الاشتراكية . لقد تطلع ، بعد القضاء على الاحتلال البريطاني ، الى ان يكون للاستقلال مضمون اجتماعي . ومن ثم كان لا بد ان يتصدى لقضية تصفية الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومجموع العلاقات الاقتصادية الخارجية التي تقيم قاعدة منيعة للتبعية الاقتصادية . وهكذا برزت للمقدمة ، من خلال معارك الاستقلال السياسي مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . وفي مواجهة التخلف العتيق بدت حماية التنمية الحديثة التي ينبغي ان تميز بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي لها . فقد كان من الضروري بناء اقتصاد وطني يكون لكل مواطن نصيب عادل فيه بحيث يكون من شأنه العمل على تقليل حدة الفوارق بين الناس . كان لا بد من اقتران التنمية بعدالة التوزيع . ومن ثم كان من الخطر ان تقود الرأسمالية هذه التنمية الشاملة .

وفي مواجهة المحاولات المستعينة في الداخل والخارج لدفع مصر الى طريق التنمية الرأسمالية وجذبها الى السوق الرأسمالية العالمية ، تصاعد الحاح عبد الناصر على حقيقة التناقض الرئيسي الذي لا يقبل المصالحة بين المصالح القومية للشعوب العربية وبين المصالح الاستغلالية للاحتكارات الامبريالية التي تعتمد بدورها على قوى الردع والقمع المحلية المثلة في اسرائيل الصهيونية والرجعية العربية . وبفضل هذه الحقيقة الكبرى وبعد سلسلة من التجارب والاشغالات ، استطاع عبد الناصر ان

(١) بحث شارك به الكاتب في ندوة «التأثيرية والنظام المالي الجديد» - باريس ٢٠/١-١٩٨٠ .

يستكشف معالم الطريق الى الاشتراكية . ففي البلدان العربية ، كما هو الحال في اغلب بلدان العالم الثالث ، يتم الانتقال الى الاشتراكية من خلال معارك التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ، وكل ذلك في صراع ثابت ضد الامبريالية العالمية وعلى راسها الامبريالية الامريكية . وبصفة خاصة فان كسل تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ، اي جديرة بهذا الاسم بحيث تصبح مضطردة ولا رجعة فيها ، لا يمكن ان تجري الا بالتناقص المتصاعد مع النظام الرأسمالي العالمي - مع الرأسمالية العالمية ومع الرأسمالية المحلية على السواء .

في منتصف الخمسينات ، فيما بعد تصفية العدوان الثلاثي ، طرحت قضية طريق التطور على بساط البحث ، في ظل ظروف عالمية كانت تشهد اضطلال نفوذ انجلترا وفرنسا كقوتين امبرياليتين واستمرار الامبريالية الامريكية في الصمود وقوة جاذبية الاشتراكية متمثلة في نجاح الاتحاد السوفيتي الذي قطع المسافة من بلد متخلف وتابع الى قوة صناعية عالمية في فترة قصيرة ، ومتمثلة ايضا في نجاح ثورة الصين في اخراج ربع البشرية من رقعة التخلف والتبعية . ومع اضطراد نجاحات حركة التحرر الوطني العربية في سوريا ثم في العراق وبعدها في الجزائر ومع قيام الوحدة المصرية السورية ، تهيأت ظروف افضل للبت في طبيعة طريق التطور المقبل . وفي نهاية الخمسينات ، كان من الواضح انه لا بد من الدور الحاسم للدولة فسي تعبئة الموارد الاقتصادية وتطوير الفروع الرئيسية للاقتصاد الوطني ، وتخطيط او على الاقل برمجة التنمية الاقتصادية وضمان التنمية الصناعية المتناسقة .

وهكذا ، وفي بداية الستينات ، كانت قد تحددت افاق التطور المطلوب . ففي مواجهة مخاطر التنمية الرأسمالية التي جربتها البلاد ، وهي مخاطر تتمثل في قيام هياكل اقتصادية جديدة هي هياكل اقتصادية واجتماعية مشوهة ، تتخذ شكل تنمية جانبية ، اي لجانب من جوانب الاقتصاد ، تنمية هامشية اي لجانب ليس هو الجانب الاساسي الذي يظل بلا استثمارات وبالتالي بلا تنمية ، تنمية باهظة التكلفة الاجتماعية اذ تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية ، انحاز عبد الناصر للممثل الاعلى الاشتراكي ، ودعا للقيام باصلاحات ثورية ، تتيح تصفية الطبقات الاستغلالية والاستجابة لمطالب الطبقات الشعبية ، لقوى الشعب العاملة . ومن ثم وضع معالم التطور الاقتصادي والاجتماعي الشامل على اساس سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، والدور القيادي للقطاع العام ، والتخطيط الشامل المضطرد ، والتعاون لتطوير الانتاج الصغير ، وعدالة التوزيع للدخل القومي ، كما قرر نقل السلطة السياسية الى قوى الشعب العاملة . وفي مجال السياسة الخارجية ، كان لا بد من السعي للقضاء على الاستغلال الدولي للامبريالية ، وتطوير التعاون مع بلدان العالم الثالث ، ودعم العلاقات الاقتصادية وتقضية روابط مصر بكل اقتصاد اشتراكي ، ومن ثم اعلنت الاشتراكية العلمية منهاجا للعمل الثوري .

### معالم طريق الانتقال الى الاشتراكية

مع تأميمات يوليو / تموز ١٩٦١ التي وجلت صيغتها النظرية في الميثاق الوطني

عام ١٩٦٢ ، أصبح طريق التطور يبدأ من رفض الرأسمالية وينتهي بالاشتراكية . فلقد تبنى عبد الناصر طريق التحولات الاشتراكية ، او ما سمي بطريق التطور اللارأسمالي . وتمثل جواهر العملية الموضوعية التي يجريها مثل هذا التطور اللارأسمالي في قطع الطريق على النمو الرأسمالي غير المحدود الا بحدود رأس المال نفسه . انه يوقف عملية تركيز وتمركز رأس المال . وهي العملية التي تعتبر أساس التطور الرأسمالي كله . ويتم ذلك كله من خلال القيام باصلاحات ثورية ، تتمثل في تحولات وطنية وديمقراطية معادية للامبريالية وبقياء واشباه الاقطاع والاحتكارات والاعداد المباشر لظروف تطور هذه المرحلة الوطنية الديمقراطية من الثورة الى المرحلة الاشتراكية .

فالبلدان العربية سواء سميت نامية او متخلفة ، هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي العالمي . لكن هناك عوامل تدفعها الى معارضة الرأسمالية كنظام للتطور ، ومن ثم تدفعها الى الابتعاد التدريجي عن طريق الرأسمالية . ويتم هذا الابتعاد التدريجي من خلال تقييد واقصاء العناصر الرأسمالية في الاقتصاد الوطني . ولا يكون مثل هذا العمل انفصالا تاما عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي وعن قوانينه الموضوعية ، ولا حتى عن الوضع غير المتكافئ الذي توجد فيه البلدان العربية بداخله .

لكنه يكون زعزعة لجمل الاوضاع التي ربطت بشكل عام هذه البلدان العربية الى النظام الرأسمالي العالمي والتي تفتح امامها افاق التطور الرأسمالي فقط . كل ما هنالك انه مع اضطراب التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعادية للرأسمالية ، يتم نظريا وعمليا رفض الطريق الرأسمالي للتطور .

وبينما يجري التطور في ظل الطريق الرأسمالي بأسلوب عفوي ، أي طبقا للقوانين الرأسمالية الموضوعية المعروفة ، يحتاج التطور في ظل الطريق اللارأسمالي الى الاختيار الواعي والقيادة الفاعلة .

وبغير ذلك ، فانه لا مفر من ان تستمر عناصر الرأسمالية في النمو ، ولهذا فان الدولة هي القوة الوحيدة المؤهلة لتأمين القيادة الفعالة لعملية التطور الاجتماعي والاقتصادي الواعية . ففي البلدان المتخلفة او النامية ، لم تكن لعبة قوى السوق دائما شاملة ولا كاملة . ولقد ظلت قوى السوق فيها متخلفة دائما . لقد خلقت بالطبع عمليات تحلل بطيئة داخل الاقتصاد الوطني ، لكنه ظل الاقتصاد الطبيعي والاقتصاد الصغير يسودان . وليس من شأنهما السيادة على السوق .

وتتصدى لقيادة الدولة في مثل هذه الظروف عناصر ثورية تنحدر من اصول طبقية تنتمي للفئات الوسطى وشبه البروليتارية ، تعكس مصالح هذه القوى الثورية ذات المصلحة في النضال ضد الامبريالية وفي الاصلاحات الاجتماعية . ان الفئات البرجوازية الصغيرة وفي مقدمتها الفلاحون ، تدخل حلبة النضال الثوري من اجل مطالبها الملحة وحتما فانها تحمل معها الى مجمل الحركة الثورية فكرة ثورية ذات طابع وطني وديمقراطي وتقدمي ، غير انها لا تخلو من اوهام وتخيلات رجعية ونواقص وتطلعات . ومع ذلك ، فانها موضوعيا تتصدى لرأس المال . تهجمه وتفضحه وتشل قدراته على التضليل . وكل هذا يقود موضوعيا الى ان يصبح الفلاح ، والعامل ،

والفقير ، وشبه البروليتاري ، وهو الشخصية الغالبة سواء في القرية او في المدينة ، معاديا تلقائيا وبشكل طبيعي للرأسمالية .

من اجل ان يحدث ذلك كله ، لا بد من توافر مجموعة متكاملة من الظروف او الشروط الواثية سواء على الصعيد الاقتصادي او الصعيد السياسي .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، يفترض الطريق الانتقالي تصفية الاستغلال الاستعماري تصفية تامة ، والقيام باصلاح زراعي يتكفل بالغاء العلاقات القطاعية وشبه القطاعية والرأسمالية الكبيرة في الزراعة وتأمين الفلاحين الفقراء والمدمين واطلاق شرارة التعاون لتطوير الانتاج الصغير في الريف ، واقامة قطاع للدولة يكون مسؤولا عن قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، والتصدي من ثم للنهوض بالمستويين المادي والروحي لميشة اوسع الجماهير .

ان جوهر النضال الطبقي على الصعيد الاقتصادي يتلخص في نهاية المطاف في الصراع بين اتجاهين للتطور احدهما رأسمالي والاخر لارأسمالي ، فالخصائص الجذرية للبلدان النامية او المتخلفة لا تشكل فيها في البداية حركات اشتراكية . وعلى الرغم من خطر حرية النمو الرأسمالي والتضييق المضطرد على الرأسمالية لحساب القوى العاملة ، وعلى الرغم من ازدياد الطابع الجذري للاصلاح الزراعي ، يفضل نضال الفلاحين ، فانه لا يوجد اي مبرر لابعاد القطاع الخاص في المراحل الاولى من الاستقلال الوطني عن المشاركة النشطة والفعالة في التنمية الاقتصادية . فلم تنضج بعد للقيام بمحاولة اقصائية لا القومات المادية ولا القومات الاجتماعية . وليست هناك ضرورة تاريخية ولا اقتصادية لذلك .

اما على الصعيد السياسي ، فان الطريق الانتقالي الى الاشتراكية يفترض عددا من الشروط البالغة الاهمية . انها تكمن اساسا في وضع سلطة الدولة بايدي تحالف متعدد الطبقات يضم الاقسام التقدمية من البورجوازية الوطنية ، والفلاحين وصغار المنتجين والطبقة العاملة . ولما كانت الظروف المادية لم تنضج بعد لقيادة الطبقة العاملة ، فانه غالبا ما تقع قيادة الدولة بايدي البورجوازية الصغيرة وبخاصة عناصرها الاكثر ثقلما .

من هنا كانت صيغة تحالف قوى الشعب العاملة صيغة نضالية لاستمرار الثورة اكثر منها صيغة واقعية لقيادة الدولة . لكنها طرحت بذلك امكانية التحول السلمي الى الاشتراكية بشرط ضمان الديمقراطية . ان التطورات الاقتصادية والاجتماعية الثورية هي التي ترسي الاساس الموضوعي للديمقراطية السياسية . ويبقى بالتالي ان تتحول هذه الديمقراطية الكامنة الى ديمقراطية فعالة بايدي الجماهير الثورية والمنظمة سياسيا واقتصاديا وثقافيا في احزاب وتقابات واتحادات وجمعيات .

من هنا كانت الارضية السياسية بالغة الاهمية . وكان من الضروري اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتصفية قوى الثورة المضادة بلا اقطاع ، ولجم القوى الرأسمالية النامية ، وتعبئة القوى الثورية والثقة في قدراتها غير المحدودة .

وكان معنى ذلك :

- (أ) حرمان الرأسمالية الكبيرة من السلطة السياسية .
- (ب) الإضعاف المستمر للعناصر الرأسمالية النامية .
- (ج) إطلاق حرية العمل السياسي أمام قوى الثورة .

ومن وراء هذا كله ، كان لا بد من اللقاء مع قوى الاشتراكية العالية . ففي الصراع المتنوع الأشكال والمتعدد الميادين ضد الامبريالية العالية يستطيع العرب ان يجدوا الى جانبهم ، وفي نفس المعركة ، ولأول مرة في التاريخ الحديث ، قوة عالمية كبرى تشارك الدول النامية والمتخلفة نضالها لتصفية الامبريالية العالية . ولهذا فان الإمكانية المتاحة للبلدان العربية ، والمتمثلة في الطريق الانتقالي الى الاشتراكية ، لم تر النور الا في اطار عدم انفراد الامبريالية بالعالم ، وفي ظل قيام مجموعة عالمية تناضل هي الأخرى من اجل الاشتراكية . ان هذا الطريق الانتقالي انما يصبح واقعا فعلا بفضل الدعم الذي يكون يوسع النظام الاشتراكي العالمي ان يقدمه البلدان المتحررة .

### الطبيعة الانتقالية للطريق الانتقالي

لا شك في ان الثورة الوطنية الديمقراطية الراهنة ليست هي الثورة البورجوازية المالوفة . فالثورة تقودها الفئات الوسطى بالاعتماد على الشعب العامل . لكن لا شك ايضا في ان هذه الثورة ليست هي بعد الثورة الاشتراكية تحت قيادة الطبقة العاملة . ان طريق التطور اللارأسمالي ليس هو الاشتراكية بعد ، وان نجاح السير الى الاشتراكية على هذا الطريق ليس مضمونا تماما ، بل ان هذا الطريق لا يستبعد العودة الى الرأسمالية . وهنا تشكل قضية السلطة وطبيعتها الطبقة اهم قضية تواجهها الثورة عندئذ .

انه شكل جديد للسير نحو الاشتراكية ، بدون القيادة المباشرة للطبقة العاملة . وهذا الشكل الجديد ليس بالطبع مدفوعا لاعادة التربة لنمو الرأسمالية الوطنية مما يزيد من خطر الاستعمار الجديد ، لكنه ليس مدفوعا ايضا لتعزيز امتيازات شريحة صغيرة من الاستغلايين المحليين المرتبطين بالاحتكارات الخارجية .

ففي مواجهة الاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية ، يرفض هذا الطريق المتاح ان يختار الرأسمالية بالقطع . لكنه يولي وجهه شطر الاشتراكية ، بأمل بناء مجتمع اشتراكي في المستقبل . ولذلك ، سوف يستمر عشرات السنين ، في صورة مرحلة او مراحل انتقالية جديدة ، مشحونة بالصراع السياسي الحاد ، من اجل إنجاز مهمته وهي ارساء القاعدة المادية والروحية للانتقال الى الاشتراكية ، بالاستناد الى الملكية العامة في قطاع الدولة والملكية التعاونية في قطاع التعاون الإنتاجي .

مهمة هذا الطريق الواضحة هي الحيلولة دون انتصار الرأسمالية في النهاية ، انه لا يلقي الرأسمالية ، لا يلقي العلاقات الرأسمالية ، بل يكفي فحسب بتصفية الملكية الكبيرة لرأس المال . ويبقى على الرأسمالية الوطنية التي لا تقف عقبة في طريق التحولات الاجتماعية الجارية . وبتصفية رأس المال الكبير في الاقتصاد الوطني ، الا في بعض قطاعات التجارة الداخلية والمحاولات ، يصبح مسوحا لرأس المال بالوجود والنمو والعمل في الحدود التالية :



١ ) ان يوجد في اطار الرأسمالية الوطنية ، وفي كافة مجالاتها النوعية المقررة قانونا .

ب ) ان ينمو في اطار الرأسمالية الوطنية ، اي كراسمالية صغيرة او متوسطة ، لا تنمو الى رأسمالية كبيرة .

ج ) ان يعمل في اطار الاقتصاد الوطني ، في الداخل والخارج ، من غير التداخل العضوي مع رأس المال العالمي .

ومعنى هذا كله ان عملية وقف النمو الرأسمالي تفترض منع رأس المال من التطور بحرية الى اقصى مداه ، ومن ثم فلا بد من الاهتمام الدائم بما يجري داخل المجتمع من عمليات تمايز طبقي والحذر من الاتجاهات الرأسمالية وشبه القطاعية التي تستسر وراء العلاقات الابوية والقبلية . وينبغي الانتباه الى الصراع الحاد الذي يتخذ صورة محاولة اقامة علاقات انتاجية جديدة هي علاقات انتقالية من ارضية ما زالت رأسمالية في وجه المحاولات المضادة للحيلولة دون اقامة هذه العلاقات وتغليب العلاقات التقليدية . وهو صراع لا يمكن ابدا ان يحسم بمعزل عن الحركة المنظمة لافسح الجماهير الشعبية ، وبخاصة العمال والفلاحين .

ولهذا قلنا ان الطريق الى الاشتراكية طريق انتقالي ، وله طبيعة انتقالية . فليس محتوما ان يبدأ ، وليس محتوما اذا بدأ ان ينجز - ولكنه امكانية مطروحة ، تتوقف على مجموعة متكاملة من الظروف والشروط المواتية ، الموضوعية والدائية ، بهدف خلق القومات اللازمة للانتقال اللاحق الى بناء الاشتراكية . والا فانه يؤدي الى عودة الرأسمالية لا محالة ولو من سم الخياط .

### عودة الرأسمالية في السبعينات الى مصر

بلغت رؤية جمال عبد الناصر لقضايا التطور ذروتها في منتصف الخمسينات ، حينما بدأت تشغله حركة الجماهير . فبعد الانتهاء من الابنية والهيكل الاقتصادية والاجتماعية التي اعيد تشكيلها ، ومع نجاح الخطة الخمسية الاولى وتعرض البدء في الخطة الخمسية الثانية ، انشغل عبد الناصر بحتمية تنظيم الجماهير من اجل تأمين الثورة ، وطرح عندئذ قضية الحزب والحزبيين ، وقضية اولوية العمل الحزبي على العمل الحكومي .

وفي خضم هذه المحاولات ، فرضت عليه حرب ١٩٦٧ ، واثت الهزيمة العسكرية فاصابت بالجمود كل شيء .

نحن نتكلم كثيرا عما يسمى بالاستعمار الجديد ، لكننا نادرا ما نمسك بجوهره . جوهره ذلك هو الإبقاء على البلدان النامية او المتخلفة في اسار الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتنميتها طبقا لاسلوب الرأسمالي للانتاج . ان جوهر الاستعمار الجديد هو تشجيع التطور الرأسمالي في البلدان النامية او المتخلفة والركون الى المقول التقليدي للقوانين الموضوعية للاقتصاد الرأسمالي ، فلسوف تكمل هي المهمة في الإبقاء على تبعية تلك البلدان للرأسمالية العالمية ، وذلك من خلال اللقاء الطبيعي والعضوي بين الرأسمالية الكبيرة المحلية ورأس المال العالمي . ولهذا يلج علماء ومفكرو الرأسمالية

على العالم الثالث ليبقى احتياطيا قويا لتجديد قوى الرأسمالية في العالم .

نحن ننسى أحيانا ان المؤتمر الاول لدول عدم الانحياز قد انعقد في بلغراد في شهر سبتمبر / ايلول من عام ١٩٦١ ، أي بعد شهور معدودة من التأميمات الكبرى التي جرت في مصر والتي انتهت السيطرة الأجنبية وسيطرة الرأسمالية الكبيرة وبقايا الاقطاع على الاقتصاد المصري . وعندما كانت مصر على وشك الانتهاء من خططها الخمسية الاولى للتنمية، وبعد ان كابدت صعابها ومشاكلها وتعلمت منها دروسا قيمة، اجتمع مؤتمر القمة الثاني لدول عدم الانحياز في شهر اكتوبر / تشرين اول من عام ١٩٦٤ ، لي طرح على الملا قضية التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، ويلقي عندئذ بكرة الدعوة لتغيير النظام الاقتصادي العالمي .

لذلك كان الهدف الرئيسي لحرب ١٩٦٧ هو هزيمة النموذج الذي طرحه عبد الناصر لتطوير البلدان النامية او المتخلفة . وتمرضت مصر وتعرض العالم العربي بعد حرب ١٩٦٧ لهزيمة ضارية من قبل رأس المال العالمي ، بقيادة الولايات المتحدة وبادارة اسرائيل . وعندما بدأت السبعينات ، لم تكن الهزيمة العسكرية بكل ثقلها قد حققت بعد لرأس المال العالمي كل ما يريد .

كان تحطيم النموذج المصري للتنمية الشاملة يستلزم عملا من شقين :

الاول اعادة الرأسمالية الى مصر . وترسيخ قاعدة الرأسمالية في العالم العربي . ولسوف يذكر تاريخ حقبة السبعينات ان ما عجزت الهزيمة العسكرية عن انجازه قد تكفلت به سياسات الانفتاح الاقتصادي في مصر وسياسات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية النفطية ، وجرى ذلك في ظل ما يمكن ان نسميه الحقبة النفطية ، وهكذا اصبح التمويل الاساسي في تحطم النموذج المصري على فعل ومفعول كافة القوى المواتية الكامنة داخل العالم العربي .

وتسللت الرأسمالية الجديدة في مصر عبر نواقص التصميم واخطاء التطبيق ، اذ استخدمت المصاعب الطبيعية الناشئة عن قيام التخلف الصام ومحدودية الموارد وحداثة التجربة . فلقد عمقت الاصلاحات الزراعية مثلا من التناقضات الاجتماعية وزادت من قوة تطور عناصر الرأسمالية في الريف . كما افرز القطاع العام وجهاز الدولة عناصر الرأسمالية البيروقراطية التي ضاربت على اغلب المنجزات الاقتصادية ، وكان هذا طبيعيا ، فلم يكن التفكير في التغيير الاجتماعي مجرد رد فعل للرأسمالية ولا رد فعل للرأسمالية في الأساس ، وانما كان نتيجة للوعي الاجتماعي الذي تشكل من خلال الحركة الوطنية المعادية للاستعمار ، من خلال اعتبارات المعركة الوطنية والتنمية الاقتصادية . ومن ثم كان لا بد ان تنحصر عن الثورة فئات واقسام اجتماعية لم تعد تقبل بالتطور الى الاشتراكية ، ولو بعد اجل طويل . كذلك لم يكن البدء في العمل الاجتماعي مرسوما طبقا لوعي مسبق مستند الى النظرية الاشتراكية وانما كانت الممارسة اسبق من النظرية . ومن خلال النضال العملي ومن صميم الممارسة اليومية ، ومن طريق منهج التجربة والخطا ، اخذ الوعي يتكامل . وكان هذا طبيعيا ايضا ، فقد جرى التحول الى منهج الاشتراكية العلمية والقادة الثوريون في قمة السلطة ومن ثم

طفت اسبقية حركة الدولة من اعلى على حركة الجماهير من اسفل ونمت روح التخوف من حركة الجماهير .

وعندما بدأت الحقبة النفطية في السبعينات ، اتبعت الرأسمالية في استعادة سيادتها اسلوب الانقلاب البطيء ، وعندما بدا الجو مواتيا في اعقاب حرب ١٩٧٣ ، اعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادي ، فجيء الى السلطة الاقتصادية والسياسية بممثلي الرأسمالية الكبيرة التي اعادت تشكيل نفسها ، من جديد ، لكنها تخدعت في الأنشطة الاقتصادية الطفيلية . وبالدعم المباشر من رأس المال العربي والعالمي نمت الرأسمالية الطفيلية بسرعة واحكمت قبضتها على مصر . ومثلما استلعت رأس المال العالمي وفتحت له ابواب مصر ، لم يكن غريبا عليها ان توقع اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع اسرائيل . وغلت مصر نموذجاً للتبعية من جديد . وخبا النموذج الذي كان يمكن ان يهدي العرب الى طريق التقدم .

### ازدياد اندماج الاقتصاد العربي في الرأسمالية العالمية

خاض العرب في السبعينات معارك حاسمة من اجل استكمال تحرير مواردهم الطبيعية وفي مقدمتها النفط ، ومن اجل اعادة النظر في تقسيم العمل الدولي المفروض عليهم من قبل العالم الرأسمالي ، فلم يكن بيد الشركات الوطنية للنفط حتى عام ١٩٧٠ سوى ٣٪ من مجموع النفط المستخرج في الاقطار العربية المنتجة الى منظمة الدول المصدرة للنفط . ولذلك فان هذه الاقطار عمدت بعد رفع اسعار النفط من جانبها الى استكمال تحريره . وتدقت عليها عوائد النفط التي كان الكل يتوقع منها الخير كله . لكن الموارد المالية الضخمة المتجمعة في ايدي الاقطار العربية النفطية ، وطبقاتها الحاكمة لا تضمن بذاتها وبصورة تلقائية تقدم المجتمع العربي، بل اكثر من ذلك فان التاريخ يعرف عدداً غير قليل من الحالات التي قاد فيها مثل هذا التركيز في الثروات الى ركود اقتصادي داخلي وإلى نزعة اجتماعية محافظة ، وتحول فيها تراكم الثروات في مظهره الخارجي الى روح عدوانية .

والواقع انه عندما يتصرف المجتمع بموارد مادية ضخمة فإنه يواجه مسألتين ملحتين هما :

اولا - الاستخدام الكفء لهذه الموارد وثانيا - التوزيع العادل لثمراتها .  
ان اغلب الموارد التي تدفقت على الدول النفطية قد استُخدمت بالفعل في مشروعات ضخمة للتنمية الاقتصادية . وادى هذا الخط الطموح من التنمية الى توسع الدولة في التصدي للنشاط الاقتصادي .

غير ان هذا الخط يعتمد في الواقع على دور الشركات المتعددة الجنسية التي تستغل ببراعة حاجة الدول العربية الى التصنيع الحديث ، والتكنولوجيا المتقدمة ، والاستهلاك المتزايد .

وبينما تتدخل الدولة فعلا على مستوى القرارات الاقتصادية الكبرى ، فان القرار النهائي امسا يوجد في خارج البلاد ، بأيدي مراكز التقرير في الاحتكارات دولية النشاط ، ومن ثم قامت صناعات عربية ضعيفة الارتباط باقتصادها القطري

ناهيك عن الاقتصاد القومي . وباسم سد الفجوة التكنولوجية قلعت صناعات تحويلية هامشية ، تتضمن مرحلة واحدة او مرحلتين على الاكثر من مراحل التحويل ، سواء بالاستناد الى خامات معدنية او زراعية محلية . او تتضمن عملية التحويل في نهاية المطاف لانتاج سلع استهلاكية معمرة استنادا الى قطع او اجزاء مصنوعة في الخارج . ومن ثم ازداد ارتباط الاقتصاد العربي وانماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

ان الخط الحالي للتنمية العربية عبر التكامل المتزايد مع السوق الرأسمالية من شأنه ان يقيي الاقتصاد العربي في مجموعه اقتصادا تابعا ، مندمجا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

وهذه التبعة الجديدة ، التي ما زالت تقوم على تصدير الخامات واستيراد المصنوعات مربوطة بهيكل جديد ومحكم كل الاحكام من العلاقات بين البلدان العربية والاحتكارات الدولية .

ومع استمرار هذا الخط الخطير للتنمية ، تتراجع اهمية الزراعة ، ويزداد حجم الفجوة الغذائية ، ويزداد اعتماد الوطن العربي على العالم الخارجي في استهلاك الغذاء وذلك بدلا من ان تؤدي التنمية الى تطوير الزراعة التي تخلق الصناعة التي تنمي الزراعة وتقودها . وفي الوقت نفسه ينكشف الامن النفطي للعرب ، باستنزافه وعدم الاستخدام الكفء لموائده . فانه بالاستناد الى بيروقراطية الدولة ، يتحول النفط العربي الى اوراق وقود كتابية في دفاتر السوق الرأسمالية العالمية ، ويتلقى العرب الفوائد او الارباح - وهي دخول اقرب في طبيعتها الى الربح . واصبح للعرب في عام ١٩٧٩ استثمارات تبلغ ٤٩ مليار دولار في الولايات المتحدة وحلها ، منها ١٦ مليار في اذون وشهادات الخزنة الاميركية و ١٢ مليارا في سندات الحكومة الاميركية ، و ١٥ مليارا ودائع في البنوك الاميركية ، و ١٩ مليارا في صورة اسهم خاصة و ٢٩ مليارا في سندات خاصة ، بالإضافة الى ٣٥٤ مليون دولار في استثمارات مباشرة . والى جانب ذلك فان للعرب ودائع في الفروع الخارجية للمصارف الاميركية تبلغ ٣٣ مليار دولار . واصبح بلد مثل ابو ظبي من اكبر المساهمين في شركة الطيران الاميركية ( تي دبليو ايه ) بل واكبر مساهم في شركة الطيران الاميركية ( ايسترن إير ) لا تسبقه في ذلك سوى اسرة روكفلر .

وطبيعي ان يكون من شان الاستثمارات العربية في السوق المالية العالمية ان تضعف الحاجة لدى الدول العربية النفطية الى التكامل العربي . وامام ضخامة المصالح المتزايدة للدول العربية والمتشابكة مع الدول الصناعية ، يجنح المحافظون من الحكام الى تكريس اوضاع التبعة بما تحمله من تجديد للتخلف وادامة للتجزئة . ان وزير مالية البحرين يعلن لجهة مالية اميركية هي ( The Institutional Investor ) في عددها الصادر في شهر اغسطس / من العام الحالي انه :

« لا توجد امكانية حقيقية لان ينفصل الاستثمار العربي او ان تفصل الجملة المالية العربية نفسها عن الولايات المتحدة والوضع المالي في بقية العالم . نحن مضطرون للاستمرار في استيراد التكنولوجيا والسلع المصنوعة والاستمرار في الاحتفاظ بعلاقة

معينة مع الدولار ، العملة الاحتياطية التي لا يمكن ان تحل محلها عملة اخرى .  
ويضيف الرجل المسؤول قائلا انه « يوجد تطور ثقافي لا مفر منه حيال الغرب ، وبعد  
فاننا لسنا الباتيا ، وبسبب العلاقات التاريخية والاقتصادية فان ما يحدث في اوروبا  
والولايات المتحدة ، وبخاصة اذا ما حدث شيء سيء للدولار ، فلسوف ينعكس  
علينا » .

مثل هذه التصريحات غنية عن اي تعليق ، لكننا نقول ان العالم العربي وقد  
ازداد اندماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، مهدد ايضا بخطر التحول من اقتصاد  
انتاجي - ولو في حدود الاستخراج - الى اقتصاد ريعي تلعب فيه العوائد المالية من  
النفط ثم العوائد المالية من العوائد المالية النفطية ، الدور الحاسم الذي يحتله النفط  
حاليا في حياة العرب . وعندئذ قد تتحول المزارع الحديثة والمصانع الكبرى والمطارات  
الواسعة والفنادق الفخمة والقصور الضخمة الى اطلال عصرية او شبه اطلال .

### خاتمة

هذه الصورة القائمة للاقطار العربية في مجموعها هي التي تكمن في خلفية الازمة  
التي تمر بها الثورة العربية منذ الهزيمة العسكرية في عام ١٩٦٧ حتى اليوم ، وانما  
نستطيع ان نقرب ساعمة التفلب على هذه الازمة ، اذا ما وضعنا في الاعتبار الحقائق  
التالية :

اولا - زيادة سيطرة البلدان العربية على مواردها الطبيعية ، واستحواذها على  
موارد مالية هائلة واقدامها على تطوير هياكلها الاقتصادية القديمة ، وانتقال مراكز  
القرار فيها الى الداخل باضطراد ، وذلك كله مبعث لوعي عربي متزايد .

ثانيا - فرع الرأسمالية المالية ، منذ نهاية السبعينات ، من تطوع الدول العربية  
مع الدول النامية الى اعادة هيكلة علاقاتها الاقتصادية الدولية ومن ثم سمي الرأسمالية  
العالمية الى تفتيت وحدة البلدان العربية خوفا من قوتها الاحتمالية اذا ما توحدت  
كلمتها اقتصاديا او عسكريا او سياسيا .

ثالثا - التمييز داخل اغلب الاقطار العربية بين الحكومات والشعوب ، فاما تكن  
مواقف الحكومات ( او اغلبها ) ، فان الارادة السياسية القومية للشعوب العربية هي  
الحاسمة . وهذه الارادة واضحة تماما في الاصرار على وضع حد لعمليات الارتداد عن  
طريق التطور الى الاشتراكية . ومهما يطل ليل الردة ، فلا بد من عودة الشعوب العربية  
عاجلا الى طريق التطور اللارأسمالي على صعوبة دروبه والا فان الثورة الاشتراكية  
سوف تدخل الوطن العربي مستقبلا من اوسع ابوابه .

عن «دراسات عربية» عدد ٢ - ١٩٨٠

## البعد الحضاري للناصرية (١)

د. اسماعيل صبري عبدالله

(١)

ثلاثة مفاهيم يجمع بينها سؤال واحد : الناصرية ، النظام المالي الجديد ، الحضارة . ودون ادعاء تعريفها جميعا تعريفا دقيقا ، او جامعا مانعا كما كان الفلاسفة العرب يشترطون في التعريف ، نبدا بمحاولة فهم لكل منها على الاقل في اطار ما تكتب فيه . وعلى هذا فاننا نرى في **الناصرية** قبل كل شيء ممارسة سياسية تحكمها اهداف ومثل عليا كما انها تفرز من وقت لآخر وثائق تاصيلية ، معرضة عن بناء مذهب متكامل (١) . ولهذا الفهم لطبيعة الناصرية اهمية خاصة في نظرنا الا وهي كونها غير حبيسة لنصوص تأثرت بظروف صياغتها وقد يتقادم بعضها في بعض اجزائه على الاقل ، في حين ان المناسة تتحمل غالبا امكان القراءة الجديدة في ضوء ظروف قد تغيرت بنية الاهتمام بها في التعامل مع الواقع الجديد . وهذا كله لان تلك الممارسة لم تكن في جوهرها آتية خالصة بل كان يحكمها ويحركها دائما اهداف ومثل عليا لها طابع الاستقرار وطول البقاء .

**اما الخطوة لاقامة نظام عالمي جديد** فان دلالتها العميقة التي تستحق ثمن النضال هي استكمال التحرر الاقتصادي والحضاري *La décolonisation économique et culturelle* للأغلبية العظمى من البشرية . ذلك ان النظام العالمي القائم ليس الا وليدا لنمو الرأسمالية الغربية وتطورها ، وهو بالتالي يحمل بصماتها ويعكس وصماتها . فحتى ظهور الرأسمالية وانتشارها لم يكن هناك نظام عالمي اصلا . وتولى الغرب الرأسمالي لأول مرة في تاريخ البشرية توحيد الكرة الارضية في ظل نظام اقتصادي - اجتماعي واحد من خلال الحركة الاستعمارية التي قسمت السيطرة على اقطار الأرض بين الدول الاستعمارية كبراها وصغراها . وكان من طبيعة الاشياء ان يتم ذلك التوحيد لصالح من فرضوه . وكل دعاوى نشر المسيحية بين الوثنيين او نشر الحضارة العقلانية بين شعوب همجية تحكمها الشعوذة، او نشر السلام بين قبائل لا تكف عن القتال او حتى مقاومة تجارة الرقيق .. لم تكن

(\*) بحث شارك به الكاتب في ندوة « الناصرية والنظام المالي الجديد » - باريس ١٩٨٠/١٠/١ و ١٩٨٠/١١/١

(١) *Doctrine* ونستشهد على ذلك بان اهم وثائق الناصرية التاصيلية وهو ميثاق العمل الوطني

الصادر في يونيو ١٩٦٧ كان يفترض رسميا المراجعة بعد عشر سنوات .

كلها الاغطاء ايدولوجيا شغافا لا يكاد يخفي شيئا من المطامع الحقيقية للفرقة الفاتحين: نهب التروات الطبيعية والبشرية للشعوب المغلوبة وربطها بعجلة الراسمالية يربط دائم من التنمية والاستغلال . وبهنا في هذا المقام ان نضيف ان تلك الدعاوى التي كان الغرب يتمسح بها لتبرير حركة الاستعمار ، كانت بذاتها مخفية نفوح منها رائحة العنصرية او بالقدر الادنى التمرکز الذاتي الغربي *Ethnocentrisme occidental* . فهي جميعا تقوم على فرضية ان ما يراه الغرب صوابا هو وحده الصواب ، وان رسالة الغرب الحضارية هي فرض هذا الصواب على بقية شعوب العالم التي قصرت عن ان تدركه بنفسها . وناضلت الشعوب المهورة ضد الاستعمار . وكان من الطبيعي ان يتركز نضالها على مظاهره واشكاله الفارقة او المموسة : الحكم الاجنبي المباشر ، قوات الاحتلال ... الخ . وهكذا نجحت هذه الشعوب في حوالي عشرين عاما ( ما بين الدعوة لتصفية الاستعمار الصادرة في يانديونج في ابريل ١٩٥٥ وبين استقلال موزمبيق في مايو ١٩٧٥ ) في القضاء على الاستعمار بأشكاله التقليدية بحيث لم يبق منه الا عمليا الا الاستعمار الاستيطاني في فلسطين والطرف الجنوبي من افريقيا . ولكن الاستقلال السياسي لم يحمل بذاته الاستقلال الاقتصادي ولا العدل الاجتماعي ولا التحرر الحضاري . ذلك ان الراسمالية العالمية كانت قد نجحت في نسج شبكة كثيفة من الروابط الظاهرة والخفية حول الدول المستقلة حديثا . وبالرغم مما اصاب الراسمالية في اوروبا ، مهددا الاول ، بانتصار الثورة في روسيا القيصرية ثم ما تلا ذلك من ظهور المجموعة الاشتراكية ، فان النظام العالمي ما زال يحكم قبضته بفضل مجموعة من ابنية السلطة *Structures de pouvoir* تجمعت تاريخيا في « القلب » *Centre* من هذا النظام ( الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان وكندا ) من شأنها ان تبقي « النخوم » *Périphérie* في حالة تبعية واستغلال : فالقلب يملك القوة العسكرية والسبق الاقتصادي والسيطرة المالية والتقدم التكنولوجي ... ويملك فيما وراء ذلك الاحتكار الفعلي لوسائل الاتصال والاعلام : وكالات الانباء العالمية الاربع ، الجزء الاكبر من الانتاج السينمائي الموزع في العالم الثالث ، برامج التلفزيون ، الارسل التلفزيوني من طريق الاقمار الصناعية ، الدور المهيمن والمؤثر للجامعات ومراكز البحث العلمي الخ . مما ينفذ الى عقل الناس ووجدانهم ويشكل اذواقهم وسلوكهم وطرق تفكيرهم في اتجاه واحد هو الامحاج بالحضارة الغربية والتلف على محاكاتها في كل شيء .

وهكذا نصل الى مفهوم الحضارة *Culture* . ونحن لا نقصر هذا التعبير على الانتاج الفكري والفني الرفيع الذي يفهم احيانا من الملفظ الفرنسي . فلدنا في اللغة العربية كلمة ثقافة تؤدي هذا المعنى المتميز . انها تستخدم الحضارة استخداما قريبا من ذلك الذي يمارسه علماء الاجتماع والانتروبولوجيا الامريكيون . فهو عنوانا يشمل الى جانب الانتاج الفكري والفني الرفيع ، نظم القيم *Systemes des valeurs* والعمادات والتقاليد التي تحكم السلوك الفردي والاجتماعي والفنون الشعبية والنظرة الفلسفية للكون والمجتمع والفرد . وبهذا الفهم لا بد من التسليم بواقف التعدد الحضاري . فالى جانب ما هو معرفة انسانية عامة ( مثل العلوم الرياضية والطبيعية )

تتميز البشرية بتعدد حضاراتها ، والقضية ليست قضية تاريخية بمعنى انه كانت هناك حضارة صينية واخرى هندية ثالثة عربية . الخ . ولكنها قضية حالية ومستقبلية كذلك ، اذ انه لا بد من التمييز بين حضارات انقرضت تملأ وحضارات حية بحياة الشعوب التي تتمسك بها . كما انه يتعين ان نفصل بين وجود الحضارة وبين انجازاتها ذات الدلالة العالية . فالحضارة الواحدة تعرف عهودا زاهية واخرى اقل غنى . وايا كانت الاسباب التي تهبط بما تقدمه حضارة ما من عطاء لابنائها ولل البشرية عامة في فترة تاريخية ما ، فان مثل هذه الازمة لا تعني ضرورة عجز تلك الحضارة حاليا ومستقبلا عن التجدد واستئناف العطاء . واذا اخذنا المنطق المعتمد في التأريخ لاوروبا حتى عهد قريب يقال ان تلك القارة عرفت حضارة زاهية على ابدي الاغريق ، انتشرت في العالم المعروف آنذاك على يد الرومان ثم دخلت في العصور المظلمة (القرون الوسطى) لتولد من جديد في عصر النهضة . ودون ان تنبئ هذا المنطق - ولستنا في حاجة الى تنبيه - تقول ان كل حضارة لم تنلش تماما ، تحتفظ بالضرورة بمكانة النهضة والتجديد . وواضح ان هذه المقاربة *approche* تتنافى تماما مع امرين . الامر الاول هو القول بتفوق احدى الحضارات بشكل مطلق على غيرها من الحضارات ، وهو امر ما زال شائعا في الغرب . والامر الثاني ، هو توهم ان تقدم الشعوب غير الغربية رهن بسلخ جلد لها الحضاري وارتداء ثياب الحضارة الغربية على جسد مشخ .

وهذا الفهم للامور يلقي ضوءا جديدا على مفهومي التخلف والتنمية . فالتخلف ليس مجرد تاخر زمني . فعلى العكس مما توحى نظريات التنمية الغربية التي سادت الفكر الاقتصادي والاجتماعي الى عهد قريب ، لم تقف الامم يوما عند خط البدء في ميدان سباق ثم جرت عند اشارة البدء فوصل البعض منها الى نهاية الشوط ، وتعثر البعض الآخر في الطريق في حين كانت غاية جهد الاغلبية خطوات معدودات . ومثل هذا التفكير « ايدولوجي » بأسوأ معاني الكلمة . فهو من ناحية يفتح الباب امام تفسيرات للتخلف لا سند لها في العلم او العقل : اسباب جغرافية ( الحر بورث الكسل ) او دينية ( الاسلام يعلم التواكل ) او عنصرية ( تفاوت القدرات المتواردة من شعب الى آخر ) ووقائع التاريخ تكذب هذا كله . فقد ازدهرت حضارات رفيعة الشأن في مناطق مدارية وشبه مدارية ، ولم يمنع الحر المصريين من بناء الاهرام قديما والسد العالي باسوان حديثا . وفي ظل الاسلام تمت حضارة رائدة انجزت في ميادين العلم والفلسفة والادب والفن ما اثيرى البشرية في مجموعها . اما التفكير العنصري فلا يستحق حتى مجرد الرد عليه . وتكتفي بان نقول لاصدقائنا في الغرب بشيء من التواضع ، ان حضارتكم العظيمة ذات النجرات الهائلة لا يتجاوز عمرها قرونا خمسة وعلى مرمى البصر منكم حضارة عمرها يتجاوز خمسة آلاف عام ، ان جاز ان اشير الى مصر . ومن ناحية اخرى يهدف هذا التفكير الى ابراء الغرب من مسؤولية التخلف في البلدان التي استعمرها ، احيانا لعدة قرون . والامر الثابت لتاريخها هو اتنا في العالم الثالث لم تترك وشائنا ثم قصرت همتنا عن التجدد والتقدم . بل ان



بلداتنا خضعت للاحتلال العسكري والقهر السياسي والنهب الاقتصادي والكتب الحضاري لسنين طويلة . وليس التخلف بالمعنى العلمي الدقيق الا ثمرة ذلك كله . فحتى اذا اقتصرنا ابتداء على الجانب الاقتصادي وحده لوجدنا ان المستعمر قد شكل اقتصادات المستعمرات على النحو الذي يخلط مصالحه ، ليس فقط بامتصاص جزء هام من الفائض الاقتصادي *Le surplus économi-pue* الذي يحققه كل بلد ، ولكن ايضا - وهذا هو الاهم - اعادة تشكيل بنية البلد الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يضمن ان تظل مصدرا لمواد اولية معينة وسوقا لمنتجات المستعمر الصناعية . واستاذن في ان اضرب هنا مثلا عن مصر ، لا لانني اعرف عن بلدي اكثر مما اعرف عن البلدان الاخرى وانما لان المثل بذاته يكاد ان يكون نموذجيا في التدليل على ما تقدم من حجج . لقد عرفت مصر في عهد محمد علي - وقبل اليابان بأربعين سنة - محاولة « للحاق » بالدول المتقدمة بتطوير الزراعة والبدء في التصنيع وتحسين مستوى التعليم احرزت نتائج جيدة بدأ اثرها ينتشر في اقطار عربية اخرى . وباساليب ووسائل ذلك العصر اتجهت التجربة نحو اقامة دولة عربية كبيرة تضم مصر وسوريا وفلسطين ولبنان والحجاز والسودان الشمالي . ولكن الدول الاوروبية الاستعمارية لم تكن لتقبل ان يحل محل الرجل المريض ( الدولة العثمانية ) التي كانت تتنازع اشلاؤه ، دولة عربية حديثة قوية تصد الاستعمار ( بدليل انتهاء الحملة الفرنسية بالانسحاب وهزيمة بريطانيا حين حاولت غزو مصر بعد ذلك ) . ولذلك اجتمعت كلمتها على ضرب هذه التجربة وسحقها عسكريا . وانتهى الامر بالاحتلال البريطاني لمصر . فماذا فعل البريطانيون بالمستعمرة الجديدة ؟ لقد اجهزوا على البقية الباقية من محاولة التصنيع ، وصغروا القطاع المملوك للدولة وفرضوا على مصر التخصص في زراعة القطن لتزويد مصانعهم بالاقطان طويلة التيلة . ولتحقيق ذلك تولوا تنمية كل ما له صلة بالقطن : نظام الري والصرف ، شبكة سكك حديدية لنقل القطن الى ميناء التصدير ، جهاز مصرفي حديث لتمويل المحصول ، بورصة متقدمة في الاسكندرية ، معهد لبحوث القطن ... الخ . وكان تركيز الموارد على القطن وما يتصل به يعني اهمال القطاعات الاخرى في الاقتصاد القومي . وهكذا يتضح ما نعينه حين نقول ان التخلف في حقيقته الاقتصادية تنمية مشوهة متوجهة نحو الخارج *extra - verti* غير متوازنة وعاجزة عن الوفاء باحتياجات الجماهير لانها في خدمة اقتصاد اجنبي . ولكن الاقتصاد لا يعيش في فراغ ، بل لا بد له من اطار اجتماعي وسياسي . وهكذا تقرر في ظل الحكم البريطاني مبدا الملكية الفردية للأرض لأول مرة في تاريخ مصر الطويل . وعملت سلطة الاحتلال على تكوين ودعم طبقة كبار الملاك التي كان النظام الملكي التعبير السياسي عن مصالحها . وكان من الضروري ايضا لاستكمال روابط التنمية والاستغلال من حملة حضارية تهدف عزل مصر عن بقية الوطن العربي وصلت الى حد الدعوة لاستعمال اللغة العامية بدل العربية الفصيحة ، وفي صورة اكثر ذكاء لمب البعض لعبة « حضارة البحر المتوسط » ضد مفهوم الحضارة العربية لان ذلك يربط مصر بمجلة أوروبا بقدر ما يقطع وشائج قومية حقيقية . واذا تركنا المثال لنعود

للاصل العام تكرر ان « التخلف » كتشخيص للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية لبلدان العالم الثالث هو المحصلة التاريخية لارتباط تلك البلدان بالسيطرة الاستعمارية . وما نود ان نضيفه الان هو ان الاستقلال السياسي لا يكفي بذاته لتحرير بلداننا من سيطرة القلب من النظام العالمي . بل ان استقرار مفهوم خاطيء عن التنمية يقصرها على الجانب الاقتصادي وحده ويجعل تحقيقها مرهونا بمعونات الغرب ، ويضع لها هدفا تقليد القرب ، ان استقرار مثل هذا المفهوم من شأنه ان يبني على علاقات التنمية والاستغلال . وباسم التنمية تتسابق الحكومات على الشركات متعددة الجنسية صاحبة الاموال والتكنولوجيا وتفتح لها باراتها ابواب السيطرة على الاقتصاد الوطني . وتتهم ان التقدم يعني التفرين Occidentalisation ولا شيء غير ذلك فتستورد أنماط الاستهلاك الغربي وتبذل مواردها فيما لا غناء فيه . وينفس الوهم تنظر « النخب » Les élites الحاكمة بتعال الى الحضارة القومية وتسخر من قيمها .

ان التنمية الحقّة تقوم على الاعتماد على النفس ، أي الاعتماد على الجماهير بقدراتها الخلاقة وطاقتها الكبيرة . وهذا بدوره يقتضي الفهم العميق للحضارة الوطنية واعلاء شأن قيمها الايجابية واستخدامها في حفر المواطنين على بذل الجهد والتضحية من اجل التقدم ، واسترداد الثقة بالنفس . وبعبارة اخرى ، التنمية هي في التحليل الاخير قدرة المجتمع الذاتية على التجدد . وهذه القدرة لا تنفصل بآية حال عن التمسك بالشخصية الحضارية المتميزة . ان التقدم في بلداننا عماده القدرة على الموازنة الخلاقة بين الأصالة والتجديد L'authenticité et le renouveau اذا جاز لي استخدام هذه الصياغة التي صكها جاك برك . ومن هنا كان تعريفنا للتنمية بأنها عملية تحرر اقتصادي وحضاري تتم اساسا - كما تم التحرر السياسي - في مواجهة مع القوى المسيطرة على النظام العالمي وليس في تعاون معها كما يتوهم البعض حتى الان . وذلك المواجهة لا تعني القطيعة التامة . وانما تعني ضرورة اقامة نظام عالمي جديد يبنى على التسليم بتمدد الحضارات وتكاثرها والاخصاب المتبادل بينها ، وعلى تصفية روابط التبعية والاستغلال التي تحكم النظام العالمي القائم . وبغير هذا المعنى ليس من جدوى للحديث عن نظام عالمي جديد .

لقد ظهرت الدعوة لاقامة « نظام اقتصادي دولي جديد » في لغة السياسة والدبلوماسية لأول مرة في المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر في خريف ١٩٧٣ ، أي بعد رحيل جمال عبد الناصر بثلاث سنوات . وتكفلت الدراسات والأبحاث والمناقشات التي جرت خلال بقية السبعينات بتحديد اوضح للقضية ، فالمطلوب نظام عالمي وليس مجرد نظام دولي ( أي يحكم العلاقات بين الدول ) لان النظام الدولي لا يمكن ان يكون عادلا بدون أحداث تغييرات جوهرية في داخل الدول المكونة للمجموعات الدولية . وهو لا يقتصر على القضايا الاقتصادية - رغم الحاج بعضها - وانما يشمل الجوانب الاجتماعية والحضارية . واذا كانت الممارسات الدولية ما زالت مختلفة في هذا الشأن ، فان السنوات الست الماضية شهدت ثورة حقيقية في الفكر

التنموي جعلت المشتغلين بها يطرحون القضية بإبعادها المختلفة وليس البعد الحضاري أقلها شأنًا . لذلك قد يبدو غريبًا أن تقرر الناصرية بممارسات وانشطة برزت بعد موت عبد الناصر بعدة سنوات . ولكن أولئك الذين عرفوا الناصرية في ديناميكتها وحرصها على أهدافها ومثلها العليا ، ودرسوا عن كتب التطورات الفكرية المعاصرة ، يوسمهم أن يضعوا أيديهم على الصلة التي تبدو مفتقدة للوهلة الأولى .

وما دام حديثي يهتم في الأساس بالبعد الحضاري ، فإن خير استهلال له هو محاولة فهم الموقف الحضاري لعبد الناصر . وفي هذا الشأن لا بد من التأكيد على ظاهرتين :

**الظاهرة الأولى :** كان عبد الناصر بلا شك أقل حاكم في العالم الثالث اغترابًا *alienation* أو تغربًا *occidentalisation* فالرجل من أسرة متواضعة من صعيد مصر تلقى تعليمه كله في المدارس المصرية وعاش حتى وصوله إلى السلطة في بيئة مصرية خالصة لا صلة له بالمجتمع الخليط *cosmopolite* من الأجانب والثرياء المصريين الذي صورته لورانس داربل في رباعية الاسكندرية الشهيرة ابداع تصوير . والتحاقه بالجيش لم يهيء له فرصة السفر لاتمام دراسته في أوروبا . وهو خلال الثمانية عشر عامًا التي أمضاها في الحكم لم يزر أي دولة غربية ، ناهيك عن قضاء اجازة بها (٢) وهو لم يرتبط بصداقات شخصية مع رجال دولة من الغرب ، وإنما حرص على علاقات شخصية وثيقة مع نهرو وتيتو وشو أن لاي . وعلى العكس كانت زيارته لاقطار عربية ولبلدان افريقية وللهند ويوغسلافيا . وكان ضيوفه المفضلون - من خارج الوطن العربي - قادة افريقيا وآسيا . ولم يكن ذلك ليعني بأي حال من الأحوال الانغلاق الفكري . فالرجل كان قارئًا نهما يريد أن يعرف كل شيء ويحرص على أن يلم بمجريات الأمور في الدول الغربية ويتابع صحافتها وما يصدر فيها من كتب هامة . ولكن أهمية هذه الخلفية هي أنه لم يكن مهوورًا بحضارة الغرب انهيارًا اعمى ، ولم يكن مفتونًا بنمط الحياة والاستهلاك الشائع في الغرب . وعلى العكس كان مؤمنًا إيمانًا عميقًا بإمكانات الشعوب التي قهرها الاستعمار في احياء حضارتها وبناء نفسها بنفسها . كان حريصًا على تربية الخبرة الوطنية ، وإتاحة الفرصة أمام المصريين ليتدربوا من خلال حمل المسؤولية ولا يلجأ إلى الخبرة الأجنبية إلا في أضيق الحدود . ومن هذا المنطلق ايضا كان حرصه على الاعتماد على الموارد الذاتية وتأميم الشركات الأجنبية وإعادة توزيع الملكية والدخل القومي وتوسيع قاعدة التعليم وتحرير المرأة . كانت قناعته كاملة بأنه لا بد من لبس الجواهر الذي يتضلعف باحساسها بالثقة بنفسها وإدراكها أنها تعمل لمصلحتها ومصلحة أجيالها القادمة وليس في خدمة أجنبي دخيل أو مصري مستغل ، والارتفاع المستمر بمستواها التعليمي وحالتها المعيشية ووعيها السياسي .

**الظاهرة الثانية :** هي الاختيار العربي الحاسم . فحين وصل عبد الناصر إلى

(٢) باستثناء اليونان ( وهي ليست النموذج العربي الكمال ) وكذلك رحلته إلى نيويورك التي انصرفت على الاشتراك في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ودارت أيامًا متعددة .

السلطة كانت روابط مصر العربية - باستثناء عضوية جامعة الدول العربية - روابط حضارية في الأساس . ولكن الطبقات الحاكمة قبله كانت عاجزة عن تصور وضع مصر العربي وتراوحت مواقفها بين التعالي على هذه الاقطار البدوية او المستعمرة التي تبدو اشد تخلفا من مصر والاعتقاد بان مستقبل مصر مع اوربوا على نسق ما فعل اتاتورك بتركيا ، ومن ثم التخاصي عن المطامع الصهيونية (٣) وبين النظر الى الاقطار العربية المجاورة كمنطقة نفوذ للطبقات الحاكمة المصرية (٤) . وعلى العكس طرح عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة منذ ١٩٥٣ اهمية الدائرة العربية لضمان استقلال مصر وباسم مسئوليات مصر ثم يتبلور لديه بسرعة ادراك ان الامة العربية - رغم واقع التجزئة - امة واحدة وان مصر جزء منها ، هذه الامة التي كانت في ذلك الوقت اقرب الى التعبير الحضاري منها الى الواقع السياسي والتي كانت دولها كاملة الاستقلال تعد على اصابع اليد الواحدة . ولم تكن القضية في نظره قضية تضامن في النضال ضد الاستعمار والامبريالية فحسب . فهو قد مارس بفاعلية هذا التضامن مع الشعوب الافريقية بنوع خاص وشعوب العالم الثالث في مجموعها ، ولكنها كانت قضية انتماء قومي . ولتقدير الدور الحقيقي لعبد الناصر في استعادة مصر لوجهها العربي لا بد من الاشارة الى ان قلة قليلة من المثقفين المصريين كانت لهم اهتمامات حقيقية بالامة العربية وان الفكر الغالب بينهم كان يتجه نحو اوربوا والغرب .

هنا من الرجل وتفكيره وشخصيته وكلها تبرز اهمية البعد الحضاري عند عبد الناصر . ففي مواجهة شعار ، « مصر يجب ان تكون قطعة من اوربوا » الذي رفعه الخديو اسماعيل ، رفع عبد الناصر قولة الحق « مصر جزء من الامة العربية » . وكان ذلك اختيارا حضاريا حاسما .

ولكن الامر لا يقف عند هذا الحد . فعبد الناصر ناضل منذ وقت مبكر من اجل تغيير النظام العالمي القائم . واذا تركنا جانب دوره في باندونج حيث كانت القضية الواردة هي النضال من اجل الاستقلال السياسي ، فاننا نجد انه اول من وضع حركة عدم الانحياز على طريق ان تكون المتحدث السياسي باسم العالم الثالث . ففي الخمسينات كان النضال الموაკب للصراع من اجل الاستقلال هو مقاومة سياسة احتواء الدول المستقلة حديثا عن طريق الاحلاف والقواعد العسكرية والتبعية للكتل الدولية الكبرى وفي القام الاول بطبيعة الحال التبعية للمستعمرين السابقين او لقيادتهم الجديدة المتمثلة في الولايات المتحدة الامريكية . ولكن ما ان نشطت حركة عدم الانحياز وزادت عضويتها وعملت مؤتمرها الاول في بلغراد في خريف ١٩٦١ حتى بادى عبد الناصر بطرح قضية استقلال الاقتصادي والعلاقات غير المتكافئة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث ، قال عبد الناصر في ذلك المؤتمر :

(٣) بالرغم من ان الشعور الوطني في مصر كان الى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله ضد السيطرة البريطانية والهجرة الصهيونية ، اغضت السلطات المصرية اعينها من جميع التبرعات في مصر من اليهود وغير اليهود لبناء كيروز في فلسطين . وفي ١٩٤٧ هارض اسماعيل صديقي ممثل الرأسمالية الكبيرة دخول مصر الحرب الى جانب حرب فلسطين .

(٤) كنموذج لم طرح الطبقات الحاكمة قضية وحدة مصر والسودان على اساس انهما قطران مريبان ، واقما بتنها على وحدة وادي النيل نظرا لمصالح مصر في مياه النيل .

« انه من المحتم الان اتاحة اكبر فرصة للتقدم امام الشعوب التي لم تستكمل نموها الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي لنا ان نذكر انه لا يمكن ان يكون هناك استقرار في عالم تتفاوت فيه مستويات الحياة بين الشعوب على هذا النحو الفاضح الذي نراه الان . ومع اني لا اريد ان اثير احقادا قديمة ، فان التقدم الصناعي على سبيل المثال في عدد كبير من بلدان اوربوا كان قائما على الثروات التي جرى نهبا بطريقة منتظمة من آسيا وافريقيا . »

وغني عن الذكر ان هذه الكلمات لم تفقد جدتها وانها صحيحة اليوم كما كانت صحيحة بالامس . والفرق الوحيد انها الان تتردد كثيرا في حين ان عبد الناصر حين قالها كان ينظر ان يوجد حاكم اخر في العالم الثالث يطرح الامور بمثل هذا الجلاء . والاهم من ذلك ان تلك الكلمة لم تبق خطابا في ملفات المؤتمر ، بل تحولت الى تحرك فعلي . فقد قرر اجتماع القمة لدول عدم الانحياز اثر هذا دعوة الدول النامية الى مؤتمر في القاهرة لبحث قضايا التنمية . واتخذ هذا المؤتمر بالفعل وانتهت اعماله بوثيقة سميت « اعلان القاهرة » في يوليو ١٩٦٢ وتضمنت تلك الوثيقة الدعوة الى العمل على عقد مؤتمر اقتصادي دولي في اطار الامم المتحدة . وقد افضت جهود دول العالم الثالث بالفعل الى انعقاد « مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية » ( الـكتاد ) UNCTAD في يوليو ١٩٦٤ . وقد انتخب رئيس الوفد المصري رئيسا للمؤتمر تقديرا لدور مصر في الدعوة له والاعداد لانعقاده . وفي هذا المؤتمر - الذي اخفق بطبيعة الحال في حل القضايا الاساسية - تجمعت « الدول النامية » في صف واحد في مواجهة الدول الصناعية وكان عدد دول العالم الثالث المشتركة في المؤتمر سبعا وسبعين . وهو الاسم الذي ما زال يطلق في دوائر الامم المتحدة « مجموعة السبعة والسبعين » ، بالرغم من ان عضويتها الان تشمل حوالي مائة وعشرين دولة . وقد لعبت مصر طوال حكم عبد الناصر دورا قياديا في حركة عدم الانحياز التي اصبحت بمثابة الحزب السياسي الذي يدافع عن قضايا العالم الثالث ، وفي « مجموعة السبعة والسبعين » التي تمثل نوعا من النقابة تضم كل دول العالم الثالث الاعضاء في الامم المتحدة حتى ولو كان لبعضها روابط بدول الغرب لا تؤهلها لعضوية حركة عدم الانحياز .

وكما هي الحال دائما كانت سياسة عبد الناصر الخارجية امتدادا طبيعيا لسياسته في الداخل . ففي البدء كان الشعور الوطني المعادي للاستعمار متمثلا في المقام الاول في التخلص من الاحتلال البريطاني وتحقيق الاستقلال السياسي الكامل . ولكن فطنة عبد الناصر السياسية جعلته يدرك مبكرا ان الاستقلال السياسي لا دلالة له ما لم يكن سبيلا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي . ولذلك فان تأميم قناة السويس لم يكن عملا انفعاليا املاه الغضب الشروع امام الطريقة المهيمنة التي سحبت بها الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي عرض تمويل بناء السد العالي . ولو كان الامر كذلك لما تمكنت الادارة المصرية من تسيير امور القناة دون ادنى صعوبة . واتما الواقع ان وضع شركة القناة ونشاطها ونفوذها كانت محل دراسة ومتابعة في مكتب عبد الناصر

منذ امد بعيد بهدف اخضاعها للسيادة المصرية . وكان نجاح تأميم قناة السويس الكامل ذا اثر عميق في مصر والوطن العربي وكل شعوب العالم الثالث . وبهنا فسي اطار هذا الحديث هذه النقطة الأخيرة . فقبل ست سنوات من تأميم القناة امنت حكومة مصدق بترول ايران وانتهى الامر بالتدخل الامريكي السافر لتصفية التأميم عمليا واغامة دكتاتورية الشاه المطلقة لتلقن الامبريالية بهذا درسا لكل الدول المستقلة حديثا حتى لا تمس مصالحها الاقتصادية . وساد بالفعل الخوف من كلمة التأميم ونجح الارهاب الامبريالي حتى كان تأميم قناة السويس فتفر مجرى التاريخ . وشيئا فشيئا غدا تأميم المصالح الاجنبية امرا مشروعا يقصره المجتمع الدولي ( بشرط التعويض ) وسجلته الامم المتحدة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي اقرته الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٧٣ . اما في مصر فقد شجع هذا النجاح على تأميم المصالح البريطانية والفرنسية ثم تدريجيا كل المصالح الاجنبية الرئيسية تحقيقا لسيادة مصر على اقتصادها . ولذلك فان المعنى الذي يبقى حيا كاسهام ناصري مستمر حتى وقتنا هذا ، بل كمعصر اساسي فسي النضال من اجل نظام عالمي جديد هو اهمية الاستقلال الاقتصادي وان مفتاحه هو سيطرة الدولة على مواردها الطبيعية وتأميم الشركات الاجنبية وان الاستثمار الاجنبي لا يقبل الا استثناء حيث تفرضه ضرورة الحصول على تكنولوجيا متقدمة ( انظر في هذا ميثاق العمل الوطني ) . والامر الثاني المميز هو ان الناصرية لم تقع في المازق الذي توجد فيه كثير من حكومات العالم الثالث حين تطالب بالعدالة في التعامل الدولي وهي لا تمارسها في الداخل . فترات الناصرية هو الربط بين اهداف الثورة الوطنية واهداف الثورة الاجتماعية او بعبارة اخرى ان الاستقلال بشقيه السياسي والاقتصادي لا يرسخ الا على اساس من العدالة الاجتماعية . ولقد تطورت في الممارسة فكرة العدالة الاجتماعية الى ان تجاوزت اساليب الإصلاح الاجتماعي واتخذت اشكالا ثورية لاعادة توزيع ملكية وسائل الانتاج واعادة توزيع الدخل . وهكذا تم تأميم الرأسمالية الكبيرة المصرية وبناء قطاع عام قوي يقود التنمية على اساس من التخطيط الشامل . اي اختارت الناصرية طريق الاشتراكية . وهكذا تبقى الناصرية حية من حيث انها تؤكد ان الطريق الوحيد امام دول العالم الثالث هو طريق الاشتراكية .

ونختتم هذا الحديث بالعودة الى البعد الحضاري . ولهذا البعد جانبان . الاول الربط بين الاستقلال الوطني والبناء الاشتراكي وتوحيد الامة العربية باعتبارها قضايا متكامل وتداخل ولا يجوز الفصل بينها . وهل ثمة اعلاء لشان البعد الحضاري اعظم من تصور الامة العربية قادرة على تحقيق هذه الاهداف من خلال تأكيد شخصيتها الحضارية وتحويلها الى تعبير سياسي في مواجهة الامبريالية وقوى التجزئة ؟ ان هذه الثقة العميقة بقدرات الامة العربية مبنية على تقييم سليم لتراثها الحضاري وتقدير سليم لامكانات التجدد الكامنة فيها . نفس الثقة التي جعلت عبد الناصر يقتنع بان ثورة بلدنا حفنة من الرجال يمكن ان تنقل الجزائر من اربع محافظات فرنسية الى دولة مستقلة بعد استعمار استيطاني دام اكثر من ١٣٠ عاما . وهي نفس الثقة بان

الشعب الفلسطيني لا بد ان يسترد حقوقه المشروعة مهما يكن من شأن قوة الصهيونية ومساندة الامبريالية لها . والجانب الآخر هو الحرص على ادخال البعد الحضاري في الاختيار الاجتماعي . فبعد الحديث عن الاشتراكية العربية وما ساق اليه من جدل غير مشمر تدخل عبد الناصر شخصيا ليقول ان الاشتراكية في الجوهر واحدة لانها دائما تهدف لتصفية استغلال الانسان للانسان ولكنها في الممارسة تتخذ اساليب وطرقا ووسائل تختلف باختلاف الواقع الذي تتم فيه التجربة الاشتراكية ومن هنا كانت دعوته « للتطبيق العربي للاشتراكية » او ما يمكن ان نسميه الطريق العربي للاشتراكية . فخصوصية الامة العربية الحضارية لا بد ان تنمكس في خصوصية قضايا الاشتراكية في الوطن العربي .

عن « دراسات عربية » عدد ٢ لـ ١٩٨٠

## عبد الناصر ودور بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية (\*)

خالد محي الدين

سيظل جمال عبد الناصر كشخصية سياسية مصرية وعربية ودولية احدى السمات الهامة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى اليوم ، وستظل مرحلة قيادته للشعب المصري والشعوب العربية ضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية موضع الدراسة المستمرة لدى الحركة الوطنية والديمقراطية الثورية لشعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، تستخرج منها الايجابيات لتكون زادا لها في مواصلة مسيرتها الثورية ، وتعرف منها السليبات حتى تستطيع ان تتلافها .

جمال عبد الناصر جندي وسياسي - جندي ولدت تجربته العسكرية في معارك فلسطين عام ١٩٤٨ وكان ابرز هذه الادوار هي قيادته لاحدى كتائب الجيش المصري عندما حوصر لواء من الجيش المصري في منطقة الفاو لاجا بواسطة الجيش الاسرائيلي ، ولقد استطاع هذا الحصار ان يصمد عدة اشهر حتى وقعت اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ وقاد فيها جمال عبد الناصر اثناء ذلك الحصار اخطر المعارك العسكرية والسياسية والنفسية طوال هذه الفترة واستطاعت هذه القوة ان تثبت ان الجندي العربي قادر على الحرب بندية تامة حتى في حالة فقدان التفوق العددي والتفوق في المعدات .

لقد اعد جمال عبد الناصر نفسه للمعارك العسكرية والسياسية التي قاد بها الجنود في عام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ثم شعب مصر والشعوب العربية معه منذ سنة ١٩٥٢ الى وفاته في سبتمبر ١٩٧٠ . لقد درس جمال عبد الناصر في كلية اركان الحرب المصرية ، وقد كان امتحان القبول بهذه الكلية هو نوع من المسابقة العامة . وكانت الدراسة باللغة الانجليزية . فالدراسة بكلية اركان الحرب العليا لا تقتصر على الموضوعات العسكرية بل تمتد الى التاريخ والسياسة الدولية ، وهنا كانت الخطوات الاولى للدراسة المتأنية لجمال عبد الناصر .

والنقطة الجوهرية للدراسة في كلية اركان الحرب العليا التي تمتد لمدة عامين هي انها تركز منذ اللحظة الاولى حتى نهايتها على ان تمكن الدارس من ان يفكر بطريقة منظمة ومرتبطة ومنهجية في كل القضايا . في كل المشكلات التي يواجهها عليه ان يدرس الموقف وقيمه ويقدر موقفه وموقف الخصم والطرق المفتوحة امامه وامام الخصم

(\*) البحث الاول في ندوة « الناصرية والنظام العالمي الجديد » - بليرس ١/٢٠ و ١/٢١ - ١٩٨٠ .



وقدرة قواه وقوات خصمه وأن يتنبأ بالخطوات التي يتوقع أن يقوم بها خصمه .  
ومع مرور الزمن بالدراسة تصبح هذه الطريقة المنهجية المنظمة المرتبة جزءا من  
التكوين الفكري للدارس ، وهذا يهدف أن يواجه الدارس بعد ذلك كل مواقفة يفكر  
هاديء ومرتب ليتخذ قرارا سليما .

لقد استفاد جمال عبد الناصر من هذه الدراسة المنهجية ليطبقها على السياسة  
بتعديلات هامة وأضاف إليها خبرتين - خبرة العمل السياسي نفسه في القوات  
المسلحة - فقد شارك عبد الناصر الذي التحقت به في ديسمبر ١٩٤٤ في كل الحركات  
السياسية في الجيش وخاصة بعد انشاء تنظيم الضباط الاحرار ، وبين الجماعات  
السياسية المختلفة من الاخوان المسلمين والماركسيين والوند ومصر الفتاة والحزب  
الوطني وكل الحركات الوطنية والديمقراطية . ولقد فهم عبد الناصر مواقف  
واتجاهات هذه القوى وابن متى يستطيع أن يتعاون ويتصادم معها .. وازدادت  
هذه الخبرة رسوخا بعد أن تواجد على قمة السلطة بناء على المعلومات والاتصالات  
التي يقوم بها ويكل الامكانيات الكبيرة التي تواجدت لديه .

والخبرة الثانية هي اطلاعه أولا بأول على كل الاحداث السياسية والاقتصادية  
العالمية - فقد كان عبد الناصر قارئاً لأهم الصحف العالمية الكبرى بنفسه . والبعض  
الآخر عن طريق الامداد له - ثم الدراسة المنظمة والمنهجية التي قام بها عبد الناصر  
لتنقيف نفسه بكل الادبيات الماركسية القديمة والجديدة حتى وفاته ، وبكل الادبيات  
الاشتراكية غير الماركسية وخاصة لحزب العمال البريطاني والهند والبلاد الاسكندنافية،  
كذلك درس بعناية كل المواضيع الخاصة بالتسليح وسباق التسلح وعلاقاتها بالسياسة  
الدولية ، ودرس الافكار الجديدة حول الماركسية ، كذلك قرأ بعناية كل الادبيات  
الخاصة بالخلاف الصيني السوفييتي ثم درس بعناية تجربة التنحية في الهند  
ويوغوسلافيا والاتحاد السوفييتي ، وكان الهدف دائما من الدراسة أن يخرج بشيء  
ايجابي حول ماذا يستطيع أن يفعله لبلده ولشعبه وامته العربية .

لقد اعد جمال عبد الناصر نفسه سياسيا وفكريا سواء قبل قيام الثورة او  
بعدها حتى يستطيع أن يقوم بهذه المهمة التاريخية التي القيت على عاتقه . ونستطيع  
بعد ذلك أن نقرر نحن الذين عشنا معه وزاملناه فترة طويلة - أن عبد الناصر فهم  
العالم الذي يعيش فيه ، وفهم المتغيرات التي حدثت في عالمنا والتوازن الذي نشأ في  
العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، وتطور هذا التوازن لصالح الشعوب  
المقهورة ولصالح القوى الجديدة وبرزها مجموعة الدول الاشتراكية .

وعندما فهم عالمه والعصر الذي يعيش فيه اتحاز بوعي لصالح الشعوب في  
نضالها ضد الاستغلال والسيطرة الأجنبية . كان عبد الناصر منحازا أولا لصالح  
شعبه ضد مستغليه واعدائه الامبريالية الامريكية والصهيونية لذلك حدد عبد الناصر  
مكانه في الصراع العالمي منحازا لشعبه ولكل الشعوب من اجل اثناء السيطرة الأجنبية  
وبناء حياة افضل لشعبه ولكل الشعوب .

اردت بعد هذه القلمة عن جمال عبد الناصر الجندي والسياسي ان اقدم في

هذه الورقة القصيرة ملامح عامة لدور عبد الناصر في العلاقات الدولية حيث ان تحديد هذا الدور يحتاج الى ما هو اضعف من ذلك حجبا واطول زمنا .

ويمكن القول ان عبد الناصر قد اعطى للعلاقات الدولية من زاوية دور العالم الثالث في الصراع الدولي قدرا من الديناميكية ما كان في مقدور غيره القيام به .

ان دور عبد الناصر الدولي قد ارتبط بأكثر فترات المجتمع الدولي توترا تحت تأثير سياسة الحرب الباردة بين المعسكرين . واذا كانت الحرب الباردة قد انتهت بعصر الانفراج الدولي او ما يحلو للبعض ان يسميه بعصر الوفاق فان لعبد الناصر دون مبالغة دورا فيما انتهت اليه الحرب الباردة ، رغم ان النتيجة لم تتحقق الا بعد وفاته بأعوام .

فالانفراج الدولي هو اتفاق العملاقين على معالجة القضايا الدولية بالطرق السلمية . وهو محصلة سلسلة من الاتصالات تمت بين موسكو وواشنطن . ولا شك ان عبد الناصر ظل يعمل من اجل هذه الفكرة ويدعو لها . فقد اعلن في الدورة رقم ١٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٠ وبالتحديد في ٢٧ سبتمبر اقتراحه بأن « تصدر الجمعية الصلوة للأمم المتحدة ، توجيهاتها بضرورة ان يجتمع الزعمان الكبيران - ايزنهاور وخروشوف - تحت علم الأمم المتحدة . اما وحدهما واما مع من ترون من الحاضرين هنا كي يضعوا تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها قواعد بدء المحاولة من جديد لحل المشاكل الدولية سلميا . وامام ما قامت به الولايات المتحدة ، من مناورات قام الرئيس عبد الناصر بموافقة الرؤساء تيتو وتكرونا وسوكرانو بسحب اقتراحه .

ولم يياس عبد الناصر رغم كل ما حدث في الأمم المتحدة . . بل على العكس اخذ في تجميع العالم الثالث وراء فكرته . . وكانت الساحة الطبيعية لعمل عبد الناصر في هذا الاتجاه هو عدم الانحياز .

فنجده يقدم لأول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز ببلجراد سنة ١٩٦١ - اقتراحا جديدا في الجلسة المغلقة التي عقدها المؤتمر وكانت قاصرة على رؤساء الدول فقط . وخلالها قدم عبد الناصر رسالة للرؤساء نصها :

لقد اتضح لنا جميعا خلال ما استمعنا اليه في هذه القاعة ان هناك اجماعا بيننا على ان المفاوضات بين الكتلتين هو الطريق الوحيد لحفظ السلام وتفادي الحرب بل لقد احسنا جميعا بالتقائنا بالرأي العام في بلادنا وفي العالم . ان الرأي العام العالمي المتمسك بكل املة في السلام يلح بضرورة البدء في هذه المفاوضات . وفي رأيي انه قد حان الوقت الذي نتمسك فيه بهذا الامل ونبحث في الوسائل العملية التي تكفل لهذا المؤتمر ان يؤدي دورا ايجابيا في سبيل الوصول اليه .

واتي اعرض عليكم ان تصدر من هذا المؤتمر دعوة للطرفين بالبدء في المفاوضات . ولكي يكون لهذه الدعوة التي تحمل فكرتنا في هذا الامر تأثيرها ، فاننا نقترح ان نوجه رسالة جماعية من هذا المؤتمر يوقعها الرؤساء الحاضرون هنا من يقع اختيار المؤتمر عليهم تأكيدا لاهتمام شعوبنا وشعوب العالم بمستقبل السلام والعرض عليه .

ولقد لمست من رؤساء الوفود الذين تبادلت الراي معهم في هذا الاقتراح ان آرائنا جميعا كانت متفقة . وكان اقتناعهم متماثلا مع اقتناعنا . ولعله من دواعي الامل ان المفاوضات وضرورتها كانت موضع تصريحات مشجعة صدرت عن كل من خروشوف وكيندي . ومن ثم فان دعوتنا لهما هي في الواقع نداء اليهما بالاسراع فيما احسننا بحق انه ضرورة حيوية يطالب بها شعباهما هما والشعوب التي يستبد بها القلق والاحساس بالخطر لتدهور الموقف الدولي . ولذلك اقترح :

— توجيه رسالة من المؤتمر الى كل من خروشوف وكيندي بالاسراع الى التفاوض بينهما من اجل سلام العالم .

— ان ينقل رسالة المؤتمر الى كل من الرئيس السوفييتي والامريكي رئيسان من بين الرؤساء الحاضرين في المؤتمر .

— وقد وافق المؤتمر بالإجماع على الاقتراحين ثم قدم جمال عبد الناصر بعد الموافقة اقتراحين يمدان بمثابة الخطوات العملية لاقتراحه وهما :

— تكليف نهرو رئيس وزراء الهند بصياغة رسالة المؤتمر وعرضها على الرؤساء للموافقة عليها .

— تشكيل وفدي المؤتمر على اساس ان يحمل رسالة الوفد الى كيندي كل من الرئيس سوكارنو رئيس اندونيسيا والرئيس موديو كيتا رئيس مالي ، وان يحمل رسالة المؤتمر الى خروشوف الرئيس نهرو رئيس وزراء الهند والرئيس تكتروما رئيس غانا .

ووافق المؤتمر بالإجماع على اقتراحات عبد الناصر وكتبت الرسالة وسافرت الوفود وجاء الرد من موسكو بالقبول ومن واشنطن بالرفض . ولم يمنع ذلك عبد الناصر من القيام بمحاولات أخرى على هذا الطريق لانهاء حالة الحرب الباردة التي كانت تهدد العالم بلخول حرب عالمية هي الانتحار الجماعي بعينه .

وقد ادرك عبد الناصر ان ايمان الشعوب ورؤساء العالم الثالث لا يكفي وحده لتحقيق الامل في سلام العالم . ولذلك اتجه الى العمل في اتجاهين كلاهما يسرع بفرض ضرورة انهاء الحرب الباردة .

وكان الاتجاه الاول هو التصدي لسياسة الاحلاف والتكتل . وقد خاض عبد الناصر واحدة من انبل معاركه الدولية واكثرها شراسة ضد الاحلاف . وكان ميدان المعركة في الشرق الاوسط حيث كانت الجهود الامريكية مركزة على فرض الاحلاف على الشرق العربي . وكان راى عبد الناصر ان الاستعمار الجديد يحاول تحقيق اهداف الاستعمار القديم بوسائل تبدو في مظهرها اكثر مسايرة لروح العصر . وفي هذا المجال اصبحت الاحلاف العسكرية موجة الى الجهات الداخلية للشعوب التي تتطلع الى الثورة على اوضاعها ولتحقيق آمالها ، وذلك اكثر منها ادوات لمواجهة العدوان الخارجي . ثم عملت دول الاستعمار الى تقطيع اوصال الشعوب باقامة قواعد عسكرية فيها تمزق وحدتها وتخلطها منطلقا للعدوان — عند الحاجة — على الاخرين مثلما حدث في تجربة السويس .

ونجح عبد الناصر في كسر سياسة الاحلاف بعد ان اتهم حلف بغداد ، وتساقطت القيادات التي كانت تعمل لحساب الاستعمار الاميركي في المنطقة . ثم تابعت بعد ذلك الاحلاف الواحدة بعد الاخرى تدخل « ثلاثة » الجمود ، او تعلق على ارفق الاعمال والنسيان .

وكان الاتجاه الثاني لعبد الناصر هو العمل الجدي على تصفية الاستعمار من العالم الثالث بوجه عام وافريقيا بوجه خاص . ولم يكن عمل عبد الناصر في هذا المجال هو مجرد فضح مخططات الاستعمار بل كان عملا حقيقيا بتقديم المساعدات المالية والعسكرية والفنية الى حركات التحرير . ورغم ضخامة الدعم الذي كان يقدمه الا انه رأى عدم الاكتفاء بالدور المنفرد في هذا المجال بل قام بدعوة الدول الافريقية الاخرى القادرة على تقديم المساعدات لتنظيم مساعداتها الى حركات التحرير . ويكفي ان نعرف ان عبد الناصر اعلن في يوم توقيع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية بوضوح انه لا يمكن توقيع ميثاق افريقي لا يفسح بين مواده مكانا لتحرير افريقيا . ولم يكن امام اللجنة التي امتدت الميثاق سوى اعداد بروتوكول عاجل حيث كان الرؤساء في الانتظار واستجابة لاصرار عبد الناصر ، وينص البروتوكول على تكوين لجنة لتحرير المستعمرات بافريقيا وان تكون احدى الهيئات الدائمة لمنظمة الوحدة ، وان تشكل لها لجنة افريقية للاشراف على جمع المساعدات ودعم حركات التحرير سواء من تقديم الاسلحة او المال او التدريب .

وقد حققت هذه الحركة موجة واسعة من الانتصارات وتحررت دولا كثيرة بافريقيا . وكانت محصلة كل هذه الجهود التي قام بها عبد الناصر تمهيد الطريق نحو تحقيق الانفراج بين العملاقتين .

وقد حرص عبد الناصر خلال عمله الدولي على اعطاء الشخصية الدولية للعالم الثالث واذا كان عبد الناصر ليس اول من دعى الى سياسة عدم الانحياز فانه كان حقا اول من حول سياسة عدم الانحياز من موقف الى سياسة ، ومن دعوة الى تيار عالمي . ويكفي ان نعرف ان فكرة جمع دول عدم الانحياز هي فكرته وانه كان وراء عقد مؤتمرات القمة لدول عدم الانحياز .

فكرة عقد اول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز خرجت من الاسكندرية في ٢٢ ابريل سنة ١٩٦١ خلال اجتماع عبد الناصر - تيتو . وانتهى الاجتماع برسالة منها الى عدد من رؤساء الدول تحمل الاقتراح ، ونصها :

« اتنا اذ نأخذ في اعتبارنا التطورات الدولية الجارية وخاصة ما توالى اخيرا من احداث تزيد من التوتر العالمي الى الدرجة التي تهدد استقلال بعض للدول وتهدد السلام العالمي ، فاننا نرى ان الحاجة تدعو الى مزيد من التنسيق والتعميم للنشاط الذي تقوم به الدول غير المنحازة التي تهدف الى تقدم العلاقات الدولية والبدء بها عن سياسة القوة والاتجاه الى تسوية بناءة ، لمشاكل والخلافات الدولية المعلقة والعمل على حماية السلام في العالم .

وبعد دراسة لهذه المشاكل فاننا نعتقد ان الوقت قد حان لرؤساء دول عدم

الانحياز لكي يجتمع اكبر عدد ممكن منهم للتشاور والتباحث في المشاكل الدولية العاجلة التي تعوق التعاون الدولي وتشكل تهديدا دائما للسلام .

واننا نرى ان اجتماعا كهذا يحسن ان يعقد في اقرب وقت ممكن على ان يتم بآية حال قبل انعقاد الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة حتى تستطيع هذه الدول ان تشارك في تلك الدورة ، وهي اكثر قدرة على العمل الفعال من اجل تحقيق السلام والاستقرار في العالم » .

وهكذا عقد المؤتمر الاول لحركة عدم الانحياز ، ولم يكن المؤتمر الاخير . فقد عقد المؤتمر الثاني لدول عدم الانحياز بالقاهرة - ١٩٦٤ ، بدعوة ايضا من جمال عبد الناصر اذ خرجت فكرة عقد مؤتمر جديد لعدم الانحياز خلال اجتماع عبد الناصر مع مسز باندرانيكا رئيسة وزراء سيلان - وقتها - في اكتوبر سنة ١٩٦٣ . وعقد المؤتمر الثاني فعلا وسط هجمة امبريالية شرسة على العالم الثالث بهدف وضع حركة عدم الانحياز في موقف متناقض مع حركة التجمع الاسيوي الافريقي . وامكن عقد المؤتمر الجديد انقاذ العمل الجماعي المستقل للعالم الثالث .

وكانت بداية التفكير في عقد مؤتمر ثالث لدول عدم الانحياز في اول مارس سنة ١٩٦٦ خلال الاتصالات التي تمت بين جمال عبد الناصر وتيتو واتفق خلالها على عقد مؤتمر جديد لعدم الانحياز في مواجهة موجة الانقلابات العسكرية التي شملت العديد من دول عدم الانحياز ، وكانت محصلة الاتصالات ان اغلب الدول ترى عدم القدرة على المساهمة في عمل دولي فعال في هذه الفترة التي تزداد الهجمة للاستعمار فسي شكل الثورة المضادة . كذلك عقد عبد الناصر اجتماعا مع تيتو في ٢٠ مايو ١٩٦٦ لدراسة محصلة الاتصالات . واستقر الرأي خلالها على حل وسط يوفق بين فكرة عقد المؤتمر وحيويتها ورفية كثير من الدول في عدم المشاركة في مؤتمرات خلال هذه الفترة . والحل كان في العودة الى المؤتمرات المحددة على مثال مؤتمر برونوي سنة ١٩٥٦ . وهكذا عقد ثلاثي من عبد الناصر وتيتو وانديرا غاندي في الهند في اكتوبر ١٩٦٦ . وجاءت بعد ذلك حرب يونيو ١٩٦٧ لتكون الاسلوب الوحيد لفرض الجمود على حركة عبد الناصر حيث كان من الواضح انه وحده هو محور كل الاتصالات ومركز الحركة في العالم الثالث . ومع ذلك فكل الذي حدث ان عبد الناصر عاد الى العمل في الدائرة الاضيق وهي عقد مؤتمرات قمة عربية لتوحيد الصف ، وبناء جبهة عربية تستطيع ان تصمد أولا في مواجهة الغزوة الاستعمارية الجديدة وتكون نقطة انطلاق ليستعيد العالم الثالث دوره من جديد ولكن الموت لم يسمح له بعواصلة المسيرة فسقط على طريق النضال قبل ان يرى صلعة الانتكاسة التي اصابت العالم الثالث بعد موته .

وهذه الجبهة العربية التي بناها عبد الناصر سنة ١٩٦٧ واعاد بناء القوات المسلحة المصرية والعربية كانت الاساس الحقيقي الذي قامت عليه معارك اكتوبر ١٩٧٣ مضانا اليها علاقات عربية دولية قوية بمجموعة الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوروبية وكل بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية مما جعل امريكا واسرائيل تواجه عزلة دولية كاملة في معارك سنة ١٩٧٣ .

## رؤية عربية للمتغيرات العالمية من منظور استراتيجي (١)

امين هويدي

(١)

### المتغيرات الاساسية للنظام العالمي

من المفيد ان نلقي بعض الضوء على ما حدث من تغيرات اساسية على النظام العالمي الذي كان قائما طوال الستينات في فترة العشر سنوات التالية لوفاة عبد الناصر . وبداى ذي بدء فان كلمة « النظام العالمي » هذه تختلف في تحديدها الاراء . فالدول الرأسمالية مثلا ، تنظر اليها نظرة مخالفة لنظرة الدول الاشتراكية او الدول النامية . علاوة على ان « النظام العالمي » نظام متغير تبعا لتغير الظروف التي قام فيها وتبدل « موازين القوى » وميلها الى هذا الاتجاه او ذاك . فما كان يصلح بالامس قد لا يصبح ملائما لليوم او الغد .

واي نظام عالمي انما يكسب وجوده وشرعيته على اساس قاعدة « الرضاء الناقص » للاعضاء الذين يشاركون فيه ولكن اذا اختل « التوازن القائم » بشكل حاد واخذ يعيل في ثقل نحو جانب دون الاخر بحيث تتأثر المصالح الحيوية لبعض الاطراف، يفقد هذا النظام « شرعيته » من وجهة نظر هؤلاء ومن ثم تبلل الجهود لاعادة التوازن قبل ان تصل الامور الى ما اسماه « ميترنيخ » في اوائل القرن ١٩ « بالموقف الثوري » الذي لا يمكن مواجهته الا باستخدام « القوة المسلحة » فيتحطم « النظام القائم » لينبى على اتقاضه نظام جديد يتفق و « موازين القوى الجديدة » .

ولم يمض العالم قط في ظل « السلام » الذي تزول فيه الصراعات التي يحتمها تناقض المصالح والرغبات ، وكان اقصى ما يتمناه « المجتمع الدولي » هو الوصول الى حالة من « الاستقرار » . وقد تأكدت هذه النظرة التاريخية بشكل اعظم في ظل « الرعب النووي » الذي يعيش فيه « عالم اليوم » . وفي ظل هذا « الاستقرار » ارتضى العالم ان يعيش داخل « نظام عالمي » مبني على قاعدة « الرضاء الناقص » او الوصول بالاهداف المتعارضة المتناقضة الى نقطة وسط بين « الانتصار الكامل » و « الاستسلام الشامل » . وما سياسة « الوفاق المائع » التي نراها الان الا محصلة حتمية لهذه القاعدة الاساسية .

(\*) بحث اشترك به الكاتب في قوة « الناصرية والنظام العالمي الجديد » - باريس ١٩٨٠/١٠/١ و ١٩٨٠/١٠/٢

وفي ظل هذه المايشة - المفروضة قسرا - يسمح « بالحروب المحدودة » التي تجري على مسرح « العالم الثالث » وهي حروب تمتزج فيها « الإرادات المحلية » « بالارادات الخارجية او العالمية » ..

هذا هو جوهر النظام العالمي الذي نعيشه حتى الآن منذ الخمسينات ولكن حدثت تغييرات اساسية في قواعد « ادارة الصراع » في العشر سنوات الماضية ، من الضروري القاء بعض الضوء عليها . فما هي هذه المتغيرات التي حدثت في النظام العالمي ... ؟

#### ١ - عالم ثنائي الاقطاب يتجه ليصبح عالما متعدد الاقطاب

مقب انتهاء « الحرب العالمية الثانية » مباشرة اصبحت « الولايات المتحدة الامريكية » بحق هي الدولة الاعظم ، واتجهت لتشكل « نظاما عالميا » يحق لها « الرضاء الكامل » تتولى هي زعامته وقيادته دون شرك اذ انها كانت تحتكر « ملكية القوة النووية » وبذلك انتقل « ميزان القوى » من اوروبا الى امريكا عبر المحيط . ولكن بعد ان تم للاتحاد السوفييتي « كسر احتكار القوة النووية » بدأ سباق رهيب بين « الدولتين الاعظم » في ظل مبدأ « الرضاء الناقص » . وكان على النظام العالمي ان يتطور ليتلاءم مع التغير الخطير . فحدثت ثلاثة تغيرات خطيرة :

— فالتغير الاول حدث في « الاستخدام السياسي للقوة » .

فكان من المعروف ان أي زيادة في « القوة العسكرية » تقابلها « زيادة حتمية في القوة السياسية » ولكن في عصر القوة النووية لم تعد « الزيادة التراكمية » للأسلحة الذرية لها معنى اذ ما فائدة قتل « الجنس البشري اكثر من مرة ؟ » علاوة على ان « القبلة الذرية » بقوتها التدميرية الهائلة حملت عوامل ضعفها في ثنائيا قوتها اذ ان النظام العالمي يجد نفسه بين خيارين : اما الفناء في حالة استخدامها ، او الاستسلام لحالات الابتزاز المتبادل في حالة الخوف من استخدامها. وللخروج من الطريق المسدود تراضى العالم على ايجاد متنفس لصراعاته في « الحروب المحلية بالأسلحة التقليدية » . — والتغير الثاني حدث في كيفية تحقيق التوازن بين الاطراف المتصارعة فقد كان تغير التوازن في الماضي يتم عن طريق التوسع والغزو مما كان يحتم اعلان الحرب او عن طريق ما كان يسمى « دبلوماسية المكاتب » بانتقال دولة من معسكر الى آخر . اما اليوم فان تغير التوازن يتم دون الحاجة الى اعلان الحرب ودون الحاجة الى اختراق الحدود ، وذلك بجهود تكنولوجية تلبيل في « المعامل » وبحققها العلماء . واصبحت « حرب التكنولوجيا » التي يقوم بها العلماء داخل المعامل تفني عن « الحروب التكنولوجية » بين الدولتين الاعظم والتي تقوم بها الجيوش في مساحات العمليات وهذا ما يسمى باستراتيجية الردع .

— والتغير الثالث والخطير حدث في « طبيعة القوى » . فزيادة القوة النووية مع استحالة استخدامها لم يجعلها العامل الاساسي في تقييم القوى في ادارة الصراع واصبح من الخطا التحدث عن ميزان واحد للقوى . ففي المجال العسكري توجد الدولتان الاعظم ، وفي المجال السياسي توجد مراكز متعددة في اتجاه العالم ، وفي

الجال الاقتصادي توجد الدولتان الاعظم واوروبا والصين واليابان ويمكن اضافة دول الاويك لو مارست اللعبة السياسية بذكاء . هذه الاقطاب المتعددة اصبح لها مصالحها الخاصة وعلاقاتها وتطلباتها الخاصة ، مما يعطي مرونة لتحرك دول العالم الثالث ، بل انعكس ذلك على « طبيعة الصراع » بعد ان تمددت الاقطاب المالية مما ستتحدث عنه في النقطه التالية .

## ٢ - الصراع ذو الرؤوس الثلاثة ينقلب الى صراع رباعي الرؤوس

حتى اوائل السبعينات كان الصراع العالمي في ظل النظام القائم ثلاثي المحاور بعد انقسام الكتلة الشيوعية الى كتلتي « موسكو » و « بكين » وبقاء المعسكر الغربي فسي « وحدة نسبية » تحت زعامة « واشنطن » فاقام « نيكسون » جسوره الى كل من موسكو وبكين حتى دخل كارتر البيت الابيض فاعترف ببكين وتبادل معها السفراء . ولكن كان « لا بد من ان يعود لاوروپا كلمتها المسموعة في مجال السياسة الدولية » - على حد قول الرئيس جيسكار ديستان . وزادت الروح القومية والاتجاه الاستقلالي لاوروپا نتيجة لخوفها من احتدام الصراع بين الدولتين الاعظم وخوفها من ان تصبح اراضيها مسرحا للقتال مرة اخرى . علاوة على ان « الاولاد كبروا » . فدخل اوروپا الان ليست هي دول اوروپا ايام « مشروع مارشال » ، واصبحت تفهم « التحالف » على انه « مشاركة » وليس مجرد « طاعة ومشاهدة » . بل اصبح لاوروپا مصالحها الخاصة .

فالدول التسع في السوق المشتركة استوردت عام ١٩٥٨ من الولايات المتحدة ما قيمته ٢٥ بليون دولار ومن دول الشرق الاوسط في نفس العام ما قيمته ٢٤٢ مليون دولار . وفي عام ١٩٧٨ استوردت من الولايات المتحدة ما قيمته ٣٥ بليون دولار ومن دول الشرق الاوسط ٤٢ بليون دولار يشكل اغلبها « النفط » اكسير الحياة . هذا دفع اوروپا الى محاولة اتخاذ سياسة مستقلة ازاء ازمة الشرق الاوسط كان اخر مظاهره بيان البندقية في ١٣/٦/١٩٨٠ رغما عن تحفظاتنا الشديدة عليه .

ثم نجد ان الميزان التجاري بين الاتحاد السوفييتي والمانيا الغربية عام ١٩٧٩ هو ٧٦ بليون دولار بينما لم يكن يتجاوز ٧٦٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ . والميزان التجاري بين الاتحاد السوفييتي وفرنسا عام ٧٩ هو ٢٧ بليون دولار بل نجد ان دول السوق صدرت الى الاتحاد السوفييتي ما قيمته ١٢ بليون دولار عام ٧٩ ، اي ٤ مرات حجم صادرات الولايات المتحدة الى الاتحاد السوفييتي .

هذا دفع اوروپا الى انتهاز سياسة مستقلة ازاء ازمة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بخصوص ايران وافغانستان فلم تحمس لفرض الحظر على تصدير الحبوب او التكنولوجيا الى موسكو او الى مقاطعة الدورة الاولمبية التي عقدت في موسكو هذا الصيف .

والاتحاد السوفييتي راض عن هذا الانقسام ويفليه باتباع سياسة « العصا والجزرة » بتشجيع زيادة علاقاته مع اوروپا وزيادة قواه الرادعة وقواه التقليدية في مواجهة الغرب .



واخذت أوروبا تنادي بتقوية سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي بل تطور الموقف لكي يصبح هناك سيستان للوفاق كل منهما له قواعده وحساباته . الوفاق بين موسكو والولايات المتحدة ، والوفاق الثاني ذو طابع اقليمي ، وكل له نظريته المختلفة بالنسبة للازمات والمشاكل العالمية او الاقليمية .  
والحق ان تغير الصراع من ثلاثي الى رباعي الرؤوس صمام امن للاستقرار العالمي ، علاوة على انه يحقق « مرونة » اكبر للدول النامية في ممارستها لدورها في الصراع .

### ٣ - عجز القوة وقوة العجز

القوة الكاسحة لها قيودها التي تحد من حركتها والمبدأ الجديد الذي يعبر عن هذا الواقع هو : عجز القوة وقوة العجز . فالجرائم - ان صح هذا التعبير - متساوية امام هذا العجز في استخدام القوة . وهذا العجز يطرح جملة اسئلة : هل يكون العقاب على قدر المجرم او على حجم الجريمة ؟ هل يمكن ضرب « اللص » مثلاً وهو يولي هارباً بمدفع ميدان ؟ هل يمكن تفريق مظاهرة باستخدام قاذفات القنابل ؟ فالقوة دائماً مهما عظمت تظل « محايدة » لحين استخدامها . ولكن الخوف من الصدام الاكبر هو الذي يصيب القوة الكاسحة بالعجز ، الامر الذي يؤكد ان « ارادة » الدول الصغرى لها تأثيرها في مجرى الاحداث ان هي عرفت قيمة نفسها واتقنت استخدام قواتها المتاحة في اللعبة الدولية .

### ٤ - تكاثر اعضاء النادي النووي

منذ ان افتتح « النادي النووي » ابوابه بعد الحرب الثانية اقتضت عضويته - ولفترة ليست بالقصيرة - على الدولتين الاعظم ثم انضمت اليهما بريطانيا وفرنسا والصين والهند واسرائيل وبالرغم من ذلك فان العالم عاش تحت ما يسمى « بالاستقرار النووي » .

الا ان دولا اخرى مثل باكستان وجنوب افريقيا والعراق والارجنتين والبرازيل مرشحة لدخول النادي النووي ان اجلاً او عاجلاً . بل لا يستبعد ان تحصل بعض الجماعات الارهابية على اجهزة ذرية صغيرة وهنا سيتعرض « الاستقرار النووي » الى الاهتزاز . ومعنى ذلك ان « الاستقرار النووي » بين الدولتين الاعظم قد يتهدد نتيجة لاجراء تقوم به دولة ثالثة في حالة اليأس او سوء الحساب . وقد يساعد هذا « التكاثر النووي » على زيادة الصراعات العقائدية . فقد رأى العالم قبلة ذرية في يد الصهيونية العالمية ، وقد يرى العالم ايضاً قبلة ذرية اسلامية او عربية الى جانب القوى اللرية الرأسمالية والاشتراكية .

وقد يدفع هذا التكاثر النووي الدولتين الاعظم الى السير قدماً في الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، بل قد يدفعهما الى اتخاذ قرار ( بالقيام بالردع المشترك ) خوفاً من ان يحدث ما يقال في الامثال « يغفلها الصغار وتحمل نتيجتها الكبار » .

### ٥ - تجارة الاسلحة تميل اكثر لتكون تجارة بلا من كونها سياسة

اصبح الحصول على الاسلحة في النظام العالمي القائم اسهل مما كان عليه فسي

الماضي . اذ اصبح السلاح سلعة تجارية تعالج به كثير من الدول ميزان مدفوعاتها .  
كان هناك في الماضي اتفاقات للاعطاء بحساب تبعاً لتواتين دقيقة ولكن الاسواق  
اصبحت اسهل منالاً طالما توفرت القدرة على الدفع وليس المال وحده هو الوسيلة  
لدفع الحساب بل هناك وسائل اخرى متعارف عليها .

ولمواجهة الطلبات المتزايدة تلجأ الدول الى القيام بمشروعات مشتركة بينها  
حتى يمكنها تلبية الاحتياجات . فمثلاً تشترك فرنسا والمانيا لانتاج طائرة « الفا »  
وتشارك ايطاليا وبريطانيا والمانيا لانتاج « التورنادو » وتشترك فرنسا وبريطانيا لانتاج  
« الجافوار » التي باعت ٥٧٥ طائرة في العام الماضي منها ما قيمته ٢٤ بليون دولار  
لعمان . وقد تزايد حجم المبيعات للدرجة ان بريطانيا تنوي تصدير ٥٠٠ طائرة في  
المشر سنوات القادمة كما وضعت خطة لتصدير ما قيمته ١٠٠ بليون دولار من  
طائرات التورنادو حتى عام ٢٠٠٠ . ومعنى ذلك ان قيلاً من القيود الثقيلة التي كانت  
تفرض على « ارادة الدول » قد خف نوعاً ، خاصة لمن يمتلك القدرة على الشراء .

## ٦ - زيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة

الفجوة بين الشمال والجنوب او بين الذين يملكون والذين لا يملكون موجودة  
ومستمرة ، مما ادى الى عقد اول مؤتمر عالمي للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ . وكانت  
دول علم الانحياز تتزعم الدعوة الى ضرورة التزام الدول الصناعية المتقدمة بتقديم  
المساعدات والمعونات الى الدول الفقيرة النامية واتقسم المؤتمر الى ٣ مجموعات :

- مجموعة ال- ٧٧ وهي مجموعة الدول الفقيرة .
- مجموعة الدول الصناعية المتقدمة وتضم دول اوربا الغربية واليابان وكندا  
برعامة الولايات المتحدة الامريكية .
- مجموعة الدول الاشتراكية .

وكالمادة تغلبه الاغنياء على الفقراء واستمرت الاجتماعات والمباحثات دون  
جدوى طوال الفترة الماضية حتى عقد اجتماع الدورة الخاصة غير العادية للامم  
المتحدة في افسطس ١٩٨٠ لتقييم الموقف . وفي هذه الفترة حدث تطوران هامان :

- اما التطور الاول فهو زيادة الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية اتساعاً فزادت  
مدىونيات الدول الفقيرة وقلت قدرتها على السداد وارتفعت الاسعار وانخفضت  
معدلات التنمية وزاد عدد الجوع . بينما زادت الدول الغنية ثراء وقلت نسبة الاعانة  
التي تقدمها وبذلك زاد النظام الاقتصادي العالمي اختلالاً .

- اما التطور الثاني فهو الانقسام الذي حدث داخل مجموعة ال- ٧٧ اذ انقسمت  
الى ثلاث مجموعات :

- المجموعة الاولى وهي الدول الاقل نمواً والاكثر فقراً وعددها ٤٠ دولة يتراوح  
دخل الفرد فيها بين ٩٠ دولاراً سنوياً كبنجلادش و ٢٦٠ دولاراً سنوياً كاتلونيسيا .
- المجموعة الثانية وهي الدول المتوسطة وعددها ٧٥ دولة ويتراوح الدخل  
السنوي للفرد فيها بين ٢٩٠ دولاراً كمصر و ٢٣٠٠ كسفنغافورة .
- المجموعة الثالثة وهي مجموعة الدول المصدرة للبتروال التي زاد متوسط

الدخل السنوي للفرد فيها بلغ ١٥٠٠٠ دولار كالكويت .  
وحتى الآن لم تصل المباحثات الى شيء ملموس بينما يزداد الموقف خطورة  
وتزداد الفجوة اتساعا مما يؤثر على الاستقرار في كثير من الدول ويجعلها عرضة  
للتقلبات والثورات الاجتماعية .

#### ٧ - تغييرات اخرى

وهناك تغييرات اخرى كثيرة اهمها :

- أ - انهيار اغلب المنظمات التي كانت تعبر عن تطلعات الدول النامية .
- ب - عودة السياسة المالية الى سياسة الاستقطاب وانشاء القواعد العسكرية .
- ج - انتقال سياسة الاتحاد السوفييتي من المواقف الحذرة الى المواقف الاكثر  
ايجابية سواء بالتدخل المباشر او غير المباشر بعكس الولايات المتحدة الامريكية التي  
ما زالت تعيش تحت عقدة فيتنام .

#### والخلاصة

اننا امام نظام عالمي لم يطرأ عليه اي تغيير من ناحيته الاستراتيجية ، فان القواعد  
التي تحكم في حالة « الاستقرار » التي فرضتها القوة النووية على الدولتين الاعظم  
ما زالت ثابتة : لا مواجهة ذرية او تقليدية بينهما ... وانما فقط حروب محلية في  
المسارح الاقليمية يتم فيها المكسب والخسارة بالنقاط لا اكثر .

بل اننا نعتقد ان السبعينات اتجهت الى توطيد هذا « الاستقرار » رغما من  
مظاهر التوتر الحالية وذلك لان حالة الاستقطاب التي كانت تسود العالم في الخمسينات  
والستينات اخذت تضعف ، فالعالم متعدد الاقطاب افضل من العالم ثنائي الاقطاب  
من ناحية تحقيق الاستقرار لانه يحقق « التوازن » في ممارسة الصراع . وتعدد المعايير  
التي تقاس بها القوى المالية ايضا ، يحقق « الاستقرار » لانه لا يترك للقوة العسكرية  
وحدها الحسم والبث .

وبالرغم من ذلك فد حدثت تغييرات ضخمة في وسائل الصراع ، اغلبها في صالح  
الدول الصغرى ولكنها للأسف الشديد لم تستغل ذلك كثيرا لتحقيق اهدافها ، بل  
عجزت عن ان تخلق من نفسها عاملا مؤثرا يساعد في اتجاه هذا الاستقرار لصالحها .  
والسبب في ذلك هو افتقارها لفكر واحد يضعها في الوضع الصحيح بالنسبة لما يحدث  
حولها وتفكك الانظمة التي كانت تمارس من خلالها حركتها باستثناء بعض المواقف  
في هيئة الامم المتحدة التي ليس لها تأثير ايجابي على مجرى الاحداث .

#### ( ٢ )

#### الموقف العربي الراهن من هذه المتغيرات

والان ننتقل للحديث عن الموقف العربي الراهن من هذه المتغيرات وهو حديث  
شائك . ولنبدأ بطرح الاسئلة الآتية :

هل واكب العالم العربي هذه المتغيرات ودرسها وحللها في تصور مشترك ؟

هل طوعها لصالحه واستفاد منها لتحقيق افراضه القومية ؟

هل غير من طريقته التقليدية التي يمارس بها سياساته في المجال العربي ؟  
هل هناك تصور مشترك للدول العربية لسياسة متفق عليها في خطوطها العامة  
على اقل تقدير تتناسب مع المتغيرات الهائلة التي حدثت على المستوى الاقليمي  
والعالمي ؟

لا خلاف على ان الاجابة على كل هذه الاسئلة هي بالنفي وللأسف الشديد .  
والسبب الرئيسي في هذا العجز الواضح هو ان العالم العربي خلال السبعينات  
فقد قدرته على المبادرة واصبح غير قادر على طرح « البدائل » التي تتناسب مع  
المتغيرات الاقليمية التي تنفجر من داخله وعلى حدوده والتي هي بالتأكيد في مجملها  
في صالحه ...

فعلى سبيل المثال ...

— اصبح من الواضح مقدار اعتماد العالم على الدول العربية بصفتها اكبر مصدر  
لاننتاج الطاقة .

— واصبح من الواضح ايضا حساسية الوضع « الجيوبوليتيكي » للمنطقة  
العربية ليس فقط للاسباب المعروفة والمادة ولكن لكونها تتحكم بطرق المواصلات لنقل  
الطاقة في مضيق هرمز وباب المندب والبحر الاحمر وقناة السويس وجبل طارق ..  
— بل وزاد دخل العالم العربي بشكل خرافي نتيجة لارتفاع اسعار الطاقة واصبح  
في مقدوره التحكم — لو اراد — في سوق المال العالمي والحصول على كل مقومات بنائه  
في مختلف النواحي لتقوية قدراته الذاتية .

بل وعلى سبيل المثال ايضا ..

— سقط حكم « هيلاسيلاسي » في الحبشة الذي كان يسبب ضغوطا شديدة  
على الحدود الجنوبية للعالم العربي . وكذلك سقط حكم الشاه على الحدود الشمالية  
الشرقية للوطن العربي .

— عززت « الثورة الفلسطينية » من مكاسبها وحقت انتصارات اكيدة على  
الصعيد العالمي .

بل وعلى سبيل المثال ايضا ...

— عززت بعض الدول العربية علاقاتها مع موسكو والبعض الآخر مع واشنطن  
بالرغم من فشل الدول العربية في توجيه ذلك الى الصالح القومي .  
— تحرك اوروبا في اتجاه ايجابي نحو الاهداف القومية العربية .  
— تحول قطاع كبير من الراي العام العالمي الى صالح القضية الفلسطينية .  
— انفتاح السوق العالمي للسلاح .

بالرغم من كل هذه المتغيرات نجد ان « القدرة والارادة » العربية عاجزة عن  
استثمارها بل انها اصبحت بعدة تكسات حرفتها عن اغلب المبادئ التي كانت قد  
استقرت واصبحت بمثابة العقائد الثابتة في انحاء وطننا من المحيط الى الخليج ..

ومن اهم هذه الانحرافات والتكسات :

— لأول مرة في صراعنا مع الصهيونية العالمية تتجه البلاد العربية نحو مفاهيم

جديدة . فمصر مثلاً عقدت مع اسرائيل بمقتضاها اعترفت بها اعترافاً كاملاً وتبادلت معها السفراء واخذت تطبع العلاقات معها . اما البلاد العربية الاخرى فاصبحت في اكثريتها لا تعارض الاعتراف بالوجود الاسرائيلي اذا ما اعادت اسرائيل الاراضي التي استولت عليها عام ١٩٦٧ واعترفت بالحقوق الفلسطينية ، اي انه اعتراف مؤجل . والوضع حتى الان بالغ التعقيد . ففي غياب العدو المشترك لا يمكن الوصول الى خطة مشتركة لان الخطة حيثئذ ستكون ضد من ؟ او مع من ؟ هذه هي الصعوبة الحقيقية التي علينا ان نضعها في الاعتبار ونحن نناقش مثل هذه الموضوعات الحساسة .

— وبعد ان كان العالم العربي ينادي بعدم الانحياز للوجهة ان بعض الدول المنحازة كانت تنكر انحيازها وتنكر في استحياء وجود قواعد بها اتجهت بعض الدول العربية في وقتنا هذا الى الاعلان السافر عن انحيازها بل وطلب وجود القواعد الاجنبية بها . فمصر اعطت الولايات المتحدة قواعد في رأس بناس في البحر الاحمر . وقواعد جوية في قنا والصحراء الغربية وسيناء . وعمان والصومال بدورهما تطلعتا باعطاء قواعد اخرى تحت ستار كلمة « التسهيلات » علاوة على القواعد التي كانت موجودة من قبل في المغرب والسعودية ودول الخليج وجزر البحر الاحمر . وبذلك عادت البلاد العربية لتمتلئ بالقواعد العسكرية او الوجود الاجنبي الذي طالما كافحت لازالته وفقدت الاف الشهداء في سبيل ذلك .

— ثم بعد ان كانت « الثورة » هي التي تقود حركة المد العربي في الخمسينات والستينات ففوت « الثورة » لتقود المسيرة . وللأسف الشديد فانها تخبطت في مشارها واقعت البلدان العربية في ترديات خطيرة كانت تحاول جاهدة تلافيها في الماضي بل لم تسلم هي نفسها من المخاطر فوجدت « الثورة » نفسها في الخط الامامي في منطقة الخليج العربي تهب عليها رياح « الثورة » من اكثر من اتجاه بل حدثت فرقعات شديدة في الكويت والسعودية لا اظن انها كبح جماحها بعد .

— ثم بعد ان كانت بعض البلاد العربية تسمى جاهدة لتصحيح العلاقات الاجتماعية بداخلها سواء بالحلل الاشتراكية او بالاجراءات اصلاحية الاخرى تراجمت هذه البلاد وفيرها في حدة عن هذا الطريق واتصرفت عن خطط التنمية التي كانت تتنافس على تنفيذها من قبل .

— ثم زادت الانقسامات العربية في كل جزء من اجزائها وتفرقت الدول العربية وما عادت تتفق على رأي او اتجاه بل نجد ان المنظمات التي كانت تمثل ابسط انواع وحدتها قد تفرقت وتشتتت وما عادت المبادرات التي تسمى للوحدة والتي كانت تتوالى في الماضي تجد لها مكاناً وسط الضياع الذي اخذ يسيطر على كل شيء .

## ( ٢ )

### الناصرية والنظام المالي الجديد

امام هذه الردة الرجعية والانتكاسات الثقيلة علينا ان نرجع الى « الناصرية »

لترى كيف واجهت اوضاعا مشابهة لما نحن فيه . وعلينا ونحن نبحث في ذلك ان نتذكر ان الناصرية عملت في مناخ اقليمي ونظام عالمي في غابة الصعوبة .

— كانت الثورة الناصرية اول ثورة تحدث في المنطقة العربية في الزمن الحديث ولذلك كانت تقتقد الى القدوة وتجربة الغير .

— وكان الاستعمار ايضا في كل مكان في الوطن العربي تعاونه رجعية وهيبة تشد على مواقعها بالتواجد وهي تحتمي بمميزات الطبقة والقواعد العسكرية المنتشرة في كل بقعة على الساحة العربية .

— ولم تكن البلاد العربية قد عرفت طريقها الى « الثروة » بعد . لم تكن عرفت « الانتاج الكبير » للنפט وكانت ثرواتها في يد الاجانب مثل قناة السويس وكانت بذلك عديمة الوزن في مجال السياسة العالمية .

— وكان العالم ثنائي الاقطاب تجري فيه سياسة الاستقطاب على قدم وساق ويتحكم في هذه السياسة « الولايات المتحدة » التي نصبت نفسها زعيمة العالم رافعة شعار « من ليس معنا فهو ضلنا » وسياسة الاحلاف والقواعد كانت هي سمة العصر . واحتكار السلاح يسود العالم في قسوة وهيبة . كان السلاح يعطى للمعتدي لياشر به عدوانه ويقتصب حقوق الغير ويحافظ على الامر الواقع ، ويحرم على صاحب الحق حتى يظل داخل مناطق النفوذ .

— والعالم العربي مشيت يعاني من الاستعمار والقواعد والظلم الاجتماعي ما تكاد حركة تحررية تطل برأسها حتى كانت تضرب قبل ان يستفعل امرها وكان مجرد المناداة بالاشتراكية او بالعدالة الاجتماعية جريمة يعاقب عليها القانون في اغلب البلاد العربية .

— وكانت افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية كلها تحت الاستعمار لا يكاد يوجد بها دولة مستقلة واحدة .

وسط كل ذلك وقعت ثورة ١٩٥٢ في اول عهدا وحيدة — واخذ عبد الناصر يرسى سياسته الجديدة التي طور بها النظام العالمي الذي كان يسود في ذلك الوقت . — فقاوم الاستعمار في بلده وفي ساحة الامة العربية كلها بل وفي كل مكان وهو القاتل :

— الاستعمار هو العدو الاول للشعوب يمارس عليها ضغوطه السياسية والاجتماعية والاستعمارية .

— اذا خرج الاستعمار من الباب فانه يحاول دائما ان يعود من الشباك . — امريكا تقود الثورة المضادة في العالم باعتبارها زعيمة العالم الرأسمالي . — حينما تدخل الدول الصغرى في احلاف مع الدول الكبرى فانها بذلك توقع صك تبعيتها . فالاحلاف سجن كبير يحيل الشعوب الى ادوات في يد الغرب . — غرس قواعد عسكرية في الدول الصغرى غرضه ضرب القوى التحررية في الداخل وضرب الشعوب الاخرى التي تريد ان تتحرر .

— يعمل الاستعمار على خلق كيانات دخيلة في مناطق متفرقة من العالم تكون عوناً له وصوناً لمصالحه ومدافعاً عن مشروعاته .

— الاستعمار لا يترك الأرض التي يحتلها إلا مرغماً وبقوة السلاح .

وعلى ذلك فإنه على قوى التحرر في العالم أن تتلاحم وتتوحد جهودها .

— **وحدد الأمن العربي في نطاق الأمن العربي**، فالدفاع عن منطقة الشرق الأوسط

لا يمكن أن يوكل للغير ، إذ يجب أن ينشئ الدفاع عن المنطقة من ذاتها ويسواعد ابنائها ومن أجل ذلك رفض نظرية « التوازن » في التسليح من أجل الحفاظ على سلام ظالم في المنطقة ، إذ أن السلام هنا يعني الحفاظ على بقاء النفوذ الاجنبي ولذلك فإنه ولأول مرة في العالم كسر احتكار السلاح فهو السبيل الوحيد لايجاد جيش وطني قوي يحمي الاستقلال . ولا يمكن أن يمد الغرب الدول المتحررة بالسلاح فيساعد بذلك على القضاء على قواعده في المنطقة ومن أهمها اسرائيل .

— ونادى بعد ذلك بعدم الانحياز رافضاً مبدأ العزلة . فنحن في عالم لا يستطيع

أن يعيش فيه أي بلد بمفرده في عزلة عن غيره ، فقوى العدوان متضامنة ، وقوى السلام أيضاً يجب أن تتضمن حتى لا تلتهم واحدة بعد أخرى بواسطة قوى العدوان . وسياستتنا صداقة مع الكل وإذا وقع خلاف فهو على أساس من المبادئ . وإيجابية حركة عدم الانحياز هي في تحركها وشعورها بأن السلام لا يتجزأ والرخاء لا يتجزأ . فالمجتمع الدولي كمجتمع الأفراد يحتاج فيه الكل إلى الواحد بقدر ما يحتاج الواحد إلى الكل . أننا نريد أن ينتهي العالم إلى أن يقسم إلى كتلة غربية وكتلة شرقية لتقوم تقسيمات أخرى أكبر وأخطر : كتلة الفقراء وكتلة الأغنياء ، كتلة الشمال وكتلة الجنوب ، كتلة البيض وكتلة الملونين . فلا يمكن للفقر والغنى أو التقدم والتخلف أو الرخاء والحرمان أن تعيش جنباً إلى جنب .

— ثم ينادي بعد ذلك « بالسلام » وليس « الاستسلام » ولكنه سلام في ظل

التعاون الدولي رافضاً السيطرة . فسلام عهد الامبراطوريات الكبيرة قد اندثر والسلام الذي يقوم على توازن القوى قد فشل وتسبب في حربين عالميتين . فالأرض ليست غنيمة يتقاسمها الأقوياء بسيوفهم ، وأخطار موازين الرعب النووي فادحة تنادينا بأن نحرك لانقاذ السلام من القوة النووية الرهيبة التي يجب أن توضع في خدمة السلام البشري وتحرر الإنسان وليس استعباده .

والسلام ليس الامتناع عن استخدام القوة فقط ولكنه الذي يهيئ الاستقرار

والرفاهية ، والسلام لقيام علاقات ودية عادلة بين الأمم . والسلام لا يستقر إذا استند إلى تجميد الأوضاع الظالمة . واحترام الدول لالتزاماتها التعاهدية معناه احترام المهادنات الصحيحة التي عقدت بحرية واختيار .

— أن السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة التي تفصل بين الأمم

المتقدمة والأمم التي فرض عليها التخلف . فالتعاون الدولي من أجل الرخاء هو الأمل الوحيد في تطور سلمي يقرب بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها وهو يشمل فتح الأسرار العلمية للجميع لأن احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة

الاستعمارية . كذلك فهو يشمل توجيه الثورة من أجل السلام . وكذلك فهو يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الاقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من اجل التقدم ، وكذلك توجيه المبالغ الطائلة التي ترصد لصنع الاسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من القضاء عليها .

— ان التعاون بين الشعوب الآسيوية والافريقية ليس عاملا على تخفيف حدة التوتر الدولي فحسب ، بل هو تعاون تلك الدول التي تمثل اكبر قارتين وسكانهما اكثر من نصف سكان العالم على التقدم وتحقيق معيشة ارفع ، وهذا الفرض ضرورة حتمية لتحقيق السلم العالمي .

— ثم نادت ثورة ١٩٥٢ بـ « الوحدة العربية » بل وطبقها في تجربة مثيرة ولم تعتبرها صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، ولكن الوحدة العربية طريق طويل قد تمتد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الاخير . وحتى بعد ان تم الانفصال عام ١٩٦١ تساءل عبد الناصر : هل اثر هذا في ايمان الجماهير العربية بالوحدة ؟ ابدا لم يؤثر — صحيح ان الجماهير العربية شعرت بالحزن ولكنها لم تياس بل سارت في طريق الوحدة .

ولا اظن ان هناك خلافا على ان ما اوجزناه عن تجربة الثورة في عهد عبد الناصر يؤكد انها كانت مؤهلة لمواجهة النظام العالمي الجديد بمتغيراته . بل كان يمكنها بقدرتها الخلاقة على المبادرة والتحرك ان تستغل هذه المتغيرات افضل الاستغلال .

فكان يمكنها من ناحية استغلال تعدد مراكز القوى للمالية — بالتعاون مع « الاقطاب المتعددة » التي افرزتها طبيعة الصراع — لان ثورة ١٩٥٢ لم تلعب « بالقوى » ولم تدع « القوى » تلعب بها ولكنها كانت تتمتع بالقدرة على اللعب معها لتحقيق اهدافها .

ومن ناحية اخرى كان في امكانها ان توجد ارضية مشتركة بينها وبين « الثورات الجديدة » التي حدثت في المنطقة وعلى اطرافها بتطويق التناقضات التي ورثتها هذه الثورات والتي تتعارض وللأسف الشديد مع امانينا القومية لانها تناقضات اخف دون شك مما كانت عليه في الانظمة السابقة .

ثم كان في امكانها استغلال التطور الهائل الذي حدث في الراي العام العالمي وفي القوانين التي اصبحت تتحكم في التعامل مع سوق السلاح العالمي استغلالا كبيرا بحيث كان يمكنها ان تحقق مبدءا تنوع الاسلحة على المستوى القومي وليس بالضرورة على المستوى القطري .

وكان يمكنها ان تدفع حركة عدم الانحياز والحركات الاخرى دفعا للامام خاصة بعد ان زاد عدد الدول التي حصلت على استقلالها وبعد انتصار الثورة الفيتنامية في آسيا ، والثورات المتعددة في افريقيا ، وتراجع الحركات المنصرية بها . وبذلك تحقق التوازن في ادارة الصراع العالمي عن طريق تعدد الارادات وليس عن طريق احتسارها .



وكان في مقدورها ان تستمر في مطاردة الاستعمار بحيث لا تهيب له الفرصة لكي يعود بقواعده الى المنطقة مرة اخرى . وبذلك تساهم في تخفيف التوتر الصلي وتهدئ من آثاره الجامحة .

وكان في مقدورها الا تستسلم ابدا للصهيونية العالمية وان تستمر في « خنادقها » حتى تسود روح المعالة وحتى ترجع الحقوق المساوية ، وذلك لانها كانت تفرق تماما بين السلام و « الاستسلام » .

وكان في امكانها ولا شك ان تحقق الكثير في مجال « الوحدة العربية » بتلاقيها مع العديد من الانظمة العربية التي اصبحت مهياة لثل هذه الخطوة القومية .

عن « دراسات عربية » عدد ٢ ل ١٩٨٠

## المركة الثقافية في مصر (١)

محمود أمين العالم

حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، كتب الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي :  
«انما يبنى الوطن بالحرية والفكر والمصنع». ومنذ ذلك الحين ، وحتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢  
كان النضال من اجل الحرية والعقلانية والاستقلال القائم على الانتاجية والتصنيع ،  
هو جوهر الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية ، في اشكالها ومراحلها المتنوعة ، وكان  
الصراع السياسي من اجل الاستقلال مرتبطا بالصراع الاجتماعي من اجل التقدم ،  
مرتبطا بالصراع الثقافي من اجل التفتح الفكري والاستنارة العقلية وحرية التعبير  
والابداع الادبي والفني . نتبين هذا بوضوح غامر من الثورة العرابية ، ومن ثورة  
١٩١٩ ، ومن الانتفاضات والتحركات الشعبية في اعوام ٢٠ - ٢٢ - ٢٤ - ٣٠ - ٣٥ ،  
وفي برنامج اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ ، ثم في النضال الشعبي المسلح  
في اعوام ٥٠ - ٥١ والاسباع الاولى لعام ١٩٥٢ التي كانت تمهيدا تاريخيا لثورة  
٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وبرغم اجهاض هذه الثورات والتحركات والانتفاضات الشعبية ، وفشلها في  
تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية ، فان قيمها ومفاهيمها متمثلة في الثقافة ، كانت  
تواصل معاركها في مختلف اشكال التعبير الفكري والادبي والفني ، كبنية ايديولوجية  
مضادة للبنية الايديولوجية الرسمية المهيمنة المعبرة عن مصالح الثالوث الحاكم :  
الرجعية المحلية ( من كبار ملاك اراضي وكبار راسماليين ) والاحتلال البريطاني  
والنظام الملكي .

وكانت هذه الثقافة الوطنية الديمقراطية التقليدية تعبر بتراكم خبراتها وتطور  
مفاهيمها وقيمها ، وتنوع هذه الخبرات والمفاهيم والقيم ، عن تراكم وتطور النضال  
الاجتماعي لمختلف الفئات والمراتب الشعبية والاجتماعية ، من عمال وفلاحين  
وبورجوازية صغيرة وفئات بورجوازية متوسطة . وكانت تجمعها مستويات متنوعة  
ومختلفة ومتصارعة احيانا من العقلانية والموضوعية والعلمانية والاستنارة وروح  
الديمقراطية والابداع وارادة التجديد والتقدم ، وذلك في مواجهة ايديولوجيات السلطة

(\*) محاضرة القايت نيابة عن صاحبها في ندوة « عشر سنوات بعد غياب عبد الناصر » - بيروت ٢٢ و ٢٣  
يوليو - تموز ١٩٨٠ .

الحاكمة التي كانت تعبر وتعزز وتشجع وتكرس القبيية والسلفية الضيقة والتجميل والجمود والانعقالية وتبرر التخلف والاستبداد والتبعية للاستعمار .

ولقد استطاعت هذه الثقافة الوطنية والديمقراطية والتقدمية ان تحقق مكسبات وان تنجز ابداعات بالغة الجدية والعمق ، عبر صراعها مع الايديولوجيات الرجعية المهيمنة ، وان تشكل هذا التراث العظيم للثقافة العربية في مصر منذ القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين .

ولم يتع لهذه الثقافة ان تنتصر رسميا الا بانتصار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .  
والحق ان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هي تويج للعوجات المتتابعة الصاعدة ، للحركة الوطنية والديمقراطية المصرية سواء في المجال السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي .

بل لعلها - في المجال الثقافي والايديولوجي خاصة - لم تكن الا انجازا لاحلام ومفاهيم وقيم حركة النهضة الاولى ، وما تلاها من مراحل تاريخية واجتماعية مختلفة زاخرة بالمعاناة والصراع .

السنا نجد في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٢٢ امتدادا متفعلا متاخلا لبرز افكار حركة النهضة الاولى بكل تنوعاتها وخلافاتها : افكار الطهطاوي والافغاني ومحمد عبده وهرابي وعبدالله النديم ولطفي السيد ومصطفى كامل ومحمد فريد وقاسم امين وسلامة موسى ، من تطلع الى التكنولوجيا والعقلانية والحرية ، وسعي الى التوفيق بين العلم والدين ، وبين التراث القديم والحداثة ، ومن دعوة الى الديمقراطية واحترام ارادة الشعب ، وحرص في الوقت نفسه على الصفة والنخبة ؟

حقا ، ان ثورة ٢٣ يوليو قد تجاوزت في تطورها - الى حد كبير - الطابع الازدواجي التوفيقى التدريجي الذي كان يتسم به فكر عصر النهضة ، وحققت وبة اكبر في اتجاه العقلانية والعلمانية والشعبية ، الا انها احتفظت بجانب من تلك الازدواجية والتوفيقية التي لعلها كانت نقطة الضعف في انطلاقها الثوري ، بل نقطة الانقضاء على منجزاتها كلها والانتكاس بالثورة الوطنية الديمقراطية التي حققت ثورة ٢٣ يوليو مرحلة كبيرة منها .

وعلى ان ميراث ثورة ٢٣ يوليو لا يقف عند حدود حركة النهضة ، بل ورثت كثيرا من افكار ومفاهيم المراحل التالية لحركة النهضة وفي مقدمتها الفكر القومي العربي ، والفكر الاشتراكي - بمعناه العام - ومفاهيم السلام والتضامن العالمي .

واذا كانت ثورة ٢٣ يوليو - في المجال الثقافي والايديولوجي - تعد امتدادا لهذا التراث الطويل من الثقافة الوطنية الديمقراطية والتقدمية ، فهل استطاعت بانتصارها واستيلائها على السلطة وسعيها لارساء ايديولوجية جديدة رسميا ، هي الايديولوجية الوطنية الديمقراطية التقدمية ، ان تحقق بالفعل قطيعة مع الايديولوجية الرجعية الرسمية التي كانت مهيمنة في ذلك الوقت ؟

حقا ، ما اضطر واعنف معركة الافكار ، فضلا عن انه ليس من الهين تصفية بنية ايديولوجية سائدة مهيمنة ، بتجربة ثورية لم تتم فيها تصفية جهاز الدولة القديم ،

ولم تتخذ فيها اجراءات جذرية حيال الهياكل والابنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

وبرغم هذا ، فلقد تحقق تغيير عام في البنية الثقافية والايديولوجية في المجتمع المصري عبر وخلال المرحلة الناصرية .

والواقع ان ثورة ٢٣ يوليو ، وان لم تبدأ برؤية نظرية متكاملة ، فانه من الخطا القول بأنها - كما يقال - ثورة برجمانية تجريبية خالصة . فالواقع ان الثورات الستة التي رفعتها في البداية ، ثم اجراءاتها العملية المبكرة من طرد الملك والغاء الملكية ، ومن حد للملكية الزراعية ، ثم التمجيل بالجلاد ، فالارتباط بماندونج ، ثم ما تلا ذلك من مواقف واجراءات ، من تأميم لقناة السويس ، ثم اجراءات التأميم الكبرى عام ٦٠ - ٦١ ، مرتبطة بخطة تنمية اقتصادية ، ثم بناء السد العالي ، فضلا عن اعلان الدستور عام ١٩٥٦ ثم الميثاق الوطني ١٩٦٢ فبرنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، هذا الى جانب خطب جمال عبد الناصر في المناسبات السياسية والثقافية المختلفة ، انما يشكل في الحقيقة رؤية ايديولوجية تستند منذ البداية الى اسس مبدئية ، سرعان ما اخلت تنمو وتتطور بشكل موضوعي متصل خلال تطور الثورة ذاتها ، وخلال ممارستها النضالية وخبرتها الحية سلبا وايجابا وفرزها المتصل لبعض عناصرها .  
المهم ان ثورة ٢٣ يوليو لم تبدأ من فراغ ، كما انها لم تبدأ بنظرية متكاملة ، انما بدأت باسس وطنية ديمقراطية تقبلية عامة اخلت تختبرها وتطورها عبر خبرتها الحية ، ووفقا لملاقات القوى الاجتماعية وطبيعة هذه القوى في المجتمع المصري وداخل النظام ذاته .

ونستطيع ان نقول ان الثورة قد بلورت في النهاية رؤية ايديولوجية يمكن ان تلخص في العناصر الآتية :

- ١ - العداء للامبريالية والصهيونية .
- ٢ - العداء للاقطاع وللرأسمالية الاحتكارية ، والاستقلال الاقتصادي بمضمناه العام .
- ٣ - الالتزام بمفهوم للتقدم الاجتماعي قائم على تدوير الفوارق بين الطبقات .
- ٤ - الالتزام بمفهوم للاشتراكية اخذ ينمو ويتطور موضوعيا وعلميا خلال الخبرة الحية للثورة .
- ٥ - الالتزام بمفهوم شعبي للديمقراطية ، لم يكن يستبعد في التطبيق مفهوم النخبة والصفوة .
- ٦ - الالتزام بمفهوم للسلام قائم على العدل ، ومفهوم للحياد قائم على رفض العدوان ومقاومته .
- ٧ - الالتزام بمفهوم للملكية يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة ، مع حرص نظري - على الاقل - على تسييد الملكية العامة .
- ٨ - الالتزام بمفهوم للتخطيط العلمي والتنظيم الاجتماعي ومحاولة تنفيذه وان غلب على التنفيذ الطابع البيروقراطي من اعلى .

- ٩ - الالتزام بمفهوم الوحدة القومية العربية ، والنضال الفعلي من اجل تحقيقها ، وان غلب الطابع القومي والشعبي على اسلوب النضال كذلك .
  - ١٠ - ابراز دور العمال والفلاحين ، واشراكهم في ادارة المؤسسات الانتاجية والسياسية ، وان اتسع تعريف العامل والفلاح لئن هم من خارجهما .
  - ١١ - ابراز دور المرأة واشراكها بشكل ايجابي في الحياة السياسية والاجتماعية .
  - ١٢ - الالتزام بمفهوم للتضامن العالمي من اجل التحرر والتقدم والسلام .
  - ١٣ - الالتزام بمفهوم العقلانية والاستنارة والعلمية ، دون ان يتعارض مع الايمان بالرسالات الدينية .
  - ١٤ - سيادة نظرة وسطية ثنائية توفيقية تؤدي احيانا الى عدم المحسم الجذري في بعض المسائل ذات الطابع الاجتماعي او السياسي او الفكري .
- هذه هي العناصر الاساسية للرؤية الايديولوجية للتجربة الناصرية وهي في مجملها تعبر عن رؤية ايديولوجية وطنية ديمقراطية تقدمية بغير شك ، مهما شابها من عناصر توفيقية او مترددة .
- ومن هذه الرؤية الايديولوجية ، برزت اجراءات في المجال الثقافي تحقيقا ولاكيذا لهذه الرؤية ، لعل اهمها :
- ١ - دقطة التعليم وجعله مجانيا للجميع حتى الجامعة ، فضلا عن تغيير مضمونه تغييرا وطنيا ديمقراطيا قوميا .
  - ٢ - علمنة الدراسات الزهرية بادخال العلوم الحديثة .
  - ٣ - انشاء وزارة للثقافة واخرى للبحث العلمي ووضع خطط علمية للنشاط الثقافي والبحث العلمي عامة .
  - ٤ - تأسيس ادارة للثقافة الجماهيرية وانشاء تصور للثقافة الجماهيرية في مختلف المدن الكبيرة والصغيرة والعمل على الامتداد بها الى القرى .
  - ٥ - انشاء ادارة للفنون الشعبية والاهتمام باجراء عملية مسح وتسجيل للاداب والفنون الشعبية .
  - ٦ - انشاء فرق فنية جديدة او تمصير القديم منها كالاوركسترا السيمفوني ، والاوربا والباليه والرقص الشعبي ، والموسيقى الشعبية ، والموسيقى الغربية .
  - ٧ - انشاء العديد من الفرق المسرحية الجديدة ، في العاصمتين القاهرة والاسكندرية ، وتشجيع انشاء فرق محلية في الاقاليم وتشجيع الابداع المسرحي عامة .
  - ٨ - تخطيط ودعم وتطوير الانتاج السينمائي .
  - ٩ - انشاء جوائز للعلم والفنون .
  - ١٠ - انشاء نظام للتفرغ للادباء والفنانين .
  - ١١ - تيسير نشر الكتاب وتوزيعه بأسعار مخفضة .
  - ١٢ - تشجيع الكتاب والفنانين الشباب .
  - ١٣ - اصدار العديد من المجلات الادبية والفنية المتخصصة .
  - ١٤ - مضاعفة الجهود من اجل محو الامية وان ظلت جهودا جزئية لم ينجم

منها أي تغيير جذري ، ذلك لأن عملية نحو الامية لم تتحقق كجزء من عملية سياسية شاملة .

هذه بعض أوجه الإجراءات التي اتخذتها التجربة الناصرية والتي نجم عنها بالفعل ازدهار للنشاط الثقافي في أشكاله المتنوعة ، وخاصة خلال الستينات التي بلغ فيها النشاط والفتح الثقافي مستوى لم يبلغه قط في التاريخ المصري الحديث . ولم يكن ذلك اعتباطا . ففي الستينات كانت هناك أول خطة لتنمية اقتصادية فسي التاريخ المصري ، وفي الستينات بلغ الصدام بين النظام الناصري والرجعية العربية والإمبريالية الاميركية أشده . وتفجرت البلاد العربية بأكثر من انتصار لثورة وطنية وديمقراطية كالثورة الجزائرية واليمنية والسودانية والليبية فضلا عن احتدام الصراع الطبقي داخل مصر ، بل داخل النظام الناصري نفسه .

والواقع ان القيم الفكرية والاجتماعية والثقافية عامة التي كان يتبناها رسميا النظام الناصري وتلك الإجراءات التي كان يتخذها عمليا ، كانت تبرز وتتحقق فسي مواجهة مقاومة حادة ، لا من الفئات الرجعية في المجتمع فحسب ، بل من فئات وعناصر داخل النظام الناصري نفسه . اما عناصر تسلك داخله ، واما عناصر من النظام اخلت تتخلى وتسليخ عن مواقع الثورة ومبادئها وقيمها ، واما عناصر من النظام تفهم هذه المبادئ والقيم فهما مثاليا يتعارض مع حقيقتها الموضوعية . والغريب ان كثيرا من اشد عناصر الثورة تخلفا من الناحية الثقافية بل عداء لقيم الديمقراطية والتقدم ، كانوا يتباون في كثير من الاحيان مراكز الصدارة الثقافية ، وهكذا كانت كثير من المفاهيم والقيم الوطنية والديمقراطية والتقدمية ، تشوه او تزيف في التطبيق ، او تعطي دلالات تبريرية في التفسير النظري لبعض الإجراءات السلبية . والمؤسف ان هذا كان يتم باسم اصالة الفكر ورفض الفكر المستورد ، ولكنه كان يخفي في الحقيقة مواقف شوفينية مثالية سلفية لا عقلانية متمصبة ، بل يعبر عن مصالح رجعية اخلت تنمو لدى بعض الفئات داخل اجهزة السلطة الناصرية نفسها ، وخاصة الفئات البيروقراطية ، فضلا عن الفئات الرأسمالية القديمة وكبار ملاك الاراضي الذين لم تصفهم الثورة ، واخلت تنمو مصالحهم وينمو نفوذهم من جديد ويتربصون بالثورة من خارجها ومن داخلها .

ولهذا كانت مرحلة الستينات مرحلة بالغة العنف تعبيرا عن هذا الصراع المحتدم الذي انعكس بشكل رائع كذلك في الأنشطة والتعبيرات الثقافية المختلفة في هذه المرحلة . ولم يكن العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ الا محاولة للاستفادة من هذه الظروف الصراعية لضرب الثورة من الخارج ، بمساعدة ومساندة القوى المضادة لها في الداخل . على انه برغم الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ ، كان على الثورة ان تعاود مسيرتها ، وتتطلب على تلك الهزيمة ، بمزيد من التجذير الاجتماعي والديمقراطي مع بداية عمليات حرب الاستنزاف .

وهنا ازداد الصراع الاجتماعي تفاقمًا واحتدما داخل المجتمع بل داخل اجهزة النظام الناصري نفسه : بين القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية ، والقوى الرجعية

والبيروقراطية والطغلية والعميلة ، وكان ينبغي لهذا الصراع ان يحسم لصالح مواصلة الثورة لطريقها وبالتجدير الاجتماعي والديمقراطي . على ان موت جمال عبد الناصر يومها قد حسم المعركة للأسف لصالح قوى الثورة المضادة . وكان الانقلاب الساداتي في ١٥ مايو ١٩٧١ .

والحقيقة ان التجربة الناصرية ، بكل ما حققته من انجازات سياسية واقتصادية وثقافية وطنية وديمقراطية وتقدمية ، عجزت عن ان تحمي استمراريتها ، وذلك لعدم تصنيفها تصفية جلية للهيكل السياسي والاقتصادية - فضلا عن الثقافية - الرجعية السابقة التي تنتسب وظلت تنتسب الى المجتمع الاقطاعي - الملكي - الرأسمالي - التابع ، وظلت تسعى لاستعادته بالتآمر على النظام الناصري ، من خارجه ومن داخله ، ولا شك ان الحد من الديمقراطية ، ومحاربة الفكر الاشتراكي ، والعلمي عامة ، واضطهاد التقدميين والديمقراطيين ، فضلا عن سيادة الفكر التوفيقى والتبريري والتناقض بين الشعار والتطبيق ، كل هذا لم يتح للتجربة الناصرية ، وخاصة في المجال الثقافي والايديولوجي ان تجلر اجتماعيا الافكار والقيم الوطنية والديمقراطية والتقدمية ، التي كانت تبشر بها ، بل قامت تعبيراً عنها ، بل ونجحت بغير شك في استنبات الكثير منها ، ولكنه كان استنباتا هشنا سرعان ما امكن المصنف به ، على الاقل في المؤسسات الرسمية .

والواقع ان الانقلاب الساداتي هو انقلاب من داخل النظام الناصري نفسه ، وان جاء قتيضا له تلمعا ، سواء من الناحية السياسية والاقتصادية او الثقافية .

ولهذا لم تكن بداية هذا الانقلاب - او هذه الثورة المضادة - مجرد تصفية للجناح الناصري اليساري من السلطة فحسب ، بل محاولة لتصفية البنية الايديولوجية للمرحلة الناصرية كلها بما تتضمنه من قيم وطنية وديمقراطية وتقدمية وقومية ، على ان تستبدل بها بنية اخرى جديدة نستطيع ان نحدد بعض عناصرها وبعض الاجراءات التي تتخذ لتحقيقها في النقاط التالية :

١ - تصوير المرحلة الناصرية بانها لم تكن الا مرحلة القهر والقمع والسجون والتعذيب واللاديمقراطية وامتهان كرامة الانسان ، فضلا عن السلب والنهب للكيات الناس وحياتهم ، على حين ان المرحلة السادائية الجديدة هي مرحلة الحريات والكرامة الانسانية والامن والسلام والرخاء .

٢ - تبييض صفحة الولايات المتحدة الامريكية وتقديمها باعتبارها صاحبة الحل والربط في قضية الشرق الاوسط .

٣ - تصفية روح العداء للصهيونية ولعدوانيتها وتوسيعتها ، وتصوير الامر باعتبارها مجرد دولة مجاورة ليس بيننا وبينها الا مجرد حاجز نفسي .

٤ - تحويل القضية الفلسطينية الى مجرد فلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ، واتكار قيادتهم المعبرة عنهم تعبيراً شرعياً وحيداً وهي منظمة التحرير الفلسطينية ، بل محاولة تشويه النضال الفلسطيني .

٥ - التخلي عن قضية الوحدة العربية ذات المضمون المصادي للامبريالية

والصهيونية والتخلف الاجتماعي ، بل تصوير العرب باعتبارهم غير متحضرين ، على حين ان الاسرائيليين هم حملة الحضارة .

٦ - التخلي عن طريق التطور الاقتصادي المستقل ، والقيام بالانفتاح الاقتصادي على الشركات المتعددة الجنسية والامبريالية العالمية ، باسم الانفتاح على العالم ، وبهذا الانفتاح تفقد مصر استقلالها الاقتصادي وتصبح ذات اقتصاد طفيلي تابع .

٧ - العداء السافر للاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية وحركات التحرر الوطني العربية والعالمية .

٨ - الترويج لمفهوم السلام والرخاء الخالي من مضمونهما الوطني والاجتماعي .

٩ - اشاعة روح الابتذال والتسطح والاسفاف في الانشطة الثقافية المختلفة ، بعد طرد المثقفين المستنيرين من الاجهزة الثقافية وتسليمها لاشد العناصر تخلفا وبرجية .

١٠ - اشاعة وتغذية الطائفية واللاعقلانية والتعصب الديني والشوفيني ، فضلا عن روح الاستهتار والاستهلاك والبلخ .

١١ - اشاعة روح التجبيل والتثييس وفقدان الثقة والاستلاب .

١٢ - ممارسة القمع والقهر ضد مختلف القوى الوطنية والديمقراطية والتعلمية .

١٣ - اشاعة الرؤية الامريكية للحياة ، بما تتضمنه من روح الفردية والمغامرة والاستطلاع ، كذلك سيطرة الافلام والبرامج الامريكية على وسائل الاعلام الجماهيرية ، فضلا عن الاجهزة الثقافية .

١٤ - تغيير مناهج التعليم المصرية ، تزيفا للتاريخ وحذف كل ما هو اداة للاستعمار والصهيونية وكل ما يمجّد فترات النضال الوطني والقومي من تاريخنا .

١٥ - وقف اصدار كل الجرائد الثقافية والادبية والفنية الرفيعة .

١٦ - تنمية العلاقات الثقافية الاسرائيلية - الامريكية - المصرية بمختلف الوسائل ، من بعثات علمية وتبادل خبرات ووفود ثقافية الى غير ذلك ، تنفيذا للمادة الثالثة الخاصة بالعلاقات الثقافية في ملاحق اتفاقية كلب ديفيد .

١٧ - استبعاد تلاوة بعض آيات من القرآن المتعلقة باليهود وحذفها من المناهج الدراسية .

هذه هي بعض العناصر والاجراءات التي تقدم صورة واضحة للايديولوجية الرسمية الجديدة التي تسمى السلطة الساداتية لاستنباثها في المجتمع المصري من طريق سيطرتها على وسائل الاعلام والتعليم والثقافة .

والحق انها ليست مجرد انتكاسة بالنسبة للثقافة والايديولوجية التي كانت سائدة خلال المرحلة الناصرية ، بل هي انتكاسة لكل تراثنا الثقافي الوطني الديمقراطي التقدمي عامة ، انها الثورة المضادة في المجال الثقافي .

على انه في مواجهة هذه البنية الايديولوجية الظلامية التي يسمى النظام الساداتي الى اشاعتها واستنباثها ، تواصل الثقافة الوطنية الديمقراطية التقدمية في مصر



نضالها التاريخي الجيد . أنها تصبح من جديد ثقافة مضادة للثقافة والايديولوجية الرسمية ، تنزل الى الشارع والحقل والمصنع ، من نشرات وكتيبات واشعار وحفلات مسرحية وأغان ، تعبر عن حقيقة وجه مصر الوطني الديمقراطي التقدمي العربي ، وتشارك بجسارة وفاعلية في حماية ثقافتنا وتطويرها وتجديدها في مواجهة كل عمليات التشويه والابتذال والتضليل .

واذا كنا نجد مثقفين كبارا من امثال توفيق الحكيم وحسين فوزي ونجيب محفوظ قد تخطوا من طريق الشعب ومصالحة الحقيقة وثقافته الوطنية والتقدمية، فان اجيالا من المثقفين ، والادباء والفنانين ، والمفكرين من القدامى والمخضرمين والجلد، يواصلون الطريق بوعي وشرف ، برغم كل ما يواجهونه من اشكال القمع والتعسف .

ان الحركة الثقافية في مصر لا تنفصل عن الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عامة ، وان الكفاح من اجل القضاء على النظام السائداتي - نظام التبعية للامبريالية والصهيونية - انما هو كفاح من اجل بناء مصر المستقلة ، مصر التقدمية ، مصر العربية ، سياسيا واقتصاديا وثقافيا .

انها معركة واحدة وان تنوعت ساحاتها ومجالاتها واسلحتها .

عن «دراسات عربية» عدد ١١ لسنة ١٩٨٠



## القسم الثاني

الوحدة



## لعبة الديمقراطية وصراعات السلطة في مصر

ميشيل كامل

### ١ - مرحلة الانتقال من الناصرية الى الساداتية

قبل ان نتطرق الى مغزى التطورات الاخيرة في مصر ، بدوا من التعديل الوزاري ، فالاستفتاء . وما تمخض عنه من تشريعات واجراءات قمعية جديدة ، تبدو اهمية العودة الى الوراء ، لالقاء بعض الاضواء على حقيقة « ديمقراطية السادات » ، تلك البضاعة المنشوشة ، التي حظيت باعظم قدر من الرواج لفترة ما ، حتى انزلت بمض القوى اليسارية الى حلبة التمويل عليها في حساباتها ، وانساق اقليم « تقدمية » في عملية ترويع الاوهام حولها .

#### ١ - اواخر الحقبة الناصرية

ورث « السادات » وضعا يتميز بنهوض وعي جماهيري وتصاعد حركة شعبية ، تدعم وتتبنى الجوانب الايجابية للنهج الناصري ، بينما تدن وتناضل ضد ممارساته السلبية في مختلف المجالات . وكانت انتفاضة ١٠/٩ يونيو ١٩٦٧ تتضمن معنى الاعلان من عزم الجماهير الكادحة - المصرية والعربية - على انتزاع استقلاليتها وانهاء عهد وصاية البرجوازية وانفرادها بالسلطة ، خاصة وانها كانت موجهة ضد تنحي عبد الناصر ، ليسلم مقاليد الحكم لزكريا محي الدين ، « ليتفاهم » مع اميركا ! ورغم ذلك ادركت الجماهير بوميها ، وبقظتها المرفهة - تحت وقع فداحة مأساة الهزيمة - ، ان الظروف الذاتية للحركة الثورية لا تتيح لها ان تلعب الدور القيادي ، فدمعت الى « التغيير » ، عبر الديمقراطية واطلاق الحريات للجماهير الكادحة . وعملت في الوقت نفسه على تصليب عود النظام المتهالكة في مواجهة الهزيمة ، ومن ظروف الاختلال الخطير في موازين القوى .

وفي هذا الاطار فجرت الطبقة العاملة المصرية ( بمسيرة عمال المصانع الحربية بحلوان ) حركة شعبية في فبراير ١٩٦٨ ، كانت مؤشرا على « النقلة » الجديدة النوعية وان كانت في مرحلتها الجنينية ، في مواقع القوى الاجتماعية ، ودورها من العملية الثورية ، فهي بداية النهاية لعصر « رأسمالية الدولة الوطنية » التي استنفدت طاقتها ، البناء ، التفعية ( منذ بداية ١٩٦٥ ) ودخلت مرحلة الانحدار والانحمار ،

وإصابها المقم الذي بلغ أوجهه بانهيال يونيو ١٩٦٧ .

وبرزت قضية « الديمقراطية » كمطلب شعبي ، لتحقيق « المشاركة » الجماهيرية في صنع القرار عن طريق تطوير البناء الديمقراطي ، وتطهيره من أعداء الوطن . وحشد كل القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها من أجل التصدي لاتجاهات المصالحة والتهادن مع الرجعية المحلية والعربية ، وقطع الطريق على نزعات التخاذل من مهام التحرير والتردد في توفير مستلزماته . واحتدم الصراع حول هذه القضية ، باعتبارها الحلقة الرئيسية الضرورية لتوفير مقومات انجاز الأهداف القومية . وتحقق بعض النجاح في هذا المجال ، بمبادرات جماهيرية لتنظيم المقاومة الشعبية ، وانتزاع قدر من الحريات الديمقراطية ، وصودر بيان مارس ٦٨ وتطبيق إجراءات أكثر حرما في ما يتعلق « باقتصاد الحرب » . وكان « بيان مارس » بمثابة اتفاق تعاقدي بين السلطة والحركة الشعبية على الالتزام بأساسيات الخط الذي طرحته الجماهير الكادحة وقواها التقدمية ، إلا أنه سرعان ما أجهضته عمليا في التطبيق ، الأمر الذي أدى إلى انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ ، التي جويت بالقمع البوليسي .

وانتمشت ، الاتجاهات اليمينية ، المعادية لحركة الجماهير الشعبية ، واكتسبت المزيد من قوة الدفع ، بسيادة مفهوم رجعي عن « الوحدة الوطنية » ، بالتهاون مع قوى اليمين ، والعمل على استرضائها . وقام النظام بتعديل قانون التعاون الزراعي لمصلحة اغنياء الريف . ١٩٦٩ . وتفاشى عن نشاط الرأسمالية التجارية والعقارية وقطاع المقاولات والخدمات وتسهل أو تراجع عن تطبيق قرارات سابقة ، مثل تأميم تجارة الجملة والنسب المخصصة للقطاع الخاص في بعض مجالات الاستثمار ، وفرض مركزية مطلقة لرؤساء مجالس الإدارة في مواقع الإنتاج . كما أفسى عمليا منظمات المقاومة الشعبية ، وأصيب التنظيم السياسي بالشلل وتوقفت حرب الاستنزاف ، ثم قبل عبد الناصر مشروع روجرز .

وكانت مسؤولية المجموعة الحاكمة عن هذه السياسة هي العامل الأساسي لسقوطها - يمثل هذا اليسر . دون ردود فعل شعبية - أمام ضربة السادات ( انقلاب مايو ١٩٧١ ) الذي ساندته الشرعية البيروقراطية اليمينية في الأجهزة الأساسية للسلطة - التي كانت تهيمن عليها هذه المجموعة - بالإضافة إلى القوى الاجتماعية الرجعية التقليدية والجديدة التي نمت وانتمشت في السنوات الأخيرة من عهد عبد الناصر .

ويمكن تلخيص موقف القوى الاجتماعية المختلفة فيما يلي :

— **الراي العام الشعبي** ينفر من المجموعة الحاكمة - التنفيذية - لا يولها ثقته ، خاصة بعد اختفاء « الزعيم » . برصيده الشخصي - لذا لم تكن الجماهير الشعبية مفعنة بالإنحياز لها في معارك تدور في قم السلطة بين أعمدة النظام . بعضها مختبر مقضوخ بحكم ممارساته ، بينما السادات وضحه ( عبد السلام الزيات ، محمد صادق ، اللواء الليثي الخ ) غير مجرب على المستوى السياسي والتنفيذي . وقد

حرص السادات طوال عهد عبد الناصر على التزلف « للقائد المعلم » وإخفاء (١) حقيقة انتمائه الفكري والسياسي هذا لا يعني أن اتجاهاته كانت خافية على اليسار سواء الماركسي أو الناصري ، وفي أوساط المثقفين .

— البرجوازية البروقراطية — عسكرية ومدنية — بدورها المتميز في صنع القرار داخل الائتلاف الحاكم ، وبنفوذها وهيمنتها على أجهزة وأدوات السلطة — انحازت لليمين عبر عملية الاستقطاب السريع — منذ منتصف ٦٤ حتى بدايات ١٩٦٥ ، وبصفة خاصة بعد الهزيمة — ، كما التحمت مصالح شرائحها العليا بالقطاع الرأسمالي الخاص ، فتخلت عن قياداتها ، المصنفة باعتبارها « اليسار الناصري » .

— الرأسمالية الكسرة التقليدية وفلول كبار ملاك الأراضي الزراعية ومختلف الفئات الاجتماعية التي لحقت بها أضرار جسيمة أثناء حكم عبد الناصر ، دعمت اليمين الناصري — والسادات — منذ اللحظة الأولى ، كتحالفت تكتيكي ، إذ لم تتخل عن هدف الإطاحة بالنظام ومخلفاته ، لكن موقفها كان يتسم بالترقب والحذر والشكوك .

— أما البرجوازية « الجديدة » التي أفرخت ونمت في كنف عبد الناصر ، فهي بحكم كونها الأكثر قربا من عناصر النظام وإدراكا لاتجاهاتها ولإبعاد الصراع ، فقد اتخذت مواقف انشط في تأييد الانقلاب .

## ٢ — التمهيد بشعار جماعري

وهنا برزت أهمية طرح الشعار المناسب الذي يدخل في حسابه كل هذه الاعتبارات ، والذي يضمن كسب الفئات البرجوازية التقليدية والجديدة التي تشكل القاعدة الاجتماعية — الاقتصادية للنظام الانقلابي ، دون أن توجب المعارضة والمقاومة من جانب القوى الشعبية ، بالعمل على تجميد وتحييد حركتها ، حتى يتم الانجاز — التدريجي — للخطوات الرئيسية لعملية الهيمنة على السلطة بالكامل ، من قمتها ، امتدادا الى مختلف مؤسساتها السياسية والاقتصادية والايديولوجية والثقافية . وهو مخطط يصعب أن نغزوه « لمبقرة » السادات و « حنكته » السياسية وحدها ، وإنما لتخطيط ذكي من الداخل — البرجوازية المحلية ، بما تملك من خبرة وطمانة الرجعية العربية ( خاصة السعودية والكويت ) المحلية ، بما تملك من خبرة تاريخية وتقاليدي وعوي طبقي — ومن الخارج — الدوائر الامبريالية — . وهكذا رفعت القيادة الانقلابية شعارات الديمقراطية ، الشرعية الدستورية ، وحكم المؤسسات وسيادة القانون .

ورغم الإطاحة بالكوادر الناصرية الرئيسية في قمة السلطة ومؤسساتها ، لم يكن

---

(١) رغم أن حقيقته لم تكن خافية على عبد الناصر ، والجمومة العالمة ؟ أو الكوادر الرئيسية العاملة في الحياة السياسية من داخل السلطة أو خارجها . ويظل تمسك عبد الناصر به وبصين الشانين من أبرز سبيلاته ، بغض النظر عما كان يقال حينئذ من أن الإبقاء على السادات يستهدف استرضاء وطمأنة الرجعية العربية ( خاصة السعودية والكويت ) .

توازن القوى يسمح للمجموعة الحاكمة الجديدة ، بدخول معركة سافرة ضد الناصرية بما تمثله من رموز ومبادئ وممارسات وطنية . ومن هنا كان « الشعار » موجها في خدمة عدة اهداف على مختلف الجبهات - رغم التناقض بينها ووقوفها على طرفي نقيض - . كيف ؟

- في ما يتعلق بالجماهير الشعبية الوطنية والتقدمية ، اعلن تمسكه بمبادئ ثورة ١٩٥٢ ، وتعهد بالاستمرار في انجاز اهدافها . كل ما هناك انه يعني تظليها مما علق بها من شوائب ومعوقات ، وتحريرها من سلباتها ونواقصها ، وفي مقدماتها الحكم الاوتوقراطي المطلق والافتقار للحريات الديمقراطية . فلعب بذلك على وتر حساس عند ابناء الشعب ، خاصة بين المثقفين وجماهير البرجوازية المتوسطة ، والصغيرة ، اذ بدا وكأنه يتبنى الطلب الجماهيري ويمثل ارادة الشعب .

- وفي نفس الوقت فان هذا الخط الديماغوجي قد يقف حجر عثرة في طريق كسب ثقة وتأييد ودعم الطبقات والفئات الرجعية - قوى الثورة المضادة - ويعرقل عملية تعبئتها باعتبارها الدعامة والسند الرئيسي في مخطط الردة . لذا فقد اعتمد السادات على العناصر التالية ، لضمان حشد هذه القوى :

( ١ ) - الاعلان عن سلسلة من المواقف ، تشكل في مجموعها جوهر خط الارتداد عن النهج الناصري الوطني ، كؤشرات لاتجاه حركة النظام . فاستهل العام الاول من حكمه بمبادرة فبراير ١٩٧١ ( بداية السعي لحل ثنائي جزئي مرحلي استسلامي ) ، فالتدخل العسكري ضد حركة هاشم العطا في السودان ، مصحوبا بحملة اعلامية مسعورة ضد الشيوعية ، مؤكدا عزمه على التصدي لها ( بمعنى حركة التحرر العربي وقواها ) على النطاق العربي وافريقيا « بديمقراطية الانسان » طبقا لتعبيره . وواكب ذلك نشاط محمود لتوثيق العلاقات مع الرجعية ( الايرانية والعربية وخاصة السعودية ) . ثم اصدر قوانين تشجيع الاستثمارات الاجنبية والعربية في ظل حملة اعلامية تروج لسياسة الانفتاح الاقتصادي واطلاق مبادرات القطاع الخاص ، وتحريره من القيود التصفية والاضطهاد والظلم .

( ب ) - اجراءات عملية مباشرة تخدم خط الردة ، فقد اطلقت السلطات مراح القوى اليمينية المناوئة لحكم عبد الناصر ، اعادت الاعتبار لها ، وشجعتها على ممارسة نشاطها ، واسيقت عليها حمايتها ، في نفس الوقت الذي شقت فيه حملة اعتقالات ومحاكمات ضد القيادات الناصرية ، وتقرر حرمانها من حق العمل السياسي ( الترشيح للتنظيم السياسي والنقابي ومجلس الشعب ) . وطبقت نفس الاجراءات ضد الكوادر الماركسية والعمالية والتقدمية عامة . والفيت « لجان المواطنين من اجل المعركة » ، وحلت الوحدات الاساسية في المصانع التي يقل عدد عمالها عن ٢٠٠ ( اي معظم مصانع القطاع الخاص ) . وبدأت حملة الاعتقالات تتسع في المناطق العمالية ( مصر - حلوان للفلز والنسيج - الخزف - المصانع الحديثة .. الخ ) . وفي المجال الاقتصادي الفيت الحراسات واميدت الاملاك غير المومة ، ورفعت نسبة



التعويض عن الاراضي والمقارنات المصادرة ، واعيد فتح مجالات الاستثمار المحرمة امام القطاع الخاص .

ج) - ومن تبسيط الامور ان نعتبر الهدف من « لعبة الديمقراطية الساداتية » محصورا في الرغبة في التعازي عن الناصرية ، وكسب رصيد شعبي يمكنه من الاستمرار في الحكم ، لتنفيذ مخططة التأمري . فمما لا شك فيه ان شعار الديمقراطية - بالمفهوم الليبرالي الذي طرح به - كان موجها لكسب الراسمالية المحلية بمختلف فصائلها . وهو امر بالغ الاهمية بالنسبة لحكم منبثق من « العهد الناصري » وجناح ينتمي الى الشرعية التي هيمنت على الائتلاف الحاكم في مرحلته الوطنية ، اي البرجوازية البيروقراطية . فرغم انتقال مقاليد السلطة الى هذا الجناح اليميني ، المنشق عن الخط الناصري والمردد عن النهج الوطني ، الا ان البرجوازية - بعد « تجربتها المرة » - ترفض ان تتولى اي قوة - وخاصة البرجوازية البيروقراطية - الحكم باسمها ، مهما حرصت على استرضائها والتعبير عن مصالحها . فهي لا ترضى بأقل من المشاركة بشكل فعال ومن خلال علاقة عضوية بالسلطة .

ومن هنا كان هذا الطرح للديمقراطية بمفهومها الليبرالي ، بمثابة التعهد لمختلف فئات البرجوازية ، التي تشكل القاعدة الاجتماعية - الاقتصادية للسلطة الجديدة ، بانهاء عهد احتكار السلطة والانفراد بها ، من جانب شريحة واحدة مهيمنة .

لم يكف النظام بالشعارات ، بل بادر باتخاذ خطوات عملية لتغيير البنية الطبقية لمختلف المؤسسات ، فبعد عمليات التطهير والمحاکمات والابساد وحرمان الكوادر الوطنية والتقدمية من حقوقها السياسية ، اجريت انتخابات الاتحاد الاشتراكي ومجلس الامة وكانت نتيجتها الزيادة الكبيرة في وزن ونفوذ الراسمالية الزراعية ، بحكم كونها اكثر الطبقات انتشارا ورسوخا واستقرارا ، وهي التي حافظت على قوتها بتكثيف الاستثمار الراسمالي في الريف ، والتوسع - اقلها - بتنوع مجالات الاستثمار ( في التجارة والمقارنات والمقاولات .. الخ . ) . ولم يتزعزع نفوذها كثيرا في الريف في عهد عبد الناصر ، وانتعشت بعد الهزيمة (٢) . ولعل من ابرز الادلة على نفوذ هذه الطبقة . الاطاحة برئيس الوزراء عزيز صدقي عندما قدم مشروعا متواضعا للغاية بفرض ضريبة على الحدائق المثمرة ، ثم دورها في الفناء المؤسسة العامة للتعاون الزراعي والانماء العام للجمعيات التعاونية . واصدار قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر .

كذلك تزايد وزن وتمثيل ممثلي قطاع التجارة والمقارنات والمقاولات داخل هذه المؤسسات وفي المجلس الوزاري ، ومؤسسة القوات المسلحة . وتتابعت التغييرات

---

(٢) والقصد هنا هي الراسمالية الزراعية والفنية الريف وليس كبار الملاك شبه الاقطاعيين والذين تحولوا الى الاستغلال الراسمالي المكثف بعد الثورة .

ومع اللواء محمد صادق وزيراً للحرية وقائدا للقوات المسلحة وهو ابن احمد باشا صادق الذي عمل في ادارته الخاصة فلكية .

- تدريجيا مراعاة لتوازن القوى - في المؤسسات الثقافية والصحافية وبين قيادات القطاع العام والهيئات المهنية .

## ٢ - التطور في التنمية الطبقية للاتلاف الحاكم

لا يمكن مقارنة « الديمقراطية الليبرالية » - البرجوازية - في مصر ، بمثيلتها في المجتمعات الغربية . فهي مجرد تقليد مشوه قاصر مصوخ لها . فالليبرالية الغربية ( حين تسمح الظروف بها ) هي ثمرة تطور تاريخي طويل ، عبر مرحلة من التطور منذ عصر النهضة . فالامبريالية ( بما تنتجه من فرص منح امتيازات للفئات الوسطى وتكوين ارسطراطية عمالية .. الخ ) تتميز بمستوى معيشة متميز ، وحدادى من الاستقرار السياسي . وهي كلها عوامل غير متوفرة في مجتمعاتنا التي تصرف النقبض تماما . فتوراتها البرجوازية سرعان ما اجهضت ، وافاق تطورها مغلقة والفقر المدقع والتدهور المستمر لمستوى المعيشة لا يسمح بترف استخدام السلاح الليبرالي . والصراع الطبقي الاجمالي والسياسي محتدم التفجر .

وكان المقصود بطرح هذا الشعار - وتطبيقه في حدود الخصوصية المصرية - هو اعادة ترتيب الاوضاع داخل المؤسسة البرجوازية الحاكمة . **للاتنقال من نظام برجوازي وطني ، تتولى الهيئة شبه المظلة داخله شرعية البرجوازية الليبرالية ، التي تنتهج طريق « راسمالية الدولة الوطنية » ، الى نظام برجوازي تابع ، مرتبط بالسوق الراسمالي الغربي والاحتكارات الدولية . فتشكل قلعتيه الاجتماعية - الاقتصادية من الراسمالية الكبيرة الزراعية والصناعية والتجارية والمقاربة ومن قطاع المقاولات والخدمات بالاضافة الى البرجوازية البيروقراطية والشرائح اليمينية من المثقفين . وتشارك في صياغة السياسة القومية العامة والقرارات الاساسية التي تخدم مصالح هذا الائتلاف العريض .**

وقد تحقق قدر من هذه المشاركة ، بدرجة او باخرى - مع تفاوت درجات التأثير - . واستمر الدور التميز نسبيا للبرجوازية البيروقراطية . وفي المراحل الاولى برز الوزن الخاص المؤثر للراسمالية الزراعية ، الا ان المناخ العام لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، واستثراء الفساد في السلطة والافتقار للاستقرار السياسي ، بالاضافة الى الخططات الامبريالية للتجويل ببلورة القاعدة الاجتماعية المرتبطة بها عضويا .. كل هذه العوامل ادت الى اتعاش رأس المال التجاري - والمضارب - وتنمية الاتجاهات الطبقية في قطاع الخدمات ( الامر الذي ترك بصماته على القطاع الانتاجي ايضا ) .

وتوثقت الروابط وتزاوجت المصالح بين الفئات الراسمالية العاملة في مجالات التجارة - خاصة الاستيراد والتصدير والجملة - والمقاولات والمقاربات وبين ( البرجوازية البيروقراطية الادارية والتكنوقراطية ) خاصة في مواقع القرار ، حيث تشكل المفاصل الاساسية للعلاقة ما بين رأس المال الاجنبي والعربي ، ورأس المال المحلي ، والسبيل الاسر والاسرع لتحقيق التراكم الراسمالي ، عن طريق العلاقة بالسلطة من جانب والسوق من جانب آخر . وبحكم تفوق هذه الفئة على غيرها من

الطبقات الرأسمالية - العاملة في مجالات الإنتاج - من ناحية فرص النمو والتوسع ، وما تسببه عليهم علاقاتهم بالسلطة من نفوذ ، بالإضافة الى الدم الذي يلقونه من الدوائر الاحتكارية والامبريالية العالمية والرجعية العربية .

لذلك لم تتطور « معادلة » التكاثر او التوازن النسبي في مشاركة مختلف فصائل البرجوازية في السلطة ، اذ سرعان ما اختلت لمصلحة الفئة الطفيلية الكومبرادورية ، واستشرى نفوذها وطفت مصالحها ، وافرزت ايدولوجيتها ، بما تمكسه من سياسات ومنهج في الحكم ، تشهد اليوم في صيفته السافرة وبجوره الحقيقي ، بعد ان نزع عنه القدر الاكبر من الطلاب الديماغوجي - الليبرالي .

في مستهل حكم السادات تكاثفت وتكتلت كل القوى الرجعية والبيعية والمحافضة وراء رئيس الجمهورية ، تسانده في معركته ضد « اليسار الناصري » وتزاول كافة اشكال الضغط من اجل التمجيل بالردة الكاملة ، ولضمان مشاركتها في السلطة .

وانضمت لركب قوى الثورة المضادة ، فئات اجتماعية تتعارض مصالحها موضوعيا مع المصالح التي يمثلها النظام الجديد ، انجرفت في التيار المناهض للخط الوطني تحت تأثير تطلعاتها وطموحاتها البرجوازية ، وكرد فعل عضوي ضد اسلوب حكم عبد الناصر وسليانه ، واساسا لافتقارها للوعي بمصالحها هي نفسها ، نتيجة المرحلة الطويلة من الحرمان من الممارسة السياسية والنشاط الحزبي .

وانهالت المعاول من كل جانب في عملية هدم البناء الوطني ، وتضافرت كل هذه القوى بجمعها نشوة الخلاص من اعدائها ، يستوي في ذلك الذين اضيروا خلال حكم عبد الناصر ، او من توهوا التناقض في المصالح ، واجتسروا احلام الدولارات والاستهلاك الترفي .

الا ان هذه المرحلة لم تمر طويلا ، اذ سرعان ما تبددت الاوهام ، وتدهورت الاوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وافتضح افلاس النظام وعقمه وعجزه عن تحقيق اي نجاح على مختلف المستويات وازاء كافة المهام الملحة ، وتمخضت « الليبرالية » عن حكم فاشي ديكتاتوري استبدادي ، تحت هجمة اكثر الفئات طفيلية وعمالة ، تحتكر القرار والمنفعة ، وتبدي مصالحها المباشرة على متطلبات حماية النظام واستقراره ، وعن مصالح القوى الطليقة في الائتلاف الحاكم ، واحتدم الصراع الطبقي باعنف صوره ، حتى اصبح الكيان كله - المؤسسة الحاكمة باجمعها - مهددة بالانهيار . حينئذ بدأ التفسخ يسري داخل السلطة ومؤسساتها ، وتفجرت الخلافات الخفية بصورة صريحة وعلنية .

وحتى تكتمل الصورة ، نقدم عرضا للدستور والقوانين والتشريعات المنظمة « للحريات » - او بالاحرى المنظمة للقمع - ، قبل ان تنتقل الى استعراض طبيعية وتطور الخلافات داخل المؤسسة الحاكمة ، بين قواها الاجتماعية المتباينة في المرحلة الاخيرة ، واتفق هذه التناقضات والصراعات وما قد يتمخض عنها في المستقبل .

#### ٤ - ديمقراطية رأس المال وحرية الاستقلال

منذ اللحظة الاولى ظهر تناقض صارخ بين ما تضمنه دستور ١٩٧١ والسبل المنهمر من القوانين والتشريعات المناهضة للحرية ، وبين الشعارات التي طرحها النظام . ومع ذلك لم ينتبه الى هذا التناقض الا قلة من العناصر النشطة الواعية ، تاهت في خضم التيار ، الذي يتأثر بالمنح العام ، وضجيج الاعلام ، وتنتصر رؤية الاجراءات موضع التنفيذ ، اكثر من متابعة وتحليل مواد الدستور والقوانين .

كما ان غيبة الحياة الحزبية ، واقتدار القوى الاجتماعية لادواتها السياسية وطلانها الداعية للنشطة ، جعل مهمة التغيير - الردة - تظل من مسؤولية جهاز الدولة ، بقيادة البرجوازية البيروقراطية . وما يعني الطبقات البرجوازية في المحل الاول ، هو اتجاه الضربات ، وعلى اي قوى تسلط اجراءات القمع يكفيها في هذه المرحلة ان النظام يعيد لها املاكها ويطلق طاقاتها « الاستثمارية » - حرية الاستقلال - ويحطم القيود الاقتصادية التي كانت تموق « تطورها » - اي يحرر القوة المادية والاقتصادية لرأس المال - في نفس الوقت الذي يحرر حركتها السياسية عبر اوسع مشاركة في مؤسسات السلطة - النفوذ السياسي - . وقد اجريت تعديلات وتمت تطهيرات واعادة لترتيب القوى داخل مختلف المؤسسات ( مجلس الامة ، التنظيم السياسي القطاع العام ، اجهزة الدولة . . الخ ) ، الا ان مؤسسة « رئاسة الجمهورية » ظلت تحتل مركز القوة الرئيسي بينها .

وهكذا جاء دستور ٧١ ليؤكد الطابع الرئاسي - لا البرلماني - للنظام ( الجمهورية الرئاسية ) ، ويضاعف من تركيز السلطات في يد رئيس الجمهورية ، فاستند اليه وظيفة « رئيس الدولة » و ( رئاسة السلطة التنفيذية والاتحاد الاشتراكي والمجلس الاعلى للقضاء والقوات المسلحة ، وجعله الحكم بين السلطات - اي فوقها جميعا - بالإضافة الى كونه الحاكم بوصفه رئيسا للجمهورية ، « يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات » ( مادة ٧٣ ) .

ويجيز دستور ٧١ لرئيس الجمهورية تجاوز كل المؤسسات الدستورية، فيمنحه حق اصدار « قرارات تكون في قوة القانون » واصدار القوانين او الاعتراض عليها ( مادة ١١٢ و ١٠٨ ) ، واعلان « حالة الطوارئ » ، مادة ١٤٨ ، ( وهي مطلنة بصفة دائمة على اية حال ) ولرئيس الجمهورية « اذ قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بياناً الى الشعب ، ويجري الاستفتاء على ما اتخذته من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها » ( مادة ٧٤ ) . وهو السلاح الذي لجأ اليه مرتين خلال عامين متلاحقين - يناير ١٩٧٧ ومايو ١٩٧٨ - ضد ما اسماه « انتفاضة الحرامية » ثم « الفقايع التي لا وزن لها ولا قيمة » ! .

## ٢ - « ديمقراطية » تقوم على مصادرة كل الحريات ومخالفة الدستور :

تسمح المادة ١٣٦ لرئيس الجمهورية بحل مجلس الشعب ، بعد استفتاء شعبي .  
و « يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية » ( ١٣٧ ) ويضع « مع رئيس الوزراء السياسية العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها » ( ١٣٨ ) ورغم ذلك لا تجوز مساءلته ، بل على العكس من ذلك ، فهو يسبق حمايته على مجلس الوزراء . فإذا قرر مجلس الشعب ( بالاغلبية ) سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء او احد الوزراء ، يرفع تقريراً الى رئيس الجمهورية ، الذي يحق له رد التقرير الى المجلس ، « فإذا عاد المجلس الى اقراره من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية ان يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي ( الذي تجرّبه الحكومة نفسها ! ) فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلًا ، والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة » ( مادة ١٣٧ ) ! هذا بالإضافة الى مختلف القيود الاخرى على سلطة المجلس النيابي مثل النص على انه « لا يجوز لمجلس الشعب ان يعدل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة » ( المادة ١١٤ ) . . الخ .

### ١ - « سيادة قانون » القمع

وابتكر « الدستور » نظام « المحكمة الدستورية العليا » التي « تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية » ( مادة ١٧٥ ) ، وبذلك انتزعت هذا الحق من المجلس النيابي ومنمت المحاكم من ممارسة سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . و « المحكمة الدستورية العليا » تعين بقرار من رئيس الجمهورية وعلى اية حال ، فهي لم تنشأ بعد ( يتولى اختصاصاتها حالياً المحكمة العليا ) ، بعد ان اثار مشروع قانون تشكيلها معارضة واسعة بين صفوف رجال القضاء والهيئات القانونية ، بسبب ما تضمنه من تدخل سافر في تكوينها ووظيفتها .

وبقيت محاكم امن الدولة تنظيماً قضائياً خاصاً ، واحتفظ رئيس الجمهورية بحق احوالة القضايا على محاكم عسكرية او امن دولة او عادية ، كما يترأى له ، واضيفت الى حقوقه بمقتضى القوانين ، حق التصديق او الفاء الاحكام التي تقررها « الهيئات القضائية » والاعتراض على قرارات الافراج . . . الخ سلطات لا حدود لها .  
واستحدثت المشرع بدعة « المدعي العام الاشتراكي » المتصوص عليه في الدستور ، وينظم عمله قانون ، ما زال « مرونًا » في جفول اعمال المجلس - منذ ست سنوات - لم يقر بعد ، بسبب الاعتراض عليه من جانب رجال القانون والحامين . ورغم ذلك يزاول المدعي العام الاشتراكي نشاطه . وقد اتزوى بعض الوقت تحت الضغوط ، ثم عاد بسلطات قضائية مضاعفة مدعوماً من رئاسة الجمهورية ومسلحاً بالقوانين القمعية التي تمخضت في الاستفتاء الاخير .

والمدعي العام الاشتراكي طبقاً للقانون ، يتم تعيينه وعزله من جانب رئيس

الجمهورية ، وهو يملك طبقا للقانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ ( الحراسة ) ان يأمر « بالتحفظ » على أي شخص - والتحفظ هنا تعني الاعتقال - لمدة خمس سنوات ، في « مكان آمن » - وهو مصطلح « مذهب » المقصود به تحديد الإقامة في المسكن أو السجن - ، وذلك اذا قامت دلائل أو شبهات قوية - وليس ادلة - على انه اتى أفعالا من شأنها الاضرار بأمن الدولة من الخارج أو الداخل أو افساد الحياة السياسية أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر أو الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع ... الخ من نصوص.

وهنا يظهر مدى الاستخفاف بالقول ، عند التأكيد الاعلامي الواسع على الالتزام « بسيادة القانون » ، بينما المشرع قد قام بتقنين كافة الاجراءات الاستثنائية الاستبدادية داخل اطار الشريعة القانونية . فالاقتال هنا يتم تحت مظلة القانون ، ولجورد « شبهات » ، لا ترقى الى مستوى دليل مادي قاطع يعرض على هيئة قضائية وتقره ، ودون ارتكاب أي جرائم يعاقب عليها « القانون الجنائي » ، وبغير محاكم قضائية ..

وبعد ان « استبعد » قانون « السلام الاجتماعي » الجديد - الصادر في أول يونيو ( حزيران ) - السلطة القضائية ، منح سلطات مطلقة للمعني العام الاشتراكي ، فالمادة ١١ منه تنص على ان « يتولى المعني العام الاشتراكي باعتباره مسؤولا عن تأمين سلامة المجتمع ونظامه الاساسي طبقا للمادة ١٧٩ من الدستور ، سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة لأي مخالفة لاحكام هذا القانون ، وله ان يستعين بمن يرى الاستعانة بهم من اعضاء الهيئات القضائية المتتبعين بمكتبه ، ويكون لهم في سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق ( ... ) ويجوز للمعني العام الاشتراكي تكليف مأموري الضبط القضائي أو اية جهة أخرى بجمع الاستدلالات ( ... ) » .

ودياجاجة جميع المواد حريصة كل الحرص على ضمان الحريات الاساسية ، فالمادة الاولى تنص على انه « مع عدم الاخلال بحرية العقيدة وحرية الرأي .. » والمادة الثانية تؤكد « مع عدم الاخلال بالاحكام المنصوص عليها من قوانين الماملين بالدولة والماملين بالقطاع العام .. » الخ .

ولكن ماذا بعد هذه الـ « مع » ؟ ما هو « الضد » ؟ ما هي المحرمات والقيود والعقوبات ؟ يمكن تلخيص بعضها فيما يلي :-

- « تحظر أية دعوة يكون هدفها مناهضة المبادئ التي قامت عليها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو الترويج لمذاهب ترمي الى مناهضة النظام الاشتراكي الديمقراطي ( كذا ) ومبادئ ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ التي ينص عليها الدستور والتي تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية ، والايمان بالقيم الروحية والدينية والحفاظ على المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين (١) .. » (المادة الاولى).

- « الدعوة الى مذاهب تنطوي على انكار للشرائع السماوية أو تتنافى مع احكامها » ( المادة الثانية ) .

- « تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر ، نشر أو كتابة أو اذاعة مقالات أو اشاعات كاذبة أو مفرضة في داخل البلاد أو خارجها يكون من شأنها المساس

بالمصالح القومية للدولة او اشاعة روح الهزيمة او التحريض على ما يمس السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية » ( المادة السادسة ) .

— والقانون الجديد لا يورد كل المحاذير المعاقب عليها ، اذ يكفي بالاحالة الى ارقام مجموعة هائلة من القوانين التي تجيز تطبيق نفس العقوبات ، ومنها على سبيل المثال : « اذاعة اشاعات كاذبة او مفوضة .. من شأنها اضعاف الثقة المالية بالدولة او هيبتها او اعتبارها .. » ( ٨٠ - ي ) ، ثم مجموعة المواد من ٩٨ الى ٩٨ ي الخاصة بالانضمام للمنظمات السرية : و « الترويج لمبادئ ترمي الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها » او « التحريض على كراهية هذه المبادئ ( لنظام الحكم ) او الازدراء بها ... لمن حاز بالذات او بالواسطة او احرز محررات او مطبوعات تتضمن ترويجا او تحبيذا ... الخ » .. والانضمام « لهيئات او انظمة من اي نوع كان ذات صفة دولية .. » .. والمادة ١٧١ التي تنص على تجريم « كل من اغرى واحدا او اكثر بارتكاب جريمة او جنحة او يقول او صياح جهرية علنا او بفعل او ايماء صغر منه علنا بكتابة او رسوم او صور شمسية او رموز .. الخ .. والمادة ١٧٨ « كل من حاز ... صوراً من شأنها الاساءة الى سمعة البلاد ، سواء اكان ذلك بمخالفة الحقيقة او اعطاء وصف غير صحيح او ابراز مظاهر غير لائقة ، او بأية طريقة اخرى » .

ويلاحظ الاسراف في استخدام المبارات المطاطة غير المحددة ، تيسير عملية التجريم ، بالإضافة الى جعل « الشبهات » وحدها سندا لتوقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون « السلام الاجتماعي » ، وحول قضايا لا توجد اية معايير يمكن الاحتكام اليها — وغير منصوص عليها على اية حال — ، خاصة فيما يتعلق بالايمان والاحاد ومناهضة القيم الروحية والدين والسلام الاجتماعي .. الخ .

ودون الخوض هنا ، في العقوبات الجنائية التي تتكفل بها القوانين الجنائية ، فان التشريع الجديد يسمح بتوقيع العقوبات التالية : —

— الحرمان من « تولي الوظائف العليا التي تقوم على التوجيه والقيادة في الدولة او القطاع العام او الوظائف ذات التأثير على الرأي العام ومناصب الاعضاء المعنيين في مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحافية ... » ( مادة ٢ ) .

— « لا يجوز الترشيع لعضوية المجالس المحلية او الجمعيات التعاونية او مجالس ادارة النقابات العمالية او المهنية او اتحاداتها او الهيئات او مجالس ادارة الشركات المساهمة او المؤسسات الصحافية .. » ( المادة ٣ ) .

— « لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية او مباشرة الحقوق او الانشطة السياسية ... » ( مادة ٤ ) .

— وقف « اي قرار او نشاط لاي حزب من الاحزاب السياسية » ( مادة ١٠ ) .  
ولنظر في تطبيق العقوبات والبت فيها ، يقدم الملعي العام تقريره الى اي من الهيئات التالية ، حسب الاختصاص : رئيس مجلس الوزراء ، مجلس الشعب ، الجهة التي تتلقى طلبات الترشيح في الهيئات المنتخبة اللجنة المختصة بنظام الاحزاب

( الاتحاد الاشتراكي ) او المجلس الاعلى للصحافة . كما يحق له احوالة التحقيقات للنيابة العامة والقضاء للمساءلة الجنائية .

## ٢ - انتهاك حقوق الانسان الاولى

وتتابعت قوانين القمع ، فبعد القانون المسمى بالحراسات - ٢٤ لعام ١٩٧١ ، صدر القانون ، رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - قانون « الحريات » الذي يعطي رئيس الجمهورية حق وضع قيود على حرية الاقامة والتنقل والاجتماع ، وحركة المرور في اماكن واوقات معينة ، والتصديق على احكام القضاء او الغائها ، واعادة المحاكمة ، كما يجيز « الحبس المطلق » الذي كان يطبق في ما قبل في ظروف فرض احكام الطوارئ وحلها .

وعلى اثر تصاعد موجة المعارضة والتحركات الجماهيرية صدر قانون « الوحدة الوطنية » الذي يعاقب « بالاشغال الشاقة المؤبدة » ، كل من « هدد » السلام الاجتماعي او الوحدة الوطنية . . ويكفي لاثبات هذه التهمة ، اللجوء الى حق الاضراب او الاعتصام ، او مجرد الامتناع عن العمل ، تعطيل الدراسة في المعاهد التعليمية ، او عرقلة نشاط المؤسسات العامة . . . الخ .

وعجزت كل هذه الشبكة المحكمة من التشريعات عن ردع الحركة الشعبية ، التي تصاعدت ونمت ، وبرز فيها دور الطبقة العاملة ، في انتشار الاضرابات الى مناطق بكاملها كحلوان وشبرا الخيمة والمطية الكبرى وكفر الدوار والاسكندرية . وبلغت ذروتها في « الانتفاضة الشعبية » القومية التي شملت البلاد كلها يومي (١٨/١٩ يناير كانون الثاني) ١٩٧٧ . ورغم التضخم - و « الانتفاخ » - القانوني من التشريعات ، فقد تصور النظام انه في حاجة الى المزيد منها ، فلجا رئيس الجمهورية الى لعبة الاستفتاء واصدار سلسلة من التشريعات الجديدة - معظمها مكرر - ذات طابع فاشي ، توسع نطاق التجريم ، وتيسر مهمة الادانة ، وتسد أي ثغرات - او سهو في القوانين السابقة .

ثم جاءت « ثورة . . تصحيح مسار الديمقراطية » . . ثورة مايو ١٩٧٨ - كما سميت - ، والتي اشرنا الى بعض موادها في ما سبق . ونورد فيما يلي رأي « التجمع الوطني الديمقراطي » طبقا لنص تقرير مقرر اللجنة السياسية ، التي وافقت عليها الهيئة التأسيسية للحزب من ١١ يونيو الماضي :

- ١ - ان القانون يتعرض لمقتل المواطنين وحرية ضميره .
- ٢ - يعود بالبلاد الى الاجراءات الاستثنائية عندما يقرر العزل السياسي .
- ٣ - يخالف مبدأ رجعية القوانين ( الاثر الرجعي للقانون بالمعاقبة على « جرائم » ارتكبت قبل صدوره ) عندما يعاقب مرة اخرى مواطنين سبق ان وقت عليهم عقوبات مختلفة من قبل ، دون ان يكون هناك ما يستوجب امادة توقيع العقوبات عليهم .

٤ - وانه يسلب اختصاص السلطة القضائية عندما يعطي اختصاصات النيابة العامة الى المدعي العام الاشتراكي ، وكذلك عندما يعطي اختصاصات القضاء لمجلس



الشمع ، اي عمليا ، الى الاغلبية التي يشكلها الحزب الحاكم داخل المجلس .  
 انه باختصار يسلب حق المواطن في ان يحاكم امام قاضيه الطبيعي .  
 ٥ - وانه بصيغاته المبهمة يجرم النشاط السياسي للمواطنين ويوقعهم تحت طائلة العقاب وفقا لاهواء اجهزة الادارة والسلطة التنفيذية والحزب الحاكم .  
 ٦ - وانه يصادر النشاط المهني والثقافي والعلمي والادبي . بل انه يصادر في النهاية ويعني عمليا كل نشاط مشروع للحزب السياسية والمنظمات النقابية والجماعية الاخرى .

٧ - وانه يخالف الدستور شكلا ومضمونا ، ولو يجوز تبرير ذلك بالاستفتاء . لان الدستور نفسه قد وضع اجراءات محددة لتعديله ، آخر مرحلة فيها هي الاستفتاء . وقضلا عن ذلك فان مثل هذا التعديل يتعلق بحقوق الانسان والمواطن ، ويتعارض تعارضا شديدا مع ميثاق حقوق الانسان الصادر عن هيئة الامم المتحدة، كما يتعارض مع كافة الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر . . .

وقبل تمرير هذا القانون ، كانت هناك مجموعة من التشريعات المقيدة للحريات في مختلف المجالات : النشاط السياسي والنقابي والصحافي . ومنها على سبيل المثال :

- **قانون العاملين بالقطاع العام** ، الذي يمنح رئيس القطاع او مجلس الادارة ( او الجمعية العمومية في حالة الشركات التي يساهم فيها القطاع الخاص ) سلطات تصفية بالنسبة للعمال اذ يجوز لهم اتخاذ قرارات بالنقل والانتداب والاعارة والاحالة للمعاش والفصل ، وتحديد نسبة الارباح الموزعة ( كان حدها الأدنى ١٠ ٪ ) وتحديد ساعات العمل وايامه . . . وينتظر القانون الى مختلف جوانب النشاط العمالي النقابي فيحظر على سبيل المثال . . . جمع النقود لاي فرد او لاي هيئة او توزيع منشورات او جميع توقيعات او الاشتراك في تنظيم اجتماعات ، الا بموافقة الجهة التي يحددها مجلس ادارة الشركة . . .

- **قانون التعاون** . . . وهو عمليا قانون « الفاء » النظام التعاوني ( بعد قرارات الفاء الاتحاد التعاوني والمؤسسة التعاونية ) فقد سلب بنك القرية الجمعية التعاونية معظم اختصاصاتها ، اذ عهدت له بتوريد مستلزمات الانتاج واقراض الفلاحين وتسويق المحاصيل الزراعية ( وقصر نشاط الجمعية على تربية الدواجن والمجول ) . كما اباح للمحافظين سلطة حل الجمعيات التعاونية . كذلك يدعو المشروع الى دمج جمعيات اصلاح الزراعي ( لفقراء الريف ٤٠٠ الف حائر و ٦٠٠ الف فدان ) مع جمعيات التعاون ( يدخلها ملاك تبلغ حيازة عائلاتهم ١٠٠ فدان ) والاولى طابعها انتاجي والثانية تنشط في مجال الائتمان اساسا . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من اخضاع فقراء الريف لارbitان من جانب وللجهزة البيروقراطية من جانب آخر .

- **قانون المطبوعات والصحافة** : الذي يضاعف القيود على حرية الصحافة ويفرض المزيد من الوصاية عليها من جانب السلطة التنفيذية والمجلس الاعلى للصحافة ( الذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية ) . ويسلط سيف الارهاب على الصحفيين ،

اذ يمرضهم المسألة والعقاب من جانب « المجلس الاعلى للصحافة » بالإضافة الى جهة العمل بموجب قانون العمل ، وتقابة الصحافيين بمقتضى لائحتها . وتمتد اختصاصات المجلس الى الجامعات ، حيث يشترط الحصول على اذن مسبق لاصدار صحافة الحائط ! كما يتضمن القانون قواعد رقابة مشددة على المطابع ودور النشر بل و « مكاتب تصوير المستندات والآلة الكاتبة » !

— **المحكمة الدستورية العليا** : وتشكل ايضا بالتعيين من قبل رئيس الجمهورية لفترة محددة ، قابلة للتجديد ( حتى يجعل القضاة امرى الرضاء الحكومي ) ولها سلطة ايقاف تنفيذ الاحكام النهائية لمحكمة النقض وللادارات العليا ... الخ .  
تلك هي بعض المشروعات القمعية المدرجة في جدول اعمال السلطة ، والتي هجرت من تمريرها بسبب المعارضة التي قوبلت بها على اوسع نطاق جماهيري ومن الهيئات المختصة ( الجمعية العمومية لنادي القضاة ، والجمعية العمومية لتقابة المحامين وتقابة الصحافيين ... الخ ) . ولا شك ان السلطة تأمل في اجازتها في المناخ الارهابي الجديد الذي اشاعته في البلاد .

## ٢ — مركزة السلطة مع مركزة رأس المال

الاتجاه الشائع هو توصيف الأوضاع الراهنة باعتبارها ارتدادا تاريخيا وردة الى الماضي ، تتضمن العودة الى نظام الحكم التقليدي . ويبالغ البعض في تبسيط الامور وتسطيحها ، فيمزو التطورات الاخيرة الى « مزاج » السادات وطبيعته وصفاته الشخصية ، او الظفنة الطفيلية المحيطة به ، وبصور هذا النمط من الحكم وكأنه شلوذ عن القاعدة .

حقا ان الظواهر والاساليب قد لا تختلف كثيرا ، فيما يتعلق بالحكم الديكتاتوري الاستبدادي وخنق الحريات ، والقمع والارهاب البوليسي الموجه ضد القوى الكادحة والتنظيمات السياسية الجماهيرية وانتهاك مبادئ حرية الصحافة واستقلال الجامعات ، وانفصال السلطات ... الخ . ولكن الجوهر يختلف . ويمكن الفارق اساسا في الطابع الطبقي للدولة ، فيفض النظر عن تبعية كلا النظامين للهيمنة الامبريالية ، فالنظام « التقليدي » — في المنطقة والدول « النامية » عامة — كان يعبر عن مصالح كبار ملاك الاراضي والبورجوازية الكبيرة الصناعية والزراعية والتجارية ، اما البنية الطبقيّة لنظم « الفاشية الجديدة » فهي تمكس اساسا مصالح البورجوازية الكبيرة المالية والتجارية والعقارية الوثيقة الارتباط برأس المال المالي العالمي ، وكبار البيروقراطيين والتكنوقراط البورجوازيين المرتبطين بالاحتكارات الاجنبية ودوائس رأس المال الغربي والعربي ، التميزة بتفاهم طابعها الطفيلي وعلاقتها الكومبرادورية والجاهات المضاربة والاحتكار .

فهذه النظم لها مقوماتها الاقتصادية — الاجتماعية المتميزة من النظم الاوليفاركية التقليدية ، وهي تشكيلة اجتماعية نائمة من التناقضات والقوانين الموضوعية للتطور الداخلي لرأس المال المحلي التابع ( لرأس المال العالمي ) في مرحلة ازيمته البنيوية الحادة ، وفي ظروف احتدام الصراع الطبقي ، واختلال موازين القوى الدولية لمصلحة الشعوب ،

وانفراح معالم المخرج الثوري الذي تطرحه الثورة الاشتراكية ، وتبناه قطاعات اوسع من الجماهير الشعبية .

وهذا المآزق التاريخي لرأس المال المحلي هو جزء من الازمة العامة للنظام الرأسمالي العالمي المتزايدة الحدة . ويضلعف من وضع التبعية والطابع الطفيلي ، الآثار المباشرة للثورة العلمية التكنولوجية ، والتفاوت الشاسع في درجات التطور الاقتصادي ، والتنفوذ المتضخم للاحتكارات العملاقة متعددة الجنسية ، واتجاه رأس المال العالمي ( بمساعدة ومشاركة توابمه المحلية ) الى زيادة معدل التراكم والاسراع بعملية مركزة رأس المال مع تحميل بلدان العالم « الثالث » اعباء متاعبه الاقتصادية .

ومن الطبيعي ان تؤدي هذه السياسة الى تضخم التفاوت في مستوى الدخول فالثراء الفاحش والانفاق الترفي المسف ، يقابله من الجانب الآخر المزيد من افقار الجماهير العاملة وتدهور مستوى المعيشة ، مما يوجب الصراع الطبقي ويزيد من عزلة الفئة المهيمنة في قمة السلطة ، وتصبح الديمقراطية البرجوازية الليبرالية ( حتى في صورتها المسوخة الزائفة ) عاجزة تماما عن توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقلص ساحة المناورة بلعبة الحريات النيابية والسياسية والنقابية المحدودة ، وتعجز شبكة القوانين والتشريعات التقليدية عن الوفاء بمتطلبات حماية السلطة المتهترئة ، الامر الذي يفرض الاتجاه الى ديكتاتورية قاشية سافرة تزداد ، ضراوة مع تفاقم ازمة وعزلة وتفسخ السلطة الحاكمة ، وتلعب الدوائر الامبريالية دورا في دعم هذا الاتجاه خاصة بعد تقلص فرصها وامكانياتها للتدخل العسكري المباشر ( نتيجة تغيير موازين القوى ، وبعد درس فيتنام ) مما يجعلها اكثر ميلا للاعتماد على هذه النظم . وهكذا فان تزايد ضراوة القمع البوليسي ومركزة السلطة ، يعكس طبيعة ومتطلبات عمليات مركزة رأس المال ورفع معدلات التراكم والافقار والاستغلال ، وقد سبق للدوائر الاميركية الامبريالية ان حاولت تجربة نموذج « ليبرالي اصلاحي » في اميركا اللاتينية عن طريق برنامج « التحالف من اجل التقدم » - في الستينات - كان مصيره الطبيعي ان يفشل وتحول الى الاعتماد على النظم الفاشية .

ومن الناحية الايديولوجية تطرح هذه الفئة المهيمنة مفاهيم لا عقلانية مفرطة في تخلفها ورجعيتها ، وتشن حملات هستيرية ضد الافكار التقدمية واليسار عامة وتشير التمرات الشوفينية ( وهي الاكثر تفريطا في الاستقلال الوطني ) والطائفية والعنصرية ، وتروج لفكرة النخبة والصفاة ، والزعيم « الحاكم » والتحكم ( الاب ورب العائلة ) والديكتاتور العادل .



## ٣ - البرجوازية الطفيلية وتقام الازمة الاقتصادية

نجح انقلاب السادات في تحييد القطاعات الاساسية من الراي العام ، بل وسائدته فئات اجتماعية تتعارض مصالحها موضوعيا مع الخط الذي اتجه به . ويرجع ذلك الى عدة عوامل منها :

- بدأ النظام الجديد كامتداد للنظام الناصري ، خاصة وقد حرص السادات في البداية على تمويه خطواته واتجاهاته ومخططاته ، وتأكيد انتمائه للناصرية - مبراة من صيوبها وسليباتها - وتمسكه بكل انجازاتها خاصة في ما يتعلق « بالملكاسب الجماهيرية » . والاكثر من ذلك انه اتخذ من الخطوات العملية ما ينفي الشكوك حول ارتداده عن المسار الناصري ، كتوقيع معاهدة الصداقة مع السوفيات ( للتغطية على اتجاه التحالف مع الامبريالية والارتباط بأميركا ) وطرح مشروع الاتحاد الثلاثي بين مصر وليبيا وسوريا لحرف الانتظار عن الجصور التي يقيمها مع ايران والرجعية العربية ، واشرك « عناصر » من اليسار المرد - ماركسيين سابقين في الوزارة وبالتعيين في مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي ( للتبرؤ من « يمينيته » ونفي حساسياته ازاء اليسار ، واستخدمهم كمظلة يستر بها خطوات الردة ) .. الخ .

كما انه ارتكز على العديد من سليات الناصرية ، لتصوير سياسته وكأنها امتداد للماضي القريب ، « فمبادرة فبراير » تركز على قبول مشروع روجرز ، والتدخل العسكري في السودان يستند الى تراث مناوثة الحركات الشعبية للجماهير الكادحة المنظمة وسياسة التآمر ضد العراق - ابان حكم عبد الكريم قاسم - والتطهير والعزل والمحاکمات الاستثنائية ، هي تقاليد موروثة من قبل ، وقرار ضم لجان المواطنين من اجل المعركة لوحدة الاتحاد الاشتراكي ، هي تحصيل حاصل ، اذ لم يكن لها دور ، وسبق للنظام تصفية تنظيميين آخرين للمقاومة الشعبية منذ هزيمة ١٩٦٧ . وفيما يتعلق بالقوانين والتشريعات القمعية ، فواقع الامر ان السادات لم يكن في حاجة الى تعديلات اساسية - اذ جاءت معظم الاضافات كتعبير عن ازمة النظام ، وتعمقها وتفاقمها في مواجهة مقاومة شعبية متصاعدة - اذ ورت ترسانة هائلة منها . القضية الاهم كانت تتمثل في خلق اطار تشريعي سياسي ملائم لاجراء التغييرات البنوية في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي ، وطبيعة السلطة الطبقية ، صيغت في شبكة من التشريعات بدءا « بتشجيع رأس المال الاجنبي والعربي » والسوق الحر والسوق المواتية - سبتمبر ١٩٧١ - « فالتيسيرات » .. و « معاملة المثل » لرأس المال المحلي ، قوانين العمل والعاملين ... الخ ..

لقد استند انقلاب السادات في الاساس على عناصر قائمة في المجتمع وداخل مؤسسات السلطة :

( ا ) - الاطار السياسي التشريعي المتواجد .

( ب ) - جهاز دولة لم يتغير جوهره اليميني المناهض للشعب .

( ج ) - فراغ سياسي ناتج عن عمليات القمع الشرس لكل تحرك جماهيري راديكالي او شكل منظم للعمل السياسي .

( د ) - قاعدة اجتماعية - اقتصادية لفئات وطبقات رأسمالية قديمة ، لم تصف قواها الفكرية والمادية ونفوذها السياسي سواء في المجتمع او المؤسسات القائمة ، في ظل سياسة - وان كانت وطنية الا انها - تتسم بالتردد والميل لعقد المصالحات ، داخل اطار علاقات الانتاج التقليدية . بالاضافة الى القاعدة الاجتماعية الجديدة - المسماة بالطبقة الجديدة - المشكلة من فئات رأسمالية نمت وترعرعت في حضنة النظام ، وانتعشت بعد عام ١٩٦٥ وبصفة خاصة بعد الهزيمة . مناخ البلبلة والاحباط العام ، نتيجة سيادة ايدولوجية البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، البنية الانتخابية المركبة ، وعوامل الهزيمة العسكرية ، وانهايار المؤسسات ، التي كانت تبدو شاهدة عملاقة مستقرة ، ثم اجهاض النظام للحركة الشعبية وقمعها - بعد بيان مارس ١٩٦٨ ، والعودة الى نفس اساليب الحكم المدانة المستنكرة ، والمصالحة مع قوى اليمين بدعوى « الوحدة الوطنية » . وبرز تناقض مركب بين نظام ما زال ينتهج خطا وطنيا - بغض النظر عن سلبياته - في ظروف حالة حرب - دون قتال ، فيما عدا حرب الاستنزاف القصيرة - مع الافتقار الى القوى الدائمة للحركة الشعبية الراديكالية القادرة على تقديم البديل . فكان من الطبيعي ان تسود السلبية والترقب ، اكثر من الفعالية والايجابية في مواجهة التطورات اللاحقة .

وقد تصيدت الرجمة هذا الواقع المرير من التمزق والتخبط واضطراب المفاهيم والمعايير لتفذي الاوهام حول خطوات « التصحيح » . وزادت البلبلة في اعقاب حرب اكتوبر عن طبيعة واهداف تلك « المعركة المحدودة » ودوافعها ومفزاها . وضاعف من تأثيرها الدور المتواطىء او المتخاذل الدبلي ، او مله الساذج السطحي - لو توخينا حسن النية - بالنسبة لعناصر « يسارية » فقدت الاتجاه والتوازن وانزلت تفليد الحملة الاعلامية المضلة لليمين ، وتصب الماء في طاحون قوى الردة ، التي كسبت رصيذا استثمارته في الهجمة الضاربة لمصلحة الثورة المضادة .

### ١ - الجماهير تنتزع حقوقها - ولا تستجيبها

ورغم كل اساليب القمع الفكري والمادي ، اشتد مساعد الحركة الوطنية الديمقراطية والنضال الثوري للجماهير ، وتميزت المرحلة حتى حرب اكتوبر بتصاعد المد الثوري ، يخبو قليلا بعد اجهاضها ، ثم يشتعل من جديد ويبرز مرة اخرى نضال الطبقة العاملة ودورها المتميز ، بينما انتابت البرجوازية الوطنية ( بمعنى اعتمادها على السوق الداخلي وتعارض مصالحها مع تسلط رأس المال الاجنبي ) بمختلف مستوياتها وقناتها والمثقفين وقطاعات واسعة من البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا الرثة حالة من « الغيوبة » والانشاء باحلام البقطة خدرتها ، الوعود الخلابية بتدقيق بلايين الدولارات والاثراء السريع وحياة البذخ الاستهلاكي .... الصورة التي زينتها حملات مكثفة للاعلام العميل ، تدغدغ جوانب امعاء خاوية طعنها الجوع او الطمع وجشع اتاني من جانب البرجوازية .

ورغم هذه المظاهر ، فقد احتدم الصراع الطبقي والاستقطاب الاجتماعي وتتابعت سلسلة من الانتفاضات والهبات خاصة في المناطق العمالية حتى وقع الانفجار العام الشامل في يناير ١٩٧٧ .

هذا هو مفهومنا للديمقراطية ، وليس ذلك الفتات الذي تسقطه السلطة بحساب ، وكمنعة من الحاكم ، تحت ضغط الحركة الجماهيرية وبهدف احتوائها . انها ملحمة الشعب المصري منذ انتفاضاته ضد الاحتلال الفرنسي ، فالبريطاني عبر الثورة العربية وثورة ١٩١٩ ، ونضالات الطبقة العاملة والطلبة والمتقنين الثوريين والفلاحين في اعوام ٢٤ و ٣٦ و ٤٦ والكفاح المسلح عام ١٩٥١ .. حتى يومنا هذا . ان النضالات البطولية للحركة الوطنية الديمقراطية ظلت في الجوهر هي حركة الجماهير الشعبية الكادحة ، بينما توالى خيانات القطاعات المختلفة من البرجوازية ، التي احتكرت « الديمقراطية » لهذه الشريحة او تلك من ابنائها ، وسلطت سيف الارهاب والقمع ضد الطبقات الكادحة ، التي كانت تحصل على نزر من حرية الحركة بين حين وآخر ، ولفترات قصيرة ، بفضل نضالها وحده . وكواقع مفروض على الائتلافات الرأسمالية الحاكمة . ودخل اطار المؤسسة البرجوازية الحاكمة ، كان مركز النقل ينتقل من فئة الى اخرى تهيم على السلطة والقرار وتوجههما لمصلحتها اولا ، ولمصلحة البرجوازية عامة .

بعد الانقلاب السادتي ، استمر الصراع بين الاجنحة المختلفة في المؤسسة الحاكمة ، وظل تيار الرأسمالية الزراعية والريفية هو التيار الغالب في هيكل السلطة الجديدة .

وفي نفس الوقت تمت الاتجاهات الطفيلية ، وطفئت نزعات الربيع السريع من طريق المضاربة والاحتكار ، على حساب الرأسمالية المستقلة بالانتاج بل ان القطاعات المنتجة نفسها اصابها الوباء ، فاتجهت الى تحويل استثماراتها ، الى المجالات الاكثر ربحا ( التجارة ، والتقاولات والمقاربات ... الخ ) ، والى المتاجرة في السوق السوداء ( وبالخص المخصصة لها بالاسمار المدعومة من قبل الدولة ) وتخريب القطاع العام . كما دعمت الامبريالية واحتكاراتها وبنوكها ورأس المال العربي هذا القطاع ، المرتبط بها عضويا - كبرجوازية كومبرادورية تابعة - ...

وكما كان تفسير وزارة عزيز صلفسي له دلالاته ، فان عزل وزارة عبد العزيز حجازي ، والتشكيل الجديد للوزارة البديلة له مغزى بالغ الاهمية ، الوزارة الاولى اسقطتها البرجوازية الزراعية ، والوزارة الثانية الملاحت بها للبرجوازية « الطفيلية » . ولعل من المؤشرات الهامة ، الجلسة الصاخبة لمجلس الشعب التي شنت خلالها حملة ضارية على سياسة حجازي ، وتلك الوزارة في تطبيق سياسة الانفجاس . فقد ظهر اتجاه في المجلس بلغم خط الحكومة القاتل بأهمية التخطيط والتوجيه - الجزئي - والحفاظ على دور للقطاع العام وتشجيع الاستثمار الانتاجي ، أي القائم على تحفظات في درجة وشكل الانتاج وانتقد بعض النواب ( اساسا من البرجوازية البيروقراطية ) البنوك الاجنبية وسياسة الاستيراد التي يقوم بها القطاع الخاص ،

وتملك الجانب للأراضي والسماح لهم باستخراج سجل تجاري .. الخ . وقادت مجموعة الطفيلية الهجمة المضادة بزعامة محمد شاهين - من كبار الملاك العاملين في النشاط التجاري - ووكيل مجلس الأمة الاتحادي . وقد رد على المخاوف المثارة حول الاخطار التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني والبنوك القومية قائلا « حافطوا في الف داهية .. ما دام مش قادر ينافس يقفل ... » .

وجاء التشكيل الجديد يعكس مشاركة اعظم ونفوذ اكبر لهذه الفئة الطفيلية الكومبرادورية في السلطة . فقد تولى ممدوح سالم رئاسة الوزارة ودخلها عثمان احمد عثمان ( عميد القطاع الطفيلي ) وعيسى شاهين ( شقيق قائد الحملة في البرلمان ) وزيرا للصناعة - وحلمد محمود ( مدير اعمال الامير الصباح ) .. واحمد ابو اسماعيل والتحق بها مدير اعمال شركة المقاولين العرب للمقاولات وزيرا للاسكان .

ومن الملاحظ ان المعركة كانت تدور في الاساس بين البرجوازية البيروقراطية وبين القطاعات الطفيلية من الرأسمالية . بينما تضم التحالف بين الاخيرة والرأسمالية الزراعية ، فحصلت على المزيد من المكاسب طبقا لقانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر الصادر في يونيو ١٩٧٥ ، بالإضافة الى ضرب الحركة التعاونية وتصفية منظماتها واطلاق حرية استيراد الاسمدة ... الخ .

لكن المستفيد الاول كان القطاع الطفيلي ، الذي انتعش بصورة لم يسبق لها مثيل . وقد ورد في خطاب السادات الى رئيس الوزراء التأكيد على « ازالة جميع العقبات التي تقف في طريق الانفتاح » واجاب رئيس الوزراء على خطاب التكليف « ان الموضوع الذي يتصدر عملنا هو الاتجاه بكل قوة نحو تحقيق انفتاح حقيقي نخشى به كل القعد والمخاوف . واصدرت اللجنة المشتركة بمجلس الشعب برنامج عمل معبر عن هذه المصالح اذ جاء به « يجب ان يسبق الانفتاح الخارجي انفتاح داخلي يؤمن النشاط الخاص ويشجعه » و « طرح جزء من اسهم ورؤوس الاموال لشركات القطاع العام على القطاع الخاص » « السماح بتأسيس شركات مساهمة برؤوس اموال مصرية تتمتع بنفس مزايا قانون الاستثمار من حيث الاعفاءات الضريبية » وانسحاب القطاع العام من غير مجالاته ، « وتحقيق الديمقراطية الاقتصادية بقصر نشاط الدولة على المشروعات الاساسية ذات النفع العام ، التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها » وانهارت كل تحفظات وانهام سيل من القرارات والتشريعات التي تطلق يد هذه القوى بلا حدود ، بدءا بتسليم ما تبقى من الممتلكات ( العقارات والأراضي ) التي « تلكت البيروقراطية في تسليمها ووقع نسبة التعويضات وحجم تعامل شركات قطاع المقاولات ، وتعديل قوانين تنظيم البنوك ، والاعفاءات والامتيازات والتيسيرات في ميدان التجارة والاستيراد والتصدير ، وطرح اسهم شركات القطاع العام للبيع ، وحرية التجارة الخارجية من كل القيود وتعديل قوانين النقد والاستيراد والتحول من العمل بالسعر التشجيعي الى السوق الموازية ... الخ ..

وصحب ذلك العدوان على مكاسب العمال الجزئية ، فاصدر مؤتمر استثمار رؤوس الاموال في مصر برئاسة عبد الرحمن الشاذلي - وزير التموين - توجيهاته ،

« بلعادة النظر في تجربة اشراك العاملين بمجال الادارة ، وتشجيع القطاع الخاص على انشاء الشركات المساهمة عن طريق تحريرهم من حق الارباح ، وعلى الاخص نسبة الـ ١٥ ٪ المخصصة للخدمات ونسبة الـ ٥ ٪ لشراء سندات حكومية ... الخ . وقامت السلطة باجراء تغييرات اساسية على قوانين العمل ، تسمح للرأسماليين ، والمديرين بنقل وفصل العمال والتدخل في النشاط النقابي . كما اجهضت الحركة التعاونية وانتزعت بعد السلاح مساحات كبيرة من اراضي الإصلاح الزراعي لصالح كبار الملاك . هذا بالإضافة الى الحملة الضارية على حق الاضراب وعمليات القمع البوليسي الشرس لكل تحرك اقتصادي او سياسي واحداث الحملة الكبرى والاضرابات العمالية عامة ، حتى انتفاضة يناير ١٩٧٧ ومئات القتلى الذين سقطوا خلالها .

ذلك هو مفهوم الديمقراطية - الاقتصادية والسياسية - كما طرحه وطبقه ممثلو الطبقة الطفيلية الكومبرادورية وقد استشرى هذا الاتجاه اقتصاديا وسياسيا وفي مجال الاعلام في السنوات الاخيرة .

وفي حديثنا عن البرجوازية الطفيلية تجدر الإشارة الى اننا نستخدم « المصطلح السياسي » فمن المعروف عمليا ان كل رأسمال - حتى المنتج منه - يتضمن جانبا طفيليا ( فائض القيمة ) ولكننا نقصد هنا ، ذلك القطاع الذي يتميز باستشراء هذا الجانب ( الطفيلي ) وهناك طبيعة الحال « مستويات » من الطفيلية ، تبلغ ذروتها في تلك المجموعة الشبيهة « بالمافيا » ( وهي ظاهرة تنتشر في برجوازية البلدان النامية في الظروف العالية الجديدة ) تفقد كل شعور بالانتماء الوطني ، او « الارتباط المحلي » وتحول الى عصابة من العملاء المرتزقة ، لا هم لها الا النهب والسلب ، وبين هذه وتلك توجد قطاعات تحرص بدرجات متفاوتة على مصالحها في الداخل وارتباطاتها واستثماراتها المحلية ، وهي معنية بايجاد نوع من الاستقرار السياسي وتحاول الابقاء على معادلة من التوازن النسبي رغم انتمائها في الاساس لهذه الفئة والسوق الرأسمالي العالمي والتبعية للمعسكر الامبريالي . وهو ما يمثل التيار المسمى « بالاتجاه المستنير » من اليمين الرأسمالي امثال هيكل والعديد من العناصر البرجوازية البروقراطية وبعض القطاعات المرتبطة بشكل او آخر بمشروعات محلية - ثابتة - والمعتمدة على السوق المحلي لمنتجاتها .

وقبل تفجر انتفاضة يناير ١٩٧٧ . ظل الصراع الاساسي يدور بين اليسار واليمين ، بين مجموع الكادحين من جانب والسلطة البرجوازية من جانب آخر . اما بعد هذا الحدث الخطير بمضواه ودلالاته الهامة ، فقد اصاب المؤسسة الحاكمة شرخ غائر وتفسخ وتفكك . فقد انتابت بعض قواها حالة من الفرع خشية انهيار الكيان بكامله ، نتيجة تصرفات « حمقاء » وضيق افق المافيا الطفيلية المهيمنة على السلطة . فشرعت قطاعات من اليمين تدخل صفوف المعارضة وتمارس ضغوطا على النظام وتعلن تحفظاتها وتطرح تصوراتها لاصلاحيات في المسار تحفظ وتحمي علاقات الانتاج الرأسمالي القائمة ، وتجنبها الاخطار المترتبة



على « سفه » المجموعة الحاكمة ، وبذلك طرحت بديلا يمينيا بعد ان كان البديل اليساري هو المرشح لورثة نظام منهار .

ومع استثناء الممارسات السياسية والاقتصادية، الخارجية والعربية والمحلية، التي تعكس الطبيعة الطبقة لهذه الفئة المهيمنة ، اتسمت صفوف المعارض اليمينية ، حتى داخل صفوف الحزب الحاكم ، بل وفرت بعض كوادره الاساسية من السفينة الفارقة ( اسماعيل فهمي ومحمد رياض بعد مبادرة السادات ) .

واتبعت السلطة سياسة مزدوجة في مواجهة هذه الظاهرة . فسمحت بتعددية شكلية ( المنابر فلاحزاب ) بهدف استرضاء العناصر اليمينية ، ومختلف فصائل البرجوازية المتمردة ، واحتواء المعارضة اليسارية ومحاولة شق صفوفها ، في نفس الوقت الذي صعدت في عمليات القمع البوليسي ضد الحركة الثورية .

ومع افتضاح فشل المبادرة ، والاضطراب الناجمة عن العزلة العربية وترويدي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، تفاقمت أزمة النظام بصورة نمت المقاومة الشعبية المنظمة الإيجابية : كما أدت الى انقضاى قطاعات متزايدة من البرجوازية عن الدعم غير المشروط للسلطة - وبدأ النقد والمعارضة حتى التحدي ، وبرز أساسا في التجمعات المهنية وبين البرجوازية البيروقراطية . فالتجمعات المهنية هي في غيبة الاحزاب والطلائع الطبقة السياسية للبرجوازية ، تلعب دورا شبيها بالدور الحزبي ، كما ان البرجوازية البيروقراطية التي لم تنل نصيبها من الفتيمة ، بدأت تتمرد على قيادتها ، خاصة بأسلوبها التقليدي الا وهو تعويق وتخريب وعرقلة الاجراءات التنفيذية والتطبيقية للسياسات الملته ( ففي عهد عبد الناصر خربت الممارسات التقليدية ، وفي عهد السادات عرقلت السياسات المفرطة في رجوعيتها ) والأمثلة على ذلك عديدة نشهداها في تعويق اجراءات الانفتاح في اللجان المختصة باقرار مشروعات الانفتاح وفي مجلس الشعب والهيئات التنفيذية المختلفة والقطاع العام ( دون اوهام حول اتجاهاتها اليمينية ) وفي مؤتمري الاقتصاديين المصريين - اللذين كانا بمثابة مظاهرة ضد «نمط» الانفتاح ، رغم ان غالبيتهم دعمها وابدعها في المراحل الاولى من الترويج لها - وفي نقابات المحامين والصحافيين والجمعية العمومية لنادى القضاء ( خاصة فيما يتعلق بالاجراءات والقوانين المناهضة للحريات ) ونقابة المعلمين .. الخ .

وفي هذا المجال تجدر الاشارة الى موقف القضاء الحاسم ضد نظام الممعي العام الاشتراكي والحكمة الدستورية العليا ، ومطالبة الجمعية العمومية لنادى القضاء بالغاء احكام الطوارئ والمحاكمات العسكرية للمدنيين، والى المواقف الاكثر حرية لنقابة المحامين وجمعيتها العمومية دفاعا عن الحريات ، وفي ادانة بعض المواقف السياسية ( المبادرة ) .

## ٢ - لعبة السلطة ظلت من بعدها

اما ظاهرة التطور والنمو السريع للتجمع الوطني التقدمي ، فقد افحمت دعاء سلبية الشعب المصري وخنومه ( وكان كفيلا بدحض هذه الحملة من التشهير تلك

الحركات المتسمة دوما للحركة العمالية .. والشعبية في المناطق العمالية والشعبية والجامعات والريف ، وفي عموم البلاد - انتفاضة يناير ) .

حقا كان السماح « بتجمع اليسار » هو لعبة السلطة . لكن كل لعبة ليست احادية الجانب . والنتائج تتوقف على الطرفين . ولذلك نعتبر ان تطور حزب التجمع دليلا لا يرقى اليه الشك على يسارية وثورية « الشارع المصري » وان اي ثفرة فسي جدار القمع الفاشي هي لعبة خطيرة ، قد تقلب على مبتكرها ، وصانعيها . ورغم ان الهدف مثلا كان احتواء اليسار وشق صفوفه - فقد تحول من ديكور واداة فسي يد السلطة الى حركة يسارية حقيقية ، اصبحت تشكل خطرا حقيقيا وبديلا محتملا للنظام ككل ، هذا لا يعني ان قيادة التجمع في مجملها - لما تضمه من عناصر وقوى متباينة الثورية - كان متاحا لها ان تحرز هذا النجاح ، نتيجة طبيعتها الذاتية . فالعنصر الاساسي الذي وفر عناصر النجاح هو الحركة الجماهيرية الشعبية وتأثيرها على المناخ العام وتفاعلها مع الجناح الاكثر راديكالية . ولولا تمايز حزب اليسار عن السلطة لحقق هدف السلطة منه . فقد تميز بشكل واضح - بالاضافة الى سياسته العامة وبرنامجه - من خلال سلسلة من المواقف ابرزها وطنيا وقوميا رفضه المبادرة وادانتها ودعوته الى تشكيل مكاتب للتطلع لنصرة النضال المسلح للشعب الفلسطيني وجبهة القوى الوطنية اللبنانية واهمها في المجال الاجتماعي والسياسي والنضال الديمقراطي ، الدفاع عن حق الاضراب وانتفاضة يناير ١٩٧٧ ، ومشاركة كوادره فيها - وتنديده باستفتاء مايو وما ترتب عنه من قوانين قمعية . لقد كسب التجمع الوطني التقدمي شعبية انتزعها انتزاعا من واقع نضالاته وتميزه ، ومن هنا استحق « المصادرة » والتصفية ، بوسائل القمع الفاشي ، بعد فشل كل وسائل الارهاب والترهيب والترغيب والتشهير ( الالحاد والعمالة ) .

والواقع انه منذ ما قبل ١٩٧٧ - وانما بصفة خاصة بعد انتفاضة يناير - نجد ان قطاعات عديدة - ومتمنامية - من البرجوازية المصرية الاقل تأثرا في القرار السياسي والاقتصادي المبعدة عن المشاركة الفعالة في السلطة التنفيذية المباشرة - بما تملك من مآخذ وتحفظات على المنهج والممارسات العامة للدولة - والتي ضرت بعض مصالحها ، قد وعت مدى خطورة التصرفات الفردية ، « انانية » للقطاع الطغلي - او المفرطة في طفيليتها ان جاز القول - على المؤسسة الحاكمة ككل والنظام بأكمله .

ورغم ان الصراع ظل يدور في اطار التناقض التقوي بين هذه الفصائل - في تمايز عن الصراع العدائي مع القوى الشعبية الكادحة - فقد صعدت هذه القوى من تقدمها ومعارضتها للعديد من تصرفات وقرارات المجموعة الحاكمة ، ودعت الى قدر اكبر من المشاركة ، وضغطت من اجل توسيع القاعدة الاجتماعية - البرجوازية للسلطة ، لتحولها الى ائتلاف حقيقي ، يعبر عن مصالح الجميع ويحقق التوازن بينها .

وهو اتجاه ومطلب عام ، ساندته ودعمته وخططت له الدوائر الحاكمة في اميركا ودول الخليج ( خاصة السعودية ) ومارست مجموعة من الضغوط ، واحتضنت عملية اعادة بناء حزب الوفد وقوى اخرى يمينية « مستنيرة » . ولم يكن الهدف هو

التخلي عن الشريعة الطفيلية المهيمنة ، ولكن ترشيدها وعقلنة بعض تصرفاتها وحقتها  
بعضاصر الاستقرار ، ممثلة في « خلط » قاعدة البناء البرجوازي للدولة بمختلف فئات  
الرأسمالية مع دور متميز للبرجوازية الكومبرادورية المحلية .



#### ٤ — التناقضات الثانوية في ارتباطها بالاقتصاد والتسوية

في المرحلة الاولى من عملية الردة ، كان من مصلحة الدوائر الامبريالية والرجعية  
العربية ( بالإضافة الى حالة السعار التي انتابت البرجوازية المحلية ) ان تنمي لاقصى  
حد وبأسرع وقت الثرائح « الطفيلية » (١) التحررة من كل حس وطني ، او انتماء  
للأرض او لأي نوع من القيم والتقاليد لتضرب بها كل قواعد النظام الناصري ، وتكفل  
عن طريقها ربط محكم للاقتصاد المصري بالسوق الرأسمالي العالمي ، الا انه ، بعد  
مرحلة من انجاز هذا المخطط ، استفحل واستشرى نفوذ هذه الفئة ( وفنائها )  
وبدأت الآثار السلبية لسياسة اثنائية جشعة تتسم بالقضاء والجمود وقصر النظر ، لا  
يمكن ان تفرز غيرها مثل هذه الفئة الاجتماعية ، وهي تشكل خطرا على النظام  
بكامله .

ومن هنا كانت محاولات « ترشيد » النظام ، اذ لا تكفي الدوائر الاستعمارية  
والرجعية بضمان تبعية وعمالة « مجموعة حاكمة » ، لان هذا الوضع لا يضمن وحده  
استمرار هيمنتها . لذلك تعرض ايضا على توفير جو من الاستقرار السياسي مرتبط  
« بحل » او « تسكين » — لعدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية  
المتفجرة ( في اطار « الممكن » للدوائر الامبريالية في ظل ازمتها التاريخية الحادة  
ومصالحها الاستغلالية ) . والعلاقات الكولونيالية و « الارتباط » الكومبرادوري ، ليس  
مجرد عصابة واحتكارات تتولى النهب والنصب والسرقة والاحتلال ، ولكنها علاقة  
اقتصادية اجتماعية وفكرية وسياسية . لهذا فمن الخطأ تصور ان الدوائر الامبريالية  
والرأسمالية عامة هي من القاء بحيث لا يعنىها الا وجود حكم تابع ، وانما تثبيت  
هذا الحكم ، عبر مجموعة من العلاقات المدروسة ، التي تراعي العديد من الاعتبارات .  
وهكذا نجد ان المؤسسات الاستعمارية العالية ( صندوق النقد الدولي ، البنك  
الدولي للانماء ، المجموعة الاستشارية الدولية (٢) ... الخ ) معنية بتقليص عجز  
ميزان المدفوعات والميزانية المصرية ، وتحجيم التضخم .. الخ . ولا يمكن تحقيق  
ذلك الا عبر بعض المشروعات الانتاجية وترشيد الإنفاق والإدارة ... وهو ما يتناقض

(١) نبيه هنا من جديد أننا نستخدم هذا المصطلح في هذا المجال بمعناه الضيق ( وليس العلمي ) اي  
تلك الشريعة الشبيهة بالصناعات التي لا هم لها الا النهب والسرقة والاثراء السريع ، بغض النظر عن  
المواقف .

(٢) هيئة انشئت عام ١٩٧٧ من ٢٥ دولة في مقعدها اميركا واليابان وكندا ودول السوق الاوروبية  
المشتركة ومؤسسات اقتصادية دولية لمساندة ممر وامادة تخطيط وتنظيم اقتصادها .

مع طبيعة الفئة الحاكمة حاليا (٣) .

ف رغم ان مركز الثقل في التحالف الطبقي ( البرجوازي ) للمؤسسة الحاكمة ، ينتقل من فئة الى اخرى - كما اوضحنا - فان الطبقة - او الفئة - التي تحتل موقع الهيمنة وتملك « القرار » تأخذ بعين الاعتبار مصالح الطبقات المشاركة في السلطة ، وتقوم بانجاز وظائف معينة لمصلحة النظام الاجتماعي ككل متكامل ، ويدور صراع بشكل دائم بين مختلف مراكز القوى ( المثلة لفئات مختلفة من البرجوازية ) التي تشكل كتلة السيطرة ، للقفز الى مركز الهيمنة ولكنها تظل تحتل موقعا ثانويا بالنسبة للتناقض الرئيسي مع البروليتاريا . والعلاقات التناقضية بين الطبقات والشرائح التي تشكل الكتلة الحاكمة ، تعبر عن نفسها عن طريق علاقات السيطرة ضمن اجهزة الدولة وفروعها ، لا تعكس داخلها نفوذ واتجاه الشريحة المهيمنة وحدها ، ولكن تجد مصالح كل الطبقات والشرائح المسيطرة في المؤسسة للحاكمة ككل تعبيراً لها داخلها - بدرجات متفاوتة - .

لكن ، عندما تختل هذه المعادلة ، وتضرب الفئة المهيمنة عرض الحائط بمصالح الفئات الاخرى ، ومتطلبات حماية المؤسسة الحاكمة ككل ، فان الصراع بين الفصائل المختلفة من البرجوازية يتخذ صورة اكثر حدة وعنفا ، خاصة عندما تصبح تصرفاتها من « الحق » وقصر النظر والذاتية المفرطة للشريحة المهيمنة ، بحيث تهدد بتفجير النظام الاجتماعي بأكمله .

#### ١ - لماذا احتدمت الصراعات الثابتة ؟

وهنا يكمن التناقض الثانوي - المتصاعد ، خاصة خلال العام الماضي بين الفئة الحاكمة وبين الفصائل الاخرى من البرجوازية والدوائر الامبريالية والرجعية العربية ، ليس فقط ازاء السياسة الاقتصادية ، وانما بالنسبة لجمل السياسات المنتهجة ، التي تعكس طبيعة هذه الفئة وعقليتها . ومنطلق الصراع هو الحرص على الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يضمن استمرار الهيمنة الامبريالية ومصالح الاحتكارات متعددة الجنسية ودوائر الرجعية العربية ، انها محاولة للحجز على « السفينة » لترويضه بوضعه تحت وصاية عقلاء العائلة .

لقد ضغطت هذه القوى من اجل توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة ، وتحقيق مشاركة فعالة من جانب مختلف القطاعات الرأسمالية - الطيفية - عن طريق

(٣) هذا لا يعني طبيعة العمال ان الدوائر الاحتكارية العالمية او العربية تعمل على بناء قاعدة اقتصادية مستقلة او تنمية وتصنيع البلاد . بل على العكس من ذلك فهي تعظم هذه القاعدة القائمة وتغني عليها . ان البرنامج المطروح والمعلن هو تنمية قطاعات الزراعة والسياسة والنفط ( الاستخراج ) وتوسيع القنصل بالاضافة الى بعض المشروعات الصناعية القائمة المعتمدة على التكنولوجيا ومستلزمات انتاج من السوق الغربي ( الوسيطة ) وتشترك في رؤوس اموالها وادارتها الاحتكارات العالمية . ومن المؤشرات المقلقة للنظر ان المشروعات التي واظمت عليها الهيئة الاستشارية في اجتماعها الاخير ( يونيو الماضي ) هي : مشروع تطوير صناعة التلحاجات والتساليات ( مع احتكار فرنسي ) وصيد وتصنيع الاسماك ، والاعلاف الحيوانية ، واستغلال الرخام والقرانيت ، والخامات المعدنية ، وتصنيع الرخام ، كما ابدت اهتماما بالشروعات الرومانية ومشروع ابو طرطور لانتاج الاسمدة .

التمردية - المناير فالاحزاب وائتلاف حاكم . وقد استجاب السادات مرحليا لهذه الضغوط خاصة عندما « سمح » بتشكيل حزب « الوفد » لانه الحزب المنافس من داخل المؤسسة الحاكمة ، المرشح (٤) لتمثيل قاعدة اعرض من القوى البرجوازية ، ولاستقطاب قواعد حزب الوسط الحاكم وكوادره المتمردة بأمل الانتقال بشكل « سلمي » وتدرجي الى تولي تقاليد الحكم ، بعد تحجيم نفوذ الشريحة الهيمنة حاليا . ومن هنا كان ابرز ما تضمنه برنامج الوفد ، هي النصوص الخاصة بتقليص سلطات رئيس الجمهورية .

وتجدر الاشارة هنا ، الى انه لا توجد اختلافات جذرية بين الوفد والحزب الحاكم ومعظم الجماعات الضاغطة ومراكز القوى داخل السلطة ( بمعناها الواسع ) ، فجوهر سياستها واحد ، والخلافات تنحصر في « الدرجة » والاسلوب والتكتيك ، ومدى الاستجابة والموازنة بين مصالح الطبقات البرجوازية الاساسية والموازنة بين احتياجات القمع والاحتواء . فالوقف ازاء جميع القضايا الاساسية لا خلاف عليه ... القضية الوطنية والقومية والعلاقات الدولية والعربية والسياسية الاقتصادية - الاجتماعية . اما الموقف من الحريات والحركة الشعبية للجماهير الكادحة ، فهو خلاف في الاسلوب والدرجة والاخراج فقط .

ان الظروف الموضوعية لازمة الرأسمالية ، ومازقها التاريخي ، يمحو تدريجيا ويشكل متزايد الفروق بين الفئات المختلفة من البرجوازية ، حيث تضمحل قدراتها على البناء والتنمية . وتفقدها حاستها الوطنية ويطنى وجهها الرجعي ودورها الطفيلي التابع ، وتتضاقل نزعاتها الاستقلالية الى مجرد استجداء ذليل لنصيب اكبر من فئات مائدة المستعمر والاحتكارات متعددة الجنسية ، بعد ان فتحت لها الباب على مصراعيه للهيمنة على الاقتصاد الوطني . ان عامل تاجيع الصراعات على السلطة لا يرجع في الاساس الى خلافات جوهرية ، بقدر ما يعود الى تفجر أزمة النظام وتناقضاته وتفسخه ، وتماظم دور الحركة الجماهيرية الراديكالية ، وتباين وجهات النظر حول اسلوب التصلي لها ، بالإضافة الى الاهمية الخاصة لجهاز الدولة كمصدر اساسي لتحقيق التراكم الرأسمالي للقطاع الخاص ، مما يوجب الصراعات من اجل الاستحواذ على السلطة .

وقد ظل الصراع يدور بين معسكرين واضحي العالم - اليسار في مواجهة اليمين - حتى جاءت انتفاضة يناير ١٩٧٧ نذيرا بنهاية مرحلة وسقوط حكم ، حينئذ - وتحت وطأة الربيع من العاصفة القادمة تطيح بالجميع - بدأت قطاعات متزايدة من القوى المحافظة واليمينية تدخل صفوف المعارضة ، تطرح بدلا غير البديل الجذري .

(٤) استخدمنا تعبير « المرشح » لأن طبيعة تشكيل حزب «الوفد» لا توحي بتمايز محسوس من المجموعة الحاكمة ، إذ قلقي لدخله الفئة الطفيلية ، وتجدر الاشارة هنا الى موقف الوفد من المشروع الذي قلمت به الحكومة بتحديد نسبة الرشح ، فقد شن عليه حملة شاذية ( علوي حافظ ) .

وحاولت الفئة الحاكمة احتواء هذه الحركة ، بترسيات جزئية لمختلف فئات البرجوازية (٥) - التصريح باعلان حزب الوفد ، اصدار صحف ممثلة للحزب ... الخ - مع مواصلة عمليات القمع ضد الحركة الشعبية الراديكالية وتصعيد الحملة الاعلامية ضد القيادات الثورية ، الا ان زمام الامور كان قد افلت ، واتسعت المعارضة ، لا الشعبية فحسب ، ولكن من جانب قطاعات اساسية من مؤسسات السلطة ، خاصة المؤسسات المهنية (٦) بل امتد «التحرك» السلبي الى بعض عناصر اجهزة القمع (تحدي القضاء لرغبات رئاسة الجمهورية في قرارات الافراج والمحاکمات ومطالبة الجمعية العربية لنادي القضاء بالغاء حالة الطوارئ والمحاکم العسكرية) واشتدت المعارضة داخل مجلس الشعب لينضم اليها بعض نواب حزب الوسط خاصة عند مناقشة سياسة الاسعار (شارك في المعارضة نحو ١٠٠ نائب لسياسة الحكومة) وعند مناقشة الوقف من المبادرة في لجنة الشؤون الخارجية ... الخ واستقالة بعض اقطاب النظام (اسماعيل فهمي ومحمد رياض ... القيسوني) والحمولات التي استقطبت رأيا عاما واسعا (كشروع هضبة الاهرام) وعجز الحكومة عن تمرير مشاريعها المقدمة للمجلس ، كمشروعات الصحافة والطبوعات والمحكمة الدستورية العليا ... وامتداد المعارضة لخط التسوية - الاستسلامية - الى نطاق اوسع ، بعد ان كان قاصرا على حزب التجمع الوطني ، والحزب السري .

الا ان الشبح الاساسي الذي اثار رعب البرجوازية عامة ، والفئة الحاكمة بصفة خاصة ، هو تصاعد حركة الجماهير الشعبية ، وفشل لعبة احتواء اليسار عن طريق السماح بتكوين منبر - فحزب - التجمع الوطني ، فقد تحول الى قوة سياسية فعالة ، واصبحت جريدته - الاهالي - منبر للتوعية والتعبئة وقضح سياسات النظام ومدى التعفن الذي سرى في اوصاله، ونجح في تعرية المجموعة الحاكمة، و «الراسمالية المائيلة» (٧) والاكثر من ذلك ان تأثير هذه الحملة لم يعد محصورا في اطار الوعاء التنظيمي لحزب التجمع ، بل امتد لمختلف القطاعات الاجتماعية .

## ٢ - مرحلة العصم

وجدت الفئة الحاكمة المهيمنة نفسها في مأزق حرج خطير، يحتم ضرورة الاختيار بين امرين :

(١) - توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة واتاحة قدر اكبر من المشاركة في القرار من جانب مختلف فئات البرجوازية ، مع ما يعنيه ذلك من التخلي عن بعض نفوذها

(٥) بنى نقابة المحامين قضية الدفاع عن الحريات وادانة المبادرة ، والاستفتاء والقوانين القمعية ، وادانة الجمعية السومية للمصافين لمشروع الصحافة والطبوعات ورفضه وطرد وزير الثقافة من الاجتماع والاجتماعيات داخل الجمعية السومية للمصافين (كبر نقابة مهنية في مصر) ضد قرار وليسها بضمها لحزب الوسط ... الخ .

(٦) عدد الاهالي رقم ١٤ .

(٧) صفقة شهيرة حصل بقتضاها كل من ابنه سيد مرعي ومثمان احمد وعبد القادر (باشا) انواع يتات الرئيس على مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه موقعة من صفقة الاسمنت الباعه للسودية ورغم قرار تحريم تصدير الاسمنت .

ومكاسبها ، بل وما تشكله ايضا من خطر تصفيتها - ككبش فداء - ، خاصة بعد افتضاح عمليات النهب المنظم والاحتيايل والاثراء غير المشروع للكوادر الاساسية من النظام ، حتى ان الفئة الحاكمة نفسها اضطرت الى « خيانة » - التخلي عن بعض اخلص اعوانها عندما حاصرتها النيران ، ولجأت الى التراجع في حالات اخرى . والامثلة على ذلك عديدة، نذكر منها « صفقة الاولاد » لتصدير الاسمنت ، احمد يونس في المؤسسة التعاونية ، الشيخ المغربي في وزارة الاوقاف ، توفيق عويضة في المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، احمد نوح - صفقة طائرات البوينغ . ثم هضبة الاهرام ، ومشروعات الاسكان ، صفقة السينما ... الخ . وليس بمستبعد اذن ان تجري تصفية عائلات عثمان احمد عثمان وحامد محمود وابو النصر وسيد مرعي والسادات واشرف مروان ... وغيرهم من اجل انتقاذ النظام ككل من الانهيار ( كما الحال في صراعات المافيا ، وبين الفرق المختلفة المتناحرة من الطفيليين والمضاربين ) .

( ٢ ) - المزيد من تركيز السلطة في ايدي المجموعة المهيمنة ، واحكام سيطرة شبه مطلقة على مقاليد الحكم ، والانفراد بالقرار ، مما يقتضي مضاعفة الارهاب والقمع الفكري والسياسي والبوليسي والتخلي عن « الديكورات » الديمقراطية ومنطق الاحتواء .

وجاء التعديل الوزاري وخطاب اول مايو والاستفتاء ، واصدار مجموعة القوانين الفاشية الجديدة ، في ظل حملة ارهاب داخل مجلس الشعب ، بفصل اثنين من اعضائه ( احدهما وفدي والاخر من حزب التجمع ) وحركة التنقلات داخل القوات المسلحة والتطهير والاعتقال بين الضباط .. كلها تؤكد ان الاختيار قد تم بتبني البديل الثاني .

جاء التغيير الوزاري يتمسك بكل العناصر المدانة من قبل المعارضة بمختلف اتجاهاتها ، وفي مقدمتها المجموعة الاقتصادية ، وعبد المنعم الصاوي ، وقد كان البقاء على الصاوي يتضمن معنى تحدي المعارضة والتصميم على حماية ... حتى الشخصيات الموصومة المفضوحة ( بمقتضى مستندات رسمية نشرتها جريدة الاهالي ) وكان الدفاع الحار الهستيري لرئيس الجمهورية ، عن شخص ونشاط عثمان احمد عثمان ( صهره ) في الخطب الرسمية ، رمزا لتضامن هذه الفئة وتشبثها بالسلطة والانفراد بها .

وعمل السادات في نفس الوقت على استمراء القوات المسلحة ضد الحركة الجماهيرية ، وقوى المعارضة من مختلف الاتجاهات ، والمؤسسات المدنية المتمردة ، ققام بجولة في كل الاسلحة ، وراح يصب لعناته على الهيئات المهنية ( المحامين والصحافيين ... الخ ) مستخدما عبارات استفزازية مثل « الاتحاد السوفياتي قال لعبد الناصر ضباطك برجوازيين ولا يستطيعوا يحاربوا » ... ويرر اجراءاته القمعية: « علشان محدش يطعنكم يا اولادي في ظهركم » .. « علهم كان طعنة للقوات

المسلحة « (أ) وهكذا راح يؤلب الجيش ضد قوى المعارضة في محاولة لجبر قيادته الى دعم سلطته بصورة صريحة وسافرة . ولكنه لم يجد استجابة حاسمة الا من احد القادة ، اللواء شاكر عبد المنعم قائد القوات الجوية في سلاح الطيران ، وهو من العناصر المقربة من حسني مبارك نائب الرئيس - (٩) حينئذ بادر السادات باجراء تعديلات اساسية في قيادات القوات المسلحة ، واعقب ذلك حملة اعتقالات شملت نحو ٥٠ ضابطا .

## ٥ - نحو تحالف وطني واسع بقيادة عمالية

ولا شك ان احد العوامل الرئيسية وراء هذا الاختيار هو ما تعرضت له المبادرة من نقد ، اتسع ليشمل قطاعات من داخل السلطة ( مطالبة اعضاء من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشعب بالتخلي عن المبادرة والعودة للتضامن العربي ... الخ . ) اذ ان فشل النظام في هذا المجال ايضا ، يفقده اهم واخر مبررات الدعم من جانب الرجعية العربية ، والدوائر الامبريالية ... فكان الهدف من اتخاذ هذه الاجراءات محاولة تأكيد استقرار النظام وصموده للمواصف ، مما يؤهله - هو دون غيره - للتعاقد مع اسرائيل . كما ان « التمنت » الصهيوني يقتضي المزيد من التنازلات التي يصعب تقديمها قبل توجيه ضربة لقوى المعارضة . ومن هنا جاء المشروع المصري - في اعقاب هذه التفسيرات الداخلية - حافلا بتنازلات جديدة ، منها الاستبعاد النهائي الصريح للشعب الفلسطيني - وليس فقط منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد لها - باقتراح ضم الضفة الغربية للمملكة الهاشمية وغزة للنظام المصري ، والموافقة على استمرار « الوجود العسكري الاسرائيلي في الفترة الانتقالية - ٥ سنوات - بل وبعد توقيع « اتفاق السلام » - طبقا لتصرّيات بيريز بعد لقائه بالرئيس المصري وتبنيه « لنظرية الامن الاسرائيلي » بما تعنيه من تعديلات في الحدود ! ... هذا بالاضافة الى التنازلات غير المعلنة الخاصة بشرم الشيخ والقواعد الجوية والمستوطنات والاتفاق على منح الولايات المتحدة قاعدة جوية وبحرية في شبه الجزيرة ، في اطار « الضمانات الامنية » لاسرائيل . ويتجاهل السادات كليا للجولان ومنظمة التحرير الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني ، يكون النظام المصري قد اعتمد فعلا الحل المنفرد ، رغم كل حملات التهريج حول رفض عقد صلح منفرد . ومن غير المتصور ان يتمكن النظام من تمرير كافة هذه « التنازلات وان يوقع صك الاستسلام المخزي ، في ظروف تتيح اقل قدر من الحريات الديمقراطية » .

### ١ - الصلح المنفرد

وقد ربطت الغالبية العظمى من الصحف الغربية والاسرائيلية بين الاجراءات

(٨) جريدة الامصرام ٦/١٢ .

(٩) من المعلومات فيه الزكّة من مصادر موثوق بها ان السادات كلف قائده حسني مبارك باستقصاء اراء كبار الضباط حول امكانية تدخلهم مراعاة لتأييد خطاوه السياسية في ظاهرة عسكرية لمساعدة حكمه ، ولكنه لم يجد استجابة لذلك . كما ان الامريكين لصعدوا بكماد الجيش من مجالات العمل السياسي .



القمعية والمفاوضات . واكدت وكالات الانباء « ان نتائج الاستفتاء سيكون لها اثر ايجابي على مواقف مصر السياسية . ويمتقد المراقبون ان السادات سيستجيب للاقتراح الاسرائيلي حول اقامة الادارة الذاتية في الضفة الغربية والقطاع » وهو ما حدث بالضبط . كما كتبت يدعون احرارون الصهيونية ، استنادا الى مصادر مقربة من وزارة الخارجية الاسرائيلية ، ان « الرئيس السادات سيستأنف المفاوضات السياسية مع اسرائيل في اعقاب الاستفتاء الذي جاء مؤيدا لخطوات السادات وبعد « تصفية المعارضة » وهو ما حدث ايضا ، بالعودة للتفاوض في سالزبورغ ولينز . واضافت « ولا نستبعد توقيع صلح منفرد بين اسرائيل ومصر ، بعد ان يكون السادات قد قضى على كافة قوى المعارضة » ( نقلا عن جريدة الاتحاد ٥/٢٦ ) .

وقد فصح ييفن في ما بعد مشروع الاتفاقية الثنائية الثالثة الذي تقدم به السادات بأمل استرجاع تلال سيناء والعريش ، مقابل ما قلعه من تنازلات ، ويتكرر نفس الشئ . . السادات يدفع مقدما واسرائيل « تقبض » التنازلات كأمر واقع ، لترفع الثمن من جديد .

وقد اصيب السادات بضربة قاصمة ، بعد ان « هراء » ييفن ، فلجا الى اخس انواع الاسفاف ، للتبرؤ من مشروعه ، بدعى انه كان مجرد « مباسطة » بينه وبين وايزمان ، ورغبة في الصلاة على جبل موسى ، واقامة معبد للديانات الثلاث !! لكن هذه الفضيحة كشفت عن احد الدوافع الرئيسية للاجراءات القمعية ، كتمهيد « للمفاجأة » واستعدادا لمواجهة ردود الفعل .

ويمكن تشخيص الوضع الراهن في العناصر التالية :

– البؤثر الحاكمة في واشنطن والسوق الرأسمالي العالمي ( معبرا عنها في الهيئة الاستشارية ) وبعض دول الخليج ( خاصة الكويت والسعودية ) وقطاعات متزايدة من البرجوازية المصرية – سواء المرتبطة بهذه القوى او المستقلة نسبيا عن السوق الرأسمالي العالمي ، المعتمدة على السوق المحلي ، ومن عناصر البرجوازية البيروقراطية – كانت تحب وتخطط لترشيد النظام والادارة والاستثمار بتوسيع قاعدة الحكم والمشاركة من جانب مختلف فئات البرجوازية ، وتقليص السلطات القروية المطلقة لرئيس الجمهورية والفئة الطفيلية المفرطة في استهناها باعتبارها الاستقرار السياسي .

ومما لا شك فيه ان المرحلة الاولى من اطلاق العنان لعناصر الطفيلية المفرطة كان ضروريا لتشكيل القوة الضاربة الرئيسية لكل مقومات النظام الناصري ، الا انه ظهرت الحاجة بعد ذلك للتحكم في تصرفاتها غير المسؤولة ولجم جشعها وتحويلها الى قطاع كوميبرادوري ، يدخل في اعتباره المصالح بعيدة المدى للرأسمالية عامة والاستقرار السياسي ، بما يتطلبه ذلك من اهتمام بالمشروعات الانتاجية – نمط البرازيل – ( المرتبطة بالاحتكارات الدولية ، والتابعة للسوق الرأسمالي ) وتنظيم الادارة ومحاربة الفساد ، حتى تضمن عائدا ( اقتصاديا وسياسيا ) مجزيا لرأس المال المستثمر ونظاما

أكثر استقراراً يكفل الصمود أمام تحديات الحركة الشعبية المتصاعدة (١) .  
 — بعد أن استجاب السادات جزئياً لهذه الضغوط فاجأ الجميع في إجراءاته الأخيرة بالتمرد على هذا المخطط المرسوم له ، وضرب عرض الحائط بطلبات القوى الحليفة له سواء في المؤسسة الحاكمة أو في الخارج (٢) .  
 — أثار هذا الموقف انزعاج وقلق هذه الدوائر ( تجدر مراجعة تعليقات الصحافة والإعلام الغربي والعربي ) ، لأنه يؤدي إلى مزيد من عزلة النظام وفسخ المؤسسة الحاكمة ، وزعزعة الاستقرار ، وقد وضع السادات هذه القوى في مازق ، بين التضامن معه وتأييد هذه الخطوات أو النزاع والتناحر وتفضية عناصر المعارضة اليمينية ، وكلاهما يشكل خطورة على مصالح التحالف الإمبريالي — الصهيوني — الرجعي العربي .

فالوضع الحالي — رغم سلبياته المشار إليها — يجعل السلطة أسس قيادة واعظم تبعية ( أن كان هناك المزيد ) ، وأكثر استعداداً ، لتقديم التنازلات لإسرائيل ( المقترحات المصرية الأخيرة ) والخضعة السافرة للمصالح الإمبريالية في الوطن العربي وأفريقيا .. والقبول بقدر أكبر من التدخل والإشراف الأجنبي ، ربما تمول عليه هذه القوى « لترويض » الأمور وهي تواجه الاختيارات بين البدائل التالية :

— الإبقاء على السادات — بنزواته وسلبياته « وتصرفاته غير المسؤولة » — ورغم عزلته المتزايدة ، والاستفادة من ضعفه ، في محاولة لفرض تسوية عاجلة .  
 في نفس الوقت يسمح ترددي وضع السلطة المصرية ، بمزاولة ضغوط مضاعفة ، الأمر الذي نلمسه — على سبيل المثال — من تلك السعودية في موافقتها على تغطية المتبقي من عجز في ميزانية هذا العام .

هذا ، وفي استطاعة التحالف الإمبريالية — الرجعي العربي أن يؤجل أي تغيير في شكل الحكم إلى ما بعد توقيع التسوية الاستسلامية ، وحتى ينهي السادات « مهمته القادرة » . ومن المشاهدات الجديرة بالملاحظة أن معظم قوى المعارضة اليمينية لا تفتح أي معارك مع السادات حول القضية الوطنية أو القومية ، بل تحصر معارضتها على قضايا ديمقراطية شكلية تتعلق بحريات البرجوازية في التعبير ( لا للطبقات الشعبية ) (٣) وبعض القضايا الاجتماعية العامة ، كمسألة الأسعار والفلاح .

(١) في هذا المجال يمكن العودة إلى مناقشات الهيئة الاستشارية وما أفرزته مختلف الوفود والهيئات .  
 سواء الدولية ( صندوق النقد الدولي ) أو العربية ( صندوق الأمم المتحدة ) ... منشوب القوت .. والسعودية ... الخ ) .

(٢) مع ملاحظة أننا هنا نتناول الاتجاه « الغالب » من وجهة نظرنا — فهناك أيضاً خلافات حول المسائل التكتيكية وبعض الاتجاهات بدم تركيز « المسؤوليات » والسلطة المطلقة للرئاسة والإجراءات القمع القلبي .  
 (٣) بل أن هذه القوى أبدت ميافرة السادات ، وصرح علوي حافظ ( الولد ) بأن مجلس الشعب على استعداد لتوقيع اتفاق ثنائي منفرد بين مصر وإسرائيل . ورغم ادعاء الوفد بدفاعه عن الحريات ، فواقفه العملية قطع بالنقيض ، وقد توجه وفد من المنتمين في قضايا التنظيمات لمقابلة مؤاد سراج الدين ، وحاولوا انتزاع عدة مواقف متواضعة منه فتهرب منها جميعاً ، وهي إصدار بيان من الحزب بإدانة المحاكمات العسكرية ولأمم الدولة أو تقديم استجابات أو سؤال في مجلس الشعب ، أو مشاركة مجلسي الحزب « رسمياً » في الدفاع عن المنتمين .

## ٢ - البدائل والاحتمالات

ولا شك ان الدوائر المعارضة من البرجوازية معنية اكثر بالتغيير من الدوائر العربية الرجعية والاميركية ، فهي الاكثر وعيا بخطورة الفئة المهيمنة على النظام ، ككل ، اي خطر انعكاس مازق السلطة الحاكمة على المؤسسة البرجوازية ككل . فكل من الفئة الحاكمة والنظام البرجوازي ( نظام علاقات الانتاج الرأسمالية بكامله ) في ازمة ، ولكن ازمة المجموعة المهيمنة الحاكمة اعظم من ازمة نظام علاقات الانتاج ككل . اي ان المهدد بصفة مباشرة بالسقوط هو المجموعة الحاكمة ... ولكن استقرارها في الحكم يشكل خطرا على الكيان بأجمعه ... وهنا تثار تعقيدات المعادلة بين عناصر التضامن الطبقي في مواجهة العدو المشترك ، وبين التناحر والصراع بين مختلف فئات البرجوازية وفي مواجهة الشقيق « السفينة » الذي يهدد المؤسسة الحاكمة .

— تدخل المؤسسة العسكرية ( انقلاب من القيادة ) لنصم النظام في مواجهة المعارضة المتصاعدة ، وهنا يكمن اختيار بين الإبقاء على السادات او الإطاحة به . والمآزق الذي يواجه هذا الحل ان لكل حالة جوانبها الإيجابية والسلبية ( يفهم قوى الثورة المضادة ) فالإبقاء على السادات — في حالة التدخل العسكري ، يقى على السياسات التي انتهجها ، ويتجنب الهزات العنيفة ، غير مالوفة العواقب ، ويحافظ على « قوى الدفع » في خطوات التسوية الاستسلامية وحينئذ يتخذ شكل الحكم العسكري القمعي السافر ... بينما الإطاحة بالسادات ( مع اعتبار الدور المتميز تاريخيا لمؤسسة الرئاسة في مصر ) يزرع بعنف رموز سياسة السادات في مختلف المجالات ، ويجعل من الصعوبة بمكان على « البديل » ان يسلك نفس الطريق ، ولا شك ان انقلاب من هذا النوع ، سيضطر الى التمايز — من ناحية الشكل ، مع الإبقاء على الجوهر — عن الخط المرتبط بالحكم المنهار ، وهو وضع قد يفيد « مرحليا » القوى الثورية وقبل ان يفرض عليها انتهاز نفس الطريق ، تحت وطأة ضغوط الصراع الطبقي والمشاكل المستعصية الحل بالاساليب التقليدية ، ونتوقع ان يضرب مثل هذا النظام على النغمة المعتادة .. الفساد والتطهير والانضباط والكفاية الادارية والمحاسبة والرقابة الحازمة ومؤاخذة المرتزقة والنفعيين والمتلاعبين بالاسعار ... الخ . وهناك عدد اخر بين الاحتمالات ... كتنفخ المؤسسات الى حد انهيارها ، تحت وطأة حركة شعبية ، وانتقال السلطة الى ائتلاف يميني مدني ، تدعمه قيادة القوات المسلحة . او « اليمين » الناصري — الاكثر بعينية في الظروف الراهنة — ... وكل هذه البدائل تدور في نفس الاطار أي من حيث المضمون الحقيقي وجوهر الاتجاهات العامة ، من ناحية خدمة مصالح راس المال المحلي الكبير التابع للسوق الرأسمالي العالمي .

ولعل المبادرة الاخيرة من جانب المملكة السعودية « لحياء التضامن العربي » هي المدخل العربي — الرجعي — لمحاولة دعم النظام واقاذا السادات . ولا شك ان ضغوط الرياض وتدخلها سيتزايد في المرحلة المقبلة ، لفرض ما تراه من ضمانات « لاستقرار الأوضاع » ، بما يسمح بمتابعة سياستها العربية والافريقية في خدمة المصالح الامبريالية .

ان البديل الشعبي ، لتحالف الطبقات العمורה ، والكادحة بقيادة - او دور مؤثر وبازد - للطبقة العاملة يصعب تصوره ، في المدى القريب بسبب عدم توفر العامل اللدائي ، رغم تضج الواقع الموضوعي . فهناك مرحلة انتقالية وتغييرات تسبق امكانية تطبيق شعار ، الذي طرحه باقامة نظام وطني ديمقراطي ، أي ان الاطاحة بالفسة الحاكمة الراهنة المهيمنة هو شعار تنفيذي وقريب المنال ، اما الاطاحة بنظام علاقات الانتاج الرأسمالي او المؤسسة البرجوازية الحاكمة ، فلم يحن الوقت لانجازه بعد ، رغم ضرورة النضال من اجله في كل لحظة ، والمهمة الاساسية لنا تتركز في تعبئة الجماهير وبناء التحالف الوطني الشعبي على اساس برنامج جبهوي ثوري يستهدف اقامة نظام ديمقراطي شعبي بقيادة الطبقة العاملة . وكون هذه توقعاتنا لا تنفي احتمال تغير الظروف ، ومن ثم الامكانيات ، وفي كل الحالات فان هذه المهمة الرئيسية تخدم الخط الاستراتيجي ، وتهدف لتحقيق الهدف الاستراتيجي في كل الحالات .

ان عصر « النهضة البرجوازية » قد انتهى واستكن داخل متاحف التاريخ وانقضى عهده الى لا رجعة . والمعلول على مجرد « بعض ايجابيات النهج الرأسمالي » يعيشون في اوهام ويخدعون الجماهير . فلئن كانت الدول المتقدمة صناعا تحافظ على بعض تقاليد وايجابيات الليبرالية البرجوازية ، نتيجة ظروف خاصة بها ويتطورها الاقتصادي والتاريخي وتراثها ، فان برجوازية الدول النامية ولدت شوهاء مساجرة عقيمة ، تشربت سلبيات الرأسمالية ( في عصر ازمتها ) دون ايجابياتها . ولعل اخر اختلاجات المحتضر جاءت في صورة نظم « رأسمالية الدولة الوطنية » كمنصرج في الخط البياني المنحدر الهابط ، وغفورة وقتية قصيرة النفس حررت جزئيا بعض عناصر قوى الانتاج بما حققت من انجازات محددة .

لكن البرجوازية التي نمت في كنفها « تبنت اسوا واحقر ما في النهج الاجتماعي من مفاهيم وممارسات ، وولدت ابشع صور الارتزاق والطبقية المفرطة ، والفساد والعفن ، واغرزت اكثر « الايديولوجيات » ابتذالا وانحطاطا .

حل محل الاعتماد على السوق والمنافسة الاعتماد على السلطة واجهزتها ونفوذها و « تسهلاتها » كمصدر للتراكم والاثراء السريع السهل ، واستعاض عن المثل والتقاليد لعصر النهضة البرجوازية ، باخلاقيات اللصوص وقطاع الطرق وسقطت الحياة الفكرية والثقافية في مستنقع الارتزاق والتزلف للسلطة والانحطاط . وبخبر فئات فكر ليبرالي هزيل ، ليسفر عن ديمقراطية « الاسنان والفم » والجاهلية ومحاكم التفتيش - رغم كل تزيف الساقطين من الكتاب والمتقنين المتزلفين للسلطة . والواقع انه لا يمكن ان نمزو كل هذه الظواهر - المترابطة - الى شخص السادات ، او حاشيته - وبلاطه - والمحيطين به ، فهي وثيقة الارتباط بطبيعة الرأسمالية في المجتمعات المتخلفة التابعة في عصر انهيار الرأسمالية وازمتها التاريخية . حقا ليست كل فئات وطبقات الرأسمالية على هذا المستوى من الابتذال والتهاك ، الذي يعكس في الاساس طبيعة الشريحة المهيمنة المفرطة في طفيليتها . ولكن هناك ايضا نمو هذا الاتجاه كظاهرة وثيقة الصلة بالتطورات الدولية والمحلية ، وهناك

حقيقة اضمحلال التمايز بين الفئات المختلفة من البرجوازية وغلبة الطابع الطفيلي ... وتأثيرات السلطة - مع اتساع نشاطات الدولة - باعتبارها مصدر للتراكم . فهو التيار الجارف الذي يحتاج في طريقه قطاع بعد الآخر من البرجوازية المحلية . ان محاولات « ترشيد » النظام ، وصحوات الاتجاهات الأكثر « استنارة » والاقرب الى « الوطنية » قد تفور وتتأجج في بعض المراحل - بدرجات تقل حدتها مع تتابع الأزمات ومرور الزمن - لكنها سرعان ما تعود للانجراف داخل الطبقة المفرغة الضيئة ، لان أزمة الرأسمالية أصبحت مستمصة - بل مستحيلة الحل - وسوف تنكسر بعض حلقات « الحكم الجاهلي » ويسقط مرحليا ، هنا او هناك ( فالظاهرة عامة ) وترتفع شعارات وعود وعهود بعهد جديد من الإصلاح والنهضة ، وسوف يتخلل مسار السلطة البرجوازية تمرجات ، لكنها لن تؤثر على المنحى المتدهور الى الحضيض . ولعل في موقف محمد حسين هيكمل مؤشر على « مستقبل » الاتجاهات المستنيرة ، باعتباره احد أهم رواد الاتجاه « المستنير » والناصري ، الذي صاغ برنامجا متكاملًا يلتزم الاعتدال والتوازن « والمقلانية » فنجد انه بمجرد شعوره بأن رياح التغيير قادمة بادر الى التنصل من هذا البرنامج ، والاقبال عليه في مقالاته - المعبرة كل التعبير - عن « الحقبة السعودية » تزلفا للرياض وواشنطن عارضا خملاته .

وان الصراع والمعارك الدائرة حول « الديمقراطية » بين الفئات المختلفة من البرجوازية ، هو في حقيقته تنازع على النفوذ ومراكز القوى داخل السلطة وليس دفاعا عن الحريات الديمقراطية للجماهير الشعبية الكادحة . والتجربة الاساوية التي يمر بها شعبنا ، بكل مرارتها وضراوتها لهي الدليل القاطع والعمللي على ان الطبقة العاملة المصرية هي وحدها القوية ليس فقط لحل كافة المشاكل القومية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولكنها ايضا الطبقة الوحيدة ، القوية الوطنية والطبقات الشعبية الكادحة .

نشرت في جريدة « السفير » اللبنانية من ٢ الى ٧ - ٨ - ١٩٧٨

## سياسة القمع في مصر

### جمال الشرفاوي

في مستهل حكم الرئيس السادات (١) - وخاصة منذ مايو ١٩٧١ - رفع النظام شعارات الديمقراطية الليبرالية عنوانا لحكمه وتفننى اعلام النظام بمقولات :

- الدستور .

- دولة المؤسسات .

- سيادة القانون .

وكان المقصود بهذه الشعارات ان النظام سيحكم البلاد دستوريا وليس بواسطة احكام انتقالية او استثنائية ، وان الدولة لن يسيرها الرئيس الفرد او أي مجلس رئاسي محدود ، وانما المؤسسات الدستورية الطبيعية ( السلطة التشريعية - السلطة القضائية - السلطة التنفيذية ) ، وان القانون هو الذي سيحدد العلاقات بين الجميع ، ولا احد فوق القانون ..

وقد لاقت هذه الشعارات راجا كبيرا ، خاصة بين الجماهير الشعبية التي كانت تتطلع الى قدر من الحريات السياسية والنقابية تتسلح به لتحقيق مستوى افضل من المعيشة ، وبين قطاعات المثقفين والمهنيين الذين يحلمون بنظام ليبرالي وفق النظم القائمة في اوربا الغربية ..

وفي مواجهة اليسار الناصري ( مجموعة علي صبري ) ولكسب تأييد الفئات الرجعية في المجتمع المصري ، افصح النظام عن « مضمون » شعارات الديمقراطية فحدد ان طريقه لحل مشكلة مصر الوطنية ( الاحتلال الاسرائيلي لسيناء والاراضي العربية وفلسطين ) هو المساومة بطرح مبادرة فبراير ١٩٧١ التي كانت اول خطوة على طريق الحل الثنائي الجزئي الاستسلامي ( والتي تطورت فيما بعد الى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ) .

وان طريقه في المجال العربي هو ضرب كل حركة تقدمية في المنطقة ( حركة هاشم العطا في السودان ) وتوثيق العلاقات مع الرجعية ( خاصة السعودية وشاه ايران ) وان طريقه لحل مشكلة مصر ذاتها هو ربطها بمجلة الاقتصاد الامبريالي الذي بدأ بقوانين

(١) تولي السادات الحكم في اكتوبر ١٩٧٠ .

تشجيع الاستثمارات الأجنبية . وعرف فيما بعد بالانفتاح الاقتصادي ، وانتهى عمليا بتحويل مصر الى تابع للولايات المتحدة الأميركية .  
لكن نظام الرئيس السادات لم يلبث ان وضع شعاراته « الديمقراطية » موضع التطبيق وتمثل اول تطبيق لها في دستور ١٩٧١ الذي هو اساس النظام ، والمعمول به حتى الان ..

فما هي صلاحيات رئيس الجمهورية في هذا الدستور ؟

١ - انه رئيس الدولة ، ورئيس السلطة التنفيذية ، ورئيس الاتحاد الاشتراكي ( الحزب الواحد عندئذ ، والذي اصبح حزب مصر الاشتراكي بعد ذلك ، والحزب الوطني الديمقراطي حاليا ، والذي يستأثر بكل الفرص في كل الاحوال ) ، ورئيس المجلس الاعلى للقضاء ( السلطة القضائية ) ، ورئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة ، ورئيس المجلس الاعلى للشرطة ( اجهزة القوة والقمع ) ...  
اي ان دستور ١٩٧١ ركز جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية ...

٢ - ورئيس الجمهورية هو الذي يسهر على تأكيد سيادة الشعب ، وعلى احترام الدستور ، وحماية الوحدة الوطنية ، والمكاسب الاشتراكية .. ( مادة ٧٣ )  
اي انه شخصا ، المسئول عن كل شيء ... وهذا لم يمنع الرئيس السادات من ان يصف الشعب الذي يسهر على سيادته بأنه مجموعة من اللصوص عندما اطلق على انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ التي شارك فيها ما لا يقل عن خمسة ملايين مواطن وصف « انتفاضة المجرمين » ..

كما لم يمنع من اصدار الدستور والقانون مرارا وتكرارا ، مما اثار ضده جميع رجال القانون المصريين الذين سنرى آراءهم وبياناتهم فيما بعد ..

كما لم يمنع ان يقف الرئيس السادات يوم ١٤ مايو ١٩٨٠ في مجلس الشعب ويشن اوسع هجوم على اقباط مصر والكنيسة مهددا الوحدة الوطنية كما لم يحدث ابدا في تاريخ مصر القائم على وحدة الهلال والصليب .

اما فيما يتعلق بالمكاسب الاشتراكية ، فان الرئيس السادات لم يكتف بالفائتها عمليا ، بالتعديلات التي ادخلها على القوانين والتي حرمت العمال من الحقوق المحدودة التي كانوا قد حصلوا عليها في الماضي وانما باعلانه صراحة انه لم يعد « للاشتراكية » محل في ظل نظامه ( خطاب مايو ١٩٨٠ في مجلس الشعب ) .

٣ - ورئيس الجمهورية فضلا عن كل ما تقدم هو الذي « يرعى الحدود بين السلطات » . - مادة ٧٣ - اي انه الحكم بين هذه السلطات ، والجالس فوقها جميعا .

٤ - ورغم كل الصلاحيات السابقة ، فان دستور ١٩٧١ يجيز ايضا لرئيس الجمهورية ان يقفز على كل المؤسسات الدستورية ويتجاوزها الى العمل المنفرد ، في اخطر الامور ..

— فله حق « اصدار قرارات تكون في قوة القانون » - مادة ١١٢ .

— وله حق « اصدار القوانين او الاعتراض عليها » - مادة ١٠٨ .

— وله حق « اعلان الطوارئ » - مادة ١٤٨ .

— وله « اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بياناً للشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذته من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها » — مادة ٧٤ .

وقد طبق هذا النص الاخير عدة مرات ، هي نفسها المرات التي واجه فيها النظام المعارضة الشعبية ، وبذلك تحدد في التطبيق الفعلي معنى كل هذه العبارات حول « خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن الخ .. »  
اما الاستفتاء الذي جرى بدوره عدة مرات تطبيقا لهذا النص فالعالم كله — وليس المصريين وحدهم — اصبح يعرف كيف يزور بصورة فجأة ومفوضة ، فنسبة الذين يدلون بأصواتهم عادة لا يتجاوز ١٢ ٪ من الذين يحق لهم التصويت . والصناديق تملأ بالأصوات المزورة علنا ، والنتيجة دائما ١٠٠ ٪ ..  
ان الرئيس السادات وقف يوما يعلن نتيجة واحد من هذه الاستفتاءات فقال ان المعارضين له لا يتجاوزون الخمسة آلاف من مجموع عشرة ملايين مصري شاركوا في الاستفتاء .

لكن الذين استمعوا الى الرئيس السادات في خطاب واحد فقط هو خطاب ١٥ مايو ١٩٨٠ لا بد انهم لاحظوا انه هاجم الشيوعيين ، والناصرين ، ومجموعة الائتلاف الوطني ، وتقابة المحامين ، وتقابة الصحفيين ، ونادي القضاة ، والاقباط وكنيستهم وقياداتهم الروحية ممثلة بشخص البابا ، والجماعات الدينية الاسلامية ... وكان قد هاجم من قبل حزب الوفد الجديد وشن اوسع حملة ضد حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي يرأسه خالد محي الدين ..

كما سبق له ان دخل الحرب عدة مرات ضد الشباب والطلبة الذين لم يمض عام دون معركة بينهم وبين النظام ..

ان ذلك يكشف الى أي حد تزور ارادة شعب مصر ، وان بيانات غير حقيقية يقدمها رئيس الجمهورية الى الرأي العام العالمي حول نتائج استفتاءاته .

٥ — ان ممارسة السلطة التشريعية مرهونة بارادة الرئيس ..

— فلرئيس الجمهورية ان يحل مجلس الشعب ، بعد استفتاء شعبي —  
مادة ١٣٦ .

— ولا يجوز لمجلس الشعب ان يعطل في مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة —  
مادة ١١٤ .

— واذا قرر مجلس الشعب ( بالأغلبية ) سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء او احد الوزراء يرفع المجلس تقريراً الى رئيس الجمهورية الذي يحق له رد التقرير الى المجلس . فاذا عاد المجلس الى قراره من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية ان يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي ( الذي تجربه الحكومة طبعاً ! ) فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منقلاً ، والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة — مادة ١٢٧ .



٦ - ورئيس الجمهورية هو الذي « يتولى السلطة التنفيذية » - مادة ١٢٧ .  
 - وهو الذي يضع مع رئيس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها - مادة ١٢٨ اي ان الرئيس ورئيس الوزراء - دون مجلس الوزراء ، او مجلس الشعب - هما فقط المسؤولان عن وضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة ..  
 هذا ما يعطيه الدستور للرئيس ..  
 فماذا لو فشل الرئيس ، او اخطأ ؟  
 لا شيء . فاللستور يعني رئيس الجمهورية من اي مسألة . اما رئيس الوزراء ، والوزراء ، فتحت حماية رئيس الجمهورية ، هو الذي يعينهم وهو الذي يقيلهم ، واذا ما سحب مجلس الشعب الثقة منهم ، يمنع ذلك رئيس الجمهورية ، او يجري استفتاء ، ثم يقرر ما يشاء ..  
 اي ان السلطة التنفيذية سلطة مطلقة !



اذا كان هذا هو حال السلطة التشريعية ( مجلس الشعب ) والسلطة التنفيذية ( الرئيس والحكومة ) ، فماذا عن السلطة القضائية ؟  
 ٧ - ابتكر دستور ١٩٧١ « المحكمة الدستورية العليا » التي تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتولى تفسير النصوص التشريعية » - مادة ١٧٥ .  
 وهكذا انتزعت هذه المحكمة الحق الاول للمجلس النيابي ( السلطة التشريعية ) ، كما انتزعت من غيرها من المحاكم التي كانت تمارس سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..  
 ان « المحكمة الدستورية العليا » .. « تعين بقرار من رئيس الجمهورية » ..  
 ان هذا هو سر منحها كل هذه الصلاحيات . وايضا هو سر رفض القضاة المصريين ممثلين بجمعية مستشاري النقض لقانون انشائها . ولذلك فان هذه المحكمة لم تقم منذ ١٩٧١ - تاريخ اصدار الدستور - حتى الان ...  
 وابقى النظام على محاكم امن الدولة ، والمحاكم العسكرية ، كنظامين قضائيين خارج اطار السلطة القضائية الطبيعية ، واخيرا تحولت هذه المحاكم الاستثنائية الى قاعدة ينظمها القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذي نص على ان « تنشأ في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة امن دولة عليا او اكثر ، كما تنشأ في مقر كل محكمة جزئية محكمة امن دولة جزئية او اكثر » - مادة ١ . وتشكل محكمة امن الدولة من ثلاثة مستشارين لدى محكمة الاستئناف ويجوز لرئيس الجمهورية ان يضم الى عضويتها ضابطين من القضاء العسكري - مادة ٢ .

واحال النظام معظم القضايا الهامة الى هذه المحاكم الاستثنائية ، مجردا السلطة القضائية الطبيعية من وظيفتها .. فمحكمة امن الدولة العليا « تختص دون غيرها بنظر الجنائيات المنصوص عليها في الابواب ( الاول ) و ( الثاني ) و ( الثاني مكرر ) و ( الثالث ) و ( الرابع ) من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص

عليها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، وفي قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن، وفي القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والجرائم المرتبطة بها ، وكذلك الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ، والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسفير الجبري وتحديد الارباح ، والقرارات المتخذة لها ، وذلك اذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجرائم اشد من الحبس .

ورئيس الجمهورية هو الذي يحيل القضايا على هذه المحاكم الاستثنائية .  
- وهو الذي يصدق على احكام المحاكم او يلغها .

- وله الحق في الاعتراض على قرارات الهيئات القضائية بالاخراج عن التمتع .

٦ - وفوق كل ما سبق انشا الرئيس السادات منصب « المدعي العام الاشتراكي » ، وجعل منه جهازا قضائيا خاصا .

ورغم انه لم يصدر منذ ١٩٧١ حتى ١٥ مايو ١٩٨٠ القانون المنظم لعمل هذا المدعي الاشتراكي بسبب اعتراض رجال القانون المصريين - الا ان الرئيس السادات عين واقال اول وثاني مدعي عام اشتراكي ، واصدر مؤخرا قراره بتعيين الثالث ..  
ورغم هذا الوضع القلق من حيث عدم وجود قانون ، والتفسير السريع لاشخاص الشاغلين لهذا المنصب ، الا ان صلاحيات واسعة قد اعطيت للمدعي العام الاشتراكي سواء بحكم بعض القوانين التطبيقية او بالممارسات الفعلية خلال السنوات الماضية .

فوفق قانون الحراسة ( القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ) يحق للمدعي العام الاشتراكي ان يامر بالتحفظ - اي اعتقال - اي شخص ، لمدة سنتين يوما ، تنكرر لمدة خمس سنتين ، لمجرد وجود « شبهات » قوية ضده من جانب السلطة ، كان يكون « اتي افعالا من شأنها الاضرار بأمن الدولة من الخارج او الداخل او افساد الحياة السياسية او تعريض الوحدة الوطنية للخطر ، او الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع » ..

وما اسهل من ان تنسب الى اي معارض للنظام مثل هذه التهم الفضفاضة .

- وليس قانون الحراسة وحده هو الذي ينحى السلطة القضائية عن اداء وظيفتها لصالح المدعي العام الاشتراكي المعين من قبل السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية ، واتما هناك ايضا قانون « السلام الاجتماعي » - يونيو ١٩٧٨ - الذي تنص المادة ١١ منه على ان « يتولى المدعي العام الاشتراكي باعتباره مسؤولا عن تأمين سلامة المجتمع ونظامه الاساسي طبقا للمادة ١٧٩ من الدستور ، سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة لاي مخالفة لاحكام هذا القانون ، وله ان يستعين بمن يرى الاستعانة بهم من اعضاء الهيئات القضائية المنتدبين بمكتبه ، ويكون لهم في سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق ، ويجوز للمدعي العام الاشتراكي تكليف مأموري الضبط القضائي او اية جهة اخرى بجمع الاستدلالات » ..

- واخيرا اصدر النظام قانون الميب ، سيء السمعة ، الذي اعترض عليه جميع

رجال القانون المصري ، بمن فيهم المنضمون الى حزب السادات ، وتضمن في بابه الثاني وتحت عنوان التحقيق والادعاء « تسرياً » لنصوص تنظم عمل المدعي العام الاشتراكي ، ووسع اختصاصاته بحيث اصبح « يتولى دون غيره سلطة التحقيق والادعاء امام محكمة القيم بالنسبة للمسؤولية السياسية عن الافعال المنصوص عليها في هذا القانون بناء على ما يصل الى علمه او بناء على بلاغ من احد المواطنين او احد مأموري الضبط القضائي ، كما يتولى الاختصاصات المقررة له في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وذلك فضلاً عن الاختصاصات التي تقررها له القوانين الأخرى » - مادة ١٦ ، الفصل الثاني .

- واصبح المدعي العام الاشتراكي دون سواء هو الذي « يتولى فحص وتحقيق الموضوعات التي تمس مصلحة عامة للمواطنين ، بناء على تكليف من رئيس الجمهورية او مجلس الشعب او بناء على طلب من رئيس مجلس الوزراء » - مادة ١٧ .

- « ويتمن على الجهات المختصة بالاشراف على الانتخابات لمضوية المجالس الشعبية المحلية او لرئاسة او عضوية مجالس ادارة التنظيمات النقابية او الاتحادات او الاندية او الهيئات او الشركات العامة او المؤسسات الصحفية او الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط ، اخطار المدعي العام الاشتراكي بأسماء المرشحين فور اقفال باب الترشيح على ان يتم تحديد موعد الانتخابات بعد شهر على الأقل من تاريخ اخطاره .. »

« وللمدعي العام الاشتراكي ان يعترض على الترشيح .. ويعتبر اعترافه قراراً منه باستبعاد اسم المرشح من قوائم الترشيح تلتزم به الجهات المشار اليها .. ويقع باطلاً كل انتخاب يتم بالمخالفة لاحكام الفقرتين .. ولم يعترض على ترشيحه ان ينظم امام محكمة القيم خلال ثلاثة ايام من تاريخ اعلامه بالاعتراض ... ويكون حكم المحكمة في التنظيم نهائياً وغير قابل للطعن .. » - مادة ٢١ .

- « وللمدعي العام الاشتراكي ان يطلب اصدار امر بمنع الشخص من مفادرة البلاد .. ثم يعرض الامر خلال ثلاثين يوماً على محكمة القيم .. » - مادة ٢٢ .

- « وللمدعي العام الاشتراكي ان يحيل الى النيابة العامة او النيابة الادارية او السلطة المختصة ... ويجوز للنابة العامة - فيما عدا الجنائيات - اقامة الدعوى الجنائية بناء على تحقيقات المدعي العام الاشتراكي ... ولا تحول مباشرة النيابة العامة للتحقيق دون مباشرة او استمرار المدعي العام الاشتراكي في التحقيق الذي يجريه ... ولا يترتب على اقامة الدعوى الجنائية من النيابة العامة اثر على مباشرة المدعي العام الاشتراكي للتحقيق واقامة الدعوى بشأنه امام محكمة القيم او استمرار هذه المحكمة في نظر الدعوى .. » - مادة ٢٦ .

- « ويتولى المدعي العام الاشتراكي تنفيذ الاحكام والامام والقرارات الصادرة عن محكمة القيم .. » - مادة ٦٠ .

هذا من ناحية النصوص التي تتحدث عن المدعي العام الاشتراكي ، فماذا فعل هذا المدعي العام الاشتراكي خلال السنوات الماضية ؟

١ - لقد كان هو الذي مثل الادعاء في قضية ١٥ مايو ، التي كانت عنوان انقلاب السادات على رفاق الامس من معاوني عبد الناصر ، والتي حكمت فيها « محكمة الشعب » بدون أي سند من قانون او اجراءات صحيحة على عشرات الاشخاص ، لا يزال منهم ينفذ احكامها الجائرة علي صبري نائب رئيس الجمهورية السابق ، ومحمد فريد عبد الكريم المحامي الوطني والقائد الناصري البارز ، ومحمد فايق وزير الاعلام السابق ، وسامي شرف الوزير برئاسة الجمهورية ..

ب - اصدر العديد من قرارات التحفظ على شبان من الطلبة والعمال والمتقنين الوطنيين تحت ستار حماية سلامة المجتمع .

ج - اعترض على عشرات المرشحين لانتخابات المجالس المحلية ، والنيابات العمالية والمهنية . والفنت المحاكم - قبل صدور قانون القيم ومحكمة القيم - جميع قراراته للتصنف الصارخ فيها ..

د - اصدر قرارا باستبعاد ٣٤ صحفيا مصرية يعملون بالخارج ، وهدد بملاحقتهم في العالم ..

هـ - استلمى للتحقيق اربعة من كبار الصحفيين ، منهم الاستاذ محمد حسين هيكمل رئيس تحرير الاهرام السابق ، والاستاذ حسين فهمي نقيب الصحفيين السابق .

١٠ - وهذا الصلاحيات الواسعة التي يمنحها قانون العيب للمدعي العام الاشتراكي كمؤسسة قضائية خاصة ، فان القانون ينشئ مؤسسة قضائية خاصة اخرى تتكون من :

١ - محكمة القيم ، وتتشكل من سبعة اعضاء اربعة منهم من رجال القضاء وثلاثة من « الشخصيات العامة » ..

ب - المحكمة العليا للقيم ، وتتشكل من تسعة اعضاء خمسة منهم من رجال القضاء واربعة من « الشخصيات العامة » ..

وهكذا وزع نظام الرئيس السادات اختصاصات السلطة القضائية على عدة مؤسسات خاصة واستثنائية ، بحيث حرم قضاء مصر ذا التاريخ الطويل والتراث المجيد في الدفاع عن العدل من حقه الذي كفله الدستور ، وحوله الى مجرد جهاز حكومي ينظر في قضايا الخلافات البسيطة بين المواطنين ..

وهذا نفسه هو ما جعل قضاء مصر يرفضون قانون المحكمة الدستورية العليا ، ويطالبون بالقضاء محاكم امن الدولة والحاكم العسكرية ، ويعارضون استمرار جهاز المدعي العام الاشتراكي ، ويرفضون قانون ومحاكم العيب ..



لقد رأينا فيما تقدم كيف كان التطبيق العملي لشماري الدستور ودولة المؤسسات في ظل حكم الرئيس السادات ..

كيف طبق الشمعار الثالث .. شعار نيابة القانون ؟

١١ - بدأ النظام تطبيقه للشعار باصدار قانون الحراسة القانون ٣٤ لسنة

( ١٩٧١ ) الذي تضمن الصلاحيات التي ذكرناها من قبل للمعني المام الاشتراكي ،  
وغيرها ..

وهكذا حدد النظام مفهومه لسيادة القانون : اصدار المزيد من القوانين ..  
واحكام تسلط النظام على الشعب .. وخاصة على القوى المعارضة ..  
ثم اصدر النظام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ ، والذي اطلق عليه قانون « حماية  
الوحدة الوطنية » ، ثم القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ باسم قانون « حماية حرية الوطن  
والمواطن » ، ثم القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ باسم قانون « حماية الجبهة الداخلية  
والسلام الاجتماعي » ..

ولنضرب مثالا على ما تضمنته هذه القوانين من عقوبات ، مع ملاحظة ان كلا منها  
صدر في اعقاب احداث سياسية هامة ..

وينص قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي على :

« تحظر أي دعوة يكون هدفها مناهضة المبادئ التي قامت عليها ثورة ٢٣ يوليو  
١٩٥٢ ( الفئ الرئيس السادات نهائيا هذه المبادئ ) او الترويج لمذاهب ترمي الى  
مناهضة النظام الاشتراكي الديمقراطي ( الذي دعا اليه الرئيس السادات ثم عدل  
عنه ) ومبادئ ثورة ١٥ مايو التي ينص عليها الدستور والتي تقوم على تحالف قوى  
الشعب العاملة ( الفيت هذه الصيغة ايضا .. ) والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية  
والايمان بالقيم الروحية والدينية والحفاظ على المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين »  
- المادة الاولى « الدعوة الى مذاهب تنطوي على انكار للشرائع السماوية او تتنافى مع  
احكامها » - المادة الثانية :

« تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر ، بنشر او كتابة او اذاعة  
مقالات او اشاعات كاذبة او مفرضة من داخل البلاد او خارجها يكون من شأنها المساس  
بالمصالح القومية للدولة او اشاعة روح الهزيمة او التحريض على ما يمس السلام  
الاجتماعي والوحدة الوطنية » - المادة السادسة :

ويحيل القانون الى قائمة طويلة من مواد قانون العقوبات : « اذاعة اشاعات  
كاذبة او مفرضة من شأنها اضعاف الثقة المالية بالدولة او هيتها او اعتبارها  
« المادة ٨٠ ي ، المواد من ١٨٨ الى ١٩٨ الخاصة بالانضمام للمنظمات السرية والترويج  
لبادئ ترمي الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها ، او التحريض على كراهية طبقة  
اجتماعية والازدراء بها ... ولن حاز بالذات او بالواسطة او احرز محررات او  
مطبوعات تتضمن ترويجا او تحبيذا لهذه المبادئ .. او من انضم لهيئات او منظمات  
من أي نوع كان ذات صفة دولية .. والمادة ١٧٨ : كل من حاز صورا من شأنها الاساءة  
الى سمعة البلاد سواء كان ذلك بمخالفة الحقيقة او اعطاء وصف غير صحيح او ابراز  
مظاهر غير لائقة او بآية طريقة اخرى » ..

وفضلا من العقوبات التي تتكفل بها القوانين الجنائية ، يضيف القانون العقوبات  
التالية :

« الحرمان من تولي الوظائف العليا التي تقوم على التوجيه والقيادة في الدولة

او القطاع العام او الوظائف ذات التأثير على الرأي العام ومناصب الاعضاء المعيّنين في مجالس ادارة الهيئات والشركات الصامة والمؤسسات الصحافية « ... - مادة ٢ .  
- « لا يجوز الترشيع لعضوية المجالس المحلية او الجمعيات التعاونية او مجالس ادارة النقابات العمالية او المهنية او اتحاداتها او الهيئات و مجالس ادارة الشركات المساهمة او المؤسسات الصحافية » - مادة ٣ .

- « لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية او مباشرة الحقوق او الانشطة السياسية ... » - مادة ٤ .

- « وقف أي قرار أو نشاط لأي حزب من الاحزاب السياسية » - مادة ١٠ .  
ان هذه السلسلة من القوانين صدرت لضمان سيادة النظام وليس لضمان سيادة القانون . كما انها من واقع نصوصها تتوجه الى القوى السياسية المعارضة ، وتستهدف حرمان هذه القوى من أي نفوذ وسط الحركة الجماهيرية او النقابية ، وشل نشاطها تماما بعزلها سياسيا بحكم القانون .

الا ان النظام لم يكف بهذه القوانين الشعبية . فوجه عددا آخر من القوانين الى اهم ثلاثة قطاعات في البلاد : العمال - الفلاحين - الصحافة وادوات التعبير عن الرأي ..

- ان قانون العاملين بالقطاع العام : يمنح رئيس القطاع ( او مجلس الادارة او الجمعية العمومية ) سلطات مطلقة بالنسبة للعمال . فيجوز له اتخاذ قرارات بنقلهم او انتدابهم او احالتهم الى المعاش او فصلهم كيفما يرى . وله ان يحدد نصيبهم من الارباح - كان ١٠ بالمئة من قبل - وساعات العمل وابامه ( كانت محددة وفق القوانين الدولية ) . والقانون يحظر على العمال جمع النقود لأي فرد أو هيئة ، أو توزيع المنشورات ، أو جمع التوقيعات ، أو الاشتراك في تنظيم اجتماعات .. الا بشرط موافقة جهة العمل (!) ..

وتطبيقا لهذا القانون الذي يسري على الكتلة الكبرى من عمال مصر ، فصل الكثير من العمال ، ونفي العديد منهم من اماكن عملهم في المدن الرئيسية الى اماكن نائية ..

- ونص قانون « التعاون » الذي صدر بعد الفاء الاتحاد التعاوني ( التنظيم النقابي الريفي الوحيد ) والمؤسسة التعاونية ( جهاز القطاع العام في هذا المجال ) على تقليص دور الجمعيات التعاونية للفلاحين ، بحيث اصبحت مهمتها تربية الدواجن والبعول ، وانتهى دورها في توريد مستلزمات الانتاج لصغار المزارعين واقرضهم ، وتسويق محاصيلهم . واعطى القانون للمحافظين سلطة على الجمعيات التعاونية . وفتح القانون الباب لانتماع الاصلاح الزراعي ( جمعيات فقراء الفلاحين ) مع جمعيات التعاون ( التي تضم متوسطي واغنياء الريف ) ، أي الشاة والدلب في قفص واحد .

- اما قانون المطبوعات والصحافة ، فيخضع الصحافة لسلطة المجلس الاعلى للصحافة الذي يعينه رئيس الجمهورية . ويضع الصحفيين تحت رقابة ومساءلة وعقاب هذا المجلس فضلا عن جهة العمل - بموجب قانون العمل - ورقابة الصحفيين بمقتضى لائحتها .

ولا يجوز ان تظهر صحيفة حائط - حتى في الجامعة - الا باذن مسبق من المجلس الاعلى للصحافة .  
وينظم القانون رقابة مشددة على المطابع ، ودور النشر ، ومكاتب تصوير المستندات والآلة الكاتبة ..



ولم يكتف النظام بكل ذلك ..  
وبرغم المعارضة التي لم يسبق لها مثيل في مواجهة تصرف من تصرفات النظام ..  
أصر الرئيس السادات على اصدار قانون « حماية القيم من العيب » .. ليكمل به مسلسل القوانين الشمولية التي تبدأ بكلمة « حماية » ..  
١٢ - ان خطورة قانون العيب انه يتوج هذا المسلسل الشاذ من القوانين القمعية ، حيث يحدد اكثر من سابقه احوال المسؤولية والجزاءات ..  
فبمقتضى هذا القانون ، « يسأل سياسيا كل من ارتكب احد الافعال التالية » :  
« أولا : الدعوة الى ما ينطوي على انكار للشرائع السماوية او ما يتنافى مع احكامها » ..

« ثانيا : تحريض النشء والشباب على الانحراف عن طريق الدعوة الى التحلل من القيم الدينية او من الولاء للوطن » ..  
« ثالثا : نشر او اذاعة اخبار او بيانات او اشاعات كاذبة او مغرصة او مثيرة اذا تم ذلك في الخارج .. متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة قومية للبلاد » .  
« رابعا : الافعال التي تجرمها القوانين الاتية :  
١ - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .  
٢ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .  
٣ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ .  
٤ - القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .

اما الجزاءات التي ينص عليها قانون العيب فهي :  
« مادة ٤ - مع عدم الاخلال باحكام المسؤوليتين الجنائية والادارية ، يحكم على من تثبت مسؤوليته وفقا لهذا القانون بتبدير او اكثر من التدابير الاتية لمدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تتجاوز خمس سنوات :

« ١ - الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية او المجالس الشعبية المحلية ..

« ٢ - الحرمان من الترشيح او التعيين في رئاسة او عضوية مجالس ادارة الشركات العامة او الهيئات العامة او التنظيمات النقابية او الاتحادات او الاندية او المؤسسات الصحفية او الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط ، والاستمرار فيها ..

٣ - الحرمان من تأسيس الأحزاب السياسية أو الاشتراك في إدارتها أو عضويتها .

٤ - الحرمان من شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التي لها تأثير في تكوين الرأي العام أو تربية النشء أو الشباب ، مع نقل المحكوم عليه إلى وظيفة أو عمل آخر واحتفاظه بمرتباته بصفة شخصية وبأحقية في العلاوات والترقيات ما لم يكن محروما منها لسبب قانوني ..

٥ - ويجوز في حالة العود الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير المشار إليها لمدة لا تتجاوز مثلي الحد الأقصى سالف الذكر ..

٦ - ويعتبر عائدا كل من ارتكب فعلا مما يرتب المسؤولية وفقا لأحكام هذا القانون بعد الحكم عليه في المرة الأولى وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ مدة التدبير ..

انه قانون جامع مانع في تجريم كل أشكال النشاط . وكما قال حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي « ان الأفعال المجرمة في « مشروع » هذا القانون ، حسب التصومن الفضاضة الواردة به ، يندرج تحتها كل نشاط فكري وفني وأدبي وعلمي وسياسي يقوم به المواطنون المهتمون بالشئون العامة . والهدف منه هو قتل كل تحرك ومبادرة لا يوافق عليها الحزب الحاكم ( النظام ) .. كما ان العقوبات الواردة بمشروع هذا القانون تحرم المواطن من اهليته السياسية بمنحه الانضمام للأحزاب وحق الترشيح للمجالس النيابية والمحلية والنقابات والهيئات . وتحرم المواطن من اهليته المدنية وحقه في إدارة أمواله وفي بعض الأحوال مصادرتها ، ثم حرمان المواطن من حقوق الانسان الطبيعية بمنعه من السفر خارج البلاد أو تحديد إقامته في منطقة معينة أو منعه من الإقامة في منطقة معينة أو حرمانه من ممارسة مهنة ( محامي ، صحفي ، طبيب ، استاذ بالجامعة ... الخ ) أو تولي وظيفة معينة . وكل هذه العقوبات تخالف الشرائع السماوية والميثاق العالمي لحقوق الانسان ودستور ١٩٧١ . وهذه العقوبات موجهة ليس فقط للمعارضين السياسيين ، بل موجهة أيضا لكل من تتعارض مصالحه الاقتصادية ونشاطه الاقتصادي مع رجال الحزب الحاكم وقيادته .. »

بسبب هذا التجريم الواسع على أفعال غير محددة أو ملموسة ، وبسبب إنشاء قانون العيب لهيكل قضائي استثنائي جديد ( محكمة القيم والمحكمة العليا للقيم ) ، وبسبب تسريب النظام ضمن هذا القانون لواء تنظيم عمل الملعي العام الاشتراكي بعد ان فشل في إصدار قانون مستقل بذلك وفق نص الدستور ، مما يشكل خداعا للرأي العام المصري وتحايلا على رجال القانون المصريين .. لكل ذلك عارضت جميع الأحزاب السياسية ، وجميع المؤسسات القضائية والقانونية هذا القانون وأصدرت الجمعية العمومية لمستشاري النقض ، والجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة ، ونادي القضاة ( القاهرة والإسكندرية ) ، وقناة الحلمين ، والمجلس العلمي لاساتذة الحقوق بالجامعات قراءات وبيانات تعبر عن رفضها للقانون ...

عن « دراسات عربية » عدد ١١ ( ١٩٨٠ )



## أمريكا وسياسة النظام القائم في مصر

يحيى نصر

### مقدمة

يردد السادات منذ سنوات عدة شعارا هو قاعدة اساسية لسياسة النظام القائم في مصر ، وهو ان أمريكا تملك ٩٠ او ٩٩ ٪ من اوراق اللعبة في الشرق الاوسط .  
فأمريكا وحدها تملك القدرة على الضغط على اسرائيل من أجل الانسحاب من الارض المحتلة والوصول الى تسوية النزاع العربي الاسرائيلي ، وغير ذلك من عوامل لا أهمية لها ... نضال شعب مصر وقواته المسلحة ، النضال المتصل لشعب فلسطين ، جهود الامة العربية كلها بما تملك من قدرات استراتيجية واقتصادية ثم ما يقوم به الاتحاد السوفييتي وغيره من القوى من اعمال تضامنية ... وذلك كله لا أهمية له فلور أمريكا هو العامل المهيمن الذي يحدد مصير الموقف كله .  
والدلالة السياسية لهذه القاعدة الاساسية هي الضرورة الحاسمة لاقامة علاقات وثيقة بين الممارسة السياسية والعسكرية للنظام القائم في مصر وبين مخططات الامبريالية الأمريكية في الشرق الاوسط والعالم كله . من هذه المقدمة نستخلص نتيجتين :

**اولا :** ضرورة احداث تغييرات في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر من أجل تصفية السياسة الداخلية والخارجية التي كان ينتهجها نظام عبد الناصر .

**ثانيا :** ان ابعاد سياسة النظام القائم في مصر لا يمكن ان تنحصر في حدود النزاع العربي الاسرائيلي اذ لا بد لها ان تمتد عن قصد لتشمل مكونات اخرى اهمها : السياسة البترولية التي لم تعد تنتهجها أمريكا والشركات المتعددة الجنسيات وكذلك الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة .

ان اعتقاد الفهم السليم للعلاقات المتبادلة بين هذه المكونات السياسية الثلاثة سيؤدي الى تشويه واتحراف المقاومة الشاملة لسياسة النظام القائم في مصر وكذلك للسياسة الأمريكية .

**قبل ابرام « معاهدة السلام »**

**اولا :** من أجل الشروع في تنفيذ هذه السياسة روج السادات للشعارات

التالية : « تحييد مواقف أمريكا » من النزاع العربي الاسرائيلي وهو شعار استهدف اقامة علاقات خاصة مع أمريكا .

— « وضع حد للاستقطاب الدولي الذي سيتعرض له النزاع العربي الاسرائيلي » وهو شعار استهدف اضعاف علاقات مصر والامة العربية بأصدقائهما على الصعيد الدولي وخاصة الاتحاد السوفيتي .

— انتهاج سياسة « عدم انحياز حقيقية » من اجل تبني مواقف متعادلة ازاء أمريكا « المساند الاكبر للمعتدين الاسرائيليين » والاتحاد السوفيتي ( من ابرز المؤيدين للامة العربية ) ومن ثم تفرغ سياسة عدم الانحياز من مضمونها التحرري المهادي للامبريالية .

— « تشويه سياسة الانفراج » بالترويج لمفهومها الامبريالي الذي يزعم ان مقصدها هو تقسيم العالم بين الدولتين العظميين الاتحاد السوفيتي وأمريكا ، ثم ابقاء الوضع القائم في الشرق الاوسط على حاله .

— الترويج لشعار الانفتاح او سياسة الباب المفتوح من اجل تشجيع ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات والاحتكارات المالية والتأكيد على ان مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر يستند الى القوة العاملة المصرية ودولارات البترول العربي وتكنولوجيا الشركات المتعددة الجنسيات .

— رفع شعار « ليبرالية الحياة المصرية » من اجل تعزيز المواقع الاقتصادية للاجنحة البينية من البرجوازية المصرية والتي صيغت جزئيا في ظل نظام عبد الناصر . ومع الترويج لهذه الشعارات تمت ممارسات بالغة العنف لزراعة الاوضاع في مصر . فلقد تم استبعاد الكثير من مساهمدي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من التنظيمات السياسية والاجتماعية والهيئات الحكومية ووضع بعضهم في السجن .

واقصبت العناصر الديمقراطية في حقل الثقافة والاعلام واجهزة الاتصال بالجماهير . واخرج الخبراء السوفييت من مصر وكانوا قد جاؤوا بطلب ملح من حكومة جمال عبد الناصر كي يشكلوا قوة رابعة تحول دون غارات اسرائيل على الجبهة الداخلية وكي يدربوا افراد القوات المسلحة المصرية لتحرير الارض المحتلة .

ووضع حد للجهود التي كانت ترمي الى بناء تكامل اقتصادي عربي متحرر من علاقات التبعية بينما صدرت القوانين التي تيسر امام دولارات بترول بلدان الخليج سبيل الدخول الى مصر ، كما تيسر الممارسات الاستغلالية للاحتكارات المالية والشركات المتعددة الجنسيات . ثم تشكل تحالف جديد في المنطقة العربية يستند الى محور جديد يضم مصر والمملكة السعودية . — وتلك كلها خطوات تمت قبل حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ .

ثانيا : لم تكن هذه الحرب من جانب السادات الا امتدادا للعملية السياسية والاقتصادية التي اخذت تتحقق لصالح الامبريالية فكانت عواقبها هي حصيلة لنتائج الموقف السياسي الجديد .

لقد قدم الاتحاد السوفيتي الى مصر وسوريا كل ما يمكن من دعم سياسي

ومادي بينما ساندت امريكا المتدين الاسرائيليين مساندة شاملة وحازمة ، ومن جهة اخرى قنعت الجماهير والجنود والضباط العرب كل التضحيات لضمان نجاح العمليات العسكرية ثم قررت البلدان العربية المنتجة للبترول خلال الايام الاخيرة من الحرب استخدامه سلاحا وذلك بخفض صادراته الى امريكا وحلفائها خفضا تدريجيا ، انتظارا لتسوية شاملة للنزاع .

غير ان نتائج هذه الحرب قد خلعت ، في التحليل الاخير ، سياسات اولئك الذين اداروا عملياتها ووجهوا مسارها ، وهي القوى الجديدة التي اصبحت تتولى السلطة في مصر ومنها حلفاؤها المحليون والدوليون .

واستثمارا لهذه النتائج شرع النظام المصري يخطو خطوات اخرى لتمكين الشركات المتعددة الجنسيات ودولارات البترول الخليجي من التسلل الكامل للسيطرة على الاقتصاد الوطني المصري متعاونة في ذلك مع البرجوازية الكبيرة المحلية . ولعبت المساعدات السعودية حينئذ دورا خاصا درعا لانهيار وشيك تعرض له الاقتصاد المصري من جراء تنفيذ سياسة الانفتاح ، وكان ذلك منها اسهاما لا يقدر للعم السياسة الموالية للامبريالية التي ينتهجها النظام المصري .

وفي نفس الوقت تم تنفيذ برنامج يرمي الى ارساء ديمقراطية محدودة تضمن احتواء حركة الجماهير بينما تنطق مناخا من الاستقرار خادعا يعمل على تشجيع ورود رؤوس الاموال الاجنبية ، وتلك هي ديمقراطية السادات التي روج لها على اوسع نطاق والتي وصلت الى خاتمتها عام ١٩٧٧ بفضل هيئة يناير التي قام بها الشعب المصري .

وتوأكبا مع هذه السياسة الداخلية تبنى النظام مخططا امريكيا لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي بتأييد من المملكة السعودية وغيرها من القوى الرجعية العربية ، والملمح المحوري في هذا المخطط هو ان تتولى الادارة الاميركية دور الوسيط بين الاطراف المتنازعة .

وبهذا استبعد الاتحاد السوفييتي من عملية التسوية كما وضع مشروع التسوية الشاملة للآزمة على الرف . وهكذا تحولت عملية « تحييد امريكا » الى دور « الوسيط » او الحكم ، الامر الذي ادى الى تغيير في علاقات القوى لصالح الامبريالية الرجعية ، اذ يحتل هذا الدور موقعا ممتازا في لعبة الشرق الاوسط مكن الادارة الاميركية من احتكار ادارة الآزمة ثم من تجنب المواجهة المباشرة مع الاقطار والقوى العربية . بل وكذلك من التقدم كصديق حميم لكثير من قادة العرب .

يضاف الى ذلك ان هذا الدور الجديد اتاح للوسيط الاميركي خيارات كثيرة للقيام بممارسات واسعة لخلق حالة عدم استقرار في المنطقة كلها ، فتشتت وحدة الاقطار والقوى العربية ، والضربات التي وجهت الى المقاومة الفلسطينية والى الشعب اللبناني باستخدام موامل ضغط سياسية وايدولوجية واقتصادية وعسكرية تمت تحت مظلة الوساطة التي قام بها كينسجر . وهكذا فان سياسة خلق عدم الاستقرار

الامبريالية والتي كانت محصورة من قبل في مصر قد اتسعت في هذه المرحلة لتشمل البلدان العربية الأخرى .

وما ينبغي التأكيد عليه في هذا الصدد انه بعد ان استبعد الاتحاد السوفييتي من الجهود المفضية الى حل الأزمة ، اخذت الادارة الاميركية تستخدم دور الوسيط لاختتام التناقضات الرئيسية بين الامبريالية والصهيونية من ناحية وبين شعب مصر والامة العربية من ناحية أخرى ، بينما تشمل الخلافات بين الاقطار العربية وقواها السياسية نفسها . وبهذا تشكلت حقائق ومواقف جديدة في صالح امريكا وحلفائها من اجل تنفيذ مخططاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وبينما كان ذلك كله يتحقق ، اسرع قادة امريكا يعلنون في مناسبات متعددة ومنذ حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ عن نيتهم لاحتلال مناطق منابع البترول في المنطقة العربية والخليج اذا ما راوا هم ان مصالحهم البترولية معرضة للخطر . ولقد صدرت هذه الاعلانات العدوانية رسميا عن كيسنجر وزير الخارجية الاميركي السابق ، وشلسنجر وزير الدفاع السابق ، ونيكسون الرئيس الاميركي السابق ، وفورد الرئيس السابق لامريكا ، وبراون وزير الدفاع الحالي ، وبريجنسكي مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي ، ثم اخيرا اكدها الرئيس كارتر في مبدئه السيء السمعة الصادر في ٢٣ يناير عام ١٩٨٠ .

ان الامبرياليين الاميركيين يعتبرون ان الشرق الاوسط ومنطقة الخليج جزءا من الامن القومي للولايات المتحدة الاميركية نفسها ولهذا فان الصراع العربي الاسرائيلي الذي شرعت الادارة الاميركية تدبر امره بالفعل لا بد ان يعالج لتحقيق هذا الهدف . وعلى اساس هذه الخلفية ابرمت اتفاقيتا فصل القوات الاولى والثانية على الجبهة المصرية واتفاقيتا كاسب ديفيد ثم معاهدة واشنطن للصلح بين النظام المصري واسرائيل وذلك تحت رعاية الولايات المتحدة الاميركية .

وتشكل كل هذه الاتفاقات سلسلة واحدة في عملية متنامية تفضي الى تنفيذ مخططات الامبريالية الاميركية في عموم المنطقة ، وكانت العوامل الثابتة في سياسة النظام المصري خلال هذه العملية هي :

١ - رفض الدولة الفلسطينية المستقلة وقبول احتمال صياغة كيان فلسطيني مرتبط بالملكة الاردنية وهو رأي افصح عنه من قبل بيان مشترك أصدره في الاسكندرية رئيس مصر السادات وملك الاردن حسين .

٢ - الضمان الكامل لامن اسرائيل ( المعتدي ) والتجاهل الكامل لامن الامة العربية واقطارها ( المعتدى عليه ) . تمثل ذلك فيما يسمى باجراءات الامن في سيناء الواردة في معاهدة السلام المبرمة في مارس عام ١٩٨٠ وهي في جوهرها نفس اجراءات الامن الواردة في اتفاقيتي فصل القوات المبرمة عقب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ .

٣ - انحراف النظام المصري الثابت عن قرارات اجتماعات القمة العربية فيما يتعلق بحل النزاع حلا شاملا ، وخاصة تلك القرارات التي تتصل بالحقوق الوطنية

الثابتة لشعب فلسطين ، وبمسألة القدس ثم بوضع منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين .

٤ - ارتباط النظام المصري المتزايد بأمريكا ثم اسرائيل من بعد لتنفيذ المشروعات الامريكية في المنطقة .

٥ - العمل على تعزيز الوجود الامريكي في المنطقة تحت شعار « تحييد الولايات المتحدة » اول الامر ثم عن طريق دور « الوسيط » بعد ذلك ، الامر الذي افضى الى تغييرات تمارض مع مستلزمات الحل الشامل والمعدل للنزاع .

٦ - واخيرا التأييد الثابت لما يسمى « بالسلام الامريكي » وهو في جوهره معالجة النزاع العربي الاسرائيلي من اجل انشاء وجود عسكري امريكي للحفاظ على المصالح الاقتصادية للامريالية العالمية .

وهذه السياسة تضر ابغ الضرر بالسلام في الشرق الاوسط والعالم كله وكذلك بتطور مصر وبمصالحها الوطنية .

### بعد ابرام اتفاقية السلام

ان تحليلا عاما للسياسة الحالية التي ينتهجها النظام القائم تثبت الحقائق السابقة الذكر :

١ - فتنفيذ اتفاقات كامب ديفيد وواشنطن قد ابعد قوة عسكرية كبيرة عن جبهة الواجهة مع اسرائيل التي لا تزال تحتل مناطق شاسعة من الارض العربية ، ثم انه قد اجبر مصر على التخلي عن سيادتها على سيناء ، اذ اصبح لمصر نوعان من الحدود ، حدود سياسية معترف بها دوليا وهي حدود يونيو ١٩٦٧ وحدود عسكرية تقع عند قناة السويس وتكاد تكون شبه جزيرة سيناء خالية من قوات دفلعية ، الامر الذي يتيح للمعتدي الاسرائيلي احتلالها خلال ساعات وفي اي وقت يشاء ، بالاضافة الى ذلك تشارك قوات مصرية واسرائيلية في دوريات تقوم بعملية الاستطلاع في الاراضي التي زعموا انها تركت لمصر كما تتولى امريكا ادارة محطات الاستطلاع القائمة في سيناء ، وتلك الخطوات مع غيرها من شروط تتصل بالعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية تثبت ان ما وقع عليه السادات ليس الا استسلاما فرضه المعتدون بمساندة اميركيين وذلك وضع لا يمكن ان يحتمل بقاءه شعب مصر الذي له الحق في استعادة استقلاله الوطني كاملا .

ان مصر معرضة اليوم اكثر من اي وقت للاعتداءات الاسرائيلية ومعاهدة السلام المزعومة قد وضعت اسس ازمتات ومنازعات عسكرية ، الامر الذي يعرض السلام لخطر ويلة .

ب - عدم منح هذه الاتفاقات لشعب فلسطين سيادته على ارضه او حقه في تقرير مصيره .. وهنا من دولته المستقلة ، بل ان تنفيذ ما يسمى بمشروع الحكم الذاتي يؤدي الى استمرار احتلال الارض العربية والى توسيع الاستعمار الصهيوني باقامة مستوطنات اسرائيلية ثم الى زيادة اعمال القهر ضد الفلسطينيين في الارض المحتلة .

ولقد رمت هذه الاتفاقات الى تفتيت وحدة شعب فلسطين بمرز السكبان الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية عن المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج هذه الاراضي والى قطع السبيل على الجهود المبذولة لتوفير حق الفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم في العودة الى بيوتهم وقراهم ومدنهم ، كما انها تجاهلت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين واتجهت الى خلق بدائل عنها كاذبة بمنع فرقاء آخرين من بينهم اسرائيل حق تقرير مستقبل شعب فلسطين . وادى ابرام اتفاقات كامب ديفيد وواشنطن الى تشجيع اسرائيل على شن اعتداءات لم يسبق لها مثيل على لبنان من اجل خلق النضال العادل لقوات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .

وتحت مظلتها تزايدت التهديدات العسكرية وممارسات زعزعة الاستقرار ضد اقطار جبهة الصمود ، كما تماثلت اعمال القهر ضد القوى العربية المعادية للامبريالية .

على انه ينبغي ان يتم تمييز دقيق بين مواقف مختلف الاطراف حتى يكون نضالنا ضد هذه المخططات بناء فعالا .

— ان بيغن يدعي لنفسه حق انشاء المستوطنات والحفاظ عليها ، ويؤكد حقه في ضم الضفة الغربية كمراث تاريخي من آباءه ، ويعترف الحكم الذاتي المزمع على انه اخضاع اقلية فلسطينية في اطار « اسرائيل الكبرى » ، غير ان نظام السادات وامريكا يعارضان هذه المواقف ، وبقينا ان الخطط بين الاوراق سيساعد فقط الامبريالية الامريكية وحلفاءها على استثمار المقاومة التي تتركز اليوم على مواقف بيغن المتعصبة من اجل طرح برامج بديلة تناسب مع مخططات امريكا والسادات .

— ان معظم الحكومات العربية ترفض مواقف السادات ولكن ينبغي ان يتم التمييز بين الذين يرفضون المخططات الامبريالية والرجعية التي تجسدها وتعلن عنها اتفاقات كامب ديفيد وواشنطن وبين اولئك الذين يعارضون هذه الاتفاقات لمجرد انها تؤدي الى طريق مسدود ، فهؤلاء لا يعارضون مقاصد الاتفاقات انما يعترضون على مسارها المحدود ، وفي هذا الصدد ينبغي ان نلاحظ ان السادات مستعد لقبول مسار موسع للمفاوضات ليشمل حكومات عربية اخرى ( كما يقترح الاردن والسعودية ) حين يحل « الوقت المناسب » وحين تقام « الصلة » بين اتفاقيتي كامب ديفيد وبين تلك المفاوضات المقترحة ، ذلك لان النظام المصري لا يميل الى خلق عقبات امام ادارته لكل شبه جزيرة سيناء بالتخلي تماما عن اطار اتفاقيتي كامب ديفيد .

— كذلك من الضروري ان يتوفر الفهم الدقيق للعلاقات بين نظام السادات وبين الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، فلقد كان السادات قبل اتفاقيتي كامب ديفيد السبات بين القادة العرب في الدعوة الى اشراك بلدان أوروبا الغربية في « عملية السلام » الاميركي ، وهو الآن لا يعترض على اشتراكها بشرطين ، الاول : موافقة امريكا باعتباها المالكة لـ ٩٠٪ من اوراق اللعبة والثاني : توفر « الصلة » السابقة الذكر ، وقد قبلت الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية هذين الشرطين في اجتماعها

الآخر ، ويتصل بذلك امر يتبني ملاحظته وهو ان الإدارة الاميركية كانت قد عرضت على طرفي كامب ديفيد في اغسطس عام ١٩٧٦ نفس المبادرة التي تقترحها الان بلدان غرب أوروبا والتي يروج لها كثيرا ، وتقضي بأن يوافق مجلس الأمن على مشروع قرار مكمل للقرار ٢٤٢ ، غير ان طرفي كامب ديفيد رفضا الاقتراح الأمريكي حينئذ لأسباب متباينة .

ولهذا فانه وان كان يتبني الحصول على الحد الأقصى والأمثل من نتائج الخلافات بين اطراف اتفاقيتي كامب ديفيد وحلفائهم في الحاضر والمستقبل ، فان المقاصد الرئيسية للنضال لا بد ان تكون على مرمى البصر .

### التحالف الجديد :

١ - لقد امتد اثر اتفاقات كامب ديفيد وواشنطن ليتجاوز بعيدا الحدود التقليدية للنزاع العربي الاسرائيلي .

فخلال المفاوضات التي ادت الى اتفاقيتي كامب ديفيد توصل السادات وكارتر الى اتفاق بأن تكون الولايات المتحدة « شريكا كاملا » في عمليات الشرق الاوسط وليس مجرد « وسيط » ...

« لقد حدث امر في غاية الاهمية ... اذ طلبت منهم الا يكونوا متفرجين او وسطاء .. لا ، قلت لهم انتم شركاء » ذلك ما قاله السادات في ١٤ فبراير عام ١٩٧٨ بعد رحلة قام بها الى واشنطن .

ولقد أدى قيام امريكا بدور الشريك مع طرفي كامب ديفيد ، الى عواقب بالغة الخطورة .

فبعد ساعتين من ابرام معاهدة واشنطن في ٢٢ مارس عام ١٩٧٩ وقع كل من سيروس فانس وموشي دايان نيابة عن حكومتيهما على مذكرة تقول انه في حالة انتهاك المعاهدات فان الولايات المتحدة « ستكون مستعدة في النظر على وجه الاستعجال في اتخاذ الاجراءات » مثل دعم وجود الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة ، وارسال الامدادات الطارئة الى اسرائيل ثم ممارسة الحقوق البحرية من اجل وضع حد للعدوان .

وهذا تعهد من امريكا بالمشاركة في الاعمال العسكرية العدوانية في اي وقت مستقبلا في حالة قيام شعب مصر بالقضاء المعاهدة التي تنتهك الحقوق الاساسية للاستقلال الوطني لمصر ، كما تشكل هذه المذكرة قوة رادعة ضد أية امة صديقة عربية او غير عربية ، تعمل على تقديم العون لنضال الشعب المصري لتحقيق اهدافه ..

كذلك فان تهديد قادة امريكا باقامة وجود عسكري امريكي في المنطقة اصبح حقيقة واقعة بفضل « معاهدة السلام » المزعومة ، وتلك كانت مقفلة لمبدأ كارتر « المشين » .

وردا على هذه المذكرة ارسل رئيس وزراء مصر السابق مصطفى خليل رسالتين الى الإدارة الاميركية حيث قال ان المذكرة « تمنح الولايات المتحدة حق فرض الوجود العسكري في المنطقة لأسباب اتفق عليها بين اسرائيل واميركا ، الامر الذي لا يمكن ان

تقبله . ثم اعرب خليل عن شكواه من ان ادارة كارتر التي اتفقت على ان تكون « شريكا كاملا مع السادات قد عادت مرة اخرى الى دور « الحكم » فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات » .

على ان المسألة التي اثارها رئيس وزراء مصر السابق لا تتصل بالوجود العسكري الامريكي في المنطقة في حد ذاته ، ولكنها تتعلق باقامة هذا الوجود من وراء ظهر النظام المصري ، الامر الذي يتناقض مع روح « المشاركة » التي اتفق عليها السادات وكارتر من قبل .

ولكن المشاركة ليست طريقا ذا اتجاه واحد ، فهي في جوهرها متبادلة بين طرفين واكثر من طرف ، ومن ثم اذا كان السادات يريد من الادارة الاميركية ان تكون شريكا كاملا معه في عمليات الشرق الاوسط فان على النظام المصري ان يكون كذلك شريكا كاملا مع الاميراليين الاميركيين في تنفيذ مخططاتهم الاقتصادية والعسكرية في المنطقة ، وذلك كان دور لعبته اسرائيل منذ اكثر من ثلاثين عاما ، وحين الوقت كي يقوم النظام المصري بنفس الدور ليشترك في مثل هذا التعاون العسكري .. وخاصة بعد سقوط نظام الشاه في ايران .

وهكذا ادت المشاركة التي اتفق عليها السادات وكارتر الى تحالف عسكري جديد على اساس « معاهدة السلام » .

« هذه اكثر من مجرد معاهدة ، انها نوع من التحالف في الشرق الاوسط » وذلك ما قاله ديان بعد ايام قليلة من توقيعها في واشنطن .

ب - لقد بادرت امريكا الى تصعيد سباق التسلح في المنطقة لم يسبق له مثيل نتيجة لالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ « معاهدة السلام » . اذ بلغت قيمة الاسلحة المرسلة الى اسرائيل ومصر سنويا ٢٥٠٠ مليون دولار وفقا لهذه الالتزامات ، هذا فضلا عن الاسلحة المتطورة المرسلة الى مصر مؤخرا ومن بينها مقاتلات ف ١٦ التي تتجاوز سرعتها ضعف سرعة الصوت ، ودبابات ٣ - م وذلك كي يتمكن السادات من مباشرة مسؤولياته الجديدة ، كعضو في التحالف ، وتساهم بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا والصين في العسكرية الجارية للنظام المصري . وذلك كله ادى الى زيادة سنوية في ميزانية التسلح في مصر تبلغ ١٠ ٪ بفضل توقيع « معاهدة الصلح » .

ويشتد التنافس بين الرئيس المصري ورئيس وزراء اسرائيل في التعبير عن رغبتهما في منح القوات الاميركية المسلحة قواعد عسكرية ( ما يسمى بالتسهيلات العسكرية ) وتستخدم هذه القوات فعلا قواعد عسكرية في مصر واسرائيل للقيام بتدريبات ومناورات مشتركة ، كما تربط هذه القلاع العسكرية بقواعد اميركية عسكرية في عمان وكينيا والبحرين وتركيا واليونان وقواعد اخرى في البحر الابيض والمحيط الهندي وهي معدة لاستخدام « قوات الانتشار السريع » الاميركية كي تقوم بأعمال عدوانية دفاعا عن الانظمة الرجعية وحماية المصالح الامبريالية وخاصة المصالح النفطية .

اما العلاقات بين النظام الصهيوني والنظام العنصري في جنوب افريقيا وكذلك



التعاون بين النظام المصري والانظمة الرجعية الافريقية الاخرى فانهما يشكلان اليوم محاور تعمل على توثيق العلاقات بين تحالف الشرق الاوسط والمجموعات الرجعية في مختلف انحاء افريقيا .

ان اقامة هذا التحالف مع ما ترتبط به من قواعد عسكرية قد وضع الاسس العملية لتشكيل اطار ( تحالف ) عسكري موال للامبريالية في منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي مستقبلا ، كما زاد من احتمالات اقامة تحالف آخر في منطقة الخليج .

ان هذا التحالف يستهدف القيام بأعمال عدوانية وبممارسات زعزعة الاستقرار في الاقطار العربية المعادية للامبريالية كما يرمي الى خنق النضال العربي التحرري من اجل السلام والعدالة والتقدم والسيطرة على نفط المنطقة . ان القصد منه هو وقف المد المتصاعد للنضال التحرري في القرن الافريقي ومنطقة الخليج ومنطقة المحيط الهندي وشرقي البحر الابيض وفي عموم افريقيا .

وهكذا ، وبفضل « معاهدة السلام » لم يعتمد نظام السادات على المواجهة مع اسرائيل فحسب بل اصبح يشارك كل المشاركة في مخططات الامبريالية العالمية ، وان اشترك هذا النظام في محاولة الانزال الاميركي الفاشل في ايران في ابريل عام ١٩٨٠ لشاهد يفصح بوضوح عن المسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتقه .

ولهذا فظن البعض ان السادات يسمى الى عزل مصر عن الامة العربية هو وهم ، فمكس ما يقال عادة في هذا الشأن هو ما يحدث ، انه يؤكد في كل خطابه ان شعب مصر جزء من الامة العربية . انه يدرك تماما هذه الحقيقة الموضوعية ، غير انه يسعى الى شد الفير من الاقطار العربية الى شباك المخططات الاميركية ، فما يريد للامة العربية امر سياسي ورجعي . ولهذا الفرض ببلل اميركا والسادات وغيرهما كل الجهد حالياً بحثاً عن بدائل مناسبة تساعد على توسيع مسار ما يسمى بالسلام الاميركي ثم على اشراك بلدان عربية اخرى في مكائد مفاوضاتهم بقية دعم التحالف العسكري في الشرق الاوسط . انهم يطرحون اليوم على بساط البحث مسألة فلسطين آملين ان يتخلدوا بشأنها ترتيبات شبيهة بما اتخذ في سيناء بأن يستجيبوا جزئياً لبعض المطالب الفلسطينية من اجل ان يدفعوا المزيد من البلدان العربية لدعم التحالف الجديد في المنطقة .

ولنفس الفرض تدبر اميركا مع اتباعها المحليين - داخل وخارج تحالف كامب دايفيد - كل اصناف الوامرات ضد القوى الرئيسية التي تعمق الجهود الامبريالية لتوسيع عملية السلام الاميركي ، فهم يقومون بممارسات ضاغطة على منظمة التحرير الفلسطينية ويخربون نضال شعب فلسطين ، ويهربون الحركة الوطنية اللبنانية ويستتون وحدة بلدها وشعبها ثم يشيعون حالة عدم استقرار في بعض دول المواجهة .

كما تمارس اعمال القهر ضد القوى المعادية للامبريالية في الاقطار العربية لمرقلة نضالها من اجل اهداف الامة العربية .

كذلك يشير اعداء الامة العربية الخلافات او يضخمون من امرها بين بعض القوى العربية وبعض البلدان المعادية للامبريالية والصهيونية في المناطق المحيطة وذلك لتشتيت النضال المشترك ضد مخططات اطراف اتفاقيتي كامب ديفيد .

ثم تشن اجهزة النخبة الامبريالية والرجعية حملة في البلدان العربية لم يسبق لها مثيل ضد الاتحاد السوفييتي وقوى تقدمية اخرى من اجل عزل الامة العربية عن اصدقائها وحلفائها .

والملاحظ ان نظام السادات ليس الوحيد بين الانظمة العربية الذي يتعاون مع الامبرياليين الاميركيين لتدبير كل هذه المؤامرات والمكائد ، الامر الذي يشير الى الامكانيات والخيارات المتاحة لاطراف اتفاقيتي كامب ديفيد في المستقبل .

ان كل المساعدات ينبغي ان تقدم الى شعب فلسطين والى مثله الوحيد منظمة التحرير ، الى القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية ، الى دول المواجهة والى القوى العربية المعادية للامبريالية ، القومية والتقدمية .

ان الخلافات بين القوى المعادية للامبريالية لا ينبغي ان تحول دون وحدة نضالها ضد اعدائها الرئيسيين ، فهذا شرطا مفر منه لتصفية مخططات الامبرياليين الاميركيين واتباعهم وخاصة تحالف كامب ديفيد .

د - لكل هذا ، فان السلام الاميركي في التطبيق ليس الامعالجة تمت للنزاع العربي الاسرائيلي وادت الى اقامة تحالف عسكري للحفاظ على المصالح الامبريالية ، ومقصده الاساسي هو عسكرة المناطق المحيطة بمنابع البترول من اجل الحفاظ على المصالح النفطية للقوة الامبريالية ولعرقلة نضال الامة العربية وشعوب هذه المناطق من اجل السلام والتحرر والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة القومية . ومن ثم فان « السلام الاميركي » يهدد السلام في العالم كله .

ولكل هذا ايضا ، لم يعد من الممكن تحقيق السلام في الشرق الاوسط ، بالاقتصار على الشعارات السابقة وهي الانسحاب وتوفير الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ، ففي ظل الظروف الراهنة في المنطقة يتطلب السلام برنامجا شاملا يواجه كل مكونات « السلام الاميركي » . ويتضمن :

- انسحاب اسرائيل الكامل من كل الارض العربية وتوفير الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين وهي حقوق العودة ، وتقرير المصير ، واقامة الدولة المستقلة . - تصفية الوجود العسكري الاميركي في المنطقة .

- اشراف الامة العربية الكامل على نفعها من اجل خدمة مصالحها الاساسية ومصالح شعوب العالم .

ان عزل النضال من اجل تسوية عادلة للنزاع العربي الاسرائيلي عن النضال ضد المخططات الاقتصادية والعسكرية للامبريالية كما هي متجسدة في « السلام الاميركي » سيؤدي في الظروف الراهنة الى تمكين الامبريالية من اتخاذ ترتيبات تسمح في تنفيذ

مخططات اميركا في المنطقة العربية والشرق الاوسط والخليج . . . وذلك بالتحديد هو ما حدث لمصر .

وبقينا ان تصفية تحالف كامب دايفيد بكل مكوناته السياسية والاقتصادية والعسكرية هي عامل حاسم للوصول الى الاهداف السابقة الذكر .

ولهذا يصبح تأييد نضال الشعب المصري ضد سياسات النظام القائم في مصر امرا بالغ الاهمية لان هذا النظام هو الحلقة الاضعف في سلسلة تحالف كامب دايفيد . ان هذا التأييد له اهميته لنضال الامة العربية ولكل الشعوب التي يهددها البناء العسكري الجاري تشييده في منطقة الخليج والمحيط الهندي وافريقيا ومنطقة البحر الابيض .

ثم انه هام كذلك بالنسبة لكل القوى التي تشغلها العسكرية الاميركية للشرق الاوسط ومنطقة الخليج والتي اصبحت تشكل وضعا متسفرا منه ازمات لم يسبق لها مثيل مهددة انسياب البترول يسيرا وطيحا .

#### « النص الاصلي بالانكليزية »

والترجمة العربية عن « دراسات عربية » عدد ١١ ( ١٩٨٠ )

## اتفاقات كامب ديفيد : حلف عسكري اميري صهيوني مصري

### سفر كرم

ان نظرة اولية على نص وثيقة اعلان تشكيل الجبهة الوطنية المصرية (١٩٥٦) وبرنامج عملها تؤكد ان الاطراف السياسية التي اقامتها قد وعت منذ البداية الجانب العسكري من اخطار التحولات التي طرأت على مصر في ظل النظام القائم فيها . ولعل من المفيد ان نستعرض نصوص الفقرات التي تبرز في هذه الوثيقة مدى الاهتمام بالخطر العسكري الناشئ من تلك التحولات .

اولا : عندما تحدد الوثيقة المبادئ الاساسية اللذين انفتحت عليهما التيارات والاحزاب والشخصيات الوطنية في الخارج تنص في الفقرة ( اولا ) على :

العمل على اسقاط النظام الحاكم في مصر وذلك للاسباب الآتية :

١ - ان النظام قد فقد الشرعية منذ تحالف رسميا وعلى كافة المستويات مع العدو الصهيوني والامبريالية العالمية .

ثم في (٢) من الفقرة (اولا) نفسها نصت الوثيقة على انه :

« تحت شمل ما اسماء النظام تنوع مصادر السلاح ، عمل هذا النظام بالتنسيق مع الامبريالية والصهيونية على اضعاف القوات المسلحة المصرية التي هي الصامل الرئيسي لاسترداد الحكومة المصرية والعربية من العدو الصهيوني . وفي ظل هذا الشطر الكاذب والخادع، انخفضت قدرات مصر الدفاعية خلال السنوات الست الماضية التي ان اصبحت اقل من نصف ما كانت عليه في اكتوبر ١٩٧٢ ، بينما زادت قدرات العدو الصهيوني في نفس المدة لكي تصبح ضعف ما كانت عليه . ولكي يغطي النظام الرامن هذه الحقائق عن الشعب ، فقد عمل على توجيه القوات المسلحة المصرية نحو اهداف اما عكسية تماما كما حدث في الصدام المفتل مع القوات العربية الليبية على الحدود الغربية في يوليو ١٩٧٧ ، واما بعيدة تماما عن الاستراتيجية الوطنية المصرية كما حدث في ذاتها . »

ثم في الفقرة ( اولا ) ايضا تفرط النظام الساداتي في السيادة الوطنية ، بسماحة بالوجود للعسكري الاميري على مستوى الخبراء والمستشارين ، وكذلك الفئتين في

(١) التي حلا البحث في نقرة مقدمة اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في بيروت يونيو - حزيران ١٩٨٠ حول اخطار التدخل العسكري الاميري في الشرق الاوسط . وقدم من « الجبهة الوطنية المصرية » .

مصطلحات الانذار المبكر بشبه جزيرة سيناء ، وباستخدام مغلقاتنا وموانئنا من جانب هذه القوات ، وبالتاورات المشتركة التي تقوم بها ، والاتجاه الواضح الى منح قواعد عدوانية لأمريكا تحت ستار « التسهيلات » بهدف تهديد الامن القومي لوطن العربي .

في ختام الفقرة ( اولا ) : تنص وثيقة الجبهة على :

— ان هذه الانقلابات المتتابعة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية لمصر ادت في نهاية المطاف الى تاسيس نظام تابع عميل يرتكز على دعم وتحالفات اجنبية معادية لتاريخنا القومي وراثتنا الوطني وتقاليدنا العريقة وقيمنا الاساسية ، الامر الذي كان من شأنه ان تفقد مصر دورها القيادي في محيطها العربي والمسلم الثالث والمجتمع الدولي .

ثم تاني الفقرة الثانية من الوثيقة التي تحدد الهدف الايجابي للجبهة — بعد اسقاط النظام الحاكم — بأنه اقامة نظام وطني ديمقراطي ، فتحدد اول اهداف هذا النظام الوطني الديمقراطي بأنه :

١ — الغاء معاهدة الخيانة والعار الموقعة مع اسرائيل بكل ما يترتب عليها من التزامات وآثار ، والشروع فورا في العمل من اجل تحرير الاراضي المحتلة والفساد القواعد الاميركية العدوانية ، والعمل على تأكيد الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

كذلك فان من المفيد في هذه البداية ان نورد النصوص ذات الطابع العسكري في وثيقة برنامج عمل الجبهة الوطنية المصرية .

فالبرنامج ينص على انه يستهدف العمل وطنيا وقوميا ودوليا لتحقيق الاهداف الآتية :

١ — الغاء اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السادات — بيجن — كارتير وكافة الآثار والالتزامات المترتبة عليها او على الوثائق الموقعة بها المعلنة منها والسرية ، واسترداد السيادة الوطنية المصرية لمصر على جميع اراضيها ومياهها الاقليمية .

٢ — احباط كل الخطوات التي اتخذت لاقامة تحالف مصري اسرائيلي اميركي يستهدف اخضاع مصر واذلال العرب وتصفية القضية الفلسطينية ، وتسليم ثروات الامة العربية ومقدساتها الى العدو الصهيوني لكي يستمر في القيام بدوره كشرطي حارس لمصالح الاحتكارات الاجنبية العالية .

وبطبيعة الحال فان هذا الاهتمام الواضح بالجانب العسكري من اخطار التحولات التي ادت اليها سياسات النظام المصري الحاكم ، وعلى رأسها اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة « السلام » بين هذا النظام والمؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، لا ترجع الى مجرد حقيقة ان الوجه البارز بين قيادات الجبهة الوطنية المصرية هو عسكري مصري من طراز قذافي وعسكرية عربية مشهود لها في حروب الامة العربية ضد اسرائيل ، ونعني به الفريق سعد الدين الشاذلي الامين العام للجبهة ..

انما يرجع هذا الاهتمام الى عوامل موضوعية مؤكدة تجعل من الاخطار العسكرية الناجمة عن اتفاقات كامب ديفيد ومعهادة الخيانة ، التي نجمت عنها هما اساسيا لاية قوى معارضة - مصرية او عربية - تنصدى لمسؤولية احباط هذه الاتفاقات ونسف كل نظام كامب ديفيد العسكري - السياسي من اساسه .

بل الواقع - اكثر من هذا - ان التطورات المتلاحقة في الوطن العربي والشرق الاوسط ككل خلال الاشهر الستة التي مضت ، منذ صياغة نص وثيقة اعلان تشكيل الجبهة الوطنية المصرية وبرنامج عملها ، قد اكدت صحة تفسير هذه الوثيقة القائل بان النظام المصري الحاكم قد تحالف رسميا وعلى كافة المستويات مع العدو الصهيوني والامبريالية العالمية .. وفي حين ان بعض التحليلات والدراسات والتعقيبات كان يكتفي في السابق بالتلميح من بعيد الى قيام تحالف مصري - اسرائيلي - اميري ، فانه نتيجة للتطورات المتلاحقة في الاشهر الاخيرة اصبح الحديث عن هذا التحالف الذي كشفته وثيقة الجبهة الوطنية المصرية بوضوح وبلا مواربة ... اصبح حديث حقيقة مؤكدة تدل عليها ممارسات عسكرية وسياسية شتى من قبل اطراف نظام « كامب ديفيد » .

مع ذلك فان الادراك المتكامل لطبيعة الحلف العسكري بين النظام المصري الحاكم والمؤسسة العسكرية الصهيونية والامبريالية الاميركية يستوجب رؤية واضحة للبدليات التي مهدت لتأسيس هذا الحلف ، وهي في زعمنا - وعمشيا مع المطلق نفسه الذي تحدثت به وثيقة الجبهة الوطنية المصرية - بدايات تسبق بوقت غير قصير توقيع اتفاقيات كامب ديفيد « في ١٨ سبتمبر - ايلول ١٩٧٨ » فضلا عن معاهدة « السلام » بين النظام المصري والمؤسسة العسكرية الصهيونية .

لقد بدا التمهيد لفرض هذا التحالف العسكري بالتحديد من خلال ادخال سياسة « ما اسماء النظام تنوع مصادر السلاح » . وهي السياسة التي عمل من خلالها النظام بالتنسيق مع الامبريالية الاميركية والصهيونية على « اضعاف القوات المسلحة المصرية .. » فيمكن ان نسترجع بدايات ثمار خطوات التنسيق الثلاثية بين حكام القاهرة وتل ابيب وواشنطن على الصعيد العسكري بتاريخ اقصاء الخبراء العسكريين السوفيات من مصر .

وعلى الرغم من كل ممارسات رئيس النظام المصري مبرورا بان قرار اقصاء الخبراء السوفيات من مصر كان قرارا وليد قنلغته الشخصية ، وعلى الرغم من كل محاولات الاعلام الغربي - الاميركي خاصة - للقول بان الولايات المتحدة فوجئت بهذا القرار فان هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركي الاسبق يؤكد بنفسه ، في مذكراته التي نشرت في اواخر العام الماضي تحت عنوان سنوات البيت الابيض عكس هذا تماما فيقول الفصل الثلاثين الذي يحمل عنوان « السادات يطرد السوفيات » .

« لقد كان لقمة موسكو ( بين الرئيس فيكسون والرئيس بريجنيف ) نتيجة هامة اخرى : قيام اتور السادات بطرد الاتحاد السوفياتي من مصر في يوليو / تموز ١٩٧٢ ... لقد كان السادات نفسه في موسكو في فبراير / شباط وفي ابريل / نيسان ، وبين

هاتين الزيارتين كانت القاهرة قد فتحت قناة سرية معنا . وكان هذا احد العوامل في تصميمنا على ان يبقى البيان المشترك عن قمة موسكو خاليا من المعنى بشأن الشرق الاوسط ، وذلك حتى نرى اية نتائج اخرى يمكن لاستراتيجيتنا ان نحققها (ص ١٢٧١) . ونذكر جميعا ان رئيس النظام المصري السادات كان قد اتخذ من بيان قمة موسكو ذريعة من بين ذرائع عدة لسياسة تنويع مصادر الاسلحة وقرارات طرد الخبراء السوفيات .. ولم يكن احد يعلم ان ثمة تنسيقا بينه وبين واشنطن هو العامل المحدد لهذه القوات .

بل الواقع ان كيسنجر يؤكد في هذا الفصل من مذكراته « ان تنبع هذا التغيير السائد في الشرق الاوسط ( يقصد طرد الاتحاد السوفياتي من مصر ) يتطلب الرجوع الى الوراء نحو ستين » ... اي الى تاريخ وفاة جمال عبد الناصر . ويشير كيسنجر بعد هذا الى انه - ووزارة الخارجية الامريكية ووكالة الاستخبارات المركزية - فهم حاجة السادات الى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي في ٢٧ مايو / ايار ١٩٧١ لانه كان بحاجة الى تأييد الجيش المصري له ، بعد ان كان قد وجه ضربات الى خصومه السياسيين ، وكانت المعاهدة تكفل دعما عسكريا طويل الاجل لمصر . ولكنها بالنسبة للسادات كانت تنبع له ان يكون اكثر تساهلا في المفاوضات للتوصل الى تسوية بشأن قناة السويس .

ثم يتحدث كيسنجر تفصيلا عن القناة السرية التي تبحث عنها القاهرة مع الولايات المتحدة في الاسبوع الاول من شهر ابريل نيسان ١٩٧٢ ، ويقول « في ٥ ابريل ابلاغ مسؤول مصري كبير مسؤولا امريكيا في القاهرة بان مصر غير راضية بالقنوات الدبلوماسية القائمة مع الولايات المتحدة ، وان وجهة نظر حكومتها هي انه من الجوهري ان نقيم اتصالات على المستوى الرسمي تتخطى وزارتي الخارجية . واقترح المصريون بان يقوم هلمز ( ريتشارد هلمز مدير وكالة الاستخبارات المركزية ) او انسا بزيارة القاهرة ... » ( ص ١٢٩٣ ) .

اما عن عبارة كيسنجر الشهيرة القائلة بان السادات قدم خفمة جليلة للولايات المتحدة بطرد الخبراء السوفيات ، وانه كان باستطاعته ان يطلب كثيرا في مقابلها من واشنطن ، فقد وضعت اعلاميا في سياق ملغوظ ليفهم منها ان السادات اتخذ قراره مستقلا تماما عن واشنطن . ولكن مذكرات كيسنجر تذكر انه كان يتوقع هذه الخطوة ان تأتي عند نقطة معينة عن طريق التعاون الذي بدأ بفتح القناة السرية بين القاهرة وواشنطن ، وان يساوم السادات عليها مقابل تقدم مسا من جانب الولايات المتحدة . المفاجأة اذن كانت في اقدام السادات على هذه الخطوة دون التمايل الذي كانت واشنطن تتوقع ان يطلبه منها .

ولعل من المفيد ان نعرف مضمون احدى الرسائل التي بعث بها النظام الحاكم في مصر في ذلك الوقت عبر « القناة السرية » للاتصال مع البيت الابيض للتأكد من طبيعة التنسيق العسكري منذ ذلك الوقت . اذ يذكر كيسنجر ان مصر استخدمت هذه القناة السرية - على سبيل المثال - للتعبير عن خشية من ان يؤدي الانتقام الاسرائيلي

في لبنان من الهجوم « الارهابي » على الرعايا الاسرائيليين في ميونيخ « الى دفع بعض البلدان العربية الى طلب مساعدة عسكرية سوفياتية ، وهي اشارة مثيرة للاهتمام الى ان السادات هو في الحقيقة معارض لأي عمل عسكري في الشرق الاوسط » . ( ص ١٢٩٩ ) .

يبقى من هذا الفصل من مذكرات كينجر ما يكشفه في ختامه عن لقائه مع حافظ اسماعيل وكان في ذلك الوقت مستشار السادات لشؤون الامن القومي . ثم هذا اللقاء في فبراير / شباط ١٩٧٣ ، ويصفه كينجر بالحرف الواحد بأنه « كان الفرصة الجينية لاحداث انقلاب لتحالفات في العالم العربي ، التي كان لا بد ان تنتظر الى ان تكون قد وضعت الحرب في فيتنام نهائيا وراء ظهورنا » ( ص ١٣٠٠ ) .

وبالفعل فانه منذ ان وضعت الولايات المتحدة فيتنام نهائيا وراء ظهرها ركزت جل اهتمامها الاستراتيجي على الشرق الاوسط . كانت مرحلة التورط الفاشل في الشرق الاقصى قد انتهت عمليا بالنسبة اليها بهزيمتها العسكرية في فيتنام والهند الصينية كلها ، وادت الى تسويات سياسية متلاحقة التصاعد مع الصين ، فلم تكن الولايات المتحدة قد خرجت من هزيمة فيتنام الا وقد اصبحت ترتبط مع الصين بطلاقات صداقة وتعاون ، الامر الذي يعني ان الولايات المتحدة قررت الخروج عسكريا من الشرق الاقصى والارتكان الى علاقات وثيقة مع عدد من القوى الكبرى في شرق آسيا ، على رأسها الصين واليابان . ومنذ ذلك الوقت اكتسبت منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي مكانة الصدارة في الاهتمامات الاستراتيجية الاممية .

هذه الحقائق من التنسيق المبكر بين النظام المصري الحاكم والولايات المتحدة تعد انرها بطبيعة الحال الى مجريات حرب اكتوبر / تشرين ١٩٧٣ والالابات التي رافقتها ، والاهم من ذلك : النتائج التي انتهت اليها سواء على الصعيد العسكري او السياسي اي على الصعيد الاستراتيجي بشكل عام . وعلى الرغم من ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ قد كتب عنها الكثير من الدراسات والتحليلات المتخصصة وغير المتخصصة الا انه من المؤكد ان وقائعها لا تزال تنطوي على اسرار لن يكشفها الا الوقت . . اسرار لا يمكن بلونها الاجابة بصورة قاطعة وبقينية عن تساؤلات عديدة في مقدمتها التساؤل عن مبررات مسلك القيادة السياسية المصرية وقراراتها في اثناء سير المعارك .

ولقد جرت محاولات عديدة - من جميع اطراف الصراع العربي - الاسرائيلي المباشرة وغير المباشرة - لتقييم النتائج الاستراتيجية لتلك الحرب . ولكن معظم تلك المحاولات - ولطبيعة صدورها عن اطراف معينة - شابهها اما بمالفة في تصوير اهمية تلك النتائج ، او شابهها تقليل من قيمتها . فالمحاولات التي سقطت في خطأ المبالغة ذهبت الى ان تلك الحرب قد نسفت كثيرا من الفلسفات والنظريات السياسية كما اسقطت كثيرا من « الاساطير » العسكرية ، ومحت تحالفات واقامت تحالفات جديدة ، وقلبت موازين القوى السياسية الاقليمية والعالمية رأسا على عقب ، وخلقت مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية وحتى في الحرب والسلام ... وهذه كلها عبارات واصطلاحات على سبيل المثال نجدتها في تقارير وتحليلات ومقالات عديدة كتبت على



طول السنوات الخمس الماضية ، ليس من جانب العرب وحدهم ، بل من جانب بعض الكتاب والساسة الغربيين ، ممن يجدون من المفيد اقناع العرب بذلك ( . . . ) .

اما المحاولات التي سقطت في خطأ التهوين من النتائج السياسية لحرب العام ١٩٧٣ اكدت بالتأكيد على الجوانب العسكرية لتلك الحرب ، واستست موقفها على مقدمات مفادها ان النتائج العسكرية قد الفت بعضها بعضا ، وذلك لان العرب انتصروا وانهزموا ، والاسرائيليين انهزموا وانتصروا . . وبمعنى آخر ان انتصار العرب لم يتجاوز حقيقة انهم لم يهزموا ، كما ان هزيمة الاسرائيليين لم تتجاوز حقيقة انهم لم ينتصروا .

والواقع ان رؤية نتائج حرب اكتوبر اليوم على خلفية من الاحداث التي تلتها وعلى رأسها « مبادرة » رئيس النظام المصري الى زيارة القدس المحتلة ، ثم اتفاقات « كامب ديفيد » وملاحقتها السرية ، وكذلك معاهدة واشنطن وملاحقتها السرية ، انما تؤكد ان نظام السادات قد دخل حرب اكتوبر بهدف « سري » متفق عليه مع الولايات المتحدة هو اضعاف الجيش المصري ، لكن دون اضعاف السادات نفسه . اي تقوية رصيد السادات كحاكم ، مع تحقيق هدف ضعفة الجيش المصري في مواجهة الجيش الاسرائيلي ، وهدف تدمير جسور العلاقات مع المصدر الطبيعي الوحيد للأسلحة وتجهيزاته وتدريباته ، وهو الاتحاد السوفياتي .

والواقع ان رئيس النظام المصري نفسه لا ينفي كون « مبادرته » هي استثمار سياسي لنتائج الحرب ، بالتحديد في جانبها العسكري و « النفسي » .

وتكشف نظرة سريعة على المسار العسكري لتلك الحرب عن « منطق » معين هو الذي حدد نتائجها العسكرية في النهاية ، وهو الذي يحدد نتائجها السياسية حتى الان ، ولفترة طويلة قادمة . وربما بدأ هذا المسار « متراجعا » الى حد يتصور معه انعدام « المنطق » ، على اساس ان المنطق يقضي بقواعد اساسية مستقيمة ومحددة ، الا ان الواقع ان هذا « التعرج » كان هو ذاته المنطق الذي حكم سير تلك الحرب . والاحداث التي يمكن تصورها استمرارا سياسيا للنتائج العسكرية بعد حرب اكتوبر تسير على نحو « متذبذب » ، يعكس ذلك التذبذب الذي حكم السلوك والقرارات السياسية التي اخلت في تلك الحرب نفسها .

فماذا تكشف النظرة السريعة لمسار تلك الحرب ؟

لقد مرت حرب اكتوبر بالراحل التالية من ناحية سير « الاحداث » العسكرية :  
اولا : بداية من الناحية العربية ، التي اعدت ونقلت على جبهتي القتال ( القنصة والجولان ) ، فقد اخذ العدو الصهيوني بمفاجأة استراتيجية اكيدة ، وعلى الرغم من روايات عديدة - شبه وثيقة - بان العدو لم يفاجأ معلوماتيا بموعد الهجوم والاستعدادات له ، فقد حقق هذا التفوق المفاجيء نجاحا باهرا على الجبهتين تمثل في العبور المصري وتحطيم خط « بارليف » على قناة السويس ، وتمثل في اجتياح الجبهة الشمالية وتحرير معظم المساحة المحتلة في الجولان .

في تلك المرحلة كان الشارع السياسي المرفوع من قبل القيادة السياسية هو

القاتل - على لسان الرئيس المصري للسفير السوفياتي في القاهرة فينوغرادوف مساء يوم ٦ أكتوبر : « نحن نريد السلام .. ولكن السلام لن يتحقق قبل ان يخرج آخر جندي اسرائيلي من سيناء » .

وفي تلك المرحلة كان التنفيذ العملياتي انعكاسا لتسنيق مبني على تحالف عسكري - سياسي متين بين قيادتي القاهرة ودمشق . وفي تلك المرحلة ايضا كانت الاتصالات الدبلوماسية الخارجية مع الاتحاد السوفياتي وحده .

ثانيا : في المرحلة الثانية - بعد ثلاثة ايام من بداية المرحلة الاولى - بدا ان لحركة القوات المصرية على جبهة سيناء حدودا مرسومة لا تملك اوامر - او خططا - لتخطيها: اي ان نهاية المرحلة الاولى كانت هي نهاية الدفع العسكري من الجانب المصري في تلك الحرب ، وان لم تكن - في الوقت نفسه - بداية الدفع الدبلوماسي . وقد وصف ذلك التوقف ( من التقدم نحو الممرات في شبه جزيرة سيناء ) بأنه فترة « وقفة تمهوية » . وكان الواقع على الجبهة السورية يعكس استعادة الاسرائيليين زمام المبادرة بعد ان تلقوا الصدمة الاولى .

واناح هذا التوقف على الجبهة المصرية للعدو الصهيوني ان يركز جهده الاكبر على الجبهة الشمالية ، وعندما ووجه في تلك الجبهة بمقاومة منيدة عمد الى الإغارة على دمشق وحمص وحمص بوحشية ، على امل اضعاف الروح المعنوية للشعب ، وتحولت « القنيطرة » - بما لها من اهمية استراتيجية كبيرة الى مسرح لقتال شار تكد فيه الجانبان خسائر فادحة . ووجه القائد العام للجبهة الشمالية نداء الى القائد الصام للقوات المصرية بضرورة الرد على اسرائيل لضربها دمشق وحمص ، ولم يستجب لهذا الطلب .

في تلك المرحلة بدأت الخلافات العسكرية بين القاهرة ودمشق ( وهي خلافات لم تعان للآن ) فقد كانت القيادة ترى - وتتوقع - استمرار الهجوم المصري الى الممرات والهجوم السوري الى نهر الاردن وبحيرة طبرية .

وفي تلك المرحلة لم يمد الشعار المطروح خلال المرحلة الاولى واردا بقطعيته وحسمه . ولم تعد الاتصالات الدولية مع الاتحاد السوفياتي وحده ، اتسما دخلت الولايات المتحدة دائرة الاتصالات . وهكذا كانت رسالة كيسنجر الى القاهرة يوم ١٠ أكتوبر : « اتنا يمكن ان نتوقع استمرار الموقف الحاضر لوقت طويل ، ونحن يتفق فانه سيتغير لغير مصلحتكم » . وكان رد القيادة السياسية المصرية عليه على النحو التالي :

١ - يجب ان يكون هناك وقف لاطلاق النار يعقبه انسحاب في زمن محدد ، وتحت اشراف الامم المتحدة ، لجميع القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط ما قبل ٥ يونيو حزيران ١٩٦٧ .

٢ - ان حرية الملاحة في مضائق تيران يجب ان تكفل بوجود للامم المتحدة في شرم الشيخ لفترة محددة .

٣ - بعد الانسحاب الاسرائيلي الكامل يتم انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل .

٤ - بعد الانسحاب الاسرائيلي من غزة توضع المنطقة تحت اشراف الامم المتحدة ، الى حين اتاحة الفرصة لسكانها لممارسة حقهم في تقرير المصير .

٥ - خلال فترة محددة بعد انتهاء حالة الحرب يعقد مؤتمر سلام تحت رعاية الامم المتحدة وتحضره كل الاطراف المعنية ، بما فيها الفلسطينيين ، وكسل الدول الاعضاء في مجلس الامن ، ويبحث المؤتمر كل المسائل المتعلقة بالسيادة والامن وحرية الملاحة .

طرح هذه « الشروط » التي اولها الاستعداد لوقف اطلاق النار ، على الولايات المتحدة الاميركية اثناء « الوقفة التعبوية » ، وفي الوقت الذي تلقت فيه القاهرة من دمشق ١٢ رسالة تناشد فيها مصر العمل على تخفيف الضغط الاسرائيلي ، وفي الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفياتي قد بدأ جسرہ الجوي بالامدادات العسكرية لمصر يوم ١٠ اكتوبر ( قبل يومين من بدء الجسر الجوي الاميركي لاسرائيل ) .

في الوقت نفسه كان كيسنجر يصف خطاب الرئيس السادات بأنه يتضمن بعض النقاط البناءة ويقول « **إننا لا نعتبر الرئيس السادات عدوا لنا** » ، وذلك في الاجتماع الذي عقده الرئيس نيكسون مع سفراء الدول العربية لدى الامم المتحدة (١٧/١٠) . وفي اليوم التالي تلقى الرئيس انور السادات من موسكو صورا التقطتها الاقمار الصناعية السوفياتية وفيها يظهر بوضوح مدى انتشار القوات الاسرائيلية في « نفرة الدفرسوار » ، وخطرها على القوات المصرية في شرق القناة . والغريب ان الاوامر صدرت في اليوم نفسه بالغاء الامر الذي صدر للواء المظلات المصري ٢٢ بالتحرك للسيطرة على الموقف في منطقة « النفرة » . وكان من المصير على العقيد قائد اللواء أن يصلق ان هذا الامر ( بالغاء ) صادر عن القيادة المصرية وطلب تعزيزا له فجاءه التعزيز من ضابط يعرف صوته . لكنه في محاولة منه لكسب الوقت واتاحة فرصة النجاح لهما ، طلب تعزيزا للامر من مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في القاهرة . وجاء التعزيز ايضا فاضطر ، رغم انفه ، الى رفع قبضته عن الرقبة الاسرائيلية ، وكان قاب قوسين او ادنى ( محمد حسنين هيكल **الطريق الى رمضان** - ص ١٨٩ ) .

وتؤكد هذه الفقرة ان عملا جديدا طرا على الموقف هو حدوث انفصال بين مقتضيات الحركة العسكرية ومقتضيات الموقف السياسي ، بين ما تراه القيادة العسكرية الميدانية ، وما تراه القيادة السياسية في القاهرة ، وهو اختلاف كانت له آثار لا تقل خطرا - ان لم تزد - عن خطر الانفصال بين تقديرات قيادتي دمشق والقاهرة للموقف .

هكذا تم السيناريو البارع للالتفاف على الجيش المصري دون اضعاف مكانة السادات ، ودون اتهام الولايات المتحدة بأنها مسؤولة عن ذلك ، بل ودون ان يصبح ضعف الجيش المصري حقيقة معلنة . ونتيجة لذلك بدأت مرحلة جديدة من النفوذ الاميركي في مصر ، مرحلة اصبحت فيها العلاقات المصرية الاميركية فرما من العلاقات الاميركية الاسرائيلية . يعني ان الاستراتيجية الاميركية منذ ذلك الوقت والسى الان اصبحت مبنية برمتها على إعادة تكيف العلاقات الاميركية - الاسرائيلية مع المتغيرات

المسكينة التمثلة في ضعف القوات المسلحة المصرية ، وانقطاع الصلة مع مصدر اسلحتها ، وانتشار الخلافات بين قياداته والقيادات العربية الاخرى بل وانتشار الخلافات داخل صفوف القيادات العسكرية المصرية وبالتالي تشتيتها وابعادها عن العمل العسكري تماما .

وفي الحصلة الاخيرة نجد انفسنا امام هذا الاستنتاج الصحيح الذي توصل اليه نداد صفران الكاتب السياسي الاسرائيلي - الاميركي الذي عمل بعض الوقت مستشارا لرئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدا مائير :

« لقد كانت الولايات المتحدة مدركة تماما ان استعادة اسرائيل لقطبتها العسكرية - بواسطة المساعدة الاميركية - ( في حرب أكتوبر ) كانت هي العامل الذي انقذ امكانية اجراء المفاوضات باجمعها . لقد ادركت ان قوة اسرائيل وسيطرتها المستمرة على المناطق التي يطالب بها العرب جعلت استمرار المواجهة امرا غير مرغوب فيه كثيرا بالنسبة للعرب ومؤيديهم السوفييت ، واجبر العرب على التحول نحو الولايات المتحدة سميا الى الاختيار البديل ، وفي البحث عن تسوية ، واسهمت بالتسوية كبيرة في فرص جعل الولايات المتحدة قادرة على انجاز مثل هذه التسوية . واسرائيل من ناحيتها كانت اكثر ادراكا من اي وقت مضى لعدم امكان الاستغناء عن الولايات المتحدة كواهب للأسلحة والمساعدة المالية التي تحتاج اليها للحفاظ على قوتها ، كما ادركت الدور العاسم الذي تلعبه الولايات المتحدة في حمايتها من الضغوط الدولية وخاصة في تحديد رغبة السوفييت المجددة في التدخل التي بنت في مسار الحرب . اما المشكلات الممكنة بين الولايات المتحدة واسرائيل والتي تروح في المفهوم الاميركي الجديد فانها تكمن في اختلافات بين الاثنين فيما يتعلق بدرجة الحاج التوصل الى التسوية والتوافق الاثام لها والاثار القصيرة الاجل التي يمكن ان تترتب على اخفاق التوصل الى تسوية » (ج) .

بعد حرب اكتوبر - بوقت قصير ظهر تطور آخر يؤكد حقيقة ان ارساء قواعد التحالف العسكري بين اسرائيل ومصر واميركا بدأ قبل وقت من اتفاقات « كامب ديفيد » ١٩٧٨ ومن معاهدة « واشنطن » ١٩٧٩ . نضني بهذا التطور بدء الحديث لأول مرة في تاريخ العلاقات الاميركية - الاسرائيلية عن فكرة عقد معاهدة امنية ثنائية بين الولايات المتحدة واسرائيل . وهي فكرة كانت الولايات المتحدة واسرائيل تعارضانها الى حد عدم البحث فيها علنا بأي حال ، لما كانتا تخشيان من ردود الفعل الحادة من جانب الاطراف الاخرى في الشرق الاوسط نتيجة مثل هذه الخطوة التي تنطوي على مشاركة اميركية صريحة في نشاط اسرائيل العسكري وفي نتائجه ، بمعنى ان الولايات المتحدة واسرائيل راتا دائما في تعاونهما وتنسيقهما السري وغير المرتبط بمعاهدة عسكرية علنية وضعا افضل يعطي اسرائيل حرية اكبر في الحركة العسكرية في المنطقة ، ويعطي واشنطن حرية اكبر في الحركة السياسية فيها .

بل الاغرب من هذا ان رئيس النظام المصري كان سباقا الى اقتراح معاهدة امنية بين اسرائيل والولايات المتحدة كواحدة من الضمانات التي يمكن ان تحتمي بها اسرائيل عسكريا . وقد ظلت هذه السياسة متبعة من جانب واشنطن وتل ابيب بحرص شديد على عدم تحويل التحالف العملي الكامل القائم بينهما الى تحالف رسمي موقع عليه في معاهدة عسكرية ثنائية . وقد وصفت الوثائق السرية الاربعة الملحقة باتفاقية سيناء الثنائية (١٩٧٥) بانها تحالف فعلي بين الولايات المتحدة واسرائيل في كل شيء عددا في الاسم ، تحالف اكدر من مرة في نصوص هذه الملاحق « الالتزام الطويل الاجل من جانب حكومة الولايات المتحدة ببقاء ولهم اسرائيل » ، وذلك من خلال ١٦ ضمانا اميركية لاسرائيل نصت عليها الوثيقة السرية الاولى التي تحمل عنوان « مفكرة اتفاق بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة » . ولم يكن من قبيل المصادفات ان تحمل هذه الاتفاقية بالذات معها اول مظاهر التسلسل العسكري الى الارض المصرية في صورة محطات الإنذار المبكر في سيناء .

ولكن السماح بالحديث عن امكانية تحويل هذا التحالف العسكري الوثيقي الى معاهدة رسمية للامن المتبادل بين الولايات المتحدة واسرائيل يكتسب دلالة اهم من واقع ان تفكير الولايات المتحدة استراتيجيا اتجه في البداية الى اعطاء التحالف الثلاثي بين القاهرة وتل ابيب وواشنطن شكلا غير مباشر ، عن طريق الارتباط الرسمي بمعاهدتين متمثلتين مع مصر واسرائيل كل على حدة . وكان رئيس النظام المصري غير بعيد عن جو هذا التفكير الاميركي حينما اكدر انه سيطلب من الولايات المتحدة ان تقدم له من الضمانات مثل ما تقدمه لاسرائيل تماما . ولعبت الولايات المتحدة من جانبها على هذه الرغبة لدى السادات في ان يقدم نفسه على انه حليف وثيق للولايات المتحدة لا يقل ولاء لها ولمصالحها عن ولاء اسرائيل . ولا يعني هذا ان نظام الحكم المصري الحالي فكر ، كما يعتقد البعض ، في ان يكون بديلا عن اسرائيل كقاعدة لحماية المصالح الامبريالية في المنطقة . انما الواقع انه لم يطرح كمنافس لاسرائيل ، بل كشریک اضعف - بحكم تفوق اسرائيل العسكري - في تنفيذ الخطط الاميركية في المنطقة ، فيما لا تستطيع اسرائيل لظروف استراتيجية او سياسية ان تقوم بتنفيذه .

وقد ساعدت الولايات المتحدة على تضخيم هذا التصور لدى نظام السادات مع ازدياد حجم النزاعات التي قعمها لاسرائيل وواشنطن ، على سبيل التشجيع له على المضي في الطريق نفسه ، ولان ذلك يتسق تماما مع الخطط الاميركية في المنطقة . وقد جاءت تطورات الاحداث في ابران وسقوط الشاه لتكسب هذا التصور قدرا من الاهمية ، ويضاف الى هذا ان موازين القوة في المنطقة كانت قد تحولت خلال الفترة منذ حرب اكتوبر ٧٣ لصالح اسرائيل تماما . ففي الوقت الذي اختار النظام المصري ان يحرق جسور الامدادات العسكرية مع الاتحاد السوفياتي كانت اسرائيل تنمي قدراتها في الصناعة الحربية بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة ، يكاد يكون بغير حدود . وادى هذا التطور الى انعكاسات واضحة خلال المفاوضات التي سبقت توقيع اتفاقية سيناء الثانية في عام ١٩٧٥ ، واكثر منها خلال مفاوضات « كاسب ديفيد » بعدها بثلاث

سنوات . كان واضحا ان الولايات المتحدة استخضمت هذا التفوق الاسرائيلي وهذا التحول الجلي في علاقات اسرائيل بها ، لتؤكد انها لا تستطيع ان تضغط على اسرائيل كثيرا بسبب « استقلاليتها » النسبية في التسليح ( ... )

في غضون ذلك كان نظام السادات قد قبل فعليا وعمليا باسرائيل ليس فقط لكيان وكدولة ، انما كجزء من نظام استراتيجي اميركي كامل قائم في المنطقة ، وسلم بان عليه ، اذا اراد لنفسه دورا في المنطقة ، ان يسير باتجاه التكامل مع هذا النظام . فكان من الطبيعي ان تمهد اسرائيل والولايات المتحدة لمفاوضات « كامب ديفيد » بمناقشة خطة متكاملة لتسليح اسرائيل مدتها ٩ سنوات ، اطلق عليها اسم الخطة « ماتمون - سي » Matmon - C وقد نوقشت هذه الخطة سرا في مفاوضات مناجيم بين رئيس الوزراء الاسرائيلي مع الرئيس كارتر في مارس ( اذار ) ١٩٧٨ في واشنطن . وكشفت صحيفة « بالتيمور - صن » الامريكية ١٩٧٨/٣/٩ تفاصيل هذه الخطة موضحة انها تشتمل على امدادات عسكرية امريكية لاسرائيل بقيمة ١٣ مليار ونصف مليار دولار خلال ٩ سنوات ، مما يعني زيادة سنوية في قيمة المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل بنسبة خمسين بالمئة لتصل الى ١٥٠٠ مليون دولار سنويا . وهو هدف تجاوزته هذه المساعدات بعد توقيع معاهدة واشنطن ، اي بعد انقضاء سنة واحدة من السنوات التسع . وكانت هذه هي الخطة التي بحث في اطارها احتمال توقيع معاهدة امن متبادل اسرائيلية - امريكية ضمن التسوية المرتقبة بعد زيارة رئيس النظام المصري للقدس المحتلة . الاهم من هذا ان الخطة « ماتمون - سي » كانت المدخل الاسرائيلي - الاميركي العسكري الى مفاوضات « كامب ديفيد » . اما المدخل العسكري المصري - الاميركي الى تلك المفاوضات فقد تمثل في قرار الادارة الامريكية في فبراير ( شباط ) ١٩٧٨ بالموافقة على بيع مصر ٤٢ طائرة من طراز اف - ٥ آي ، و ٨ طائرات تدريب من طراز اف - ٥ اف .

ونقلنا هذان المدخلان المتفاوتان الى النتائج التي انتهت اليها اتفاقات « كامب ديفيد » ، ومدى ما تعكسه من تحقيق حلف عسكري مصري - اسرائيلي برعاية الولايات المتحدة . فان هذه النتائج تعكس ليس فقط شكل وطبيعة التحالف العسكري الذي تقيمه اتفاقات « كامب ديفيد » بل اهداف هذا التحالف ، على الاقل في المرحلة الاولى من قيامه .

وبطبيعة الحال فانه لا نصوص ما اسمي « اطار للسلام في الشرق الاوسط » ولا « اطار لابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » ولا الرسائل المتبادلة بين اطراف الاتفاقات الثلاثة تعكس باي قدر من الصراحة الابعاد العسكرية لهذه الاتفاقات . ولكن مصادر غربية كشفت بعد نحو شهر من توقيعها عن الجوانب المربية لها . وهي التي تعطي صورة كاملة عن هذا التحالف وقد نضج واتضحت ملامحه واهدافه .

في يوم ٢٣ اكتوبر ( تشرين الاول ) ١٩٧٨ - اي بعد نحو شهر واحد من توقيع اتفاقات واشنطن - نشر الصحفي الاميركي ارنو دي بورشغراف تحقيقا في مجلة « نيوزويك » الامريكية تحت عنوان « اسرار كامب ديفيد » وهو تحقيق اعتبر من وقتها

مرجما موثوقا من الاتفاقات العسكرية التي تم التوصل اليها في « كامب ديفيد » والتي لم يعلن رسميا اي شيء عنها .

ذكر دي بورشغراف في تحقيقه هذا انه تمت عملية اعادة توزيع للقوات والمرعات المصرية فنقلت من جبهة سيناء الى القطاع العسكري الغربي على الحدود الليبية . وقال الصحفي الاميركي الوثيق الصلة بالادارة الاميركية بالحرف الواحد : « لقد ابلغتني مصادردي المصرية والاميركية ان عملية اعادة التوزيع الاستراتيجية هذه ( للقوات المصرية ) هي احد جوانب التغلغم السرية الشفهية التي تم التوصل اليها في كامب ديفيد بين السادات وجيمي كارتر » .

واضاف دي بورشغراف : « ان كارتر ابلغ السادات في كامب ديفيد انه ليس اقل من تعاون ضمني بين الولايات المتحدة ومصر واسرائيل وايران والسعودية ضروريا لاحتواء خطط موسكو التوسعية في قسم حيوي من العالم ... وطبقا لما تقول مصادردي فانه سيتم بناء سياسة خارجية اميركية ذات عضلات حول سلسلة من الاتفاقات السرية في كامب ديفيد ، لا يذكر اي منها على الورق :

• سيوسع التعاون السري بين اجهزة الاستخبارات المصرية والاسرائيلية الذي بدأ فعلا في وقت الحشد الليبي - السوفياتي ضد مصر في نهاية ١٩٧٦ .  
• سيفخفض الجيش المصري الى نحو ٢٠٠ الف رجل ، اي نصف حجمه الحالي ، وسيعاد بنؤه لحماية مصر واصدقاتها من انتهاكات الاتحاد السوفياتي وتوابعه ...  
• ستتلقى اسرائيل - من ناحيتها - تكنولوجيا اميركية لبناء صناعاتها الخاصة المتقدمة للأسلحة ، وبذلك تخفف اعتمادها على الولايات المتحدة . وسيسمح لاسرائيل ايضا بشراء مقاتلات الف-١٥ والفا-١٨ التي كانت قد طلبتها » .

وليس هناك ما يدعو للافتراض بان مجلة « نيوزويك » قد اوردت في هذا التحقيق كل الاتفاقات السرية التي تم التوصل اليها بين اطراف « كامب ديفيد » ، ولا انها اعطت صورة كاملة عن الاتفاقات التي ذكرتها . لكن الاتفاقات - حتى بالصورة التي اتاحت الادارة الاميركية تسريبها الى الصحافة الغربية - تؤكد انتقال العلاقات العسكرية بين اطراف « كامب ديفيد » الثلاثة الى مستوى التحالف ، وهي بذلك هيأت لمعاهدة « السلام » التي تلتها لتكون بمثابة معاهدة امنية بين « حليفين » وان كانت معاهدة بين طرفين غير متكافئين ، اما بين طرف متفوق عسكريا يملك ضمانات باستمرار تفوقه ، وطرف دخل في هذا التحالف بشروط اولها خفض قواته المسلحة الى النصف وتوجيه انتشارها طبقا لما يمليه الطرف الاخر .

لقد اجري مجلس العلاقات الخارجية الاميركي في نيويورك ( وهو احدى الهيئات التي تتخذ طابع المراكز الاكاديمية وتخفي نشاطاتها في جمع المعلومات واشكال الاستخبارات الاخرى ) دراسة في الشرق الاوسط في صيف العام ١٩٧٨ - أي قبيل توقيع اتفاقات « كامب ديفيد » مباشرة - جاء فيها : « ان اسرائيل اليوم هي القوى عسكريا مما كانت في اي وقت مضى من تاريخها ... وقد ارتفعت قدرات اسرائيل بنسبة تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ بالمئة فوق ما كان عليه وضعها في ١٩٧٢ ... بينما تبقى

مصر تحت مستوى وضعها آنذاك ... وليس الميزان العسكري في صالح تل أبيب  
فحسب ، بل ان اسرائيل بصدد تطوير قدرة كافية لشن حرب قصيرة كثيفة يمكن ان  
تكتسح الدول العربية على حدودها دون حاجة الى امدادات جديدة من الولايات  
المتحدة ( \* ) .

هذا هو الوضع الذي في ظله تم التوصل الى اتفاقات « كلب ديفيد » العلنية  
والسرية ، وهذا هو الوضع الذي انعكس في هذه الاتفاقات موضوعيا ، وقد بقي كذلك  
بكل ابعاده لينعكس ايضا على معاهدة واشنطن المصرية - الاسرائيلية . واذا كانت لم  
تعرف بعد الجوانب السرية من هذه المعاهدة ، فان الجوانب العلنية منها كافية للتوصل  
الى استنتاجات موضوعية ودقيقة عن طبيعة النظام الامني الذي تقيمه المنطقة ، والذي  
يعتمد اساسا ، على توزيع ادوار بين اطراف متعاونة ترتبط بعلاقات تنسيق في بعض  
الاحوال ، وعلاقات سيطرة وخضوع في احوال اخرى . والمعاهدة ، كما تدل قراءة  
نصوصها صراحة ، هي الصيغة القانونية الاخيرة لوضع جرى بناؤه خطوة خطوة على  
مدى السنوات منذ فتح قناة الاتصال السرية بين النظام الحاكم في مصر والولايات  
المتحدة . وتقصد بهذا الوضع النظام الكامل للعلاقات والقوى العسكرية الذي اضفت  
هذه المعاهدة عليه صفة الشرعية او بالاحرى الرسمية . وتتضح ملامح هذا النظام في  
النقاط التالية :

اولا : شبكة واسعة من الوجود العسكري الاميركي - البحري والجوي والبري -  
تشكل ركيزة عسكرية « لاطار اممي جماعي على غرار حلف الاطلسي في الشرق الاوسط  
يضم مصر واسرائيل والسعودية » حسب تعبير وليام كوانت احد مستشاري الامن  
القومي في الادارة الاميركية خلال الفترة من يناير ( كانون الثاني ) ١٩٧٧ الى منتصف  
١٩٧٩ . وهو اطار يكون « المحاور المبني له هو الخوف المشترك من القوة السوفياتية » .  
ويقول كوانت في الموضوع نفسه : « ان مصر واسرائيل تسارعان الخطى نحو علاقة  
جديدة تشمل مع الوقت تعاوننا في مجال الامن .. ولكن السعودية لا تريد دورا في حلف  
مصري - اسرائيلي وترى في هذه العلاقة واحدا من الاسباب الاساسية لتمدد النفوذ  
السوفياتي في العالم العربي » ( \* ) .

وهكذا نجد ان الحديث عن تحالف مصري - اسرائيلي اصبح يؤخذ على انه  
مسلمة ، وان الاطراف الاخرى التي يراد منها ان تنضم الى هذا التحالف هي فقط  
التي لا يزال انضمامها موضع الشك .

ثانيا : توزيع جديد لادوار الاطراف في المنطقة ، ليس فقط نتيجة لمعاهدة  
واشنطن ، اما ايضا نتيجة انهيار نظام الشاه في ايران . وهو توزيع للادوار يقوم على  
قاعدة تقسيم العمل بين القوى العسكرية للاطراف الثلاثة المتحالفة ، كما يقوم على  
قاعدة المجالات الجغرافية لحركة هذه الاطراف . فمن حيث تقسيم العمل فان

( \* ) International Security - Vol . 3 - Summer 1978.

( \*\* ) Quandt, William, The Middle East Crises, Foreign Affairs - America and the  
World . 1979 .



الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بدور القيادة المخططة والصندوق الممول للخطط المدة الحلف ، بينما تلعب اسرائيل دور القوة الضاربة الاساسية في الحلف . اما النظام المصري فانه اذا كان يبدي في بعض الاحيان رغبة في ان يعهد اليه بالدور الذي كان سابقا لنظام النشأ ، الا ان حدود قدراته العسكرية والاقتصادية - بل ومشكلاته المتفاقمة - تجعله غير مهيا لمثل هذا الدور . ولهذا فانه يشكل القاعدة السياسية الاكبر للحلف الموالي للولايات المتحدة في المنطقة ، مستفيدا من حجم مصر السكاني وموقعها المؤثر في الوطن العربي ( سلبا وايجابا ) على اساس ان يظل وجودها تحت مظلة النفوذ الاميركي ، ضمانا لامكان جذب اطراف اخرى الى المظلة نفسها ، اي الى نظام « كامب ديفيد » .

اما على الصعيد الجغرافي ، فان الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها في توزيع الادوار العسكرية بالقسم الذي يهمها مباشرة من الشرق الاوسط اكثر من غيره ، وهو الخليج العربي ، الذي يعني بالنسبة اليها مصدر الطاقة النفطية الاساسي للغرب في زمن السلم ، والخطر من هذا في زمن الحرب . وهذا يفسر مدى التوسع الذي طرا على الوجود العسكري الاميركي في اشكاله ومستوياته المختلفة في منطقة الخليج والمناطق المحيطة بها . وهذا ايضا ما يفسر الدوي الصاحب للحملة الاميركية للتهويل من احتمالات تقدم القوات السوفياتية من افغانستان نحو الخليج العربي للسيطرة على منابع النفط .

اما دور اسرائيل في التقسيم الجغرافي لادوار الحلف الاسرائيلي - المصري - الاميركي فيغطي كافة البلدان المحيطة باسرائيل ، سوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية والاردن . وهنا تجدر الاشارة الى ان مصر تدخل تحت المظلة الاسرائيلية في خطط الحلف ، بمعنى ان اسرائيل تكون مسؤولة عن مواجهة اي تحول داخل مصر يهدد هذا الحلف او يهدد المعاهدة الموقعة معها من قبل النظام الحاكم .

يبقى لمصر نطاق جغرافي عسكري يمتد من حدودها القريبة مع ليبيا الى اعالي النيل في اثيوبيا جنوبا ، ويمتد ايضا الى تشاد وزائير والصومال . وهو نطاق تفرضه عليها ضرورة ابعاد مصر عن الساحة العربية سلبا وايجابا من الناحية العسكرية تفاديا لاي « تماس » معها - باستثناء الصدام مع ليبيا - وتوجيهها افريقيا حيث يكفي بظروف افريقيا التدخل بقوات محدودة تحمل جوا ، كما حدث بالنسبة لزائير .

وهكذا يتضح ان الدورين المتولين باسرائيل ومصر في هذا الحلف برعاية الولايات المتحدة ليسا دورين متنافسين انما هما بالاحرى دوران متكاملان ، ليس فقط بحكم ان لكل منهما مجاله الجغرافي في التحرك العسكري ، انما بحكم انه اصبح للجيشين هدف واحد - حسب تعبير عيزر فايتسمان وزير الدفاع الاسرائيلي الذي استقال مؤخرا - حين صرح بان « مصر واسرائيل تستطيعان معا وقف التطفل السوفياتي في المنطقة » ، وهو بالتحديد الهدف الرئيسي لقيام الحلف ولتبني الولايات المتحدة لطرفيه المحطين واحتياجاتهما كل حسب دوره .

واذا كانت ابحاث اخرى قد تناولت تفصيلات عن الوجود العسكري الاميركي

الكثيف في المنطقة بعد معاهدة واشنطن ، كما تناولت الدور الذي قامت به قواعد في مصر وفي الخليج العربي في خدمة العملية الأميركية الفاشلة لاطلاق الاميركيين المحتجزين في ايران ، باعتبار كل ذلك شواهد على الوضع الاستراتيجي الجديد الناشئ في المنطقة ، فانه قد يكون من المفيد اضافة نقاط موجزة اخرى الى ما تقدم توضح طبيعة واهداف الحلف الذي كونه سياسة « كامب ديفيد » في المنطقة :

**فولاً :** ان « السلام » المصري - الاسرائيلي الذي صنفته الاستراتيجية الاميركية على قياس مصالحها في الشرق الاوسط بشكل تهديدا لسلام الاقطار العربية الاخرى ، وخاصة اقطار المواجهة مع اسرائيل . لان الحلف الناشئ عن هذا « السلام » موجه مباشرة ضد هذه الدول ، كما انه يشكل تهديدا للسلام العالمي لان الاتحاد السوفياتي قد رأى في المعاهدة وفي هذه المصالح التي اشارت اليها ، والتي تنجم عنها ، تهديدا مباشرا له ، على الاقل لانه اتاح للولايات المتحدة تكثيف وجودها العسكري وقواعدها وتسهيلاتها ضده في اقرب منطقة الى الحدود السوفياتية . وهذا امر يشكل بدوره خطرا ماحقا على شعوب المنطقة ، حيث يحول اقطارها الى اهداف مباشرة في حالة نشوب حرب واسعة النطاق .

**ثانياً :** ان الاندفاع الاميركي الى اقامة نظام استراتيجي كامل لحماية ما يعتبره « مصالحها » و « مصالح » الغرب كله في النفط العربي هو توظيف ليس فقط لمصادر الثروة العربية بل للامن الاستراتيجي العربي ككل لخدمة مصالح الضرب دون ان يحصل العرب على اي ثمن حقيقي لهذا ، بل انه يتم على حساب القضايا العربية ، وفي مقدمتها قضية فلسطين ، وعلى حساب قضايا الوحدة العربية والتقدم العربي . ولا بد ان نلاحظ ان اجبار مصر على تقديم ضمانات بتزويد اسرائيل بالنفط المصري يشكل سابقة خطيرة تؤكد بداية اجبار على التعامل مع اسرائيل من مواقع التعاون وامدادها بالموارد الاستراتيجية التي لا غنى لها عنها في اية حرب تشنها على اي قطر عربي .

**ثالثاً :** ان النظام الاستراتيجي الذي اقامته الولايات المتحدة من خلال دورها في « السلام » المصري - الاسرائيلي قد ادى الى نتائج عسكرية خطيرة من خلال ممارسات قد تبدو صغيرة على السطح ، مثل قيام النظام المصري بتسليم الولايات المتحدة طائرتين مقاتلتين من طراز ميغ - ٢٣ ، الامر الذي اعطى الاستخبارات العسكرية الاميركية ( والاسرائيلية بالتالي ) فرصة مذهلة للاطلاع على سلاح رئيسي يشكل قوة اساسية في جيوش معظم الاقطار العربية ، هذا اذا صرفنا النظر عن كونه سلاحا رئيسيا في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى جميعا .

ومرة اخرى فمن يدري اذا كانت السلطات المصرية قد سلمت للولايات المتحدة واسرائيل غير هذه المقاتلات من الاسلحة او المعلومات عن القوات المسلحة للاقطار العربية وللثورة الفلسطينية ( ... ) فلقد مضى على تسليم تلك المقاتلات اكثر من عشرة اشهر وقت خلالها تطورات عديدة في طريق تطوير التحالف العسكري المصري - الاسرائيلي - الاميركي .

لقد طلب رئيس النظام المصري ، في حديث أجرته معه صحيفة «واشنطن بوست» في ٢٥ مايو ( أيار ) الماضي ، بأن ترسل الولايات المتحدة مقالاتها من طراز ف - ١٥ وغيرها من الأسلحة المتطورة لتربط بصفة دائمة في مصر بحيث تسلم فوراً الى القوات الاميركية في اوقات الازمات في الشرق الاوسط . وقال السادات في هذا الحديث : « حللاً تغتارون الجيـء ارسـلوا قواكم بدلاً من ان تصطروا لخطوط تموين واتصالات طويلة » .

وقال مراسل « واشنطن بوست » الذي أجرى هذا الحديث ان اقتراح السادات هذا هو موضوع بحث في واشنطن ، وان السادات وصفه بأنه « خطوة أولى نحو تخطيط جديد ، نحو استراتيجية جديدة » على الولايات المتحدة ان تطورها لمواجهة « التطفل السوفياتي » في المنطقة . كما اعترف السادات في الحديث نفسه بأنه « ترك للاميركيين استخدام تسهيلات في وادي فنا في صعيد مصر ، وهي تسهيلات لها اتصال مباشر بالتسهيلات المقترحة في كل من الصومال وعمان وتفطسي الغربية السعودية » .

والواقع ان التطورات الاخيرة التي كشفها انطلاق طائرات اميركية من قاعدة فنا الجوية المصرية نحو العملية الفاشلة في ايران تدفع الى الاعتقاد بان اقتراح رئيس النظام المصري هذا جاء متأخراً ، بمعنى انه اعلنه بعد ان اصبحت عملية مرابطة الطائرات والتجهيزات الاميركية تمارس فعلاً في القطر المصري . ويأتي بعد ذلك ما جرى بين سرب من الطائرات المقاتلة من طراز سي-١٤١ وقوات جوية مصرية من مناورات مشتركة في قاعدة عسكرية تقع غربي القاهرة . هذه المناورات التي وصفها ناطق اميركي بأنها ستكون تمهيداً لمناورات مصرية - اميركية مشتركة في منطقة الخليج .

ومتروك لنا بعد ذلك ان نستنتج مغزى هذه المناورات فوق منطقة الخليج العربي ، وان نجيب على التساؤل عن موقف دول الخليج نفسها . وما اذا كان هذا الموقف ملحاً بموقفها من قوة التدخل السريع الاميركية المرابطة في مياه الخليج العربي وبحر عمان والبحار المحيطة ؟

اننا نتفق مع التقديرات القائلة بان المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، وكل نظام « كلب ديفيد » الاميركي قد اقام في المنطقة حلفاً عسكرياً - سياسياً ، وان هذا الحلف ذو طابع هجومي وانه موجه ضد شعوب المنطقة ومصالحها اولا ، بمعنى انه يهدف الى حماية نظم واوضاع سياسية - اقتصادية - اجتماعية تتطابق مع مصالح الامبريالية الاميركية وتعارض مع مصالح شعوب المنطقة ومقتضيات الصراع السياسي والاجتماعي فيها . وهو ثانياً موجه ضد الاتحاد السوفياتي ليس فقط بصفتة الدولة الكبرى التي تشكل القادوم الاساسي للاستراتيجية الاميركية على صعيد العالم ، انما بصفتة الداعم الاساسي لشعوب المنطقة في صراعاتها من اجل الاستقلال الوطني والتحرر الاقتصادي والاجتماعي . وهو موجه ثالثاً للسيطرة على منابع النفط العربية والشرق اوسطية عامة باعتبارها احتياطياً استراتيجياً لا بد من توفره للامبريالية الغربية لتنفيذ خططها العسكرية على الصعيد العالمي .

ونحن نتفق ايضا مع التقديرات القائلة ان الحلف الاسرائيلي - المصري -  
الاميركي هو عدواني في طبيعته ، وان التنسيق بين اطرافه في شكل قواعد وتسهيلات  
ومناورات مشتركة ومتبادلة ليس الا تمهيدا لعمليات عسكرية حقيقية مشتركة او  
منفردة في المنطقة ، حسب توزيع الادوار الذي اشرنا اليه ، الامر الذي يستوجب  
تنسيقا - على الاقل - بين القوى التي قام هذا الحلف للعمل ضدها ، خاصة القوى  
التي تنتمي للمنطقة نفسها وتلك التي يشكل الوجود العسكري الامبريالي فيها تهديدا  
مباشرا او قريبا لامنها .

ختاما فالتاكد ان المعادلة التي اقامت الامبريالية الاميركية الحلف الاسرائيلي -  
العربي على اساسها ، والتي تريد على اساسها ايضا ضم اطراف عربية اخرى الى  
نظام « كامب ديفيد » هي معادلة تذهب الى ان التناقض الرئيسي والعاجل في هذه  
المنطقة هو الصراع بينها وبين الاتحاد السوفياتي ( والاشتراكية عموما ) . وهي محاولة  
تنطوي على سلب للمعادلة الموضوعية الاكيدة في المنطقة ، وهي ان التناقض الاساسي  
والعاجل هو الصراع بينها وبين اسرائيل ( والامبريالية عموما ) . وفي اتجاه تأكيد هذه  
المعادلة والتصرف على اساسها ينبغي ان تسير كافة الجهود ضد حلف « كامب ديفيد » .

عن « دراسات عربية » عدد ١١ ( ١٩٨٠ )

## سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر

عبدالله محمود

لكي يكون حكمنا على سياسة الانفتاح الاقتصادي التي ينتهجها الرئيس السادات حكما موضوعيا يتعين ان نأخذ بعين الاعتبار الحقائق التالية :

١ - ان اي اقتصاد لا يستطيع تطوير قواه المنتجة اعتمادا على موارده الذاتية وسوقه الوطني ، فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق بمستوى الطموح المطلوب الا في نطاق تكامل اقتصادي اقليمي وفي ظل علاقات اقتصادية دولية ملائمة .

٢ - ان الدول الرأسمالية المتقدمة تسيطر على نصف الانتاج الزراري العالمي ، و ٤٠ ٪ من الانتاج الصناعي وتضم ١٥ ٪ من السكان . ولذلك تملك القسم الاكبر من السلع التي تدخل في نطاق التجارة الدولية . ويقدر ما يكون طموح الدولة النامية الى تحقيق التنمية بقدر ما يزيد تعاملها مع تلك الدول ، غير ان هذا التعامل بالرغم مما يمكن ان يسهم به في تيسير عملية التنمية وبالتالي توفير امكانية كسر التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي ، ينطوي على درجة عالية من مخاطر تعميق هذه التبعية واستنزاف الاقتصاد النامي لصالح الاقتصاديات المتقدمة وهو ما يشكل جوهر التخلف . وتتوقف المحصلة النهائية لهذا التعامل لصالح او ضد البلد النامي على التركيب الطبقي للسلطة فيها .

٣ - ان التطور التكنولوجي قد جعل الحجم الاقتصادي للمشروع الانتاجية اكبر من قدرات الرأسمالية في اي بلد نام وطاقت اسواقها الاستيعابية ولذلك يتعين ان تقوم الدول بدور المنظم الرئيسي فتعبر الفائض الاقتصادي وتوجهه نحو الانشطة الاقتصادية التي تشكل الحلقة الرئيسية في عملية التنمية طبقا لاولويات تتحدد فسي اطار منظور شامل للاقتصاد القومي في مجموعه ووفق افق زمني طويل المدى ، وتعمل على توسيع السوق الوطني بإعادة توزيع الدخل لصالح اوسع الجماهير الشعبية ومراعاة علاقات التشابك بين فروع الاقتصاد المختلفة وتسعى الى قيام تعاون وتكامل اقتصادي اقليمي او قومي ، وتعمل على قيام نظام اقتصادي دولي جديد يفسح للدول النامية مكانا اوسع لمنتجاتها في اسواق الدول المتقدمة ، وترتبطا على ذلك يصبح بناء القطاع العام وتبني التخطيط الشامل شرطا اساسيا لتحقيق التنمية . والنظام الذي يعارض قيام القطاع العام او يعمل على تصفيته ويترك توزيع الموارد لقوى السوق

وتجاهل امكانيات التكامل الاقتصادي الاقليمي ، ويتخلى عن النضال من اجل بناء علاقات اقتصادية دولية ، هو نظام معاد للتنمية مهما كانت الشعرات التي يرفعها .

٤ - زيف الادعاء بأن هدف توفير الموارد لتمويل التنمية يتعارض مع هدف عدالة توزيع الدخل لانه يعني الاخذ من الاغنياء الذين يدخرون واعطاء الفقراء الذين يستهلكون . فوقائع الحياة تؤكد ان الطبقة الثرية في المجتمع النامي تستهلك بأسرع مما تكسب وتنتشر في المجتمع كله نمطا من الاستهلاك يؤدي الى توزيع الموارد النادرة على أنشطة اقتصادية قد تتعارض مع احتياجات المجتمع في مراحله الأولى من النمو، وتوق امكانيات تطوره في المستقبل .

٥ - ان الدول الرأسمالية المتقدمة وشركاها المتعددة الجنسية قد اتجهت تحت وطأة ازماتها الدائمة ، والمساعدات النزيهة التي تقدمها الدول الاشتراكية ، وطموح شعوب الدول النامية الى حياة افضل ، الى تفرغ تكتيكها تجاه قضية التصنيع . فاصبحت تقبل بنمط جديد لتقسيم العمل الدولي يسمح للدول النامية بتحقيق قدر من التصنيع بما في ذلك اقامة صناعات ثقيلة كثيفة العمالة ، او ملوثة للبيئة ، او مستهلكة للطاقة وفقا للشروط التالية :

١ - مشاركة رأس المال الاجنبي للراسمال المحلي بهدف خلق طبقة رأسمالية محلية تربط مصالحها باستمرار النظام الرأسمالي العالمي وتتولى الدفاع عنه .

٢ - ان تحقق المشاركة عائدا يفوق ما كانت تحصل عليه فيما لو استثمرت هذه الاموال في الدول المتقدمة واكتفت بتصدير منتجاتها للدول النامية .

٣ - الاحتفاظ بحلقة رئيسية من السلسلة التكنولوجية حيث تظل الدولة النامية في حالة اعتماد كامل على التكنولوجيا المستوردة .

د - تولي مهام التسويق حتى تعوض بفوائدها اية خسارة قد تتعرض لها نتيجة قيام الدولة النامية بتأميم عمليات الانتاج .

٦ - انه ليس صحيحا بصفة مطلقة ان الدول النامية لا تملك الموارد الكافية لتمويل التنمية وان احتياجاتها الى رأس المال الاجنبي غير محدودة . ففي كل بلد نام يوجد فائض اقتصادي مبدد يتمثل في الاستهلاك الترفي للطبقات الغنية والطاقت الانتاجية غير المستغلة بالكامل ، واليد العاطلة ، والاسراف في استخدام مستلزمات الانتاج ، والاستثمارات المظهرة ، والأهم من ذلك النهب المنظم المعلن والمستتر الذي تمارسه الدول الرأسمالية المتقدمة والشركات المتعددة الجنسية في صورة تدهور لشروط التبادل ، وفوائد القروض وارباح الاستثمارات ، والتلاعب في اسعار التحويل . وعلى ذلك فان اتخاذ الاجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة لتعبئة هذا الفائض تقلص احتياجات الدول النامية من الراسمال الاجنبي الى ادنى حد ممكن .

في ضوء الحقائق الموضوعية السابقة تجري محاولتنا لتقييم آثار سياسة الانفتاح الاقتصادي المتبعة حاليا في مصر .

## أولاً : اثر سياسة الإنفتاح على تطور الاقتصاد المصري :

لا شك ان الاقتصاد المصري قد عانى طوال السنوات من ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٤ ، عام الإنفتاح الرسمي ، الكثير من الصعوبات بسبب الضغوط الامبريالية والصهيونية التي اتخذت شكل الحصار الاقتصادي احيانا ، والعدوان والاستنزاف العسكري احيانا اخرى وذلك بسبب النهج المستقل الذي كان يتبعه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على الصعيدين السياسي والاقتصادي الداخلي والخارجي ، ونهجه التقدمي على الصعيد الاجتماعي ، ولم تكن هذه الضغوط تمارس لغير هذه الاسباب ، ولذلك لا يمكن لاي انسان شريف وصادق ان يوافق الرئيس السادات على الادعاء بأن الاقتصاد المصري كان في عهد الرئيس الراحل منحازا للدول الاشتراكية ، وان هذا الانحياز كان السبب مما يعانيه من مصلعب ويكفي لدحض هذا الادعاء ان نشير الى ان ٤٠ ٪ الى ٥٠ ٪ من صادرات مصر في عهد عبد الناصر كان يتجه الى الدول الاشتراكية فيما كان اكثر من ٦٠ ٪ من الواردات يأتي من العالم الرأسمالي . وكان ميزان العمليات الجارية مع تلك الدول يحقق عجزا مستمرا كان يغطي الجزء الاكبر منه بالفائض المحقق في التعامل مع الدول العربية الشقيقة والدول الاشتراكية الصديقة .

كان الاقتصاد المصري في عهد عبد الناصر وخاصة في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، اهرام التأميم والتنمية المخططة وحرب اليمن وعدوان ١٩٦٧ وقندان موارد البترول وقناة السويس ، يحقق معدلا للنمو بأسعار ٦٠/٥٩ ٪ الثابتة قدره ٤٫٩ ٪ سنويا ، وكانت الزراعة تحقق ٢٫٧ ٪ والصناعة ٦٫٥ ٪ ، وعلى الرغم من احتياج مصر الشديد الى زيادة الإنفاق العسكري لمواجهة آثار العدوان ، لم تحقق الخدمات غير الإنمائية معدلا يتجاوز ٦٫٥ ٪ ، اما في عهد الرئيس السادات فقد كان معدل نمو الدخل القومي حتى عام ١٩٧٧ وبأسعار عام ١٩٧٠ الثابتة لا يتجاوز ٣٫٢ ٪ سنويا ، في ما حققت الزراعة ١٫٣ ٪ فقط والصناعة ٤ ٪ اما الخدمات غير الإنمائية فقد نمت بمعدل قدره ١٢٫٥ ٪ سنويا بالرغم من اعتبار حرب أكتوبر آخر الحروب . ان ذلك يعني ببساطة انه فيما كانت تنمية عبد الناصر تحامي قطاعات الإنتاج المادي ، اصبحت عملية التنمية في ظل السادات مجرد تضخيم للقطاعات غير الإنتاجية اي القطاعات الطفيلية . فالخدمات غير الإنتاجية تنمو بنسبة ٢ : ١ بالمقارنة مع القطاعات الإنتاجية، وقطاع المال والتوزيع ينمو في السنوات الثلاث الماضية بمقدار الضعف في حين تباطأ نمو الزراعة والصناعة بشكل واضح ( اهرام ١٥/٥/١٩٨٠ ) . وبالنسبة لانخفاض نسبة قطاعات الإنتاج المادي السلبية والخدمية من الدخل القومي من ٧٥ ٪ في عهد عبد الناصر الى ٥٥ ٪ في عهد السادات . وتشير الأرقام الى ان الدخل القومي قد حقق في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ معدلا للنمو قدره ٨٫٥ ٪ بأسعار ٧٥ الثابتة ، وباستبعاد الزيادة في إنتاج وأسعار البترول وحوادث قناة السويس وتحولات المصريين العاملين في الخارج ينخفض معدل نمو الدخل القومي الى ١٫٥ ٪ عام ١٩٧٨ و ١ ٪ عام ١٩٧٩ ، و ٥٫٠ ٪ بالثمة عام ١٩٨٠ .

وتشير خطة ٨٠/٨١ - ٨٥/٨٤ الى أن الاقتصاد المصري سيحقق معدلا للنمو

قدره ٩٥٪ سنويا ليصبح في العام الاخير من الخطة اعلى من العام السابق على الخطة بنسبة ٧٣٪ . ولكن ابسط الحسابات الاقتصادية تكشف عدم واقعية هذه الاهداف، لانها تفترض ان معدل رأسمال / ناتج يبلغ ١:٢٥ غير ان ثلثي استثمارات الخطة موجهة للهياكل الارتكازية التي لا تحقق بطبيعتها عائدا يذكر وعلى ذلك فان نسبة رأسمال / ناتج لن تقل عن ٦ : ١ وهو ما يعني ان اقصى ما يمكن توقعه من زيادة في الدخل لن تتجاوز ٢٥٪ . اما المبالغة في الزيادة المتوقعة فتعكس فقط امل الرئيس السادات في المزيد من الاكتشافات البترولية والمزيد من تحويلات المصريين العاملين في الخارج . وهكذا نرى ان الاقتصاد المصري في عهد الانفتاح قد اكتسب ثلاثة معالم رئيسية :

١ - بدء معدل النمو الحقيقي .  
٢ - زيادة اعتماد الاقتصاد على عوامل خارجية لا تخضع لسيطرة صانع القرار المصري وان الزيادات التي طرأت عليه في السنوات الاخيرة لم تكن نتيجة زيادة كفاءة العمل الاجتماعي او نمو طاقاته المنتجة ، بل نتيجة حدث عارض هو استرداد موارد البترول والقناة .

٣ - نمو الأنشطة غير المنتجة بمعدلات تفوق كثيرا معدلات نمو الانتاج المادي .  
ويكفي ان نذكر هنا ان اجمالي العرض من السلع والخدمات الانتاجية لم يتجاوز ثلث الطلب الاجمالي ، الامر الذي يعني ان التضخم في مصر قد اصبح تضخما هيكليا ، لا علاج له الا بتغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج المادي .

### ثانيا : الانفتاح وتطوير القوى المنتجة وتوسيع السوق :

تتكون قوى الانتاج من العنصر البشري ومن ادوات واساليب العمل ، ولقد كانت سياسة الانفتاح وما تزال طاردة للعامل المصري الماهر ، فأكثر من ٢ مليون مصري من خيرة المهارات والخبرات العلمية والفنية والتكنولوجية يعملون في الخارج . فشحت المهارات في مصر وانخفضت كفاءتها وارتفعت اسعارها ، مما ادى الى ارتفاع بكلفة الاستثمار والانتاج ، وتعطل ٢٠٪ الى ٥٠٪ من الطاقات الانتاجية في القطامين العام والخاص الوطني . ومن المؤكد ان العمالة المصرية في البلاد العربية تعتبر رصيدا هاما من ناحية كون هذه العمالة تهيء المناخ العام لقيام تكامل اقتصادي عربي في المستقبل ، علاوة على انها تمد الاقتصاد المصري بحوالي ٢٠٠٠ مليون دولار ولكن سياسة الانفتاح شجعت تحويل نصفها في صورة سلع كمالية وترفية تحت اسم الاستيراد بدون تحويل عملة ، في ما اودع النصف الاخر في فروع البنوك الاجنبية التي وصل مركزها المالي في عام ١٩٧٩ الى ( ١٨٥٠ ) مليون جنيه مصري لم يستثمر منها في الداخل الا ٣٠ مليون جنيه ، بينما استثمرت حوالي ١٢٠٠ مليون جنيه في الخارج واستخدم الباقي في تقديم تسهيلات لعمليات التصدير والاستيراد . وشركات الانفتاح تتمتع بعافعات ضريبية وجمركية قدرت قيمتها في عام ١٩٧٩ بحوالي ٦٠٠ مليون جنيه ومن ثم تستطيع ان تفري اكفا العناصر التي تعمل في القطاع العام والخاص الوطني بالعمل فيها باجور لا تتجاوز ، رغم ارتفاعها بالقياس الى اجور العاملين في القطاع العام والخاص الوطني ، خمس الاجر الذي يدفع للاجنبي ، وهكذا يضر الاقتصاد المصري



اكفا قوته العاملة لصالح المستثمرين الاجانب الذين يتمتعون بالاعفاءات ويقومون بتحويل كل الارباح الى دولة الاصل . وبالرغم من اتساع هجرة العمالة ارتفعت البطالة الى ١١ ٪ عام ١٩٧٩ مقابل ٧ ٪ عام ١٩٧٠ ، ومن المقدر ان ترتفع الى ١٦ ٪ عام ٨٤ / ١٩٨٥ . وخسارة الاقتصاد المصري الحقيقية في عصره البشري هي هجرة اكثر من ربع مليون من المهارات البشرية الى الدول الرأسمالية المتقدمة حيث يزاول البعض اشق الاعمال واكثرها مهانة ، فيما يسهم الآخرون في التطور العلمي والتكنولوجي في تلك البلاد . واذا قارنا ما تخسره مصر في تعليم هذه العمالة وتدريبها وتربيتها وما يضيع عليها من قيمة مضافة لتبين ان خسارة مصر قد تفوق كل ما يعود عليها من عوائد العاملين في الخارج . اما بالنسبة لادوات العمل واساليبها فيمكن ان نذكر ان شركة فورد اشترطت لاقامة مشروع مشترك مع شركة النصر للسيارات ان تجهز المشروع بالآلات المستعملة ، كما رفضت شركة طومسون الفرنسية ، في مشروع مشترك مع شركة ايدبال ، انتاج الكباسات في مصر وهي اكثر مكونات الثلاثة تعقيدا من الناحية التكنولوجية . ومع ان الشركات الاجنبية التي تشترك في مشاريع الانفتاح تستخدم الآلات المستعملة الا ان الاسعار التي تحصل عليها مقابل تجهيز الصناعات البتروكيميائية بالآلات قد بلغت ثلاثة اضعاف سعر هذه التجهيزات في بلد الاصل . واذا كان هذا هو موقف الدول الغربية والشركات ذات النشاط الدولي من التطوير التكنولوجي في قطاع الصناعة ، فان لها موقفا معاكسا في القطاع الزراعي حيث تفرض على مصر استيراد آلات زراعية لا تناسب الظروف المصرية ولا تبذل جهدا يذكر في تطويرها لهذه الظروف وذلك وفقا لاعتراف دونا داون رئيس هيئة التنمية الدولية الامريكية بجريدة الاهرام الصادرة بتاريخ ٩ يونيو ١٩٨٠ .

اما فيما يتعلق بتوسيع السوق فنلاحظ ان سياسة الانفتاح قد ادت الى تفاقم معدلات التضخم . والواقع ان حدة التضخم في مصر لا يمكن ارجاعها الى ارتفاع اسعار الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة . فصناعة الفول والنسيج في مصر تعتمد على مستلزمات انتاج مصرية تماما ومع ذلك ارتفعت اسعار منتجاتها بنسبة ١٠٠ ٪ عام ١٩٧٩ مقارنة بعام ١٩٧٥ . ولقد اعلن الدكتور عبد الرازق عبد المجيد ان القدرة الشرائية للمواطن العادي قد انخفضت في عام ١٩٧٩ بنسبة ٢٠ ٪ عن مستواها في عام ١٩٧٥ وهو ما يعني تضيق السوق المحلي بالنسبة للمنتجات المصرية . كما ان اطلاق حرية الاستيراد تعني فتح السوق للمنتجات الاجنبية وافلافا في وجه الصناعات الوطنية ، اما الاسواق الخارجية فلم تتسع في ظل سياسة الانفتاح بل على العكس ضاقت كثيرا . فالاعتماد الكامل على اسواق الدول الرأسمالية المتقدمة قد ادى الى تباطؤ معدل نمو الصادرات بسبب ما تعانيه تلك الدول من كساد ، وزيادة قيمة الاستيرادات بسبب ارتفاع الاسعار . والخطر من ذلك ان الشركات المتعددة الجنسية التي تتولى اقامة مشروعات بتروكيميائية تبلغ استثماراتها ٦٣ مليار دولار في بعض البلدان العربية ومنها مصر تشترط الا تصدر هذه الدول الى اوروبا الغربية ما يزيد على ١٠ ٪ من احتياجاتها ، وتشترط الولايات المتحدة الا تجري دراسات الجدوى

الاقتصادية التي تمولها في مصر لاي صناعة يمكن ان تضر بالمصدرين الامريكيين . ثم جاء حظر الصادات التصدير للدول الاتفاقيات ومعظمها من الدول الاشتراكية والنامية، ومقاطعة الدول العربية للمنتجات المصرية بعد تطبيع العلاقات مع اسرائيل رغم استمرار احتلالها للاراضي العربية بما فيها اجزاء من سيناء وضم القدس الشرقية ورفض حتى مجرد حكم اداري للفلسطينيين فدفع بصادرات القطاع الخاص الوطني من المصنوعات الجلدية والاثاث والملابس الجاهزة الى الانخفاض بنسبة ٥٧٪ . ومع فتح باب الاستيراد بدون رسوم جمركية او برسوم جمركية مخفضة امام السلع الاجنبية المماثلة تراكم مخزون سلمي يقدر بمئات الملايين من الجنيهات وافلس الكثير من المشروعات المنتجة .

هكذا نرى ان سياسة الانفتاح في عهد الرئيس السادات قد ادت الى اضعاف تطور القوى المنتجة وتضييق السوق المحلية والاجنبية ، اي انها تعاكس في الواقع جوهر عملية التنمية الحقيقية .

### ثالثا : الانفتاح وعجز الموازنة العامة للدولة :

كانت الموازنة العامة للدولة تعاني منذ عام ١٩٥٢ عجزا مستمرا ، الا ان هذا العجز لم يكن يزيد من ٤٪ من اجمالي نفقات الدولة طوال حكم الرئيس جمال عبد الناصر . ومنذ اتباع سياسة الانفتاح ومع استرداد بترول سيناء وفتح القناة وزيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج ارتفع العجز عام ١٩٧٨ وما بعده الى اكثر من ١٤٪ من الاتفاق الحكومي . ومن المتوقع ان ينخفض العجز من ١١٩٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ الى ٩٧٦ مليون جنيه عام ١٩٨٠ بسبب زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة المحصلة من القطاع العام والافراد والقطاع الخاص الوطني والتي تعفى منها بالقبال مشروعات الانفتاح . ويدفع القطاع العام للدولة ضرائب مباشرة تقدر بحوالي ١٦٪ من اجمالي دخله مقابل ٣٪ فقط من دخل القطاع الخاص ، ولقد ترتب على زيادة ضريبة الاراضي الزراعية زيادة حصيله الضرائب المحصلة من هذا المورد ٨ ملايين جنيه ، ولما كانت القيمة الاجارية للاراضي الزراعية تقدر بـ ٧ امثال الضريبة فان ذلك يعني تحقيق مداخيل اضافية لكبار الملاك الزراعيين قدرها ٥٦ مليون جنيه يتحملها الفلاح الفقير الذي يستاجر الارض ، وعلى العموم اسهمت زيادة الضرائب المفروضة على القطاع الخاص بما يوازي ٤٪ من اجمالي الزيادة في الموارد السيادية بالرغم من ان نصيب القطاع الخاص من الدخل القومي يبلغ ٦٠٪ مقابل ٤٠٪ للقطاع العام . كما يرجع تحسن العجز ايضا الى زيادة فائض الهيئات الاقتصادية وبصفة خاصة الهيئة العامة للبترول والهيئة العامة لقناة السويس ووحدات القطاع العام ورفع اسعار كل السلع تقريبا بما فيها اسعار كل السلع الاساسية .

ويحلو لحكومات الرئيس السادات التماقية ارجاع عجز الميزانية الى تزايد مبلغ الدعم للسلع الاساسية . والحقيقة ان ارتفاع قيمة الدعم ابتداء من عام ١٩٧٩ اتما يرجع الى احتسابه على اساس السعر التشجيعي للدولار الذي رفع قيمة الدولار مقابل الجنيه المصري من ٢٩٥ ٪ الى ٧٠ ٪ . وبالأرقام بلغت قيمة الدعم مقومة

بالدولار عام ١٩٧٨ ( ١٧٢٤ ) مليون دولار في حين بلغت عام ١٩٧٦ ( ١٥٦٤ ) مليون دولار . ان طريقة الحساب هدم مجرد خدمة لظهور الحكم بمظهر الحرص على مستوى معيشة الجماهير الكادحة، اما الانخفاض الفعلي فقد تم بأمر من صندوق النقد الدولي، ويكفي هنا ان نذكر ان تخفيضات الاسعار التي اعلن عنها خلال الشهر الماضي والشهر الحالي لم تكن اكثر من عملية شكلية ووهمية وذلك للاسباب الآتية :

أ - انها لم تتناول السلع الاساسية التي تدخل في نمط الاستهلاك السائد لدى الفئات الوسطى والدنيا من الشعب المصري .

ب - ان الحكومة قبل اعلان التخفيضات كانت قد امرت القطاع العام بزيادة الاسعار بنسبة ٧٠٪ ثم عادت فخفضت الاسعار بين مظاهر التهليل والتهويل بما يتراوح بين ٢٠٪ الى ٤٠٪ وهو ما يعني في الحقيقة رفع الاسعار بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ الى ٥٠٪ .

ج - انها تناولت سلع القطاع العام ولم تتعرض لسلع القطاع الخاص ورغم ان معظم منتجاته تدخل في نمط الغذاء والكساء المصري .

وعجز المالية يعول بالاقتراض من الجهاز المصرفي باصدار عملة لا رصيد لها حتى بلغ معدل نمو كمية النقود ٢٨٪ في المتوسط سنويا مقابل معدل نمو حقيقي للانتاج لا يتجاوز ٢٥٪ فكان ان خرجت الاسعار عن نطاق السيطرة .

#### رابعاً : الانفتاح وعجز ميزان المدفوعات :

في الفترة من ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ كان ميزان العمليات الجارية يحقق عجزاً بلغ في اسوأ السنوات ١٤١ مليون جنيه ولم يتجاوز في عام ١٩٧٠ ( ٢١٠١ ) مليون جنيه . ومع سياسة الانفتاح ارتفع العجز من ٢٧ مليون عام ١٩٧٢ الى ( ١٤٤٤ ) مليون جنيه عام ١٩٧٦ . وتعلم الحكومة ان العجز سيتحسن قليلاً هذا العام بسبب زيادة صادرات البترول وعوائد القناة وتقييد استيراد السلع الغذائية الاساسية . ويرجع العجز الى الاعتماد الكامل على سوق الدول الرأسمالية ، وتقييد التعامل مع الدول العربية وبلدان المعسكر الاشتراكي التي كان يغطي فائضها جزءاً من العجز مع الدول الرأسمالية المتقدمة . وسبب تزايد هذا العجز هو بطء تطور نمو صادراتنا بسبب الكساد ، وارتفاع قيمة وارداتنا بسبب ارتفاع الاسعار . ومع توقف مساعدات الدول العربية لجأ النظام الى مواجهة العجز بالاقتراض من الدول الرأسمالية المتقدمة وهيئات التمويل الدولية الخاضعة لها ، فتضاعف حجم الدين الخارجي وارتفع من اقل من مليار جنيه عام ١٩٧٤ الى ١٢ مليار عام ١٩٧٦ ومن المقدّر ان يصل الى ٢٨ مليار جنيه عام ٨٥/٨٤ ، وذلك لان هناك من الدلائل ما يشير الى ازدياد العجز في ميزان العمليات الجارية على عكس كل تقديرات اجهزة السلطة ، واهمها ان السكان يزيدون مليون نسمة كل ١٠ شهور مما يتطلب زيادة كبيرة في الواردات الغذائية بسبب عجز قطاع الزراعة عن النمو . فبالرغم مما يطنه الرئيس السادات عن وجود ٦ ملايين فدان قابلة للاستزراع يؤكد الخبراء ان كل مساحة الاراضي القابلة للاستصلاح لا يتجاوز نصف مليون فدان . كما يؤكد الخبراء ان موارد المياه لا تكفي حتى بعد بناء مشروعات اعالي

التيل لري اكثر من مليون فدان اضافي ، وثانيها ان التضخم الذي بلغ ٤٠٪ في النصف الاول من عام ١٩٨٠ لن يجعل مصر مغرية للسياح الاجانب وهم عادة من فئة لا تملك القدرة الشرائية التي يمتلكها السائح العربي ، وثالثها ان معدل نمو عوائد القناة سوف يتباطأ لان نقل البترول بواسطة الناقلات الضخمة مرورا برأس الرجاء الصالح ما يزال ارخس من العبور بالقناة . هذا بالإضافة الى ان خطط التصدير غير واقعية لان المستورد الرئيسي للمنتجات المصرية وهي الدول الرأسمالية ستعاني المزيد من الكساد في السنوات القادمة وفقا لتقارير المنظمات الدولية . كذلك اشار الدكتور عبد الرازق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء في بيانه امام مجلس الشعب ان اعباء خدمة الديون كنسبة من اجمالي الصادرات المنظورة وغير المنظورة ستترفع من ١٧٪ عام ١٩٨٠ الى ٢٢٪ عام ١٩٨٥/٨٤ . ومما يجدر ذكره ان اعباء خدمة الديون قد بلغت عام ١٩٨٠ حوالي ١٦٥٠ مليون جنيه مصري .

والواقع ان اغراق الاقتصاد المصري في الديون قد افقد مصر استقلالها الاقتصادي . يكفي ان نشير ان مصر لا تستطيع اتخاذ اي اجراء الا بعد استشارة الكونسييوم الدولي المكون من الدول الرأسمالية المتقدمة وصندوق النقد الدولي . ويكفي للتدليل على ذلك ان نسترجع حديث الرئيس السادات الى جريدة الهرالد تريبيون الامريكية والنشور في الاهرام بتاريخ ٤ يونيو ١٩٨٠ ردا على سؤال من مدى موافقة صندوق النقد الدولي على اجراءات تخفيض الاسعار والارتفاع البادي في دعم السلع . فقد كانت اجابة الرئيس السادات « لن يؤدي ذلك الى دخولنا في خلاف لاننا نتعامل مع موجة مصطنعة ولكننا لم نقم على سبيل المثال بزيادة الدعم على رقيق الخبز ، وانه لن تكون هناك اي زيادة على دعم السلع الرئيسية التي يوجد هناك اتفاق بشأنها مع صندوق النقد الدولي . ان كل شيء يسير على ما يرام ، وحتى القانون الذي اذكر اننا اصدرناه في الاسبوع الماضي كان ايضا ضمن اتفاقنا مع صندوق النقد الدولي » . والواقع ان عجز ميزان العمليات الجارية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان يرجع الى زيادة السلع الاستثمارية ، ومن ثم كان عجزا قابلا للعلاج حالما تصل المشاريع الاستثمارية الى انتاج بدائل للواردات او سلع التصدير . اما الجزء الاساسي للعجز في عهد الرئيس السادات فموجه لتلبية اقراض استهلاكية .

### خامسا : الانفتاح وتوزيع الدخل القومي :

بالرغم من نقص الاحصائيات عن توزيع الدخل قبل وبعد سياسة الانفتاح الا ان خفض الحد الاعلى للملكية الاراضي في عهد الرئيس الراحل الى ١٠٠ فدان للأسرة وتوزيع ما يقرب من مليون فدان على حوالي ٢٤٢ الف أسرة فلاحية ، وتحديد القيمة الاجبارية للأراضي الزراعية بسبعة امثال الضريبة ورفع الحد الأدنى لاجر العامل الزراعي قد ادى الى زيادة متوسط دخل الفرد في الريف بنسبة ٩٠٪ للممال الزراعيين ، و ١٦٪ لفقراء وصغار الفلاحين و ١٢٪ لتوسطي واغنياء الفلاحين ( الدكتور محمود عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ) . الا ان ثمة احصائيات تشير الى ان نسبة من كان يعيش تحت حد الفقر في ريف مصر

عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ كانت ٢٦٪ من المشتغلين بالزراعة وان هذه النسبة قد ارتفعت الى ٤٤٪ عام ١٩٧٥ ، ومن الواضح ان هذه النسبة قد زادت كثيرا فسي السنوات الاخيرة . فحد الفقر في عام ١٩٧٥ يقدر بحوالي ٢٧٠ جنيها للأسرة ، وهو في عام ١٩٧٩ اعلى بنسبة ٧٥٪ على الأقل أي حوالي ٤٠٠ جنيه وهي نسبة التضخم في الاسعار التي حدثت منذ عام ١٩٧٥ وعدد الذين يعوزون اقل من ٥ افدنة في مصر يبلغ ٩٠٪ من مجموع الحيازات والمتوسط الصافي لانتاج الفدان الذي يزرع بالحاصل التقليدية يبلغ في احسن الاحوال ٧٥ جنيها ، وعلى ذلك فان هذه النسبة الهائلة من الحائزين اصبحوا الان يعيشون تحت حد الفقر ، والخطر من ذلك ان عدد من يملكون اقل من فدان قد وصل عام ١٩٧٩ الى ٤٠٪ من الاسر الفلاحية ، أي ان متوسط نصيب الفرد من هذه الاسر لا يتجاوز ١٥ جنيها في السنة وهو ما يعني انهم يتضورون جوعا .

وكان للتأميمات التي اجراها الرئيس الراحل ابتداء من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٦٤ ، ورفع اجور العاملين في الحكومة والقطاع العام ومنح الاخيرين الحق في ٢٥٪ من الارباح آثارها في احداث توزيع الدخل في صالح الاجور حيث ارتفعت نسبة الاجور من الدخل القومي من ٤٤٪ عام ١٩٦٠ الى ٥٦٪ عام ١٩٦٦ ، ولقد انخفضت النسبة بعد عام ١٩٦٧ ولكنها لم تقل عن ٤٥٪ حتى نهاية حكم الرئيس الراحل .

ومع الافتتاح حدث من خلال التضخم عملية مماكسة لتوزيع الدخل ضد اصحاب الاجور ولصالح اصحاب حقوق التملك بحيث انخفضت نسبة الاجور من الدخل الى ٣٦٪ عام ١٩٧٩ ، كما حدثت عملية اعادة وتوزيع الدخل داخل من يعيشون من دخل الملكية ضد البرجوازية المنتجة ولصالح البرجوازية الطفيلية . ويذكر الدكتور علي الجريتلي في كتابه « خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية لمصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » ان ٤٢٪ من الدخل القومي كان في عام ١٩٧٥ يؤول الى ١٠٪ من اصحاب الدخل العالية بينما يحصل ٢٠٪ من السكان الذين يشكلون المجموعات الاكثر فقرا في ادنى السلم على ٥٪ فقط ، وفي تقدير لنا اجريناه استنادا الى محاولة اولية قامت بها وزارة التخطيط عام ١٩٧٨ لتقدير توزيع الدخل ( الاهرام ١٢ يناير ١٩٧٩ ) تبين ان نصيب ال ١٠٪ قد ارتفع من ٤٢٪ الى ٦٠٪ من الدخل وان الجزء الاكبر من هذا القدر كان في يد البرجوازية الطفيلية التي تشكل اقل من ٦٪ من السكان .

ويكفي للاستدلال على سوء توزيع الدخل ان نشر الى ان ١٨٪ من سكان مصر يحصلون على ١٢٠٠ سعر حراري في حين ان الحد الأدنى يقدر بحوالي ١٥٠٠ كما ان نصيب الفرد في مصر من البروتين الحيواني يبلغ ١٣٣ غرام يوميا مع ان الحد الأدنى ٢٧٧ غراما . هذا في ذات الوقت الذي يحصل فيه بعض السكان على ٧٠٠٠ سعر حراري وهي كمية تزيد على ضعف ما يحتاج اليه من يراولون اشق الاعمال .

ومن الامثلة المثيرة لعملية اعادة توزيع الدخل ضد الجماهير الكادحة ان نذكر ان الرئيس السادات منح هذا العام العاملين في الحكومة والقطاع العام اعانة غلاء

معيشة تتراوح بين ٢ الى ١٠ جنيهات شهريا وفي نفس الوقت كانت الحكومة التي يرأسها السادات بنفسه تعد قانونا جديدا لتنظيم اجارات المساكن يقضي بزيادة اجار المساكن المبنية قبل عام ١٩٥٢ بنسبة ١٠٠ بالمئة والغاء كافة التخفيضات التي وقعت على المساكن من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٣ وترك تحديد القيم الاجبارية للمساكن القائمة بدءا من عام ١٩٧٤ للجان تأخذ في اعتبارها - حسب نص مشروع القانون - مصلحة المالك وتوفير الحوافز لتغطية المباني وزيادة المساكن . وهذه التعديلات ستكون مستلقة المستأجرين، وهم بالاساس العاملون بالحكومة والقطاع العام ، ما يزيد عن علاوة اعانة الفلاء، وبذلك يمكننا ان نستنتج بحق ان اعانة غلاء المعيشة لم تكن الا ستارا لتحويل ٢٨٠ مليون جنيه الى البرجوازية العقارية من خلال عملية ايهام زائف للمنتجين الفعليين بان رواتبهم الفعلية في ازدياد .

هذا بالإضافة الى زيادة نفقات العلاج ( المجاني ! ) بطرق غير مباشرة وفرض زيادة في المصروفات التي يدفعها طلاب الكليات العسكرية قدرها ٤٠ جنيها في السنة وهو ما يعني استبعاد ابناء الطبقات الكادحة من تولي مناصب ضباط الشرطة والجيش خوفا من ان ينقلوا معهم بدور التمرد على النظام ، وكذلك الزام الطالب الذي يرسله جامعين في الجامعة بدفع كل ما انفق على تعليمه وهو ما يعني ببساطة قصر التعليم على الفاشلين من ابناء الطبقة القادرة وحرمان ابناء الفئات الكادحة مع العلم ان اسباب رسوبهم ترجع الى عوامل اجتماعية واقتصادية تنبع من فقر واحتياج اسرهم .

واخيرا انخفاض القوة الشرائية للفئات الكادحة بنسبة ٢٠ بالمئة في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ طبقا للبيانات الرسمية في ذات الوقت الذي زاد فيه الاستهلاك الخاص بنسب تتراوح بين ١٢ بالمئة الى ٢٠ بالمئة . ولقد ادى التضخم المتهب الذي وصل معدل السنوي الى ما بين ٢٠ و ٢٥ بالمئة حسب تقديرات الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد « الى امتصاص القوة الشرائية من الطبقات ذات الدخل الثابت خلال السنوات السبع الماضية - سنوات الانفتاح - وتحويلها الى ارباح وفوائد لدى التجار وذوي الدخل الغير ثابت ( الذين يعيشون من دخل الملكية ) كما اعاد توزيع الدخل القومي لغير صالح الجماهير العريضة ، وخفض قيمة الجنيه المصري وتحويل الدولار الى قوة الابراء الاساسية في مصر فيما اصبح الجنيه المصري غريبا في بلده » ( من بيانه المشهور في ١٦/٥/١٩٨٠ ) .

ومن الطريف ان الرئيس السادات قرر تحت ستار الحد من تزايد دخل الوسطاء على حساب كل من المنتجين والمستهلكين ان ينشئ شركات للتوزيع تتبع حزبه الوطني وتشرف عليها بنوك قابضة تسمى لتعميم وتنظيم عملية النهب والاستغلال ، مع حصر الصراع بين الفئات البرجوازية المختلفة على الاستحواذ بالنصيب الاكبر من فائض القيمة داخل اروقة الحزب، وكمثال قام بنك السويس الذي انشاه ويرأسه عثمان احمد عثمان ، صهر الرئيس السادات ، بتوزيع ارباح عام ١٩٧٩ بنسبة ٢١ بالمئة من قيمة الاسهم ، وذلك بالرغم من اشتراكه في رأس مال عدد من شركات الامن الفدائي ببضعة ملايين من الجنيهات وهي شركات ما تزال تحت التأسيس .

## سادساً : استنزاف الاقتصاد المصري :

لقد ذكرنا ان العلاقة مع الدول الرأسمالية المتقدمة قد تسهم في تيسير عملية التنمية ، ولكنها تنطوي على مخاطر استنزاف الاقتصاد القومي لصالح الاقتصاد المتقدم . ويكفي هنا ان نورد الارقام التالية لكي نبين حجم الفائض الاقتصادي المستنزف من الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح :

### الموارد الاجنبية المقدمة لمصر :

قروض ومساعدات	١١٦٠٠	مليون دولار
استثمارات مباشرة	٢٦١	مليون دولار
الاجمالي	١١٨٦١	مليون دولار

### الموارد المصرية المتدفقة للخارج :

١ - تحويلات الشركات الاجنبية بما فيها الشريك الاجنبي في قطاع البترول	٣٦٦٠	مليون دولار
٢ - تحويلات فروع البنوك الاجنبية	١٤٠٠	مليون دولار
٣ - خسائر الاقتصاد المصري بسبب ارتفاع اسعار وارداته نتيجة التضخم في الدول الرأسمالية المتقدمة	٨٢٤٠	مليون دولار
٤ - خسائر الصادرات بسبب تخفيض سعر الجنيه المصري	٨٤٠	مليون دولار
٥ - موارد ضائعة بسبب الاعفاءات الضريبية والجمركية على الاستثمارات الاجنبية والمشاركة	١٤٠٠	مليون دولار
٦ - مخزون سلمي واعد بسبب المنافسة	١٨٤٠	مليون دولار
٧ - طاقات عاطلة بسبب المنافسة	٩٨٠	مليون دولار
الاجمالي	١٨٤٦٠	مليون دولار

وهكذا يتضح ان مصر قد حققت بسبب سياسة الانفتاح خسارة صافية قدرها ٦٥٩٩ مليون دولار . وللتأكيد تبلغ التزامات مصر الخارجية هذا العام ٤٣٦٧ مليون دولار بينما تبلغ قيمة كل القروض والمساعدات المتاحة لها من الدول الرأسمالية وهيئات التمويل الدولية ٢١٠٠ مليون دولار ، وهو ما يعني ان هناك تدفقا للرأسمال الى الخارج قدره ٢٢٦٧ مليون دولار .

هذا بالإضافة الى ما يستنزف من مصر ثمن السلاح الأمريكي ، ولكي تقدر فداحة الامر يكفي ان نشير الى ان مصر تدفع ثمنها للطائرة فانتوم - ٤ المطورة والتي اكتشف الطيارون المصريون وفقا لما اذاعته اذاعة لندن باللغة العربية انها اسوأ بكثير مما تبدوا عليه - ١٥ مليون دولار مقابل ٥ ملايين دولار ثمنها للطائرة الميغ ٢١ المطورة والتي تعتبر بشهادة الخبراء العسكريين اكفا في القتال والناورة .

## سابعاً : وضع القطاع العام في خدمة رأسمال الاجنبي والمحلي :

في مستهل سياسة الانفتاح كان الرئيس السادات يفكر جدداً في تصفية القطاع العام ولكن سرعان ما اندركت الرأسمالية العالمية والبرجوازية المحلية ان بقاءه يمكن ان يكون اكثر فائدة . فالقطاع العام يقوم الان ببناء الهياكل الارتكازية ، والمشاريع الاساسية اللازمة لتيسير نشاط مشاريع القطاع الخاص الاجنبي والمحلي ومضاعفة ارباحهما . فحوالي ١٨ مليار جنيه من اصل ٢٤ مليار - هي قيمة الاستثمارات المقدرة في الخطة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ - ستوجه للهياكل الارتكازية مباشرة او غير مباشرة . فمثلاً يستخدم معظم استثمارات قطاع الزراعة في تجديد شبكات الري والصرف التي تعتبر من البنية الاساسية وتؤدي الى رفع قيمة الارض الزراعية وتوصيل المياه الى سيناء واسرائيل دون أي عيب مالي تحمله البرجوازية الزراعية المصرية او اسرائيل او المشاريع المصرية الاسرائيلية الامريكية المشتركة التي ستقام في سيناء .

ولا يجادل احد في اهمية الهياكل الارتكازية لتنمية الاقتصاد الوطني ، ولكن هذه الهياكل لا تحقق عائداً مباشراً ، وانما عائدها الحقيقي يتمثل في ارباح الانشطة التي تستفيد منها ، وحيث ان هذه الانشطة قد تركت بالكامل للقطاع الخاص المحلي والاجنبي فان التراكم الرأسمالي سيتركز يدهما فتتضائل قدرة القطاع العام على توفير وتمويل حتى ادنى الخدمات الاجتماعية لجموع الشعب . ومع الغاء مشاريع الانفتاح التي تستفيد من الهياكل الارتكازية من الضرائب والرسوم الجمركية تنخفض موارد الميزانية العامة للدولة ويزداد التمويل بالعجز وبالتالي التضخم . ويعبر الرأسمال الاجنبي والمحلي استثمارات على المشاريع السريعة العائد والعالية المردود ، وهي عادة الصناعات الاستهلاكية ، تزداد حاجة البلاد الى السلع الاستثمارية والوسيلة ويزداد بالتالي عجز ميزان المدفوعات ، ولذلك فان بناء الهياكل الارتكازية في ظل سياسة الانفتاح وبهذا المعنى انما يعني خسارة للاقتصاد الوطني وربما للمستثمرين الاجانب وشركائهم من البرجوازية المحلية ، كما يمثل ايضاً ربها لاقتصاديات الدول التي تعتمد عليها في الاستيراد . ولكي تكون الهياكل الارتكازية مربحة للاقتصاد الوطني ينبغي ان يقيم القطاع العام الصناعات المنتجة لوسائل الانتاج وان يشارك في الصناعات التصديرية والسريعة العائد حتى تتوفر له امكانية تحقيق التراكم واعادة تجديد الانتاج على نطاق متوسع اعتماداً على النفس .

وفي هذا العام وضعت الحكومة وبنوك القطاع العام تحت تصرف البرجوازية العقارية والصناعية والزراعية تسهيلات ائتمانية قيمتها ٨٥٠ مليون جنيه بدون فائدة او بفائدة رمزية قدرها ٣ بالمائة ويفترة سماح قدرها ثلاث سنوات ، ورفعت سعر الفائدة على المدخرات الى ٩٪ للجنيه المصري ، واكثر من ذلك للدولار واللاسترليني ، وهكذا اصبح من الممكن للبرجوازية ان تودع مدخراتها في البنوك لتستفيد من سعر الفائدة المرتفعة ، وان تفترض بضمن هذه الودائع بسعر الفائدة المنخفضة ، فتنحصر الارباح مدخرة ومقترضة ، كما يمكنها تمويل مشروعاتها بالقروض السهلة ، وزيادة استهلاكها للاعقالات من فوائد مدخراتها ، فاذا تذكرنا ان الخطة تتوقع ان يستثمر



القطاع الخاص في السنة الاولى من الخطة ٥٠٠ مليون جنيه وان يدفع ضرائب تقدر بحوالي ٢٧٠ مليون جنيه وجدنا ان الدولة والقطاع العام قد توليا تمويل كل الضرائب واستثمارات القطاع الخاص بالإضافة الى ٨٠ مليون جنيه ربما يستغلها في الاستهلاك او في زيادة السيولة النقدية لمشروعاته .

ومن المؤكد ان قسما من هذه التسهيلات سيؤول الى فئات من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة . ولكنها لن تصل بالطبع الا لشرحة محدودة ومقربة من النظام الا انها كافية لخلق الوهم لدى كل الفئات باحتمالات الاستفادة في المستقبل . وهكذا يحاول الرئيس السادات توسيع القاعدة الاجتماعية لحكمه بخلق مصالح حقيقية او متوقعة لفئات اخرى من البرجوازية اضافة الى البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية . اما عبء رفع اسعار الفائدة فسيقع على عاتق وحدات القطاع العام التي ان لم ترفع اسعار منتجاتها تعين ان تقوم الدولة بدعمها اعتمادا على التمويل بالعجز ، والنتيجة في الحالتين هي ارتفاع الاسعار .

ولعل الاخطر من هذا كله هو ان قوانين ونظم الانفتاح تدفع بالبرجوازية الوطنية والقطاع العام دفعا الى طلب المشاركة مع راس المال الاجنبي حتى تستفيد من امتيازات مشروعات الانفتاح . هكذا يتحقق هدف الامبريالية من اقامة مشاركة مع طبقة محلية تصبح لها مصلحة في ديومة النظام الرأسمالي العالمي وتقاتل دفعا عنه حتى اخر كادح مصري .

واخيرا يترك الرئيس السادات لادارة وحدات القطاع العام حرية تحديد الاهداف وتوزيع الموارد وفقا لموايل السوق ، وهو ما يعني اسقاط سيطرة الدولة عن القطاع العام وبالتالي قدرتها على التخطيط ، واشاعة علاقات الانتاج الرأسمالية في جميع الاقتصاد المصري بعد تحويل القطاع العام من مشروع لاقامة علاقات انتاجية متقدمة الى رأسمالية للدولة في مجتمع متخلف .

وتفصح مشاريع الانفتاح كل النوايا الخبيثة الامبريالية والصهيونية فهي من حيث الاستثمارات لا تتجاوز ٤٠٠ مليون جنيه معظمها في نطاق الوعود و ٦٤ بالمائة منها موزعة في المشروعات الخفيفة والبنوك والاسكان والقاولات وما بدا الانتاج منها ٤٥٥ مشروعا استثماراتها ١٠٠ مليون جنيه منها ٢٨٠ مشروعا في الداخل والباقي في المناطق الحرة ويبلغ انتاجها ٢٧٣ مليون جنيه ودخلها ١٢١ مليون جنيه وتستخدم ٢٧٠٠٠ مشغل تدفع لهم ولعمال التشييد الذين لا يرتبطون بها ٤٨ مليون جنيه كأجور . اما مشاريع الامن القذافي التي طالما ألح عليها الرئيس السادات فلا تتجاوز ٥ مشروعات رأسمالها ٨ ملايين جنيه وانتاجها ٦ ملايين . والاهم ان ٥٦ بالمائة من استثمارات مشاريع الانفتاح ملوكة للمصريين ، و ٢٧ بالمائة للعرب و ١٧ بالمائة للاجانب فاذا حسبنا حصة الاجانب في المشاريع المنقذة نجد انها لا تتجاوز ١٨٧ مليون جنيه بمتوسط سنوي لا يتجاوز ٢٧ مليون جنيه . وتطلب مشاريع الاستثمار الاجنبي الحرية في بيع منتجاتها للمصريين بالعملة الاجنبية وهو ما يعني بكل بساطة تمويل توسعاتها في المستقبل من المداخلات المحلية بدلا من زيادة موارد البلاد من هذه العملات . فاذا قلنا هذه النتائج بحجم الاستثمار المطلوب وفرص العمالة التي ينبغي

توفيرها والمائد الذي يعود منها على الاقتصاد الوطني لسقطت على الفور حجة الادعاء بان الانفتاح يهدف الى سد الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المطلوبة ، وتجاوز التخلف التقني ، وتوفير فرص العمالة لآكثر من نصف مليون مواطن كل سنة .

ففيما كانت سياسة الانفتاح اذن ؟ والى اي طريق تسير بالاقتصاد المصري غير طريق بناء اقتصاد رأسمالي تابع في عصر ازمة النظام الرأسمالي العالمي الشاملة والامة ؛ والى اي هاوية تسوق سياسة الانفتاح مصر ، غير وضعها كقاعدة للرأسمالية العالمية والصهيونية تنطلق منها للسيطرة على امتنا العربية وقارتنا الافريقية ؟ الا تؤكد سياسة الرئيس السادات في مجالات الحرب والسلام والسياسة الخارجية والنهج الاجتماعي بان سياسة الانفتاح ليست الا جزءا من المخطط الامبريالي الصهيوني الذي يستهدف وضع افنى مناطق النفط تحت تهديد مستمر بالتدخل المسلح اذا تطلعت شعوبها الى التحرر ، وامتلاك السوق العربية الاخذة في الاتساع ، وتدوير فوائض البترول داخل المنطقة نفسها بما فيها اسرائيل ومن خلالها داخل القارة الافريقية وجنوب غربي آسيا ولحساب الامبريالية والصهيونية ، وجزر الشرق الاوسط الى حلبة الحرب الباردة التي تصعد بها الامبريالية الامريكية تحت وطأة ازماتها الاقتصادية والاجتماعية ويساندها في هذا النهج الخطر الرئيس السادات ؟ فهل يمكن ان يتصور احد ان نظاما رأسماليا تابعا يمكن ان ينجح فيما فشل فيه نظام رأسمالي مهيم ؟ . ان الاجابة بالنفي طبعاً . لذلك لا يساورنا الشك في ان الوقت لن يطول حتى تكشف جماهير الشعب المصري ان سياسة الانفتاح وما رافقها من تنازلات للامبريالية والصهيونية لن تؤدي الا الى المزيد من سفك دماء ابنائها في مغامرات عسكرية يقوم بها النظام لصالح الامبريالية وبالتنسيق مع الصهيونية ضد الشعوب العربية والافريقية والاسيوية ، والى المزيد من التضخم والكساد والبطالة وتزايد التفاوت الطبقي وعجز الميزانية وميزان المدفوعات ، وتدهور مستوى المعيشة وتزايد اعباء خدمة الديون وتأكيد تبعية الوطن سياسيا وعسكريا ، اقتصاديا واجتماعيا ، ايدولوجيا وتكنولوجيا ، لنظام يحتضر وينقل كل امراضه الى الاقتصاد المصري قبل ان يتوفر لقواه المنتجة مستوى التطور الذي بلغته في البلدان الرأسمالية المتقدمة .

ومن اجل تقرب يوم اليقظة هذا ، وعودة مصر الى امته العربية وقارتها الافريقية والجهة المعادية للاستعمار والصهيونية ، يتعين على كل القوى التقدمية في العالم بصفة عامة ، وفي الدول العربية والتقدمية الشقيقة وكل فصائل حركة التقدم والسلام والتحرر لشعوبنا العربية بصفة خاصة ، ان تقدم كل اشكال الدعم للحركة الوطنية المصرية بغير تمييز بين فصائلها المختلفة ، ذلك لان تلاحم هذه الفصائل يوفر شرطا ذاتيا كان مفتقدا في انتفاضة شعب مصر في يناير ١٩٧٧ ، خاصة وان هناك من الشواهد ما يشير الى ان مصر مقبلة على نهوض ثوري جديد ربما يكون اقرب مما يتصور اكثر المراقبين تفؤلوا . واسترداد مصر لوقعها الطبيعي هو مساهمة ايجابية وفعالة في النضال ضد الامبريالية والصهيونية ومن اجل اقامة سلام عادل ودائم في منطقتنا العربية ، وهي مهمة يستحق تحقيقها اقل التضحيات .

عن «دراسات عربية» عدد ١١ - ١٩٨٠

## الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية

د. فؤاد مرسى

### مقدمة

في غمار معركة الانتخابات من أجل الرئاسة ، التقى جيمي كارتر مرشح الحزب الديمقراطي ، بقيادة المنظمات اليهودية الأميركية ، في اجتماع عقد بمدينة نيوجرسي . وأمام هذا الجمع المسؤول من الصهيونية ، أعلن كارتر عزمه على تحقيق (سوية شاملة) للصراع العربي الاسرائيلي ، على أساس ( القبول بإسرائيل من جانب العرب ) بشرط ان يضعوا قبولهم هذا لوجود إسرائيل الدائم والمشروع في الشرق الأوسط في صيغة قانونية وفي إطار مؤسسات شرعية ) . ولقد لخص هذا الموقف بقوله : « ان الاعتراف العربي بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية يعني : العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، ومعاهدة سلام مع إسرائيل ، وحدودا مفتوحة من جانب جيران إسرائيل ، وانتهاء الحصار الاقتصادي واللعابات الرسمية العدائية ضد إسرائيل » (١) .

كنا عندئذ في العام الثالث بعد أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ ، وكنا قد استنفدنا على أسوأ نحو سياسة ( الخطوة خطوة ) . ومن ثم ، كانت الظروف قد نضجت ، سواء من جانب الولايات المتحدة او من جانب إسرائيل ، لفرض التسوية الشاملة على العرب - لاعادة رسم خريطة المنطقة العربية التي باتت تسمى ( الشرق الأوسط ) ، على النحو الذي يكفل الاستقرار لعملية تدفق النفط العربي والثروات النفطية العربية الى العالم الصناعي الراسمالي .

لقد كان خلق الكيان الصهيوني ، مقفلة لتزييف عربي مستمر للدم البشري والموارد الاقتصادية ، وكان للظروف التاريخية التي صاحبت اغتصاب الأرض الفلسطينية - وسط مقاومة ورفض مستمرين من جانب العرب - اثرها في تشكيل البنيان الاقتصادي لإسرائيل التي اعتمدت الحرب منها للبقاء ، ثم للتوسع . ولكن ، وبعد الانتصار الذي احرزته إسرائيل في حرب يونيو / حزيران عام ١٩٦٧ ، فلقد تبدلت علامات الاستفهام التي كانت تحيط بمستقبل إسرائيل . لقد احتلت اراض واسعة من ثلاثة اقطار عربية غير فلسطين كلها . وسرعان ما نالت إسرائيل ترقية عاجلة من قبل الدول الراسمالية الكبرى : لقد صار من حقها ان تصبح شريكا لها . وانضمت

(١) طاهر عبد الحكيم . كارتر والتسوية في الشرق الأوسط ( بيروت - دار ابن خلدون ، ١٩٧٧ ) .

اسرائيل من وقتها سمة القوة الصغرى المغفوة من لدن القوى الكبرى لاختصاص المنطقة العربية كلها . وانتقلت حدود المواجهة مع اسرائيل الى كل الوطن العربي ، وبخاصة اقطار الخليج .

هكذا صارت استراتيجية اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، هي مطالبة الاقطار العربية لا بانهاء حالة الحرب فقط ، ولا بالاعتراف باسرائيل ايضا ، وانما مطالبتها باقامة علاقات طبيعية كاملة بينها وبين اسرائيل . وما لم تستطع حرب ١٩٦٧ ان تنجزه انتجزته حرب ١٩٧٣ التي كرسست ( الاعتماد المتبادل ) بين الاقتصاد النفطي العربي والاقتصاد الصناعي العالمي . وفي هذه الظروف الجديدة ، انتقلت اسرائيل الى مرحلة جديدة تتمثل في الفوز الاقتصادي ، تحت شعارات السلام مع الصهيونية . وهكذا التقت المحاولات من جانب كل من امريكا واسرائيل ليفرض على المنطقة العربية تكامل تابع غير متكافئ ، تحتل فيه اسرائيل - على الاقل بسبب تفوقها التكنولوجي - مركز الهيمنة على الموارد البشرية والطبيعية والمالية وعلى الاسواق (٣) .

تلك هي الخلفية الاقتصادية السياسية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وهي كافية كي تنبئ بكل الاثار التي تتوقع من جراء هذه المعاهدة

### الاقتصاد الاسرائيلي من استعمار صغرى الى استعمار جديد

حتى منتصف الخمسينات ، كانت اسرائيل تحاول ان ترسي قواعد الاقتصاد الجديد القادر على استيعاب موجات الهجرة السريعة من اليهود المستوطنين . ولذلك كانت المهمة العاجلة هي توفير الغذاء والسكن ، ومن ثم كان التركيز على الزراعة والتشيد ، وبلاستناد الى العمالة الوافدة والاموال الممنوحة من العالم الرأسمالي ، وبخاصة من المانيا الغربية ، استطاعت ابتداء من النصف الثاني من الخمسينات ان ترسي قواعد الصناعة ، بعد ان بدا واضحا تعلق تطوير الزراعة الى ما لا نهاية ، بالنظر الى ندرة مصادر المياه ، وبعد ان فتح امامها الطريق من البحر الاحمر الى افريقيا وآسيا . وبالفعل ، اتجهت اسرائيل لتطوير صناعاتها التقليدية في مجالات الغذاء والملابس والاثاث ، بالإضافة الى صناعتي الماس والفراء .

ومنذ منتصف الستينات احست اسرائيل بالحاجة الى تطوير صناعاتها في اتجاه التركيز على الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية . فقد كانت المهمة العاجلة والملحة هي التصدير . واطرد هذا الاتجاه ، بحيث بدأت اسرائيل من عام ١٩٧٢ خطة لتحقيق المزيد من التطور لصناعاتها الجديدة . فقد صارت المهمة الخاصة بالتصدير اشد الحاجة عن ذي قبل . ولذلك نميز بين فترتين مر بهما الاقتصاد الاسرائيلي منذ منتصف الستينات : من منتصف الستينات الى اوائل السبعينات ، ومن اوائل السبعينات الى الآن .

(٣) الدورة العادية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الثانية والثلاثين ، ابو ظبي ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ، تقرير الامين العام ، ٨/١٠/١٩٧٨ د/٢٢ [ د. د. م. ] : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، [ د. د. ت. ] .

## من منتصف الستينات الى اوائل السبعينات

خلال اثني عشر عاما من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٥ ، نمت الواردات الاسرائيلية بمعدل سنوي يبلغ ١١٪ في المتوسط ، بينما نمت الصادرات الاسرائيلية بمعدل سنوي بلغ ١٨٪ في المتوسط ، وحتى فيما بعد بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٨ ، فلقد كان المعدل السنوي لزيادة الصادرات ١٥٪ في المتوسط . وهي نتيجة ممتازة للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها اسرائيل منذ تأسيسها .

لكن كانت هناك مشكلة حقيقية تكمن في هذا النجاح (٣) . فلقد كان الاعتماد في التصدير على سلعتين هما الموالح والماس . وكانت صادرات الموالح قد بدأت اهميتها النسبية تهبط . وكانت صادرات الماس المصقول ، على الرغم من كونها عاملا حاسما في السوق العالمية ، تنذر هي الاخرى بهبوط في اهميتها النسبية . ومن ثم برزت اهمية الصادرات الصناعية الاخرى . اما فيما يتعلق بسلع ومنتجات الصناعات التقليدية ، مثل الاسمنت والاطارات والاشخاب والورق والمنسوجات القطنية ، فلقد بدأت تلقى منافسة عالية كبيرة ، على الرغم من انها كانت قد نمت في ظل الحماية الجمركية الواسعة . وعلى سبيل المثال ، فان صادرات صناعة النسيج صارت تلقى المنافسة من البلدان الاسيوية ذات الاجور الرخيصة . واصبحت العبء في تخفيض نفقة الانتاج للوحدة منها ، تتوقف على نمو الانتاجية ، لكنها صارت تتوقف ايضا على المعدل المحلي للتضخم في الاجور والاسعار . وكذلك على سياسة الحكومة فيما يتعلق بسعر صرف الليرة ، سواء فيما يتعلق بسعر الصرف الرسمي او بعمليات التصدير .

صحيح ان كفاءة الصادرات تتوقف دائما على الاستخدام الامثل للمزايا النسبية في تطوير التشكيلة التصديرية السليمة للعرض من حيث الكمية والجودة ، غير انه كان من المسلم به ان اسرائيل لن تستطيع ان تحقق زيادة في صادراتها تبلغ في المتوسط ١٨٪ او حتى ١٥٪ في السنة ، ما لم تتحول عن تصدير السلع التقليدية الى السلع التي تتطلب مهارات خاصة ، مثل المعدات الطبية والاجهزة الصناعية والادوية والمعدات البصرية والاجهزة الكهربائية . كانت الزيادة في التصدير متوقعة اذا ما انتقلت اسرائيل من الصناعة البسيطة لتكنولوجيا ، الى الصناعة المعقدة لتكنولوجيا ، حيث يوجد لها ، نسبيا ، عنصر مهارة وخبرة باعتبارها مزودة نسبيا بقوة عاملة ماهرة منخفضة الاجور ، وبمهندسين وعلماء وعمال فنيين ذوي انتاجية عالية . كانت ميزتها النسبية توجد اذن في صناعات السلع كثيفة المهارة ، والسلع ذات تكلفة النقل الضئيلة . وتلك هي صناعات النمو او الصناعات القائمة على العلم - الصناعات المربوطة بمراكز ومعاهد البحوث والجامعات - مثل صناعات الادوات الدقيقة ومعدات الاتصال واجهزة الراديو والتلفزيون والالات والمعدات الكهربائية والمنتجات الكيماوية ومنتجات البلاستيك والادوية . ظهرت صناعة الكترونية لم تكن موجودة قبل

(٣) انظر :

Michael Bruno. «Economic Development Problems of Israel, 1970 - 1980» in Economic Development and Population Growth in the Middle East, ed. Charles A. Cooper and Sidney S. Alexander ( New York: American Elsevier, [1972] ) .

الستينات ، كما ظهرت صناعة للطائرات ، وكان الجيش الاسرائيلي هو العميل الاساسي لهما .

هذه الصناعات كثيفة العلم والتكنولوجيا كانت بحاجة الى قوة عاملة ماهرة ، لكنها كشفت عن نقص حاد في العاملين فيها . ومن ثم سعى المديرون لتشغيل اسرائيليين غير يهود ، او يهود غير اسرائيليين ، من العاملين في الخارج ، واشتدت حاجة اسرائيل لهجرات منتقاة ، كما كانت هذه الصناعات بحاجة ايضا الى رأسمال مكثف . وتقدم عديد من رجال الاعمال الاسرائيليين ، وغالبا بمساندة من الحكومة واحيانا بمبادرتها ، وتولوا شراء الخبرة من المشروعات الدولية ، او الانتاج كفروع محلية لهذه المشروعات . واشتدت الحاجة الى المستثمرين اليهود في الخارج - خاصة وان قطاع الدولة الذي ظل يعمل كمدرخ ايجابي حتى عام ١٩٦٤ ، قد تحول الى مدرخ سلبي كبير في عام ١٩٦٧ . لقد زادت متحصلات الدولة بحوالي ٢٠٪ فيما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٨ ، لكن الاستهلاك العام تضاعف تقريبا ، في الفترة نفسها ، اذ تشكل النفقات العسكرية نحو ٣٠٪ من الناتج القومي .

### تمويل الاستثمار الاجمالي ببلان الثرات وبلاسر الجارية

١٩٧٠	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٥	
١٧٠٣٦٤	١٤٠٠٤٥	١٢٠٠٩٨	١٠٠٨٤٥	١ - الناتج القومي الاجمالي
٢٠٤٧٣	٢٠١٢٧	٢٠٠٩٦	٢٠١٧٥	٢ - مجموع الثرائب والاقتصاديات
( ٢٠٠٠ )	( ١٨٧ )	( ١٧٤ )	( ٢٠٠ )	٣ - الثرائب والاقتصاديات الى الناتج القومي الاجمالي ١:٢
٥٤٣٦	٤١٠٩	٣٥٩٩	٢٠١٧٣	٤ - الاستهلاك العام
١٠٦٢ -	١٥٠٢ -	١٤٨٢ -	٨	٥ - الادخار العام الاجمالي ٢ - ٤
١٣٨٩١	١١٤١٨	١٠٠٠٢	٨٦٧٠	٦ - الدخل الخاص الناتج الاجمالي ١ - ٢
١١٣٠٨	٦٢٨٩	٨١١٣	٧١٣٦	٧ - الاستهلاك الخاص
٢٥٨٣	٢٠١٢٦	١٨٨٩	١٣٣٤	٨ - الادخار الخاص الاجمالي ٦ - ٧
( ١٨٦ )	( ١٨٦ )	( ١٨٦ )	( ١٧٧ )	٩ - معدل الادخار الخاص ٨ : ٦
٦٢٠	٦٤٧	٢٨٦	١٥٣٦	١٠ - مجموع الادخار المحلي الاجمالي ٨ + ٥
٢٠١٢٢	٢٠٢٦٨	١٥٢٨	١٤٨٤	١١ - تدفق راس المال الاجنبي (= الفجوة الاستيرادية)
٤٢٤٢	٢٠٩٤٥	١٩٢٤	٣٠٢٠	١٢ - مجموع التمويل للاستثمار الاجمالي ١٠ + ١١
( ١٤٦ )	( ٢٢٠ )	( ٢٠١ )	( ٥٠٩ )	١٣ - نسبة الادخار : الاستثمار ١٠ : ١٢
( ٢٦ )	( ٢٦ )	( ٢٢ )	( ١٤٢ )	١٤ - متوسط الادخار : الناتج القومي الاجمالي ١٠ : ١

المصدر : دراسة برونو ( مشاكل النمو الاقتصادي لاسرائيل )

وكان معنى ذلك ان الادخار لا يسمح بتمويل التحول الصناعي المطلوب . لقد تفاوت معدل الادخار من سنة الى اخرى تفاوتاً شديداً ، فكان ١٤ر٢ ٪ في عام ١٩٦٥ ، لكنه انهار الى ٢ر٢ ٪ في عام ١٩٦٧ ، واصبح ٦ر٤ ٪ في عام ١٩٦٨ ، وجاءت الحرب فشجت على تمويل معظم الاستثمارات بوسائل تمثل مستوى عالياً من تدفق رأس المال من الخارج . وكان ذلك تمهيداً لآخر عن ازدياد اعتماد اسرائيل على الراسمالية العالمية . فلقد كان اغلب تجارتها يجري مع العالم الراسمالي الذي كان يتلقى نحو ٨٠ ٪ من وارداتها ، ويستوعب نحو ٧٠ ٪ من صادراتها . فالسوق الأوروبية المشتركة تستوعب ٢٨٨ ٪ من الصادرات الاسرائيلية ، والسوق الحرة ٢٥ ٪ ، والولايات المتحدة وكندا ١٥٩ ٪ ، وكانت دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا تتلقى ١٧ر٢ ٪ من صادرات اسرائيل . اما الدول الاشتراكية في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة فكان نصيبها ٢ر٨ ٪ فحسب .

وكانت اسرائيل تواجه في وارداتها مشكلة مقابلة لتلخص في ان جملة الواردات تتشكل من الخامات والسلع الوسيطة التي يستحيل الاستعاضة عن كثير منها بالانتاج المحلي . اما بعضها ، من السلع الاستثمارية ومنتجات الاسلحة ، فقد امكن احلال الانتاج المحلي محلها . ومعنى ذلك ان اغلب الواردات غير حساسة تقريبا لفروق مستويات الاسعار بين الداخل والخارج . كذلك فان تشكيلة الواردات كانت حساسة لمعدلات الرسوم الجمركية واسعار الصرف ، اي لمستوى الحماية المتبعة . في عام ١٩٦٦ ، استبعد نظام الحماية الادارية ، وبديء في تطبيق نوع من التحرير للواردات ، حيث خفضت الرسوم بالتدريج ، وبخاصة على السلع التي كانت رسومها مرتفعة ، وكان متوسط التعريفة بالنسبة للصناعة ١٢١ ٪ - فهو يبلغ ١٦٣ ٪ بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، لكنه يصل الى ٥٧ ٪ بالنسبة للسلع الاستثمارية والى ٤٣ ٪ بالنسبة للسلع الوسيطة .

وكانت محصلة الستينات مزدوجة من جانب تحول الاقتصاد الاسرائيلي الى اقتصاد تصدير ، سواء كان ذلك بتصدير منتجات الصناعة التقليدية او بتصدير منتجات الصناعة القائمة على العلم والتكنولوجيا . ومن جانب آخر ، فلقد كانت الدول الراسمالية المتقدمة هي التي تشكل الاسواق الرئيسية لصادرات اسرائيل و وارداتها (٤) .

### من اوائل السبعينات الى الان

قبل حرب أكتوبر/تشرين الاول ١٩٧٣ ، كانت اسرائيل قد وضعت خططها لتنمية الصناعة في عشر سنوات ، من عام ١٩٧٢ الى ١٩٨١ . وجعلت التركيز في هذه الخطة على عدة محاور ، هي التصدير والصناعة الحرة والتكنولوجيا المتقدمة . فلقد كان عليها ان تواجه التحديات الاساسية للصناعة في السبعينات وهي :

اولا - التوسع الكبير في تصدير المنتجات الصناعية وتلبية الطلب المتزايد على منتجات الصناعة الحرة المصنوعة محليا .

ثانياً - الانتقال الحاسم الى تلك الفروع من الصناعة التي تنطوي على الخبرات التكنولوجية المتقدمة والقادرة على تحقيق قيمة مضافة اكبر .

كان المطلوب اجراء تغيير هيكلي في الصناعة ، وبخاصة في تركيب كل من القوة العاملة ورؤوس الاموال ، بهدف اساسي هو تحسين ميزان المدفوعات (٥) . وازاء الندرة النسبية للمواد الأولية ، كان لا بد ان تصبح قوة العمل الماهرة مورداً من الموارد الطبيعية الاساسية . ومن ثم كان لا بد ان تتخصص اسرائيل في الصناعات الاستراتيجية ذات الكثافة التكنولوجية العالية ( الالكترونية والكهربائية والكيمائية ) التي تتيح التفوق لاسرائيل اقتصادياً وعسكرياً . وقد ترتب على ذلك تغيير هيكل الصناعة على النحو التالي :

١ - الابطاء في توسيع فروع الاستهلاك الفردي .

ب - التوسع السريع في الفروع المعتمدة على المواد الخام المحلية ، كالصناعة الكيماوية وتصنيع الفواكه والخضروات .

ج - توسيع القطاعات الخاصة المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة .

د - تنمية الفروع المخصصة للتصدير والخاصة باغراض الامن والدفاع .

ومع ذلك ، ظلت اسرائيل تشكو من خطورة التركيب الحالي للقوة العاملة . يقول يعقوب فيلين بحق ان الصهيونية هي قبل كل شيء « استيعاب للهجرة » (٦) ، لكن صحيفة ( نيويورك تايمز ) الامريكية تكتب في يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ انه « بعد ربع قرن من تحقيق حلم الصهيونية باقامة دولة يهودية ، فان واحداً من كل عشرة اسرائيليين قد ترك البلاد ، ومنهم حوالي ٢٠٠ الف في الولايات المتحدة » . وبالنسبة لأولئك الذين لم يهجروا اسرائيل ، وعلى الرغم من ارتفاع متوسط الدخل الفردي فيها ، فانهم يواجهون مشاكل اجتماعية بالغة الحدة ، ليس اقلها ازمة الاسكان التي توصف بانها ازمة مزمنة ، تحتاج لآكثر من ١٢٥٠ مليون دولار للقضاء على الاحياء الفقيرة في المدن القليلة في اسرائيل ، وتبقى بعد ذلك حاجة اسرائيل للعمالة غير الماهرة .

وتبرز من ثم مشكلة تركيب رأس المال . لقد كان عجز ميزان العمليات الجارية سمة مستديمة من سمات الاقتصاد الاسرائيلي . واستمرت اسرائيل تعتمد في تمويل هذا العجز على تدفق الاموال من الخارج ، لكن في عام ١٩٦٨ ولأول مرة منذ قيام اسرائيل ، عجز تدفق رأس المال الاجنبي عن سد العجز في ميزان العمليات الجارية ، فتحقق لأول مرة عجز ايضا في ميزان المدفوعات . وعلى الرغم من جهود الرأسمالية اليهودية العالمية ، فلقد تضاعف تدفق الاستثمارات الاجنبية في ما بعد عام ١٩٧٣ . في الوقت نفسه ، اطلقت حرية الرأسمالية المالية في السيطرة على اقتصاد اسرائيل ، من خلال اجهزة البنوك والبورصة ، واذ تسمى اسرائيل لتتحول الى مركز

(٥) انظر : « ملحق الدراسة الاساسية » ، في مؤتمر التنمية الصناعية للعلوم العربية ، الرابع ، بغداد ، كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٦ ( بغداد : جامعة الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية ، منظمة الاسم المتحدة للتنمية الصناعية ، ١٩٧٦ ) .

(٦) يعقوب فيلين ، « ميقاتية ليبرالية للدولة » ، على هامشها ، ١٨ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٧٨ .



مليون دولار

### تدفق الاستثمارات الأجنبية

١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	
١٠٥٠١	١١٨٥٨	١٦٥٥٥	٢٧١٠١	١٨٧٥٥	اجمالي الاستثمارات
٤٢٠١	٦٧٥٢	٩٢٥٥	١٨٥٠١	١٢٢٥٠	صافي الاستثمارات

المصدر : جلال أحمد أمين ، المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ( [ بيروت ] : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ ] ) .

مالي عالمي ، ولتكون ( سويسرا الشرق الاوسط ) ، تبسط هذه الرأسمالية سيطرتها على الصناعة الاسرائيلية من خلال سعر الفائدة البالغ الارتفاع ، والذي لا مثيل له في اية دولة رأسمالية ، اذ انه يتراوح بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ (٧) . وهذه الشريحة من الرأسمالية اشد ارتباطا بالرأسمالية الخارجية ، واشد ميلا الى المضاربة الداخلية في العملات الأجنبية والاوراق المالية . ومن ثم لا توجد باسرائيل سوق مالية جادة ، وهي حاليا محكومة بالتجارة في سندات الحكومة واوراق الشركات المتداولة ، وتتخذ في العادة شكل موجات طارئة من المضاربة . ولهذا لا توجد علاقة واقعية بين السعر الحالي للعائد على الاسهم وبين القوى الاقتصادية الحقيقية التي تحدد السعر الفعلي للعائد على الاستثمارات الميئنة .

من هنا تهيات الظروف لانتقال السيطرة على الاقتصاد الاسرائيلي من ايدي الرأسمالية البروقراطية المرتبطة بالدولة الى الرأسمالية التقليدية . وجرى هذا بصفة خاصة ، بضغط متزايد من الدوائر الرأسمالية العالمية ، وبتأثير النسبة الضخمة من العناصر الرأسمالية والمهنية في الهجرات التي تلت حرب عام ١٩٦٧ من المجتمعات الأوروبية الرأسمالية . وكانت حكومة ( المراح ) بعد حرب عام ١٩٧٣ قد حاولت مساندة هذه التيارات الكامنة في الاقتصاد ، واتخذت سياسة تقشف شديد ، تزعمها يوشع راينوفيتش ، لكنها لم تكن كافية ، وجاءت حكومة ( الليكود ) لتنجز التحول الحاسم للاقتصاد الاسرائيلي ، وجاء سيمحا اريئيل ليواصل مهمة يوشع راينوفيتش ، في محاولة لتوجيه الاقتصاد الاسرائيلي نحو التصدير .

وتمثلت السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتجاهات التالية :

اولا - تقليص قطاع الاعمال التابع للدولة عن طريق بيع اسهم الشركات العامة وحرمان القطاع التعاوني من المزايا الاحتكارية وتقليص إعانات الإنتاج .  
ثانيا - اخضاع الاقتصاد الاسرائيلي لقوى السوق التنافسية ، والحد من اساليب الحكومة في التدخل في ادارة الاقتصاد ، بإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي وحرية استخدام رؤوس الاموال الخارجية وتخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية وتعويمها .

(٧) موشى موزاز ، « اليوم جزائرية المالية تحتل باتستارها » ، عال هاشمير ١٢ : نيسان (ابريل) ١٩٧٨

ثالثا - تخفيض الانفاق الحكومي الى اقصى حد ، من طريق التخلص من العمالة الزائدة وضبط زيادات الاجور .

رابعا - تشجيع الاستثمار الخاص بجانبه الاسرائيلي والاجنبي ، واطلاق يد الرأسمالية الاسرائيلية وبخاصة الرأسمالية المالية في السيطرة على الاقتصاد .

### التصدير أو الانهيار

ومن جديد طرح هدف تشجيع الصادرات بوصفه الهدف الاساسي للسياسة الاقتصادية الجديدة . ولقد اعتمدت هذه السياسة على ادايتين هما مقاومة التضخم وتخفيض الليرة . والواقع ان التضخم سمة دائمة مميزة للاقتصاد الاسرائيلي ، فهو يحافظ على مستوى مرتفع للاسعار الداخلية . وهذا مطلوب ومقصود فالتضخم ناشئ - كما هو الحال في كل مكان - عن فائض الطلب ، وبخاصة بسبب التحويل الواسع للعملات الاجنبية : ويقول ديفيد هوروفيتز ، ان التضخم كان ضروريا للنمو السريع ، بحيث تعود الاقتصاد ان يعيش ( مع ) التضخم خشية من التضحية بالنمو املا في تثبيت الاسعار . وعلى الرغم من المعدل العالي للتضخم ، فانه لم يحدث نتيجة له انخفاض في مستوى الاجور الحقيقي ، بل حققت الاجور زيادة قدرها ١٠ ٪ وبذلك تقلبت على ارتفاع الاسعار (٨) ومع ذلك يبقى ان التضخم يشكل عقبة في سبيل الصادرات - ويكتفي ان معدل التضخم في عام ١٩٧٩ كان ١٠٠ ٪ (٩) .

اما تخفيض الليرة فهو ايضا سمة مميزة للاقتصاد الاسرائيلي . فلقد كان التخفيض دائما دافعا لزيادة الصادرات ، ومن ثم كانت سياسة تخفيض قيمة الليرة بحيث تؤدي ، وما زالت ، الى زيادة المقابل الذي يحصل عليه المصدرون بمعدل اكبر من زيادة اسعار انتاج الصناعة للسوق الداخلية . واصبح من المعروف في اسرائيل انه اذا ارتفع سعر الدولار اكثر من ارتفاع مستوى الاسعار ، تحسن موقف التصدير .

لقد ارتفع بالفعل نصيب الصناعات المدنية والكهربائية والالكترونية في اجمالي الناتج الصناعي ، من نحو ٢٠ ٪ في عام ١٩٦٥ الى نحو ٣٠ ٪ في عام ١٩٧٥ . وازاء ضيق السوق الاسرائيلية من ناحية الطلب المحلي بنوعيه المدني والحربي ، اشد الاعتماد على التصدير ، وتحول الاقتصاد الاسرائيلي الى اقتصاد يعتمد نموه لا على نمو السوق المحلية بل على زيادة الطلب الخارجي (١٠) . ومع ذلك ، وعلى الرغم من الزيادة السريعة في صادرات اسرائيل من منتجات الصناعات المدنية والكهربائية والالكترونية ، فان معدل هذه الزيادة لا يفوق معدل الزيادة في انتاج هذه الصناعات ، كما انه لا يواجه بعد الزيادة الكبيرة في الواردات الاسرائيلية . ومن ثم اطرده عجز الميزان التجاري ، وعجز ميزان المدفوعات ولقد ارتفع هذا العجز الاخير في عام ١٩٧٩ بمقدار ألف مليون دولار عن العام السابق ، ليصل الى ٥٤ بليون دولار ، واصبح الموقف

(٨) يتسحاق دويتشر : « ملاح الاقتصاد الاسرائيلي خلال العام الجديد » ، هاسوفيه ، ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ .

(٩) Financial Times, 12 September 1979.

المصدر : هارتس ، ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ .

(١٠) د. جلال امين ، لشرق العربي والقرية بحث في دور الازمات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعمالة الاقتصادية العربية .

خطيرا مع مجيء عام ١٩٨٠ ، وفيه تنتهي ظروف تفضيل صادرات اسرائيل الى السوق الاوروبية المشتركة ، وحينئذ سيواجه الاقتصاد الاسرائيلي تحديات صعبة . ومعروف ان اتفاقية انتساب اسرائيل الى السوق التي وقعت في عام ١٩٧٥ تمنح اسرائيل تسهيلات خاصة لصادراتها الزراعية باعتبار انها موجهة في اغليتها الساحقة الى اوروبا الغربية التي تستوعب ٦٤٪ منها .

### عجز الميزان التجاري

السنوات	الصادرات	الواردات	السج
١٩٧٠	٧٣٤	١٤٣٤	٧٠٠
١٩٧١	٩١٥	١٨١٢	٨٩٧
١٩٧٢	١١٠٠	١٩٦٢	٨٦٢
١٩٧٣	١٣٦٢	٢٩٦٩	١٥٧٧
١٩٧٤	١٧٣٧	٤١٧٧	٢٤٣٩
١٩٧٥	١٨٣٥	٤١٠٩	٢٢٧٤
١٩٧٦	٢٣٠٦	٤٠٧٧	١٧٧٠
١٩٧٧	٢٩٦٣	٤٧٦٠	١٧٩٧
١٩٧٨	٣٧١٦	٥٦٥٨	١٩٤٢
١٩٧٩	٤٣٢٢	٧٣٠٠	٢٩٧٨

المصدر : هارتز بتاريخ ٢٩ يناير / كانون الثاني ١٩٨٠ .

### ربحية الإنتاج للتصدير مقارنة بربحية الإنتاج للسوق المحلية ( ١٩٧٥ = ١٠٠ )

الفترة الزمنية	اسعار التصدير	اسعار البيع في السوق المحلية	نسبة اسعار التصدير الى اسعار البيع المحلي
الربع الاول ١٩٧٦	١٠٦١	١٠٤١	١٠١٩
الربع الثاني ١٩٧٦	١٠٥٥	١١١١	١٠٤٠
الربع الثالث ١٩٧٦	١٢٠٠	١١٥٢	١٠٤٢
الربع الرابع ١٩٧٦	١٣٣٨	١٢٣٢	١٠٨٣
الربع الاول ١٩٧٧	١٤٢٦	١٢٦٥	١١٠٩
الربع الثاني ١٩٧٧	١٥٢١	١٣٨٣	١١٠٠
الربع الثالث ١٩٧٧	١٦٥٥	١٤٧٢	١١٢٤
الربع الرابع ١٩٧٧	١٦٦٧	١٦٨١	١١٦٤

المصدر : البنك المركزي الاسرائيلي .

ليس امام اسرائيل سوى التوسع في التصدير او الانهيار . ان الاهتمام بصناعات مثل التعدين والكهرباء والمواصلات والكيمائيات والمطاط والبلاستيك ، او صناعات مثل الملابس الجاهزة والقمصان وملابس الاطفال والاثاث والفروشات ، انما يقصد منه التحول نحو التصدير . وهنا نتبين ان البديل من التصدير في سلمة كالملاسل الجاهزة هو اغلاق المصانع او الانتاج للسوق المحلية . لكن السوق المحلية ممثلة والطلب المحلي فيها ضعيف . وعلى الرغم من التوسع السريع في تصدير الملابس الجاهزة ، لم ترتفع ربحية التصدير في السنوات الماضية . ومع ذلك ظل الانتاج للسوق المحلية اقل ربحية بكثير من الانتاج للسوق الخارجية (١١) فقيما بين نهاية عام ١٩٧٥ ونهاية عام ١٩٧٧ ، ازداد العائد الذي حصل عليه المصدر الاسرائيلي المتوسط من بيع وحدة انتاج للخارج بنسبة مائة في المائة ، اما لو كان حاول بيع منتجاته في اسرائيل ، لكثت الاسعار قد ارفعت بنسبة ٧٠٪ . وفي الحاليين زادت التكلفة بنسبة ٨٠٪ .

هكذا تمت تغيرات اساسية في الهيكل الاقتصادي لاسرائيل : ثم التحول من الصناعة التقليدية الى الصناعة ذات الكثافة العلمية والتكنولوجية ، وتم التحول من اشباع السوق الداخلية الى التصدير للسوق الخارجية . لكن التحول بشقيه لم يفض الى اي تحسن في ميزان المدفوعات . واصبحت اسرائيل مهددة بالتوسع في التصدير او الانهيار الاقتصادي . وامام تزايد الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة ، وامام التوسع المستمر في زيادة الطاقة الانتاجية ، تواجه اسرائيل ازمة شاملة تتمثل في الافراط في الانتاج ، وقصور متزايد في رأس المال ، وارتفاع في نسبة التزوج منها (١٢) . ومن ثم تبحث عن حل لازمتها عبر تطبيع العلاقات بينها وبين الاقطار العربية (١٣) .

وينبغي ان نذكر هنا ، اننا ونحن نتابع تطور الاقتصاد الاسرائيلي ، وتجمع عناصر ازمته الشاملة في السبعينات ، انه لا يخفى علينا امران جوهريان ، **اولهما** تلك الانجازات الضخمة التي حققها الاقتصاد الاسرائيلي بفضل استقلال الموارد العربية والدمج الخارجي الجبار وكفاءة الادارة الاقتصادية . **وثانيهما** طبيعته الطفيلية ، ومواطن الضعف المضوي في كيانها ، من جراء نشأته كاتقتصاد استزراع يتحقق نموه عن طريق الاستعمار الاستيطاني (١٤) . وفي ضوء هذه الحقائق ، فان الاقتصاد الاسرائيلي الذي

(١١) انظر : « مستحدث مجرة في التصدير » ، **عالم اقتصاد** ، ١٨ ايار (مايو) ١٩٧٨ ، و ٢٢ ايار (مايو) ١٩٧٨ .

(١٢) **اميل هوروفيتز** في عام ١٩٧٨ وهو وزير للصناعة والتجارة والسياحة ( ان مصر ليست وحدها التي تحتاج الى السلام ، فان حاجتنا اليه لا تقل منها ، وانا اجزم ان اسول ان وضعنا الاقتصادي يحتم السلام . فالنزوح من البلد في السنة الماضية كان بنسبة مائة الف للهجرة اليه ) .

(١٣) **حسين ابو النمل** ، **الصناعة الاسرائيلية** ( بيروت : دار الطليعة ، [ ١٩٧٦ ] ) .  
وكذلك : **امين** ، **الشرق العربي والغرب** : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ، الذي يضيف ان تسوية النزاع العربي الاسرائيلي اصبحت ضرورة حتمية لكل من الولايات المتحدة واسرائيل .

(١٤) الدورة العادية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الثانية والثلاثين ، ابو ظبي ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ، تقرير الامين العام .

استطاع ان يواجه اعباء التحول من الاداة الاستعمارية القديمة الى كيان استعماري صغير ، يواجه الان مرة اخرى اعباء التحول من هذا الكيان الاستعماري الصغير الى كيان للاستعمار الجديد في مواجهة الوطن العربي بأكمله (١٥) .

ولا نريد ان نستقصي في هذا الموضوع كافة اثار هذا التحول على الاقتصاد الاسرائيلي ، فلسوف تتضح معالم هذا التحول عندما نتناول منها بالضرورة عناصر معينة في علاقتها بالاقتصاد العربي في مجموعه . لكننا نريد ان نتوقف عند عنصر واحد ، اثار بصفة خاصة اهتمام الاقتصاديين الاسرائيليين ، وهو تأثير ( السلام ) على المعونات الخارجية الرسمية والجماعية التي تتلقاها اسرائيل ، وبخاصة من الولايات المتحدة الامريكية .

وقد اتضح من المناقشات التي دارت في اسرائيل ان هناك اجماعا على انخفاض المعونة الجماعية الامريكية ، اما المعونة الرسمية الامريكية فلن تنخفض ، نظرا لاستمرار اوضاع اقتصاد الحرب في اسرائيل ، بما في ذلك الانفاق العسكري ، والاستثمار في الصناعة الحربية التي سمحت لها امريكا بتطويرها . وعلى العكس فلقد زادت امريكا من عونها لاسرائيل في عام ١٩٨٠ .

وما زالت السوق الامريكية تستوعب نحو ٢٠٪ من صادرات اسرائيل ، بينما تنطق من امريكا معظم وارداتها الاستراتيجية ، ومستلزمات الانتاج الصناعي بما في ذلك النفط .

ويقدر ان احتمال انخفاض جمع المعونة الجماعية في الولايات المتحدة بما لا يقل عن بليون دولار سنويا . ولذلك دعا يتسحاق ديتشر الى « المبادرة بوضع اهداف جديدة للمساعدة التي يقدمها يهود العالم لاسرائيل » ، يطلق عليها اسم ( تحديات السلام ) تتناول اعباء التنمية السريعة ، واستيعاب الهجرات الضخمة (١٦) . بينما اعلنت صحيفة ( دافار ) ان النقص ينبغي ان يغطي بمضاعفة الصادرات ، على اساس ان تستوعب البلاد العربية الزيادة في هذه الصادرات (١٧) . وطالب موشي زئبار بانتهاز فرصة اهتمام الولايات المتحدة بانجاز تسوية سياسية بأسرع وقت ممكن ، لأبرام معاهدة معها للمساعدة طويلة الامد (١٨) بينما اتخذ دوف جانوفسكي وجعلون عشت موقفا صريحا باعترافهما ان الاعتبار الاول الذي كان يحول دون تدفق رأس المال الاجنبي الى اسرائيل ، هو الصراع العربي الاسرائيلي ، وحالة الحرب . ومن ثم

(١٥) انظر في الاستعمار الجديد :

Lev L'vovich Klochkowski. *Economic Neocolonialism: Problems of South-East Asian Countries' Struggle for Economic Independence* [ trans. From The Russian by John Williams ] (Moscow: Progress Publishers, 1975).

(١٦) يتسحاق ديتشر " المشاركة الاقتصادية منعما يحل السلام " ، هاتسوفيه ، ٢ كانون الثاني

(يناير) ١٩٧٨ .

(١٧) دافار ، ٢٥ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٧٨ .

(١٨) موشي زئبار ، « الهمية الاقتصادية لاتفاق كاسب ديفيد » ، هاتسوفيه ، ١٠ تشرين الاول (اكتوبر)

١٩٧٨

استخلص ان رأس المال سوف يتدفق على اسرائيل ، في السنوات القادمة (١٩) .

### الاقتصاد المصري مشروعات مشتركة مع شريك اصغر

منذ البداية ، فانه يشوب العلاقات الاقتصادية ( الطبيعية ) التي ستبدا فيما بين مصر واسرائيل بمقتضى المعاهدة الموقعة بينهما ، ان هذه العلاقات لا تأتي تعبيرا عن رغبة متبادلة من التعاون بين البلدين ، ولكنها شرط من شروط التسوية لاختبار نوايا مصر تجاه اسرائيل ، اعني تجاه ( الوجود الدائم والمشروع لاسرائيل في الشرق الاوسط ) .

ولا ترفض الاوساط الحاكمة في مصر هذه الرؤية لطبيعة العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل ، وانما هي تعتبرها نوعا من ( المباراة الحضارية ) بين البلدين ، فاذا كانت ( الصفوة السياسية الاسرائيلية ) تريد من وراء تطبيع العلاقات مع مصر ( ان تصبح اسرائيل مركزا ماليا هاما وعاليا في منطقة الشرق الاوسط ، وان تكون سيناء منطقة التعاون الحضاري بين الدولتين ) فان ( الصفوة السياسية المصرية ) تسعى بدورها لكي تجعل من مصر ( مركزا ماليا هاما وعاليا في منطقة الشرق الاوسط ، وتكون سيناء نموذجا للمجتمعات الجديدة التي تطم بها ) ( ٢٠ ) .

لكن هذه ( المباراة الحضارية ) تجري بين طرفين غير متكافئين ، فاحدهما استثمار صغير يتحول الى استثمار جديد بمساندة من الرأسمالية العالمية ، والاخر اقتصاد متخلف نام يتحول في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ، من اقتصاد مستقل ، الى اقتصاد تابع للرأسمالية العالمية ، تسيطر عليه الرأسمالية الطفيلية سواء كانت تجارية او مالية او خدمية ( ٢١ ) . واذا كان هناك من يؤكد على ان المباراة تجري بين اقتصادين متكاملين ، هما اقتصاد زراعي صناعي ثقيل في مصر ، واقتصاد صناعي استهلاكي في اسرائيل ، فينبغي ان نذكر ان القطاعات القائدة في الاقتصاد المصري الآن هي قناة السويس وخطوط الانابيب والسياحة والنفط - وكلها قطاعات تعتمد على الخارج .

ولهذا ، فان التكامل الذي يتوقع بين الاقتصاد المصري والاقتصاد الاسرائيلي ، هو تكامل تابع يقوم على نمط متخلف من تقييم العمل بين الدولتين . وحتى اذا انخذل هذا التكامل شكل المشروعات المشتركة ، فان المشاركة عندئذ تتم - من حيث الكيف - بين استثمار صغير وشريك اصغر ، واطغر ما في هذا التكامل انه يسعى من جانب اسرائيل لاقامة علاقات عضوية فيما بين البلدين ، يصعب فيما بعد الرجوع فيها او التخلص منها ، وقد يستحيل الغاؤها بغير حروب جديدة .

واذا وضعنا جانبا كل ما قيل على سبيل الدعاية من الرخاء الذي تحمله المعاهدة

(١٩) دون جنوفسكي وجيمون عشت ، « اسرائيل هل يمكن ان تصبح مركزا اقتصاديا لمنطقة الشرق الاوسط » ، « مديونوت اخرونوت » ، ١٦ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٧٨ .

(٢٠) انظر : عمرو كمال حودة ، « انتقل الصراع من الواجهة الى المباراة الحضارية » ، الاخبار ١٩ شباط ( فبراير ) ١٩٨٠ .

(٢١) انظر : نؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ( القاهرة : دار الثقافة الجديدة ) ١٩٧٦ .

للمصريين ، فقد كف الدعاة انفسهم عن التبشير به ، فاننا نستطيع ان نقول ان المعاهدة اثرين عريضين على الاقتصاد المصري ، هما : اولا ، عزل الاقتصاد المصري عن مجموع الاقتصاد العربي ، وعرقلة خطوات التكامل الاقتصادي العربي . وثانيا ، التغافل الاسرائيلي في الاقتصاد المصري ومحاولة السيطرة عليه ، وبخاصة في سيناء ، من خلال حرية التبادل التجاري والمشروعات المشتركة ، ومن ثم احكام عملية اندماج مصر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وهي العملية التي بدأت فيما بعد حرب اكتوبر / تشرين الاول ١٩٧٣ بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وبمباراة اخرى احكام تبعية مصر للرأسمالية العالمية .

### عزل الاقتصاد المصري عن الاقتصاد العربي

طبقا لتقديرات البنك الدولي للانشاء والتعمير عن الاقتصاد المصري في عام ١٩٧٧ ، كان القرضون الرئيسيون لمصر بحسب ترتيب الاهمية هم : السودانية والكويت والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فاللبنان العربية . وكانت مسحوبات مصر من هيئة الخليج لتنمية الاقتصاد المصري قد بلغت الفئ مليون دولار . اما ودائع الاقطار العربية لدى البنك المركزي المصري فقد بلغت نحو الفئ بليون دولار . وكانت نسبة مشاركة المستثمرين العرب في مجالات الاستثمار المتاحة بمقتضى سياسة الانفتاح الاقتصادي قد وصلت الى ٢٥٪ من مجموع الاستثمارات لا تسبقها الا الاستثمارات من جانب المصريين بنسبة ٥٨٪ ، بينما كانت العمالة المصرية تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل الخارجي ، اذ كانت لا تقل عن ١٦٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٧ . وبلغت جملة ايرادات السياحة عندئذ ٧٥٠ مليون دولار ، كان نصفها يرجع للسياح العرب . ومن وراء العمالة المصرية في البلاد العربية والسياحة العربية في مصر ، كان يتم تمويل عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة ، وهي عمليات لم تكن تقبل قيمتها في عام ١٩٧٨ عن الفمليون دولار . اما التجارة الخارجية المصرية العربية فكانت تمثل ١٠٪ من حجم صادرات مصر ، وبلغت قيمتها نحو ٣٧٥ مليون جنيه . وكانت السوق العربية المشتركة قد اتخذت قرارا بحرية تبادل المنتجات الصناعية بشرط ان تكون سلعا ذات منشأ عربي بنسبة ٤٠٪ على الاقل من مكوناتها .

وبمجرد توقيع الحكومة المصرية على معاهدة الصلح مع اسرائيل ، تم بالفعل عزل الاقتصاد المصري عن مجموع الاقتصاد العربي . وتحت ايدنا الملخص الذي نشرته صحيفة ( فاينانشال تايمز ) من التقرير الذي رفعتة الحكومة المصرية الى مؤتمر قمة الدول السبع الصناعية الكبرى الذي انعقد في طوكيو في مستهل صيف عام ١٩٧٩ . وفي التقرير بيانات الحكومة المصرية عن ( الابعاء الاضافية ) التي حلت بالاقتصاد المصري من جراء اجراءات المقاطعة التي طبقتها الاقطار العربية تجاه مصر (٢٢) .

فالحكومة المصرية تطلب من الدول الصناعية الكبرى ، التي اجتمعت لمناقشة ازمتها التي تفاقت من جديد وبخاصة في مجالات الطاقة والتضخم والبطالة ، تطلب منها ان تقدم لمصر معونة قدرها ١٨٥ بليون دولار للسنوات الخمس القادمة وذلك

« حتى تتجنب الإبطاء في تقدم عملية السلام » . وطبقا للمذكرة المصرية فان المقاطعة العربية قد أدت الى ما يلي :

أ - توقع ارتفاع السعر في ميزان المدفوعات من ١.٩ بليون دولار في عام ١٩٧٨ الى ٤.٤ بليون دولار لعام ١٩٧٩ .

ب - توقع هبوط قيمة الصادرات المصرية بنحو ٨٪ والواردات المصرية بنسبة ٢٪ .

ج - توقع هبوط تحويلات المصريين في البلاد العربية بمقدار ١.١٢٥ بليون دولار، وهبوط عائدات السياحة الداخلية بمقدار ٤٥٠ مليون دولار .

د - توقع سحب الودائع العربية الرسمية لدى البنك المركزي المصري وببلغ قيمتها ١.٩ بليون دولار .

هـ - وقف المعونة السنوية التي كانت تقدمها البلاد العربية ، وبخاصة السعودية - سواء للأغراض المدنية او العسكرية . وكانت مصر منذ حرب ١٩٧٣ قد تلقت من الاقطار العربية المبالغ التالية :

٣.٧ بليون دولار معونة مباشرة من الحكومات

٧٢٥ مليون دولار من الصناديق العربية

٢.٠ بليون دولار من هيئة الخليج

١.٤٢٥ بليون دولار .

وتضيف المذكرة المصرية الى ما سبق ، ما تعتبره ( خسائر صافية ) مثل عدم القدرة على اعادة استخدام مبالغ هيئة الخليج ، والارباح التي ضاعت على مصر عن استثماراتها التي تبلغ ٥.١ بليون دولار في هيئة التصنيع الحربي .

واذا تركنا جانبا مجموع العلاقات الاقتصادية الرسمية ، فان العلاقات الاقتصادية الجماهيرية بين مصر والاقطار العربية قد اصبحت بضرر بليغ . ويتمثل ذلك بصفة خاصة في مجالي عائدات السياحة العربية وتحويلات العمالة المصرية . فلقد هبطت عائدات السياحة في مصر من ٧.٢ مليون دولار في عام ١٩٧٨ الى ٦٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٩ ، نتيجة لتناقص السياح العرب الذين كانوا يمثلون ٥٢٪ من عدد السياح في عام ١٩٧٨ ، اما تحويلات العمالة المصرية في البلاد العربية ، فقد بلغت ٢١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٩ ، وهي بذلك لم تزد الا بنسبة نحو بلغت ١١٪ عن سنة ١٩٧٨ حين كانت قيمتها ١٨٤٦ مليون دولار بنسبة نمو كانت اكثر قليلا من ١٢٪ .

ويرجع الانخفاض الى ارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء بالنسبة للسعر التشجيعي ، الذي اصبح السعر السائد للجنة المصري ، والى البدء في وضع القيود على التحويلات في بعض البلاد العربية . ومع ذلك ، فان المشكلة انما تكمن في حقيقة اخرى هي ازدياد البطالة في مصر . فلقد وصل عدد المتعطلين في عام ١٩٧٩ الى ١.٥ مليون شخص ، ومع كل الاستثمارات المخصصة للسنوات الخمس القادمة ، فان عدد المتعطلين لن يهبط الا الى مليون شخص في عام ١٩٨٤ . ومن ثم تتوقع مصر ان تستوعب الاقطار العربية ٨٧٣ الف عامل جديد .



وكل هذه الحسابات لا تكشف بعد من فداحة المخاطر والاضرار التي تحيق بالاقتصاد المصري . فمما تعرض عليه اسرائيل هو اضعاف مصر بقطع اوصالها ، وتمزيق وشائجها الحميمة وانسجتها العضوية بالوطن العربي . وتكريس واقع التجزئة والتشرد من خلال ضرب محاولات التكامل الاقتصادي العربي ، الذي كانت مصر تلعب فيه دورا اساسيا ، بوصفها اكبر قطر عربي تشكل نحو ثلث سكان الوطن العربي ، وتربطه بالوصل بين مشرق ومغرب . وعندئذ فان تسلسل اسرائيل نفسها الى الاقتصاد العربي ، يمكن ان يتم بمقاومة عربية اقل بكثير مما لو كانت مصر موجودة لتحمل مسؤولياتها في قلب الوطن العربي . ان الهدف هنا هو تصفية الخطوات المتواضعة التي تمت حتى الان على طريق التكامل الاقتصادي العربي ، بحجة ان العلاقات الاقتصادية مع مصر « مقلعة مناسبة لاعادة تقسيم العمل على صعيد المنطقة كلها » .

### التفلفل الإسرائيلي في الاقتصاد المصري

وتحت ذريعة ان ( مصر تحتاج الى السلاح مثلما يحتاج الانسان الى الهواء ) ، وبدعم ( اشترك اسرائيل في تطوير اقتصاد مصر ) ، يبدأ التعامل بين اقتصاديين محكومين بسياسة واحدة هي سياسة الانفتاح الاقتصادي ، سياسة تنمية الرأسمالية المحلية ، والانماج المتزايد مع الرأسمالية العالمية ، وبينما تسيطر الرأسمالية الطفيلية التجارية والمالية على الاقتصاد المصري ، تسيطر على الاقتصاد الإسرائيلي ورأسمالية مالية مفرطة في استغلالها تحت قناع من سيطرة القطاع العام ، والنمط التعاوني والزراعي ، ودور المؤسسات المعالية ، وهي رأسمالية صريحة في تبني اسلوب الاقتصاد الحر ، وفي التخلي عن المظاهر الاخيرة « للاشتراكية الصهيونية » - على النحو الذي يمهّد لتحرير الإنتاج والتبادل .

وتفتتح المعاهدة المصرية الإسرائيلية سبيل تفلفل اسرائيل في الاقتصاد المصري . ويبدأ هذا المسار بتخلي مصر عن سياسة المقاطعة الاقتصادية التي ابنتها منذ قيام اسرائيل ، وقد تم هذا بتشريع صدر عن مجلس الشعب في شهر فبراير / شباط من العام الحالي . ومن ثم فتحت ابواب السوق المصرية امام السلع الإسرائيلية . لكن التبادل التجاري ليس هو الاسلوب الاساسي للسيطرة على الاقتصاد المصري ، وانما هو اسلوب المشاركة بحجة التفوق التكنولوجي .

### اولا - اسلوب التبادل التجاري

يقول جلال امين ان « الآمال الإسرائيلية متعددة . ولكن من اهمها فتح السوق المصرية للصادرات الإسرائيلية . فعصر اوسع البلاد العربية سوقا . والوصول الى السوق المصرية يسمح للصناعات الإسرائيلية بالارتفاع بانتاجها الى الحجم الذي يمكنها من منافسة الدول الاكثر تقدما والاسرع سوقا ، بينما تلقى مصر المنتجات والخدمات الإسرائيلية التي تعجز عن تصريفها في الاسواق الاكثر ثراء » ( ٢٢ ) . غير ان

( ٢٢ ) امين ، الشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي المصري والعلاقات الاقتصادية العربية .

التقديرات الإسرائيلية تبين اقل ازدهارا ، فقيمة الواردات المصرية لا تشكل سوى ٥٠ ٪ تقريبا من اجمالي قيمة الواردات الإسرائيلية (٢٤) . وكل ما يمكن ان تبينه اسرائيل الى مصر يمكن ان تحصل عليه مصر من دول اخرى ، كل ما يمكن ان تفعله اسرائيل هنا هو ان تعطي لمصر هذه المنتجات بكميات وفيرة وبائمان معقولة . وهذا هو الفرق الوحيد (٢٥) . ولذلك تجد اسرائيل مصلحتها في قيام منطقة حرة للتجارة بين البلدين ، أي البدء باقامة منطقة حرة او سوق مشتركة تضم البلدين كنواة لها تمهيدا لتوسيعها بانضمام بلاد عربية اخرى .

ولقد بدأت اسرائيل بتسريب نماذج لمنتجاتها التي تريد ان تدخل بها السوق المصرية : البيرة ، الشوكولاته ، الادوية ، لكنها تأمل في تحقيق تخصص سريع بتبادل منسوجات مصرية مقابل ملابس جاهزة اسرائيلية . وتطرح ايضا كافة منتجاتها الالكترونية والكهربائية والكيميائية والمعدنية ، بشرط ان تكون ( بكميات وفيرة وبائمان معقولة ) . وفي المقابل ، فلقد توصلت اسرائيل الى اتفاق على شراء مليوني طن من النفط الخام سنويا من انتاج حقول سيناء ، وهي كمية تمثل نحو ٢٥ ٪ من استهلاك اسرائيل من النفط . ولقد حصلت عليها بأسعار تقل عن الاسعار التي تبيع بها مصر نفعها في السوق الخارجية .

وبصفة عامة ، فان سياسة الانفتاح الاقتصادي المطبقة في مصر تشكل طرفا مؤاتيا تماما للتوسع في التبادل التجاري ، وبخاصة من جانب اسرائيل ، فالسوق الفرية مفتوحة لها بالفعل من قبل .

لكن يبدو ان لتحرير التبادل التجاري بين مصر واسرائيل مردودا آخر اهم بكثير بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي . فالفاء المقاطعة المصرية لاسرائيل من شأنه ، كما يقول جلال امين ان يزيد من جاذبية اسرائيل للاستثمارات الاجنبية التي يمكن ان تعوضها سوق مصر الواسعة عن ضيق السوق الاسرائيلية ، والعمل المصري الرخيص ، عن ارتفاع اجور العمال الاسرائيلية . كذلك فان الفاء المقاطعة المصرية لاسرائيل من شأنه ان يحرم المقاطعة العربية من كثير من فعاليتها ، بالنسبة للشركات الدولية التي تريد ان تستثمر في اسرائيل . ان الفاء المقاطعة المصرية لاسرائيل معناه الاذن لها جميعا بأن تتعامل مع اسرائيل . ويبقى ان نرى كيف تتصرف بهذه الآونة . لقد فتحت السوق المصرية ليس فقط امام السلع الاسرائيلية ، وانما كذلك امام سلع الشركات التي كانت تقاطعها مصر ، ولسوف تتلقى اسرائيل عمولتها عن ذلك . بل لقد ادركت اسرائيل ان جزءا من الاموال التي تخصصها الولايات المتحدة حاليا لمساعدة مصر ينبغي ان ينفق في الشراء من اسرائيل ، وهو امر يمكن ان يتم بالاتفاق عليه مع امريكا ، كما يمكن ان يتم بغير اتفاق اذا ما بلدات اسرائيل بالمشاركة في تنفيذ عمليات دولية كاعادة بناء شبكة التلغرافات .

(٢٤) موشى مندلبوم ، « الاقتصاد الاسرائيلي في عصر السلام مع مصر » ، هانسوفيه ، ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ .

(٢٥) جنوفسكي ومشت ، « هل يمكن ان تصبح اسرائيل مركزا اقتصاديا لمنطقة الشرق الاوسط » .

ويتصل بهذا ما يتوقع من تبادل سياحي بين مصر واسرائيل . ويتوقع الاسرائيليون ان يزور مصر في العام الاول من تطبيق العلاقات حوالي ٢٠٠ الف اسرائيلي ، ولقد فتحت الطرق البرية وخطوط الطيران بالفعل لنقل السياح ورجال الاعمال ، وينظرون في اسرائيل للسياحة الاسرائيلية بوصفها في صالح ميزان المدفوعات المصري .

### ثانيا - اسلوب المشاركة

من خلال المشاركة ، ويدعوى التفوق التكنولوجي ، تستطيع اسرائيل ان تقيم علاقات اقتصادية راسخة ، وهي تريد لها ان تتحول الى شبكة من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يصعب التراجع عنها ، ان لم يكن يستحيل التخلص منها بغير حروب جديدة . ويقع اختيار اسرائيل على منطقة سيناء لتكون بالذات منطقة الاختبار .

وبادئ ذي بدء ، فلا تطرح اسرائيل على الاطلاق احتمالات المشاركة مع مصر في مجال الصناعة ، فلا امل في تدفق راس المال من اسرائيل ، وهي تشكو نقصا في تدفقه عليها واغلب الاحتمالات هنا ان حاجة الاقتصاد الاسرائيلي ، وبالذات الصناعة فيها ، الى العملة المصرية ، يمكن ان تتخذ صورة استيراد قوة العمل المصرية الرخيصة ، او صورة المقاولات للانتاج من الباطن ، وهما صورتان طبقتهما اسرائيل بنجاح في الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي هذا الصدد ، يمكن ان تناقش احتمالات المنافسة بين السوق الاسرائيلية والاسواق العربية على العملة المصرية .

وانما تطرح اسرائيل احتمالات المشاركة في مجالات الطاقة وبخاصة النفط ، والزراعة وتعمير الصحراء والسياحة .

١ - في مجالات الطاقة والنفط والفاز : فاسرائيل تقترح على مصر التعاون معا في مجال استخدامات الطاقة واستغلال النفط والفاز ، وهنا تطرح اسرائيل ، انشاء محطات قوى ذرية مشتركة ، وفيها منشآت لتحلية المياه . كما تقترح تكامل شبكات الكهرباء بين البلدين عبر سيناء (٢٦) . يضاف الى ذلك تقدم اسرائيل في استخدام الطاقة الشمسية للأغراض المنزلية .

والاحتمالات اكبر بالنسبة لاستخدام النفط والفاز ، فلقد كانت حقول النفط المصرية مصفرا اساسيا لتزويد اسرائيل بحاجتها من النفط ، منذ احتلال سيناء في عام ١٩٦٧ . وقد تولت اسرائيل استنزاف حقول النفط المصرية بحرية كبيرة . وكان حقل علما وحده يقدم لاسرائيل ٢٠ الف برميل يوميا اي مليون طن سنويا ، يمثل ١٥ ٪ من الاستهلاك الاسرائيلي للنفط . وهي الان قد ضمنت تزويدها بكل انتاج هذا الحقل وبعض الحقول الاخرى في سيناء . وكان انتاج مصر من النفط في عام ١٩٧٨ قد بلغ ٢٥٤ مليون طن ، بينما بلغ الاستهلاك ١٢ مليون طن ، مما يشرك هامشا كبيرا

(٢٦) حويد سورير ، « تأثير اتفاقية كلب ديفيد على قطاع الطاقة في اسرائيل » ، « عالم » ، ٢٩ ايلول

( سبتمبر ) ١٩٧٨ .

للتصدير . ويتوقع ان يصل الانتاج في عام ١٩٨٠ الى ٢٠ مليون طن ، يستخرج ٦٠٪ منها من خليج السويس .

وتقترح اسرائيل على مصر مشاركتها في تنمية واستغلال حقول النفط المصرية . وتتضمن الاقتراحات ما يلي :

١ - اقامة منطقة صهاريج في السويس تخدم حقول النفط في خليج السويس .  
٢ - اقامة معامل تكرير مشتركة ضخمة في سيناء لخدمة السوق الاوروبية فيما يتعلق بمشتقات النفط ، على ان ينقل النفط من الحقول المصرية ويندفع عبر خط انابيب ايلات - عسقلان الذي ينقل حاليا ٢٥ مليون طن .

٣ - الاستغلال المشترك للغاز الناتج من حقول النفط المصرية .

٤ - اقامة انابيب لنقل النفط من خليج السويس الى ايلات .

٥ - تأمين توريد النفط المصري لأمد طويل لاسرائيل ، وترتيب تكرير كميات اخرى في معامل حيفا واسلود وبيعه مشاركة مع مصر .

٦ - السماح لشركة ( نفتون نفتا ) الاسرائيلية بالتنقيب عن النفط في مصر .

ويوجد على مشارف مدينة رفح في سيناء حقل للغاز الطبيعي ، تطلق عليه اسرائيل اسم ( حقل سادوت ) ، وهو ينتج ما يساوي ٤ آلاف برميل نفط في اليوم . وتقترح اسرائيل ان يكون الحقل مجالا للتعاون المشترك باعتبار ان اسرائيل هي ( المعيل الطبيعي ) للنفط والغاز المصريين .

ثمة بند آخر طرحه اسرائيل في هذا المجال ، فلدى اسرائيل اسطول ناقلات للنفط ، كان في بداية السبعينات يتكون من ٢٨ ناقلة مجموع حمولتها مليوناً طناً . وحتى نهاية عام ١٩٧٧ ، لم تزد الحمولة عن ثلاثة ملايين طن ، اذ ما زالت شركات النفط الدولية تخشى من نقل النفط بناقلات اسرائيلية . ولذلك تعتمد اسرائيل حالياً على استئجار الناقلات . وتقترح اسرائيل تعاون مصر معها في مجال نقل النفط المصري على ناقلات اسرائيلية . ولقد تم بالفعل نقل النفط المصري الى اسرائيل عليها .

**ب - في مجالات الزراعة وتعمير الصحارى :** تقدم اسرائيل نفسها لمصر بوصفها الدولة الصحراوية التي استطاعت ان تطور الزراعة على الرغم من شحة الارض والمياه . ومن ثم فهي الدولة المرشحة من الناحية التكنولوجية لقيادة عملية تطوير الزراعة وتعمير الصحارى ، وهي تعرض مساهمتها في حل كثير من المشاكل الزراعية قسي مصر ، باستغلال رشيد للمياه ، واستحداث طرق جديدة للري ، واستخدام المعدات الزراعية ، انها تطرح مثلاً بحث مشكلات الطمي المتراكم امام السد العالي ، لكنها اشد حرصاً على ان تطرح مساهمتها في حدود سيناء . ويعلم المتحدثون باسمها انه سيكون يوسع مصر خلال سنوات قليلة من هذا التعاون « ان تعتمد على نفسها اعتماداً كلياً في كل ما تحتاج اليه من سلع استهلاكية ومواد غذائية » . ويبدو ان هذا هو الفهم الكامن وراء التعاون المصري الأمريكي حالياً في مجال الزراعة ، فلقد دعت امريكا الى ( تحالف زراعي ثلاثي ) تشترك فيه اسرائيل .

وهنا تتضح حقيقة هذا النمط من التعاون ، فهو اولا يقوم على ارض سيناء التي كانت تحتلها اسرائيل ، وما زالت تحتل الجزء الاخير منها ، وهو الذي توجد فيه المستوطنات الاسرائيلية المشتغلة بالزراعة . وهو ثانيا يربط دائما في كل الحسابات بين تطوير الزراعة في سيناء وبين تعمير النقب . وتعود بنا الذاكرة الى اقتراح لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الامريكي في اعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، فلقد اوصت بدراسة امكانية اقامة محطة للقوى الذرية لتغطية مياه البحر المتوسط على شواطئ سيناء الشمالية لاستخدامها في الأغراض الزراعية . ويشمل المشروع انشاء ثلاثة مفاعلات نووية من الحجم المتوسط لتغطية ٦١٠ ملايين غالون من المياه يوميا الى جانب انتاج حوالي ١٢٠٠ ميغاوات من الكهرباء . واوضحت اللجنة ان الهدف من المشروع هو « وضع اساس اقتصادي للتسوية بين اسرائيل والبلاد العربية عن طريق مشروع تطوير زراعي في سيناء تحت الرعاية الامريكية » (٢٧) .

وظاهر من المشروع الامريكي الذي يتوقع ان يتم تمويله في اقله من جانب الولايات المتحدة انه يرمي الى اقامة وحدة زراعية بين الاراضي المستصلحة في كل من سيناء والنقب واقامة مجمع زراعي صناعي يمكنه ان يدمج شبكات الطاقة الكهربائية بين مصر واسرائيل عبر سيناء . ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية تستعيد حاليا هذا المشروع الذي يمكن ان يكون قاعدة لاستصلاح نحو ١٠٠ الف فدان في سيناء . وتتلوع الاوساط الحاكمة في مصر بفكرة استصلاح اراضي سيناء لتبرير محاولتها لنقل مياه النيل الى اسرائيل ، لتعمر النقب لصالح المستوطنين الحاليين والجدد .

**جـ - في مجالات السياحة والواصلات :** تبدو المناطق السياحية في سيناء نقطة البدء لاقامة مشروعات مشتركة بين مصر واسرائيل في مجالات السياحة والواصلات . ولقد قامت شركة المال للطيران في اسرائيل بالتعاون مع شركة البوينغ الامريكية بدراسة مشتركة ، اظهرت انه في ظل السلام تستطيع المنطقة العربية ان تحصل على ٨ الى ١٠ ٪ من حجم السياحة المالية في السنة ، اي ان يزور المنطقة من ٨ الى ١١ مليون سائح في عام ١٩٨٠ .

ولا تحول اسرائيل على السياحة المصرية اليها ، وانما تجعل من تطبيق العلاقات ( صفقة ) لبيع خدمات السياحة الاسرائيلية في العالم كله ، بمعنى ان تتولى اسرائيل خدمة السياح القادمين الى المنطقة ابتداء بمصر نفسها . وهذا تطور طبيعي يتفق واثر ياد الطابع الطفيلي في الاقتصاد الاسرائيلي ، بالوساطة التجارية والمالية والخدمية .

وتسمى اسرائيل لجعل مصر والاردن واسرائيل ( منطقة سياحية واحدة ) . ومن هنا اصرارها على اقامة الطريق البري الذي يربط الاردن بسيناء ويمر بالنقب .

ومن الواضح ان المشاركة الاسرائيلية المصرية في مجال الفنادق والواصلات من اقرب المشروعات الى التحقيق في المستقبل .

---

(٢٧) محمد السيد سعيد ، التطورات الاقتصادية في الكهفوم الاسرائيلي للسلام ( القاهرة : مؤسسة الاحرام ، ١٩٧٦ ) .

**د - المجتمعات الريفية في سيناء :** هكذا تدور اغلب المشروعات المشتركة حول سيناء . ومن الجانبين تبدو رغبة ملحة في تعمير سيناء ، مصر تريدها مجالا لاستيعاب الزيادة في السكان ، واسرائيل تريدها (جسرا للسلام) اعني مجالا للاستغلال الاقتصادي واحكام قبضتها على مصر كلها .

كان هرتزل يقول ان ارض سيناء والعريش هي ارض اليهود المائدين الى اوطانهم ، وكذلك قال بن غوريون بعد حرب ١٩٥٦ . واقامت فيها اسرائيل مستوطنات للاستعمار . ووراء ذلك كله امران ، الاول استغلال شبه جزيرة سيناء وهي منطقة غنية بالمعادن وتمثل مخزونا كبيرا من النفط والغاز ، لكن تعمير سيناء مطلوب منه ان يصل الى النقب . فبدون طاقة رخيصة بحجم كبير ، وبدون مياه بحجم كبير ، يصعب التفكير في تطوير سيناء . ويضيف موشي زئبار « ونحن بحاجة ايضا الى المياه والكهرباء لتطوير النقب » . لكن هناك هدفا اخر لاسرائيل في سيناء ، مستمد من وجودها على الحدود ، وبمدها عن وادي النيل بكثافته السكانية والاقتصادية والسياسية . ولهذا تتطلع اسرائيل لاقامة مجتمع جديد في سيناء يكون بمثابة ( حاجز ) او ( عازل ) ، يكفل بقاءه امن اسرائيل . اذ ينبغي ان يتكون من مجموعات بشرية وطبقية ترى في التكامل مع اسرائيل ( مباراة حضارية ) ، بحيث تنشأ مصالح مشتركة في اطار مدن وقرى جديدة تصبح حلقات وصل بين الرأسمالية الطفيلية في كل من مصر واسرائيل . ومن هنا ، يتعزز التفكير في نقل النيل الى النقب عبر سيناء ، وكان الاقتصادي المعروف بنت هانسن اول من دعا في عام ١٩٧٣ وقبل حرب اكتوبر / تشرين الاول يبيع مياه النيل لاسرائيل (٢٨) .

### **احكام اندماج مصر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي**

يعزل مصر عن الاقتصاد العربي ، واطلاق حرية اسرائيل في النضال في الاقتصاد المصري ، يزداد اندماج هذا الاقتصاد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وتلعب اسرائيل في هذه العملية دور الوسيط بالعمولة ، الوسيط التكنولوجي . هناك بالطبع مجال لتطلع اسرائيل الى دور الوسيط المالي . وبعد تقلص دور سوق بيروت وانتقال المركز المالي الى البحرين ، تسنح لاسرائيل فرصة انتقال هذا المركز الى القدس ، غير انه فيما عدا ما يمكن ان تمثله بالنسبة للرأسمالية اليهودية الحالية ، لا توجد فرصة كبيرة لحصول اسرائيل على ذلك المركز المالي .

وانما تتقدم اسرائيل لتلعب دور الوسيط التكنولوجي . وكل ما يقال عن التكنولوجيا الاسرائيلية ليس في الواقع سوى امتداد او تطوير للتكنولوجيا العالمية . والواقع انه يصعب استخدام المزايا التكنولوجية الاسرائيلية في مواجهة الشركات العملاقة . وكذلك تعتمد اسرائيل على التكنولوجيا العالمية مثلما تعتمد على رؤوس الاموال العالمية . وهذا شأنها فيما يتعلق بالصناعة الحربية . وهو شأنها ايضا فيما

يتعلق بعملية تطوير سيناء والزراعة المصرية واساليب الري ، فالمشروع الخاص بالمحطات النووية يفترض ان تتولاه شركة وستنفهاوس الامريكية . وتعاون شركة بوينغ للطائرات مع شركة المال الاسرائيلية ، فلا تتحرك اسرائيل الا بالتعاون الوثيق مع الشركات العالمية . ولذلك تطمع اسرائيل في ان تكون المركز الاقليمي للاحتكارات متعددة الجنسية .

وليس معنى هذا التقليل من شأن التفوق التكنولوجي لاسرائيل في مواجهة العرب . وتشير الدراسات الاسرائيلية الى ان الفارق التكنولوجي سوف يكون في عام ٢٠٠٠ بنسبة ١ : ١٠ ، بحيث انه في الوقت الذي تقترب فيه مصر من المراحل الاولى للثورة التكنولوجية ، تكون اسرائيل قد بلغت اعلى مرحلة من التكثيف التكنولوجي . ومن ثم يتاح لاسرائيل ان تخصص في الصناعات القوية والحربية والتحويلية ذات الكثافة التكنولوجية العالية ، تاركة الصناعات الدنيا للاقطار العربية ومنها مصر . وعلى اية حال ، فان اسرائيل حريصة من جانبها على ان تلعب دور الوسيط التكنولوجي نيابة عن الاحتكارات الدولية ، لادارة واستغلال الاقتصاد المصري ، بالاستناد الى تفوق العامل البشري والفارق التكنولوجي (٢٩) .

وكل هذا يزيد فرص تسليم مقاليد الاقتصاد المصري الى الرأسمالية العالمية ، ويشدد من تبعيته للخارج ، وبخاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي فتحت الباب امام تبعية الاقتصاد المصري . وتتضافر هذه الظروف جميعا لتطوير واثراء طبقة طفيلية مصرية موالية للخارج ، وموالية للتعاون الشامل مع اسرائيل - اقتصاديا وسياسيا وعسكريا - على صعيد المنطقة العربية بأسرها (٣٠) ، ويضاعف من قوة هذا الاتجاه اعتماد اسرائيل نفسها اعتمادا كاملا على الرأسمالية العالمية ، ولا سيما بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال .

### الاقتصاد العربي سوق مشتركة للشرق الاوسط

لاول مرة ، تحاول اسرائيل ان تتخلص من طبيعتها الطفيلية المعتمدة على الخارج ، وذلك بالسعي ( للاعتماد ) على المنطقة العربية كشرِك ، وهكذا تتقدم اسرائيل بوصفها المنفذ الاقتصادي للمجتمع العربي الراهن . وهي في الواقع تسعى لاعادة تشكيل المنطقة العربية ، بهدف ابتلاع كامل الارض الفلسطينية ، وما يتيسر من الارض العربية ، ومشاركة الرأسمالية الغربية في عملية نهب ثروات المنطقة ونفي مقدمتها النفط والاموال النفطية . ويجري كل ذلك مبر ما يسمى السوق المشتركة للشرق الاوسط .

ولهذا يتجاوز مفهوم السلام لدى اسرائيل مجرد انتهاء حالة الحرب ، او حتى الاعتراف باسرائيل - ليشمل تطبيع العلاقات من سياسية واقتصادية وتجارية وسياحية وثقافية ، في ظل حرية كاملة للتكامل ، لانتقال السلع والعمالة ورأس المال

---

(٢٩) حمد المشوخي ، هيكل الصناعة الاسرائيلية ، النظرية والتطبيق ( الزنتاد ، الاردن : ١٩٧٩ ) .  
(٣٠) في مقال نشرته جيه وولام بوست ، ٣ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٢ ، في اعقاب حرب تشرين الاول اكتوبر مباشرة ، اعلنت الصحيفة ان « على القاهرة وقدس ان يتصلا بما لوقف الروس » .

والتكنولوجيا. وهكذا تخطط اسرائيل للسيطرة على الاقتصاد العربي بوصفها الوسيط التجاري والمالي والتكنولوجي للعالم الرأسمالي . وتشكل من ثم معالم تقسيم جديد للعمل في المنطقة العربية تتولى فيه اسرائيل دور المركز وتقوم الاقطار العربية بوصفها التخوم . وهي تعتمد في ذلك على الاقل على التواطؤ ، ان لم يكن الدعم المباشر ، من قبل مراكز الرأسمالية العالمية ، وبالتقابل ، فان اسرائيل تشكل عنصرا مهما من عناصر ( الابتزاز النفطي ) الذي تتعرض له الاقطار العربية . وتسمى في ظل هذه الظروف للجمع بين المزايا الاقتصادية والفروق التكنولوجية التي تتمتع بها بالنسبة للاقطار العربية ، وبين فرض موقع ممتاز لنفسها عن طريق الاتفاقيات المباشرة مع المنطقة العربية ( ٣١ ) .

### مفهوم السوق المشتركة

تتطوي الرؤيا الصهيونية على عناصر ثلاثة تتفاعل فيما بينها ، وهي المساحة والموارد والحق التاريخي المقدس . فالمساحة والموارد تقرر الاهداف التوسعية ، أما الحق التاريخي المقدس فهو يضمن على التوسع طابعه المشروع ، ويسهل استيعاب هذه الرؤيا الصهيونية عندما تتوحد مطامع اسرائيل الاستيطانية والاستعمارية مع المطامع الاخرى للاستعمارية العالمية .

منذ ايام التوراة الاولى ، تقول اسرائيل ، والسهول الخضراء الواقعة الى شرق نهر الاردن مرتبطة من النواحي الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالارض الواقعة الى الغرب من هذا النهر . ان ميناء العقبة ، تقول اسرائيل ، كان منذ ايام سليمان فصاعدا نهاية طريق تجاري هام في فلسطين ، وجبل الشيخ هو ابو مياه فلسطين ، ولا يمكن فصله عن فلسطين دون تدمير حياتها الاقتصادية للخطر . ولا بد من ادخال المياه الضرورية للري والطاقة الكهربائية ضمن حدود فلسطين ، وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني ومناخ مياه الاردن من تلوج جبل الشيخ .

وكانت الولايات المتحدة - يا للصدفة - قد دعت منذ نهاية الاربعينات لمشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط ، محاولة رسم خريطة للمنطقة كشرق اوسط لا كشرق عربي .

وفي سنة ١٩٦٥ ، حين كانت غولدا مائير وزيرة الخارجية ، توجهت الى مدير بنك اسرائيل آنذاك ، ديفيد هوروفيتز ، وطلبت منه اعداد ورقة حول الكسب الاقتصادي الذي يمكن ان يعود على اسرائيل وعلى الاقطار العربية اذا ما تحقق السلام في المنطقة ( ٣٢ ) . وطرح هوروفيتز عندئذ فكرة السوق المشتركة للشرق الاوسط . وبعد هزيمة حرب ١٩٦٧ ، اصدرت الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٦٨ دراستها المشهورة

( ٣١ ) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة " المخطط الاقتصادي المستقبلية للتحدي الصهيوني المصري وتأثيره على الوطن العربي " ( تونس : الجامعة ١٩٧٩ ) .

( ٣٢ ) اسرائيل تومر ، " ماذا سوف يحدث في الاقتصادين المصري والاسرائيلي عندما يتحقق السلام " ، يديوت احرونوت ، ٢ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٧ .



بمنوان ( الشرق الاوسط عام ٢٠٠٠ ) ( ٣٣ ) .

وقد عاد هوروفيتز مؤخرا الى مشروعه القديم ، وتولى عرضه بنفسه على الراي العام الاسرائيلي . يقول هوروفيتز ان الشرق الاوسط المنقسم والمتعدد التناقضات ، لم يحصل حتى الان على ما يستحقه من التكامل الاقتصادي ولو على نطاق ضيق ، وهو يرمي بمشروعه الى خلق كتلة اقتصادية واحدة في المنطقة تتحرك فيها التجارة ورؤوس الاموال والتكنولوجيا بحرية ، وتزدهر فيها المشروعات المشتركة التي تحتل فيها اسرائيل دور العقل المفكر في تقسيم العمل الجديد ( ٣٤ ) . ولا يخفي هوروفيتز بالتالي ان لاسرائيل مصلحة كبيرة في اجراء هذا التكامل الاقتصادي الذي ينطوي على خمسة مجالات اساسية هي : تعمير الصحارى والاستخدام الكفء للمياه ، وتحسين وسائل المواصلات واساليب الاتصال ، والفاء الحاجز الجمركية ، وتطوير مصادر جديدة للطاقة .

**ثولاً - تعمير الصحارى ، وذلك بالقيام بثورة خضراء تنطوي على استخدام الاساليب الحديثة لتخصيب المناطق الصحراوية وتحويل الاراضي البور الى اراض زراعية ، وتتناول هذه العملية مساحات شاسعة من الاراضي الجرداء المهملة شرق نهر الاردن ، وعلى حدود سيناء ، والصحراء الغربية ، وشبه الجزيرة العربية . وتدلل اسرائيل على كفاءتها بنمو الانتاج الزراعي في قطاع غزة والضفة الغربية بمعدل سنوي يصل الى ١٠ ٪ .**

**ثانياً - ترشيد استخدام المياه .** فمن اجل القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء ، فلا مفر ليس فقط من اكتشاف مصادر جديدة للمياه ، وانما من الاستخدام الرشيد للمياه ، التي تضيق هباء بكميات كبيرة سواء نتيجة لاساليب الري المتبعة او نتيجة لعدم التحكم في المياه المتاحة .

**ثالثاً - تحسين المواصلات ووسائل الاتصال .** اذ يمكن تطوير شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية والواناء بهدف تقليل تكاليف نقل السلع وضمان سرعة الانتقال والاتصال .

وقد تقدم جاد يعقوبي وكان وزيرا سابقا للمواصلات ، بمشروع لتطوير نظم الاتصال في الشرق الاوسط ، تقوم فيه اسرائيل بدور المركز في الاتصال بين الشرق والغرب ، الى جانب دور ( المبر ) من طريق شبكات من المطارات والواناء والسكك الحديدية بين مصر والاردن ولبنان . وبالفعل فان الاتصال بين مصر وابربعة اقطار عربية هي لبنان وسوريا والاردن والعراق موصول ( او مقطوع ) عن طريق اسرائيل . ومعنى هذا ان تصبح اسرائيل ( سرة ) المواصلات والاتصالات في الوطن العربي ، مما يتيح لها حرية واسعة في التجارة العابرة ومركزا غالبا في مواجهة الاردن بالذات ،

Association for Peace, Tel Aviv, The Middle East in the Year 2000: A Project, (٣٣)  
Beyond the frontier of time (Tel Aviv: The Association, 1970).

( ٣٤ ) ديفيد هوروفيتز ، « سوق مشتركة في الشرق الاوسط » ، يعقوب اهرنوت ، ٨ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٧٨ .

حيث تصبح موانئ حيفا واسدود ومستقلان هي منافذ الوطن العربي ، وبخاصة الاردن ، الى البحر المتوسط ، وتكمل اسرائيل مقترحاتها بضم ميناء العقبة الى ميناء ايلات .

**رابعة - الغاء الحواجز الجمركية ، والهدف هنا هو اثناء المقاطعة الاقتصادية من جانب الاقطار العربية .** ومن ثم تطلق حرية التبادل للسلع والاشخاص ورأس المال والتكنولوجيا ، وتتشأ مصانع كبيرة مشتركة تستخدم التكنولوجيا الاسرائيلية . ان المطلوب هو ان تفتح ابواب الاسواق العربية على مصاريفها امام السلع التي تصنعها اسرائيل ، ومن ثم تكتسب السوق المشتركة قبل كل شيء طابعا تجاريا ، ويكون من شأنها تطوير وتدعيم الجهاز الانتاجي الاسرائيلي وبخاصة صناعاتها الحديثة، وتقدم السوق العربية العمالة الرخيصة غير الماهرة التي تحتاجها اسرائيل ، مثلما تقدم المال النقطي الذي تتطلع اليه اسرائيل بحرارة شديدة ويقدم السياح العرب للتمتع بجمال اسرائيل ، وتتحول الى مركز طبي متقدم في منطقة الشرق الاوسط ، الا بآتيها الناس حاليا من تركيا وبعض الاقطار المجاورة ؟

### **الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل**

ان الغاء الحواجز الجمركية انما يعني تحرير التبادل مع اسرائيل ، ينطبق هذا على السلع والاشخاص ورأس المال . ومعنى هذا الغاء المقاطعة الاقتصادية التي كانت سلاح العرب الاساسي في مواجهة اسرائيل حتى الان (٢٥) . لقد وقعت النفرة الاولى بين جدار المقاطعة الاقتصادية بعد حرب ١٩٦٧ عندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة وسيناء والجلان ، وطبقت عليها سياسة الاحتواء ، وانطلاقا منها استطاعت ان تحقق النفرة الثانية المتمثلة فيما يسمى سياسة الجسور المفتوحة . وفتحت النفرة الثالثة بتطبيع العلاقات الاقتصادية مع مصر . وبقي ان تجهز اسرائيل على المقاطعة العربية من خلال السوق المشتركة للشرق الاوسط .

لقد وضعت قواعد المقاطعة العربية في عام ١٩٤٨ ، وكننت في عام ١٩٥٤ ، وكان الغرض منها قطع اسرائيل عن مصادر تزويدها بالمواد الخام وبالمنتجات النفطية وبالواد الغذائية وبلاسواق الطبيعية لمنتجاتها . وكان اغلاق قناة السويس في وجه اسرائيل يعني حظر المرور فيها على السفن الاسرائيلية ومصادرة البضائع المرسلة الى اسرائيل عبر القناة ، على سفن غير اسرائيلية . ولذلك كان بناء ميناء ايلات على خليج العقبة نفرة خطيرة في المقاطعة العربية ، وتبعه بناء خط الانابيب من ايلات الى مستقلان . فمن طريق ايلات صارت اسرائيل هي الدولة الوحيدة - عدا مصر - في البحر المتوسط التي تطل ايضا على المحيط الهندي .

ومع ذلك ، فلقد كان من جراء المقاطعة العربية ان كان ثلث اعتمادات الموازنة العامة للدولة يخصص للاغراض العسكرية ، وفي عام ١٩٥٦ مثلا زاد نصيبها من

---

(٢٥) هاني الوندي ، « المقاطعة العربية لاسرائيل » ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ( بغداد ) ، ايار ( مايو ) ١٩٧٥ .

النصف . كذلك فلقد كان المقاطعة العربية تأثيرها على الاقتصاد الاسرائيلي . وفي حرب ١٩٥٦ ، هبط الانتاج الصناعي بنسبة ٥٠٪ والانتاج الزراعي بنسبة ٣٠ ٪ ، وقدرت خسائر اسرائيل من المقاطعة بحوالي ١٠ ٪ الى ١٥ ٪ من اجمالي الناتج القومي . فاذا اضيفت اليها الخسائر الخاصة بالدفاع والامن ، ارتفعت الابعاء مؤخرًا الى حوالي ٥٠ بليون دولار في السنة .

ونجحت البلاد العربية في تطبيق نظام المقاطعة الاقتصادية ، بحيث لم يحدث تعامل ذو قيمة او وزن مع اسرائيل ، وظلت اسرائيل معزولة اقتصاديا عن الوطن العربي ، عزلة شبه كاملة ، ولا ينفي هذا حقيقة تسرب المنتجات الاسرائيلية الى السوق العربية ، سواء عن طريق ثالث كالسوق الأوروبية ، او عن طريق الجسور المفتوحة ، بوصفها منتجات عربية من الارض المحتلة ، او عن طريق التهريب ، وحتى وقت اخير ، كانت شركة حيفا للكيماويات تصدر الاسمدة الى الاقطار العربية (٣٦)

ولقد طورت البلاد العربية اجراءات المقاطعة في مجال المضايقة الاقتصادية لاسرائيل ، عن طريق معاقبة التعاملين معها ، وبخاصة المستثمرين المباشرين في اسرائيل . ولئن لم يخل ذلك دون توجه الاستثمارات المباشرة الى اسرائيل تملأ ، فلقد عرقلها ، وحد من مداها ، بحيث اصبحت الصفة الغالبة على الشركات المتحدة للمقاطعة انها شركات يملكها صهاينة او يسيطرون عليها . ومن ثم بقي الارتباط الاقتصادي الخارجي لاسرائيل اساسا في الاطار الصهيوني العالمي . ولقد ظهر ذلك مرارا ، عندما انسحبت شركات كبرى من اسرائيل ، مثل رينو وشل وويلاند وفيليبس ، حفاظا على اسواقها العربية .

واتما كان احتلال الاراضي العربية في عام ١٩٧٦ قاعدة لتطبيق كل من سياسة اختواء الارض المحتلة وسياسة الجسور المفتوحة مع الاردن . وانجبت اسرائيل لادماج الارض المحتلة وتكوين كيان اقتصادي واحد بغض النظر عن الحدود السياسية . وبداخل هذا الكيان الاقتصادي فرضت اسرائيل تقسيم عمل خاص بها . فمن جانب ، تعتبر الضفة الغربية وغزة سوقا اضافية للمنتجات الاسرائيلية . ولقد اصبحت الارض المحتلة تستوعب ١٤٪ من جملة الصادرات الاسرائيلية . ومن جانب آخر ، تعتبر الضفة الغربية وغزة مصدرا اضافيا لعوامل الانتاج ، وبخاصة العمل غير الماهر . وازاء اهمية الموارد البشرية الاسرائيلية بوصفها اهم مقومات البناء الصناعي ، اصبح العرب موردا للعمل الرخيص في الاقتصاد الاسرائيلي . انتهى مبدا العمل اليهودي ، واستخدمت العمالة العربية في قطاع التشييد والبناء كعمال غير مهرة ، وفي قطاع الزراعة ، واحيانا في الصناعة ، بحيث صار حوالي ١/٣ سكان الضفة الغربية وغزة يعملون في اسرائيل ، باجور تقل بحوالي ٤٥٪ عن اجور الاسرائيليين ، لاداء الاعمال التي يحتقرها الاسرائيليون .

وتتصور الاقتصاديون الاسرائيليون انه يمكن ان يتجه ثلث تجارة اسرائيل نحو

(٣٦) دوف جنغوفسكي ، « اقتصاد السلام ، العلم الذي لم يتحقق » ، يعقود اهرنوفوت ، ١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٨ .

الوطن العربي ، حال قيام السوق المشتركة للشرق الاوسط ، واطلاع الاقطار العربية التي تجعل منها اسواقا استهلاكية متوسعة تساعد اسرائيل في هذا التصور حول اقتناص مساحة كبيرة من هذه الاسواق .

ولا تتوقف السوق المشتركة عند حد تحرير حركات العمل والسلع ، بل تمتد - في التصور الاسرائيلي - لتشمل حرية حركة رأس المال والتكنولوجيا ، وبعبارة اذق حركة رأس المال العربي والتكنولوجيا الاسرائيلية . وتقدم اسرائيل بوصفها القادرة على تطوير الوطن العربي من خلال تصدير التكنولوجيا الى العرب . ومن هنا تطرح عليهم آليات المشروعات المشتركة . واذا كان تخفيض نفقات الدفاع في مصر بنسبة الثلث بحيث يؤدي الى زيادة استثمارات التنمية الاقتصادية بحوالي ٥٠ ٪ ، فان وضعا مماثلا يمكن ان يحدث في الاردن وسوريا ، وعندئذ تتقدم اسرائيل لتلعب دور الوسيط التكنولوجي في مشروعات مشتركة في بلدان الواجهة . وتطرح اسرائيل هنا ، على سبيل المثال ، مشروع استغلال ثروات البحر الميت بالتعاون مع الاردن ، كما تطرح على الاقطار النفطية العربية تطويرا لصناعتها البتروكيمياوية بفصل التكنولوجيا المكتسبة لدى اسرائيل .

وفي النهاية ، فان تحرير التبادل بين الاقطار العربية واسرائيل في اطار ما يسمى السوق المشتركة للشرق الاوسط ، انما يعني انشاء سوق مشتركة تكون لاسرائيل السيطرة عليها ، كما تكون اسرائيل هي الواسطة بينها وبين السوق العالمية . ومن خلال احتكار التقدم التكنولوجي في المنطقة ، وضمان استمرار الهجرة اليهودية المنتقاة ، تقضي هذه السوق المشتركة على السوق العربية المشتركة وتصفى خطوات التكامل الاقتصادي العربي . ومعنى هذا ان السوق المشتركة للشرق الاوسط انما تهدف الى فرض تكامل تابع على المنطقة العربية ، وفق تقسيم عمل اقليمي متخلف ، وداخل اطار التقسيم الدولي الراهن للعمل ، بحيث يحتفظ لاسرائيل بدور كدور المراكز الرأسمالية الكبرى للبحث عن مصادر جديدة للطاقة ، وفي هذه الاثناء فانها تعتمد الى بينما يكون على الاقطار العربية ان تؤدي مهام التخوم المتخلفة .

### تطوير مصادر جديدة للطاقة

بقي المجال الامني من مجالات السوق المشتركة ، وهو التعاون في تطوير مصادر جديدة للطاقة . وكأنا تطرح اسرائيل على البلاد العربية النفطية ان تتخلى عن النفط لصالح مصادر جديدة للطاقة ، لكن الحقيقة هي تأمين اسرائيل لتدفق النفط العربي حاليا الى المراكز الصناعية العالمية ، وللاستخدام الاموال العربية في ايجاد مصادر جديدة للطاقة مستقبلا . وهنا تلتقي محاولة اسرائيل بمحاولات الدول الرأسمالية الكبرى للبحث عن مصادر جديدة للطاقة ، وفي الاثناء فانها تعتمد الى الاقتصاد في استهلاك النفط ، وتستورد الولايات المتحدة حاليا نصف كمية النفط التي تستهلكها (٢٧) .

وفي الوقت نفسه ، تتطلع اسرائيل الى نصيبها في الاموال النفطية العربية . واستنادا الى سياسة الانفتاح الرأسمالي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، تحاول اسرائيل ان تتحول الى مركز عالمي تستقطب المدخرات والاموال الفائضة العربية ، اما لاستخدامها في اسرائيل التي تشتد حاجتها لرأس المال ، واما لاعادة تدويرها في الاسواق العالمية .

لقد كانت الارصدة الاجنبية في البنوك المركزية العربية ولدى الحكومات العربية في نهاية عام ١٩٧٨ تبلغ ١١٠ بليون دولار . وكانت التوظيفات العربية في اميركا تبلغ ٢٧ بليون دولار ، وفي السوق الاوروبية ٤٢ بليون دولار ، وكان ٧٥٪ من هذه التوظيفات الاخيرة يتم بالدولار . ومع ذلك فلقد كان منها ٥ بلايين دولار في بريطانيا . فلقد ساهمت الاموال العربية في الحفاظ على قيمة الدولار ، على الرغم من ضعف مركزه في الاسواق المالية (٣٨) .

وتعتمد الاحتكارات الدولية حيثما تستطيع ذلك الى تعبئة امكانات اسواق راس المال في البلدان النامية . وتستخدم تلك الاموال كفروض تضاعف بها تمويل استثماراتها وتزيد بذلك من ارباحها ، عن طريق الحصول على الفرق بين الربح وسعر الفائدة ، والاستيلاء على هذا الفرق بوصفه ربح صاحب العمل . ومع حرمان الاقتصاد المحلي من امواله التي يحتاجها بشدة ، واستخدامها على العكس في اغراض الاحتكارات الدولية نفسها ، فان ذلك مما يؤخر اجراء التغييرات الهيكلية الضرورية وعرقلة التوسع الضروري في الموارد الداخلية للادخار .

وتتطلع اسرائيل لتلعب هذا الدور المالي على قدر استطاعتها ، لتجمل من القدس وتل ابيب بديلا من بيروت والكويت والبحرين ، وتعيد بدورها تدوير الاموال العربية لحسابها ، وحتى اذا لم تتمكن اسرائيل من ان تكون مركزا لتعبئة الاموال ، فلتنكح مركزا لتعبئة الموارد : العمالة والتكنولوجيا والادارة ، خاصة وان عقود الادارة قد غدت منتشرة في الاقطار العربية التي تتصدى لمهام التنمية الاقتصادية العاجلة (٣٩) . وواضح ان المستفيد النهائي من هذا التصور للسوق المشتركة ، هو في النهاية الاحتكارات الدولية ، سواء كانت تلك التي كانت محرومة من دخول السوق العربية ، او تلك التي كانت تتخفى وما تزال وراء اسرائيل لتعريض مصالحها ، بدلا من ظهورها سافرة . فهي التي تريد النفط العربي والاموال النفطية العربية ، وهي التي تطمع في الاستثمار بالاسواق العربية ، وهي لا ترفض التعامل معها منفردة ومتجزئة اذا لم تستطع ان تتعامل معها موحدة ومتكاملة . وحول هذه الاهداف المحددة تلتقي اسرائيل مع الدول الرأسمالية الكبرى ، في اطار التحول العالمي الى اساليب الاستثمار الجديد ، مثلا يلتقي الجميع حول اهمية تصفية السوق العربية المشتركة ، والغاء خطوات التكامل الاقتصادي العربي . فالسوق المشتركة المقترحة مفتوحة لبلدان الشرق

Aleksei Ivanovich Stadnichenko, *Monetary Crisis of Capitalism: Origin*, (٣٨) Development trans. From the Russian by Leo Lempert ( Moscow: Progress Publishers, 1975).

Quarterly Economic Review, March 1976.

(٣٩)

الوسط كلها ، من قبرص الى تركيا الى ايران - مثلما هي مقلقة في وجه المغرب العربي .  
ان المطلب هو في النهاية تعزيز اوصال الوطن العربي ، وافراقه في تجمعات اقليمية تتكفل بتصفية واقمه القومي المتصادم .

### خاتمة

لا مرأه الآن في ان الصراع انما يدور حول السوق العربية من اجل الاستيلاء على ثرواتها الطبيعية والبشرية والمالية . وتطلع اسرائيل ، وقد غدت استعمارا صغيرا ، ان يكون لها نصيبها المستقل منها . وفي ظروف ازمتها الاقتصادية الشاملة ، فانها تبحث لنفسها من نصيبها من طريق اساليب الاستعمار الجديد التي يمكن ان تفتح امامها ابواب السوق العربية على مصاريعها .

لكن ليس معنى ان تريد اسرائيل ان يكون لها ما تريد . فالمنطقة العربية تظفر بالتناقضات ، سواء كانت رئيسية او ثانوية . والشعوب العربية ما زالت تخوض صراعها الرئيسي مع الرأسمالية العالمية ومع اسرائيل (٤٠) . وهو صراع يجتذب قوى اجتماعية عديدة ، وخاصة عندما يدور في حدود الهامش الرفيع الذي يفصل بين اسرائيل والرأسمالية العالمية . فاللقاء بين الامبريالية والصهيونية ، لا يعني حتمية تطابقهما بالكامل ، وانما يظل هناك هامش تنطلق منه اسرائيل ، بحثا عن حلها التاريخي ، باسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل ، على انها لا تكفي حتى بكامل التراب الفلسطيني الذي اغتصبته في غمار ثلاث حروب . ومن هنا ، فهي ترمي الان لاقتحام السوق العربية المفعمة بمصالح الرأسماليات الصناعية والمالية ، ويساعدها على ذلك حجم ونوعية الارتباطات الاقتصادية للاقطار العربية ، فهي ارتباطات تبعية متزايدة ازاء العالم الرأسمالي على الرغم من التنمية الطموحة التي تجري .

ولهذا كله فاننا بحاجة (لاستراتيجية شاملة للمواجهة الاقتصادية مع اسرائيل) . ومثل هذه الاستراتيجية لا يمكن ان تميز بين الامبريالية والصهيونية على مستوى التناقض الرئيسي ، لكنها ينبغي ان تميز بينهما على مستوى التناقضات الثانوية ، هذه التناقضات التي اذا ما احسنت ادارتها ومعالجتها - فانها يمكن ان تضع اسرائيل والدول الرأسمالية وجها لوجه ، دفلا عن المصالح الضيقة لكل منها .

ومن هنا ينبغي ان تقوم هذه الاستراتيجية على نحو تتخذ فيه عدة اتجاهات :  
أ - اتجاه تنوع وتوسيع العلاقات الاقتصادية الخارجية للاقطار العربية الى اقصى حد ، وتعزيز نظام القاطعة الاقتصادية لاسرائيل في العالم .

ب - اتجاه تطور خطوات التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة (نواة) السوق المشتركة للشرق الاوسط التي تتشكل من اسرائيل ومصر . والنظر في تطوير السوق العربية المشتركة .

(٤٠) فؤاد مرسى ، أزمة التنمية الاقتصادية العربية ( بغداد : مجلة النفط والتنمية : دار الصورة ١٩٧٦ ) .

جـ - اتجاه اعادة النظر في اساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الاقطار العربية ، تعزيزا لعلاقات اقتصادية خارجية متكافئة خالية من التبعية .

د - اتجاه استعادة مصر الى الصف العربي ، تعزيزا للقوى الاقتصادية والاجتماعية السليمة بداخلها ، وتفكيكا للروابط التي تنشأ مع اسرائيل ، وتمكيناً للقوة العربية من جديد .

وبعد ، فانها مجرد اتجاهات عامة ما زالت بحاجة الى الكثير من التفصيل ، لكن المهم فيها أنها تشير جميعا الى ضرورة التصدي ، ان عاجلا او آجلا ، للامبريالية الامريكية التي كانت المهندس الحقيقي للمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، والتي ترتب حاليا لمصير اسوأ لكل الوطن العربي .

عن « المستقبل العربي » عدد ٨ - ١٩٨٠

## مواجهة التغير في ميزان القوى والنتائج الاستراتيجية العسكرية

محمود عزمي

على مدى أكثر من ثلاثين عاما من الصراع العربي - الاسرائيلي كان لاسرائيل هدف استراتيجي رئيسي يتمثل في اخراج مصر بنقلها الاستراتيجي ، سياسيا وعسكريا وجغرافيا ، من ساحة المواجهة العربية - الاسرائيلية . وكان هذا الهدف واضحا دائما امام مخططي ومنفذي الاستراتيجية الاسرائيلية ، سياسيا وعسكريا طوال مراحل الصراع منذ العام ١٩٤٨ ، الذي جرت فيه اول حرب عربية ضد الوجود الاسرائيلي ، وحتى العام ١٩٧٨ الذي وقعت فيه اتفاقيتا « كامب دافيد » . فبعد الهدنة الثانية ، خلال حرب ١٩٤٨ ، ركز الجيش الاسرائيلي عملياته الهجومية على الجبهة الجنوبية ، حتى أجبر مصر على عقد الهدنة الدائمة في اوائل العام ١٩٤٩ ، واعتبتها بعد ذلك بقية اقطار المواجهة العربية تباعا دون قتال فعلي .

وفي العام ١٩٥٦ وجهت اسرائيل ، بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا ، ضربة عسكرية الى مصر ، رغم ان الاخيرة لم تتحرض بها او تبشر ضدها أية استراتيجية هجومية ، وذلك لمجرد ان مصر بدأت تنمي قوتها المسلحة (صفقتنا الاسلحة التشيكية والسوفييتية عامي ٥٥ و ٥٦ ) وتؤكد استقلالها الوطني ( تأميم شركة قناة السويس عام ٥٦ ) .

وفي العام ١٩٦٧ كان اعادة اغلاق مصر لمضائق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية هو الدريعة المباشرة لشن اسرائيل هجوما على مصر والاردن وسوريا ، وكانت الجبهة المصرية هي التي تلقت الضربة الاولى والرئيسية في الهجوم الاسرائيلي ، الذي حقق ما لم يحققه حرب ١٩٤٨ من اهداف استراتيجية ، من حيث استكمال السيطرة على ارض فلسطين ، والوصول الى « حدود آمنة » ، وفرض « الردع المعنوي » على اقطار المواجهة ، بحيث تقلصت طموحاتها القومية السابقة في تصفية الكيان الصهيوني القائم في فلسطين ، الى مجرد المطالبة بالعودة الى حدود ٤ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ ، وذلك على اساس القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن الدولي ، وكان هذا نهاية « الحلم » بتصفية اسرائيل ، وبداية ترسخ مفهوم القبول بها والتعايش معها بكل ابعاد .

وفي خلال الاعوام ١٩٦٨ - ١٩٧٠ انفردت اسرائيل بمصر طوال حرب الاستنزاف، التي شنتها الاخيرة من أجل تنفيذ القرار ٢٤٢ . وفي حرب ١٩٧٣ اضطرت اسرائيل



في المرحلة الاولى الى التركيز على الجبهة السورية ، نظرا لخطورة الهجوم السوري وقربه الشديد من الارض المحتلة في شمال فلسطين ، فضلا عن امكان تحقيقه لهدف استرجاع الجولان بسهولة نسبية اذا ما اعطيت الجبهة المصرية الاولوية الاستراتيجية التقليدية . وساعدت الاستراتيجية الهجومية المحذورة ، التي وضعتها القيادة السياسية والعسكرية المصرية للحرب ، على تسهيل مهمة القيادة الاسرائيلية من حيث التركيز على الجبهة السورية والتفاضي مؤقتا عن الجبهة المصرية ، التي تأكد عدم خطورتها استراتيجيا عندما توقفت القوات المصرية على مسافة ١٠-١٢ كلم الى الشرق من القناة . وبعد ان تم تأمين الوضع على الجبهة السورية ، عادت القيادة الاسرائيلية وركزت جهودها العسكرية على الجبهة المصرية ، فكانت عملية نفرة « الدفرسوار » وتطويق الجيش المصري الثالث ، وما أعقبهما من اتفاقيات الفصل بين القوات التي مهلت الطريق الى « كلب دايفد » . وعقب توقيع اتفاقيتي « كامب دايفد » ، في ١٨/٩/١٩٧٨ ، كتب المعلق العسكري الاسرائيلي « زئيف شيف » معلقا على النتائج الاستراتيجية المترتبة على ذلك فقال :

« ان المدلول الامني الفوري لاتفاق سلام منفرد مع مصر يتمثل في التقليل الجوهرى للخطر العسكري الذي يواجه اسرائيل » (١) .  
والواقع ان « التقليل الجوهرى » للخطر الذي كانت تواجهه اسرائيل ، موضوعيا على الاقل ، قبل توصلها الى « السلام المنفرد » ، ومن ثم تزايد الخطر الذي اصبحت تواجهه بقية اقطار العربية ، خاصة اقطار المواجهة ، نتيجة لذلك ، هو المكسب الاستراتيجي العسكري الرئيسي الذي حققته اسرائيل من وراء صلحها المنفرد مع مصر .

ويتمثل الكسب الاستراتيجي الاسرائيلي المذكور في تحقق ثلاث معطيات استراتيجية ، ايجابية الآثار بالنسبة الى الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، هي :  
١ - تحييد مصر ، سياسيا وعسكريا ، وما يترتب على ذلك من اختلال في ميزان القوى العسكري العربي الاسرائيلي .

ب - تحسن الاوضاع الاستراتيجية لاسرائيل بما يسهل لها مواجهة بقية القوى العربية بفاعلية اكبر من ذي قبل .

ج - تزايد الدعم الامريكي لاسرائيل ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، بصورة لم يسبق لها مثيل طوال مختلف مراحل الصراع العربي - الاسرائيلي . وسوف نتناول الان كلا من هذه النتائج الاستراتيجية ، المترتبة على الصلح المنفرد بين اسرائيل ومصر ، بالقدر اللازم له من التوضيح المفصل .

#### ١ : اختلال ميزان القوى العربي - الاسرائيلي

حتى عشية توقيع اتفاقيتي « كامب دايفد » كان على القيادة العسكرية الاسرائيلية ان تجري حسابات ميزان القوى العسكري بينها وبين العرب ، من الناحية

(١) هاروس ، ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ ، نقل من : فلسطين المحتلة ، العدد ١٥٨ ، ص ٢٢ .

العملية ، على أساس ان القوى المحتل ان تواجهها ، منذ اليوم « ي » ( أي اليوم الاول لبدء العمليات الحربية ) حتى يوم « ي + ٤ » . تقريبا ، هي قوى اقطار الواجهة العربية الثلاثة مصر وسوريا والاردن . وذلك نظرا لعدم وجود قوات عربية في اراضي اي من اقطار الواجهة المباشرة المذكورة ، واستحالة وصول اية قوة عربية فعالة اخرى ( أي فرقة مدرعة عراقية مثلا ) قبل اربعة ايام تقريبا ، قياسا على خبرة حرب ١٩٧٣ ، حيث استغرق وصول الفرقة المدرعة العراقية الثالثة بكامل تشكيلاتها ( اللواءان المدرعان ٦ و ١٢ واللواء الميكانيكي ٨ ) ، الى الجبهة السورية ٩ ايام بسبب نقص شاحنات نقل اللبابات . ولكن مع توفر عدد كبير من هذه الشاحنات حاليا يفترض امكان نقل فرقة مدرعة كاملة واشراكها في القتال بعد ٤ ايام تقريبا من صدور الامر لها بالتحرك من قواعدا داخل العراق ، التي تبعد نحو ١٣٥٠ كم عن « دمشق » . وعلى هذا كان على اسرائيل ان تقدر عدد القوات البرية العربية التي من المحتمل ان تواجهها ، في اليوم الاول لنشوب حرب جديدة بينها وبين العرب ، حتى منتصف العام ١٩٧٨ ، بنحو ٥٢١ الف جندي مقاتل ( عدا نحو ٩٠ الف جندي ضمن قيادة الدفاع الجوي لدى مصر وسوريا معا ) ، لديهم حوالي ٥٢٠٠ دبابة ونحو ٣٠٠ قانس دبابات ( مدفع مضاد للدبابات مركب فوق هيكل دبابة ولكن ليس له برج متحرك في كافة الاتجاهات ، ويسمى ايضا مدفع اقتحام ) ، وحوالي ٥٠٢٠ ناقلة جنود مدرعة ، ونحو ٢٤٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر ، مقابل حوالي ٣٧٥ الف جندي اسرائيلي ( وذلك بعد ٢٤ ساعة من استلحاء الاحتياطي ، يرتفع عددهم الى نحو ٥٩١ الف جندي بعد ٣ - ٤ ايام من اعلان التعبئة العامة ) ، لديهم نحو ٣٦٠٠ دبابة ، وحوالي ٤٥٠٠ ناقلة جنود مدرعة ، وما يقرب من ١٢٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر (٧) ، اي ان اقطار الواجهة الثلاثة ، وعلى افتراض اشتراكها معا في الحرب ضد اسرائيل ، كانت تتمتع بنسبة تفوق ١٢٤٪ في القوى البشرية ، ونحو ٥٣ ٪ في اللبابات والقناصات ، وحوالي ١١٠ ٪ في ناقلات الجنود المدرعة ، و ١٠٠ ٪ في المدفعية .

(٧) بيانات ميزان القوى جميلة دراسة مقارنة للكاتب له :

The International Institute For Strategic Studies. **The Military Balances 1977-1978**

( London: I.I.S.S. [ 1977 ] ) .

Idem, **The Military Balance 1978 - 1979** (London: I.I. S.S., 1978).

Idem, **The Military Balance, 1979 - 1980** (London: I.I.S.S., 1979).

ومقارنة هذه البيانات بالمعلومات الاخرى المستقاة من العديد من المجلات العسكرية المتعلقة مثل : **Air and International Defence Review** وكذلك بالمعلومات المتوفرة لدينا من الناحية اليومية لاجلبار صفقات السلاح في المنطقة . ولذلك تختلف تقديراتنا احيانا عن تقديرات جفرور مهمند الدراسات الاستراتيجية المذكورة ، خاصة بالنسبة الى عدد طائرات القتال لدى اسرائيل ومصر وسوريا . وكذلك عدد اللبابات لدى سوريا واسرائيل ، لاسباب اوضحناها تفصيلا في :

قاسم محمد جعفر ، محمود عزمي وريبع الاسير ، اعداد ، **ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الاوسط ١٩٧٧ - ١٩٧٨** ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ ) ص ١٢٥ ، ١٧٥ و ٢٠٥ مثلا .

أما بالنسبة للأسلحة الجوية فكان لدى مصر وسوريا والأردن معا نحو ١١١٠ طائرة قتال ، عدا طائرات الهليكوبتر والنقل والتدريب ، إجمالي قوتها النارية الهجومية ( على أساس الحمولات القصوى ) تبلغ نحو ٢٠٧١ طن من الحمولات الهجومية المختلفة في الطلعة الواحدة ، وإجمالي قوتها النارية الدفاعية تقدر بحوالي ٢٧١٤ صاروخ جو - جو في الطلعة الواحدة .

على حين كان لدى إسرائيل نحو ٦٨٠ طائرة قتال ، إجمالي قوتها النارية الهجومية ( القصوى ) نحو ٣٤١٨ طن في الطلعة الواحدة ، وإجمالي قوتها الدفاعية حوالي ٢٧٢٠ صاروخ جو - جو في الطلعة الواحدة ، ومعنى هذا أنه كان للأسلحة الجوية العربية الثلاثة نسبة تفوق كمي في عدد الطائرات تبلغ نحو ٦٢ ٪ . على حين كان الطيران الإسرائيلي يتمتع بتفوق في إجمالي القوة النارية الهجومية ( القصوى ) يقدر بنسبة ١١٣ ٪ ، وكانت القوة النارية الدفاعية لدى الطرفين متساوية تقريبا ( انظر الجدولين رقم ١ - ٢ ) .

**جدول رقم (١)**  
**«تقدير القوة الجوية المصرية والسورية والأردنية عام ١٩٧٨»**

نوع الطائرة	الرمز	عدد الطائرات بكل قطر			الرمز	نوع الطائرة
		مصر	سوريا	الأردن		
مقاتلة متعددة المهام	٢٤٠	٢٥٠	-	٢	٢٤٠	مقاتلة متعددة المهام
مقاتلة متعددة المهام	٢٢	٢٢	-	٢	٢٢	مقاتلة متعددة المهام
مقاتلة متعددة المهام	-	-	٨٠	-	-	مقاتلة متعددة المهام
مقاتلة متعددة المهام	٢٨	-	-	-	٢٨	مقاتلة متعددة المهام
مقاتلة نصف تكتيكية	١٤	-	-	-	١٤	مقاتلة نصف تكتيكية
مقاتلة متعددة المهام	-	-	٢٠	-	-	مقاتلة متعددة المهام
مقاتلة نصف تكتيكية	١٨٠	١٨٠	-	-	١٨٠	مقاتلة نصف تكتيكية
مقاتلة نصف تكتيكية	٦٠	١٨٠	-	-	٦٠	مقاتلة نصف تكتيكية
مقاتلة نصف تكتيكية	١٨	١٨	-	-	١٨	مقاتلة نصف تكتيكية
مقاتلة هجوم أرضي	٥٠	٥٠	-	-	٥٠	مقاتلة هجوم أرضي
مقاتلة هجوم أرضي	٢٥	-	-	-	٢٥	مقاتلة هجوم أرضي
مقاتلة خفيفة	٥	-	-	-	٥	مقاتلة خفيفة

- إجمالي عدد طائرات اقتتال للاسطول العربية الثلاثة ١١٠ طائرة .
- إجمالي القوة النارية الهجومية ٣٠٧١ طن في الحاملة الواحدة .
- إجمالي القوة النارية الدفاعية ٢٧١٤ صاروخ في الطائرة الواحدة .

(١) نظرا لتشكيل قوة طائرات «البيغ - ٢١» ، المصرية والسورية ، من خليط من مختلف أنواعها القديمة والحديثة ، ف « ف » و « ب ف م » و « ف » و « م ف م د » ، وإن كان غالبيتها من النوعين الآخرين ، التصديقي المهام ، والقادرين على حمل ٥٠٠ طن من الصواريخ الهجومية ، على حين يمكن أن تحصل الأنواع الأخرى طنا ونصف طن فقط . لذلك اعتبرنا المتوسط العام لحمولة البيغ - ٢١ القصوى نحو ٢ طن .

(٢) تتألف الـ ٨٠ طائرة « ف - ٥ » الأردنية من ٢٤ طائرة « ف - ١ / ب » ( منها ٤ طائرات فضاء خاصة بالتدريب ويمكن استخدامها قتاليا ) ، و ٤٦ طائرة من النوع لأحدث فضاء أي / ف ( منها طائرتا تدريب « ف - ٥ ف » ) .

المصدر :

أعدت جداول القوة الجوية العربية والإسرائيلية من حيث العدد والأنواع ، استنادا إلى تقارير :  
 The International Institute for Strategic Studies, The military Balance 1977-1978.  
 Idem, The military Balance 1979 - 1980 .  
 وجعفر ، عزمي والأسير ، « أعداد » ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الأوسط ١٩٧٧ - ١٩٧٨ «  
 والمعلومات التقية الخاصة بقدرات الطائرات مستمدة من العديد من المراجع أهمها :  
 William Green, The Observer's Book of Aircraft (London: The Observer, 1980) .  
 قاسم محمد جعفر : الأسلحة الرئيسية في الجيش الإسرائيلي ( بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٩ ) .  
 المصدر نفسه ، الطائرات العاملة في الشرق الأوسط ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ( بيروت : دار الشورى ، ١٩٨٠ ) .

## جدول رقم (٢)

### « تقدير القوة الجوية الإسرائيلية عام ١٩٧٨ »

طراز الطائرات	نوعية الطائرات	عدد الطائرات	حمولات التسليح (هـ)	اجمالي حمولات التسليح هجومية/دفاعية
«فانتوم» (١)	مقاتلة متعددة المهام	٢٥٠	٧٢٥٠ كلغ حمولات هجومية	١٨١٢٥ طن
			٨ صواريخ جو-جو	٢٠٠٠ صاروخ
«ف-١٥» (٢)	مقاتلة متعددة المهام	٢٥	٥٤٥٠ كلغ حمولات هجومية	١٣٦٢٥ طن
			٨ صواريخ جو-جو	٢٠٠ صاروخ
«ف-٤» (٣)	مقاتلة متعددة المهام	١٠٠	٢٨٥٠ كلغ حمولات هجومية	٢٨٥ طن
			٤ صواريخ جو-جو	٤٠٠ صاروخ
«إف-١٠٥» (٤)	قاذفة تكثيكية خفيفة	٢٧٥	٣٧٢٥ كلغ حمولات هجومية	١٠٢٤٢٧٥ طن
«نيسر» (٥)	مقاتلة متعددة المهام	٢٠	٢٠٠٠ كلغ حمولات هجومية	٦٠ طن
			٤ صواريخ جو-جو	١٢٠ صاروخ

١. اجمالي عدد طائرات القتال الإسرائيلية ٦٨٠ طائرة .

٢. اجمالي القوة النارية الهجومية ٢٤١٨١٢٥ طن من الصواريخ الهجومية المختلفة في الطلعة الواحدة .

٣. اجمالي القوة النارية الدفاعية ٢٧٢٠ صاروخ جو - جو في الطلعة الواحدة .

(١) تضم طائرات « الفانتوم » المذكورة ١٢ طائرة من النوع المخصص للاستطلاع الجوي المسمى « د إف - ٤ » ، نظرا لامكان استخدامها عند الضرورة في مهام قتالية وتقدير العدد الاجمالي مستند الى :  
 جعفر ، حرمي والاسير ، ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الاوسط ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، ص ٢٠٥ ، ولاعتبارات الميمنة في هامش الصفحة المذكورة .

(٢) تقدير عدد هذه الطائرات مأخوذ من المرجع السابق ، الصفحة ٢٠٥ ايضا .

(٣) يدخل ضمن هذا العدد نحو ٢٥ طائرة من النوع المخصص للتدريب ، نظرا لامكان استخدامها قتاليا .  
 (٤) طائرات اسلحا « ميج - ٣ » : ادخلت عليها اسرائيل تعديلات تتنطق بالمحترك والمعدات الالكترونية والتسليح الدفاعي .

(٥) اخذنا بحمولات التسليح القصوى ، هجوميا ودفاعيا ، كمعيار لقياس القوة النارية الجوية ومقارنتها بمثيلاتها العربية ، رغم نظرية هذا الافتراض النادر تطبيقه عمليا بسبب ما يفرضه من قيود على سرعة ومدى الطائرة ، وذلك نظرا لصعوبة التوصل الى معيار الحمولات العملية المختلفة من بعضها كتدوير في التطبيق

وفي مجال القوى البحرية كان لدى مصر وسوريا ، معا ( ٣ ) ، ٩ مدمرات وفرقاطات ، و ١٢ غواصة ، و ٣٠ زورقا للصواريخ ، اجمالي قوتها النارية ٨٨ صاروخا سطح - سطح ، و ١٢ قاذبة للقواصات ، و ١٥ طائرة هليكوبتر مضادة للقواصات ، على حين كان لدى البحرية الاسرائيلية نحو ٢٠ زورقا للصواريخ ، اجمالي قوتها النارية نحو ١٢٤ صاروخ سطح - سطح ، بالإضافة الى ٤ غواصات ، ( ليس لدى البحرية الاسرائيلية مدمرات او فرقاطات او قاذبات غواصات ، ولكن كان لديها ٣ طائرات مضادة للقواصات ) . وهذا يعني ان مصر وسوريا كانتا تتمتعان بتفوق مطلق في المدمرات ، ونسبة تفوق تبلغ ٣٠ ٪ في الغواصات ، ونسبة تفوق تبلغ ٥٠ ٪ في عدد زوارق الصواريخ . وكانت القوة النارية لزوارق الصواريخ لصالح البحرية الاسرائيلية بمعدل ١٤ الى ١ ، أي بنسبة ٤٠ ٪ ( ١٢٤ صاروخا اسرائيليا مقابل ٨٨ صاروخا عربيا ) ( انظر الجدولين ٢ و ٤ ) .

تلك كانت الصورة العامة لميزان القوى العسكري ، في جانبه الكمي ، بين افطار المواجهة واسرائيل مشية توقيع اتفاقيتي « كامب دافيد » عام ١٩٧٨ .

### جدول رقم (٣) « تقدير قوة زوارق الصواريخ العربية - السورية عام ١٩٧٨ »

قوة الزوارق	عدد زوارق الفئة في القطر		تسليح زوارق الصواريخ سطح - سطح	التسليح الكلي	اجمالي صواريخ الفئة لدى القطرين
	مصر	سوريا			
« كومانر »	٤	٦	٢ صاروخ «ستيكس» (١)	٢ مدفع عيار ٢٥ سم	٢٠ صاروخا
« كومانر » منتج محليا	٦	-	٢ صاروخ «أوتومات» (٢)	٢ مدفع عيار ٣٠ سم	١٢ صاروخا
« أوسا ١ »	٨	٦	٤ صواريخ «ستيكس»	٤ مدافع عيار ٣٠ سم	٥٦ صاروخا

\* اجمالي عدد زوارق الصواريخ العربية والسورية ٢٠ زورقا .

\* اجمالي القوة النارية الصاروخية لزوارق القطرين ٨٨ صاروخا .

١ - الذي الاقصى للصواريخ «ستيكس» ، السوفيتي الصنع ، يبلغ ٤٢ كلم .

٢ - الذي الاقصى للصواريخ «أوتومات» ، الفرنسي الصنع ، يبلغ ٨٠ كلم .

المصدر : لجدول القوة البحرية الصاروخية العربية الاسرائيلية استنادا الى :

John Moore, ed., Janés Fighting Ships, 1979-80 (London: Macdonald and Janés Publishers, 1979) .

(٣) ليس لدى الابدن قوة بحرية تذكر ، خاصة وان قاعدتها البحرية في « العقبة » مياودة تقعا للقاعدة « ايلات » وتستطيع اسرائيل تدميرها بسهولة وسرعة .

## جدول رقم (٤)

### «تقدير قوة زوارق الصواريخ الإسرائيلية عام ١٩٧٨»

فئة الزوارق	عدد زوارق الفئة	تسليح زوارق الفئة بالصواريخ سطح - سطح	التسليح لكهفي	إجمالي صواريخ الفئة
«سامرا» (١)	٦	بعضها مسلح : ٨ صواريخ «غبريل» (راجع ٢) وبعضها مسلح بالمدافع فقط	مدفع أو ٢ مدافع غير ٤٠ مم	نحو ١٦ صاروخا
«سامر ٣»	٦	٦ صواريخ «غبريل»	مدفع حيار ٧٦ مم	٣٦ صاروخا
«ريشيف» (٢)	٨	٤ صواريخ «هاربون» (٣) و ٤ «غبريل» (٤)	٢ مدفع حيار ٧٦ مم (٥)	٧٢ صاروخا

• إجمالي القوة النارية الصاروخية التقديرية للزوارق الإسرائيلية ١٢٤ .

• إجمالي عدد زوارق الصواريخ الإسرائيلية ٢٠ زورقا .

(١) كان بعض هذه الزوارق مسلحا بثلاثة مدافع مضادة للطائرات من حيار ٤٠ مم ، وترجع أن يكون عدد هذه الزوارق ٤ ، وأن كان هناك من يقول أنها ٦ زوارق . والبعض الآخر مسلح بثمانية صواريخ ومدفع حيار ٤٠ مم في القنصة . والزوارق المسلحة فقط بالمدافع حيار ٤٠ مم يوجد في كل منها ٤ أنابيب إطلاق طوربيدات حيار ٢٢ مم ( ٢١ بوصة ) في مؤخرها .

(٢) كانت زوارق «ريشيف» مسلحة أصلا بسبعة صواريخ من طراز «غبريل» ومدفعين حيار ٧٦ مم . وابتداء من أوائل العام ١٩٧٨ استبد تسليح هذه الزوارق بصواريخ «هاربون» الأمريكية الصنع بـ ٤ صواريخ لكل زورق ، إضافة إلى ٤ صواريخ «غبريل» في كل لعلق .

(٣) يبلغ المدى الأقصى للصواريخ «هاربون» نحو ١١٠ كلم .

(٤) هناك نوعان من «الصواريخ «غبريل» ، نوع قديم يعرف باسم «غبريل ١» ويبلغ مداه نحو ٢٢ كلم ، وكان مستخدما على نطاق واسع في حرب ٧٣ وجاري إخراجها من تسليح معظم الزوارق الإسرائيلية حاليا ، ليحل محله النوع الجديد ، «غبريل ٢» ويبلغ مداه نحو ٤٠ كلم ، وقد استخدم على نطاق محدود في حرب ١٩٧٣ وهو موجود في زوارق «ريشيف» على نحو مؤكد .

(٥) يوجد ذوق ، على الأقل ، من «ريشيف» فرع واحد مدافعه حيار ٧٦ مم ( بالقرعة ) واحد مكانه مهبط صغير لطائرة هليكوبتر .

ونتيجة لتعهد مصر بعدم استخدام قوتها العسكرية ضد إسرائيل ، بشكل مباشر أو غير مباشر في حل أية نزاعات تنشأ بينهما ( وفقا لأحكام المادة الثالثة من معاهدة السلام الموقعة في ٢٦/٢/١٩٧٦ ) . وكذلك لتعهدا ، ضمنا ، بعدم المساهمة في أي جهد عسكري عربي ضد إسرائيل ، ولو كانت الأخيرة هي المتنبية ( وفقا لأحكام المادة السادسة من المعاهدة المذكورة ) ، حيدت قوة مصر العسكرية ، في المستقبل المنظور على الأقل ، ومن ثم تغيرت تماما أوضاع ميزان القوى العسكري العربي - الإسرائيلي ، خاصة على جبهات المواجهة . إذ خرجت من ساحة المواجهة العسكرية

المحتملة قوة مصر العسكرية ، التي كانت تقدر وقتئذ بنحو ٣٥٠ ألف جندي ( بينهم ٧٥ ألف جندي تابعين لقيادة الدفاع الجوي ) ، لديهم حوالي ٢٢٠٠ دبابة ، ونحو ٢٠٠ قانس دبابات ، وحوالي ٢٧٠٠ ناقلة جنود مدرعة ، ونحو ١٣٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر ، وهكذا انخفضت قوة اقطار المواجهة العربية ، التي اتحصرت في سوريا والاردن ، الى نحو ٢٦١ ألف جندي ( بما فيهم ١٥ ألف جندي تابعين للدفاع الجوي ) ، لديهم حوالي ٣٠٠٠ دبابة ، ونحو ٢٣٢٠ ناقلة جنود مدرعة ، وحوالي ١١٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر ، وادى هذا الى تغيير النسب المتوية ليزان القوى السابق عرضها على النحو التالي :

تعدلت نسبة التفوق الاسرائيلي في القوى البشرية ، للقوات البرية في حالة استكمال التعبئة العامة ، من ١٣ر٤ x الى ١٣٦و٤٤ x ( ٥٩١ ألف مقابل ٢٦١ ألف ) . اما بالنسبة للتفوق العربي السابق في الدبابات فقد تبدل من ٥٣ x لصالح العرب الى ١٢ر٥ x لصالح اسرائيل ، ( ٣٦٠٠ دبابة مقابل ٣٠٠٠ دبابة ) ، كما تبدل التفوق العربي السابق في ناقلات الجنود المدرعة ، البالغ قدره ١١ر٥ x ، الى تفوق اسرائيلي بنسبة ٩٤x ( ٤٥٠٠ ناقلة مقابل ٢٣٢٠ ناقلة ) ، وتوازنت تقريبا قوة مدفعية الميدان والهاوتزر ( ١٢٠٠ مدفع مقابل ١١٠٠ مدفع ) ، وفي مجال القوة الجوية ترتب على خروج نحو ٥٣٤ طائرة قتال مصرية ، من ساحة المواجهة ، انخفاض قوة سوريا والاردن ( عام ١٩٧٨ ) الى نحو ٥٧٦ طائرة قتال . ومن ثم تبدلت نسبة التفوق العربي ، السابقة ، في عدد طائرات القتال من ٦٣ x لصالح العرب الى تفوق اسرائيلي بنسبة ١٨ x ( ٦٨٠ طائرة مقابل ٥٧٦ طائرة ) . ولما كانت القوة النارية الهجومية للطيران المصري ، وقتئذ ، تبلغ نحو ١٥٣٩ طن من الحمولات الهجومية في الطلعة الواحدة ، وكانت قوته النارية الدفاعية تقدر بحوالي ١٢٨٢ صاروخ جو - جو ، فقد ترتب على خروج هذه القوة الجوية ، من ساحة المواجهة العربية ، ان تقلصت قوة النيران الجوية الهجومية لطيران قطري المواجهة العربية الى ١٥٣٢ طن ، وقوة النيران الدفاعية الى ١٤٣٢ صاروخ جو - جو . ومن ثم زادت نسبة التفوق الاسرائيلي السابقة ، في قوة النيران الجوية الهجومية ، من ١١ر٣ x الى نحو ١٢٢ x . وفي الوقت ذاته تغيرت حالة التساوي التقريبي في قوة النيران الدفاعية الجوية الى تفوق اسرائيلي تقدر نسبته بنحو ٨٩ر٩ x .

اما في مجال القوة البحرية فكانت التغيرات في ميزان القوى العربي - الاسرائيلي ، اكثر خطورة ووضوحا ، اذ ترتب على خروج البحرية المصرية ( المؤلفة من ٥ مدمرات وفرقاطتين و ١٢ غواصة و ١٨ زورق صواريخ و ١٢ قانس غواصات ) ان اصبحت البحرية الاسرائيلية المؤلفة من ٢٠ زورق صواريخ ( قوتها النارية نحو ١٢٤ صاروخ ) و ٤ غواصات و ٣ طائرات مضادة للغواصات ، لا تواجه سوى البحرية السورية ، التي تملك ١٢ زورقا للصواريخ ( قوتها النارية ٣٦ صاروخا ) وفرقاطتين و ٩ طائرات هليكوبتر مضادة للغواصات ، وبذلك اصبحت البحرية الاسرائيلية متفوقة نفوقا مطلقا في الغواصات ، ويخفف قليلا من ذلك التفوق ، امتلاك سوريا لـ ٩ طائرات هليكوبتر



مضادة للفواصل ، وبذلك نسبة التفوق العربي ، السابقة ، في عدد زوارق الصواريخ من ٥٠ ٪ لصالح العرب الى ٦٦ ٪ لصالح اسرائيل . وتغير معدل التفوق الاسرائيلي في قوة نيران الصواريخ ، من ١٤ الى ١ ، واصبح ٢٤ الى ١ ( ١٢٤ صاروخا مقابل ٣٦ صاروخا ) .

وعقب « كاسب دافيد » بذلت سوريا جهودا كبيرة لزيادة قوتها العسكرية بهدف تعديل التوازن الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل ، وما زالت جهودها مستمرة في هذا الاتجاه ، وتتركز اساسا في الحصول على كميات ، ونوعيات ، جديدة من الاسلحة والمعدات من الاتحاد السوفياتي . وفي النتيجة زاد عدد الدبابات ، مثلا ، الموجودة لدى سوريا ، الى نحو ٣٠٠٠ دبابة في اوائل العام ١٩٨٠ ، وتحسنت نوعيتها في الوقت ذاته ، اذ زادت كميات ونسبة عدد الدبابات « ت - ٦٢ » ، وادخلت الدبابات من طراز « ت - ٧٢ » الى الخدمة العاملة ( وهي أحدث انواع الدبابات العاملة في العالم حاليا ) ، كما اخرجت الدبابات « ت - ٢٤ » من الخدمة تماما ( كانت تستخدم للدعم الناري فحسب ، اي مدافع ذاتية الحركة ) . وارتفع عدد طائرات القتال من نحو ٤٧٦ طائرة في منتصف العام ١٩٧٨ ، الى حوالي ٥٠٠ طائرة في اوائل العام ١٩٨٠ ، وتطورت نوعيتها اذ أصبحت تضم مقاتلات معترضة من طراز « ميغ - ٢٥ » ، بالإضافة الى زيادة عدد المقاتلات المتعددة المهام من طراز « ميغ - ٢٣ » ، والمقاتلات المعترضة « ميغ - ٢١ بيس » ( أحدث تطوير للميغ - ٢١ ) ، التي أصبحت تشكل هي « الميغ - ٢١ م » العمود الفقري لقوة « الميغ - ٢١ » السورية ، على حين أصبحت الانواع القديمة من طرازي « ب ف م » و « ف » تمثل نسبة قليلة ، ويرجع استخدام معظمها في مهام التدريب الصلي . وتقدر القوة النارية الهجومية الحالية للطيران السوري بنحو ١٢١٤ طن من القنابل ( في حالة الحمولات القصوى ) ، اما القوة الدفاعية له فتبلغ نحو ١٢٤٠ صاروخ جو - جو ( على اساس تسليح كامل للقتال الاعتراسي او للاشتباك القريب ) . وبالنسبة الى البحرية السورية كان التطوير محدودا ، اذ اضيف الى قوتها زورقا صواريخ ، ومن ثم زادت قوتها النارية من ٣٦ صاروخا ، في العام ٧٨ ، الى ٤٤ صاروخا في العام ١٩٨٠ .

وبالمقابل ارفع ما لدى اسرائيل من دبابات الى حوالي ٢٨٠٠ دبابة . اما طيراتها فلا يزال على حاله ، تقريبا ، من حيث العدد الاجمالي لطائرات القتال ، اذ يقدر ما لديها منه حاليا بنحو ٧٢٢ طائرة ، مقابل نحو ٦٨٠ طائرة في منتصف العام ١٩٧٨ . ونظرا للتغيرات التي طرأت على نوعية الطائرات فقد زادت القوة النارية الهجومية للطيران الاسرائيلي ، حتى الثلث الاول من العام ١٩٨٠ ، الى نحو ٣٦٦٧ طن ( حمولة قصوى ) ، وارتفعت القوة النارية الدفاعية الى حوالي ٢٩٦٢ صاروخ جو - جو . اما بالنسبة للبحرية الاسرائيلية فابرز تطور جرى ، في مجال حجم التسليح حتى الثلث الاول من العام ١٩٨٠ ، هو اضافة زورق صواريخ الى قوة زوارقها الصاروخية الكبيرة ، ومن ثم زادت قوتها النارية الى نحو ١٤٢ صاروخ سطح - سطح . وفي النتيجة الاخيرة ، فان التوازن الاستراتيجي العسكري بين سوريا

واسرائيل تلخص عناصره الاساسية ، حتى الثلث الاول من العام ١٩٨٠ ، في النقاط التالية :

✽ يتمتع الجيش البري الاسرائيلي بتفوق في عدد جنوده المقاتلين ( حوالي ٤٠٠ الف جندي ) يبلغ معدله ٢ الى ١ .

✽ لدى القوات المدرعة والميكانيكية الاسرائيلية تفوق في عدد الدبابات يبلغ معدله ١٢٦ الى ١ ، اي بنسبة ٢٦٪ ( ٣٨٠٠ دبابة اسرائيلية تقريبا ، مقابل نحو ٣٠٠٠ دبابة سورية ) . وتفوق في عدد ناقلات الجنود المدرعة يبلغ معدله ٢٥ الى ١ ، اي بنسبة ١٥٠٪ ( ٤٥٠٠ ناقلة اسرائيلية مقابل نحو ١٨٠٠ ناقلة سورية ) . ولدى الجيش الاسرائيلي ايضا تفوق محدود في مدافع الميدان والهاوتزر ، بنوعيهما القنطور والداني الحركة ، يقدر معدله بنحو ١٢ الى ١ ، اي بنسبة ٢٠٪ ( ١٢٠٠ مدفع اسرائيلي مقابل نحو ١٠٠٠ مدفع سوري ) .

✽ لدى الطيران الاسرائيلي تفوق في عدد طائرات القتال يبلغ معدله ١٤٤ الى ١ ، اي بنسبة ٤٤٪ ( ٧٢٢ طائرة اسرائيلية مقابل ٥٠٠ طائرة ) ، كما يتمتع بتفوق في قوة نيرانه الهجومية ( القصوى ) يقدر بمعدل ٢٧٦ الى ١ ، اي بنسبة ١٧٦٪ . ( ٣٦٨ طن من الحمولات الهجومية الاسرائيلية ، مقابل ١٣١٤ طن لدى الطيران السوري ) . وكذلك يتمتع بتفوق في قوة نيرانه الدفاعية بمعدل ٢٣٨ الى ١ ، اي بنسبة ١٢٨٪ . ( ٢٦٦٢ صاروخ اسرائيلي جو - جو ، مقابل ١٢٤٠ صاروخ سوري مماثل ) انظر ( الجلول رقم ٥ ) .

**جدول رقم (٥)**  
**«تقدير القوة الجوية الاسرائيلية عام ١٩٨٠»**

طراز الطائرات	نوعية الطائرات	عدد الطائرات	حمولات التسليح ( القصوى )	اجمالي حمولات التسليح هجومية/دفاعية
«ف-٤» فانتوم»	مقاتلة متعددة المهام	٢٥٠	٧٢٥٠ كلغ حمولات هجومية	١٨١٢٥ طن
			٨ صواريخ جو-جو	٢٠٠٠ صاروخ
«ف-٤» ايفل» (١)	مقاتلة متعددة المهام	٤٠	٥٤٥٠ كلغ حمولات هجومية	٢١٨ طن
			٨ صواريخ جو-جو	٢٢٠ صاروخ
«ف-٤ سي-٢» (٢)	مقاتلة متعددة المهام	١٥٠	٢٨٥٠ كلغ حمولات هجومية	٥٧٧٥ طن
			٤ صواريخ جو-جو	٦٠٠ صاروخ
«ف-٤» (٣)	مقاتلة متعددة المهام	٧	٥٠٠٠ كلغ حمولات هجومية	٣٥ طنا
			٦ صواريخ جو-جو	٤٢ صاروخا
١-«سكايبوك» (٤)	قاذفة تكتيكية خفيفة	٢٧٥	٣٧٢٥ كلغ حمولات هجومية	١٠٢٤٢٧٥ طن

• اجمالي عدد طائرات القتال الاسرائيلية ٧٢٢ طائرة .

• اجمالي القوة النارية الهجومية ٣٦٦٧٢٧٥ طن من الحمولات المختلفة .

• اجمالي القوة النارية الدفاعية ٢٩٦٢ صاروخ .

(١) زاد عدد طائرات « ف-٤ » بنحو ١٥ طائرة نتيجة تنفيذ الشق الخاص بتسليم اسرائيل من هذه الطائرات ، وفقا لصفحة الطائرات الثلاثية الامريكية لكل من مصر والسعودية واسرائيل ، الموافق عليهما لسي « الكونغرس » يوم ١٦/٥/ عام ١٩٧٨ . وقد وافقت الادارة الامريكية في اواخر العام ذاته على بيع اسرائيل ٢٠ طائرة اخرى من الطراز ذاته ، ولم يعرف بدقة حتى الان عدد الطائرات المسلحة عليا من الصفقة الاخيرة .

(٢) يذكر تقرير ميزان القوى العسكري الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن عام ٧٩-٨٠ ان لدى اسرائيل ١١٠ طائرة «ف-٤» ( ٦٠ منها ضمن الاسراب القتالة و ٥٠ اخرى ضمن طائرات التدريب ) . ونحن نعتقد ان المدد لا يقل في الثالث الاول من العام ١٩٨٠ من ١٥٠ طائرة ، نظرا لانه كان لدى اسرائيل ١٠٠ طائرة في منتصف العام ٧٨ (وقضا لا ذكره تقرير ميزان القوى العسكري الصادر عن المعهد المذكور عام ٧٧ - ٧٨ بصفحة ٢٧ ) ، وانه ينتج منها ٢ طائرات شهريا على الاقل .

(٣) تسلمت اسرائيل خلال الثالث الاول من العام ١٩٨٠ سبع طائرات « ف-١٦ » من النوع المخصص للتدريب ، وهي صالحة للاستخدام القتالي - ومن المتوقع ان يبلغ عدد الطائرات المسلحة لاسرائيل ، من النوع المذكور ، حتى نهاية العام ، ٢٥ طائرة .

International Institute for Strategic Studies. The Military Balance 1979-1980, p. 41.

(٤) توي اسرائيل بيع ٦٥ طائرة « سكايبوك » الى ماليزيا .

✳ تتفوق البحرية الاسرائيلية تفوقا مطلقا في الغواصات ( ٣ - ٤ غواصات مقابل لا شيء ) . وبمعدل ١٥٧ الى ١ ، أي بنسبة ٥٧ ٪ ، في عدد زوارق الصواريخ ( ٢٢ زورقا مقابل ١٤ زورقا ) . وبمعدل ٢٢٢ الى ١ في قوة نيران الصواريخ سطح - سطح ، أي بنسبة ٢٢٢ ٪ ، ( ١٤٢ صاروخا اسرائيليا ، مقابل ٤٤ صاروخا سوريا ) - انظر ( الجدول رقم ٦ ) .

### جدول رقم (٦)

« تقدير قوة زوارق الصواريخ الاسرائيلية عام ١٩٨٠ »

فئة الزوارق	عدد زوارق الفئة	تسلح زوارق الفئة بالصواريخ سطح - سطح	التسلح الرئيسي	اجمالي صواريخ الفئة
«ساعر ٢١»	٦	بعضها (ترجيح) مسلح ٨ صواريخ «غبريل» وبعضها مسلح بمدافع ٤٠ مم	مدفع ٣ مدافع ٤٠ مم	نحو ١٦ صاروخا
«ساعر ٢»	٦	٦ صواريخ «غبريل»	مدفع عيار ٧٦ مم	٣٦ صاروخا
«دريشيف»	١٠	٤ صواريخ «هاريون» و ٥ «غبريل»	٢ مدفع عيار ٧٦ مم	٩٠ صاروخا

- ✳ اجمالي عدد زوارق الصواريخ الاسرائيلية ٢٢ زورقا .
- ✳ اجمالي القوة النارية الصاروخية التقديرية للزوارق الاسرائيلية ١٤٢ صاروخا .
- ✳ راجع مواصل الجدول (٤) .

وجميع هذه الأرقام تعكس اساسا حجم الاسلحة الرئيسية الموجودة لدى الطرفين ، التي قد لا تكون كلها ( او اجزاء كبيرة منها ) موزعة ضمن تشكيلات قتالية تتيح لها فرصة الاستخدام . ولذلك نتضح لنا صورة الخلل القائم في ميزان القوى العسكري ، حاليا ، بين سوريا واسرائيل ، بشكل أكثر وضوحا ودلالة ، اذا ما قلنا حجم التشكيلات المقاتلة لدى الطرفين ، خاصة بالنسبة الى التشكيلات البرية ( اذ يصعب معرفة عدد التشكيلات الجوية العاملة ومدى جاهزيتها للعمليات ) . اذ يقدر ما لدى الجيش السوري من تشكيلات مدرعة وميكانيكية رئيسية بـ ١١ - ١٣ لواء مدرعا و ٩ - ١٠ ( ألوية ميكانيكية ) موزعة ضمن ٢ - ٣ فرق مدرعة و ٣ فرق مشاة ميكانيكية و ٤ ألوية مدرعة مستقلة ولواء ميكانيكي مستقل ) ، بالإضافة الى ٤ ألوية مشاة مستقلة أخرى ( يعتقد انها أصبحت ميكانيكية هي الأخرى ، وهي مزودة بكتيبة دبابات على الأقل ) ، فضلا عن ٣ ألوية قوات خاصة ومظليين ، ومختلف كتائب وألوية المدفعية المستقلة والعضوية ( غير معروف عددها بدقة ) . وتستوعب هذه التشكيلات

عددا يراوح بين ١٤٥٠ دبابة و ١٦٧٠ دبابة قتال رئيسية ( هذا دبابات الاستطلاع الخفيفة ) في حالة التسليح المعتاد للتشكيلات المذكورة ، ( اي حين يضم اللواء المدرع ٩٥ دبابة ، ويضم اللواء الميكانيكي او لواء المشاة كتيبة مدرعة مؤلفة من ٢١ دبابة ) . اما في حالة زيادة قوة كتائب الدبابات بمختلف التشكيلات الى ٤١ دبابة ، بهدف زيادة كثافة تسليح الوحدات دون اضافة تشكيلات كبيرة ( الوية او فرق ) ترهق قيادة الجيش بمتطلباتها من القادة والاجهزة الادارية المعاونة ، فان التشكيلات السورية المذكورة تستوعب عددا يتراوح بين ١٩٠٨ دبابة و ٢١٩٩ دبابة . وعلى هذا يكون هناك فائض من الدبابات لدى الجيش السوري يراوح بين ١٢٣٠ دبابة و ٨٠١ دبابة ، فسي افضل الحالات ، ( اي في حالة وجود ١٢ لواء مدرعا و ١٠ الوية ميكانيكية ) .

على حين نجد بالمقابل ان الجيش الاسرائيلي يضم نحو ٢٦ لواء مدرعا ، و ١٢ لواء ميكانيكي ، و ٩ الوية مشاة ، و ٦ الوية مظليين ( يمكن استخدامها كالوية مشاة ميكانيكية ايضا ) . ولما كان عدد دبابات الكتيبة المدرعة الاسرائيلية يقدر بنحو ٣٦ - ٤٠ دبابة ، وعدد دبابات اللواء المدرع الاسرائيلي يراوح بين ٨٠ و ١٠٠ دبابة ، فان التشكيلات الاسرائيلية المذكورة تستوعب عددا يتراوح بين ٣٠٥٢ و ٣٦٨٠ دبابة عاملة . ( على اساس تجهيز كل لواء ميكانيكي او مشاة او مظليين بكتيبة دبابات ، فيكون مجموع كتائب الدبابات ٢٧ كتيبة عددا دبابات الـ ٢٦ لواء مدرعا ) . وهكذا يكون فائض الدبابات لدى الجيش الاسرائيلي يقدر بعدد يتراوح بين ٦٤٨ و ١٢٠ دبابة ، والارجح ان يكون العدد الاول هو الاقرب الى الصحة حتى يكون هناك احتياطي تعويض خسائر اولي بنسبة ٢٠٪ تقريبا . وعلى اي الحالات فان الجيش الاسرائيلي متفوق في عدد الالوية المدرعة ، بالنسبة الى الجيش السوري ، بمعدل يتراوح بين ٢ر٣ الى ١ و ٢ الى ١ ، وبمعدل ٣ر١ الى ١ و ٢ر١ الى ١ في عدد الالوية الميكانيكية . ( او ٢ر٣ - ٢ر١ الى ١ في حالة تحويل الـ ٩ الوية مشاة اسرائيلية الى الوية ميكانيكية ، وهو ما نرجح حدوثه ) ، وبمعدل ٢ الى ١ في عدد الالوية الخاصة والمظليين .

وفي حالة ادخال القوات المسلحة الاردنية ، ضمن حسابات ميزان القوى العربي - الاسرائيلي على جبهات المواجهة حاليا ، تنضّر الصورة جزئيا على النحو التالي :

✻ يتألف الجيش الاردني ، حاليا ، من نحو ٦٠ الف جندي مقاتل ، موزعين على فرقتين مدرعتين ، وفرقتين ميكانيكيتين ، و ٣ كتائب قوات خاصة ( اي ما يوازي لواء ) ، ولواءي دفاع جوي . ولدى هذه التشكيلات عدد يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ دبابة ( على اساس احتمال تسلم الاردن لنحو ١٠٠ دبابة «تشيكتين» من جملة الـ ٣٧٥ دبابة من الطراز المذكور جرى التعاقد عليها مع بريطانيا في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ . ونظرا لكون الدبابات كانت معدة اصلا لايران ، لذلك يرجح ان يكون التسليم قد بدأ في اوائل العام الحالي ) ، بالإضافة الى نحو ٩٠٠ ناقلة جنود مدرعة ( يشير تقرير ميزان القوى العسكري ، الصادر من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في « لندن » في منتصف العام ١٩٧٩ ، الى امتلاك الجيش الاردني لـ ٨٧٠ ناقلة ، وان هناك ١٥٠ ناقلة اخرى تحت الطلب ، ولذلك نرجح ان يكون العدد الحالي لا يقل من

٩٠٠ ناقلة وربما أكثر ) ، فضلا عن أكثر من ٣٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر ( مقطور وذاتي الحركة ) .

✽ وارتفعت قوة الطيران الاردني مؤخرا الى حوالي ١٢٤ طائرة ، بعد ان تسلم في اواخر العام ١٩٧٦ واول العام ١٩٨٠ صفقة جديدة من طائرات « ف - ٥ اي » الامريكية ( تضم ٦ طائرات خاصة بالتدريب ولكن يمكن استخدامها في القتال ) . وبذلك ارتفعت قوته النارية الهجومية من ٢٥٤ طن الى ٣٣٠ طن . وزادت قوته النارية الدفاعية من ٢٤٠ صاروخ جو - جو ، الى ٢٨٨ صاروخ ( انظر الجدول رقم ٧ ) .

✽ وبإضافة هذه القوى المسلحة الاردنية الى القوى السورية ، على افتراض احتمال اشتراك القطرين في القتال ضد اسرائيل ( اما باتفاق هجومي مسبق او نتيجة لتعرضهما لهجوم اسرائيلي ، وهو الأرجح وقوعا ) ، يصبح لدى « عرب المواجهة » نحو ٢٦٠ ألف جندي مقاتل ، موزعين على ما يوازي ١٧ - ١٩ لواء مدرعا ( على افتراض ان الـ ٦٠٠ دبابة اردنية تكفي لتسليح الـ ٦ ألوية مدرعة التي تتضمنها الفرق المدرعة والميكانيكية الأربع ، وان الألوية الميكانيكية ليس لديها دبابات ) ، وحوالي ١٥ - ٢٠ لواء ميكانيكية (٤) ، بالإضافة الى ٤ ألوية قوات خاصة ومظليين .

✽ وسيكون لدى هذه التشكيلات ، السورية - الاردنية ، نحو ٣٦٠٠ دبابة ضمن اجمالي ترسانتها من الاسلحة المدرعة ، من بينها عدد يتراوح بين ٢٠٥٠ الى ٢٢٧٠ دبابة ( في حالة تتراوح القوة السورية بين ١١ و ١٣ لواء مدرعا ، و ٩ و ١٠ ألوية ميكانيكية ، وتسليح كئيبها المدرعة بـ ٣١ دبابة فقط ) ، او ٢٥٠٨ الى ٢٨٠٠ دبابة ، ( في حالة تسليح الكتائب المدرعة السورية بـ ٤١ دبابة مع كلا افتراضي حجم التشكيلات المذكورة آنفا ) ، أي ان التشكيلات المهاتلة السورية - الاردنية سيكون لديها في أقل الحالات نحو ٢٠٥٠ دبابة ، وحوالي ٢٨٠٠ دبابة في افضل الاحتمالات الراهنة .

✽ وإذا ترجمنا المعطيات الرقمية المختلفة ، المذكورة سابقا ، الى معدلات ونسب مئوية في ميزان القوى العربي - الاسرائيلي ، القائم حاليا على جبهتي المواجهة الشمالية والشرقية يتغير من ٢ الى ١ ، ليصبح ١٥٣ الى ١ ( ٤٠٠ ألف جندي اسرائيلي مقابل ٢٦٠ ألف جندي سوري - اردني ) ، وان معدل التفوق الاسرائيلي في اجمالي الوجود من الدبابات يتغير من ١٢٦ الى ١ ، ليصبح ١٠٥ الى ١ ، أي يتساوى تقريبا ( ٢٨٠٠ دبابة اسرائيلية تقريبا مقابل ٣٦٠٠ دبابة عربية ) ، وان معدل التفوق الاسرائيلي في ناقلات الجنود المدرعة يتغير من ٢ الى ١ ، ليصبح ١٦ الى ١ تقريبا ( ٥٠٠ ناقلة اسرائيلية مقابل ٢٧٠٠ ناقلة عربية ) . ويتغير معدل التفوق في المدفعية من ١٢ الى ١ ، ليصبح ١٠٨ الى ١ لصالح الجانب العربي ( ١٢٠٠ مدفع سوري - اردني مقابل ١٢٠٠ مدفع اسرائيلي ) . ويتغير معدل التفوق الاسرائيلي في عدد الألوية المدرعة من ٢ الى ٢ ، ليصبح ١٥ الى ١٢ الى ١ تقريبا ( ٢٦ لواء مدرعا اسرائيليا ، مقابل

(٤) على اساس افتراض وجود ١٠ ألوية ميكانيكية سورية ، وتجهيز ألوية المشاة السورية المستقلة بناقلات جنود مدرعة أي تحويلها الى ألوية ميكانيكية أيضا . وعلى افتراض عدم تسليح الألوية الميكانيكية الاردنية الست بالدبابات بمد ، الامر الذي سيستكمل جزئيا بعد استكمال تسليم صفقة الـ « تشيلين » .

جدول رقم (٧)

«تقدير القوة الجوية السورية والأردنية لوائل العام ١٩٨٠»

طراز الطائرات	نوعية الطائرات	عدد الطائرات بكل قطر		حولات التسليح ( القموى )	اجمالي حولات التسليح هجومية/دفاعية
		سوريا	الأردن		
«ميغ-٢١» «ف» و «بيس»	مقاتلة متعددة المهام	٢٥٠	-	٢ طن ٤ صواريخ جو-جو	٥٠٠ طن ١٠٠٠ صاروخ
«ميغ - ٢٣»	مقاتلة متعددة المهام	٢٢	-	٤ اطنان ٦ صواريخ جو-جو	١٢٨ طن ١٩٢ صاروخ
«فيسا واي-٢»	مقاتلة متعددة المهام	-	١٠٤	٢١٧٥ كلغ ٢ صاروخ جو-جو	٣٣٠ طن ٢٠٨ صاروخ
«ميغ - ٢٥»	مقاتلة معترضة	١٢	-	٤ صواريخ جو-جو	٤٨ صاروخا
«ميغ - ٢٧»	مقاتلة قصف تكتيكي	٤٨	-	٥ اطنان	٢١٦ طن
«سوخوي - ٢٧»	مقاتلة قصف تكتيكي	٦٠	-	٣ اطنان	١٨٠ طن
«سوخوي - ٢٧»	مقاتلة قصف تكتيكي	٤٨	-	٥ اطنان	٢٤٠ طن
«ميغ - ٢٧»	مقاتلة هجوم ارضي	٥٠	-	طن	٥٠ طنا
«ف - ١٠٤»	مقاتلة معترضة	-	٢٠	٤ صواريخ جو-جو	٨٠ صاروخا

\* اجمالي عدد طائرات القتال ٦٢٤ طائرة .

\* اجمالي القوة النارية الهجومية ١٦٤٤ طن في الساعة الواحدة .

\* اجمالي القوة النارية الدفاعية ١٥٢٨ صاروخ جو - جو في الساعة الواحدة .

(١) تتألف قوة مقاتلات « الميغ - ٢١ » السورية الى ٢٥٠ ، بعد تحديث توقيتها ، من نوعي « ف » و « بيس » بصورة رئيسية وهما مقاتلتان متعددتا المهام تستطيع الواحدة منهما حمل ٥ اطنان من الصواريخ الهجومية ، ونظرا لوجود عدد غير معروف من النوع الاكثر قسما للمروء « بقم » التي يمكن ان تحمل ٥ اطنان من الحمولات الهجومية ، لذلك احتيرنا حمولة « الميغ-٢١ » نحو ٢ طن كمتوسط عام .

(٢) تضم قوة الـ « فيسا » الأردنية ٢٤ طائرة « فيسا / ب » و ٧٠ « فيسا / ف » .

١٧ - ١٩ لواء معرما سوريا - اردنيا ) . وكذلك يتغير معدل التفوق الاسرائيلي في عدد الالوية الميكانيكية من ٢٣ او ٢٤ الى ١ ( او ٢٣ - ٢٤ الى ١ ) ، ليصبح تفوقا عربيا بمعدل ٢٥ الى ١ ، او تفوقا عربيا بمعدل ١٦ الى ١ ( ٥ ) .

وقد يكون هناك تفوق اسرائيلي في عدد الالوية الميكانيكية ، يبلغ معدله ١٥.٥ الى ١ ( ٢١ لواء اسرائيليا ، تضم الوية المشاة التسعة ، مقابل ٢٠ لواء عربية ) ، او قد يبلغ معدله ٢٣.٥ الى ١ ، في حالة استخدام الجيش الاسرائيلي لالويته المظلية كالوية مشاة ميكانيكية . ( يصبح العدد ٢٧ لواء اسرائيليا مقابل ٢٠ لواء عربية ) . وبالنسبة للقوى الجوية يصبح لدى الجانب العربي نحو ٦٢٤ طائرة قتال ، مقابل ٧٢٢ طائرة قتال اسرائيلية ، ومن ثم يتغير معدل التفوق الاسرائيلي في عدد الطائرات من ١٤٤ الى ١ ، ليصبح ١٥ الى ١ ، اي يتغير نسبته المئوية من ٤٤٪ الى ١٥٪ فقط .

ويتغير التفوق الاسرائيلي في قوة النيران الجوية الهجومية ، من ٢٧٦ الى ١ اي نسبة ١٧٩٪ ، ليصبح ٢٢٣ الى ١ او بنسبة ١٢٣٪ ( ٣٦٨ طن من الحمولات الهجومية الاسرائيلية ، مقابل ١٦٤٤ طن من الحمولات العربية ) ، ويتبدل التفوق الاسرائيلي في قوة النيران الجوية الدفاعية ، من ٢٣٨ الى ١ او نسبة ١٣٨٪ ، ليصبح ٩٣ الى ١ او نسبة نحو ٩٣٪ ( ٢٦٦٢ صاروخ اسرائيلي مقابل ١٥٢٨ صاروخ عربي ) .

❖ ورغم الاهمية النسبية لهذه التعديلات الجزئية في ميزان القوى العسكري بين سوريا واسرائيل ، التي ستترب على اشتراك او ادخال الاردن في القتال ، والحسابات الاستراتيجية الاسرائيلية ، فانها لا تعوض مطلقا النقص الكبير الذي خلفته عملية اخراج القوة العسكرية المصرية من ساحة المواجهة العربية - الاسرائيلية ، نتيجة لمعاهدة « السلام » بين مصر واسرائيل . ولكن يبقى لاشتراك القوة الاردنية ، في اية حرب عربية - اسرائيلية مقبلة ، اهميته الخاصة التي تفوق مجرد الزيادة الكمية في وسائط القتال للعربية . وذلك نظرا لما تتمتع به القوات المسلحة الاردنية ، والبرية منها خاصة ، بكفاءة قتالية عالية من جهة . وكذلك لما سيترب عليه من اتساع مجال المواجهة ، بالنسبة الى اسرائيل ، جغرافيا واستراتيجيا ، وما يتطلبه ذلك من توزيع للوسائط العسكرية الاسرائيلية ، ومن احتمالات استخدام قوات عربية اخرى من اقطار العمق للاراضي الاردنية في القتال .

بقي ان نقول ان عرضنا السابق للتغيرات ، التي طرأت على ميزان القوى العسكري العربي - الاسرائيلي عند خطوط المواجهة المباشرة ، نتيجة لمعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية ، اتما يتركز على الجانب الكمي فقط من وسائط القتال ، في صورته الاحصائية المجردة التي تشكل مؤشرا رئيسيا من مؤشرات ميزان القوى العسكري . ولم نتناول مختلف جوانب ميزان القوى الاخرى ، التي يتعلق بعضها بنوعية الاسلحة والمعدات والقدرات التكتيكية الكامنة فيها ، لان ذلك موضوع آخر

(٥) وذلك وفقا لتراوح عدد الالوية الميكانيكية بين ١٥ و ٢٠ لواء ، بمعنى تحويل جميع الوية المشاة السورية الى الوية ميكانيكية ، وهو ما ترجح وقوعه . وفي حالة اشتراك الاردن في القتال يمكن لسوريا تزويد الويته الميكانيكية بما يتنقصها من العتبات ، شرط التعريب السابق عليها من قبل الاقليم الاردنية .



قائم بداته يحتاج لبحث مفصل طويل ، وكل ما يمكننا ان نقوله الان في هذا الصدد ان نوعيات الاسلحة العربية ، الموجودة على خطوط المواجهة ، والسورية منها خاصة ، تعتبر متوازنة في الجملة مع مثيلاتها الاسرائيلية ( بعضها يفوق الاسلحة الاسرائيلية ، والبعض الآخر يقل عنها ، والبعض يتوازي معها ) . وعلى اي حال فالجهود السورية، المعتمدة على مساعدات الاتحاد السوفييتي العسكرية اساسا ، تلعب دورا هاما في التطوير السريع لنوعية السلاح والمعدات العربية على خطوط المواجهة ( وتمثلها جهود ليبيا والعراق والجزائر في اقطار العمق العربي ) . ففي خلال السنوات الست التي اعقبت حرب ١٩٧٣ ، شكلت الانواع الجديدة من طائرات القتال السورية نسبة نحو ٤٠ ٪ من جملة القوة الجوية السورية ( وتضم هذه الطائرات « الميغ - ٢٣ » و « الميغ - ٢٧ » و « الميغ - ٢٥ » و « الميغ - ٢١ بيس » و « السوخوي - ١٧ » ) ، على حين تشكل النسبة المماثلة في الطيران الاسرائيلي ، خلال الفترة ذاتها نحو ٢٨ ٪ . وتمثل الطائرات الحديثة في الطيران السوري ( وكذلك مثيلاتها في الاسلحة الجوية العراقية والليبية والجزائرية ) قفزة نوعية كبرى في الاسلحة الجوية العربية من حيث قدرات القتال الجوي ( السرعة والمناورة والصواريخ جو - جو والحولات الهجومية وبعد المدى القتالي والاجهزة الالكترونية ) ، تعوض الكثير من النواقص النوعية التي كانت موجودة ، الى حد ما ، في بعض المراحل السابقة من الصراع العربي - الاسرائيلي المسلح في هذا المجال .

اما في مجال المدرعات والمدفعية فما زالت الاسلحة العربية ، السوفييتية الصنع في معظمها ، على تفوقها النوعي المألوف ، بل ودخلتها انواع جديدة لا مقابل لها لدى الجيش الاسرائيلي ( مثل الدبابات « ت - ٧٢ » ) . وكذلك الحال في اسلحة الدفاع الجوي ، من صواريخ ارض - جو ومدافع آلية مضادة للطائرات ، ما زال للجانب العربي تفوقه النوعي المعروف في حرب ١٩٧٣ .

بقي ان نقول ان كل ما عرضناه سابقا يتعلق بالتوازن في الاسلحة التقليدية ، اما في مجال الاسلحة النووية فلدَى اسرائيل تفوق مطلق فيها حتى الان ، اذ انها تملك اكثر من ٢٠ قنبلة ذرية في تقديرنا ، ولم تصل الجهود العربية بعد ( حسب علمنا ) الى صنع اسلحة نووية (١) .

ولكن الاختلال الخطير ، القائم حاليا على خطوط المواجهة ، في الميزان الكمي للقوى العسكرية التقليدية ، يمكن معالجته ، او التخفيف كثيرا من آثاره ، من خلال توظيف اكبر قدر ممكن من الطاقات العسكرية الموجودة لدى اقطار العمق العربي الرافضة لكأب دافيد . فالعراق مثلا ، وهو اقوى هذه الاقطار واكثرها قربا الى جبهات المواجهة ، يملك قوة عسكرية كبيرة ، ذات قدرات مادية وبشرية ومعنوية فعالة . وتشمل هذه القوة جيشا بريا يضم نحو ٢٠٠ الف جندي مقاتل موزعين على ٤ فرق مدرعة ، و فرقتين ميكانيكيتين و ٤ فرق مشاة عادية ( تضمان فرقتي مشاة

(١) لمحة تفصيل القوة النووية الاسرائيلية راجع :

محمود عزمي ، دراسات في الاستراتيجية الاسرائيلية ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦ ) ، ص ١٢٥ - ١٥٦ .

جبلية ) ، ولواء مدرع مستقل ، ولواء مشاة ميكانيكي مستقل ( حرس جمهوري ) ، ولواحي قوات خاصة ، أي ما مجموعه ١١ لواء مدرعا ( في كل لواء نحو ١٥٠ دبابة ) ، و ٩ ألوية مشاة ميكانيكية ( لدى كل لواء كتيبة دبابات تضم نحو ٥٠ دبابة ) ، و ١٢ لواء مشاة عادية ( من المرجح ان لا يكون لديها دبابات ، لان التشكيلات المدرعة والميكانيكية تستوعب العدد القدر للدبابات الموجودة لدى الجيش العراقي ، كما سنرى ) ، بالإضافة الى لواحي القوات الخاصة ( المخابر ) التي تعد بمثابة تشكيلات مشاة ذات كفاءة قتالية عالية ، وعادة ما تتوافر لديها امكانيات المشاة الميكانيكية .

ويقدر ما لدى قوات الجيش العراقي ، من اسلحة رئيسية ، بنحو ٢١٠٠ - ٢٣٠٠ دبابة ( ٧ ) ، منها نحو ١٠٠ دبابة « ت - ٦٢ » ، وقد تضم ١٠٠ دبابة « ت - ٧٢ » ، وحوالي ٨٠٠ دبابة « ت - ٥٥/٥٤ » ، و ١٠٠ دبابة خفيفة « ب ت - ٧٦ » ، وما يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ دبابة فرنسية متوسطة « ام اكس - ٢٠ » ، فضلا عن عدد يتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ عربة قتال واستطلاع مدرعة برازيلية الصنع من طراز « كاسكافيل » ، بالإضافة الى عدد يقدر بنحو ٢٠٠ ناقلة جنود مدرعة ( من بينها اكثر من ٢٠٠ عربة قتال مشاة مدرعة من طراز « ب م ب - ١ » والتي تعد بمثابة دبابة خفيفة ، لانها مسلحة بمدفع ذي سرعة ابتدائية عالية من عيار ٧٣ مم مركب فوق قاذف صواريخ موجه مضاد للدروع من طراز « مولتيكا » ) ، فضلا عن قدرتها على حمل ٨ جنود مشاة يقاتلون من داخلها . هذا فضلا عن نحو ١٧٥٠ ( ٨ ) مدفع ميدان وهاوتزر وراجمة صواريخ وهاون ثقيل من عياري ١٢٠ مم و ١٦٠ مم ، وقناص دبابات ( يوجد بين المدفعية ٩٠ مدفعا « س يو - ١٠٠ » و ٤٠ مدفعا « س يو - ١٢٢ » ، وهي مدافع ذاتية الحركة من عياري ١٠٠ مم و ١٢٢ مم يمكن ان تستخدم في الرمي

( ٧ ) يقدر تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ، من ميزان القوى العسكري ٧٩ - ٨٠ ما لدى الجيش العراقي من دبابات بنحو ١٦٠٠ دبابة ، منها ١٧٠٠ « ت - ٦٢ » و « ت - ٥٥/٥٤ » ، و ١٠٠ « ت - ٢٤ » و ١٠٠ « ب ت - ٧٢ » ويشير الى وجود مزيد من الدبابات « ت - ٦٢ » تحت الطلب ، و ١٠٠ دبابة فرنسية « ام اكس - ٢٠ » ، كما يقدر ما لديه من ناقلات جنود مدرعة بنحو ١٥٠٠ ناقلة ، بالإضافة الى ٢٠٠ عربة قتال مشاة مدرعة « ب م ب - ١ » ، ونحن نقدر ما لدى العراق من الدبابات ، على النحو المذكور اعلاه ، على اساس ترجيح وجود ١٠٠ دبابة « ت - ٧٢ » ، باعتبار ان السوفييت زدودوا بها خلال العامين الماضيين كل من سوريا وليبيا والجزائر ، وذكروا تقارير صحفية انهم زدودوا العراق بها ايضا ، كما اننا نرجح خروج الـ « ت - ٢٤ » من الخدمة قريبا ، ووجود ٢٠٠ دبابة على الاقل من طراز « ام اكس - ٢٠ » من جملة ٤٠٠ دبابة من الطراز المذكور تم التماثل عليها قبل العام ١٩٧٧ ، ونرجح وجود نحو ٢٠٠٠ ناقلة جنود وعربة قتال مشاة ، على اساس ان تقرير المعهد نفسه من عام ٧٨-٧٩ كان قد قدرها بنحو ١٨٠٠ ناقلة و ١٠٠ عربة قتال مشاة .

International Herald Tribune 24 April 1980

( ٨ ) جاء في مقال نشرته :

ان لدى العراق اكثر من ٢١٠٠ دبابة ( أي انها متفقة مع تقديراتنا ) معظمها « ت - ٦٢ » و بينها ١٠٠ « ام اكس - ٢٠ » ، وأنه يتوقع وصول مزيد من « ت - ٦٢ » فضلا من « ت - ٧٢ » ، بالإضافة الى ٢٥٠٠ ناقلة جنود وعربة مصفحة ، من بينها ٥٠٠ عربة مصفحة « كاسكافيل » ، وقدر القتال عند قطع المدفعية العراقية بـ ١٧٥٠ مدفع على حين قدو تقرير ميزان القوى العسكري I.I.S.S. المشار اليه آنفا ، عدد مدافع الميدان والهاوتزر بـ ٨٠٠ مدفع بالإضافة الى ١٢٠ قناص ، وعدد غير محدود من راجعات الصواريخ والهاونات ١٢٠ مم و ١٦٠ مم . ونحن نرجح اجمالي قطع المدفعية العراقية على النحو الذي ذهبت اليه الصحيفة المذكورة نظرا لان تقدير الـ ٨٠٠ مدفع المشار اليه يتكرر منذ اكثر من ثلاث سنوات في تقارير المعهد المذكور .

المباشر ، أي ضد المدرعات ، أو في الرمي غير المباشر كمدفعية ميدان . وتسمى «مدافع اقتحام» Assault guns ، أو «قناصات دبابات» ، هذا عدا مختلف أنواع المدافع والصواريخ المضادة للدبابات ، وكذلك مختلف أنواع المدافع المضادة للطائرات البالغ عددها نحو ١٢٠٠ مدفع من عيارات ٢٢ مم و ٢٧ مم و ٥٧ مم و ٨٥ مم و ١٠٠ مم ( من بينها كميات غير معروفة من المدافع م/ ط ذاتية الحركة من طرازي «زدس يو - ٢٢ - ٤» المسمى «شيلكا» الرباعي السبطانات والموجه بالرادار ، و «زدس يو - ٥٧ - ٢» الثنائي السبطانات ) . ويوجد لدى العراق أيضا نحو ٢٤ منصة إطلاق صواريخ أرض - أرض من طراز «سكود - ب» ( يصل الى نحو ٢٨٠ كم ) ، وحوالي ٢٦ منصة إطلاق صواريخ أرض - أرض من طراز «فروغ - ٧» ، أي «لونا» ( يصل مداها الى ٦٨ كم ) . اما القوة الجوية العراقية فتقدر بنحو ٤١٦ طائرة قتال من بينها نحو ١٢٠ مقاتلة متمسدة المهام «ميغ ٢١ ب ف م / م / ف / بيس» ، وحوالي ٣٦ «ميغ - ٢٣» ، ونحو ٤٠ «ميراج - ف - ١» ، بالإضافة الى حوالي ٥٤ مقاتلة قصف تكتيكي «ميغ - ٢٧» ، ونحو ٤٠ «سوخوي - ١٧» ، و ٦٠ «سوخوي - ٧» ، و ٣٠ مقاتلة هجوم أرضي «ميغ - ١٧» و ٢٠ «هوكر هنتر» ، و ١٢ قاذفة قنابل متوسطة «ت يو - ٢٢» ، و ٤ قاذفات «ت يو - ١٦» (٩) اجمالي قوتها النارية الهجومية القصوى نحو ١٣٧٧ طن ، واجمالي قوتها النارية الدفاعية ٨٩٦ صاروخ جو - جو ( «البراج ف - ١» تحمل ٤ اطنان حمولات هجومية ، او ٥ صواريخ جو - جو ) .

ولدى العراق قوة بحرية تضم ١٤ زورقا للصواريخ ، ٦ من طراز «اوسا ١» و ٨ من طراز «اوسا ٢» . اجمالي قوتها النارية ٥٦ صاروخا ، بالإضافة الى ١٠ زوارق طوربيد ، و ٣ قناصات غواصات «سو - ١» ، و ٥ كاسحات الغام ، و ٣ سفن انزال دبابات ، و ١٦ زورق دورية ساحلي (١٠) . ويتوقع ان تحصل البحرية العراقية خلال العام الحالي على ١٠ - ١٢ كورفيت صواريخ حديثة من طراز «ناتوشكا» السوفيتية الصنع ، ستضيف الى قدراتها القتالية قوة نارية فعالة وبعيدة المدى (١١) .

(٩) يستند هيرير القوة الجوية العراقية الى دراسة مقارنة لتقرير المعهد للدراسات الاستراتيجية في لندن عن الاموال ٧٧ - ٨٠ ، بالإضافة لمعلومات وردت في International Herald Tribune ( اعداد مختلفة ) و Air International ، Flight International ، التشار إليها آنفا ، وما ذكرته الصحف العربية في ١ نيسان - ابريل ١٩٨٠ حول صفقة «البراج ف - ١» .

(١٠) يستند تقدير قوة البحرية العراقية اساسا الى :

Moore, ed. James Fighting Ships 1979 - 80.

بالإضافة الى تقارير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٣ و International Herald Tribune

(١١) سيبحث دخول الـ ١٢٠٠ كورفيت من طراز «ناتوشكا» انتقاليا كبيرا في قدرات البحرية العراقية ، إذ انها من أحدث وأقوى السفن الخفيفة المرمية المسلحة بالصواريخ ، ويبلغ وزن الواحدة منها بحمولة كاملة ٩٥٠ طن وسرعتها القصوى نحو ٥٩ كلم - ساعة ، ومسلحة بـ ٦ صواريخ سطح - سطح من طراز «س م - ٥ - ٩» التي يقدر أقل مدى لها بـ ٧٤ كلم واقصى مدى لها (بمعاونة طائرة أو سفينة في التوجيه) تراوحت تقديراته بين ١١١ كلم و ٢٧٨ كلم ، بالإضافة الى صواريخ سطح - جو من طراز «س م - ٥ - ٤» التي يراوح مداها اقلها بين ١٤ كلم و ٢٢ كلم ، ومدىها بين ٧٦ كم وآخر عيار ٢٠ مم .

وبطبيعة الحال لا يمكن للعراق ان يرسل الى الجبهتين السورية والاردنية كافة قواته البرية والجوية ، انما سيتوقف حجم القوات التي يمكن ان يرسلها على طبيعة ظروفه الامنية في ضوء العلاقات مع ايران والمخاطر المتوقعة في الخليج العربي ، وفي افضل هذه الظروف فاننا نتصور ان ابرق قوة عسكرية عراقية يمكن ارسالها الى جبهات المواجهة مع العدو الاسرائيلي ، ستضم ٤ فرق مدرعة وفرقة ميكانيكية وفرقة مشاة محمولة ( لدى كل من الويتا الثلاثة كتيبة دبابات مؤلفة من ٣١ دبابة ، وكذلك حال فرقة المشاة المحمولة الثانية المتبقية في العراق ) ، وكلتا الفرقتين يمكن تزويدهما بناقلات جنود مدرعة ، ولكنها غير مزودة بلواء مدرع ولذلك لا تعد فرقا ميكانيكية بالكامل ) ، ولواء قوات خاصة ( تمزقه كتيبة دبابات مماثلة لتلك الموجودة مع الوية المشاة ) ، أي تبقى في العراق فرقة ميكانيكية وفرقة مشاة محمولة وفرقتا مشاة جبليتان ولواء مدرع مستقل ولواء ميكانيكي مستقل ولواء قوات خاصة . وتضم هذه القوات ٩ الوية مدرعة ، و ٦ الوية مشاة ميكانيكية ، و ٤ الوية مشاة وقوات خاصة ، ( يمكن تزويدها بناقلات جنود مدرعة ) ، و ٤ كاثب دبابات مستقلة ، هذا وحدات المدفعية المختلفة ووحدات الهندسة والخدمات المختلفة . وتضم هذه التشكيلات نحو ١٧٧٤ دبابة ( مقابل فرقتين مدرعتين و ٣ الوية مشاة وقوات خاصة لديها نحو ٧٠٠ دبابة ارسلت الى الجبهة السورية في حرب ١٩٧٣ ) ، ونحو ١٢٦٨ ناقلة جنود مدرعة وعربة قتال مشاة مدرعة ، وحوالي ٨٠٢ عربة استطلاع مصفحة من مختلف الانواع ( « ب ردم » و « كاسكافيل » ) ، أي ما مجموعه نحو ٢٠٧٠ ناقلة جنود وعربة قتال مشاة واستطلاع مدرعة ، بالإضافة الى نحو ٧٢٠ مدفع ميدان وهاويزر وراجمة صواريخ وهاون ثقيل ، موجودة ضمن التنظيم العضوي للفرق الست المذكورة ( ١٢ ) ، هذا ما يمكن ارساله من كاثب أو أفواج أو الوية مدفعية وهاونات وراجمات مستقلة ( تضم كتيبة المدفعية عادة ١٨ مدفعا ) ، والتي يمكن ان تضم ، في تقديرنا ، ما يوازي نحو ٢٠ كتيبة مدفعية ، أي حوالي ٣٦٠ مدفع آخر ، بما يجعل اجمالي قطع المدفعية نحو ١١٠٠ مدفع . هذا بالإضافة الى امكانية ارسال جميع وحدات الصواريخ ارض - ارض « فروغ - ٧ » و « سكود - ب » الى جبهتي القتال ، نظرا لعدم توفر الحاجة الامنية لها داخل العراق ضمن الظروف الهادئة مع ايران ، فتضيف قوة اضافية فعالة

( ١٢ ) حسب تقديرات عدد ناقلات الجنود ، وعربات قتال المشاة المدرعة ، وعربات الاستطلاع المدرعة ، والمدفعية المضوية ، على اساس تقديرات التنظيم النشط للفرق المدرعة والميكانيكية السوفييتية ، باعتبارها اقرب التنظيمات المتصورة للجيش العراقي والجيش المصرية ذات التسليح السوفييتي الرئيسي . وهذه التقديرات التنظيمية موضحة في :

The International Institute for Strategic Studies.  
The military Balance 1978 - 1979, pp. 102, 103 .

ويضم تنظيم لفرق المدفعية المذكورة ( هذا الدبابات ) ١٢٢ عربة قتال مشاة و ٢٤ ناقلة جنود و ١٢٤ عربة استطلاع ، و ٢٤ كاثب دبابات و ٣٦ مدفعا مقطورة عيار ١٢٢ مم ، و ١٨ راجمة صواريخ ١٢٢ مم ، و ١٨ هاون ١٢٠ مم ، على حين تضم الفرق الميكانيكية ( هذا الدبابات ) ١١٢ عربة مشاة و ٢٢٠ ناقلة جنود و ١٥٢ عربة استطلاع ، و ٢٤ قاتل و ٧٢ مدفعا عيار ١٢٢ مم ، و ١٨ راجمة صواريخ و ١٥٤ هاونا عيار ١٢٠ مم .

للموارد السورية الماثلة البالغ عددها نحو ٣٦ منصة إطلاق صواريخ « فروغ - ٧ » و ٣٦ منصة إطلاق صواريخ « سكود - ب » ، القادرة على تغطية كل العمق العملياني والاستراتيجي للأراضي المحتلة في فلسطين ، وتوجيه ضربات رادعة فعالة ضد تجمعات السكان الاسرائيلية والمراكز الاقتصادية الحيوية والقواعد الجوية الرئيسية من الجليل شمالا حتى النقب جنوبا .

وبإضافة هذه القوات والوسائط القتالية البرية العراقية ، البالغ عددها نحو ٩٠ ألف جندي مقاتل ( عدا جنود الخدمات الادارية ) ، الى قوى الجيشين السوري والاردني ( يفترض استخدام هذه القوة العراقية الضخمة ، المؤلفة من ٦ فرق ، ضرورة انتشارها على الجبهتين السورية والاردنية ، لان الجبهة السورية وحدها لا تستوعب مثل هذا العدد من الفرق مما اذ تكفيها فرقتان او ثلاث فرق على الاكثر ) ، تعدل علاقات القوى العسكرية التقليدية بين العرب واسرائيل على النحو التالي :

يرتفع عدد القوات المقاتلة العربية الى حوالي ٢٥٠ ألف جندي ، موزعين على ما يوازي ٢٧ - ٢٩ لواء مدرعا ( ١٣ ) وما يوازي ٢٩ - ٢٤ لواء مشاة ميكانيكية ( ١٤ ) . ولدى هذه التشكيلات نحو ٣٨٢٤ دبابة ، في اقل الاحتمالات ، او ٥٧٤٤ دبابة في افضل الحالات ، ويرتفع اجمالي الدبابات الموجودة في الجبهتين ( بما في ذلك المخزون السوري ) الى حوالي ٥٣٧٤ دبابة ، بالإضافة الى نحو ٤٠٠٠ ناقلة جنود وعربة قتال مشاة مدرعة ( عدا عربات الاستطلاع المختلفة ) ، فضلا من نحو ٢١٠٠ مدفع ميدان وهاويزر ( ١٥ ) ، وبذلك يصبح ميزان القوى الاسرائيلي - العربي ١٤ الى ١ ، او ١٤ الى ١ ، لصالح الطرف الاسرائيلي ، بعد ان كان ٥٢ الى ١ ، أي ٥٢٪ لصالح الطرف الاسرائيلي قبل اشراك القوات العراقية . ويتمثل ميزان القوى في اجمالي الدبابات من ١٠ الى ١ لصالح الجانب الاسرائيلي ( ٢٨٠٠ دبابة اسرائيلية مقابل ٣٦٠٠ دبابة عربية ) ليصبح ١٤ الى ١ لصالح الجانب العربي ( ٥٣٧٤ دبابة عربية مقابل ٢٨٠٠ دبابة اسرائيلية ) ، أي يصبح هناك تفوق عربي بنسبة ٤٠٪ ويتغير معدل التفوق الاسرائيلي في عدد الاولوية المدرعة من ٥٢ الى ١٣ الى ١ ، ليصبح ١٠٣ الى ١ او ١١ الى ١ لصالح الجانب العربي ( ٢٧ - ٢٩ لواء مدرعا عربيا مقابل ٢٦ لواء مدرعا اسرائيليا ) ، أي يصبح هناك تفوق عربي بنسب تتراوح بين ٣ الى ١١ .

كما بالنسبة لتأقلاات الجنود وعربات قتال المشاة المدرعة فيتغير معدل التفوق الاسرائيلي من ١٦ الى ١ ( ٥٠٠٠ ناقلة اسرائيلية مقابل ٢٧٠٠ ناقلة عربية ) ، ليصبح ٢ الى ١ تقريبا ( ٥٠٠٠ ناقلة مقابل ٤٠٠٠ ناقلة ) . ويتغير معدل التفوق الاسرائيلي

( ١٦ ) اخبرنا كتاب الدبابات الاربعة المستقلة ، الفترض وجودها مع الربة الشاة الصولة الثلاثة ولواء القوات الخاصة العراقية ، بمطابقة لواء مدفع .  
( ١٧ ) اخبرنا الربة القوات الخاصة الاربعة ، السورية والاردنية ، بمطابقة الربة ميكانيكية ، نظرا لامتكان ترويضها بتأقلاات الجنود والدبابات الآتمة .

( ١٥ ) لم ندخل في حساب قطع الدفعية سوى مدافع الميدان والهاويزر ، نظرا لعدم وصولنا الى تقدير لعدد وانصات الصواريخ والهاويزات الثقيلة لدى الجيش السوري ، ولذلك لم ندخلها أصلا في حساب ميزان القوى وعلى حدة الاساس اخبرنا عدد المدافع العراقية نحو ٣٣٢ - ٤٤٠ مدفعا مدفيا مع الفرق الستة بالإضافة الى ٣٦٠ مدفع آخر موجودة كتشكيلات مستقلة . والجدير بالذكر ان تقرير الـ I.I.S.S. الاخير يقدّر عدد المدافع العراقية والهاويزر القطورة بنحو ٨٠٠ مدفع ، مدفع ١٢٠ مدفع ذاتي الحركة .

في عدد الالوية الميكانيكية ( على اساس وجود ٢٧ لواء اسرائيليا يضم الوية المظليين الستة ) البالغ ١٣٥ را الى ١ ، ليصبح تفوقا عربيا يتراوح معدله بين ١٠.٧ و ١٢.٥ را الى ١ ( ٢٦ - ٣٤ لواء ميكانيكي عربيا مقابل ٢٧ لواء ميكانيكي اسرائيلي ) . ويتغير معدل التفوق العربي الطفيف في مدفعية الميدان والهاوتزر ، البالغ قدره ١٠.٨ را الى ١ ( ١٣.٠ مدفع عربي مقابل ١٢.٠ مدفع اسرائيلي ) ، ليصبح معدله ١٢.١ را الى ١ ( ١١.٠ مدفع عربي مقابل ١٢.٠ مدفع اسرائيلي ) .

اما بالنسبة لجمال القوة الجوية فانه يمكن ، في تقديرنا ، للعراق ان يستخدم جميع طائراته من طراز « ميغ - ٢٣ » و « ميغ - ٢٧ » و « ميراج ف - ١ » و « سوخوي - ١٧ » و « ت يو - ١٦ و ٢٢ » ، انطلاقا من قواعد جوية داخل العراق ( خاصة من المناطق المجاورة للاراضي السورية والاردنية ) ، وان يرسل نحو ٩٠ طائرة مقاتلة « ميغ - ٢١ » و ٦٠ طائرة مقاتلة هجومية « سوخوي - ٧ » الى قواعد جوية اردنية وسورية . ويحتفظ بطائرات « الميغ - ١٧ » و « هوكر هنتر » داخل اراضيها ولا يشركها في العمليات ، بالاضافة الى ٣٠ طائرة « ميغ - ٢١ » كاحتياطي محلي للمقاتلات المعترضة . وبذلك يبلغ اجمالي طائرات القتال العراقية المشاركة في القتال على جبهات المواجهة نحو ٣٣٦ طائرة ، اجمالي قوتها النارية الهجومية القصوى نحو ١٢٥١ طن ، واجمالي قوتها النارية الدفاعية نحو ٧٧٦ صاروخ جو - جو . واذا ما اضفنا هذه القوى الجوية الى اجمالي القوى الجوية السورية - الاردنية البالغ قدرها نحو ٦٢٤ طائرة قتال ، اجمالي قوتها النارية الهجومية ( القصوى ) ١٦٤٤ طن ، واجمالي قوتها النارية الدفاعية ١٥٢٨ صاروخ جو - جو ، يصبح لدى الجانب العربي ، على جبهات المواجهة ، نحو ٩٦٠ طائرة قتال ، اجمالي قوتها النارية الهجومية نحو ٢٨٩٥ طن ، واجمالي قوتها النارية الدفاعية نحو ٢٣٠٤ صاروخ ، وبذلك يتغير معدل التفوق الاسرائيلي في عدد طائرات القتال من ١.١٥ را الى ١ ( ٧٢٢ طائرة اسرائيلية مقابل ٦٢٤ طائرة عربية ) ، ليصبح تفوقا عربيا بمعدل ١.٣٢ را الى ١ ( ٩٦٠ طائرة مقابل ٧٢٢ طائرة ) ، اي بنسبة ٣٢٪ . ويتغير معدل التفوق الاسرائيلي في قوة النيران الجوية الهجومية ، من ٢.٢٣ الى ١ ( ٣٦٦٨ طن مقابل ١٦٤٤ طن ) ، ليصبح ٢.٢٦ را الى ١ ( ٣٦٦٨ مقابل ٢٨٩٥ طن ) . ويتعدل معدل التفوق الاسرائيلي في قوة النيران الجوية الدفاعية ، من ١.٩٣ را الى ١ ( ٢٩٦٢ صاروخ اسرائيلي مقابل ١٥٢٨ صاروخ عربي ) ، ليصبح ١.٢٨ را الى ١ ( ٢٩٦٢ صاروخ مقابل ٢٣٠٤ صاروخ ) . اي تكاد القوى النارية للطرفين ان تصبح متساوية ، مع توفير ميزة تفوق العرب في عدد طائرات القتال بنسبة الثلث تقريبا .

وفي مجال القوة البحرية العربية يمكن ان تلعب البحرية العراقية دورا هاما في الصراع ضد اسرائيل ، من حيث امكان فرض حصار بحري استراتيجي عليها باغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية ، والتصدي لحاولات البحرية الاسرائيلية ، العاملة في البحر الاحمر ، اعادة فتحه ، وذلك بالتعاون مع اليمن الديمقراطية اساسا ، فضلا عن اليمن الشمالي ايضا ، بحكم ضرورة استخدام مراثهما

كقواعد انطلاق لعمليات زوارق الصواريخ ، واستخدام قواعدهما الجوية في تأمين حماية جوية لعمليات البحرية المذكورة . وبذلك يصبح هناك ٢٨ زورقا عربيا للصواريخ ، اجمالي قوتها النارية ١٠٠ صاروخ ، تواجه ٢٢ زورقا اسرائيليا ، اجمالي قوتها النارية نحو ١٤٢ صاروخ ، فتتمثل نسبة التفوق الاسرائيلي في عدد الزوارق المذكورة من ١٥٧ الى ١ ( ٢٢ زورقا مقابل ١٤ زورقا ) ، الى تفوق عربي بمعدل ١٢٧ الى ١ لصالح الجانب العربي . ويتغير معدل التفوق الاسرائيلي في قوة النيران الصاروخية البحرية من ٢٢٢ الى ١ ( ١٤٢ صاروخ مقابل ٤٤ صاروخا ) ، ليصبح ٤٢ الى ١ ، اي يصبح بنسبة ٤٢ ٪ بدلا من نسبة ٢٢٢ ٪ الحالية ، وتوضح هذه الارقام ، والتقدير ، المفزى العملي لتوظيف القوى العسكرية لاحد اقطار العمق العربي الرئيسية على جبهات المواجهة . وبطبيعة الحال تتحسن الصورة اكثر اذا ما توفرت ظروف توظيف امكانات بقية الاقطار العربية الاخرى التي تعلن مناهستها لكاتب دافيد ، مثل ليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية والسعودية .

### ب - تحسين الاوضاع الاستراتيجية لاسرائيل

في جميع الحروب التي خاضتها اسرائيل ضد العرب ، بدءا من حرب ١٩٤٨ الى حرب ١٩٧٣ ، كانت هناك مشكلة استراتيجية حادة تواجه القيادة العسكرية العليا الاسرائيلية ، تتمثل في ضرورة توزيع وسائلها القتالية ( ولو من قبيل الاحتياط ) على جبهات ثلاث ، الجنوبية ( مصر ) والشرقية ( الاردن ) والشمالية ( سوريا ولبنان ) . الامر الذي كان يوجب على هذه القيادة وضع برنامج اولويات استراتيجية ، وقسا لحسابات سياسية واستراتيجية خاصة ومعقدة تفرضها ظروف كل حرب ، يتم بموجبها تركيز القوى الرئيسية على احدى هذه الجبهات ، ثم نقل هذا التركيز الى جبهة اخرى ، وهكذا الى ان تنتهي الحرب ويحسم الموقف الاستراتيجي العسكري . وكان ذلك يشكل عبئا لوجيستيكا ( اداريا ) ثقيلا على كاهل رئاسة الاركان الصمامة الاسرائيلية والاجهزة التنفيذية التابعة لها ، وعبئا على التشكيلات القتالية التي يجري نقلها بين جبهة واخرى ، رغم ما كانت توفره ميزة الحركة على الخطوط الداخلية ، للوسائط العسكرية الاسرائيلية المختلفة ، من قدرات وامكانات عملياتية ، وهي ميزة حققتها الظروف الجغرافية الخاصة بالارض المحتلة في فلسطين ، من حيث احاطة اقطار المواجهة العربية لها من ثلاث جهات . وساعدت على الافادة منها شبكة الطرق والمواصلات والطارات ، التي تربط هذه الجبهات ببعضها البعض من الداخل ( اي بدون انقطاع بري او بحري او جوي . وسبق ان اشار الى الميزة الاستراتيجية المذكورة الجنرال « تال » ، قائد القوات البرية الاسرائيلية ، في معرض حديثه عن نظرية الامن الاسرائيلية بين حريين ، حيث قال ، كان لدينا تفوق استراتيجي آخر هو الخطوط الداخلية ، اي اتنا استغلنا تركيز القوى اسرع من العدو ، واستغلنا تغيير مراكز الثقل في المعركة بسرعة نسبية ، بالإضافة الى تركيز الجهود والتعزيزات » ( ١٦ ) .

( ١٦ ) اسرائيل تال ، « الحريان » ، يديوت احرونوت ، ٦ حزيران ( يونيو ) ١٩٧٥ ، الملحق .

ولم يكن المبدأ ، الناتج عن توزيع وتركيز القوى بين الجبهات العربية المتباعدة الاتجاهات ، ماديا فحسب ، وإنما كان عبئا نفسيا وعصبيا ثقيلا أرق أعصاب وأذهان القادة والأفراد العسكريين الإسرائيليين ، بحكم مخاوف فشل الحسابات الاستراتيجية ، واحتمال نجاح الحركة العربية المضادة على الخطوط الخارجية ، التي تشكل تهديدا ( ولو نظريا ) بالضغط الشديد على مختلف حدود الدولة الصهيونية ، واتجاهها إلى تلاقي القوى العسكرية العربية في مركز واحد .

ولذلك جاء خروج مصر من ساحة المواجهة ، وإنشاء منطقة عازلة في سيناء يزيد عرضها عن ١٥٠ كلم ( فضلا عن تخفيف السلاح في الخمسين كلم الأخرى المتبقية من غرب سيناء ) جاء ليخفف كل هذه الأعباء عن كاهل القيادة والقوات الإسرائيلية ، بحكم أنه أدى إلى إغلاق الجبهة الجنوبية البالغ عرضها نحو ٢٠٠ كلم ، والتي كانت تشكل أكبر قوة عسكرية عربية في الوقت ذاته . ومن ثم أصبح في إمكان القيادة الإسرائيلية أن تركز قواها على الجبهتين الشمالية والشرقية ( والإسرائيليون يطلقون عليهما معا حاليا ، في معظم المناسبات ، اسم الجبهة الشرقية ) ، وتراقب الجبهة الجنوبية بقدر ضئيل من القوات . وقد عبر « زئيف شيف » عن ذلك المكسب الاستراتيجي الإسرائيلي الجديد فقال ، معلقا على نتائج الصلح مع مصر ، أنه « إذا كان على هيئة الأركان العامة في السابق أن تخطط لتوزيع قوات متساوية ، إلى حد ما ، بين الجبهات ، فإن الوضع سيتغير في المستقبل بالنسبة إلى أهمية الجبهة الشرقية . أي أن القسم الأكبر من « الأوغدان » ( مجموعات عمليات بحجم فرق تقريبا ) سيحتشد في مقابل الجبهة الشرقية ، بينما يتركز الجزء الأصغر منها على الجبهة الجنوبية ... وهذا وضع مريب جدا للجيش الإسرائيلي لأنه توضع أكثر فأكثر ، منذ حرب يوم الغفران ، أن من المشكوك فيه أن تكون القوات العسكرية الإسرائيلية كافية في المستقبل للقيام بهجوم مضاد على الجبهتين في الوقت نفسه ، بسبب ميزان القوى والطاقت الجديدة وضرورة الحفاظ على قوات احتياط أكبر حجما » ( ١٧ ) .

لقد كانت القيادة الإسرائيلية قادرة ، قبل حرب ١٩٧٣ ، على الاستفادة الفعالة من ميزة الحركة على الخطوط الداخلية ، ومن ثم التقليل من مخاطر وسلبات القتال على جبهتين ( مثلما حدث في حربي ٤٨ و ٦٧ ) ، أو احتمال الحرب على أكثر من جبهة ( مثلما حدث في حرب ٥٦ ) ، بسبب الاستراتيجية الدفاعية التي درج العرب على ممارستها ، طوال المراحل التي تلت الهدنة الأولى في حرب ٤٨ وحتى نشوب حرب ٧٣ ، ومن ثم كانت المبادأة الاستراتيجية دائما في أيدي القيادة الإسرائيلية ، الأمر الذي مكنتها من ممارسة ترتيب أولويات تركيز القوى بحرية شبه تامة . وأدى إلى تفاقم سلبات الاستراتيجية الدفاعية العربية المذكورة ، شبه انعدام التنسيق والتعاون العسكري العربي ، فضلا عن انعدام وحدة القيادة السياسية والاستراتيجية بين أقطار المواجهة العربية ، وكذلك انقطاع العمق العربي . وقد تجلت مخاطر تبني

( ١٧ ) هاريس ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٧٦ ، وردت في : نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ■ العدد ٥ ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥٢ .



العرب لاستراتيجية هجومية ، تفيد من ميزة الحركة على الخطوط الخارجية ، مع ما يترافق معها من ضغط متزامن على « الحدود الآمنة » الإسرائيلية بكل نتائجه الاستراتيجية المحتملة ، خلال المرحلة الاولى من حرب ١٩٧٣ . وكان من الممكن ان يتحول الامر الى شبه كارثة بالنسبة لاسرائيل ، وتنهار قدرتها الزعومة على الوقوف « معتمدة على الذات » ضد العرب ، فيما لو واصلت القوات المصرية تقدمها شرقا ، وهو ما اكده العقيد « يوسف نيفو » ، في مجال تطبيقه على العمليات المصرية خلال المرحلة الاولى من حرب ٧٣ ، حيث قال « كان في امكان القيادة المصرية تركيز قوات مدعمة كبيرة والاستمرار في الهجوم شرقا الى عمق سيناء . وفي اليوم الاول من الحرب ، وخصوصا في اليوم الثاني ، كان الجيش المصري متفوقا جدا في نسب القوات . وبدلا من استغلال النجاح فوراً بدأت الفرق المصرية تتخلف وتتركز في قطاع ضيق على امتداد القناة بأسرها .. ان عدم مواصلة الجيش المصري للتقدم كان خطأ منه . وليس ذلك لاننا اظهرنا قدرتنا ، اذ لم تكن قوات الاحتياط الرئيسية قد وصلت بعد آنذاك ... الخ » (١٨) ورغم ذلك فقد ظهرت للقيادة الاسرائيلية عدم كفاية قواتها لشن هجوم مضاد فعال على جبهتين في وقت واحد ، كما يقول « زئيف شيف » في مقاله المشار اليه آنفا ، الامر الذي يؤكد الإبعاد الكاملة لصابرته الخاصة بـ « التفليس الجوهري للخطر » الذي كانت تواجهه اسرائيل قبل توصلها الى « السلام » المنفرد مع مصر .

وقد عبر الجنرال « ايفغودور بنغال » ، قائد المنطقة الشمالية ، عن تقلص الخطر الاستراتيجي الذي كانت اسرائيل تواجهه من قبل فقال انه « اذا كانت هناك مشكلة في المستقبل ، تقتضي من الدولة والجيش التأهب لمواجهة ، فهذه المشكلة هي الجبهة الشرقية ، فهي ، بعد السلام مع مصر ، مشكلتنا الرئيسية من الناحية الأمنية » (١٩) .

والجدير بالذكر ان القيادة العسكرية الاسرائيلية تعتبر كلا من العراق والسعودية جزءا من الجبهة الشرقية . وقد عبر عن ذلك المفهوم الاستراتيجي الجديد المترتب على الصلح مع مصر الجنرال « موشيه ليفي » قائد المنطقة الوسطى ، فقال « تتكون الجبهة الشرقية من ثلاث او اربع دول ، لاثنين منها حدود مشتركة مع اسرائيل ، هما سوريا والاردن ، والاثنان الاخران هما ، العراق الذي زاد جيشه كثيرا حجم جيشه خلال السنوات الاخيرة ، والسعودية التي زاد جيشها بدرجة اقل ، ولكنه ، بصورة عامة ، اكثر حداثة . ونحن نعتبر ان العراق والسعودية هما دولتا مواجهة قريبتان ... علينا ان نعتبرها ( اي الجبهة الشرقية ) جسما واحدا ، حتى وان لم تتخذ ترتيبات تنظيمية ، مثل اقامة قيادة مشتركة . فالاتصالات بين الهيئات ( القيادية ) تسير بطرق ووسائل مختلفة ، هبوطا وصعودا » (٢٠) .

(١٨) يدعيوت احرنوت ، ١٤ شباط (فبراير) ١٩٧٣ .

(١٩) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المجلد ٩ ، ١٩٧٩ ، المجلد ٦ ، ص ٦٠٩ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٦٠٨ ، ٦٠٩ .

وفي الوقت ذاته أدت معاهدة السلام الاسرائيلية - المصرية الى تثبيت المضمون الاستراتيجي للاحتلال الاسرائيلي لشبه جزيرة سيناء الذي تم منذ العام ١٩٦٧ ، وتصفية الانتجاز العسكري المصري الرئيسي في حرب ١٩٧٣ ، المتمثل في تدمير خط « بارليف » ونشر قوات مصرية ضخمة على طول الشاطئ الشرقي لقناة السويس بمق يراوح بين ١٠ و ١٧ كلم ، وذلك من خلال ترتيبات نزع ، او تخفيف ، السلاح في سيناء وتقسيمها الى ثلاث مناطق امنية مختلفة ، وفقا لمواد البروتوكول المتعلق بالانسحاب الاسرائيلي والترتيبات الامنية الملحقه بمعاهدة السلام المذكورة . اذ حددت المادة ٢ من البروتوكول حجم القوات المصرية المسموح بوجودها ، في المنطقة « ا » الممتدة على طول غرب سيناء بمق يصل الى ٦٠ كلم تقريبا ، بفرقة مشاة ميكانيكية واحدة تتألف من ٣ ألوية مشاة ميكانيكية ولواء مدرع ، تضم جميعا عددا لا يزيد عن ٢٢٠ دبابة و ٤٨٠ عربة مدرعة من جميع الانواع ، بالإضافة الى ٧ كتائب مدفعية ميدانية ، تضم ١٢٦ قطعة مدفعية ، و ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات ، تضم صواريخ ارض - جو فردية ( سام - ٧ ) ، وما لا يزيد عن ١٢٦ مدفع مضاد للطائرات من عيار ٢٧ مم ( أي غير مسموح ان تتضمن المدافع م / ط الانواع الآلية الفعالة من المدافع المذكورة مثل المدفع « شيلكا » الرباعي عيار ٢٣ مم الموجه بالرادار ... الخ ) . وفي الجملة لا يزيد عدد أفراد هذه القوة عن ٢٢ ألف رجل ، محرومين من امكانيات الدفاع الجوي الارضي الفعالة ، مثل بطاريات « سام - ٢ » و « سام - ٦ » ومدافع « شيلكا » ، على حين كانت للجيش المصري صباح يوم ١٤/١٠/١٩٧٣ ، أي بعد ثمانية ايام من بدء حرب ٧٣ ، على طول الضفة الشرقية للقناة ، قوات ضخمة فشلت كافة الهجمات المضادة الاسرائيلية في زحزحتها ( حتى بعد الثورة ، عدا بعض القوات التي سحبت لمواجهة الموقف قرب القناة ) ، ضمت ٧ ألوية مدرعة ، و ٥ ألوية ميكانيكية ، و ١٥ لواء مشاة ، ونحو ١٨ - ٢٠ كتيبة دبابات مستقلة ، تضم جميعا اكثر من ١١٠٠ دبابة ، ونحو ٧٠٠ مدفع ميدان وهاويز وحوالي ٢٥٠ هاون ثقيل عيار ١٢٠ مم و ١٦٠ مم ، وحوالي ٢٦٥ مدفع وقاذف مضاد للدبابات ، ونحو ٣٥٠ صاروخ مضاد للدبابات ، عدا مئات المدافع المضادة ، وشبكة الصواريخ « سام » غرب القناة ( ٢١ ) .

اما بقية اراضي سيناء فلا توجد فيها جميعا سوى وحدات الشرطة العادية وكتائب حرس حدود مزودة بالأسلحة الخفيفة والعبوات العادية . ومسموح للطائرات الحربية المصرية ان تحلق فوق المنطقة « ا » فقط من سيناء ، لكن دون ان يسمح لها بالتمركز في مطارات فيها ! اما بقية اراضي سيناء فتحلق فوقها طائرات النقل فقط ، التي لا يسمح ببقاء اكثر من ٨ طائرات منها فقط في المنطقة « ب » فحسب ، ولا يسمح للقوات المصرية في أي مكان من سيناء بانشاء مطارات عسكرية او قواعد بحرية عسكرية او قواعد عسكرية برية ، ويسمح لها فقط بتجهيز تحصينات ميدانية خفيفة ( خنادق واسلاك شائكة ... الخ ، دون منعات بالاسمنت ) . وكل هذه الشروط المهذلة لاسط حقوق السيادة القانونية للدولة على أرض الوطن ، تعتبر من صميم معاهدة «السلام» ،

( ٢١ ) مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي : في الوطن العربي ، المجلد ١٢٣ ، ٣١ اب ( أغسطس ) ١٩٧٦

والإخلال بأي منها يكسب إسرائيل حق الإخلال بتمهلاتها الواردة في المعاهدة والعودة إلى احتلال سيناء رسمياً مرة أخرى وبذلك أضعف كثيراً خيار مصر العسكري مستقبلاً ، من الناحية الجغرافية الاستراتيجية ، إذا ما قررت قيادة سياسية جديدة لها اللجوء إلى الخيار العسكري لتصفية أو حسم خلافات مع إسرائيل . وهذه الأوضاع الاستراتيجية السلبية بالنسبة لمصر ، تمنح إسرائيل عليها منطقة معزولة من السلاح ، أو رمزية التسليح ، عرضها نحو ٢٠٠ كلم ، ومن ثم يتوفر لها الوقت الكافي لتركيز قواتها الرئيسية على الجبهتين الشمالية والشرقية ، ثم توجيه ضربة فعالة إلى مصر بسهولة ، أو الوصول بسرعة إلى مشارف القناة ، على الأقل ، ووضع الجيش المصري في موقف صعب للغاية . وهذا كله على افتراض استمرار احتفاظ مصر بقدرة عسكرية مادية فعالة ، وهو أمر لن يحدث في ظل سياسة الارتباط الكامل بالولايات المتحدة الأمريكية ، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ، والمطبعة حالياً . لقد خلقت معاهدة « السلام » موقفاً استراتيجياً - جغرافياً صعباً للغاية أمام مصر ، في حالة لجوئها إلى الخيار العسكري ضد إسرائيل ، لأنه سيعترب على الجيش المصري قطع مسافة نحو ٢٠٠ كلم عبر الصحراء المكشوفة ، تحت سمع وبصر أجهزة الرصد والإنذار المبكر الإسرائيلية والأمريكية ، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر لوجيستكية وعملانية ، وضياح عنصر المفاجأة الاستراتيجية ، قبل أن يمكن لها مواجهة القوات الإسرائيلية . وهو ما عبر عنه « مردخاي تسيبوري » ، نائب وزير الدفاع الإسرائيلي ، في حديث ( ١٩٧٩/٣/٣٠ ) عن احتمال نظري يقضي بدخول مصر الحرب إلى جانب سوريا بعد يومين أو ثلاثة من نشوبها ، حيث قال : « سيكون أمام الجيش الإسرائيلي يومان أو ثلاثة أيام لمعالجة الوضع في الجبهة الشمالية . وإذا بدأ المصريون بالتحرك ، سوف يباغتهم الجيش الإسرائيلي في المناطق الصحراوية ، دون أن تكون لديهم تحصينات وحقول الضام ، وهم مكشوفون للضربات من الناحية اللوجيستكية » (٢٢) وحاول العديد من القادة العسكريين ، والمعلقين الإسرائيليين ، تصوير أن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء سيخلق وضعاً استراتيجياً سيئاً بالنسبة للطيران الإسرائيلي ، نظراً لاضطراره إلى حشد معظم قواه في النقب ( بعيداً نسبياً عن سوريا ) ، وما يسببه ذلك من مخاطر التعرض لضربة مفاجئة مكثفة ، فضلاً عن تقلص مجال الإنذار المبكر بالنسبة لقواعده السابقة المتمركزة في عمق سيناء ، وتقلص المجال الجوي المناسب لتدريباته . ولكن اللواء ( احتياط ) « اهرن باروف » ، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب ، أوضح هذه المسألة فقال : « إن الانسحاب من سيناء سيخلق لنا صعوبة أخرى من الناحية الجوية ، وهي تقليص المجال الجوي للتدريبات ، وبالطبع لا يمكن وصف هذه الصعوبة بأنها مشكلة استراتيجية ، ومن الضروري إيجاد حل لها ضمن إطار جعل العلاقات بيننا وبين مصر طبيعية ، وعن طريق تطوير أساليب التدريب » (٢٣) .

(٢٢) المصدر نفسه ، العدد ٥ ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤٧ .

(٢٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٩ ، ١٩٧٩ ، ص ٦٦٦ .

وبالإضافة الى كافة المزايا الاستراتيجية المذكورة ، التي تحققت لصالح اسرائيل نتيجة لماهدة « السلام » مع مصر ، حققت المعاهدة عدة مكتسبات او قدرات واوضاع استراتيجية ملائمة لاسرائيل نوجزها في النقاط التالية :

● لم تؤد المعاهدة الى اخراج مصر من ساحة المواجهة العسكرية العززية ضد اسرائيل ، واضعاف خيائها العسكري المحتمل مستقبلا فحسب ، وانما ادت ايضا الى خلق حاجز جغرافي كبير امام اقطار المغرب العربي في المشاركة بسرعة وفاعلية في اية حرب عربية - اسرائيلية جديدة . اذ كانت الجبهة المصرية هي المجال الجغرافي الطبيعي الملازم لتوظيف الطاقات العسكرية لكل من ليبيا والجزائر والمغرب ، فضلا من السودان ايضا . وكانت الطرق البرية بين قوات هذه الاقطار والجبهة المصرية مفتوحة ويمكن استخدامها ، رغم طولها وصعوبات قطعها . اما الان فلم يعد امام هذه الاقطار سوى سلوك الطرق البحرية والجوية للوصول الى اي من الجبهتين السورية والاردنية ، مع كل ما تتضمنه هذه الطرق من مخاطر شديدة في التعرض لهجمات الطيران والبحرية الاسرائيليين ، فضلا عن مصاعب ومشاق النقل البحري والجوي عبر مثل هذه المسافات الطويلة ، في ظل نقص وعدم كفاءة وسائل النقل العربية المذكورة . ومن ثم يتحتم نقل القوات العربية ، الراغبة في المشاركة المستقبلية في الصراع المسلح ضد اسرائيل ( القوات البرية منها على الاقل او اسلحتها ومعداتها الثقيلة ) قبل نشوب القتال بفترة كافية ، حتى يمكن ضمان اشتراكها بفاعلية .

● ادت المعاهدة الى السماح لاسرائيل باستغلال قناة السويس ، ومن ثم تحققت لها امكانية اكبر في تحمل فرض أي حصار عربي محتمل في المستقبل على الملاحة الاسرائيلية عبر مضيق « باب المندب » . وتوفرت لها قدرات المناورة بقوتها البحرية بين البحرين الابيض المتوسط والاحمر ، الامر الذي يحقق لها سهولة وسرعة الحشد البحري في كلا البحرين ، وتفسير مركز الثقل بمرونة وفقا لمتطلبات تطور الموقف الاستراتيجي . وفي الوقت ذاته ، اتاح خروج البحرية والطيران المصريين من المعركة ، اتاح للبحرية والطيران الاسرائيليين فرضا استراتيجية افضل في الحركة والقتال في البحر الاحمر وصولا حتى « باب المندب » ، خاصة في ظل ضعف الاقطار العربية الاخرى الحظلة على البحر المذكور ، او عدم رغبتها الجدية في التعرض للقوة العسكرية الاسرائيلية .

● بقي ان نوضح ايضا ميزة استراتيجية اخرى تحققت لاسرائيل ، وهي امكان توجيه قواتها الجوية او البحرية لضربات في اقطار المغرب العربي ، بدءا من ليبيا ، دون ان تخشى الانتذار المبكر من جانب مصر للاقطار المذكورة ، او تعرض قواتها البحرية او الجوية لاعتراض القوى الجوية او البحرية المصرية لها ، سواء اثناء الذهاب او العودة من رحلاتها التي تستهدف فيها الاهداف الاستراتيجية الهامة لاقطار العمق العربي في الغرب . وهكذا تحسنت كثيرا اوضاع اسرائيل الاستراتيجية ، دفاعيا وهجوميا ، نتيجة لخروج مصر من ساحة المواجهة .

## ج - تزايد الدعم الأمريكي لاسرائيل :

كانت الولايات المتحدة الامريكية تشكل دائما البند الرئيسي لاسرائيل ، سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وقد تزايد هذا الدعم بصورة مضطردة بعد حرب ١٩٥٦ ، خاصة من الناحيتين السياسية والعسكرية . وجاءت حرب ١٩٧٣ لتكون مناسبة كبرى تصل فيها الى الذروة في دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي لاسرائيل ، وبصورة مكشوفة تماما ومتسمة بالتحدي السافر للعرب من كافة النواحي . وتجلى الدعم المذكور في الجسر الجوي الذي امدت به الولايات المتحدة اسرائيل بمتطلباتها العسكرية العاجلة خلال الحرب ، ثم في الجسر البحري الذي استكمل المتطلبات المذكورة والتي بلغت قيمتها الاجمالية ( المدفوعة كمسلحة ) ٢٢٠٠ مليون دولار . هذا فضلا عن خدمات الاستطلاع الكوني والجوي التي قدمت لها خلال الحرب ، وتدخلاتها السياسية لدى مصر اثناء الحرب وبعدها ( مشكلة الثغرة وحصار الجيش الثالث ، واتفاقيتا الفصل بين القوات ... الخ ) ، التي انتهت باتفاقيتي « كامب دافيد » ومعاهدة السلام . وتخلل هذا كله تنفيذ برامج عدة ضخمة الكلفة ، بلغ معدلها السنوي ١٥٠٠ مليون دولار ، لاعادة تسليح اسرائيل وتطوير قوتها العسكرية كيميا ونوعيا ، بحيث تصبح قادرة على مواجهة الاقطار العربية الرئيسية وشن حرب هجومية سريعة وطويلة الدراع تطل عمقها الاستراتيجي (٢٤) . ولا يتسع المجال لاستعراض كافة مظاهر هذا الدعم الأمريكي الضخم ، والمتزايد منذ حرب ١٩٧٣ ، ولكن ما نود الاشارة اليه هو ان تزايد وسفور هذا الدعم الأمريكي لاسرائيل يهدف الى اقناع العرب الرافضين لكامب دافيد بقوله زائفة تقول ان حرب ١٩٧٣ كانت آخر الحروب العربية المسموح بها ضد اسرائيل ، وان لا أمل لديهم في اية حرب اخرى ضد اسرائيل ، ومن ثم فان الخيار الوحيد المطروح امام العرب الرافضين لاسرائيل هو « السلام » والتعاضب معها على طريق « كامب دافيد » ، الذي ضمنته « واشنطن » سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، وهو طريق لا بديل لهم عنه بعد خروج مصر من ساحة المواجهة وهو ما عبر عنه « هيرمان ايليتس » ، السفير الأمريكي السابق في مصر ، بوضوح في محاضرة القاها في معهد الشرق الاوسط ، حيث قال ، مناقشا الخيارات المطروحة امام القادة العرب بعد « السلام » المصري - الاسرائيلي ، « بدون مصر ، فان فرصهم في نجاح عسكري على المدى الطويل ، التي لم تكن ابدا جيدة ، تصبح معدومة . اما فرصهم على المدى القصير فليست افضل من ذلك .. ان روح الاستشهاد قد تكون موجودة ، لكن القدرة على التغلب على القوة الاسرائيلية المتفوقة لا وجود لها ... ان البديل هو اختيار الطريق الى السلام ، السلام الحقيقي وليس مجرد العودة الى الوضع الذي كان قائما قبل ١٩٦٧ . وهذا يعني مواجهة القرارات الصعبة المطلوبة للتوصل الى وفاق مع اسرائيل ... وستكون معونة الولايات المتحدة حيوية في أي جهد

(٢٤) راجع فاضيل الدعم العسكري الأمريكي لاسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ في مقال الكاتب الأمريكي : انتوني كود ديمان ، « ميزان القوى العربي - الاسرائيلي » ، ترجمة محمود حومي « شؤون فلسطينية » ، المجلد ٧٢ : كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ .

من هذا القبيل « (٢٥) ولا تكفي الولايات المتحدة بدعم وتطوير القدرة العسكرية الإسرائيلية الى حد لم يسبق له مثيل ، وانما تسمى ايضا لانشاء نظام استراتيجي امريكي جديد في المنطقة ، تشكل فيه اسرائيل ومصر طرفيه المطين الرئيسيين لمواجهة حركة التحرر القومي العربي ، بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحت شعار « مقاومة الخطر السوفييتي » . وضمن هذا الدعم الامريكي ، المتعدد الابعاد ، تكسب الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية غطاء سياسيا دوليا وقدرات مادية ومعنوية ضخمة ، لم تتوفر لها من قبل على هذا النحو من الشمول والقوة والانساع .

### مستنتاجات عامة

تلك هي ابرز التطورات التي افرزتها معاهدة « السلام » المصرية - الإسرائيلية بالنسبة الى الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ، وهي تطورات تطرح على الامة العربية ، الراضة للسلام الاسرائيلي ، ضرورة صياغة استراتيجية عربية مضادة قادرة على افشال ، او على الأقل احتواء ، نتائج «السلام» المنفرد بين مصر واسرائيل . وتقتصر هنا على التأكيد على بعض النقاط الاساسية :

● لقد وضعت معاهدة « السلام » المصرية - الإسرائيلية نهاية لمرحلة كاملة من مراحل الصراع العربي - الاسرائيلي ، مرحلة بدأت منذ اواخر حرب ١٩٤٨ تقريبا وانتهت مع حرب ١٩٧٣ وما تلاها من تطورات سياسية لاحقة ، مرحلة نستطيع ان نسميها بمرحلة قطرية الصراع العربي ضد اسرائيل ، رغم استمرار رفع شعار قومية الصراع . اذ خاضت اقطار المواجهة ، او اقطار الطوق العربي ، حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف ٦٩ - ٧٠ وحرب ١٩٧٣ ، اعتمادا على قواها العسكرية الخاصة بشكل رئيسي ، وتحملت اعباءها ونتائجها بصورة اساسية ايضا ، وذلك من واقع موقعها الجغرافي - الاستراتيجي ، ودفاعا عن مصالحها الامنية القطرية بصورة مباشرة ، وهو دفاع كان يخدم في الوقت ذاته المصالح القومية العربية بطريق غير مباشر . وكانت مصر هي القطر الأكثر نصيبا في تبعات هذه « المواجهة بالنيابة » ، اذا صح التعبير ، عن الامة العربية ، بشريا وماديا وجغرافيا وسياسيا ، اضافة ، طبعاً ، الى الشعب الفلسطيني ، الذي تحمّل ويتحمّل النتائج المباشرة للوجود الصهيوني . وثاني سوريا في المرتبة التالية في ذلك ، ثم الاردن ، فضلا عن لبنان في المرحلة الحالية التي اعقبت حرب ١٩٧٣ . ولسنا الآن بصدد بحث العوامل التاريخية التي أدت الى سيطرة هذا الواقع ، على الممارسة العملية للصراع العربي - الاسرائيلي نحو ٣٠ عاما . كما اننا لا نقصد بذلك تبرير موقف او سلوك أي من اقطار المواجهة ، نتيجة للآثار السلبية للواقع المذكور . ولكننا نود ان نوضح مخاطر استمرار هذا الواقع ، في الممارسة العملية ، تحت اية اسباب او مبررات ، بعد ان اخلت ميزان القوى العسكري العربي - الاسرائيلي ، على النحو المشار اليه تفصيلا في دراستنا هذه ، على خطوط المواجهة المباشرة المحتملة . ومن ثم فان البحث عن صيغة عملية فعالة لممارسة شعار

قومية التصدي للخطر الصهيوني ، يشكل ضرورة حياة او موت بالنسبة الى الامة العربية في المستقبل القريب .

● ادخل امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية ، بعدا جديدا خطير النتائج ، بالنسبة الى ميزان القوى العربي - الاسرائيلي ، حتى لو كانت مصر لا تزال ضمن ساحة المواجهة . وتوظيف القدرات القومية العربية من اجل معالجة هذا الخلل ، بامتلاك اسلحة نووية عربية تشكل رادعا للقوة النووية الاسرائيلية ، هو امر لا غنى عنه من الناحية العملية ، وتقتصر دونه امكانيات أي من اقطار المواجهة .

● تمتلك الاقطار العربية ، الرافضة لسلام كامب دافيد ، طاقات عسكرية كافية لتعديل الخلل القائم حاليا في التوازن العسكري بين العرب واسرائيل على خطوط المواجهة المباشرة ، بشرط توظيف هذه الطاقات بالشكل الملائم للاستفادة منها بفاعلية ، في الوقت والمكان المناسبين . وكل هذا رهن ، بطبيعة الحال ، باستراتيجية سياسية قومية قادرة على التصدي للامبريالية والصهيونية بجديبة عملية تفرضها ضرورة بقاء الامة العربية وتطورها .

عن « المستقبل العربي » عدد ٨ - ١٩٨٠

## حول المسألة الطائفية في مصر

د. غالي شكري

بين عامي ٧١ و ١٩٧٢ عرفت مصر مجموعة هائلة ومتصلة من الحرائق التي اشعلت بدورها سؤالا هائلا ومتصلا في وجدان المصريين وعقولهم .. اذ كان هناك اكثر من قاسم مشترك بين مجموعة الحرائق . فقد بدأت بدار الاوبرا المصرية التي اسسها الخديوي اسماعيل في القرن الماضي وافتتحها باوبرا عابدة للموسيقار الايطالي جيوسيبي فردي ، وكادت تنتهي بحريق « اونا الجبل » تلك المنطقة الاثرية القريبة من الاقصر ، لولا انها اخلت في طريقها « قصر الوالي » والمسجد التاريخي الملاصق له في حي القلعة .

كان القاسم المشترك بين هذه الحرائق كلها هو العنصر الحضاري الذي يجمع بين اهداف الحريق .

وكان هناك نوع آخر من الحرائق يبدأ من احتراق « المصانع الرئيسية للسكك الحديدية » بالقرب من محطة القاهرة ، ولا يكاد ينتهي باحتراق أوراق الامتحانات لمدرسة « الفسطاط » الثانوية .

وكان القاسم المشترك بين هذه الحرائق ايضا ، هو ان الاشياء المحترقة تعود ملكيتها الى الدولة والشعب .

ولكن ما كان يجمع بين هذين النوعين من الحرائق ، هو ان الفاعل ظل دائما مجهولا ، فتنسب الجريمة احيانا الى القضاء والقدر او الى نوم خفيف الحراسة او الى تماس كهربائي مشؤوم ، الى غير ذلك من « تسديد اللخات » .

وكان من الطبيعي ان يتذكر المصريون حينذاك حريق القاهرة الكبير في ٢٦ يناير ( كانون الثاني ) ١٩٥٢ للدرجة التي تصوروا معها ان القاهرة - بل مصر كلها - تحترق من جديد ، ولكن بالتقسيم . والمثير في الامر ، ان ذلك تم في وقت بدت فيه ظواهر الحال كما لو ان النظام الجديد الذي كرسته أحداث ١٤ مايو ( ايار ) ١٩٧١ قد احتوى « المعارضة المحتملة » للانقلاب بكافة اجنحتها ، فمن تعيين وزيرين ماركسيين في الحكومة للمرة الاولى في تاريخ مصر ، وبعض الوجوه التقدمية الاخرى في الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي الى ابرامه معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي الى رفع شعار « دولة العلم والايمان » الى الاتفاق الدستوري حول الاتحاد



الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا ، توهمت الغالبية من المراقبين ان الامور قد استقرت للنظام الجديد ، ومن ثم فعا معنى هذه « الحرائق » التي تشعل النار في رموز حضارية أو اموال الشعب ؟

غير ان مهارة اعمدة الانقلاب في « احتواء » المعارضة المحتملة ، وخاصة بما اصلته غداة الانقلاب من برامج وبيانات دستورية تؤكد السير في طريق عبد الناصر ، لم تصمد طويلا امام العين الشعبية البصيرة ، والفترة الجماهيرية الواعية بما يجري سرا ، وتحت السطح . ذلك ان ما تراهي لبعضهم انه مفاجيء او انه خلل امني يحتاج الى تفسير ، او تناقض ليس هنالك ما يبرره بين ما يبدو في العلن من «استقرار» للنظام ، وما يحترق في عواصم مصر من آيات للحضارة و اموال للشعب ، لم يكن لدى الاغلبية الصامتة سرا مستغلقا ، اذ كان يتسرب اليها بين الحين والاخر بعض «الوقائع» التي لا ينقصها البرهان .

كان يتسرب اليها ، مثلا ، ان احد اعمدة الانقلاب وهو محمد عثمان اسماعيل الذي عين في البدء مساعدا للامين العام للاتحاد الاشتراكي لشؤون الوجه القبلي ( الصعيد ) والذي يشغل اليوم منصب محافظ اسيوط ، قد اعلن في ذلك الوقت ( ١٩٧٢ ) لامضاء الاتحاد الاشتراكي بمحافظة بني سويف ان اعداء مصر ثلاثة على الترتيب : المسيحيون ، فالشيوعيون ، فاليهود . وان احمد عبد الاخر ، ثاني اعمدة الانقلاب ، قد كرر القول حرفيا في مكتب امانة القاهرة .

كان يتسرب ايضا ان محمد عثمان اسماعيل واحمد عبد الاخر وحامد محمود ( الثالث الرئيسي السري للانقلاب ) قد كونوا خلايا ارحابية من الشباب المتطرف دنيا داخل الجامعة للتصدي ، كما اعترف بعضهم في احد التحقيقات ، للملحدين والمشركين وحين سئل هذا البعض - على اثر حادث ضرب المطواة الذي جرح فيه احد الطلاب جرحا بليفا - عن يكون هؤلاء الملحدون والمشركون اجاب المتهم : هم المسيحيون والناصريون والشيوعيون .

كان يتسرب كذلك ان « دليلا للعمل » التنظيمي قد تم طبعه في اروقة الاتحاد الاشتراكي ، يتضمن في ذلك الوقت المبكر خروجا صريحا على موانيق الثورة الاساسية ( الميثاق الوطني وبيان ٣٠ مارس ) ودعوة صريحة الى الدولة الدينية .

ولان ذلك كله كان يتسرب الى الشارع الشعبي ، رغم الاعلام الديماغوجي المتنن ، فان هذا الشارع لم ير ثمة تناقضا بين احتراق الحضارة و اموال الشعب ، وما يدعيه النظام من اشتراكية وديمقراطية . لذلك حين احترق سقف جمعية « دار الكتاب المقدس » في « المطرية » - احد احياء الشمال الغربي من القاهرة - لم يتوقع الناس تحقيقا ولا اتهاما ، بل اعتبر الامر « حريقا سياسيا » في مستوى جديد اكثر خطورة ، على الصعيد العملي المباشر ، من الحرائق السابقة . فالحريق المادي مؤلم ، والحريق الحضاري او القومي مروع واكثر ايلاما ، اما الحريق الطائفي فكارثة ، خاصة في بلد كمصر ، عرفت على طول تاريخها بالمناعة ضد الحروب الاهلية والحصانة ضد الحروب الطائفية .

وقد ترسخت هذه المناعة وتلك الحصانة عبر التاريخ في مواقع حاسمة من  
المصر الوطني ، بالمشاركة الفعالة لاقباط مصر في مقاومة الغزو الصليبي ،  
وباشتراكهم الابجائي والمؤثر في ثورة ١٩١٩ وبالتمييز النومي للمرحلة الناصرية التي  
لم تقع خلالها اية حادثة طائفية .

ففي ظل الديمقراطية الليبرالية قبل الثورة ، كان المسيحيون المصريون من  
القواعد الشعبية الثابتة لحزب الوفد ، حزب الاغلبية آنذاك . ويؤرخ الجميع للفكرة  
العربية في مصر بكلمات امين عام هذا الحزب مكرم عبيد التي قالها في القدس عام  
١٩٣٦ وكرر قولها في مصر العديد من المرات : « نحن عرب . نحن عرب . نحن عرب » .  
في ظل الليبرالية الهشة السابقة على ثورة ١٩٥٢ لم تقع حادثة طائفية واحدة . بل  
رفض الاقباط قانون حماية الاقليات الذي اراد الاحتلال البريطاني ان يفرضه عام ٢٢  
في تصريح ٢٨ فبراير - شباط من ذلك العام . كما رفضوا تعيين يوسف وهبة باشا  
المسيحي رئيسا للوزراء ، وهي الخطة التي اراد بها الانكليز ان يفرقوا بين المسيحيين  
وحزب الوفد من ناحية ، وبين المسيحيين والمسلمين من ناحية اخرى . وعاد الاقباط  
عام ١٩٢٢ ليرفضوا ان ينص الدستور على اية نسبة عددية لهم في المجالس التشريعية  
او التنفيذية .

غير انه حين كانت تستولي على الحكم الاقليات الدستورية بحكوماتها الدكتاتورية  
العميلة للعرض والاحتلال ، كانت الاحداث الطائفية تفاجئ الناس خاصة بعد تاسيس  
جماعة الاخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨ .

وهذا هو القانون الاول : **لقد توافقت الاحداث الطائفية في مصر مع ازمة القهر  
والاستبداد ، منذ العصر التركي الى عصور الاحتلال الغربي الحديث .**

لكذلك ، فان عصر عبد الناصر السلي عرف الاجراءات الاجتماعية الواسعة  
والحروب الوطنية المتعددة لتحرير الارض ، لم يعرف الحوادث الطائفية لانه لم يفرق  
بين الاقطاعي المسلم والاقطاعي المسيحي ولا بين الفلاح المسلم والفلاح المسيحي .  
وكانت خيرات المرحلة الناصرية للجميع ، كما تحمل ضربتها ايضا الجميع . بينما كان  
التفاوت الطبقي الحاد قبل الثورة ، يسمح في فيبة « الوفد » من الحكم ، اي في فيبة  
الديمقراطية النسبية ، بان تصبح الامتيازات احتكارا قنويا طائفيا .

وهذا هو القانون الثاني : **لقد توافقت الاحداث الطائفية في مصر مع ازمة النظام  
الاجتماعي وانعدام المساواة بين المواطنين منذ الخلافة العثمانية الى وقتنا الراهن .**

ويبي المصريون في ذكرتهم التاريخية ان مواد الدستور التي اعددها الحزب الوطني  
والثورة العربية عام ١٨٨١ قد خلت من النص على دين ما للدولة ، وان بين الوثائق  
التي ضببتها قوات الاحتلال البريطاني لدى محمود سامي البارودي ، رئيس وزراء  
الثورة ، وثيقة تؤكد على قيام « الوحدة » بين مصر وسوريا والحجاز في حالة نجاح  
الثورة . ويتذكر المصريون ايضا ان ما لم ينجح فيه عرابي حاوله جمال عبد الناصر  
باقامة الوحدة العربية السورية عام ١٩٥٨ وقد خلا دستور دولة الوحدة من اي نص  
على دين الدولة .

لذلك كان القانون الثالث هو : ان الاحداث الطائفية ترافق زمن الاقليمية والتجزة والتفتت منذ انهيار الدولة الاسلامية الاولى الى عصرنا الحاضر .

ومعها قيل في عصر عبد الناصر من سلبيات فان اكثر اعداء هذا العصر قدما لن ينكر انه كان عصر التحرر الوطني ، لا في مصر وحدها ولا في بلاد العرب وحدهم ، بل في العالم الثالث بأكمله ، انه عصر التضال ضد الامبريالية والاستعمار الجديد الذي ساهم في بنائه العرب المصريون بالدم في اربع حروب وعشرات الثورات الوطنية . وقد كان دما مقدسا ، ايا كانت عقائد اصحابه ، فالملو لم يفرق بينهم وهو يطلق الرصاص او القذائف . ولم يحدث قط في هذه الحروب التحريرية اي حادث طائفي ، مما يجعل القانون الرابع هو ان الاحداث الطائفية ترافق ازمة الخيانة للتراب الوطني .

اذا كنا قد استطلعنا استخلاص هذه القوانين سلبا وايجابا من التاريخ الاجتماعي والوطني والقومي للمصريين من العصور السابقة ، وخصوصا العصر الناصري ، فان تطبيقها على الاحداث الطائفية في عهد السادات يصبح هينا وتفسيرها يصبح اقرب منلا ، بل ونصبح قادرين على تحديد هوية النظام المصري الراهن بدقة ووضوح .

فقد كان احتراق سقف جمعية الكتاب المقدس في المطرية عام ١٩٧٢ نقطة فسي سياق الحرائق الحضارية والوطنية ذات « الفاعل المجهول » ، ولكنها النقطة التي راقت انتفاضة طلاب الجامعات وعمال المصانع في ذلك العام . لذلك كانت نقطة تحول نوعية من الحرائق السابقة الى الحريق السياسي الشامل . كان طلاب الجامعات والعمال والمنقون من النقابات المهنية المختلفة ، يطالبون بتحرير الارض واقتصاد الحرب فاذا بصناديق البريد المنزلية تستقبل منشورات تبين بالفحص الدقيق ( كما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية حينذاك ) ان غالبيتها مطبوعة في احدي دول الشرق الاوسط بحرف وعلى ورق ليس موجودا في مصر كلها . واكد التقرير ان بعضا آخر من هذه المنشورات مطبوع في كندا واستراليا والولايات المتحدة . وقد تبين ان فريقا من الاقباط المهاجرين الى تلك الدول ، واجهزة الدولة الاسرائيلية ، ومؤسسة عالمية هي مجلس الكنائس العالمي ، قد شاركت بانصبة متفاوتة في خطة لارسال هذه المنشورات من داخل مصر ، تطالب بانصاف المسيحيين في الوظائف العامة وتمثيلهم في المراكز الاساسية للسلطة . وكان اخطر هذه المنشورات بيان موقع باسم البابا شنودة بطريرك الاقباط الارثوذكس .

وبالرغم من ان الاجهزة الحكومية ومختبرات الدولة قد اثبتت بالدليل المادي القاطع ان هذه المنشورات مزورة ، فانها سارعت - كما حدث في واقعة احتراق جمعية الكتاب المقدس - الى تقييد الحادث ضد مجهول . وقد افسح هذا التعمد في عدم الامساك بطرف الخيط المؤدي الى الجناة هنا وهناك ، ان تنطلق حملة من الشائعات والشائعات المضادة ذات الطابع الطائفي : كقول بان ستة من الشباب المسلم قد اعتنقوا المسيحية في الاسكندرية ، والقول بان جمعية اسلامية تستدرج الفتيات القاصرات المسيحيات لتزويجهن من مسلمين ، الى غير ذلك من حكايات لم تثبت صحتها على الاطلاق ، ولكنها انتقلت كالنار في الهشيم بطول البلاد وعرضها ... الامر الذي

خلق مناخا متوترا بالاحاسيس الطائفية ، فاهتزت البلاد من اقصاها الى اقصاها . وتصادف وجود العقيد معمر القذافي في القاهرة آنذاك ( ١٩٧٢/٢/٨ ) فقال في خطاب مشهود بالاتحاد الاشتراكي ما نصه ونحن في ليبيا تؤمن بالتصور الالهي للاسلام ، وان الاسلام لا يضم اتباع سيدنا محمد فقط . . . بل كل من آمن بالرسول ، وبالتالي لا يفرق بين المؤمنين برسالة عيسى ورسالة محمد . . ان الفهم الصحيح يقضي بممارسة الجميع لشعائره الدينية وعلى ان يمارس كل منا شعائره سواء في المنزل او المسجد او الكنيسة او في مكان . بل واختتم العقيد القذافي خطابه قائلا بالحرف : « اذا كانت بيننا مجموعة ملحدة فينبغي ان نحميها بدلا من اضطهادها » ( الاخبار المصرية ١٩٧٢/٢/٩ ) . وكانت الكلمات اكثر من مهمة في ذلك الوقت بالذات ، ولان صاحبها هو معمر القذافي بالتحديد ، اذ كان هناك من يحاول القاء تبعه الاحداث الطائفية في مصر على كاهل الثورة الليبية ذات البعد الاسلامي .

على اية حال ، فقد اثمرت الاحتكاكات الطائفية حينذاك اول قوانين القمع في دولة السادات ، وهو قانون ٢٤ لسنة ١٩٧٢ والمعروف عرفا بقانون الوحدة الوطنية . وهو القانون الذي لا يعالج في اي من مواده اية مشكلة طائفية ، بل هو يصادر حرية الفكر والتعبير والتنظيم والعمل السياسي مصادرة كاملة لم تعرفها قوانين صدقي باشا ايام الملك .

في هذا الوقت ايضا ( ايلول ١٩٧١ ) صدر القانون الاول للاستثمارات الاجنبية ، وقبله بعدة اشهر ( شهر شباط ) كانت مبادرة الرئيس لفتح قناة السويس ، ثم نودي على عام ١٩٧٢ عاما للحسم ، ولكنه تحول في ما بعد الى عام طرد الخبراء السوفيات . غير انه في جميع الاحوال كان عام الطلاب والعمال والمتقنين ، عام الشارع المصري - العربي عامة - في المطالبة بالحرب .

وقد اطفأ هذا الشارع عمليا النيران الطائفية ليشعل ، عمليا كذلك ، نيران الحرب الوطنية والقومية ، فقد ضمت انتفاضة يناير ( كانون الثاني ) ١٩٧٢ القيادات الوطنية الطلابية والعمالية والمهنية من صفوف الشعب العربي في مصر دون تمييز بين المسيحيين والمسلمين . وحين قامت الحرب كانت دعاؤهم جميعا تروى صحراء سيناء . وحين صدرت قبيل الحرب قوائم الموزولين سياسيا وقوائم المعتقلين من الطلاب والمتقنين ، كان واضحا ان الفتنة الطائفية لم تكن اكثر من غطاء نسجته بعض مكينات السلطة لتخفي المعارضة الشعبية المتنامية لهوية الانقلاب الجديد . كذلك كانت الفضاء الذهني لقوانين القمع التي توالى صدورها ، تماما كما كان الاتحاد الثلاثي مع سوريا وليبيا ، وحرب اكتوبر ، غطاء قوميا لستر العودة الإقليمية ، وهي العودة التي بدأت تتكشف بمجرد انتهاء الحرب .

ففي احد ايام صيف ١٩٧٤ قامت احدى المنظمات الدينية المتطرفة باختراق الكلية الفنية العسكرية ، وكادت تحدث انقلابا على الانقلاب . . . ولم يكن من الممكن تقييد الحادث الذي هز البلاد ضد مجهول ، فحرم بعض الجناة واعلم بعضهم . ولكن هذا الاجراء الاداري العنيف تجاهل تطورات الظاهرة من اصولها ، حيث تبين ان

امدادا متزايدة من الشباب يهجرون اعمالهم او وظائفهم او معاهدهم ويرحلون الى كعوف بعض جبال الصعيد في الوجه القبلي جنوب وادي النيل . وهناك يتدربون عسكريا ونفسيا وسياسيا على الاساس العقائدي الذي سبق لحمد عثمان اسماعيل ان حده في الاعداء الثلاثة . وكما قالت الصحف المصرية وقتذاك ، فقد تم اكتشاف ٢٢٠٠ قطعة سلاح من بينها مدافع مضادة للطائرات في احد اوكار محافظة قنا . ولم يربط التحقيق في أي من مراحل بين حادث الكلية العسكرية ، وهجرة الشباب من المدن ، وكميات السلاح غير الشرعية .

وكان الدكتور هنري كيسنجر قد اعلن « فشل » مهمته في التوصل الى اتفاق نان لفاك الاشتباك في مارس - اذار ١٩٧٥ وبعد شهر واحد فقط انطلقت الرصاصة الكتابية الاولى في الصدر الفلسطيني في ١٣ ابريل - نيسان ١٩٧٥ ثم اقبلت قمة سالزبورغ بين فورد والسادات في يوليو - تموز من العام نفسه ، ليتحول الفشل الاعلامي السابق الى نجاح الخطوة الاولى نحو معاهدة الصلح المنفرد ، وذلك بايرام اتفاقية ميناء الثانية اول سبتمبر - ايلول ١٩٧٥ حيث انطلق الرصاص الطائفي في الصدر اللبناني الوطني ، وراح السادات اثناء مروره بقناة السويس في الذكرى الاولى لافتتاحها يعلن انه لا يخون الشيخ بير الجميل ويؤمن بمرويته .

في هذا الوقت تماما كان الازهر يتقدم بمشروع اقامة الحد على المرتدين عن الاسلام ، وهو المشروع الذي يعني في التطبيق اعدام المسيحي الذي اعتنق الاسلام واراد العودة الى دينه الاصلي ، وهي ظاهرة اجتماعية معروفة في المجتمع المصري . . فما كان من المستشار جمال صادق المرصفاوي رئيس محكمة النقض الا ان صرح بان مشروع قانون الحدود قد حوّل الى وزارة العدل لتطبيقه على المسلمين وغير المسلمين عملا بالقائمة القوانين ( ١٩٧٧/١١ ) . وكان مجلس الدولة قد وافق بدوره على ذلك ونشرت موافقته في الصحف .

وفي ١٧ يناير ( كانون الثاني ) ١٩٧٧ عشية الانتفاضة العظمى للشعب العربي في مصر ، عقد اخطر مؤتمر ديني مسيحي في تاريخ البلاد منذ ستة وستين عاما ، اي منذ مؤتمر ١٩١١ الذي عقد في اسبوط على اثر مقتل رئيس الوزراء بطرس غالي باشا بايعاز وتوجيه وتحريض الاحتلال البريطاني . ومن بيان المؤتمر الجليل يمكن اكتشاف ما يلي :

✳ ان اجتماعا آخر قد تم في ١٧/١٢/١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى .  
✳ ان المفردات الرئيسية في البيان هي : الشعب القبطي ( الامة القبطية ) السلالة المريقة في القدم .  
✳ الدعوة الى صوم اقطاعي يشمل جميع المسيحيين على ارض مصر لمدة ثلاثة ايام .

✳ المطالب الاساسية هي : حرية العقيدة ، حماية الزواج المسيحي ، تكافؤ الفرض ، تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية ، الغاء التفكير في قانون الردة ،

التحذير من الجماعات الاسلامية المتطرفة ، الفاء القوانين العثمانية التي تقيد اقامة الكنائس ، استبعاد الطائفة العرقية من الوظائف العامة ، حرية النشر .

وفي الوقت نفسه وصلت من كندا واستراليا والولايات المتحدة الاميركية عدة مذكرات الى المسؤولين في رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة ورئاسة البرلمان ، تتضمن الافكار ذاتها التي وردت في بيان الكنيسة ، وازافت اشارة الى بعض المقالات التي نشرها الصحف الرسمية ( كالاهرام في ١٢/٢/١٩٧٦ و ٢٤/١/١٩٧٦ و ٢٢/١٠/١٩٧٦ ) بأقلام بعض كبار رجال الدين ، يتهمون فيها المسيحيين بالكفر والشرك بالله . وتبين ان هذه « المذكرات » المرسله من الخارج ، هي قرارات اتخذت في « مؤتمرات » للاقباط المهاجرين ، وانها تدعو بدورها الى الصوم والصلاة والاتصال بأجهزة الاعلام باوروبا واميركا لتوضيح « المسألة القبطية » . . . حتى ان مجلة جديدة بالفرنسية تدعى « العالم القبطي » صدر عددها الاول في باريس عام ١٩٧٧ وكتب افتتاحيات لها كل من الرؤساء جيسكار ديستان وليبولد سنفور وانور السادات .

وكما حدث عام ١٩١١ حين عقد المؤتمر الاسلامي المضاد للمؤتمر المسيحي ، فقد عقدت الجمعيات الاسلامية برئاسة شيخ الجامع الازهر مؤتمرا مضادا لمؤتمر الكنيسة في شهر يوليو - تموز ، ١٩٧٧ دعا الى تطبيق الشريعة الاسلامية تطبيقا شاملا وتفصيلا وصريحا وفي مختلف مجالات الحياة على كافة المصريين مسيحيين ومسلمين ، وتطوير اجهزة الاعلام من الملحدين والمشركن . كذلك فعلت مجلة « الدعوة » لسان حال الاخوان المسلمين في عدد فبراير - شباط ١٩٧٧ .

وفي منتصف ليلة الثالث من يوليو - تموز ١٩٧٧ وقع حادث استثنائي روع المواطنين المصريين ، اذ انتشر نأ اختطاف شيخ ازهري كان وزيرا للاوقاف هو الدكتور محمد حسين الذهبي ، وان الجهة التي اختطفته هي جماعة التكفير والهجرة التي حكمت عليه بالاعدام وشملت الحكم بالنفاذ . واتضح ان هذه الجماعة هي احدى الجماعات المتطرفة التي انشقت بعضها عن الاخوان المسلمين وظهر بعضها الاخر في كنف النظام ورعايته ، وتربى بعضها الثالث في كهوف الجبل .

وبالرغم من ان النظام قد شن حملة « دينية » على هذه الجماعة ، وبالرغم من ان اجهزة الامن قد اكتشفت مخايب سرية في اسبوط تحتزن عشرات الالوف من قطع السلاح الخفيف والمتوسط والثقيل ، وان بعض هذه المخايب يمتلكه المسلمون وبعضها الاخر يمتلكه المسيحيون ، فان احدا لم ينتبه في غمرة المفاجأة التي اقتحمت الناس جميعا بزيارة السادات للقدس المحتلة ، الى ان اغتيال الشيخ الذهبي بصفته رجلا معتدلا ، كان مجرد مقدمة للاحداث الطائفية اللاحقة . . . فقد وقع بعدها مباشرة حادث مثير في محافظة المنيا جنوب القاهرة ، حين اقدم بعض الشباب المسلم على احراق الكنيسة الرئيسية ، مما دفع الشباب المسيحي في الليل التالي الى حرق مسجد المدينة وفي اليوم الثالث كان هناك مشهد « لبناني » يحدث للمرة الاولى في تاريخ مصر اذ اقيمت الحواجز في البلدة وبدا الخطف على الهوية .

واشتمل القتيل مجددا حين نشرت الصحف في الاسبوع نفسه خبرا مثيرا ، اذ

حكمت إحدى المحاكم للأحوال الشخصية لرجل مسيحي بصفته في الزواج من «أخرى» مع احتفاظه بالزوجة الأولى ، تطبيقاً للشرع الإسلامي على غير المسلمين في دولة دينها الرسمي هو الإسلام . وقد أبدت المحكمة الثانية الحكم . وانتشر الوباء الطائفي من حرق واعتداءات بدمية ، توجت بحادث مروع بأحد قرى أسوط ( محافظة محمد عثمان اسماعيل ) حين احتفلت إحدى الجمعيات الدينية بإسلام أحد المسيحيين القيمين في قرية أخرى . ووات الجمعية ان يتم الاحتفال بمسقط رأسه فمنها شباب البلدة وعلى رأسهم راعي الكنيسة ، فما كان من الجمعية المذكورة الا ان أرسلت بعض أعضائها ليلا فقتلت الكاهن . وفي الصباح وقعت مجزرة لم تفاجيء احداً من رجال الأمن ، وان هزت الضمير الشعبي هذا عنيفاً .

ولكن رئيس الجمهورية في برقية هي الأولى من نوعها الى مؤتمر للمسلمين المهاجرين الى كندا كتب اليهم في الشهر نفسه يقول « ان الإسلام هو الوسيلة الوحيدة التي تنقذ العالم من شرور الألحاد وما يجره من جرائم أخلاقية وأمراض نفسية ونزعات شيطانية » ونشرت الصحف هذه البرقية التي استفسر الناس بشأنها : هل يمكن ان يكون ذلك رداً على جماعة التكفير والهجرة التي لا سبيل لانهما بالألحاد ؟ وفجأة سافر البابا شنودة الى الولايات المتحدة وقابل الرئيس كارتر . وفي حضور السفير اشرف غربال اشار الرئيس الاميركي اشارة استثنائية لا علاقة لها بالبروتوكول حين قال انه لا يمكن تجاهل مشاعر ثمانية ملايين قبطي . . . ونقل السفير المصري في واشنطن الاشارة ومغزاها من سيد البيت الأبيض .

وفي جلسة البرلمان الشهيرة التي قرر فيها السادات السفر الى فلسطين المحتلة راح يؤكد ما سبق ان كرهه بمناسبات أخرى « ان يلي في هذا البلد منصب يؤثر على تكوين الرأي العام او على الجماهير او بأي شكل من الأشكال يؤثر على تكوين أجيالنا المقبلة . . . لن يلي هذا المنصب اي ملحد » ( الأهرام ١٠/١١/١٩٧٧ ) ، واندحش الناس مرة أخرى ، اذ ان الجماعات الدينية المتطرفة لا يمكن تعدادها في حساب الملحدين ، ولكنه تحويل للمعركة الدائرة الى غير وجهتها . . . وعندما كان الرئيس ينحني للعلم الاسرائيلي في مطار اللد ، كانت برقية التهنة الأولى تصله من الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر الذي كان يقوم بزيارة مفاجئة لواشنطن .



بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ وقعت اسوأ الأحداث الطائفية في التاريخ المصري الحديث . فكما ان انتفاضة يناير ( كانون الثاني ) ١٩٧٢ قد رافقتها الأحداث الطائفية التي لم توقفها مؤقتاً سوى حرب أكتوبر ، كذلك فان الانتفاضة الشعبية الكبرى في ١٨ و ١٩ يناير ( كانون الثاني ) ١٩٧٧ قد رافقتها وقلتها الأحداث الطائفية دون ان تتوقف بل لعلها ازدادت ضراوة وعنفاً وافتعالاً حتى وصلت الى حرق اقدم كنيسة الرية في مصر القديمة ، وحتى وصلت ايضا الى حد الباس أحد شباب الجمعيات الإسلامية المتطرفة ثياب الكهنوت المسيحي وإعلانه في حفل عام اعتناقه للإسلام ، وكشف حقيقته بعد ذلك وكذلك الى حد ظهور جمعيات مسيحية متطرفة تقوم بتسليح أعضائها وتعليمهم اللغة القبطية المقرضة .

وزاد في تعمق الموقف ان منصب وزير الخارجية الذي خلا باستقالة اسماعيل فهمي ومحمد رياض عشية زيارة القدس المحتلة واستقالة محمد كامل ابراهيم عشية اتفاقيات كامب ديفيد. قد ملاه السادات بمفكر يميني معروف هو استاذ الجامعة بطرس غالي ... الذي يعرف الناس من سيرة جده انه اغتيل لانحرافه الوطني كما يعرف الناس انه متزوج من يهودية . وبالرغم من سماعة المصريين الدينية ، الا ان تعيين هذه الشخصية بالذات في مكان تخلى عنه مسلمون ، ترك اثرا سلبيا في الشارع المصري . وقد كان تعيينا مقصودا ، بحيث ان شباب احلى الجماعات الدينية التي اتخذت موقفا مضادا لتطبيع العلاقات مع اسرائيل قد انحرفت بشعاراتها فجأة فسي اسيوط ، لتطالب باقصاء بطرس غالي بصفته مسيحيا ، لا بصفته احد اعمدة الصلح المنفرد ... الامر الذي تحول الى معركة طائفية مسمورة لم يتخذ فيها رجال الامن موقفا .

ثم تطور الموقف بصدور جملة قوانين القمع التي كان آخرها قانون العيب ، وتعديل الدستور بحيث تم ادخال كافة القوانين الطائفية في صلب الهيكل الدستوري للبلاد . وهذا كله بالرغم من ان الاتجاهات الدينية المتطرفة والمنظمة قد هاجمت السادات احيانا والنظام نفسه بمنف . ولكن خطة الرئيس ودولته كانت معالجة التطرف الديني بيزيد من التطرف وتحويل الحركة كلها الى عدو وهمي يدعى الإلحاد ، وهي الكلمة الرامزة الى اليسار .

لذلك ، فحين أعلن البابا شنودة اعتكافه بأحد اديرة الصحراء ، ودعوته المسيحيين الى الصوم الانتقائي من جديد ، اضطرب النظام ليكشف عن هويته الثيوقراطية المعادية للعلمنة ، بأن هاجم الرئيس شخصيا للمرة الاولى في تاريخ البلاد ، القيادة الدينية العليا للاقباط هجوما مباشرا ، وان يركز يوم ١٥ مايو - ايار الماضي تركيزا هو الآخر الاول من نوعه ، على انه رئيس مسلم للدولة اسلامية ... في وقت جمعت الدول الاسلامية عضوية مصر في مؤتمرها بالرباط ، بسبب السلوك السياسي المصري المنحرف عن الاسلام في قضية فلسطين .

ولكن موقف البابا المؤيد لخطوات السادات من البداية الى النهاية ، اظهره فسي الاحتجاج الاخير كرمز طائفي بعد ان كان رمزا وطنيا ... ومن هنا خطورة التفاف المسيحيين المصريين من حوله ، فهو ليس جمعية دينية متطرفة ، بل هو رأس الكنيسة الشرعية . لذلك كان تهديده وانذاره من جانب رئيس الدولة بمثابة تهديد مباشر - ايا كانت الملابس - لجميع الاقباط الذين لم يخطر ببالهم يوما هذا الانقسام العلني من القمة .

ان السادات ، ونظامه ، ليس معاديا في الجوهر للتطرف الديني الاسلامي او المسيحي طالما ان الفتنة الطائفية تدعم تنازلاته الوطنية والقومية للعدو ، وطالما انها تشغل المواطن المعادي البسيط عن الجوع والقهر وطالما ان الطرفين المتطرفين يعاديان اليسار بكافة اجتهاداته ومدارسه الفكرية والسياسية .



ولأن الاطراف تكشف بعضها بعضا ، فان البيانات والوثائق والوقائع المتاحة ، تؤكد على النقاط التالية :

١ - ان الرئيس كارتر شخصا هو الذي عرض على البابا شنودة الثالث ان تؤسس اميركا جامعة قبطية للمسيحيين في مصر لمواجهة الازهر . وان المخابرات الاميركية نفسها ، كما قال السادات شخصا تمول مؤتمرات بعض المسيحيين المصريين المهاجرين الى الخارج ، وهي التي تعمل في صفوف بعض المسيحيين في الداخل .

٢ - ان اسرائيل ، عبر الجامعة الاميركية في القاهرة هي التي تجند بعض الطلاب الاقباط المتطرفين باسم القدس ، لجذب المسيحيين المصريين الى زيارتها .

٣ - ان المخابرات المصرية هي التي اوفدت بعض الجنود والفسباط المسيحيين الى لبنان للاشتراك مع حزب الكتائب في الحرب .

٤ - ان اعادة بعض المصانع والشركات والاراضي الموقعة الى بعض اصحاب الجاه من الاقباط كانت تشجعا لهم على تأييد سياسة الانفتاح الاقتصادي .

٥ - ان مجلة « الدعوة » للاخوان المسلمين في مصر هي التي دعت المصريين الى عدم استخدام العنف مع الاسرائيليين في القاهرة ، واستخدامه بضراوة في سورية .

٦ - ان بعضا من اعمدة السلطة بقيادة وزير الداخلية هي التي درت عناصر الجماعات الدينية الاسلامية في الجامعات .

٧ - ان بعضا من الدول العربية هي التي مولت وتمول ودرت وتدرّب بعض هذه العناصر على اراضيها ، بعمره السلطة المصرية .

٨ - ان مجلس الكنائس العالمي الذي دفع الفاتيكان الى اصدار وثيقة تبرئة اليهود من دم المسيح هو نفسه الذي يعمل في صفوف الاقباط عبر بعض الاساقفة المصريين المرتبطين عضويا به .

٩ - ان الاتهام بالشيوعية لكل مسيحي مصري معارض هو الخطة الجديدة - القديمة التي ينفذها النظام في الوقت الحاضر ، مع اعتبار كل قبطي شيوعيا حتى يثبت العكس ، باتفاقه المطلق مع سياسات النظام ، حتى ولو تعارضت مع رأي الكنيسة .

١٠ - تسويد المنهج الاقليمي في التربية ، بحيث تصبح الحضارة الفرعونية هي الاصل العربي للمصريين ، واستبعاد تعبير الحضارة العربية واحلال تعبير الاسلامية مكانها واضافة الحضارة العبرية الى مختلف المناهج .

هذه التفاصيل العشرة هي مقدمات ونتائج في الوقت نفسه : فلقد تخلى حكم السادات عن ليبرالية ما قبل ثورة ١٩٥٢ ومن راديكالية عصر الثورة الناصرية ، فجمع بين القمع والظلم الاجتماعي الصارخ وكذلك تخلى نظام السادات عن النضال ضد الاستعمار الذي عرفته مصر في ازمة المكنة ، وعن الهوية القومية العربية التي رسمها الحضور الناصري في مصر ، فجمع بين الهزيمة الوطنية والاقليمية الشوفينية . وكان طبيعيا لذلك ان يلتقي مع غلاة المنصرية في الكيان الصهيوني . وكان طبيعيا لذلك ايضا

ان يكون عهده نقطة خارج السياق التاريخي لمصر ، بل مندوبا ساميا للثورة المضادة القادمة من الخارج .

وكان طبيعيا اخيرا ان تربط الاحداث الطائفية بهذا المهد حتى زواله ، لانها الثمرة الطبيعية لغياب الديمقراطية وتقسمان السيادة الوطنية وغياب العدل الاجتماعي وسجن الهوية القومية في معتقل الامبريالية الامركية برعاية الكيان الصهيوني .

عن «دراسات عربية» - عدد ١١ - ل ١٩٨٠

## احتجاب مصر ... وإطالة على المستقبل

د. قنور عبد الملك

« ارفع راسك يا اخي ! »

( جمال عبد الناصر ، ٢٢ يوليو ١٩٥٢ )

« [ .. ] ان اله مصر لقوي ، وهو من القوة بحيث لا يسمح لهؤلاء البرابرة بالاقتراب من طريقه . ادعوك يا ابي آمون ، اني الان وسط اعداد لا تحصى من البرابرة الذين لا اعرفهم وقد تحالفت جميع البلدان ضدي ، وانا الان بفردي ولا أحد معي [ ... ] . وها انذا اصلي لك من اعماق ارض البرابرة [ ... ] . »

— [ آمون ] تقدم ، تقدم ، اني معك ، اني ابوك . ويدي معك ، وساتناصرك واشد من اذك بآقوى من مئات الالوف ، واني هنا لرب الانتصار ، واني لأعجب بالشجاعة .

— [ رمسيس ] ها هي شجاعتي تعود الي من جديد . وها هي الفرحة لتدخل قلبي . وكل ما اتصدى اليه يكتب له النجاح . وها انا مثل « متو » اطلق السهام من يميني واخذ الاسرى عن يساري ، واني الان اواجههم ، مثل « بمل » عندما تحين ساعته .

[ من صلاة رمسيس الثاني في معركة قادش ١٢٧٠ قبل الميلاد ]

١ ) ان ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ يمثل ، أولا وقبل كل شيء ، « التأسيس الثاني لدولة اسرائيل » ، ونهاية « الرفض العربي » ، على حد تعبير اثنين من كبار المفكرين الصهاينة التقدميين الليبراليين . اذ هو يضفي الشرعية على الدولة العنصرية ، ويكسب قدسية وحرمة لسيطرتها العسكرية على ارض فلسطين ، واراخي عدة اقطار عربية — ومعناه انكار كامل لجري التاريخ الحديث والمعاصر للامة العربية .

ويمثل يوم ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ ، في القام الثاني ، انشاء حلف عسكري

---

✻ العنوان في الاصل : The Occulation of Egypt - theses towards prospective  
ترجمت المستقبل العربي هذه الدراسة من الانجليزية ، ونشرها بلان خامس من د. انور عبد الملك .

جديد تحت السيطرة الرسمية للإمبريالية الأمريكية ، والهيمنة الفعالة لقيادة الإمبريالية الصهيونية العنصرية - في وقت يتداعى فيه الحلف المركزي ( سنتر ) تحت ضربات الحركة الوطنية الإيرانية ، وحلف جنوب شرقي آسيا الذي تفكك اثر انتصار الاشتراكية في الصين وفيتنام - ولا يعكس هذا اليوم واقعا للسلام لدى الامة العربية بحال من الاحوال .

اذ ان الفلسطينيين اصبحوا الان ، اكثر من أي وقت مضى ، محرومين من وطنهم ، واصبحت سوريا والاردن محرومتين من اجزاء كبيرة من اراضيها الوطنية ، وباتت الامة العربية ممزقة جغرافيا ، وصارت جامعة دولها دون فعالية ، واصبح قلبها عند سيناء والحدود الشمالية الشرقية لمصر مقككا ومفتوحا على مصراعيه امام الغزوات عبر الطريق التاريخي . وعلى الصعيد الاوسع ، قف جبهة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، وجبهة الشعارات الثلاثة ، ومجموعة دول عدم الانحياز ، في موقف يتميز ، بالعنف الشديد ، واصبحت الاراضي الافريقية اشبه بغريسة مقدمة الى حلبة الصراعات المتزايدة بين الدولتين الاعظم ، مع استمرار بقاء آسيا التي يمثل سكانها ٥٧ في المائة من الجنس البشري ، بعيدة عن دائرة الصراع . انها عملية تؤدي الى تمزيق اوصال الدائرة العربية الوطنية المباشرة ، وتهدد الدائرتين المحيطتين بها - افريقيا والاسلام ، فقد تنشئ في نفس الوقت هداء مع مجموعة البلدان الاوروبية الاشتراكية المتحالفة مع القوة العظمى الثانية في العالم والاشتراكية : الاتحاد السوفياتي .

وممن احد يختار زمانه عبر التاريخ .

وزماننا ، اي المرحلة الحالية من زمان جيلنا عبر التاريخ (١) ، هو - بلا شك - زمان احتجاج مصر .

## - ٩ -

### الديكتاتيك الاجتماعي ! القارة الخطرية

(٢) - لقد فقدت الجيوبوليتيك مكانتها لدى الغرب خلال فترة ١٩٢٩ - ١٩٤٥ ،

(١) حول « الجيل الذي ملئ موعده مع التاريخ » انظر :

Anouar Abdel - Malek. *Egypte: Société militaire* (paris: Editions du seuil 1962).

ومن الافضل مراجعة الطبعة الثانية الموثقة :

انور عبد الملك ، المجتمع المصري والعجيش ، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري ( بيروت : دار الطليعة ، [ ١٩٧٤ ] ) .  
وملئ الذي الاطول :

Anouar Abdel - Malek. *Ideologie et renaissance nationale: L'Egypte Moderne* (Paris: Editions anthropos (1969).

افضل تاريخ موثوق لحروب مصر هو ذلك الذي يجري بحثه ونشره من قبل حسن البديوي العرب في **افضل السلام : الجولة العربية الاسرائيلية الاولى** ، ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦ ) .

حسن البديوي ، طه الحظوب وغياث الدين زعدي ، **الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة** ، اكتوبر ١٩٧٢  
الطبعة ٤ مبدلة ومزينة ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ) .

كما فقدت مكانتها ايضا لدى جيلين من المفكرين ومقرري السياسة العرب - باستثناء جمال عبد الناصر وجمال حمدان (٣) . ومع ذلك ، فان الجغرافيا السياسية هي وحدها التي تقدم مفتاح الاجابة على السؤال لماذا حدث ؟ ولماذا هنا ؟ ولماذا الان ؟ .

يسود احدث موجات التفكير العربي نوع من النزعة الايديولوجية *ideologism* فهناك تساؤلات مثل: ما هي علاقة فييتنام بفضالنا من اجل التحرير الوطني، وهل يمكننا السير في هذا الطريق على نحو ما؟ وهناك تساؤلات اخرى من بينها ادراج ابعاد مثل «الجغرافية»، فضلا عن الاوهام المستمرة للدولة الذاتية *subjective internationalism* لا تزال تخلق مفعولها بشيء من القوة لدى بعض القطاعات التقدمية الراديكالية من مثقفينا (٣) . وذلك لان اعطاء الاولوية للتأثير السياسي والمحوري للجيوپوليتيك ، كما يحددها «عمق مجالنا التاريخي» ، معناه التخلي عن الذاتية ، أي عن اعطاء الاولوية للمعالجة الايديولوجية لمشكلة القوة . ومن ثم لا يبقى مجال كبير امام المفكرين - حسب هذا الرأي - ناسين ان الطريق العظيم الذي اختطه الانلاطون وابن خلدون وماوتسي تونغ وآخرون ، يمثل الربط بين الثقافة والقوة ، بين الفكر والفعل ، بين عالم الانكار والطريق الصعب للسياسة الواقعية .

لقد اجتمعت النزعة الايديولوجية من جميع الاشكال في عصرنا الحديث على تزييف وتشويه وضع مشكلتنا القومية *national problem* . فحتى «ياطبا» وما بعدها ، ومنذ الحقبة الاخيرة من القرن التاسع، كان ينظر دائما الى وضع مشكلة العرب في التاريخ على ضوء الديالكتيك بين مختلف الحضارات في الشرق والغرب . وقد كان ذلك هو معنى الحملة الحضارية المضادة للصليبيين - لعشرة قرون - ولمملكة القدس التي انتشلت في قلب المشرق العربي لمنع أية امكانية لتوحيد اراضيه حول مصر في عهد صلاح الدين . وقد كان ذلك ولا يزال هو معنى الاستعمار والامبريالية التقليدية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، والامبريالية الامريكية المهيمنة في عصرنا . وهذا، قبل كل شيء ، هو معنى الامبريالية الصهيونية ، العنصرية والتوسعية والعسكرية في منطقتنا ، وفي ايماننا هذه . ويمكن القول بالطبع ان «الامبريالية» باعتبارها مقولة نظرية ، ترتبط بالتجارب الحياتية لاجتماعات دول مثل فييتنام وموزامبيق وشيلي والبرازيل بطريقة معاكسة ، وهي ترتبط دون شك ، وفي كثير من النواحي ، ولكن فني

(٢) خاصة ، الصل الرابع لـ :

جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقريّة المكان ( القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٦٠ ) .  
المصدر نفسه ، ٦ اكتوبر في الاستراتيجية العالية ( القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٤ ) .

راجع :

Anouar Abdel - Malek , «Geopolitics and National Movements : A Essay on the Dialectics of Imperialism» *Antipode*, v. 9, no. 1 , pp. 28 - 36 .

Idem , «The Civilizational Significance of the Arab National Liberation War», in *Middle East Crucible: Studies on the Arab - Israeli War of October 1973*, sd. Naseer Aruri (Wilmette, I 11.: Medina University Press, 1975), pp. 347-365.

(٣) في اعمال المرحوم ياسين الحافظ ، وخاصة التحليل الواسع لاحمد بهاء الدين في الفتاحيات فني المستقبل ، ١٩٧٩ .

إطار نظري بحث . والمهم هو قراءة تاريخ تحول العالم منذ نزوع الغرب الى السيطرة في القرن الخامس عشر الى ايامنا هذه ، بالإبعاد العامة والواسعة لهذا التحول . ومن ثم يصبح من الأيسر ، دون شك ، فهم وإدراك دلالة المنطقة الحضارية العربية – الإسلامية في دياكتيك الحضارات ، باعتبارها عملية دياكتيكية مستمرة ذات أبعاد تاريخية وشاملة ، وقد تكون صاحبة التأثير التشكيلي الأقوى في تركيب ميزان القوى في المدى الطويل لعصرنا الحديث .

ان وضع المشكلة ، المشكلة العربية في عصرنا ، ينظر اليه بالتالي مثلما نظر اليه محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر ، أي كيف يمكن إنهاء الانحطاط ؟ وكيف يمكن تحقيق النهضة ؟ وهذه التحديات كانت إجاباته عليها بوضوح عبر توحيد أراضي العرب والإسلام حول دولة واحدة حديثة وقوية ، وقدمية ، أي حول مصر تحت حكمه ، ومن ثم الإمساك بمفاتيح الشرعية التاريخية ، ( ثم الشرعية التاريخية الإسلامية ) . وبهذه الطريقة وحدها ، يمكن للمنطقة القومية – الحضارية العربية – الإسلامية ان تحقق النهضة ، وان تواجه هجمات الغرب وتخترق مجال تأثيره الناجم عن الجهود المشتركة للشوروة الصناعية والثورات الديمقراطية – البورجوازية ، والتحالف الوثيق بين الدول الأوروبية الحديثة . وقد دخلت دول أوروبا جميعا دون استثناء في تحالف استراتيجي بعد سقوط نابليون لمواجهة التحديات التي تمثلها مصر في عهد محمد علي ، وذلك لحاصرة هذا المركز الناشئ ومن مراكز القوة العالية . وكانت معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ ، وتدمير الأسطول المصري ، في نافارين ، والإنذار الموجه الى الجيوش المصرية في قونية ونصيبين على أبواب اسطنبول – هي الخطوات المباشرة التي أدت الى انكسار مصر في حوالي عام ١٨٤٠ ، ومن ثم امكانية التهام الأراضي العربية والإسلامية بسهولة ، وهي الأراضي التي كانت مرتبطة في ذلك الوقت في إطار واه بالامبراطورية العثمانية المتحللة .

وعليه فان « بداية المراحل المعاصرة للتاريخ الدولي » كانت ضد القوة الصاعدة للامة العربية ، قبل ستين سنة من التدخل الجملي للدول الأوروبية ضد ثورة « البوكسر » في الصين في عام ١٩٠٠ .

وبعد مرور حوالي قرن او اكثر بقليل ، حطمت مصر من جديد اغلال التبعية : واصبحت الثورة الوطنية بقيادة جمال عبد الناصر من ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ الى ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ مركز اقتلاع جذور الامبريالية في مصر وفي معظم الاقطار العربية ، وبداية الوحدة العربية الاولى ، واعادة توجيه الحركة الوطنية العربية نحو الاشتراكية ، ضمن إطار مشروع ناصر الدولي الكبير ، أي اعادة توجيه المسار الدولي لمصر والامة العربية نحو الشرق ، والدوائر الثلاث للهوية ( العربية والافريقية والإسلامية ) وحركة التضامن الافريقي الآسيوي التي أرسيت أسسها في باندونغ مع شو أن لاي ونهر ووسوكارنو في عام ١٩٥٤ ، وحركة القارات الثلاث . وقد حدثت هذه الانتفاضة الهائلة لمصر في الأيام الخطرة للحرب الباردة ، وكان مقدروا لها ان تستمر حتى بداية المرحلة الثانية – مرحلة « التعايش السلمي » – من العلاقات الدولية بين

الدولتين الاعظم فيما بعد « بالطا » . وكان هذا يعني ، بالضرورة ، انه من غير المتوقع ان يلقي ذلك قدرا كبيرا من التعاطف من جانب الاوساط الدولية ، بل على العكس قبول بهجوم عدواني ممتد : وكان لحرب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ وخاصة حرب ١٩٦٧ ، ان تلعب ذات الدور الذي لعبته العمليات العسكرية والسياسية ضد محمد علي بين عامي ١٨٣٢ و ١٨٤٠ . ولولا اعادة تنشيط الامكانات الديناميكية القومية **national** العربية ، وخصوصا الثورة الجزائرية مقرونة بالتطورات التي حدثت في اعقاب حرب اليمن ، وبرز المقاومة الفلسطينية ، لكان قد تم حصار مصر الناصرية والقضاء عليها في الايام الحالكة من حزيران / يونيو ١٩٦٧ - عندما هب الشعب المصري كله « كبيت من لحم » ( يوسف ادريس ) لابقاء « الرئيس » .

هذه هي الظروف السيكلوجية التي ادت بقطاعات كبيرة من المثقفين والراي العام على السواء الى قبول فهم مشكلة الحركة الوطنية العربية على نحو باطل . وبدلا من ادراك ان عصرنا هو عصر المرحلة المعاصرة من المواجهة الحضارية بين الشرق والغرب - والتي تتخذ الان شكل الامة العربية والدولة الصهيونية - اتجهت المعالجة نحو الوضع الايديولوجي للمشكلة : بدءا من تسمية الصراع العربي - الصهيوني بانه « مشكلة الشرق الاوسط » او « صراع الشرق الاوسط » ، الى التركيز المحوري الاسطوري لهذا الصراع الاقليمي حول عامل واحد يسمى « الثورة » الفلسطينية - ثورة وليست حركة تحرير وطني او مقاومة - مثلما كانت الحال في الجزائر وفييتنام على سبيل المثال . وابتداء من ذلك فتح الباب على مصراعيه لمهاجمة سلبية التجربة المصرية (٤) ، وتجاهل الطابع المحوري للحركة الوطنية العربية في عصرنا حول مصر ، وفهم الصراع على انه مشكلة دبلوماسية مقرونة بالاعمال العدائية ، يمكن معالجتها بالطرق الدبلوماسية الواعدة ، والدولية الذاتية ، والايديولوجية الانفصالية .

وادى هذا السلوك بقطاع كبير من طبقة السياسيين العرب الى ان يسمحوا لانفسهم بان يستحوذ عليهم الوضع الايديولوجي للمشكلة .

وهكذا بدأت عملية احتجاب مصر لدى عدة اوساط من طبقة السياسيين والمثقفين العرب . ومن ثم امكن تنفيذ هذا الاحتجاب بيننا طبقا للمقدمات الموضوعية التي تم وضعها . وعندما قال كيسنجر : « نحن نحاول التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط على نحو يدعم النظم المعتدلة لا النظم الراديكالية » ، فسر ذلك ، من خلال النهج الايديولوجي ، على انه دعوة للمحطلين العرب الى حساب مدى « اعتدال » او « راديكالية » النظم العربية - كانت فترة ازدهار لنظرية المعرفة ( ما معنى مفهوم « التقدمية » ؟ ما هي « الامة » ... الخ ) ، - وللتحليل الوظيفي الكمي ( يجمع بين المعالجات الاساسية للنتاج القومي الاجمالي و « اسلوب الانتاج » ... الخ - كما لو كنا نعيش في ارض بلا صاحب وعلينا ان ننظر الى عملياتنا التاريخية من خلال المنظار

(٤) ان متابعة الصحافة في الشرق الجبرين على اختلاف اتجاهاتها ، من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٣ مثلا ، تكون مفيدة في هذا الشأن ، والجزائر ، من ناحية ، وتونس والكويت من ناحية اخرى ، توفر مناخا مباحا لتقييم الفترة .

المشترك للنزعة الايديولوجية والصهيونية . ومن الممكن ان تستمر المناقشات الايديولوجية ، حسب هذه النظرة ، حول درجة الاعتدال في مقابل الراديكالية في مصر الناصرية ، ويجري حساب دلالتها التاريخية على انها « النسبة المثوية » للمتغيرات التقدمية والمحافظة في التحليل الجاري .

( ٣ ) - ويتمثل البعد الثاني ، لهذه الدائرة الخارجية للدialektik الاجتماعي لامتنا العرية ، في تركيب النظام العالمي وتطوره المعقد منذ « يالطا » .

وهنا ايضا نجد ان القالب التاريخي لقطاعات كبيرة من القطاعات المحدثة ، وذات الاتجاه الغربي اساسا ، من صفوة المثقفين والسياسيين العرب ، قد تشكل خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، وما بعدها مباشرة ، مع ارتداء الاتحاد السوفياتي صورة الدولة الكبرى المناهضة للفاشية والعنصر الاكثر تقدمية من عناصر التحالف ضد الهيمنة الالمانية وشركائها . وقد عزز هذا الموقف الموضوعي الاعتقاد القائل بأن الاستراتيجية اللبنانية - أي التحالف العالمي بين حركات الطبقة العاملة في الغرب وحركات التحرير الوطني في الشرق - ما زالت نافذة المفعول بالكامل .

وقليون هم الذين لاحظوا ، واهتموا بتقييم حقيقة ان تقسيم فلسطين قد تم تديره من خلال اقتراح مشترك تقدم به الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٧ . وتفننت قطاعات كبيرة من اليسار التقدمي في الوطن العربي في تقديم مبرراتها في ضوء « الحقائق الموضوعية للنضال الدولي » لابتكار شروط مسبقة من اجل « الاعتراف بكيانات وطنية ثنائية »... الخ . . . وادرك قليلون ، في ذلك الوقت ، ان هذه الموازنة المبسطة بين الحركات السياسية التقدمية الوطنية العربية المسؤولة ، وبين السياسة الرسمية للاتحاد السوفياتي ، قد انطوت على فقدان قوة الدفع الشيوعية كقوة أساسية في حركة التحرير الوطني العربية وعمليات الوحدة الوطنية، من ناحية ، وعلى العطايات المعترف بها الآن ، من ناحية اخرى ، حيث اصبح عدد من كبار أعضاء اليسار العربي في مصر ، بعد عام ١٩٦٧ بصفة خاصة ، المفاوضين مع الدولة الصهيونية من خلال وسطاء معروفين في غرب أوروبا (٥) . وقليلون هم الذين قبلوا إعادة تقييم تحليلاتهم للسياسات

Le Nouvel Observateur ،

(٥) انظر السياقات المتكررة في :

والصحافة الصهيونية اليسارية ، التي تالكت الآن في منشور آخر ، وأقال السموم لـ :

Joseph Kraft ، «A Divided Opposition to Sadat» International Herald Tribune ١١ April 1970 .

ولمة دراسة إيجامية - تاريخية جيدة لـ :

أحمد محمد قديم واحد أبو كف ، اليهود والحركة الصهيونية في مصر : ١٨٩٧ - ١٩٤٧ . تقديم أحمد

لهاء الدين (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٦٩) .

في حين يقدم عبد الوهاب المسيري رواية تفصيلية مصرية - عربية متطورة للدفة الطبقية في كتابه الرابع : عبد الوهاب المسيري ، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية : رؤية نقدية ( القاهرة : مركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٥ ) .

وقد نشر من جهة أخرى الى عرض نقالي لتاريخ اليسار المصري تختلف معه تماما ، في : رستم السيد ، تاريخ النقابات اليسارية المصرية : ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ( القاهرة : دار الثقافة الجديدة

( ١٩٧٧ ) .



العالية منذ هذا المنعطف .

الا ان الموجات الصاعدة للصراعات والحروب ، مقرونة بالثورات الوطنية والاجتماعية ، بدأت تحتاج المناطق الاسلامية العربية وفي غرب آسيا ، ابتداء من عام ١٩٤٦ . وما بعده ، فشهدنا فترة مليئة بالانجازات غير المتوقعة ، ثم فقدان قوة الدفع ، وبعد ذلك نهضة قوية ، وظهور الائتلاف الجديد بين الاسلام السياسي والتيارات الراديكالية الوطنية ، الذي اصبح مهد الناصرة في قلب التوجهات العربية المعاصرة .

وكان النظام العالمي الذي ادى الى ذروة الهيمنة الغربية على العالم في « يالطا » في عام ١٩٤٥ يدخل بسرعة مرحلة اعادة تقييم حرجة . ففي مواجهة القوة العسكرية السوفياتية ، **والسياسة الواقعية** المتقدمة لستالين في تقسيم اوروبا من حيث الامر الواقع واتشاء منظومة من الدول الاشتراكية حول موسكو ، اختارت الولايات المتحدة اعادة بناء اوروبا الغربية من خلال مشروع مارشال ، وتقوية جبهة الدول الراسمالية الاستعمارية السابقة في غرب اوروبا تحت قيادتها من خلال حلف الاطلنطي ، ومنظوماته السياسية والعسكرية . وهكذا بدأت المرحلة الاولى بعد « يالطا » ، وهي مرحلة الحرب الباردة من عام ١٩٤٧ الى ايام السويس في عام ١٩٥٦ ، وهي فترة شهدت قيام اكبر ثورة في التاريخ في الصين بقيادة ماو تسي تونغ والشيوعية الوطنية ، وشهدت الحرب الصعبة في كوريا ، والحرب الفيتنامية الاولى ، وقيام الثورات الوطنية في مصر وسوريا والعراق بالتوازي مع ثورة التحرير الوطني في الجزائر ، ومع ابتعاد كوبا عن الهيمنة الامريكية . وقد فسر الانتقال من الحرب الباردة الى التعايش السلمي فسي الغرب على انه نتيجة للاستراتيجية السياسية التي رسمها خروشوف وبريجنيف - للحاق بالسرعة الممكنة ، بالمستوى الامريكي للانتاج والاستهلاك ، مع تمويض التزيف الرهيب الناجم عن حرب التحرير الوطنية العظمى . وهذا عامل جوهري دون شك . غير ان هناك عاملا اكثر اهمية ، كما يمتد الآن ، هو بزوغ قارتي افريقيا وآسيا - الشرق - نحو المعاصرة ومن بعدهما امريكا اللاتينية ، اي بروز الشرق الحضاري من جديد ، مزاجا بين التحرير الوطني والثورة الاشتراكية ، في كثير من الانماط نحو النهضة الحضارية . وهذه الدفعة القوية الهائلة - حول محورها الرئيسيين الصين ومصر - اخلت تدريجيا تلزم كلا قطبي الغرب بالتكيف مع الواقع وتخفيف مستوى المواجهة العسكرية والسياسية ، مخافة ان يؤدي نشر الصراعات والثورات المتصاعدة على نحو غير متوقع او موضوعي - بسبب نهوض الشرق على وجه التحديد - الى مواجهة بين الدولتين الاعظم .

وهكذا ، نعتقد ان التعايش السلمي باعتباره خطوة نحو الرشد السياسي، يدين الى تأثير حركات التحرير الوطني - والى نهوض الشرق - اكثر مما يدين الى مجرد تحليل سياسي لتجنب المواجهة النووية ، واعادة تكييف المواقف المتعارضة للدولتين الاعظم في اطار الردع النووي .

غير ان المطالبين بداوا تدريجيا يدركون ان التحدي الكبير لنظم الهيمنة الغربية الثنائية القطب بعد « يالطا » إنما يأتي من الصين . وقد ادى قرار الاتحاد السوفياتي،

باخضاع ماوتسي تونغ والقيادة الصينية وارغام الصين على اتباع الطريق السوفياتي للتنمية ، الى سلسلة من السياسات التي قدر لها ان تحطم الحلقات الاخيرة من التقليد ، والارتباط الموضوعي : وهذا هو معنى « القفزة الكبرى الى الامام » وفترة « المائة زهرة » والمرحلة الاولى من « الثورة الثقافية » . وهذا هو معنى « التحديثات الاربعة » التي نادى بها شو ان لاي ، لان جعل الصين دولة اشتراكية قوية حديثة في نهاية القرن الحالي لا يمكن ان يعني الا تغيير كل نسق القوة العالمي بنويها ، ولأول مرة منذ القرن الخامس عشر ، بمساعدة ديناميكية من اليابان - الدولة الثانية في النظام الرأسمالي من حيث التقدم الصناعي والتكنولوجي ، وهي خطوة تتمثل في معاهدة السلام والصداقة الموقعة بين الصين واليابان في آب / اغسطس ١٩٧٨ والتي تمثل فتحا لمصر جديد .

وقبل ذلك ، اقتربت القوة المتزايدة لزخم حركة الوحدة الوطنية العربية ، بشكل خطير ، من تحقيق حلم صلاح الدين ومحمد علي وجمال عبد الناصر ، ولم يكن ذلك فقط في خلال الفترة القصيرة من حياة الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن ربما اكثر من ذلك في اعقاب الايام الرهيبة من حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ . وذلك لان الرئيس عبد الناصر كان قد بدأ يعيد صياغة سياساته الوحيدة العربية بشكل كوفنندراي وشعبي وواقعي ، وعلى نحو يجعلها اكثر قبولا لدى مجموعات واسعة من المصالح والاتجاهات والقوى السياسية في الوطن العربي عامة . ونحن نعلم الآن القصة الحقيقية للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي وكل من جمال عبد الناصر وحركات الوحدة العربية في ذلك الوقت ، من خلال وثائق مدعومة بالأدلة ، من فترة تجربة الوحدة العربية الاولى حتى الايام الحرجة في حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . وتتل تلك الوثائق بشكل قاطع على ان السياسة الرسمية للاتحاد السوفياتي لا يمكنها ان توطن نفسها بأية طريقة ملموسة على قبول قيام دولة عربية حديثة وموحدة وقوية ومتقدمة بزعامة مصر ، في منطقة يعتبرها الاتحاد السوفياتي حساسة لامنه القومي . فقيام دولة عربية موحدة وحديثة وقوية وتقدمية حول عاصمتها القاهرة ، يمكن ان تسيطر على الولاءات العاطفية والسياسية لمجموع المنطقة الافريقية الآسيوية : اذ ان المنطقة الاسلامية الممتدة من المغرب حتى الفلبين ، تقع على حدود الاتحاد السوفياتي والهند والصين - فضلا عن حقيقة ان المنطقة الغنية بالنفط على نحو فريد في السعودية وايران يمكن ان تمزق التوازن الواهي للانفراج الدولي الثنائي القطب من خلال هذه القوة العظمى الصاعدة (١) . ومن ثم بذلت الجهود كلها لتطويق هذه العملية ، وان كان ذلك بأسلوب

(١) القصة الكاملة تروى الآن من جديد ولديها وثائق مفصلة ومحققة بدفة في : **قضايا الخلاف في الحرب الشيوعي السوري** ( بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٢ ) .  
وفي مذكرات عبد الحفيد فريد ، سكرتير الرئيس عبد الناصر ، في **الامتور** ، ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وفي :

**Mohamed Hassanein Heikal, The Sphinx the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East** (London: Collins, 1978).

وفي : **سمد الدين الشاذلي ، « أين أخطأت موسكو وأين أصابت »** الفصل الخامس ، القسم الرابع : **الطاقة الراجعة عشرة من مذكرات الفريق الشاذلي ، الوطن العربي** ، ٦ نيسان ( ابريل ) ١٩٧٩ ، ص ٤٦ - ٤٩ .

يختلف تماما عن الامبريالية الامريكية . اذ هي عملية تطويق وليست عملية تدمير . والتطويق معناه التحييد والحد من فعالية هذه العملية وامكاناتها الهائلة ، مع البقاء دائما في تحالف مع القطاعات الراديكالية العربية ، دون اعطائها ، في أي وقت وتحت اية ذريعة ، الوسائل الكفيلة ، باتخاذ عمل رئيسي لتغيير ميزان القوى في هذه المنطقة . وكان معنى التطويق ايضا التصرف في كل مكان حول هذه المنطقة الرئيسية على نحو يتيح تحييد منطقة النفط العربية - الايرانية بعد جمال عبد الناصر مثلما حدث في افغانستان واثيوبيا وانغولا وموزامبيق والعمليات الجارية في روديسيا والقطاعات الاخرى من افريقيا . وهي حملة عالمية استراتيجية متقدمة ومعدة باتقان ، وتساعد موضوعيا ، القضايا التقدمية في كثير من الحالات ، وتخلق في اغلب الاحيان توترات رهبة بين البلدان الشقيقة لدرجة الحاق الضرر الشديد بالمصالح الوطنية لبعض هذه الدول ( ارتريا ، الصومال في اوغادين ) انها عملية ذات ابعاد عالمية ، تواصلت واصبحت ممكنة عن طريق السيطرة على المحيطات من خلال الاسطول السوفياتي الجبار ، بقيادة وهندسة الاميرال جورشكوف ، وبمساعدة كافة القيادات السوفياتية والهامها من ستالين الى خروشوف (٧) .

وبالنسبة للامة العربية ، فان مثل هذا الموقف ينفر بالخطر ، خاصة بعد وصول دعاة الحرب الباردة الجديدة والاجهزة الصهيونية - الى السلطة في اعقاب ووترغيت ( الرئاسة الامريكية حول اللجنة الثلاثية ، وبريجنسكي ) . هذا التطور كان معناه ان ايام الانفراج الدولي تتلاشى تدريجيا ، حتى مع توقيع اتفاقية سالت - ٢ كامر حتمي لاسباب استراتيجية . وقد ظهرت سريرا مرحلة جديدة من المواجهات السياسية في الوقت الحالي . وربما يكون ذلك مرحلة جديدة في فترة ما بعد «الباطل» . لقد اصبح الموقف بالغ الخطورة بالنسبة للحركة الوطنية العربية في كل مكان . وسرعان ما بات من الصعب تحمله بسبب انفجار الحدث الإيراني وما أحدثه من آثار ، وانهيار النموذج الهش المصطنع للنظم الحديثة الموالية للغرب ، ووصول الاسلام السياسي (٨) الى

(٧) انظر العمل الهام ل :

Sergei Georgievich Gorshkov, ed., *Atlas of the Oceans* (Oxford: Pergamon Press, 1976)

والذي لا يقل اهمية من اعمال كلاوزفيتز . وتفيد الحقائق المستمدة من التساويح القريب ان : « اضافة (حاملة الطائرات) منسك » والسفن المراقبة لها يزيد من قوة البحرية السوفياتية في منطقة المحيط الهندي ، مؤثقا على الاقل ، الى نحو ٢٤ سفينة ، ولدى البحرية الامريكية التي احتفظت بقوة بحرية في منطقة المحيط الهندي - بحر العرب منذ تشرين الثاني / نوفمبر ، نحو ١١ سفينة الان هناك . وتكمن قوة (حاملة الطائرات الامريكية) «كونستلن» من القاطلات في طائراتها التي يبلغ عددها قرابة ٨٠ من القاطلات من طراز ف - ١٤ والقاذفات من طراز ايه - ٧ وايه - ٦ . وكل من الحاملة «منسك» و «كليف» مزودة بأسلحة متعددة الاستعمالات بدرجة اكبر من تلك الموجودة على متن الحاملات الامريكية ، بما في ذلك الصواريخ البعيدة المدى المضادة للسفن . كما ان الحاملات السوفياتية حسي ايضا بمثابة السفن الام للقاطرات النفاثة من طراز «ياك» التي ترفع وتهبط ممدية » .

International Herald Tribune, 13 April 1979.

(٨) لقد عملنا على تحديد هذه الفكرة ، في :

Anouar Abdel - Malek. « Introduction à la pensée arabe contemporaine, » in *Anthologie de la Littérature arabe contemporaine*, by Anouar Abdel - Malek, Préf., = Jaques Berque ( Paris: Editions du seuil [1964] ).

السلطة في الدولة النفطية الثانية في العالم ( بعيدا عن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ) ، والتي حدث ان كانت احدى اقدم ثلاث اسم في التاريخ الى جانب مصر والصين . لقد أصبحت الظروف مناسبة لتحقيق الوضع المثالي الذي من خلاله يمكن للدولة الصهيونية العنصرية الامبريالية ان تضرب وان تؤكد سيطرتها على المنطقة العربية . فمن ناحية ، هناك الهجوم المضاد الاميركي والغربي العالمي الاستراتيجي الحضاري ضد نهوض منطقة النفط العربية - الاسلامية بعد حرب أكتوبر . ومن ناحية اخرى ، هناك القرار السوفياتي بكسب الوقت ، وتجنب المواجهة في هذا التحدي القاسي ، مع انتهاز سياسة متقدمة للحصار والاحتواء ، تعطي الاتحاد السوفياتي ميزة استراتيجية في المدى الطويل ، وتحدث في الاثناء مجموعة من المشاكل ذات ابعاد غير منضبطة .

ومن الواضح ان العالم يتحرك الآن ، ومفتاح الحرب والسلام لا يمكن - كما قد يستفاد من النهج الايديولوجي - في الاشتباكات المسلحة في جنوب شرقي اسيا ، او لدخل كوبا في افريقيا ، او اكتشاف النفط في المكسيك او في اي مكان آخر . بل يمكن، وسيظل يمكن لفترة تاريخية طويلة ، حيث يمكن دائما في اللحظات التي يصل فيها الديالكتيك بين الحضارات الى مستوى المواجهة : في المنطقة العربية - الاسلامية ، حلقة الربط بين الشرق والغرب ، نقطة التحول بين القارات الثلاث - اوروبا وآسيا وافريقيا ، موضع القرارات بين الدول الكبرى والمذاهب العالمية في التاريخ .

ان العرض السابق ، والسرعة جدا للعناصر التحليلية ، يمكن ان يساعد في الاجابة على الاسئلة التي تدور حول التساؤل الرئيسي : لماذا حدث ؟ لماذا حدث يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ ؟ لماذا قبلت مصر عزل نفسها ، لفترة من الوقت ، عن الامة العربية التي تشكل اطرافها الاوسع (٩) ؟ . لماذا أمكن حدوث احتجاب مصر التي ابتعدت عن مركز القرار في قلب الامة العربية ؟

هذا عرض عام جدا للدائرة الخارجية . ومع ذلك لا يشكل بحال من الاحوال الاجابة على السؤال ، او تفسيراً مناسباً للتراجيديا التاريخية التي نشهدها حاليا .

= ( النسخة المطبوعة لرسالة الدكتوراه التي قلمناها عام ١٩٦٤ في علم الاجتماع ) .  
مروا به :

Idem, la pensée politique arabe contemporaine (Paris: Editions de seuil, 1970).  
Idem, «Islam et marxisme». I Problemi di Ulisse? L'Islam, v. 14, July 1977, pp. 114-122.  
Idem, «Political Islam- Positions.» in «Socialism in the World, Third Round Table Conference. Cuvat. 1978.» (Unpublished).

أبوعبد الملك « المد الاسلامي هو الرد العربي » ، **التأخر العربي والدولي** ، ١٥ شباط (فبراير) ١٩٧٢ ، ص ٥ - ٦ .

(٩) من الامة يمكن في هذا الشأن تعريفنا « لامة ذات المستويين اتوام » ، في :  
Abdel-Malek, «Introduction à la pensée arabe contemporaine.» in **La pensée politique arabe contemporaine**. pp. 23 - 25 .

أبوعبد الملك ، **دراسات في الثقافة الوطنية** ( بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٧ ) .  
المصدر نفسه ، **الفكر العربي في حركة النهضة** ، ترجمة واعداد بدر الدين مرودي ( بيروت : دار الاداب ، [ ١٩٧٤ ] ) .

## الديالكتيك الاجتماعي : الدائرة الداخلية المودة الى ابن خلدون

المستوى الثاني - لسؤالنا - لماذا امكن حدوث هذا الاحتجاب ؟ - يؤدي الى العوامل التالية ، التي تربط ارتباطا عضويا بالعوامل المبنية في القسم الاول :

( ٤ ) ان فهم الانقسام المفروض على الدولة والمجتمع في مصر بعد عام ١٩٧٠ يعتبر امرا محوريا في تحليلنا . وتبين الدراسة المقارنة المتبعة لمختلف قوالب الانتاج وسلطة الدولة في المجتمع المصري ، منذ بدايته حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، ان هناك استمرارا ملحوظا في خصوصية العلاقة بين الدولة والمجتمع . فقد تولدت في مصر - وهي اكثر المجتمعات القائمة على الري تماسكا - اقدم دولة مركزية في تاريخ البشرية وذات تاريخ متصل استمر نحو سبعين قرنا ، فضلا عن القرون السابقة . وكان من شأن الوحدة المركبة التحكم في المياه والتحكم في السلطة من خلال الجيش الوطني ، والتحكم في الكيان الايديولوجي - اللاهوتي ، ان بات للقطر المصري وزنه الفريد في عمليات المجتمع ، مما جعل الدارسين المصريين يتساءلون باستمرار عما اذا كان تاريخهم يعتبر نقمة او نعمة .

وعلى طول التاريخ اقامت الدولة ، على راس المجتمع المصري ، سلطتها على فائض القيمة ، وكان مستمدا من السيطرة على مياه النيل واستخدامها في الري والصرف ، وبناء السدود ، وفي توزيع انصبه الحياة من انتاج الغذاء ، والتكاثر البشري ، والرعاية . وهذا التركيب الخاص للاساس المادي الموضوعي لسلطة الدولة المصرية اعطاها طابعا مستمرا وفريدا باعتبارها دولة قومية ، دولة الامة ، وان كان ذلك تحت هيمنة الطبقات القيادية ومجموعات السلطة في البلاد ، حول المثلث المكون من ملاك الارض - قادة الجيش - القادة الدينيين والايديولوجيين . ولا بد من الاعتراف في اغلب الاحيان ، من خطأ او صواب ، بأنه من اجل الحفاظ على مصر كأمة ، عملت الدولة القومية في مصر الى توحيد المصالح الطبقية المحدودة لقيادتها مع مصالح الوجود القومي عامة : ذلك هو تاريخ الجيش المصري من سوقن رع الى عبد المنعم رياض وسعد الدين الشاذلي ، وتاريخ الدولة المصرية في مركز دائرة نفوذها ، من رمسيس وتحتمس ، حتى جمال عبد الناصر ، والمهندسين ، وخبراء الري ، والرياضيين ، والاطباء ذوي التقاليد العريقة ، منذ عهد الاهرامات حتى القصر العيني ، واهمية الزعماء الدينيين وقادة الفكر في الحياة السياسية الوطنية حتى يومنا هذا .

ويقدر ما حافظ هذا الهرم الشديد على تماسكه ، استنادا الى اقتصاد وطني موحد ، لم يكن من الممكن في الواقع القيام بأي شيء من الداخل .

وبالتالي ، فان الهجمة الحضارية الاستراتيجية الشاملة المضادة للامبريالية والصهيونية ، استهدفت تفكيك هذه الوحدة الراسخة عن طريق هجوم مشترك عبر خطين رئيسيين :

(أ) أولا وقبل كل شيء ، استخدمت عائدات النفط ، البترودولارات ، بطريقة مكثفة ، وموضوعية لإقامة قطاع مواز للاقتصاد الوطني المصري التقليدي ، حول قطاعه العام الناصري ، قطاع جديد به كثير من الموارد والوفرة ، ( حيث يمكن لسكربتيرة تجيد لفتين أن تحصل على مرتب وزير ) - وأدى هذا تدريجيا الى انشاء اقتصاد مواز **كوميبرادوري** ، من القاعدة الى القمة ، هرم مقلوب . وقد استخدم الاقتصاد الموازي لاضعاف قاعدة الاقتصاد الوطني ، وفساد كوادره الذين اجتذبتهم الامتيازات الهائلة ، ولاضعاف معنويات البيروقراطية المصرية التي استمرت آلاف السنين ، والتي تهتم اهتماما اصيلا بالحفاظ على مصر واستقلالها وسيادتها ، كما تشهد بذلك مقاومتها لما يعرف بسياسة الانفتاح - وبعبارة موجزة ، كان الهدف احداث نزيف من الداخل ظهرت خطورته عند هذا المنعطف .

(ب) واقرن ذلك بافقار مصر ، وخاصة بعد الحروب الاربعة والاضغوط الهائلة على الاقتصاد الذي لا يستند الى موارد نفطية . ( وتلك حقيقة مذهلة ، من وجهة النظر الجيومورفولوجية ، اذا عمد المرء الى التدقيق في دراسة الخريطة النفطية من شرق المغرب الى ايران ، والتي تكشف وجود فراغ لا تفسير له من السوم حتى السويس ) ، في وقت أصبح النفط فيه سلاحا ، بسبب قرار مصر وسوريا ، الدولتين العربيتين المحرومتين من النفط ، خوض الحرب في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، بعد ان كان مجرد سلعة هامة تكمن في باطن الارض تنتظر من يشتريها بأسعار تافهة ، حتى الساعة الواحدة والدقيقة ٥٩ من بعد ظهر يوم السبت ٦ اكتوبر ١٩٧٣ . . . . . وقد اقرن النزيف الداخلي بالهجرة الجماعية لمئات الالوف من خيرة كوادره المجتمع المصري - من تيار المهندسين وعلماء الفيزياء الى خيرة الصناع - سعيا وراء موارد كافية للتغلب على التضخم الحيق في وطنهم ، وحتى يستطيعوا ، بعد سنوات من العمل في الخارج ، تأمين شقة متواضعة لأسرهم واطفالهم .

وكان الهدف ثابتا وهو عدم السماح على الاطلاق بحرب اكتوبر جديدة ، وعدم السماح على الاطلاق باعادة تشكيل الوحدة القدسة للجهة الوطنية المتحدة حول الجماهير الشعبية ، والجيش الوطني . ويوما بعد يوم ، وتشهد بذلك كل القرائن والادلة ، أصبحت مشاكل الوجود بالنسبة لرجال مصر ونسائها امرا لا يطاق تدريجيا . فقد تكالبت مشاكل النقل والمواصلات والتليفونات والمجاري ، مقترنة في الاغلب مع صعوبات في توفير الغذاء ، بحيث أصبحت الحياة غير محتملة بالنسبة للغالبية الساحقة من المجتمع المصري ، باستثناء المجتمع الكوميبرادوري الموازي . ويوما بعد يوم ادى النزيف المزودج الى اثارة القاطعات العريضة من الشعب ، وبدأت العناية الذكية تحدث اثرها من سوء استخدام اصحاب الملايين العرب لواردتهم النفطية ، واتكار المساعدات الضخمة الموازية والقلمة الى مصر من جانب اشقائها العرب في الاقطار الفنية بالنفط .

وهكذا وضع الاساس للبدء في سياسات نحو السعي الى ترتيبات منفصلة مع الدولة الصهيونية ، حلم القيادة الكوميبرادورية في مصر ، التي ادركت ، افضل من

البورجوازيات الوطنية ، والقوى الشعبية ، الإسلامية والاشتراكية على السواء ، آثار الوفاق . وذلك لأنه إذا كان للاتحاد السوفياتي أن يحصل على تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية المتقدمة من الولايات المتحدة ، فليس يوسع أن يفعل ذلك إلا بالتغلب على اعتراض الجهاز الصهيوني المسيطر في قلب الكونغرس الأمريكي . وينتج عن ذلك منطقياً أنه ما دام من غير المنتظر حدوث أي تدخل مباشر من الاتحاد السوفياتي في هذه المرحلة من التاريخ ، فإن الطريق الوحيد للوصول الى المعجزة الأمريكية هو الانعان للامبريالية الصهيونية ، لا بصفتها عميلة ووسيلة للامبريالية الأمريكية ، بل بصفتها القوى المنافسة الصاعدة داخل الجبهة العالمية للامبريالية الغربية ، والتي تنزع نحو تركيز القيادة في يديها ولحسابها . ومن شأن عقد سلام منفصل أن يدخر فترة راحة للجماهير المصرية المتعبة وتهديتها وحملها على الاعتقاد بأنها سوف تحصل سريعاً على « دجاجة لطعام الإفطار » ، وهذا السلام المنفصل سيلقى الاستحسان الواسع لدى الرأي العام الغربي ، ويتيح للمجموعات الفنية الانضمام الى الكومبرادورية ، وشراكة كاملة في نادي الأثنياء - على حساب عزلة مصر داخل قلبها الوطني .

٥) - وقد لعبت تجربة اول محاولة لتوفير اطار موحد للامة العربية ، ولا تزال تطلب ، في العمق ، دوراً قوياً في العمليات وردود الافعال المستمرة . ولم تكن الدعوة الى الوحدة العربية ، دعوة مصرية بالذات . وما من شك ان حزب الوفد هو الذي دشّن جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ ، انطلاقاً من توجهات القيادة القوية لمجموعة مصر الملتفة حول طلعت حرب ، والمالية للعرب . ولكن الدعوة الى الوحدة العربية ظلت امتيازاً للقيادات الوطنية العربية في المشرق العربي ، وخاصة حزب البعث فسي سوريا . وكان نهج الرئيس جمال عبد الناصر نحو الوحدة العربية حضارياً واستراتيجياً منذ البداية ، أكثر منه نهجاً مؤسسياً بطريقة مباشرة . وقد حدد الدائرة العربية بأنها الدائرة الاولى بين الدوائر الثلاث للهوية المصرية ، ومشروع مصر الوطني ، وذلك في كتابه « فلسفة الثورة » ، وقدم دعماً قوياً ، ومباشراً للقوى المناهضة للامبريالية والتي كانت تعمل في أجزاء عدة من الوطن العربي ، وخاصة في الجزائر واليمن ، مقابل ثمن باهظ في الواقع : فقد كانت حرب السويس في عام ١٩٥٦ انتقاماً من سياسة عبد الناصر الجزائرية ، اما القضاء على الإقطاع في اليمن فقد كلف مصر ٢٦ الفا من الشهداء بدلوا ارواحهم في معارك شرسة عند مدخل باب المندب مما كفل بقاء البحر الاحمر مأموناً وودياً أيام حرب تشرين / أكتوبر . وفي عام ١٩٥٨ ، كانت القيادة القومية العربية تمسك بزمام الموقف في سوريا ، وقبل الرئيس عبد الناصر ، بتأييد عارم داخل مصر ، انشاء الجمهورية العربية المتحدة ، التي فقدت مصر فيها اسمها لأول مرة في تاريخها واصبحت تعرف باسم « الاقليم الجنوبي » للجمهورية العربية المتحدة ، ورغم ان المبادرة لم تكن مبادرته ، فما من دولة موحدة ، حسب التقاليد السياسية المصرية الخاصة ، يمكن أن تؤدي وظيفتها بأسلوب غير محكم الروابط ، بالاسلوب الاقليمي للنظم الايدولوجية . فقد عمل الجهاز الحكومي الاوتوقراطي المصري في سوريا ، مثلما عمل بالضبط في مصر في ذلك الوقت ، وخلق

صعوبات ومعارضات حتمية من جانب فئات مختلفة. والخاصية الملحوظة لهذه الفترة، فترة قيام أول دولة عربية موحدة في التاريخ الحديث ، هي أن كل فئات الاتجاهات السياسية العربية تقريبا قد تحالفت ضد الدولة المركزية بزعامة مصر بينما كانت تشدد بقوة القيادة المصرية لأول دولة عربية موحدة ...

وأدى انهيار الجمهورية العربية المتحدة بالرئيس عبد الناصر إلى إدراك أن نهجه ، الواقعي البراجماتي الأول ، كان أكثر ملائمة للحقائق السياسية في عصرنا - على حد ما جاء في تحليلات الشيوعيين المصريين في ذلك الوقت . وكان النقد الذاتي الذي مارسه في عام ١٩٦١ معناه أن مصر قد اختارت شكلا أكثر دقة للوحدة العربية - ربما اتحادا فيدراليا يأخذ في اعتباره الخصائص الإقليمية ، وأن كان يحتفظ بسيطرة مركزية قوية على الشؤون السياسية الداخلية والخارجية وعلى القوات المسلحة .

وكان من الواضح ، عند هذا المنعطف ، أن تحفظ بعض الاتجاهات السياسية في مصر ، بل ومعارضتها أحيانا ، لاستئداد موجة الوحدة العربية سوف تجعلها تقف ضد اشكالية الوحدة العربية في ذاتها ، وهي إذ تفعل ذلك فإن هذه الجماعات ( التي تمثل اقلية ) يمكن أن تدافع عن تصحيحات مصر ورئيسها ، الزعيم الذي لا ينزع لامة العربية، والشخصية العملاقة من شخصيات هذا القرن ، في مواجهة الانقسامات والمؤامرات والمؤامرات المضادة ، والمناورات الايديولوجية ، والامتيازات الإقليمية الغربية عن مفهوم الدولة العربية الواحدة . وعلى أية حال ، فإن كلام ألمانيا وإيطاليا الحديثة لم تصبح موحدة من خلال سلسلة من الحلول الوسط بين الجماعات الايديولوجية والإقليم المتناحرة ، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا وكنكثرا قبل ذلك بفترة طويلة . إذ أن الوحدة معناها وجود قيادة سياسية موحدة قوية . وقد دعيت مصر لتوفير مثل هذه القيادة . وكان من الصعب للغاية بالنسبة لقطاعات عريضة من سكان مصر أن يقبلوا اشتداد موجات النقد ضد الهيمنة المصرية . وبات التساؤل مطروحا : لماذا ، إذن ، لا يعتد بالواقع ، فنعمل داخل الأراضي المصرية ؟ أن مصر هي موقع التحدي والحسم .

وقد مهدت الجماعات الايديولوجية العربية والقوى الطاردة الإقليمية ، الطريق نحو التبعاد الناشئ بين مصر ودانثرتها المباشرة المتمثلة في الأمة العربية ، وبأكثر مما تظن . وما من شك في أن حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ لعبت دورا قويا في استعادة روح الوحدة ودفعها إلى المقدمة ، خلال الحرب ذاتها وفي أعقابها عندما تكاثفت الاقطار العربية الفنية بالنفط لمساندة مصر وسوريا ، واستخدمت النفط في ممارسة الضغط ضد الهيمنة الغربية . غير أن الجروح سرعان ما نزت جميعها من جديد ، ومنذ الساعات الأولى ليوم ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ انهارت الأسباب والانتقادات ضد جند مصر كما لو كانت العملية كلها خطة منظمة . ومرة أخرى لم يكن من شأن قوى الطرد المركزية إلا أن تقدم المبرر للاتجاهات الأكثر حذرا ومحافظة في مصر - لكي تنحو إلى عزلة جديدة .

ولم تكن دلالة هذه العملية غير الإيجابية بينة بذاتها للوهلة الأولى . غير أن



المراقبين يمكن ان يلاحظوا العملية الموازية التي كانت تعمل بنفس الطريقة ايام ابن خلدون . ذلك انه خلال القرن الرابع عشر المشؤوم انتقلت السلطة السياسية من ايدي الاسرة العسكرية المتعصبة في مراكش الى ايدي جماعات اكثر انفتاحا وضعفا وهامشية في الجزء الشرقي من المغرب ، في تونس المواجهة لاوروبا . وقد كان ذلك هو الاطار التاريخي الذي اضعف الوحدة القومية ، واوجد **العصبية** الشهيرة التي جعلت مجرد وجود قيادة قوية للدولة في ذلك الوقت مسألة متعذرة ، حسب رأي ابن خلدون . ومن ثم قرر الهجرة الى مصر حيث امضى ٢٦ عاما في تأليف كتابه العظيم في فلسفة التاريخ مما جعله مؤسس علم التاريخ وعلم الاجتماع . وبعد مرور قرون ، وللمرة الثانية - بعد محمد علي في عام ١٨٤٠ - حدث انكار لسلطة الدولة ودعمتها مصر ، بالنسبة لدورها في تشكيل الامة العربية الموحدة ، من جانب قوى الطرد المركزية الهامشية كما تبدو مثلا في بعض القيادات البالغة الثراء حول منطقة الخليج . وكيف يمكن تحقيق سلطة الدولة حيث يتوجب ان تتحقق اذا امكن تجميع وصف مثل هذه القوى في كثير من الحالات ، لكي تيسر انشاء قطاع مواز كوميترادوري في الاقتصاد والمجتمع المصريين عن طريق مناورات والاعيب الغرب ؟ ومن غير الممكن تحقيق اية وحدة عربية في هذه المرحلة طالما ينكر على المركز الوحيد المهيأ للتوحيد دوره الموضوعي في تحقيق شريعته التاريخية التي تطالب بها الاقطار العربية المحيطة بمصر في المقام الاول ... لهذا اعد المسرح للاتكماش .

وكان العامل المحوري عندئذ هو ان تظهر قيادة مصرية قادرة ومستعدة لتحديد الطرق والوسائل اللازمة لقيام انماط جديدة من الوحدة العربية ، وتجمع بين القوة المركزية والامكانات المصرية وبين الموارد النفطية المكتشفة حديثا والديناميكيات الشاملة لحركة التحرير الوطني العربية ، بعد تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، والمقاومة الفلسطينية . ولكن ذلك لم يحدث ، بسبب الترتيبات الشاملة للوفاق ، وايضا بسبب الخصائص الدائرية للقيادة السياسية في مصر بعد عبد الناصر ، والتي وطنت نفسها بالكامل على قبول الاوامر ، بان تصبح شريكا صغيرا في عالم التبعية المحدثة .

وهكذا عدنا الى ابن خلدون خلال فترة الوفاق والانماط المتغيرة للقوى العالمية . وهذا موقف مخوف بالمخاطر ، ويمثل تحديا تاريخيا لا يمكن مواجهته الا على مستوى رجال دولة من النمط الذي اعطى العالم محمد علي وجمال عبد الناصر .

( ٦ ) - من المؤلف لدى المتقنين الليبراليين ذوي التوجه الغربي ، انتقاد قيادة عبد الناصر من حيث الاوتوقراطية ، وحقوق الانسان . ومع ذلك فقد اثبت التاريخ ، وسوف يثبت ، ان ضعف مصر الناصرية كان من طبيعة مناقضة على وجه التحديد .

ذلك لان الثورة المصرية التي اعمتلت الاشتراكية العلمية في عام ١٩٦٢ وانتهت في عام ١٩٦٤ « حرب الظلام » التي كانت قد فصلت القوى الوطنية الرئيسية عن طاقاتها اليساريين ، قد انتهت سياسة رسمية ذات اتجاه اشتراكي راديكالي ، وذلك خلال المرحلة الاخيرة من فترة قيادة الرئيس عبد الناصر التي استمرت ١٨ عاما ، والتي تعتبر قصيرة للغاية . وادى انشاء التنظيم السياسي في قلب الاتحاد الاشتراكي

العربي الى الجمع بين الضباط الراديكاليين والتقدميين القوميين **national progressives** والشيوعيين والنقابيين والوطنيين **patriots** لأول مرة منذ تنظيم «الوند» السري في الفترة بين ١٩١٩ و ١٩٢٣ ، انكاسا لاتلاف احمد عرابي مع الحزب الوطني في ٨١ - ١٨٨٢ . وسرعان ما اقترنت هذه السياسة بتحول جذري في الاصلاح الزراعي بما يعيد صياغته حسب التنظيم الزراعي التعاوني سواء في مجال الملكية او استغلال الاراضي الزراعية المحدودة «جدا» في مصر . وفي ذلك الوقت بالتحديد ، أي في عام ١٩٦٦ ، قررت الدولة الصهيونية شن حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ لتدمير الدولة التقلدية الوطنية الناشئة في مصر ، والتي اعتبرتها الصهيونية الدولية خطرا مميتا يهدد سياستها التوسعية العنصرية في المنطقة العربية .

كان الوقت قصيرا ، قصيرا جدا ، ولم يتسع لاقامة بنية ملائمة ، ناهيك عن نشرها . وحين شن الهجوم المضاد الشامل الاستراتيجي لم تتمكن المؤسسات والتقاليد الناصرية ، في مصر من الصمود في وجه عواصف الزمن - لفترة من الوقت على الاقل - واصبحت مضطرة للعودة الى النفي الداخلي او للمعارضة العاجزة او حتى قبول الحلول الوسط الحتمية . ومن ثم فان انتاجات عملية اصفاء الطابع الراديكالي على الثورة الوطنية المصرية هي التي سوف تدفع - اكثر من أي مجال آخر - ثمننا باهظا للغاية .

(٧) وهناك عوامل وقوى هامة أخرى تمعمل داخل الدائرة العربية الداخلية للدبلكتيك الاجتماعي ، وهي تحتاج الى تطيل أكثر تفصيلا ، مثل السياسات المتجهة للداخل في عدة اقطار عربية ، راديكالية ، ومحافظة على السواء . والمحاولات المتكررة للسخرية من المبادرات المصرية ، ومحاصرة مصر لاختطاف قيادة ليس بوسعهم ادراكها . وقد نضيف أيضا سوء استخدام امكانات النفط الى حد كبير ولفترة طويلة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٣ - رغم وجود قيادة عربية قوية ، وجاذبة مركزيا في مصر . تلك هي العوامل والقوى الهامة التي اضعفت بشكل حتمي الموقف المؤيد للعرب لدى قطاعات من الراي العام المصري والقيادة المصرية . الا ان النقطة الاخيرة تبدو محيرة بصفة خاصة : ذلك ان بنية المشروع الوطني المصري بقيادة عبد الناصر كانت بالتحديد العمل على جلب النفط الواقع في محيط الدائرة للتفاعل الوثيق مع الجهاز القوي للدولة في مركز الدائرة بغية تعزيز النهضة العربية الموحدة . غير ان ذلك قوبل بالرفض مرارا وتكرارا وموجة بعد موجة ، على اعتبار انه هيمنة ومغالة في المركزية وفرض للاوتوقراطية ، وغير ذلك ، على نحو ما بين محمد حسنين هيكل واحمد بهاء الدين في كتابتهما في ذلك الوقت (١٠) . واصبح ظاهرا للجميع ان هدف بعض الاوساط هو

(١٠) راجع النصوص الرئيسية من تلك الفترة في :

Abdel Malek, La pensée politique arabe contemporaine.

للكتاب ، ١٩٧٧ ) في مواجهة :

في عدلي حسن سميد ، الأمن القومي العربي واستراتيجية تعجيله ( [ القاهرة ] : الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، ١٩٧٧ ) في مواجهة :

Yehoshafat Harkabi, Arab Strategies and Israel's Response (New York: Free Press 1977).

إعادة إنشاء الحلف المقدس ، حلف الدفاع الشرق اوسطي ، وهيمنة الهلال الخصيب في زمن حلف بغداد وتحويله الى الحلف المركزي . وعندما أصبح واضحاً ان الوقت وقت محاصرة فعلية ، اشتد الأسى الذي أدى بدوره الى امكان تحييد التراجع داخل الاراضي المصرية .

تلك كانت العوامل التي أدت الى يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٦ ، والى انهيار الوحدة العربية نتيجة لتفويض مصر .

### - ٣ -

#### الاستراتيجية الحضارية

يتعين الآن طرح توجهات اساسية نحو مستقبل عربي له مفزاه خلال هذه الفترة من التحولات العالمية .

( ٢ ) - الفكرة المحورية في هذا المستقبل هي الفكرة القائلة بان التخطيط الاستراتيجي ينبغي ان يكون ذا طبيعة مختلفة بشكل اساسي عن التخطيط السياسي المألوف القصير او المتوسط المدى ، وذا الطبيعة التكتيكية او الاستراتيجية . وما نحن بحاجة اليه هو استحداث رؤية عربية للتاريخ تنبثق من خصائصنا القومية - الحضارية المحددة تاريخياً - ومن فهم جديد للديناميات الجدلية للتحولات العالمية في عصرنا هذا ، وهو امر يختلف كل الاختلاف عن الشروح التي يقدمها المفكرون الغربيون لمجموعات مختلفة من التحليلات ( ١١ ) . والهدف من هذه الاستراتيجية الحضارية العربية هو اعطاء الامة العربية عمقا اماميا للمجال التاريخي ، ومنظورا متوسطا او طويل الاجل ، وادراكا للمجال الجغرافي - السياسي الذي يمكن ان تعمل فيه هذه الاستراتيجية بشكل مثمر ، وفهما للتوقيت الذي يمكن عنده نشر هذه الامكانات اذا فهمت بموضوعية . ونتيجة ذلك ، توفر رؤية للمستقبل حيث تتصدى الامة العربية لاتجاز مهام النهضة غير المستكملة في القرن التاسع عشر ، عن طريق الاسهام بمشروعها

( ١١ ) انظر :

Edward Mortimer, «Making Zionism Acceptable to the Arabs» *The Times*, 2 January 1975.

حول اوراق احماد م. وودغسون لمنحه جائزة اسحق دويشر التذكارية لعام ١٩٧٤ . وفي هذه الاثناء وبعد ان جرات صحيفة Times على ادانة لجنة منحتي جائزة نوبل ، « توقفت عن الصدور » بسبب خلاف بين نقابة العمال والكتبة ، وهذه حالة فريدة في عالم الصحافة البريطاني ، دون اي شك بينما كان مثالبوها من الصحف ( اليسارية ، اليومية والاسبوعية ) يقودون حملة «تسليم» لتقديس يوم ٢٦ آذار (مارس) ويربطون العرب بجيش التحرير الايرلندي الذي اقيم بقتل نائب محافظ في فينيتول في ٢١ آذار (مارس) ١٩٧٦ .

حول الطابع الحقيقي للهجوم « العلمي » السياسي الاشتراكي الجديد ، راجع المجموعة النقدية من الادب النقدي في :

Anouar Abdel- Malek. «L'orientalisme crise» *Diogenes*, no. 44, 1963, pp. 109 - 142.

الى عمل كبير لـ :

Edward W. Said, *Orientalism* ( New York: Pantheon Books, 1978).

الحضاري وتقديمه للعالم ، في زمن الأزمة العميقة للنموذج الحضاري للانتاج والاستهلاك والإخلاق المدمرة للنفس في مجتمعات الغرب الصناعية المتقدمة والعائمة على الاقتناء .

( ١ ) - والتحليل المستقبلي للدوائر الخارجية والعالم الخارجية ، يفرض معالجة مجموعة من التساؤلات المهمة :

( ١ ) الاختلاف بين الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٢ من ناحية البطء الراهن للنمو الاقتصادي ، وما يعرف « بالركود » من ناحية أخرى وعلاقته بالتجمعات المجتمعية وهياكل القوة ، المختلفة كل الاختلاف في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ، بل في غرب أوروبا ذاتها ، الموزعة على أكثر من أمة - دولة مختلفة .

( ب ) التطور الديالكتيكي للمجتمع السوفياتي والقوة السوفياتية في أواخر هذا القرن ومناحيه المرتبة المختلفة: التحول البنيوي للديموغرافيا لصالح الجمهوريات الآسيوية الإسلامية في آسيا الوسطى وسيبيريا ، وصول الجبل الجديد من الكوادر المدربة تدريبا عاليا إلى مواقع السلطة والنفوذ في زمن السياسة السوفياتية العالية والانفراج الدولي ، التفاعل بين التناقض الأساسي ( أي بين الميزة الاستراتيجية من ناحية ، والويرة الأقل سرعة باستمرار للنمو الاقتصادي بالمقارنة مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى ) وبين طريقة تطيل وفهم ومعالجة التحديات الأساسية التي يطرحها قيام مركز ثالث للقوة والنفوذ العالميين في الصين ، الموقف من الإسلام السياسي في أفريقيا وآسيا والعلاقات معه ، وما إلى ذلك .

( ج ) المجري المرتقب لبؤرة مركز ثالث للقوة والنفوذ العالميين في الصين ، وبصفة أساسية بالتحالف مع اليابان ، في قلب آسيا ، مع عوامل الاقتناء والاختلاف في كوريا وفيتنام والهند وجنوب شرقي آسيا . ومن الأهمية بمكان ، في هذا الميدان ، اتفاق اشكالية العلاقات بين النفط العربي - الإيراني من ناحية ، والاحتياجات الحيوية لليابان إلى هذا النفط ، مع ملاحظة أن اليابان هي العامل الرئيسي لتحديث الصين ، وهذا جانب ما زال قليل الاستخدام من قبل المنطقة العربية والمنطقة الإسلامية .

( د ) تطور أوروبا - بقطاعها الغربي والشرقي على السواء - وخاصة آفاق إعادة توحيد ألمانيا التي لا تبدو بعيدة جدا ، في شكل اتحاد كوفندراي الماني ، مما يخلق مركزا هائلا للقوة الاقتصادية في قلب أوروبا ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالاتحاد السوفياتي ، من خلال سياسة الانفتاح على الشرق . ويتعين دراسة هذه الآفاق المرتقبة لأنها ترتبط بالمجري المستقبلي الممكن لبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ومناطق أخرى .

( هـ ) ظهور أفريقيا جنوب الصحراء ، أما بالاتصال مع النفط والتكنولوجيا والتحالفات السياسية العربية ، أو من خلال قيام مواقف من عدم التوازن والعنصرية مع جنوب أفريقيا ، في تحالف عسكري استراتيجي مع الدولة الصهيونية - وهو موقف بالغ الخطورة بالنسبة للسلام العالمي ، ناهيك عن خطورته بالنسبة للأمة العربية والمنطقة الإسلامية .

(و) الامكانيات الصاعدة لأمريكا اللاتينية ، وخاصة البرازيل ، والوفرة النفطية في المكسيك القابلة للتطبيق من جانب الولايات المتحدة ، ومن ثم القليلة الاستخدام من الناحية السياسية . ويمثل البعد البرازيلي رابطة هامة مع القارة الأفريقية ، ومن ثم تستطيع البرازيل تقديم امكانيات متقدمة في الميادين الصناعية والعلمية والتكنولوجية والذرية ، مقترنة بعمق جغرافي مما يجعلها منافسا كبيرا على مركز القوة العالمية الرئيسية في السنوات العشر القادمة ، على المستوى العالمي - ومن ثم يصبح لها تأثير هام جديد على الصراع العربي الصهيوني .

(ز) مشكلة السيطرة على البحار والمحيطات والاحتياطيات الهائلة من الموارد الغذائية ، واهمية القوة البحرية التي يمكنها ان تفتح او تخنق الطرق البحرية للمواصلات ونقاط الاتصال ونقل النفط ؛ الخ ، من وإلى المنطقة الجغرافية السياسية العربية الإيرانية الإسلامية المحورية .

(ح) ان البنود الأخيرة (هـ) - (و) - (ز) ترتبط ارتباطا مباشرا بإبعاد دور الأمة العربية في قلب الكفاح المناهض للإمبريالية في هذا القرن ، من خلال حركات التضامن الأفريقي الآسيوي وتضامن القارات الثلاث ، حسب تقاليد باندونغ العظيمة ، التي تتخذ الآن شكل مجموعة دول عدم الانحياز ، وهي تقف في كثير من المناطق موقفا نشطا مثلما كان الحال أيام الحياض الإيجابي لصمر الناصرية .

١. - الاداة الرئيسية لتحقيق استراتيجية حضارية عربية هي **الجهة الوطنية الموحدة بامتيازها استراتيجية ترويجية** ، والعامل التجميعي الأمثل لتعبئة الامكانيات الوطنية في كل دولة داخل الإطار الأوسع للأمة العربية . وننقل عن صياغتنا لهذه الفكرة ، عام ١٩٧٧ ، ما يلي (١٢) :

### ١١ - بنية الجهة المتحدة : البعدان

١ - يبدو ان مشكلة بنية الجهة المتحدة تختلف اختلافا كبيرا عن الممارسة السائدة حتى الآن ويكمن هذا الاختلاف في مجالين :

● مجال انشاء بنية الجهة المتحدة (structuration) ذاتها :

● مجال قدرة الجهة المتحدة على الاستمرار والتواصل (durability) ، وما اذا كانت مشكلة لكتيك سياسي او استراتيجية سياسية ، او مشكلة اوسع .  
وستحاول هنا ان نبدأ بمعالجة **البعد الأول** ، أي بنية الجهة المتحدة .  
وفي رأينا ان التشكيل الداخلي الأمثل لبنية الجهة المتحدة يتألف من الجمع بين مجموعتين مختلفتين او مستويين مختلفين من العناصر المكونة على النحو المبين أدناه .

٢ - المجموعة الأولى ، اكثر تقليدية ، وهي من العوامل المكونة التي يمكن ان يتشكل منها المستوى الأول للجهة المتحدة ، وهي المجموعة التي تنشأ في جميع الجهات السياسية المطروحة بواسطة قوى التحول والاشتراكية ، بل بواسطة جميع

«The United Front as Historical Strategy - Positions», Socialism in the World, (١٢) no. 7, pp. 59 - 74.

القوى السياسية في الواقع ، وهي تنطلق من حقيقة ان الهيئة السياسية التي تعبر عن تباين اي تشكيل مجتمعي لاية امة ، تتألف من مجموعات مختلفة : طبقات اجتماعية ، مجموعات اجتماعية ، مجموعات فرعية وقطاعات ، مجموعات مهنية وسياسية ، الخ ... وهذا هو مكان الاحزاب السياسية ، والمنظمات النقابية ، والمنظمات المهنية ، والتعاونيات ، ومنظمات التعبئة الشعبية والجماعية ، الخ ... ولا توجد هنا مشكلة تتصل بصيغة خاصة بتحليلنا على مستوى تشكيل البنية ذاته . وسوف تنشأ المشكلة عندما نناقش قدرة الجبهة المتحدة ذاتها على الاستمرار والتواصل ، وما اذا كانت تكتيكية او سياسية ، او استراتيجية تاريخية - على نحو ما نطرح في هذا المجال .

٣ - والمجموعة الثانية من عوامل تكوين البنية ، والتي يتشكل منها المستوى الثاني من بنية الجبهة المتحدة ، تتسم بأنها اكثر مرواغة واختفاء ، كما لو كانت كامنة في الجزء الخفي من جبل الجليد ، وهي مجموعة العوامل التي تكمن خلف السطح السياسي الظاهر مباشرة من العناصر النشطة ، ولكنها ملتصقة بالجذور التاريخية للاستمرارية المجتمعية العاملة في الوحدة (unit) التي ذكرنا انها المكون المهم الوحيد للديالكتيك الاجتماعي بمجرد الدخول الى عصر ايجاد اطار واحد للعالم (globalisation of the world) ، اي الامم والمناطق الوطنية - الثقافية في العالم (national-cultural areas) . وقد اوضحنا املاء الطريقة التي ترتبط بها عوامل الاستمرار المجتمعي ، في الامم والمناطق الوطنية - الثقافية ، ارتباطا وثيقا حول مزيج القوة السياسية والثقافة الوطنية باعتباره محور الاستمرار المجتمعي عبر القرون ، من خلال تتابع الاشكال المختلفة للانتاج والنظم الاجتماعية - السياسية والايديولوجية . وانه لمن حقائق الحياة وحقائق السياسة والتاريخ ، اتنا نلاحظ في الامم والمناطق الوطنية - الثقافية الهامة اتجاهات رئيسية للفكر والعمل ، « المجموعات الروحية الكبرى » (Les grandes familles spirituelles) - على حد التعبير الفرنسي الدقيق - التي تمثل الرؤى الاساسية التشكيلية للفكر والحس الوطني ، والمعبر عنها باستمرار في عالم العمل السياسي - والتي فيها قبلت مختلف الجماعات البشرية - اجتماعية وعرقية - التي عملت على قيام امة معينة ، ان تربط مصيرها فيما بينها وان تتكاتف سويا وتعمل على قيام هذه الوحدة المجتمعية البالغة التعقيد والتي اصبحت تعرف باسم الامة .

ومن ثم فان هذه المجموعة الثانية ، او المستوى الثاني ، لتشكيل بنية الجبهة المتحدة سوف تتكون من التشكيلات المثلة لهذه الاتجاهات الثقافية الرئيسية للتقاليد القومية - الثقافية . وعلى سبيل المثال ، اذا دققنا النظر في الحركات الاشتراكية في عدد كبير من الدول في الشرق ، امس واليوم على السواء ، سنجد انه من الممكن تقسيمها ، بالتأكيد ، الى قطاعات اكثر محافظة واخرى اكثر راديكالية ، والى قطاعات اكثر ميلا للحلول الوسط واخرى اكثر نزوعا نحو الثورة ، ولكن سنجد ايضا ، في اعماق هذه التقسيمات ، تقسيما رئيسيا بين الجماعات التي تنتمي لمختلف التقاليد

القومية - الثقافية : جماعات ترتبط بالقطاعات المحددة ذات النزعة القومية داخل الاتجاهات الثقافية للحياة الوطنية - الثقافية في بلد من البلدان، في حين جماعات أخرى ستكون أعمق ارتباطاً بالتقاليد الوطنية الأصلية بهذا البلد . ومن ثم يمكن أن يكون لدينا دعاء تحديث في اليسار ، وتقليديون أيضاً في اليسار . وسنجد أيضاً هذا النمط ذاته من التقسيم بين القوى اليمينية الرجعية . وعلينا أن نسلم بأنه سوف توجد ، في البلدان ذات التقاليد المسيحية ، جماعات رئيسية بين قوى الاشتراكية التي تستلهم وتستظل تستلهم لفترة طويلة في الواقع ، الفلسفة المسيحية واللاهوت المسيحي ، والأخلاق الاجتماعية ، على نحو ما يمكن أن نشهده في بلدان مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا وأمريكا اللاتينية ، الخ . وفي الوقت نفسه ، نجد الظواهر نفسها في البلدان ذات ألقاب الحضاري الإسلامي في آسيا وأفريقيا . والأمم نفسها ينطبق على البوذية في القارة الآسيوية . وهكذا فإن التقليديين والحديثين ، من جميع الأديان والعقائد ، لهم كلمتهم في هذا المستوى التشكيلي ، مستوى تشكيل بنية الجبهة المتحدة ، بقدر تأصلهم وتمثلهم للتقاليد الوطنية - الثقافية .

ومرة أخرى ، تؤكد أن هذا المستوى الثاني ، أو مجموعة العوامل المكونة ، قد طرحت كاعتبار رئيسي في تحليلنا ، حسب الواقع الموضوعي ، للدialektik الاجتماعي في عصرنا - وليس من خلال تحليل استمولوجي ( قائم على نظرية المعرفة ) : أي من خلال تحليل الممارسات الفعلية للنظم الاجتماعية - السياسية ، وليس من خلال تفسير تعاليم القرن التاسع عشر عن الاشتراكية في الغرب .

٤ - ومن المهم في هذا الشأن فهم أن الجمع بين هاتين المجموعتين من العوامل المكونة للبنية ، وهذين المستويين من التركيب البنيوي - سوف يبين وجود تداخل بالغ التعقيد بين القوى ، وتأثيرات وتفاعلات متبادلة بين مختلف الوحدات لكل عامل من هذين العاملين ولكل مستوى من هذين المستويين . وعلينا أن نفهم كيف تتعايش مع هذا النوع من التفاعل الدialektik ، لأن التناقض الدialektik هو طبيعته تناقض يظل من العداوة ولا يؤدي إلى التناهي أو الانقسام ولكن إلى تكامل دialektik في الفكر والعمل على السواء .

وباستمرارنا لهذه الشبكة البائفة التعقيد ، من الدialektik الاجتماعي في الجبهة المتحدة ، نعترف بأننا نواجه ، فيما يعرف باسم « اليسار » وكذلك فيما يعرف باسم « اليمين » ، قوتين رئيسيتين تعملان على إيجاد الاختلاف الرئيسي والتناقض في كل معسكر من هذين المعسكرين .

( أ ) يمكن ، بل وينبغي ، تسمية القوة الأولى بأنها قوة المحافظة سواء كانت المحافظة تندرج تحت راية التحديث أو مسايرة ما يصرف بانسم الثنوية العلمية والتكنولوجية ، أو بمعنى الحفاظ على التقاليد القديمة .

( ب ) ومن ناحية أخرى ، نجد القوى الراديكالية ، قوى الانحلال الراديكالي ، التي تسمى دائماً إلى التنقيب من جذور الدialektik الاجتماعي وتوفير سياسات راديكالية قادرة على إعادة تشكيل بنية Restructuring ، الأمر الناجم عن نفس

هذه الجذور في الحياة السياسية .

٥ - اما الجيش فانه يقف كهمزة وصل بين هاتين المجموعتين من العوامل التشكيلية التي يوجد بينها التقاء دياكتيكي ، وذلك في الدول القديمة العهد والدول الجديدة على السواء . وبينما تمكس الاغلبية العريضة من الضباط التوازن بين القوى الاجتماعية - السياسية في أي مجتمع ، وتهتم بصفة رئيسية بالحفاظ على نظام المجتمع واستقلاله في مواجهة الهيمنة الخارجية ، فانه يصح من الواضح بشكل متزايد ان القوات المسلحة تكتسب تدريجيا دورا اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا اكبر ، واستقلالا ذاتيا سياسيا متزايدا ، الى الدرجة التي تعمل عندها احيانا باعتبارها « الطبقة السياسية » لامة باكملها ، وخاصة عندما تواجه تهديدات وغزوات اجنبية مباشرة ومتكررة ، مثلما هي الحال في مناطق التوتر الشديد ( وخاصة منطقة غربي آسيا - الشرق الاوسط ؛ افريقيا - جنوب الصحراء ؛ المحيط الهندي ) . وعلى أية حال ، فان مد نطاق الخدمة العسكرية ليشمل السكان كلهم ، بما في ذلك غالبية العمال والفلاحين والموظفين الكتبيين والبورجوازية الصغيرة ، يطرح مشكلة المدى الذي يمكن ان تتطور اليه القوات المسلحة لتصبح جيش الامة ، رغم ان المجموعات الاجتماعية - السياسية المهيمنة هي التي تتولى قيادتها بشكل رئيسي . وعلى أية حال تلك هي تركة الناصرية امام تساؤلنا النظري والسياسي المشترك . ولكن يمكن للمرء ان يستذكر امثلة البونابرتية ، والمسيرة الطويلة ( الصينية ) وتركيا الفتاة بقيادة اتاتورك ، والمقاومة المسلحة للفاشية في اوروبا ، وبيرون ( الأرجنتين ) ، وجهة التحرير الوطني الجزائرية ، والاثار السلبية للرفض العنيد لاعادة التكيف مع الواقع في شيلي والبرتغال وغيرها .

ان القوات المسلحة - شئنا أم اينا - تقف في مركز الانماط النامية الجديدة لاستراتيجيات الجبهة المتحدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، في نسق بالغ التنوع من الطرق والاشكال التي لم يتم ادراجها بعد في النظرية الاجتماعية والسياسية .

وعلى العموم ليس هناك طريق ملكي ، او وصفة ، او منهج ذهبي ، او لاهوت سياسي ، كقيل بان يميز بوضوح وبشكل قاطع بين هاتين المجموعتين من العوامل ، غير ان هناك قاعدة رئيسية في السياسة هي قاعدة **الخط الجماعي** : أي الطريق والمدي الذي يمكن عنده ان تكون السياسات التي يحددها كل اتجاه رئيسي قوة تصبوية في التحول الملموس لحياة ومصير الغالبية من السكان العاملين ، على نحو لا يشوه الشخصية الوطنية كما يحددها التاريخ والعوامل المكونة للخصائص الوطنية ، بل على العكس يساعد على تطورها وازدهارها .

### ب - حول التحديات التاريخية والخطيرة

١ - ننصلي الان لبحث العامل الثاني ، المجموعة الثانية ضمن اشكالية الجبهة المتحدة ، أي مسألة قدرتها على الاستمرار والتواصل ، وحتى الان ينظر الى الجبهة المتحدة في التقاليد الاشتراكية الغربية على انها وسيلة تكتيكية ، او استراتيجية فسي



احسن الاحوال ، لتحقيق نوع من المقاومة القسوى او تحقيق قدرة استمرار وطني لهيمنة القيادة الاشتراكية داخل العملية السياسية .

ومع ذلك فاننا نشهد في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وفي جميع الحالات التي لم تتمكن فيها قوى الاشتراكية من تأكيد هيمنتها وقيادتها في جهات التحرير ، ان الجبهات الوطنية المتحدة هي اما مؤسسة قائمة **كلمة واقع** او مؤسسة رسمية مستمرة وطويلة المدى . وثمة شعور هنا بان الجبهة المتماسكة الوحيدة - سواء بالنسبة للمقاومة او البناء الوطني او التحول الاجتماعي - هي في الواقع تلك التي توفرها الجبهة المتحدة ، وعملية التوحيد ، والاتجاه التوحيدي ، وجعل القوى الاساسية للامة ، رغم الجماعات والصراعات الطبقية وغيرها ، تلقى في ذات المسكر الواسع الذي يواجه الامبريالية والهيمنة والكمبرادورين .

هذه هي ابعاد الجبهة الوطنية الموحدة في الوقت الحالي ، باعتبارها استراتيجية سياسية . وهل يمكن ان يكون هناك بعد آخر ؟

٢ - علينا ان نعود هنا ، مرة اخرى ، الى الاطار الواحد للعالم والتحديات التي يطرحها امام جميع الوحدات الوطنية **national unite** ، وجميع الحركات السياسية ، وجميع المبادرات الفكرية والعملية لتغيير وضع البشرية نحو حياة اكثر عدلا واتساقا وحرية وثراء والتي اصبحت تعرف باسم الاشتراكية . وعلى الفكر والعمل السياسي على السواء ان يعمن النظر في الآتي : اذا كان ينظر الى الجبهات المتحدة لا على انها عامل سياسي تكتيكي ، بل استراتيجية سياسية طويلة الاجل ، ليست الوحدات المختلفة التي تشكل مستوي هذه الجبهات المتحدة الجديدة تربط في العمل والكفاح وفي تفاعل وتبادل مستمرين ، في معارضة ديالكتيكية غير متناهرة ، في تكامل من حيث **الامر الواقع** ؟ الا ترى ان وعود وبرامج الاشتراكية يمكن تحقيقها على نحو افضل من خلال جبهة من القوى اوسع من مجرد هيمنة الطبقة العاملة التي تتحالف في احسن الاحوال مع مجموعات الفلاحين والبورجوازية الصغيرة الدنيا ؟ الا ترى ان تعبئة اوسع قطاعات السكان ، عبر الخطوط الطبقية ، ومن خلال الثقافات والايديولوجيات الوطنية ، ومن خلال الادبان والفلسفات - ولتؤكد هنا من جديد انها تنتمي كلها الى التقاليد الوطنية - الثقافية التكوينية للامة ، و « مجموعاتها الروحية الكبرى » - سوف تكون ميزة هائلة يمكنها الى اقصى حد تخفيف الصعوبات والالام والمعاناة ، التي تنطوي عليها عمليات التحول الاجتماعي الكبرى ؟ وباختصار ، الا تؤدي الجبهة المتحدة ، منظورا اليها ومقبولة على انها استراتيجية سياسية طويلة الاجل ، الى اعتبار هذه الجهات المتحدة ضمن التيار الرئيسي لمنطق التاريخ ؟ اليس من الصواب بالنسبة لنا اعتبار ان الجبهة المتحدة ليست استراتيجية سياسية - « حلا وسطا تاريخيا » ضمن حدودها المحدودة بالضرورة ولكنها استراتيجية تاريخية حسب هذا الخط من التفكير ؟

ان الاختيار هنا هو في الواقع بين اتجاهين : اما ان نختار الطريق المختصر للتأمر السياسي ونشاط وهيمنة الاقلية - ولكن انصار هذا الاتجاه يجب ان يدركوا انهم

يسرون ضد التقاليد الجماهيرية للحركات الشعبية في التاريخ ، وايضا ضد الاسلح  
الحديدي للجيوبوليتيك ولترابط العالم . وكلما بذلت محاولة في هذه الاتجاهات ،  
فاتما تسلسل فقط اعداء الشعب ، كما تشهد بذلك بعض التجارب المأساوية الاخيرة ،  
وخاصة في شيلي ، واما ان نختار ، - وهذا هو رأينا على الدوام - الطريق الاوسع  
لتخفيف المعاناة البشرية والحد من تعاطم المعاناة والتوتر والصعوبات ، في الاتجاه  
العريض للتقدم الاجتماعي والسعادة العامة وتولي الشعوب دور توجيه مصارها .  
هذا هو سبيل الجبهة المتحدة وهذه هي وعودها باعتبارها استراتيجية تاريخية[...].  
والجبهة الوطنية المتحدة بهذا الفهم تختلف عن اسلوب الطبقة ضد الطبقة  
المربط بالديالكتيك الاجتماعي الطارد مركزيا الذي يميز التقاليد والايديولوجيات  
السياسية الغربية . ان الجبهة الوطنية ترتبط مباشرة - من ناحية اخرى ، بأشكال  
موازية للتمثبة الجماهيرية المجتمعية في قلب الامم الناهضة في الشرق: المفهوم الاسلامي  
للأمة ، المسيرة الطويلة للثورة الصينية ، **العروة الوثقى** للانفاني ومحمد عبده -  
الجبهة الوطنية المتحدة في تقاليدنا العربية السياسية المعاصرة .

اتها وحدها التي ستمكن الأمة العربية من الاستفادة الطوعية من الثروة الهائلة  
من الموارد الثقافية والبشرية بغية شن الثورة الثقافية في قلب عملية تصميم وتنفيذ  
استراتيجيتنا الحضارية العربية ، وهي وحدها التي ستمكننا من احياء « العصبية »  
التي هي عامل حيوي للقضاء على احتجاب مصر واستئناف مسارنا القومي العربي  
المشترك .

١١ - ان امتنا العربية تقع في قلب المنطقة الحضارية الاسلامية الافريقية  
الاسيوية ، من المغرب حتى بحر الصين . واحتجاب مصر يحرم الأمة العربية من مركز  
قوتها الفعالة ووحدةها .

وفي مواجهة المد الصاعد للقرارات الثلاث - وبصفة رئيسية الشرق : آسيا  
وافريقيا - يعمل الهجوم الحضاري المضاد المشترك للامبريالية ، بقيادة الامبريالية  
الصهيونية العنصرية ، على اختراق ارادتنا السياسية في العمق والمركز ، وليس  
اختراق هياكلنا السياسية فقط . وكما رأينا فان الدولتين الاشتراكيتين الكبيرتين  
يعيدتان الان عن العمل الفعال في المنطقة العربية . ومن ثم فان خطر الانحطاط القيم  
يخيم في الافق المباشر .

غير ان ايمان النظر في الخريطة الجيوبوليتيكية والجيوقرافية يكشف ما يبشر  
به ديالكتيك فنييب مصر الذي يتحقق حاليا . ففي انحاء المنطقة الحضارية الاسلامية  
الافريقية الاسيوية ، هناك موجة هائلة من الثورات الوطنية التي تقترن احيانا بثورات  
اجتماعية ، وهي قادرة الان على الانتفاع باهم مصدر للثروة في العالم المعاصر لأول مرة  
هند العصر الذهبي للاسلام والشرق . وهذه المنطقة ليست - على ما يبدو - في وضع  
من شأنه تمكن الدول الكبرى من اقامة دول تابعة خاتمة لفترة طويلة وبطريقة  
مستديمة . اذ تكمن في اصفاء البشر وفي اصفاء الحركات الوطنية في المنطقة ، ارادة  
الاستقلال والتحرر ، والرغبة في النهضة ، وامكانات قيام انتفاضة جادة من خلال

وحدة قومية ، ومن خلال الجمع بين السلطين الزمنية والروحية ، بين الجماهير الشعبية والجيش ، نزع نحو الروحية ، نحو رسم مسارات جديدة للعلاقات بين البشر وداخل المجتمع - وباختصار ، فان جميع العناصر اللازمة لنهضة حضارية ذات ابعاد هائلة ، وبعبارة اكثر تحديدا ، فان النسبة الكبرى من الجماهير الاسلامية تقع في نقطة الالتقاء بين الاتحاد السوفياتي ، والصين والهند ومناطق النفط العربي - الايراني ويمكن لامتنا العربية - اكثر من اي وقت مضى - ان تقوم بدور الحلقة الوسيطة بين مختلف الثقافات الوطنية ، ومختلف الدول والتشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية التي تبدو انها منفصلة الواحدة عن الاخرى .

ويمكن لامتنا العربية - اكثر من اي وقت مضى - ان ترسم الطريق لجميع القوى الاخرى من اجل التحرير الوطني والتقدم الاجتماعي في الشرق ، وبصفة رئيسية في آسيا وافريقيا ، مقترنا برابطة عضوية مع الجزء الاكبر من سكان الكتلة القارية في اوراسيا ، الذين يعيشون الآن تحت راية الاشتراكية ، وبهذا تعمل موضوعيا على التوسط بين الصين والاتحاد السوفياتي .

ان تفتح النهضة العربية ، وتصفية تغييب مصر ، من الممكن ان يعمل ، اكثر من اي « حل وسط تاريخي » ، على شق طريق نحو تحول شامل للقوى العالمية في عصرنا ، ومن ثم مصر البشرية ذاته .



وما من احد يختار زمانه في التاريخ .

ولواجهة التحديات الحيوية لمصرنا في التاريخ ، ولبحث من الطريق المفضي الى انتهاء احتجاج مصر : ليتكاتف جميع الوطنيين ، وليعملوا على انقاذ وطننا الحبيب « مصر ام الدنيا » !

**الاصل في الانكليزية ونشرت الترجمة العربية في مجلة « المستقبل العربي »**

عدد ٨ - ١٩٨٠

# الفهرست

صفحة

٥	تقديم
٧	● القسم الاول : الناصرية
٩	١ - مدخل تمهيدي الى الفكر الناصري - د. غالي شكري
	٢ - تطور الايديولوجية الرسمية في مصر :
٣٧	الديموقراطية والاشتراكية - د. علي الدين هلال
	٣ - التوازن الطبقي في فكر النخبة السياسية
٥٨	بين الفكر والممارسة - السيد يسين
٨٣	٤ - اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي - د. عمرو محي الدين
١١٠	٥ - رؤية عبد الناصر لطريق الانتقال الى الاشتراكية - د. فؤاد مرسي
١٢٠	٦ - البعد الحضاري للناصرية - د. اسماعيل صبري عبدالله
	٧ - عبد الناصر ودور بلدان آسيا وافريقيا
١٣٠	وامريكا اللاتينية - خالد محي الدين
١٣٦	٨ - رؤية عربية من منظور استراتيجي - امين هويلي
١٤٨	٩ - الحركة الثقافية في مصر - محمود امين العالم
١٥٧	● القسم الثاني : الردة
١٥٩	١٠ - لعبة الديموقراطية وصراعات السلطة في مصر - ميشيل كامل
١٦٢	١١ - سياسة القمع في مصر - جمال الشرفاوي
٢٠٣	١٢ - امريكا وسياسة النظام القائم في مصر - بهيج نصار
	١٣ - اتفاقات كامب ديفيد : حلق عسكري
٢١٤	اميركي صهيوني مصري - سمير كرم

## صفحة

- ١٤ - سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر - عبدالله محمود ٢٣١
- ١٥ - الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية - د. فؤاد مرسى ٢٤٥
- ١٦ - مواجهة التغير في ميزان القوى والنتائج الاستراتيجية العسكرية - محمود عزمي ٢٧٤
- ١٧ - حول المسألة الطائفية في مصر - د. غالي شكري ٣٠٦
- ١٨ - احتجاج مصر واطلالة على المستقبل - د. انور عبد الملك ٢١٧

१०००/११/१११





لا يجادل أحدٌ في ان « قضية  
مصر » أضحت اليوم همّاً  
عربياً شاملاً ومسألة داخلية في كل  
قطر عربي دون استثناء . كذلك  
اضحى من المشروع تماماً ان  
يتساءل المواطن العربي في كل  
مكان : ماذا حدث ؟ ولمَ هذا  
الاحتجاب الصارخ ، بل لماذا هذه  
الردة الرجعية المروعة بعد ذلك  
المد الثوري والتحرري العارم ؟  
وأهم من كل ذلك ... كيف  
السييل الى تجاوز كل ما حدث  
واستعادة مصر لمكانتها ودورها  
الطبيعيين ؟

ليس أجدر بالجواب على تلك  
التساؤلات من المفكرين المصريين  
أنفسهم . لا لأن المسألة تخصهم  
وحدهم ، بل لأنهم يعرفون  
تفاصيل الجواب من الداخل ...  
من هنا كانت فكرة هذا الكتاب  
— المختارات — الذي يحكي لنا  
قصة مصر من الثورة ...  
الى الردة .



الثمان : ٢١ ل.ل.  
او ما يعادلها

دار الطليعة للطباعة والنشر  
بيروت